

تقرير

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

٢٠٠٨

القاهرة - يناير ٢٠٠٨

تقرير

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٨

الاتجـاهـات الاقتصــادية الاستراتيجيــة
السنة السابعة – القاهرة – يناير ٢٠٠٨

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام .
- أنشىء عام ١٩٦٨ .
- يتكون المركز من وحدات هى : وحدة العلاقات الدولية – وحدة النظم السياسية – وحدة الدراسات العربية – وحدة الدراسات الاقتصادية – وحدة الدراسات العسكرية – وحدة الدراسات الاجتماعية – وحدة الدراسات التاريخية – وحدة الدراسات الاعلامية .

- **أهم مطبوعات المركز :**
  - التقرير السنوى : – الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (سنوى منذ عام ٢٠٠٠) .
  - سلسلة كراسات استراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
  - الملف الاستراتيجى (شهرى) .
  - قراءات استراتيجية (شهرية) .
  - التقرير الاستراتيجى العربى.
  - مختارات إيرانية
  - المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .

- ادارة المركز : مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – المبنى الجديد
  تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ – فاكس : ٧٧٠٣٢٢٩



تقرير

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

٢٠٠٨

رئيس التحرير

أحمد السيد النجار

المنسق

هانى رسلان

القاهرة - يناير ٢٠٠٨

المشاركون فى التقرير

د . ابراهيم السورى	أحمد السيد النجار
الحسن حسين راتب	د . حسين عبد الله
سنية الشقى	د . سعد الفرارجى
عزة على	محمد عز العرب
د . محمد عطية سالم	د . محمد نور الدين
د . نادر نور الدين	نهلة السباعى

نواف أبو شمالة

الملحق الاحصائى : عبد التواب أحمد جبرة

حاتم عبد الرازق

المعلومات والاشراف الفنى

المستشار الفنى
السيد عزمى

المدير الفنى
حامد العويضى

سكرتير التحرير الفنى
حسنى إبراهيم
مصطفى علوان

السكرتارية الادارية
سرية نوفل
مها هاشم

وحدة المعلومات
طارق مجاهد
حازم محفوظ

المحتويـــــات

الصفحة

مقدمة :

أحمد السيد النجار

كان عام ٢٠٠٧ مفعما بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية بكل ما هو إيجابى أو سلبى فيها، وهو أمر طبيعي، فنهر الحياة بكل جوانبها دائم التجدد، وعند الفيضانات العظيمة يمكنه أن يخلق مسارات جديدة فى صورة تغيرات اقتصادية- اجتماعية- سياسية كبرى، وهو أمر جلل تسبقه عادة إرهاصات قوية من التغيرات والتحولات التى تستغرق زمنا طويلا. وتبدو صور توازن القوى الاقتصادية عالميا وإقليميا فى سبيلها للتغير بصورة بطيئة لكنها راسخة. وتبدو الصورة الاقتصادية على الصعيد المحلى فى حاجة أيضا للتطوير والتغيير من أجل مستقبل الوطن والشعب والأجيال القادمة.

وقد اهتم هذا العدد من التقرير بتناول وتحليل العديد من القضايا الأكثر أهمية والأكثر تأثيرا فى الوقت الراهن وفى المستقبل أيضا، والتى يرتبط الكثير منها بالتغيرات الآخذة فى التبلور فى الاقتصاد الدولى والإقليمى والمحلي، بينما يرتبط البعض بضرورات التغيير بشأن بعض القضايا. وشارك فى إعداد وتحكيم هذا العدد من تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، نخبة من أفضل العلماء والباحثين المصريين والعرب.

وقد رصد التقرير التغيرات فى الاقتصاد الدولى حيث كان النمو الاقتصادى العالمى مرتفعا برغم تراجعه عن عام ٢٠٠٦، لكنه ظل مبنيا على أسس هشة ترجح احتمالات انكسار هذه الموجة من النمو والتى تعد الأعلى منذ ٣٠ عاما. وكان هذا التقرير قد حذر فى أعداد سابقة من هشاشة أسس النمو المبنى على التوسع غير المحسوب فى إقراض المستهلكين لتمويل توسيع الطلب على المساكن والسلع المعمرة فى الولايات المتحدة بالذات، لأنه إذا حدث أى عجز عن السداد فإن الأمر

يتحول لكارثة على المؤسسات المالية المقرضة، ويهز استقرار النظام المالى والاقتصاد العينى نفسه فى القطاعات التى كان إنعاش الطلب على منتجاتها يعتمد على الإقراض، وهو ما حدث بالفعل فى أزمة الرهن العقارى بالولايات المتحدة، وما ترتب عليها من أزمات فى البورصات العالمية. كما تناول التقرير استمرار نهوض تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر عبر العالم، واستمرار النمو القوى فى التجارة السلعية والخدمية العالمية برغم تراجعه عن المعدلات الأعلى المتحققة فى السنوات الماضية.

ويتعرض التقرير للتحركات القوية للعملات الحرة الرئيسية مقابل الدولار، موضحا الأسس التى بنيت عليها بمقارنة بعض المؤشرات الرئيسية بين الدول صاحبة العملات الرئيسية والولايات المتحدة، وهى مؤشرات تصب كلها فى غير صالح الاقتصاد الأمريكى وعملته. لكن وضعية الدولار كعملة احتياط دولية تستخدم فى تسوية الجانب الأكبر من التعاملات الاقتصادية الدولية تساعد الولايات المتحدة على تقليل آثار تراجع الوزن النسبى لاقتصادها. لكن تزايد مكانة العملات المنافسة للدولار فى سلة الاحتياطيات الدولية من العملات، خاصة بعد قرار الصين بتنويع هيكل احتياطياتها من العملات الحرة والتى تتجاوز ١٥٣٠ مليار دولار، وقرار إيران بالتحول عن الدولار فى تسعير صادراتها النفطية، والقرار القديم لتكتل الآسيان بتسوية التعاملات الاقتصادية بين دوله بالعملات المحلية، سوف يؤدى إلى التآكل التدريجى لقدرة الولايات المتحدة على استخدام عملتها بالصورة الراهنة كآلية للإثراء على حساب العالم.

وتشير الدراسة إلى أن الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى بعد الحرب العالمية مباشرة، كان يشكل نحو ٤٥٪ من الناتج العالمي، وحتى عام ١٩٦٥ كان يشكل نحو ٣٩,٩٪ من الناتج العالمى للاقتصادات التى كانت تقدم تقارير للبنك الدولى والتى لم تكن تشمل الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا. وفى عام ٢٠٠٠ فى ختام فترتى حكم الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون كانت الحصة الأمريكية ٣١,٢٪ من الناتج العالمي، لكن هذه الحصة تراجعت لتبلغ ٢٧,٤٪ من الناتج العالمى عام ٢٠٠٦. أما الناتج القومى الأمريكى المحسوب بالدولار على أساس تعادل القوى الشرائية فإنه شكل ١٩,٩٪ فقط من الناتج العالمى المحسوب بهذه الطريقة.

كما تشير الدراسة إلى تراجع النمو الحقيقى للناتج المحلى الأمريكى إلى ١,٩٪ عام ٢٠٠٧. وبالمقابل بلغ المعدل فى الاتحاد الأوروبى ٣٪ فى العام نفسه. أما الصين فقد ارتفع المعدل فيها من ١٠,١٪ عام ٢٠٠٤، إلى ١٠,٤٪ عام ٢٠٠٥، إلى ١١,١٪ عام ٢٠٠٦، إلى ١١,٥٪ عام ٢٠٠٧، وكلها مستويات قياسية مذهلة تدعم الصعود الصاروخى للاقتصاد الصينى العملاق ثانى أكبر اقتصادات العالم والمرشح للتقدم للمركز الأول قبل انقضاء الربع الأول من القرن الحالي.

وتشير الدراسة إلى أن العجز فى ميزان الحساب الجارى الأمريكى يبلغ ٧٨٤,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ مقابل فائض ٢٤٧ مليار دولار فى الصين، ونحو ١٧٠.٤ مليار دولار فى اليابان، بينما يبلغ العجز نحو ٢١,٢ مليار دولار فى منطقة اليورو بسبب الارتفاع الهائل فى أسعار النفط الذى تستورده هذه البلدان، وهو عجز محدود يأتى بعد ستة أعوام من الفائض المتواصل فى ميزان الحساب الجارى لهذه الدول، على عكس العجز الهائل والمتواصل فى نظيره الأمريكي، وكلها عوامل أضعفت الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية.

وتناول التقرير وضع الاقتصاد الإسرائيلى والأسس التى بنى عليها، وعلى رأسها تيار المساعدات الهائلة التى يتلقاها وخطوط المساندة التكنولوجية الغربية المفتوحة بلا قيود، فضلا عن أن جانبا كبيرا من الكتلة البشرية التى كونت الكيان الإسرائيلى ينتمى إلى بيئات متقدمة علميا وتكنولوجيا. وتتناول الدراسة الطموحات الإقليمية للاقتصاد الإسرائيلى ومتطلبات مواجهتها.

كما تناول التقرير دور الدولة فى الاقتصاد بين الاعتبارات الأيديولوجية وضرورات التقدم، مشيرا إلى التطور التاريخى وخصوصية ظروف كل دولة، وأهمية التعامل بمرونة مع هذه القضية، باعتبار أن دور الدولة فى الاقتصاد هو وسيلة للمساعدة فى تحقيق أهداف التطور الاقتصادى والتنمية، وهو مرتبط بمستوى التطور الاقتصادى والاجتماعي، وبالذات مستوى تطور الفعالية الاقتصادية للمجتمع. وتشير الدراسة إلى نماذج مختلفة من دور الدولة فى أكثر الاقتصادات تحررا والمتعلق بدعم الخدمات العامة، وبالذات خدمات الصحة والتعليم والمواصلات، والدعم للسلعي.

وتضمن التقرير أيضا رؤية حول التعاون الاقتصادى العربي، وهى رؤية تضمنت توصيات بشأن تطوير هذا التعاون من أجل تطوير قاعدة قوية للمصالح المشتركة بين البلدان العربية وتوظيف العوامل المساندة لهذا التعاون لمصلحة الشعوب العربية فى مجموعها.

وتناول التقرير فى القسم العربي، أداء الاقتصادات العربية فى ظل استمرار الطفرة النفطية الثالثة، بالتركيز على حجم وهيكل الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية، ودور أسعار النفط وإيرادات تصديره كعوامل حاكمة لقيمة الناتج ومعدلات نموه، وحركة مؤشرات النمو والتضخم والبطالة وميزان الحساب الجارى والديون الخارجية، وتوزيع الدخل وابتعاده عن اعتبارات العدالة، وتخلص الدراسة – كما يدل عنوانها– إلى أن ريع الثروة النفطية لم يوظف بالطريقة التى تضمن تطوير وتنويع الاقتصادات العربية، وجعلها قادرة على النمو الذاتى المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط.

وفى هذا القسم هناك دراسة عن حالة الاقتصاد الجزائرى باعتباره اقتصادا عربيا كبيرا كانت توقعات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية ترشحه للتحول لاقتصاد صناعى متقدم بحلول عام ٢٠٠٠، لكنه لم يصبح كذلك بسبب الفساد المروع الذى نخر عظام الدولة والاقتصاد، وسفه قيم الحكم وولد ظاهرة الإرهاب على حد تعبير الرئيس الجزائرى الحالي. ويشير هيكل الناتج المحلى الإجمالى إلى أن الاقتصاد الجزائرى مازال اقتصادا أوليا يهيمن على هيكله وعلى هيكل صادراته قطاع الصناعات الاستخراجية الأولية المتمثلة فى النفط والغاز أساساً. كما تتناول الدراسة مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائرى مثل النمو والتضخم والادخار والاستثمار والبطالة التى تشير البيانات الواردة فى الدراسة إلى أن تخفيضها بشكل سريع وفعال هو الإنجاز الأكبر لنظام الرئيس بوتفليقه. كما تتناول الدراسة تعاظم الفائض التجارى وفائض ميزان الحساب الجارى الجزائرى مما مكن الجزائر من التخلص من ديونها الخارجية. وتتناول الدراسة، توزيع الدخل فى الجزائر مشيرة إلى انه بعيد عن مقتضيات العدل ويحتاج لإعادة نظر. كما تتناول الدراسة مكافحة الفساد كأساس لإعادة هيكلة الاقتصاد والنظام نفسه، وهو أمر تحقق تقدم فيه، لكن دون بناء قواعد دائمة لمكافحة الفساد متمثلة فى جهاز رقابى مستقل تماما يقدم تقاريره والقضايا التى يكشفها للرأى العام ولقضاء مستقل تماما فى إطار نظام ديموقراطى كامل يوجد فيه فصل بين السلطات وتوازن بينها.

ويضم القسم الخاص بالاقتصادات العربية، دراسة عن العمالة الأجنبية فى بلدان الخليج العربي. وتركز الدراسة على حجم وهيكل العمالة الأجنبية فى الخليج، وأسباب تزايدها إلى حدود فاقت كل مستويات الخطر بالنسبة للدول المستقبلة لها، وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بلدان الخليج التى يكاد البعض منها يفقد هويته الحضارية العربية. وتختتم الدراسة باقتراح آليات للتعامل مع هذه القضية بصورة فعالة تحقق مصالح بلدان مجلس التعاون الخليجى على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية.

وهناك دراستان عن حدود تقدم أو إخفاق البلدان العربية فى تحقيق الأهداف التنموية للألفية فى المنطقة العربية والتحديات التى تواجه هذه البلدان فى مساعيها لتحقيق تلك الأهداف عامة، وبالذات فيما يتعلق بمكافحة الفقر والبطالة بصفة خاصة.

ويبدأ القسم الخاص بالاقتصاد المصرى فى تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٨، بدراسة عن أداء الاقتصاد المصرى فى عام ٢٠٠٧، وتتعرض الدراسة بشكل نقدى لتضارب بيانات النمو والتضخم مع حقائق الواقع، وترصد حدود النجاح والفشل فى مكافحة الفقر والبطالة. كما تتناول حقائق التطورات فى مجال الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتتناول الموازين الخارجية

والبيانات غير الدقيقة والمتضاربة بين الجهات الرسمية بشأنها، كما تتعرض للفساد ومتطلبات مكافحته، وتتناول بالتحليل مخطط بيع بنك القاهرة.

وهناك دراسة عن الدعم السلعي والتحويلات في مصر بالمقارنة مع الدعم والتحويلات في بلدان أخرى، وكيفية معالجة قضية الدعم بصورة تحافظ على اعتبارات العدالة وحقوق الفقراء كمواطنين في رعاية دولتهم وضمان الحد الأدنى من حياة كريمة لهم.

ويتضمن هذا القسم دراسة عن القمح في منظومة الغذاء في مصر، وفرص تحقيق الاكتفاء الذاتي منه. كما يتضمن التقرير دراسة لوضع الجهاز المصرفي والاتجاه نحو دمج مجموعات من وحداته، ومعالجة مشاكل الديون المتعثرة. وتتناول الدراسة بالعرض والتحليل، برنامج الإصلاح المصرفي ومبررات الدعوة لاندماج البنوك المصرية لمواجهة مشاكل تعثر البعض منها ولإنهاء ظاهرة التشرذم المصرفي، ولمعالجة ضعف القاعدة الرأسمالية لكل بنك على حدة. وتتناول الدراسة الإطار التنظيمي لعمليات الاندماج والتجارب التي حدثت فعليا والمشاكل التي أثارتها والنتائج التي تمخضت عنها في الواقع الفعلي. وتتناول الدراسة قضية الديون المتعثرة وأسبابها والآليات المعتمدة فعليا في مواجهتها، والمقترحات الخاصة بمعالجة هذه القضية.

ويتضمن التقرير أيضا دراسة عن الإنفاق العام في مصر في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب. ودراسة عن البرنامج النووي المصري. وتتناول هذه الدراسة اقتصاديات الطاقة النووية ومستقبلها وكيفية عبور مصر من عصر الغاز الطبيعي إلى عصر الطاقة النووية. وتنبه هذه الدراسة إلى خطورة بناء برنامج نووي على أساس "تسليم المفتاح" لأنه لن يضيف خبرات حقيقية للنخبة العلمية المصرية، وسيبقى هذا البرنامج تحت رحمة الدول الموردة للمعدات وللوقود المخصب، وترى الدراسة أن جزءا مهما من جدوى هذا البرنامج تقوم على أساس مشاركة فعالة للنخبة العلمية في مصر في تنفيذه وفي اكتساب الخبرة والقدرة على صيانته.

ويتضمن التقرير أيضاً دراسة عن نظام التأمين الاجتماعي المصري بين التطوير والتقليد. وتتناول هذه الدراسة الوضع الراهن لمنظومة التأمين الاجتماعي في مصر وأسباب أزمتها ومحاولات إصلاحها وتطويرها بالمقارنة مع النماذج الدولية لنظم التأمين الاجتماعي وتختتم بمقترحات حول الآليات الممكنة والأكثر فعالية لتطوير نظام التأمين الاجتماعي في مصر.

وإذا كانت تلك هي الدراسات التي تضمنها العدد الثامن من هذا التقرير السنوي، فإن هناك بعض التطورات التي تستحق التنويه، فعلى الصعيد الدولي، كان لافتا أن الرئيس الأمريكي قد اعاد إنتاج خطاب الطمأنة الذي يستخدمه حكام البلدان المتخلفة عند أي أزمة بتأكيد أن كل شيء

على ما يرام، فقد أكد أنه مطمئن لقوة الاقتصاد الأمريكي القوى جدا، في وقت أظهرت فيه البيانات تراجع معدل نمو هذا الاقتصاد بشدة وتزايد البطالة ومعاناته من تداعيات أزمة الرهن العقاري!

ومن ناحية أخرى، كان تحذير منظمة الفاو من التهديد الذى يشكله ارتفاع أسعار المواد الغذائية لملايين الأشخاص فى البلدان الفقيرة، إنذارا مهما بالآثار الوبيلة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بأكثر من ٤٠٪ فى عام ٢٠٠٧ على مئات الملايين من البشر فى البلدان الفقيرة.

أما تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ٢٠٠٨، فقد أظهر أن سكان الدول الفقيرة البالغ عددهم ٢٤٠٣ ملايين نسمة يشكلون نحو ٣٦,٩٪ من الإجمالى العالمي، يبلغ دخلهم القومى الإجمالى نحو ١٥٦٢,٣ مليار دولار بواقع ٣,٢٪ فقط من الإجمالى العالمى وبمتوسط دخل فردى يبلغ ٦٥٠ دولارا فى العام أى ما يقل عن ١,٨ دولار للفرد يوميا. وبالمقابل فإن الدول الغنية بسكانها البالغ عددهم ١٠٢٩ مليون نسمة بما يوازى ١٥,٨٪ من عدد سكان العالم، يبلغ دخلها القومى الإجمالى نحو ٣٧٥٢٨,٩ مليار دولار أى ما يوازى ٧٧,٤٪ من الدخل العالمي. وهذا يعنى أيضا أن ٨٤,٢٪ من سكان العالم يحصلون على ٢٢,٦٪ من الدخل العالمي. وصحيح أن التطور العلمى والتقنى والجهود الجبارة التى قامت بها شعوب الدول الصناعية المتقدمة تبرر جانبا كبيرا من ثرائها وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها، لكن ذلك لا ينفى أن جانبا هائلا من أسس ثراء تلك البلدان قد بنى على ما نهبته الدول الاستعمارية منها من الدول النامية والأقل نموا التى خضعت للاحتلال فى العهد الاستعماري. كما أن اختلال شروط التجارة لصالح الدول الصناعية المتقدمة واستمرار شركاتها الكبرى فى نهب ثروات الدول النامية والأقل نموا عبر آليات التجارة والتنقيب والاستكشاف والاستخراج والاحتكار التكنولوجي، هى عوامل مهمة فى استمرار فقر الدول الفقيرة وزيادة ثراء الدول الثرية. أما استخدام الولايات المتحدة لوضعية عملتها كعملة احتياط دولية كآلية للإثراء على حساب العالم ولرفع مستويات الدخول الفردية لمستويات بالغة الارتفاع على النحو الذى أشار إليه هذا التقرير فى عدده السابق مباشرة (صـ ١١١ إلى صـ ١١٥)، فإنه يعنى نزح ثروات من الدول الفقيرة إلى الولايات المتحدة مقابل أورواق نقدية أمريكية غير مغطاة بالإنتاج او بالذهب، بل بالطلب على الدولار كعملة احتياط دولية لتسوية الالتزامات الاقتصادية الدولية، وهو وضع لن ينتهى إلا عندما تنتهى وضعية الدولار كعملة احتياط مهيمنة. وصحيح أن هذه الوضعية بدأت تتراجع لصالح اليورو والعملات الأخرى، إلا أن هذا التراجع بطيء، ولن يكون هناك تحد حقيقى للدولار وتغيير جوهرى فى وضعيته كعملة احتياط دولية، وإنهاء فعلى لسوء استخدام الولايات المتحدة له كآلية للإثراء على حساب العالم، إلا عندما تقوم الصين بتحرير عملتها القادرة على حصد حصة كبيرة من سلة الاحتياطيات الدولية لدى الشركاء التجاريين للصين، وذلك

بالاستناد إلى الاقتصاد الصينى العملاق والسريع التطور والواسع العلاقات مع الاقتصاد العالمى والذى يحقق فائضا هائلا فى موازينه الخارجية هو الأضخم عالميا فى الوقت الراهن.

وعلى الصعيد الإقليمى أكد الاقتصاد التركى تفوقه الكبير على باقى اقتصادات المنطقة بناتجه الذى بلغ نحو ٣٩٣،٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦، إذا احتسب بالدولار، وفقا لسعر الصرف السائد، والذى بلغ نحو ٦٦١ مليار دولار إذا احتسب بالدولار وفقا لتعادل القوى الشرائية، وهو الناتج الذى يتجاوز الدول صاحبة الاحتياطيات النفطية الأضخم عالميا مثل السعودية وإيران، برغم الارتفاع الهائل فى أسعار النفط وإيرادات البلدين المذكورين من تصديره. فقد بلغ الناتج القومى الإجمالى السعودى نحو ٢٨٩،٢ مليار دولار، وبلغ الناتج المقدر على أساس تعادل القوى الشرائية نحو ٣٨٤ مليار دولار. أما الناتج القومى الإيرانى فقد بلغ ٢٠٧،٦ مليار دولار، وبلغ الناتج المقدر على اساس تعادل القوى الشرائية نحو ٥٨٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وكان الناتج فى إيران قبل ثورة عام ١٩٧٩ يفوق نظيره التركى كثيرا. كما كان الناتج السعودى يزيد على ضعف نظيره التركى فى عام ١٩٨٠. ونتيجة اعتماد اقتصادى السعودية وإيران على ريع ثروة ناضبة ومتذبذبة فى أسعارها فإن ناتجهما تحركا دائما صعودا وهبوطا بالتبعية لحركة اسعار النفط. أما تركيا فقد تقدمت بصورة مستقرة برغم الأزمات المالية والاقتصادية التى مرت بها، وتمكنت من تجاوز الدولتين النفطيتين بالاعتماد على اقتصاد متنوع ينهض على قيمة العمل كمولد للقيمة المضافة والناتج بدلا من الاعتماد على ريع ثروة ناضبة. وتأتى مصر فى المرتبة الرابعة إقليميا، وإن كانت تملك كل الإمكانات لتحسين مكانتها من خلال إدارة اقتصادية أكثر كفاءة ورشادة، ومن خلال مكافحة الفساد الذى ينخر عظام اقتصادها.

وعلى الصعيد المحلى المصري، كان هناك الكثير من المشاهد التى تستحق التوقف عندها مثل تزايد الارتباط بين ظاهرة البطالة من جهة، وظواهر العنف الجنائى والانتحار وإلقاء النفس للمصير المجهول من خلال الهجرة غير الشرعية المحفوفة بالمخاطر والتى انتهت باستشهاد المئات من زهرة أبناء مصر غرقا، وهم يسعون للهروب من الفقر والبطالة من خلال التسلل إلى أوروبا للعمل فيها. لكن الحدث الأكثر أهمية فى تصوري، كان المواجهة التى حدثت فى مجلس الشعب بين رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ووزير المالية. وبقدر ما حاول الأول القيام بواجبه فى توضيح الحقائق لممثلى الشعب وفى مراقبة أداء الحكومة وبياناتها، فإن الثانى جانبه التوفيق تماما فى الرد الذى كان بعيدا عن اللياقة تماما بسبب ضعف موقفه وعدم تعوده على فكرة المحاسبة التى تشكل ركنا أساسيا فى أى نظام ديموقراطي.

والحقيقة أن رئيس الجهاز المركزى المحاسبات كان محقا فى الغالبية الساحقة من ملاحظاته، وأهمها أن عجز الموازنة العامة للدولة يتجاوز كل حدود الأمان، حيث بلغ ١١,٤٪، ١٢,١٪ فى العامين الماليين ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على التوالي. كما بلغ نحو ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، وتراجع إلى ٨,٥٪ بإضافة إيرادات طارئة وغير متكررة سنويا هى إيرادات بيع رخصة المحمول الثالثة (١٥,٢ مليار جنيه). وإذا أضفنا المستحقات المترتبة على الحكومة والتى لم تدفعها لبنك الاستثمار القومى والبنوك التجارية فإن العجز فى الموازنة العامة للدولة يمكن أن يصل إلى ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧. أما المتأخرات المستحقة للحكومة، ومعظمها ناتج عن مستوى كفاءة أداء مصلحة الضرائب التى تتبع وزير المالية، حيث بلغت قيمة المتأخرات المستحقة للمصلحة نحو ٥٩,٥ مليار جنيه. وإضافة إلى ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات، فإن هناك تساؤلا كبيرا حول الدعم المسجل على أنه دعم استهلاك منتجات النفط والغاز، والذى تجاوز ٤٠ مليار جنيه فى الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ، والذى من المفترض أنه تم خصم قيمته من الإيرادات العامة، فى حين أن غالبية هذا الدعم حسابية وليست حقيقية بمعنى أن الدعم وهو الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة، وسعر بيعها للمستهلك، غير موجود أصلا فى المنتجات البترولية المنتجة محليا بتكلفة تقل كثيرا عن سعر بيعها للمستهلك. وبالتالى فإن الدعم يقتصر على المنتجات المستوردة من الخارج، ولابد من توضيح وزارة المالية لأوجه صرف الدعم المحسوب على المنتجات المحلية والذى لا يشكل دعما حقيقيا.

كلمة أخيرة

قبل صدور هذا التقرير بأيام، رحل عن عالمنا أحد البنائين العظام الذين يدين لهم الاقتصاد المصرى بالكثير، فهو أبو الصناعة المصرية الذى تمكن فى أحلك الظروف من توسيع وتطوير قطاع الصناعة وجعله إحدى الدعائم الاقتصادية المهمة التى استندت إليها مصر فى بناء قوتها الشاملة وفى تمويل مجهودها الحربى وهى تستعد لخوض حرب أكتوبر ضد العدو الإسرائيلى المحتل للأراضى المصرية آنذاك..إنه رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عزيز صدقى الذى شرفنا، قبل أسابيع من رحيله عن عالمنا، بالمشاركة فى ورشة عمل عن الاستثمارات الأجنبية فى مصر، وكانت ملاحظاته العميقة والمنطلقة من روح وطنية كبيرة ومن خبرة تاريخية لرجل عظيم، إضافة كبيرة لورشة العمل المذكورة. ومثل هذا الرجل سيبقى حيا على الدوام فى ضمير أمة عظيمة لا تنسى فضل أبنائها العظماء

رئيس التحرير

رؤية لتطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك

■ السفير سعد الفرارجى

مـقـدمـــة

لعل من أهم الأحداث، التى استوقفت المتابعين للشئون الاقتصادية العربية خلال عام ٢٠٠٧، قرار القمة العربية بالرياض عقد "قمة عربية للشئون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية"، وإعلان قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن انطلاق السوق الخليجية المشتركة فيما بينها اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٨. ولا شك فى أن الرأى العام العربى، وليس المتخصصون فحسب، وجدوا فى كلا النبأين ما يدعو إلى التفاؤل الذى قد يُعزى فى جانب منه إلى الترقب الذى طال لاتخاذ خطوات ملموسة فى مجال العمل الاقتصادى العربى المشترك. فعلى الرغم من تواتر الدعوات وتعدد القرارات والخطوات والتى تراوحت فى تناولها ما بين الرومانسية والطابع العلمى، ظل الجمع بين مفردات ومرادفات "الاقتصاد" و"العرب" فى عبارة لها مدلول تنفيذى وحقائق ملموسة أمراً مستعصياً. وهو ما دفع كثيرين من العامة والخاصة للبحث عن تفسير لعدم تحقيق ما يرون أنه ينبغى أن يكون نتيجة طبيعية بل ومتيقنة لمجموعة من المقومات كالتاريخ والجغرافيا والثقافة والأهداف المشتركة؛ لاسيما إذا ما قارنوا بين "الحالة العربية" وبين والتطورات والنجاحات التى حققتها اقاليم ومناطق أخرى فى العالم، سواء فى القارة الأوروبية أو آسيا أو الأمريكتين.

وإذا كانت التجربة الآسيوية قد قامت على ارتباط قاطرة اقتصادية كبيرة عضويا باقتصادات دول الجوار من خلال تعميق العلاقات التجارية والاستثمارات لدى تلك الدول بما أوجد حالة من الاندماج والترابط الاقتصاديين الفعليين دون حاجة فى البداية لاستحداث أطر تشريعية أو مؤسسية مُنَظِمة فى المجال الاقتصادى والسياسى، فإن الذهن العربى عادة ما يطرح نموذج

الاتحاد الأوروبى كمثال لإمكانية تحقيق التكامل، عندما يقارن بين الواقعين العربى والأوروبى، ربما نظراً للقرب الجغرافى أو لتاريخ التفاعل بين ضفتى المتوسط سلباً أو إيجاباً. وإذا كانت التجربة الأوروبية فى التكامل قد تأثرت بعوامل الرغبة فى معالجة آثار وجذور الحروب التى مرت بها انتهاءً بالحرب العالمية الثانية، ويوقوعها فى خط المواجهة إبان الحرب الباردة، فضلاً عن استفادتها من الدعم الذى وفرته خطة مارشال؛ لكن أبرز ما تكشف عنه المقارنة بين الحالة العربية والنموذج الأوروبى هو وجود معضلتين رئيسيتين، تستحقان الإشارة إليهما بادئ ذى بدء لصلتهما ببنيان التوجه العربى نحو التكامل وليس باعتبارهما مؤثرات عليه سواء كانت ذاتية أو خارجية، وهاتان المعضلتان هما:

١- إن الدول العربية عند بدء مسيرتها نحو العمل المشترك كانت قد خرجت من الحقبة الاستعمارية لتوها وفى مرحلة استيعاب فكرة الدولة القومية، ثم مع سعيها لتعزيز مظاهر سيادتها والعمل على بناء اقتصادها الوطنى وتأكيد استقلالها، وجدت نفسها مدعوة إلى التخلى بدرجة أو بأخرى عن قدر من مظاهر تلك السيادة لبناء نموذج اقتصادى إقليمى جديد. فى حين أن الدول الأوروبية كانت قد وُجدت كدول مستقلة منذ أمد أطول عندما توافرت لديها الإرادة لتنفيذ رؤيتها للتكامل فيما بينها.

٢- إن قيام مجموعة البلدان العربية كإقليم جاء سابقاً على طرح مشروع التكامل العربى، ومن ثم، نزل هذا المشروع إلى الحد المشترك الأصغر بين تلك البلدان بسبب التباين فى الإمكانات والأداء الاقتصادى بينها، فلم تتيسر للإقليم العربى الفرصة المُثلى لبناء تكامل حقيقى. حيث يقود ذلك التباين فى معظم الأحيان إما إلى تبنى طموحات كبيرة لا تتحقق أو يؤدى بها إلى مستوى أدنى من أن يلبى متطلبات التكامل وأقل تماسكاً من أن يحقق نتائج يمكن البناء عليها. فى حين اتبعت التجربة الأوروبية منهجاً لتحقيق التكامل من خلال البناء التدريجى إفقياً، بحيث لم يتم تحميلها أعباء التغلب على عدم التكافؤ بين الأطراف المشاركة، مع ترك الباب مفتوحاً للتوسع بالتوازى مع اكتساب النموذج قوة دفع ذاتية ومصداقية من خلال تعميقه وتحقيقه للمصالح المشتركة. كما أن نجاح عملية التكامل الأوروبى شكل حافزاً للأطراف التى كانت فى البداية خارجها لكنها مرشحة للانضمام، كى تسعى للعضوية لاحقاً، وفقاً لمعايير تضمن استمرار عجلة التكامل الإقليمى.

أولا: الإرادة والرؤية: أهم مدخلات العمل المشترك:

لا شك أن هناك معوقات أخرى حالت دون حدوث التطور المرغوب نحو مزيد من التعاون على المستوى العربى، ما بين مؤثرات خارجية وعوامل داخلية على مستوى الدولة أو دون الإقليم *sub-region*. ولكن، دون استطراد فى هذه المرحلة فى تناول تلك المعوقات، من الواضح فى ضوء

المقارنة السابقة أن الدخول فى عملية تكامل ذات مغزى يتطلب تضافر عنصرين معاً: توافر الإرادة السياسية والتزام الدول العربية بجدوى وضرورة العمل الاقتصادى المشترك، ويصاحب ذلك وجود رؤية شاملة لما تطمح له الدول العربية اقتصادياً، بغض النظر عن المدى الزمنى اللازم دون عجلة أو إبطاء. وتطرح التجربة الأوروبية مثالاً لدى بدء مسيرتها من خلال اعتمادها على "الوظيفية الجديدة *neo-functionalism*" لتنفيذ التكامل بين الدول الأوروبية والقطاعات المستفيدة فيها فى مجالات معينة بحيث تخلق المصالح المشتركة التى تولد حافزاً للتكامل فى مجالات جديدة *spillover* لتحقيق أقصى استفــادة من الخطوات السابقـــة، وهو الأسـلوب الذى رعـاه جـــان مونيه *Jean Monnet* .

ومع التجاوز عن مدى دقة تسمية "القمة العربية للشئون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية" فلعلها تمثل المحفل المناسب للتفاعل مع قضية العمل الاقتصادى العربى المشترك على المستوى الرسمى. على أنه من الواجب توخى أن تتعامل هذه القمة مع الأبعاد المتعددة للموضوعات الاقتصادية العربية والتى تتخطى مجرد تحرير التجارة، أو إقامة اتحاد جمركى أو حتى إنشاء سوق مشتركة. فدونما انتقاص من أهمية هذه الأهداف فلا مفر من وضعها فى إطار رؤية متكاملة للتنمية مع توفير الإطار المواتى للقطاع الخاص للقيام بدوره فيها. ومن المهم أن تقع أهداف القمة فى منطقة الاتزان: بين العمل على استيفاء الاحتياجات وتحقيق الرفاهية والوفرة لشعوب الإقليم العربى من خلال الاندماج فى الاقتصاد الدولى وتحرير التجارة، وبين السعى لممارسة النفوذ من خلال السياسة فقط، أى تحقيق التوازن بين الاقتصاد والسياسة.

كما تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أهمية مراعاة أن أسلوب مقاربة القمم الاقتصادية ينبغى الا يشبه مثيله بالنسبة للقمم السياسية، فليس المطلوب بالضرورة أن تنجز القمة الاقتصادية اتفاقيات جديدة أو تتخذ قرارات تواجه نفس مصير سابقاتها. ولعلنا نذكر فى هذا الصدد "ميثاق العمل الاقتصادى القومى" و"استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك" الصادرين عن قمة عمان عام ١٩٨٠ واللذين اعتبرتهما القمة نافذين من تاريخه!. ولكن الأجدى هو أن يكون للقمة دور على مستوى وضع التصورات والخطط وصياغة الخطوط الإرشادية القابلة للتنفيذ والمتابعة أو كحد أدنى لتنسيق الأهداف والسياسات الاقتصادية بين الدول العربية.

إن تبنى مثل ذلك المنظور الشامل للعمل العربى الاقتصادى المشترك ليس من قبيل الترف الفكرى إنما تستلزمه ثلاثة اعتبارات هى:

١- مراجعة نتائج مسيرة العمل العربى على الصعيد الاقتصادى حتى الآن.

٢- تقييم الإمكانات والتحديات التى تواجه الدول العربية والفرص المتاحة لها.

٣- تواضع النتائج التى يمكن أن تتحقق على صعيد التنمية عبر البدائل الأخرى مثل الإقليمية السطحية *shallow regionalism* والإقليمية الجديدة *new regionalism* وأطروحات الشرق الأوسط الجديد *new Middle East* سابقاً والواسع *Broader Middle East* مؤخراً، ومن ثم، ضرورة صياغة رؤية عربية أكثر شمولاً وعصرية، وحتمية التوجه إليها تحقيقاً للمصالح العربية ودرءاً للتهديدات.

ثانيا: مسيرة العمل الاقتصادى العربى:

١- تطور الموقف التعاقدى:

التفتت الدول العربية مبكراً لمحورية التعاون الاقتصادى على نحو ما تضمنته معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٥٠ لكن الخطوات التالية فى هذا الصدد على مدى يزيد على خمسين عاماً، وبرغم تشكيلها إطاراً قانونياً مهماً، لم تقترب من تحقيق الغايات المفترضة منها. فخلال تلك الفترة أُبرمت اتفاقيات وأُنشئت آليات شملت: اتفاقية تسهيل التبادل التجارى عام ١٩٥٣ وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى عام ١٩٨١، وإن لم تكن كل تلك الخطوات شاملة فى عضويتها لجميع الدول العربية لأسباب مختلفة. ثم أخيراً، وبناءً على مشروع تقدمت به مصر عام ١٩٩٥ لمنطقة التجارة العربية الكبرى فى إطار مداولات المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومن خلال تنسيق بين السعودية وسوريا ومصر، وبعد عدة اجتماعات لفريق عمل يضم خبراء حكوميين وممثلين للقطاع الخاص تم إقرار البرنامج التنفيذى لتفعيل اتفاقية "تيسير وتنمية التبادل التجارى" وصولاً للاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة عربية فى فبراير ١٩٩٧ بحلول عام ٢٠٠٧ ثم تم تبكير الموعد بعامين.

من جهة اخرى، فإن نظرة إلى تعدد وانتشار "*proliferation*" المؤسسات والمنظمات العربية، ١٨ وكالة متخصصة و١٢ مجلساً وزارياً وما يزيد على ٤٠ اتحاداً نوعياً ومئات الشركات والمشروعات المشتركة، قد تدعو إلى الانبهار على نحو يوحى بأن التنسيق والتكامل العربى يتم على قدم وساق. لكن الحصيلة العملية لنشاط تلك المؤسسات تُظهر كأوضح ما يكون من خلال قياس درجة وعمق التكامل العربى وما تحقق على صعيده. فقد تحولت تلك المؤسسات تدريجياً لصور مستنسخة من سلبيات البيروقراطية بدلاً من أن تكون أداة للتعاون الإقليمى الفعال، وإلى طبعة إقليمية من منظمات الأمم المتحدة دون بعض مزاياها.

٢- حصاد العقود الماضية من العمل العربى المشترك:

لكن الحصيلة الفعلية للخطوات السابقة طبقاً لمعيار التجارة البينية تمثلت فى نمو متوسط هذه التجارة من ٨.٧٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٠.٣٪ عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٩.٢٪ عام ٢٠٠٦ تقديراً. أى حول

متوسط معدل التجارة البينية لفترة الأعوام الخمسة السابقة والذى يقدر بنحو ٩,٣٢٪. وفى هذا الصدد، فإن تلك الزيادة فى الصادرات البينية ربما كانت ستتحقق من تلقاء نفسها بدافع الجوار أو القرب الجغرافى هو زعم قد لا يثير جدلاً كبيراً. وللمقارنة، فقد بلغت نسب التجارة البينية إلى التجارة الإجمالية ما بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ فى تجمعات إقليمية أخرى نحو ٦٠٪ للاتحاد الأوروبى و٤٥٪ لمنطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية *NAFTA*، ونحو ١٥٪ بين دول تجمع ميركوسير *Mercosur*، أما تجمع آسيان *ASEAN* فقد وصلت تجارته البينية إلى ٣٣٪ عام ٢٠٠٦. أما على مدى الفترة الزمنية السابقة فإن الصادرات بين الدول العربية زادت من ٥,٢٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨.١٪ عام ١٩٩٨ بالنسبة لإجمالى الصادرات العربية، وهى نسب متواضعة إذا قورنت بمثيلتها فى أقاليم أخرى، ليس من بينها أوروبا وأمريكا الشمالية كى لا تكون المقارنة جائرة، مثل دول حوض الأندين فى أمريكا اللاتينية *Andean Pact* التى نمت نسبة صادراتها البينية إلى صادراتها الإجمالية من ١.٧٪ إلى ١١.٤٪ عن نفس الفترة المُشار إليها. ومما لا شك فيه أن هناك أسباباً متعددة لتواضع مستوى التجارة العربية البينية، لكن الأمر لا يقتصر فقط على تواضع معدلات التجارة البينية العربية إنما يُنبئ عن وضع عام مما يطرح التساؤلات حول مقدرة الدول العربية على الاندماج فى الاقتصاد العالمى، فما لم يتحقق عالمياً يصعب أن يتحقق إقليمياً.

عادة ما يتم طرح أسباب متعددة لقصور الاتفاقيات والخطوات المشار إليها عن تحقيق أهدافها، ومن بينها ارتباط كل من الدول العربية بالدول المُستَعمِرة لها سابقاً فى مرحلة أولى وفى مرحلة تالية اهتمام تلك الدول بزيادة الموارد من خلال الرسوم والضرائب على الواردات ولجوئها إلى التركيز على برامج وطنية محلية للتصنيع وبهدف إحلال الواردات؛ ثم تزايد اتجاه المستهلكين للسلع المستوردة سواءً لارتفاع متوسط الدخل فى بعض الدول وسعيهم للحصول على السلع المتميزة أو لتوافر تلك الواردات بأسعار رخيصة نسبياً. فضلاً عن ذلك، يواجه تحرير التجارة بين الدول العربية قيوداً غير جمركية تشمل الإجراءات الإدارية والنقدية والمالية والاحتكارية والإجراءات الكمية والفنية، وكذلك الرسوم ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية وتكلفة النقل، كل ذلك كان من أثره إعاقة نمو التجارة فيما بين الدول العربية. كما أن هناك مؤثرات خارجية على التجارة البينية العربية أثرت عليها سلباً فى فترات مختلفة، ويندرج تحت ذلك التصنيف الأوضاع الناشئة عن الخلافات السياسية بين بعض الدول العربية وانعكاساتها على العلاقات التجارية والعقوبات الدولية التى تعرض لها البعض الآخر فضلاً عن النزاعات الأهلية فى بعض الدول الأخرى أو الحروب بينها وبين أطراف أخرى، وأبرزها فى هذا السياق استمرار الصراع العربى – الإسرائيلى.

وبنظرة إجمالية، يلاحظ ما يلى على الخطوات التى اتخذتها الدول العربية:

أ- عدم اتباعها لنسق زمنى أو إطار فكرى محدد مما يثير التساؤل حول ما إذا كانت تلك الخطوات العربية المتناثرة ستقود من مرحلة إلى أخرى من التكامل طبقاً لتصور واضح حتى لو صدقت النوايا، وتوافرت الظروف الملائمة وتضافرت الجهود للالتزام بما نصت عليه الاتفاقيات القائمة منذ توقيعها وحتى الآن.

ب- النظرة الضيقة من خلال التركيز على الشق الخاص بالتجارة بين الدول العربية. فليس بالتجارة وحدها يتحقق الاندماج أو التكامل أو التعاون الاقتصادى، مادام لا يوجد إطار مؤسسى وزمنى وصولاً إلى العناصر التى تقوم عليها السوق المشتركة فى ظل آليات للمتابعة والمراجعة والتصحيح. والمقصود هنا ليس الانتقاص من أهمية مجال التجارة، وإنما إبراز ضعف التعاون والتنسيق وتراجع الاهتمام بمكونات وآليات أخرى من شأنها تعضيد عملية التكامل والإعداد للانتقال بالعمل العربى المشترك عبر المراحل المتعارف عليها من تحرير التجارة إلى الاتحاد الجمركى إلى السوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية. إذ لا يكفى أن تتناول الاتفاقيات فى ديباجتها أهدافاً مثل إنشاء سوق عربية مشتركة أو حتى تحقيق الوحدة الاقتصادية، على سبيل الإنشاء ورفع الشعارات فحسب، مادامت الجهود المبذولة لا تتلاقى عند نقاط معينة، وضمن إطار محدد يشمل تنسيق السياسات المختلفة ومواءمة القوانين، وصولاً إلى السوق المشتركة مع إخضاع العملية لآليات متفق عليها للمتابعة وللمراجعة والتصحيح بما يضمن استدامة عملية التكامل وعدم تعثرها.

ثالثاً: الإمكانات والتحديات والفرص:

١- تواضع الأداء العربى مقارنة بالإمكانات:

إن إمكانات وموارد الدول العربية ليست خافية، وفى مقدمتها ما هو متعارف عليه من موقع جغرافى خاص وسيطرة أو إطلالة على ممرات مهمة للتجارة والطاقة ما بين قناة السويس ومضائق هرمز وباب المندب وجبل طارق، والمساحة الشاسعة وعدد السكان الذى يُقدر بنحو ٣١٠ ملايين نسمة عام ٢٠٠٥، مما يُمثل سوقاً ذات درجة عالية من التجانس الثقافى ونسبة مرتفعة من القوى العاملة الشابة تقدر بنحو٣٦،٣٪ من القوى العاملة فى الدول العربية فى حين أن النسبة نفسها تبلغ ٢٨،٩٪ عالمياً. من جهة أخرى، ومع نمو الاقتصاد العالمى واعتماده على النفط، تستمر الدول العربية فى احتلال موقع متقدم من حيث الإنتاج والاحتياطيات المؤكدة. حيث يُقدر إنتاج الدول العربية بنحو ٣٢٪ من إجمالى إنتاج العالم عام ٢٠٠٥، والاحتياطيات المؤكدة تُقدر بنحو ٦٠٪ من إجمالى الاحتياطى العالمى فى العام نفسه، فضلاً عن أن ارتفاع أسعار النفط فى السنوات الأخيرة أدى إلى توفير مستويات عالية من الفوائض المالية لدى الدول العربية المُصدرة للنفط.

لكن المؤشرات المُجَمّعة للدول العربية ككل توضح تواضع محصلة العقود الماضية من التنمية. فقد بلغت مساهمة الناتج الإجمالي المحلى لاقتصادات الدول العربية مجتمعة فى الناتج المحلى الإجمالى الدولى ٢.٣٪ عام ٢٠٠٥ برغم ارتفاع اسعار النفط خلال تلك الفترة بمعدلات غير مسبوقة، ويقترن بذلك ضآلة نسبة مساهمة التجارة العربية فى إجمالى تدفقات التجارة الدولية والتى بلغت ٤.٢٥٪ عام ٢٠٠٥. وتصبح تلك الصورة أكثر تواضعاً إذا ما تم تحييد قطاع النفط حيث تتخطى نسبة الوقود والمواد الخام ٧٠٪ من الصادرات العربية فى الوقت الذى لا تتعدى الصادرات العربية عالية التقنية ٣٪ وهو ما يوضح مدى تخلف القطاع الصناعى عن مواكبة التطورات العلمية.

وفيما يتعلق بناصية العلم والمعرفة والتى تعد الركيزة الأولى للتقدم والنمو الاقتصادى فى عالم اليوم فإن الدول العربية تشارك العديد من الدول النامية فى الاعتماد على إنتاج العالم المتقدم من العلم والمعرفة وتوابعهما من سلع وخدمات. وتشير الإحصاءات فى هذا الصدد إلى أنه ما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ سجلت الدول الصناعية ٩٨٪ من إجمالى براءات الاختراع على المستوى الدولى، بينما حظيت الدول النامية مجتمعة بتسجيل ٢٪ فقط من براءات الاختراع، وتقاسمت ٩٥٪ من تلك النسبة المتواضعة من البراءات الخاصة بالدول النامية خمس دول فقط هى: الصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل والمكسيك. وكمثال لوضع الدول العربية فى هذا المجال فإن متوسط نصيب الفرد العربى من عوائد الترخيص يُقدر بنحو ٠.٤ دولار أمريكى عام ٢٠٠٤ أما فى إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبى فإن نصيب الفرد أكثر من ثلاثة أضعاف ذلك المبلغ وفى إسرائيل فإنه يتخطى ٧٤ دولاراً أمريكياً.

٢- التحديات المشتركة التى تواجه الدول العربية:

أ- الآثار السلبية للعولمة: باعتبارها الوجه الآخر لتلك العملية التى تسعى الدول النامية بصفة خاصة للاستفادة من وجهها الإيجابى. وتشمل تلك الآثار السلبية للعولمة: فى مجال التجارة المنافسة القوية للصادرات الآسيوية الأقل تكلفة، وفى مجال الاستثمار مزاحمة الشركات متعددة الجنسيات للاستثمارات المحلية فى الدول العربية من خلال استحواذ هذه الشركات لمؤسسات الإنتاج الوطنية ودمجها فى أنشطتها بحيث تصبح جزءاً منها، الأمر الذى يعوق نمو المؤسسات الوطنية ويحرمها الاستفادة من عوائد مثل هذا النمو، وفى مجال نقل التكنولوجيا فبرغم أن العولمة تزيد من فرص استيراد التكنولوجيا الحديثة فإن رخص ويسر عملية الاستيراد يخفف الاعتماد على قاعدة البحث والتطوير الوطنية مما يضعف إمكانيات نموها على المدى البعيد.

ب_ ندرة الموارد المائية: اللازمة مستقبلاً لدعم النمو فى المنطقة العربية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، فمثلاً يُقدر العجز فى الموارد المائية اللازمة لإنتاج الغذاء محلياً بنحو ٥٨ مليار متر٣ عام ٢٠٠٥ ويُنتظر أن يصل فى عام ٢٠٣٠ إلى ٣٧٨ مليار متر٣. وتبرز خطورة ندرة الموارد المائية من خلال مؤشرات مثل وقوع الدول العربية عام ٢٠٠٥ فى المرتبة الأخيرة على مسار تحقيق الهدف الخاص بالمياه ضمن الأهداف الإنمائية للألفية *Millennium Development Goals (MDG)*، أى النزول بنسب الأفراد المحرومين من مياه الشرب إلى النصف، حيث يُقدر أن الدول العربية ستصل إلى هذا الهدف بحلول عام ٢٠٤٢ فى حين ستسبقها أفريقيا جنوب الصحراء بعامين فى الوصول إلى ذلك الهدف. وفى ظل العجز فى الموارد المائية اللازمة لإنتاج الغذاء محلياً، يصعب الحديث عن سد الفجوة الغذائية فى الدول العربية من خلال التكامل دونما وجود تصور شامل يربط بين هذا الهدف والتعاون العربى فى مجال الاستغلال الأمثل للموارد المائية وتنميتها وتطوير موارد أخرى غير تقليدية سواءً للعمل على زيادة الإنتاج الزراعى فضلاً عن توفير المياه لاستهلاك السكان. ومما يبرز ضرورة ذلك التعاون، على سبيل المثال، تدنى نسبة المساحة المستغلة فى الزراعة إلى إجمالى مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى الدول العربية والتى قدرت عام ٢٠٠٤ بنحو ٣٥,٥٪ بغض النظر عن أسلوب الرى.

ت- وفى مجال البيئة والتنمية المستدامة: هناك مشكلات مشتركة تواجه الدول العربية وتستدعى مزيداً من التعاون، مثل تناقص مصادر المياه المتجددة والتصحر وتلوث المياه والهواء والمناطق الساحلية وإدارة المخلفات، ومردها إما نتيجة عوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية أو بسبب السياسات المُتبعة مع ضعف الوعى والمشاركة الشعبية فى غياب ثقافة دور المجتمع المدنى.

ث- نسبة البطالة المرتفعة، خاصة بين الشباب، والتى تُقدر بنحو ١٥٪ من قوة العمل فى الدول العربية، ووجود نسبة أخرى بين العاطلين عن العمل ممن يصعُب إعادة توظيفهم نتيجة عدم إمكانية إكسابهم المهارات المطلوبة فى سوق العمل. ومع تزايد نسبة البطالة، يرتفع بالضرورة معدل الفقر وتتدهور عدالة توزيع الثروة والدخل. ولعل بطالة الشباب والتى تُقدر بعاطل واحد لكل أربعة من الشباب تقريباً، ونحو ٦٠٪ من إجمالى العاطلين فى دول مثل مصر وسوريا وقطر تطرح تحدياً مركباً نتيجة ارتفاع متوسطها فى الدول العربية عن كل المعدلات فى أقاليم العالم الأخرى. فضلاً أن عدم تمكن الشباب من التفاعل مع المجتمع وممارسة حقوق المواطنة من خلال فرص العمل إنما يولد لديهم مشاعر الإحباط التى تجنح ببعضهم للسلوك العنيف أو العدائى تجاه المجتمع. يضاف إلى ذلك الصعوبات التى تقترن بدخول الشباب لسوق العمل لأول مرة *first-time jobseekers* وسعيهم لاكتساب مهارات أو خبرات تؤهلهم لفرص عمل أفضل لاحقاً، ثم تكوينهم لأسر جديدة ومدى الرعاية التى يُنتظر أن يكون بوسعهم تقديمها لأطفالهم لعدة أجيال قادمة.

ج- قضية انتقال العمالة البينية: وهى لا تقتصر على مجالات الاستقدام والتوظيف وحرية الانتقال والعمل والاعتراف المتبادل بالمؤهلات العلمية والعملية والهجرة والاستقدام والتوظيف، وإنما ترتبط بها تحديات أخرى تشمل وضع سياسات مدروسة لإحلال العمالة فى الدول المُصدرة التى عانت ظاهرة جمود الحركة فى سد الفراغات التى تنشأ عن هجرة العمالة المؤهلة إلى مناطق الجذب مما ساهم فى الإخلال بتركيب سوق العمل فيها، وكيفية إدارة عملية الانتقال المؤقت للعمالة بين الدول العربية بما يتوافق مع تطور احتياجات الدول العربية المُستقبلة لها، وتنظيم حركة العمالة إليها مع توفير ظروف عمل أكثر رعاية للعامل العربى. كما أن لقضية انتقال العمالة وجهاً آخر يتمثل فى التطورات منذ حقبة السبعينيات والثمانينيات، حيث شهدت الدول العربية المُستقبلة تطورات يمكن إيجازها فى: اتجاهها إلى زيادة نسبة توظيف مواطنيها، وأثر حرب الخليج على أوضاع العمالة العربية الوافدة، والاتجاه لاستقدام العمالة الآسيوية بشكل متزايد، وكلها عناصر تطرح تحديات على تلك الدول من حيث استمرار حاجتها للعمالة الأجنبية لدفع التنمية، مع ضرورة تلافى الآثار الجانبية لاستقدامها، وفى الوقت ذاته التوسع فى توظيف مواطنيها لتخفيف حدة البطالة.

ح- الحاجة إلى زيادة كفاءة استغلال التحويلات المالية للعاملين فى الخارج، والتى ساهمت فى رفع مستوى دخل الفرد بالدول المُصَدِرة للعمالة لكنه من غير الواضح مدى إسهامها فى إحداث نمو حقيقى نتيجة اتجاه نسبة كبيرة من التحويلات إلى الاستهلاك وليس الاستثمار. أما الدول المُرسلة فإنها تواجه تحدى خفض أثر التحويلات على حساباتها الجارية، وكذلك العمل على توجيه تلك التحويلات لتمر عبر القنوات المصرفية وإتاحة آليات تتيح استثمار جانب منها فى الاقتصادات الوطنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة كبيرة من إجمالى التحويلات المالية العربية تتم من وإلى خارج المنطقة العربية، من أوروبا والولايات المتحدة بصفة خاصة، ففى عام ٢٠٠٤ جاءت نسبة ٦٨٪ من التحويلات الواردة إلى الدول العربية من دول غير عربية وأُرسلت ٧٨٪ من التحويلات الصادرة من الدول العربية إلى دول غير عربية. وتطرح هذه النقطة الأخيرة تساؤلاً حول الأثر التنموى الذى يمكن تحقيقه فى حالة التعاون لترتيب انتقال عمالة عربية مؤقتة طبقاً لبرامج مدروسة لتحل محل نسبة من العمالة الأجنبية بحيث تزداد نسبة التحويلات البينية العربية إلى إجمالى التحويلات من الدول المُرسلة بدلاً من توجهها خارج الإقليم مما سيكون له أثره ليس فقط على النمو وإنما أيضاً فى مواجهة نسبة البطالة المرتفعة. وللتنويه، فقد بلغ إجمالى التحويلات إلى الدول العربية المُستقبلة نحو ٢٤ مليار دولار ومن الدول المُرسلة ٣١.٨ مليار دولار فى حين أن التحويلات البينية ١٠.٢ مليار دولار فقط عام ٢٠٠٤ ، ومع ذلك فخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ بلغ مجموع التحويلات البينية

ضعف مجموع المساعدات الإنمائية والعمليات التمويلية العربية إلى الدول العربية المُستقبلة للتحويلات.

خ- ضعف معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر حيث بلغ نصيب الدول العربية عام ٢٠٠٦ من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ٦٣.١٨٣ مليار دولار، أى ٤.٨٩٪ من إجمالى الاستثمارات الدولية المباشرة و١٦.٦٦٪ من إجمالى الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى الدول النامية ككل وذلك وفقاً لتقديرات ٢٠٠٧. وبرغم ما تسجله النسبتان من ارتفاع مقارنة بالعام السابق، حيث كانتا ٤.١١٪ و١١.٢٦٪ على التوالى، لكن جانبا من التحسن فى التدفقات يرجع فى الأساس إلى الزيادة الكبيرة فى الاستثمارات فى قطاعات النفط والبنية التحتية والمصارف والاتصالات. ولعل مراجعة التدفقات التراكمية للاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول العربية فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦ يوضح عدم إجحاف القول بضعفها بشكل عام، حيث تبلغ نسبتها إلى إجمالى التدفقات التراكمية إلى الدول النامية ٨.٧٨٪ ونسبة إلى التدفقات التراكمية على مستوى العالم ٢.٣١٪. أما الاستثمارات العربية البينية فقد سجلت قفزة بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ من ٦ إلى ٣٧ مليار دولار لكنها تراجعت عام ٢٠٠٦ إلى ١٧ مليار دولار، وقد اتجهت نسبة ٣٢٪ من الاستثمارات البينية العربية إلى قطاع الصناعة و١.٧٪ إلى قطاع الزراعة فى حين اتجهت نسبة ٦٦٪ إلى قطاع الخدمات.

د- التشابه بين هياكل الإنتاج فى بعض الدول العربية، واعتماد البعض على المواد الأولية أو النفط ضمن صادراتها، والتباين بين الدول العربية على مستوى التشريعات والقوانين والقواعد المنظمة للاقتصاد والتجارة والتوظيف والعمالة والقدرات المؤسسية والموارد، حيث أن غياب التجانس على ذلك المستوى يتطلب وجود تصور لتحقيق المواءمة اللازمة حتى تتمكن الدول العربية من تحقيق الاستفادة القصوى من تحرير التجارة حتى بفرض أن هدفها سيقتصر على إنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة، وضعف إدراك مساهمة قطاع الخدمات فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع الكفاءة التنافسية فى ضوء ضرورة تطوير عمليات النقل والاتصالات والتأمين والتسويق والخدمات المصرفية. على أن التباين بين مستويات الدخل والنمو بين الدول العربية، إلى جانب التشابه فى هياكل الإنتاج كما تقدم، ينبغى الا يُمثل عائقاً دون التنسيق والتعاون فى مجال التجارة فى الخدمات بين الدول العربية بل إن التحدى الحقيقى يكمن فى استغلال ذلك التباين كأحد عوامل التكامل، خاصة فى ظل اللغة والثقافة المشتركة.

ذ- ضعف الهياكل المؤسسية وتواضع الموارد البشرية فى مجال المفاوضات الفنية الدولية التى تتناول حالياً موضوعات حديثة ومهمة لتحقيق التنمية. كما أصبحت بصفة متزايدة أحد

مجالات إدارة الصراع بين الدول وصناعة معقدة تتطلب هياكل مؤسسية وقدرات علمية وتنظيمية بشرية تستمد خبراتها من الممارسة العملية الممزوجة بقدرات نادراً ما تتوافر لدى الدول النامية، وإن توافرت يكون ذلك فى إطار جهود شخصية وليس فى إطار منظومة عمل. فعلى سبيل المثال وليس الحصر تعد قوانين منع الاحتكار ومكافحة الإغراق أحد أهم وسائل تنظيم التجارة بين الشركاء التجاريين، وتبلغ تكلفة قضايا الإغراق ومنع الاحتكار ملايين الدولارات من مصاريف المحاماة، ولا يوجد لدى أغلب الدول النامية، ومنها الدول العربية، الكوادر القانونية الكافية للتعامل مع تلك الموضوعات، فضلاً عن التكلفة الباهظة لتلك القضايا التى قد لا تستطيع الجهات المتضررة فى الدول النامية تحملها، وما ينطبق على منع الإغراق ينطبق على مجالات حيوية كقواعد المنشأ وإجراءات سلامة الصحة النباتية والحيوانية وغيرها.

ر- تدنى نوعية التعليم على نحو ينذر بالخطر، وضعف مستوى جودة التعليم العالى والجامعى، كما أن العملية التعليمية غير وثيقة الصلة بالمجتمع وحركة العمل والإنتاج فيه مما لا ييسر عملية الانتقال من مرحلة التعليم إلى سوق العمل *school-to-work transition* . فالتعليم الأساسى فى الدول العربية لا يزود التلاميذ بالمهارات العقلية المتقدمة ولا بمهارات الحياة الأساسية، وتعمل معظم انظمة التعليم العربية على تعليم كيفية الحفظ والإجابة على أسئلة ثابتة تتصل بقضايا ضعيفة المضمون، كما تتسم مؤسسات التعليم العالى والجامعى بضعف مستويات جودة المناهج وعدم توافر المعامل الحديثة. من جهة أخرى، فإن ضعف صلة العملية التعليمية فى الدول العربية بالمجتمع تتضح من أعداد الخريجين فى تخصصات غير مطلوبة.

ز- ضعف البحث العلمى والتطوير وضعف انتشار التكنولوجيا فى الدول العربية والفجوة المعرفية بينها وبين أقاليم أخرى فى العالم. فمجمل ما تنفقه الدول العربية على البحث العلمى لا يتجاوز ٠,٢٪ من الناتج القومى يغطى معظمها رواتب العاملين فى حين أن متوسط هذه النسبة ٢٪ عالمياً ويُشار إلى أنها بلغت على سبيل المثال ٣,٥٪ فى إسرائيل، ويستتبع ذلك ضعف حركة النشر العلمى وبراءات الاختراع، فقد بلغ عدد البراءات المسجلة فى ست دول عربية ٣٨١ بينما بلغ عددها ٧٦٥٢ فى إسرائيل عام ٢٠٠٣. على أن ذلك الضعف لا يرتبط بمعدلات الإنفاق فحسب وإنما أيضاً بما سبقت الإشارة إليه من تدنى نوعية التعليم، وهى نقطة نوه إليها العالم الجليل على مصطفى مشرفة عام ١٩٢٦ حين كتب موضحاً أن "البحث العلمى كسائر أعمال البشر يتوقف نجاحه على تنظيم دواليبه، وأهم هذه الدواليب هى الجامعة التى تنشر منها جل الأبحاث ويُنشر عنها ما تفيض به قرائح البشر من المبتكرات العلمية. الجامعة دولاب للبحث العلمى قبل أنها مدرسة للتلقين، هى روح التفكير الحر والتنقيب عن الحقيقة لذات الحقيقة قبل أى شئ آخر". أما بالنسبة للتكنولوجيا، فإذا تم تبنى معيار مثل نسبة مستخدمى شبكة المعلومات الدولية فقد بلغت ٥٥ فى الألف عام ٢٠٠٤

فى الدول العربية مقابل ١٣٨ فى الألف على مستوى العالم و٥٩ فى الألف على مستوى الدول متوسطة التنمية البشرية.

س- مكافحة الفقر طبقاً للأهداف الإنمائية للألفية *MDG* والمتفق عليها لكن من خلال إحداث تنمية حقيقية ومستدامة. وكذلك الفقر البشرى أى مدى الحرمان من الصحة والمعرفة والدخل.

ش- تجاوز إشكاليات موقع المرأة فى المجتمع ودورها فى التنمية بما يضيف جهدها إلى التنمية كشريك فيها، ويتيح لها نصيباً عادلاً من عوائدها. فمازالت نسبة مشاركة المرأة العربية فى النشاط الاقتصادى هى الأدنى فى العالم (٣٣,٣٪ مقابل ٥٥,٦٪ على المستوى العالمى عام ٢٠٠٣) برغم ارتفاعها ما بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٣ بمعدل ١٩٪.

ص- كيفية إدارة الدول العربية عملية التحديث والتطوير وما ستسفر عنه من توافق فيما بينها من حيث: تبنيها سياسات السوق الحرة، وصيانة وتعزيز الحقوق السياسية والمدنية، واستيعابها ما قد ينجم عن ذلك من تداعيات.

٢- الفرص التى يتيحها العمل العربى المشترك:

أ- يوفر التكامل مدخلات جديدة للإنتاج، ويزيد سعة السوق، فهناك مدخلات لم تكن متاحة بنفس الشروط من قبل التكامل، كما ستجد المؤسسات العربية فى زيادة سعة السوق مجالاً لإنتاج سلع وتقديم خدمات لم تكن لتعمل على إنتاجها فى ظل أسواق وطنية أقل حجماً مما سيفتح الباب لمنتجات جديدة ذات حساسية لسعة السوق، كذلك فإن هناك سلعاً لم تكن جدوى إنتاجها قائمة من قبل نتيجة تأثرها بطول خطوط النقل إلى أسواق أبعد جغرافياً لكن وجود أسواق قريبة وبنية أساسية للنقل سيشجع على إنتاجها.

ب- كما يلبى التكامل الحاجة لدعم دور القطاع الخاص فى التنمية ودفع عجلة التكامل ذاته نتيجة تولد مصالح جديدة. على أساس أن الدخول فى مشروعات لها بعد إقليمى من شأنه زيادة فرص جذبه للاستثمار فى عملية التكامل العربى، بشرط توفير الهياكل القانونية الملائمة. كما أن مشاركة القطاع الخاص فى عملية التكامل يوفر لها نوعاً من الحصانة، لأن بناء شبكة من علاقات العمل والمشاركة على ذلك المستوى يوجد قاعدة من التعاون يصعب التراجع عنها، ويمكن أن يساعد على دفع عجلة التكامل نتيجة تولد مصالح جديدة لدى القطاع الخاص وسعيه لتحقيقها.

ت- كما يفتح التكامل مجالات لاستغلال العمل المشترك لمواجهة تحديات داخلية لها آثار سلبية متشابهة مثل مشكلة البطالة والفجوة المعرفية والمشاكل البيئية. وكذلك دعم قدرة الدول العربية على مواجهة تحديات دولية تخرج عن قدرة كل منها منفردة مثل التفاوض فى حالة وضع أو تنسيق سياسة تجارية مشتركة فى مجال المفاوضات التجارية الدولية، أو التقلبات المالية الدولية من خلال

تنسيق السياسات النقدية والمالية، أو لمواجهة التقلبات فى أسعار الصرف الدولية إذا ما تمكنت الدول العربية من تنسيق سياساتها المالية والنقدية ضمن أهداف التكامل.

ث- وفى واقع الأمر، فقد يغدو مثل هذا التنسيق، أو على الأقل تبادل المعلومات فى مرحلة أولى، سواءً فى ظل مزيد من التكامل أو بدونه، الخيار الأمثل للدول العربية لتعظيم الفائدة أو لتلافى الخسائر المحتملة فى مواجهة تقلبات الأسواق المالية الدولية، وأوجه القصور التى تشوب النظام المالى الدولى. بل إن بعض الدراسات تعتبر أن تنسيق سياسات أسعار الصرف بالإضافة إلى التعاون المالى على المستوى الإقليمى بات خياراً ملائماً للدول النامية خاصة مع تزايد معدلات التجارة البينية فيما بينها، وتطرح فى المراحل الأولية فكرة توفير التمويل طويل الأجل من خلال مصارف التنمية الإقليمية وإنشاء أسواق مالية إقليمية.

ج- من الممكن أيضاً فى ظل عملية تكامل عربى بناء قواعد مشتركة للبحث والتطوير تقوم على شبكة من المراكز الوطنية، وتوفر خدماتها للدول ومؤسسات الإنتاج العربية، ومن أبرز المجالات المرشحة لذلك قطاعا المياه والطاقة الشمسية. ومن الأمثلة التى يمكن أن تساق لتوضيح وجود مجال واسع أمام الدول العربية لإنجاز الكثير فى مجال استخدامات المياه من خلال التعاون التكنولوجى فيما بينها، أن إسرائيل استطاعت النزول بتكلفة تحلية المتر المكعب من المياه إلى ما يقارب تكلفة إنتاجه من محطات المياه التقليدية، كما أن ثلثى مياه الصرف يتم توجيهها للرى طبقاً لأنواع المحاصيل باستخدام تكنولوجيا متقدمة. ولتوضيح أن مثل تلك الإنجازات ليست بعيدة المنال، فإن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ يشير إلى أن إسرائيل شرعت اعتباراً من عام ٢٠٠٠ فى تطبيق استراتيجية مكنتها خلال خمس سنوات من إنتاج ما يقرب من ربع الاحتياجات المنزلية من المياه عبر التحلية مما يجعلها الدولة الرائدة فى العالم فى هذا المجال.

ح- وإجمالاً، فإن عملية التكامل ستتيح التفاعل بشكل إيجابى مع عمليات الإصلاح والتطوير والتحديث فى جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى تطمح الدول العربية إلى بلوغها على نحو ينبع من داخلها ودون استبعاد اقتباس ما هو إيجابى من البيئة الدولية. كما أن عملية التكامل توفر للدول العربية هامشاً إضافياً للحركة لامتصاص التداعيات السلبية للعولمة المتزايدة.

خ- أما على الصعيد الاستراتيجى، فإن التكامل بين الدول العربية يوفر لها الفرصة للسعى لتحقيق التوازن بينها وبين إسرائيل قبل أن تتسع الهوة بين الجانبين بشكل لا يمكن جسره، وذلك من خلال البدء فى تحقيق تنمية حقيقية ومُستدامة طبقاً لرؤية شاملة، خاصة أن بإمكان الدول العربية توظيف واستثمار جانب من الفوائض الناجمة عن الزيادة الطارئة على أسعار النفط لهذا الغرض.

رابعا : البدائل المتاحة للعمل الاقتصادى العربى :

واجه العالم العربى عقب انهيار الإتحاد السوفيتى، وما صاحب ذلك من سيادة مفهوم اقتصاد السوق والعولمة، ثلاثة مسارات أساسية، وهى إن لم تكن متعارضة أو منفصلة عن بعضها البعض إلا أنه يصعُب تقدير مدى تكاملها أو تعارضها فى ظل عدم وجود تصور واضح لنقطة البداية والمستهدف فى النهاية على كل مسار، سواء كان وطنياً فى كل دولة عربية أو على المستوى العربى الجماعى:

١- تمثل المسار الأول فى الانضمام إلى والتواؤم مع الاتفاقيات المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية.

٢- أما المسار الثانى فقد تمثل فى التعاون الاقتصادى الإقليمى بمشاركة إسرائيل، وهو الخيار الذى اكتسب زخماً كبيراً عقب مؤتمر مدريد للسلام، ثم اتفاق أوسلو من بعده خاصة تحت مسمى "السوق الشرق أوسطية الجديدة". وقد تم تعليق هذا المسار بسبب الانتكاسة التى تعرضت لها جهود تحقيق السلام.

٣- والمسار الثالث هو آلية برشلونة للتعاون الأوروبى المتوسطى، والتى أفرزت اتفاقيات المشاركة بين دول الاتحاد الأوروبى من ناحية والدول الواقعة فى جنوب حوض المتوسط، ومنها ثمانى دول عربية كل على حدة، فضلاً عن الاتفاق الجارى التفاوض حوله بين مجلس التعاون لدول الخليج العربى والاتحاد الأوروبى. وفى الإطار نفسه، طرح الرئيس الفرنسىَ فكرة الاتحاد المتوسطى، وإن كانت معالمها لم تتضح بعد.

٤- وقد أُضيف إلى تلك المسارات مسارٌ رابع مؤخراً ينبع من إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وهى فى الأساس اتفاقيات ثنائية، لكن الإدارة الأمريكية الحالية طرحت تعدد تلك الاتفاقيات مع دول المنطقة بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة فى الشرق الأوسط *Middle East Free Trade Area (MEFTA)* وروجت فى هذا السياق مبادرة للمشاركة الشاملة نحو الشرق الأوسط *Middle East Partnership Initiative (MEPI)* تقوم على اربعة أسس هى الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادى، وإصلاح التعليم، وتمكين المرأة.

خامسا : التحرك العربى ومدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة :

تنبهت الدول العربية، من جهتها، فى عام ١٩٩٧ إلى تفعيل اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية ومواءمتها مع قواعد منظمة التجارة العالمية، تمهيدا لتحقيق منطقة التجارة العربية الحرة، لكنها، وكما تقدم، مازالت تعمل على معالجة بعض الأمور الفنية التى تحقق انطلاقاً سلساً لهذه المنطقة.

ولكى توضع الخيارات التى تطرحها المسارات المُشار إليها فى نصابها، يمكن توصيف محاولة قيام منطقة التجارة العربية الحرة من خلال تفعيل وتطوير اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية تحت منهج الإقليمية السطحية، وهى الصيغة القديمة للتكامل الاقتصادى الإقليمى، وتتمثل فى تبادل بعض المزايا التجارية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة والتى قد تتطور بالاتفاق على حواجز جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى، فينشأ اتحاد جمركى قد يقود إلى سوق موحدة فيما بعد. فى حين تندرج اتفاقيات المشاركة الأوروبية ومناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وغيرها من المبادرات الثنائية تحت تصنيف الإقليمية الجديدة. وطبقاً لهذا المفهوم، أصبحت عملية التكامل الاقتصادى الإقليمى أكثر تعقيدا من مجرد مسألة الحواجز الجمركية بين دول التكامل بل صارت تتصل بخياراتها من حيث السياسات الاقتصادية الكلية. كما دخلت مجالات جديدة بجوار تحرير التجارة كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وأصبحت مواءمة وتوحيد التشريعات المنظمة للسوق الحرة على رأس تلك العملية، وهو ما يشمل تشريعات الضرائب وتنظيم الاستثمار وقواعد المنشأ وإجراءات السلامة الصحية والنباتية والمواصفات القياسية...الخ، فضلاً عن معالجتها لقضايا داخلية، مثل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وطرحها أحياناً فى إطار مشروطية جديدة.

وفى هذا السياق، اتجهت عدة دول عربية للانخراط بشكل متزايد فى علاقات ثنائية مع الدول المتقدمة فى إطار مفهوم الإقليمية الجديدة. ويتسق ذلك الاتجاه مع نمط أخذ فى الانتشار بين الدول النامية مرجعه: الشعور بالإحباط من بطء التقدم فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتقدير الدول النامية أن الدخول فى ترتيبات ثنائية مع الدول المتقدمة سيدعم خططها للإصلاح، ويوفر لها مزايا غير متاحة للأطراف الأخرى خاصة جذب الاستثمار الأجنبى المباشر؛ والتخوف من فقدان القدرة التنافسية فى أسواق الدول المتقدمة فى مواجهة صادرات دول نامية أخرى، ومن ثم السعى للدخول فى صيغة تؤمن لها وضعية أفضل فى أسواق شركائها التقليديين.

فى المقابل، فإن تزايد عدد الدول النامية التى تدخل فى اتفاقيات مع نفس الدول المتقدمة يفقدها الميزة الرئيسية التى كانت تسعى إليها لأنها تصبح متاحة لباقى الدول. وتشير بيانات منظمة التجارة العالمية فى أكتوبر ٢٠٠٧ إلى أن هناك ٢٠٥ اتفاقيات تجارية ثنائية دخلت حيز النفاذ حتى يوليو ٢٠٠٧، وانه بحلول عام ٢٠١٠ سيبلغ عدد الترتيبات التجارية الإقليمية ٤٠٠، تقيم ٩٠٪ منها مناطق للتجارة الحرة كلياً أو جزئياً و١٠٪ تقيم اتحادات جمركية. كما أن القواعد التى تحكم تلك الاتفاقيات الثنائية تتطلب من الدول النامية التزامات بتبنى سياسات ومعايير وقواعد فى مجالات متنوعة، فضلاً عن تحرير التجارة وربما الخدمات، بشكل يفوق ويسبق التزامات ومسارات التفاوض الجارية فى إطار منظمة التجارة العالمية. وبرغم ما تنص عليه الاتفاقيات الثنائية بين الدول

النامية والدول المتقدمة من مبدأ المعاملة بالمثل، ولو بعد حين، نتيجة تطبيق فترات سماح وتوفير دعم، فإنها تزج بالدول النامية فى علاقة غير متكافئة، فى ضوء تباين مستويات التقدم والخبرة واختلال ميزان القوى بين طرفيها مما يفتح الباب أمام فرض قدر من المشروطية السياسية والاقتصادية على الدول النامية.

ومن ثم، يمكن القول بأن المكاسب التى تحققها البلدان النامية من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق، وإن كانت غير مؤكدة، فإن خسائرها مؤكدة فيما يتعلق بضيق مساحة المناورة والحركة على صعيد أدوات السياسة العامة المتاحة للتدخل سواءً كانت إجراءات تنظيمية أو استثنائية أو فرض الرسوم والضرائب أو تقديم الدعم. ومن ثم، فإنه "بدلاً من الانخراط فى الإقليمية الجديدة، يمكن للبلدان النامية أن تنظر فى مجالات أخرى للتعاون مع شركائها فى منطقتها الجغرافية بروح الإقليمية الحقة أو التعاون الإقليمى من أجل التنمية. ومن شأن هذا أن يساعد فى تدعيم استراتيجيتها لتحقيق التنمية الوطنية والاندماج فى الاقتصاد العالمى، مستفيدة من المزايا المتمثلة فى قرب الموقع الجغرافى وتماثل المصالح والتكامل الاقتصادى".

أما بالنسبة للتجمعات دون الإقليمية العربية، فليس المطروح المفاضلة بينها وبين غيرها من النماذج المقترحة للتكامل العربى على نطاق أوسع. فتلك التجمعات ستعمل دون شك على تحقيق تكامل أفضل على المستوى دون الإقليمى، كما أن نجاحها يجعل منها مستقبلاً لبنة قوية فى صرح التكامل العربى. لكن الصغر النسبى لتلك التجمعات يعنى تضاؤل فرصها فى التأثير دولياً ومحدودية عوائد التكامل ذاتها، ومن ثم فإن التكامل على نطاق إقليمى عربى أوسع يتيح لها دون شك مزايا مضاعفة.

سادسا : نحو رؤية عصرية وشاملة وآليات فاعلة :

إن ما سبقت الإشارة إليه من تحديات وفرص هو فى واقع الأمر تجميع لما يمكن أن تعتبره الدول العربية من أهم القضايا التى قد تطرح على جدول أعمال القمة القادمة إذا ما شاءت التفاعل مع تلك القضايا لتكون القمة تنموية بحق مع إدراك أن التنمية المنشودة ليست منتجاً جاهزاً وإنما هى عملية تفاعل تستغرق سنوات. وبالتالى، فمن الضرورى أن تسبق عقد القمة عملية تحضيرية كافية بمشاركة فعالة من جانب الحكومات والمنظمات والمجالس المتخصصة العربية والقطاع الخاص والخبراء والمجتمع المدنى، تحت مظلة المجلس الاقتصادى والاجتماعى. واتباعاً لنفس النهج العصرى، فجدير بالقمة أن تُصدر توجيهاً محدداً، يشمل جدولاً زمنياً للتنفيذ، وأسلوباً لمراجعة النتائج دورياً.

١- معالم الرؤية المُقترحة:

وإذا كان استعراض عمليات التكامل والتعاون الإقليمي يوضح أن كلاً منها، خاصة التجربة الأوروبية، حالة قائمة بذاتها *sui generis* وأنه لا سبيل لمحاكاتها لارتباط كل منها بظروف تخص كل منطقة. فإنه يمكن مع ذلك، فى ضوء الدروس المستفادة وخصائص "الحالة العربية"، إيجاز معالم الرؤية المُقترحة للتعاون العربى فيما يلى:

أ- اضطلاع الحكومات بالمسئولية الأساسية فى تحقيق التعاون الإقليمى الذى يستهدف بلوغ التنمية بأبعادها المختلفة، وباعتبار التنمية هدفاً مشتركاً، يتطلب تعبئة كل الجهود وتنسيق السياسات العامة والكلية.

ب- تحفيز القطاع الخاص العربى بتحديث البيئة القانونية، وتشجيع التعاون البينى لقطاعات الأعمال العربية، وتوفير المناخ المناسب والضمانات اللازمة، إذ إن توفير البيئة المُحفزة وتبنى السياسات المواتية أمران رئيسيان لضمان مشاركة فاعلة من القطاع الخاص لأنه لا يعمل فى فراغ.

ت- اختيار قطاعات ذات أسبقية لتفعيل التعاون فيما بينها تحقيقاً لمصالح مشتركة وأخرى للتنسيق فى مرحلة أولى، على أن تكون الخطوات التى يتم اتخاذها مُحققة للتراكم وخاضعة للمراجعة والتصحيح، وأن تفيض آثارها التكاملية إلى قطاعات أخرى. فوضع تصور شامل للعمل المشترك لا يعنى بالضرورة التغلب على كل المشكلات أو البدء فى معالجتها فى آن واحد.

ث- صياغة أسلوب تنفيذ التصور الشامل للتكامل العربى بحيث لا يستبعد وجود سرعات ومكابح متباينة زمنياً وجغرافياً وقطاعياً للعملية، أى إتاحة المجال لعدد من الدول أو بعض القطاعات لاتخاذ خطوات نحو مزيد من الاندماج، دون أن يستبعد ذلك إمكانية توسيعه وتعميقه لاحقاً.

ج- إيلاء الاهتمام بالقطاعات المُعرضة للتنافس على مستوى الدول العربية تفادياً لما قد يؤدى إليه اتباع سياسات معينة من جانب إحدى الدول مثلاً لدعم قطاع بعينه إلى ما يعرف "بإفقار الجار *beggar-thy-neighbour*" أو التسابق نحو تقديم مزيد من التسهيلات والتنازلات بشكل غير مدروس "*race to the bottom*".

ح- التدرج من التعاون إلى التنسيق فى مجال السياسات المالية والنقدية بالتوازى مع العمل على تحرير التجارة وبناء لبنات السوق العربية المشتركة والسياسات اللازمة لقيامها، ولمواجهة تقلبات الأسواق العالمية، وتغير الظروف الدولية والإقليمية، وتراوح أداء الاقتصادات العربية تبعاً

لسعر النفط هبوطاً وصعوداً، وما يترتب على ذلك من تراجع فى الاستثمار تلزم معالجته، أو توافر فوائض نقدية تحتاج لتوجيهها بالشكل الذى يخدم التنمية.

خ – تحتاج عملية التنمية فى الدول العربية إلى اتباع معايير بيئية دولية تطبق بجدية أكبر، مما يستدعى توفير الدعم اللازم لسياسات التنمية العربية.

د– ضرورة الاهتمام بأمن الطاقة وإيجاد تعاون إقليمى فى هذا المجال وتوظيف الطاقة بشكل أمثل من اجل التنمية، واستثمار الفائض لصالح الأجيال القائمة بالنسبة للدول المصدرة، مع التوسع فى إيجاد المصادر البديلة والمتجددة.

ذ– مع تأكيد أهمية المساعدات الإنمائية العربية والدور الذى لعبته حتى الآن، إنما من المهم تخصيص قدر من المساعدات الإنمائية العربية يوجه إلى الدول العربية الأقل نمواً *less developed* لتمويل مشروعات إنتاجية كبديل عن إنشاء آليات تمويلية خاصة لهذا الغرض على غرار الصناديق الهيكلية التى قامت ضمن الجماعة الأوروبية لدى إنشائها.

ر– التعامل مع أوضاع المناطق العربية الخارجة لتوها من الصراعات المسلحة والاتفاق على كيفية إدماجها فى عملية التكامل العربى بالشكل الملائم، سواءً كان الأمر يتعلق بفلسطين أو العراق أو الصومال.

ز– ضرورة أن تكون لعملية التكامل جوانب ظاهرة ونتائج ملموسة، وأن يشعر بها المواطن العربى فى حياته اليومية باعتباره المعنى بها فى المقام الأول.

٢– الآليات المقترحة:

إن التكامل المنشود لن يتحقق من تلقاء نفسه، وإنما لا بد من تعبئة النظم القطرية لصالح النظام الإقليمى واقتناعها به. وليس الهدف من الحديث عن ادوات التنفيذ هو إقامة آليات أو مؤسسات جديدة إنما البناء على ما هو قائم من خلال إعادة تأهيله أو هيكلته أو تنشيطه أو إضافة مزيد من المهنية والموارد. كما أن البناء على المؤسسات العربية القائمة لا يعنى الإبقاء عليها بأوضاعها الحالية وإنما من الضرورى النظر فى تنظيم هيكل إدارة عملية التكامل العربى *integration governance* على مختلف المستويات بنظرة عصرية وشاملة تتضمن:

أ– تفويض القمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بتنسيق ومتابعة أوجه عملية التكامل التى يُتفق عليها، حيث لا يمكن تصور قيام تعاون إقليمى فعال، مع استمرار أجهزة العمل العربى المشترك كجزر منعزلة، على أن يقوم المجلس بدوره باعتباره الأول بين أقرانه *primus inter pares* إزاء المجالس الوزارية الأخرى، وتفويضه بالإشراف على تنسيق ومتابعة وتقييم أنشطة المنظمات والمجالس المتخصصة العربية. وكذلك عقد اجتماعات مشتركة منتظمة بين المجلس الاقتصادى

والاجتماعى والمنظمات والمجالس المتخصصة العربية ضمن محافل وفقاً للموضوعات . *thematic fora*

ب- أن تكون هناك آلية فنية مُفوضة على مستوى الأمانة العامة للجامعة العربية لصياغة القرارات فى شكل قواعد قابلة للتطبيق والمراجعة ولمتابعة التنفيذ وعرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وهو ما سيتيح بناء رافد جديد *Arabcrats* يُساند العمل العربى المشترك.

ت- تخصيص شق من أعمال القمة العربية السنوية لمراجعة وتقييم التقدم المُحرز فى قضايا التنمية بشقيها الاقتصادى والاجتماعى.

ث- تنشيط حوار تفاعلى بين السلطات التنفيذية بالدول العربية على كل المستويات وفى مختلف المجالات، ومع القطاع الخاص والمجتمع المدنى لبناء قاعدة مشتركة بين أصحاب الخبرة وأصحاب المصالح.

ج- صياغة سياسة تجارية عربية متكاملة فى مواجهة العالم الخارجى، بالتلازم مع تطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك.

ح- إيلاء أهمية مطلقة للتدريب والتعليم لبناء قدرات وتراكم خبرات فى إدارة وتيسير ومراجعة مراحل عملية التعاون الاقتصادى.

سابعا : المشروعات الرائدة:

إن إعادة طرح مشروع التكامل العربى طبقاً لرؤية جديدة ستُكسبه تعبئة قوة دفع إضافية من التفاف المواطن العربى حوله، ومن ثم تبرز أهمية حفز الجماعات والأفراد من أجل المشروع وخلق اهتمام مشترك به وتلاقٍ بين المصالح التى ستنشأ عنه. فالدعم الشعبى للرؤية سيدعم استمرارها خاصة أن الانفتاح المتزايد فى المنطقة، وكنتيجة لتطور وسائل الإعلام والاتصال، يسبغ أهمية مضاعفة على موقف الرأى العام حتى وإن لم تكن هناك بعد صيغ مستقرة للتمثيل السياسى تضمن المشاركة الشعبية فى الحكم على مستوى المنطقة ككل. وفى هذا الصدد، فمن المفيد طرح مشروعات رائدة لها صدى شعبى وترويجى للتكامل فى المجالات التالية:

- مشروعات للبنية الأساسية والخدمات العامة *public goods* ، وبصفة خاصة خطوط المواصلات وشبكات توزيع الطاقة، وأخرى تجمع بين عناصر الإنتاج العربية كثيفة التكنولوجيا فى ضوء التردى البالغ لمستوى الصادرات العربية عالية التقنية، ويمكن فى هذا الصدد إقامة "مناطق صناعية عربية مشتركة" تقوم على استخدام نسب عالية من المدخلات العربية، وكذلك مشروعات سياحية ذات بعد تنموى تستخدم الموارد الثقافية العربية باعتبارها ميزة نسبية، وكفرع رائد فى هذا القطاع القائم حتى الآن فى معظمه على سياحة المنتجعات الترفيهية.

- إبراز وتشجيع دور قطاع الأعمال، من خلال إنشاء مجالس مشتركة لقطاعات الأعمال العربية معنية أساساً بالتنمية *Arab Business Councils for Development ABCD* بما يشكل قوة دفع لمزيد من التكامل، وتطوير نموذج عربي، على نسق الحلف الدولي *Global Compact* في إطار الأمم المتحدة، يجمع في محفل طوعي كبرى الشركات العربية التي تبادر *first runners* بالانخراط في مشروعات تتصل بعملية التكامل.

خاتمة: حتمية التوجه نحو رؤية عصرية للتكامل العربي:

لقد بدأت الدول العربية تجربة العمل المشترك مع بدايات النصف الثاني من القرن الماضي في ظروف عالمية وإقليمية فرضت أولوية مُطلقة لقضايا الأمن والكفاح الوطني لكسب استقلال أغلب الدول العربية. وجرى التعامل مع المصالح الاقتصادية بأسلوب عام لم تتح له الفرصة لتنفيذ خطوات عملية لقيام عمل اقتصادي مشترك. فلما اكتمل عقد جامعة الدول العربية، برزت أهمية استكمال الأبعاد الاقتصادية للعمل العربي بالتزامن مع وعي بجدوى قيام تحالف إقليمي عربي خاصة مع ازدياد التحديات بل والتهديدات التي يواجهها النظام العربي. وبذلك أصبح قيام نظام اقتصادي عربي أمراً لازماً من حيث المنفعة، وأمراً حتمياً من حيث مواجهة التهديد.

إن الفرص التي يتيحها العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقف فقط عند تحقيق الرفاهية وتحسين مكانة الدول العربية على الصعيد الدولي وإدماجها في الاقتصاد العالمي على أسس أفضل، وإنما من المهم النظر إلى عوائد أخرى، من بينها أن التكامل الاقتصادي العربي في تحقيقه تنمية مُستدامة إنما يؤكد أيضاً هوية الإقليم العربي الذي تتعرض أطرافه وبعض أنحائه للهجوم والتآكل. فالتكامل يبرز أن هوية الإقليم ليست مقصورة فقط على اللغة أو الثقافة أو العرق أو نحو ذلك، وإنما تقوم أيضاً على مصالح مشتركة وأهداف يتم تحقيقها عبر تجميع الموارد والقدرات في إطار رؤية متفق عليها للتنمية. فضلاً عن أن التكامل سيجعل الإقليم جاذباً لمكوناته دون تقليل من شأن ما قد تتسم به من تنوع محلي، وأكثر قدرة على تقوية الترابط بين أوصاله في مقابل الأفكار التي ترى تحقيق الأهداف من خلال الإفراط في تأكيد الشخصية الذاتية من منطلق ضيق.

إن معايشة واستمراء الواقع يُنبئان باحتمال تحول الإقليم العربي تدريجياً إلى مجرد "كومنولث"، يلتف أعضاؤه حول تاريخ جمعهم يوماً في الماضي، لكنهم عاجزون اليوم عن التأثير في الحاضر أو المستقبل.

والبديل هو استجماع الإرادة العربية والاتفاق على الدخول في مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك تتسم بالفعل والالتزام، ويخضع التقدم بين مراحلها للتقييم والمراجعة، ويظل الأمر بيد القمة العربية مع تكليف آلية محددة بمتابعة العمل وتقديم التقارير والتوصيات.

الاقتصـــــاد الـــدولــــى

نمو الاقتصاد والتجارة والاستثمارات العالمية مازال قويا .. لكن مخاطر التراجع مرجحة

أولا: النمو العالمى مازال مرتفعا لكنه هش

شهد الاقتصاد العالمى تراجعا فى النمو خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام السابق ولكنه مازال نموا قويا، ويعد من اعلى معدلات النمو المتحققة فى العقود الثلاثة الأخيرة، لكن أهم ما يميز هذا النمو هو أن روافعه الرئيسية اى النمو فى الصين والهند ودول شرق وجنوب شرق آسيا وفى روسيا والدول المصدرة للنفط، والنمو فى الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، يرتبط بحركة الطلب العالمى عموماً على السلع والخدمات، وفى مقدمته الطلب فى الولايات المتحدة الذى ينمو بمعدلات مرتفعة على أساس الإفراط فى إقراض المستهلكين لتشجيع الطلب على شراء المساكن والسلع المعمرة وغير المعمرة كمحفظ للنمو، وهو أساس هش يمكن أن يتعرض لانهيارات مفاجئة فى حالة عجز المستهلكين عن السداد، وهو ما حدث بالفعل فى أزمة الرهن العقارى فى صيف عام ٢٠٠٧ والذى استمرت تداعياته حتى نهاية العام نفسه، وستظل تؤثر على الاقتصاد فى عام ٢٠٠٨ على الأقل، وخطورة مثل هذه الأزمات أن الولايات المتحدة تستغل وضعية عملتها كعملة احتياط دولية يتم من خلالها تسوية الجانب الاكبر من الالتزامات الدولية حتى الآن على الاقل، فى معالجة مثل هذه الأزمات بزيادة الرواتب والدخول وتقليل الضرائب لتعويم المستهلكين وزيادة الإصدار النقدى بصورة تتجاوز أضعاف المعدلات العادية القائمة على اسس فنية لتحسين حالة السيولة ولتمويل برامج الحكومة لمواجهة الأزمة، وفى مقدمتها برنامج تخفيض الضرائب بمقدار ١٤٥ مليار دولار الذى أعلن الرئيس الأمريكى عنه فى بداية عام ٢٠٠٨.

وعلى أى حال فقد بلغ معدل نمو الناتج الإجمالى العالمى، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى نحو ٥,٢٪ فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٥,٤٪ فى عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو فى الناتج الإجمالى العالمى أكثر ليصل إلى نحو ٤,٨٪ فى عام ٢٠٠٨.

ويعتبر السبب الرئيسى لتراجع معدل نمو الاقتصاد العالمى، فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، تباطؤ النمو فى الولايات المتحدة الأمريكية الناتج بالأساس عن الركود الذى شهده قطاع الإسكان وتراجع بيئة الاستثمار مع عجز الاقتصادات المتقدمة الأخرى مثل الاقتصاد الأوروبى واليابانى عن العمل كقاطرة للنمو العالمى، بالإضافة إلى التوترات التى شهدتها أسواق المال العالمية منذ أواخر يوليو عام ٢٠٠٧. وفى حين تراجع النمو فى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان النمو فى الدول النامية والاقتصادات الناشئة هو المحرك الأساسى للنمو العالمى كما يتضح من الجدول رقم (١) خاصة النمو فى الاقتصادين الصينى والهندى فقد اكتسب الاقتصاد الصينى قوة دفع أكبر حيث نما بنحو ١١,٥٪ كما استمرت الهند وروسيا فى النمو بقوة كبيرة حيث نمت الهند بنحو ٩٪ وروسيا بنحو ٨٪. وقد ساهمت

هذه الدول الثلاث وحدها بما يقرب من نصف النمو العالمى خلال العام السابق. كما استمر النمو القوى أيضاً فى عدد من الاقتصادات الناشئة والنامية بما فيها الدول الإفريقية منخفضة الدخل وهو ما ساعد على تعويض التراجع فى النمو فى الدول المتقدمة حيث كان التدنى الأكبر فى النمو من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية– التى يتوقع أن تنمو بمعدل يبلغ ٢,٢٪ فى عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٢,٩٪ فى عام ٢٠٠٦– وكذلك الدول التى ترتبط اقتصادياً بشكل كبير بها مثل كندا والمكسيك وبعض الاقتصادات الناشئة فى آسيا.

وتدل المؤشرات على أن النمو فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الربع الأول من عام ٢٠٠٧ كان ضعيفاً ولكنه ارتفع خلال الربع الثانى مدفوعاً بالارتفاع فى صافى الصادرات الذى يدعمه التراجع فى قيمة الدولار والنمو القوى الذى شهده الشركاء التجاريون للولايات المتحدة ومع ذلك فإن معدل النمو الاقتصادى انخفض إلى نحو ١,٩٪ فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٢,٩٪ فى عام ٢٠٠٦، وقد كان التراجع فى قطاع الإسكان هو المسئول الأساسى عن ذلك بالإضافة إلى التوترات فى أسواق التمويل، أما عن الاستهلاك الخاص فقد كان من المتوقع أن يشهد النمو فيه تراجعاً نتيجة لارتفاع نسبة ديون القطاع العائلى إلى الدخل المتاح للإنفاق وارتفاع أسعار الجازولين ولكنه يظل قوياً نتيجة لاستمرار معدلات البطالة المنخفضة– حيث بلغ معدل البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٧ نحو ٤,٧٪ من قوة العمل وهو أقل من متوسط معدل البطالة فى البلدان المتقدمة فى نفس العام والذى بلغ نحو ٥,٣٪– والثروة العائلية المرتفعة.

أما عن النمو فى اليابان فيعتبر قوياً بالنسبة لاقتصاد تخبط طويلاً فى دوامة الركود والتباطؤ منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين وحتى عام ٢٠٠٣ عندما بدأ النهوض، حيث تمكن من تحقيق نمو مستدام منذ عام ٢٠٠٣ بلغ نحو ٢٪ فى المتوسط سنوياً، ووصل معدل النمو فى عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٪ مقارنة بنحو ٢,٢٪ فى عام ٢٠٠٦، وفى حين يتوقع أن تدعم أوضاع سوق العمل زيادة ثقة المستهلكين وزيادة الاستهلاك العائلى خلال عام ٢٠٠٨. مازال القطاع الخارجى أحد أهم محركات النمو فى اليابان وبالتالى فإن تراجع أداء الشركاء التجاريين الأساسيين لليابان مثل الولايات المتحدة الأمريكية ينطوى على زيادة فى درجة المخاطر التى يمكن أن يواجهها الاقتصاد اليابانى.

أما بالنسبة لمنطقة اليورو فقد كان معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٦ نحو ٢,٨٪ وهو أعلى معدل تحقق منذ عام ٢٠٠٠ حيث كان النمو فى الاقتصاد الألمانى هو المحرك الأساسى للنمو فى منطقة اليورو والذى يرجع لزيادة الاستثمارات والصادرات التى تعود لزيادة الطلب العالمى على الآلات والأجهزة، بينما يعتبر الإنفاق الاستهلاكى أحد معوقات النمو فى منطقة اليورو كما كان فى الفترة السابقة.

وعلى الرغم من أن المؤشرات الأساسية للأداء الاقتصادى لمنطقة اليورو استمرت قوية فى عام ٢٠٠٧ فإن هناك مجموعة من العوامل التى وضعت ضغوطاً على النمو الاقتصادى للمنطقة، يتمثل أهمها فى تراجع النمو فى الولايات المتحدة فى نفس الوقت الذى ترتفع فيه قيمة اليورو مقابل الدولار والذى من شأنه تخفيض نمو الصادرات الأوروبية لذلك انخفض معدل النمو فى عام ٢٠٠٧ ليبلغ نحو ٢,٥٪. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو نحو ٢,١٪ فى عام ٢٠٠٨ وهو ما يعكس الآثار السلبية المتوقعة لارتفاع قيمة اليورو والتراجع فى الولايات المتحدة الأمريكية والأوضاع غير المستقرة فى أسواق المال.

أما بالنسبة للأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبى فقد تمكنوا من الاحتفاظ بمعدلات قوية للنمو خلال عام ٢٠٠٦ وقد كان الطلب المحلى القوى هو المحرك الأساسى للنمو

فى هذه الدول ولا ينفى ذلك الدور المهم للصادرات خاصة صادرات السيارات فى تحقيق النمو. وقد كان لتحسن الأجور فى هذه الدول، وارتفاع القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع قيمة عملاتها، وكذلك التوسع فى إقراض المستهلكين خاصة قروض الإسكان، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر والمساعدات الاقتصادية الأوروبية دور مهم فى زيادة الاستهلاك الخاص فى هذه الدول، وفى عام ٢٠٠٧ ظل النمو الاقتصادى فى هذه الدول قوياً ولكنه أقل من عام ٢٠٠٦. وعلى مستوى دول هذه المجموعة استطاع الاقتصاد البولندى أن يستمر فى التعافى حيث ارتفع معدل النمو من ٦٫١٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ٦٫٦٪ فى عام ٢٠٠٧، كما حققت كل من جمهوريتى التشيك وسلوفاكيا معدلات مرتفعة للنمو وإن كان النمو فى جمهورية التشيك أقل فى عام ٢٠٠٧ منه فى ٢٠٠٦، واستطاعت لاتفيا تحقيق معدل نمو فاق ١٠٪ ولكنه أكثر من معدل النمو فى عام ٢٠٠٦، كما تراجع معدل النمو فى استونيا من ١١٫٢٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ٨٪ فى عام ٢٠٠٧ واستطاعت كل من رومانيا وبلغاريا اللتين انضمتا للاتحاد الأوروبى فى بداية عام ٢٠٠٧ أيضاً تحقيق نمو اقتصادى قوى ولكنه أقل من النمو الذى حققناه فى عام ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بالنمو فى اقتصادات متقدمة أخرى فقد ارتفع النمو فى كندا فى النصف الأول من عام ٢٠٠٧ ليبلغ ٣٪، وقد كان الطلب المحلى القوى هو المحرك الأساسى لهذا النمو والذى يرجع لمعدلات التوظف المرتفعة والتحسن فى شروط التجارة نتيجة ارتفاع الصادرات الكندية من النفط والغاز، لكن من المتوقع أن يتأثر النمو فى كندا سلباً بتراجع النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتوقع أن يبلغ معدل النمو نحو ٢٫٣٪ فى عام ٢٠٠٨، علماً بأن قيمة الصادرات الكندية للولايات المتحدة بلغت نحو ٣١٦٫٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦، بما شكل نحو ٨١٫٦٪ من إجمالى قيمة الصادرات السلعية الكندية فى العام المذكور وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى فى تقريره عن اتجاهات التجارة العالمية. وهذه النسبة الكبيرة تعنى أن الاقتصاد الكندى لابد أن يتأثر بقوة بحالة الاقتصاد الأمريكى سلباً وإيجاباً.

كما حدث ارتفاع فى معدلات النمو فى استراليا ونيوزيلندا خلال عام ٢٠٠٧ ويعتبر القطاع الخارجى هو المسئول الأساسى عن هذا التحسن والذى تأثر إيجاباً بارتفاع سلع التصدير الرئيسية لاستراليا مثل المعادن والسلع الغذائية والطاقة. لكن من المحتمل أن تتأثر سلباً بالتوترات فى أسواق المال لذلك من المتوقع أن يكون معدل النمو فى نيوزيلندا نحو ٢٫٣٪ فى عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٢٫٨٪ فى عام ٢٠٠٧ وفى استراليا يتوقع أن ينخفض إلى ٣٫٨٪ فى عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٤٫٤٪ فى عام ٢٠٠٧. وتعتبر السيطرة على التضخم من الموضوعات التى تحتل أهمية بالغة فى الدولتين وذلك فى مواجهة الطلب المحلى القوى والمتزايد.

وبالنسبة للدول النامية فقد استمر النمو القوى فى إفريقيا عند مستوى ٥٫٧٪ تقريباً خلال عام ٢٠٠٧. نتيجة للتزايد فى كل من أنشطة استخراج البترول فى عدد من الدول المصدرة للبترول فى إفريقيا جنوب الصحراء مثل نيجيريا وأنجولا الذى أدى إلى ارتفاع معدلات النمو فى هذه المجموعة من الدول لتصل إلى نحو ٦٫١٪ فى عام ٢٠٠٧، والإنفاق العام خاصة الإنفاق على البنية التحتية. وقد استمر النمو القوى فى الدول الناهضة فى آسيا فى عام ٢٠٠٧ وإن كان أقل بشكل طفيف منه فى العام السابق حيث نمت المنطقة بمعدل يبلغ نحو ٩٫٨٪ فى عام ٢٠٠٧.

وقد كان تأثير عدم الاستقرار فى أسواق التمويل العالمية محدوداً على المنطقة فى ٢٠٠٧ ولكن من الممكن أن يؤدى التباطؤ المتوقع فى النمو فى البلدان المتقدمة إلى حدوث تأثيرات سلبية على نمو الصادرات فى المنطقة

لذلك يتوقع أن يبلغ النمو نحو ٨,٨٪ في عام ٢٠٠٨. وقد كان النمو في الاقتصاد الصيني هو القائد للنمو في المنطقة في عام ٢٠٠٧ حيث تمكن من تحقيق نمو بلغ ١١,٥٪ وكان النمو في الصادرات والاستثمار هو المسئول عن هذا النمو.

كما استمر النمو القوى في الهند أيضاً ليصل إلى نحو ٩٪ وتمكنت أغلب الدول في المنطقة من تحقيق نمو قوى فقد كان النمو في سنغافورة مدعوماً بكل من الاستهلاك والاستثمار، وفي الفلبين كان لارتفاع التحويلات من الخارج دور كبير في زيادة الاستهلاك الخاص، وفي كوريا كان النمو مدعوماً بقوة قطاع التصنيع، وفي إندونيسيا ساعد الانخفاض في أسعار الفائدة على زيادة الطلب المحلى والنمو، بينما شهد الاقتصاد التايلاندي انخفاضاً يقدر بنحو ١٪ في عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام السابق. ومازالت الصادرات هي المحرك الرئيسي للنمو في هذه المنطقة، مع تعافى الطلب المحلى أيضاً في أغلب هذه الدول.

ويرجع النمو في صادرات هذه الدول بدرجة كبيرة لعمل الاقتصاد الصيني المنتعش كمستقبل رئيسي لصادرات هذه الدول وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر في عام ٢٠٠٨ على الرغم من وجود بعض الضغوط في الصين والانخفاض المتوقع في النمو العالمي. وكانت قيمة الواردات السلعية الصينية من دول جنوب شرق وجنوب وشرق آسيا (لا تتضمن اليابان) قد بلغت نحو ٢٩١ مليار دولار عام ٢٠٠٦، منها واردات قيمتها ٨٩,٩ مليار دولار من كوريا الجنوبية، ونحو ٨٧,١ مليار دولار من إقليم تايوان الصيني، ونحو ٢٣,٦ مليار دولار من ماليزيا، ونحو ١٨ مليار دولار من تايلاند، ونحو ١٧,٧ مليار دولار من الفلبين، ونحو ١٧,٧ مليار دولار من سنغافورة، ونحو ١٠,٨ مليار دولار من إقليم هونج كونج الصيني، ونحو ١٠,٥ مليار دولار من الهند، ونحو ٩,٦ مليار دولار من إندونيسيا في عام ٢٠٠٦، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي (*IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2007. p. 131*)

أما عن النمو في الدول الأقل تقدماً فإنه من المتوقع أن يرتفع إلى ٧٪ خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٦,٦٪ في العام السابق.

وفي الشرق استمر النمو في الارتفاع في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى نحو ٥,٩٪، مقارنة بنحو ٥,٦٪ في عام ٢٠٠٦ مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والغاز والطلب المحلى القوى. وعلى الرغم من تراجع الاستثمارات في قطاع النفط فإن النمو استمر في الدول المصدرة له نتيجة للتوسع في القطاعات غير النفطية مدعوماً بالإنفاق الحكومي القوى، وهو اتجاه إيجابي شرط أن يكون النمو في القطاعات غير النفطية مركزاً على الصناعات التحويلية المتنوعة وخاصة المتقدمة منها، ومازال النمو قوياً في كل من مصر والأردن بينما مازال الاقتصاد اللبناني ضعيفاً نتيجة العدوان الإسرائيلي الغاشم والذى أعمل تدميراً في البنية السياسية والصناعية والممتلكات عموماً في لبنان بصورة مجنونة وبعيدة عن الاعتبارات العسكرية وخالية من المنطق والضمير في عام ٢٠٠٦.

أما عن النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى فقد كان أعلى من المتوقع في عام ٢٠٠٦، وأدى ارتفاع الدخول خلال الأعوام الثلاثة السابقة إلى تحفيز الطلب المحلى، كما ظل أداء القطاع الخارجي قوياً. حيث كان أداء الاقتصادات الكبرى في المنطقة (البرازيل، والمكسيك، والأرجنتين) أفضل من المتوقع، بينما انخفض في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى نحو ٥٪ كما يتوقع أن ينخفض في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٤,٣، لكنه يبقى على أى حال أفضل كثيرا من أداء هذه الاقتصادات في فترة التباطؤ والركود من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٣.

وقد حققت المكسيك في عام ٢٠٠٦ أعلى معدلات للنمو منذ عام ٢٠٠٠. نتيجة للطلب القوى على الإسكان والخدمات، وهو ما قلص من الآثار السلبية على

الصـادرات والتـي نتجـت عـن التبـاطؤ الاقتصـادى فـي الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو في المكسيك انخفض بشكل واضح ليصل إلى نحو ٢,٩٪ في عام ٢٠٠٧ نتيجة لاستمرار تباطؤ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية. أما عن البرازيل فقد كان أداؤها في عام ٢٠٠٦ أعلى من المتوقع حيث كان كل من الاستهلاك والاستثمار أعلى من المتوقع كرد فعل للسياسة النقدية التوسعية، كما كان نصيب قطاع الخدمات في الاقتصاد والنمو فيه أعلى من المتوقع، فارتفع النمو إلى نحو ٤,٤٪ في عـام ٢٠٠٧ مقارنـة نحـو ٣,٧٪ فـي عـام ٢٠٠٦، وقـد تراجع النمو في عدد من الدول المصدرة للسلع الأولية في أمريكـا اللاتينيـة مثـل الأرجنـتين وكولومبيـا وبيـرو وأورجـواي وهـو مـا يرجـع بالأسـاس للقيـود فـي جانـب العرض. أما فنزويلا فاستمرت في تحقيق مستوى بالغ الارتفـاع للنمـو مسـجلة ٨٪ عـام ٢٠٠٧، وإن كـان هـذا المعدل أقل من المعدلات القياسية المتحققة في الأعوام الثلاثة السـابقة عليه حيث كـان قد بلغ ١٨,٣٪، ١٠,٣٪، ١٠,٣٪ في الأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ بالترتيب وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي (*IMF, World Economic Outlook, October 2007.222*) وهـذا النمـو مـرتبط بارتفـاع أسـعار النفط والصـادرات الفنزويلية الضـخمة منه، علماً بأن إنتاج فنزويلا من النفط يدور حول مستوى ٣ ملايين برميل يومياً في المتوسط.

ثانياً: مخاطر التراجع في أداء الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨

شهد الاقتصاد العالمي عدداً من التحديات التي دفعت النمـو العـالمي للتراجـع خـلال عـام ٢٠٠٧ وبالـذات فـي النصف الثاني منه، والتي تضع ضغوطاً على النمو في السنوات القادمة يتمثل أهمها في استمرار التراجع في قطاع الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، والخلل في أسواق المال منذ أغسطس ٢٠٠٧ وارتفاع أسعار النفط، والتراجـع فـي قيمـة الـدولار مقابـل العمـلات العالميـة الرئيسية.

ويعتبـر التراجـع فـي قطـاع الإسـكان فـي الولايـات المتحدة الأمريكية أشدها تـأثيرا حتـى الآن فقد تسـارع التراجـع فـي قطـاع العقـارات فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية منـذ النصـف الثـاني مـن عـام ٢٠٠٦ واسـتمر خلال عام ٢٠٠٧ ويتوقع أن يستمر نشاط الإسكان في التراجـع خـلال عـام ٢٠٠٨ حيـث يتوقـع أن يتراجـع الاسـتثمار فـي هذا المجال بنحـو ١٨٪ أخرى خـلال عـام ٢٠٠٨ كمـا يتوقـع أن تتراجـع أسـعار المساكن بنحـو ٦٪ أخـرى خـلال العـام نفسـه وهـو مـا يمكـن أن يـؤدي إلى تراجع النمو في الولايات المتحدة بنحو ١٪ تقريباً من خلال تأثيره على الإنفاق الاستهلاكي كما سيؤثر سلباً على النمو العالمي من خلال تـأثيره على الطلب الأمريكي علـى صـادرات البلـدان الأخـرى مـن السـلع والخـدمات، وأيضاً من خلال تأثيره على أسواق المال وكذلك نتيجة لأن الطلب الاستهلاكي الأمريكي كان أحد محركات النمو العالمي المهم خلال العقد الماضي.

وعلى الرغم من أن النمو في البلدان النامية والدول المتحولة حديثاً نحو الرأسمالية قد أصبح أكثر ارتباطاً بالأوضـاع الاقتصـادية داخـل هـذه المجموعة مـن الـدول حيث يقود النمو في الصـين والهند ومجموعة أخرى من الاقتصادات الناشئة، قطار النمو في الدول النامية، فإنه نتيجـة لأن عـدداً أكبـر مـن البلـدان الناميـة أصـبح أكثـر اندماجاً في الاقتصـاد العـالمي فقد أصبح أداؤهـا أكثـر اعتمادا على الأوضـاع الاقتصـادية العالمية التي تتشكل بدرجـة كـبيرة بـأداء الاقتصـادات المتقدمـة المحوريـة، وبالتالي فإن تراجع قطاع العقارات ومـا ارتبط به من تباطؤ في النمو في الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يضع ضغوطاً على نمو الاقتصاد العالمي وعلى الأداء الاقتصادي للدول النامية.

وقد ظهر تأثير التراجع فى قطاع الإسكان فى الولايات المتحدة على أسواق المال العالمية منذ صيف ٢٠٠٧ حيث أدى الانهيار فى سوق الرهن العقارى غير الرئيسية إلى اضطراب أسواق المال العالمية. حيث تساعد هذه السوق العملاء الذين لا يمتلكون موارد مالية كافية لشراء المساكن والذين لا يتمتعون بتاريخ ائتمانى قوى. ومع ارتفاع أسعار المساكن فى السنوات القليلة الماضية حدث توسع سريع فى هذه السوق حيث ارتفعت القروض الجديدة فيها من نحو ١٢٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠١ إلى نحو ٦٠٠ مليار فى عام ٢٠٠٦، وقد تم تقديم عدد متزايد من قروض الرهن العقارى التى اتسمت بارتفاع نسبة القرض لقيمة المساكن، وضعف المعلومات الخاصة بالوضع المالى للمقترضين، والتقديرات غير الدقيقة لقيمة المساكن التى يتم تمويلها. ومع تراجع أسعار المساكن حدث ارتفاع شديد فى معدلات الديون المتعثرة. حيث أشارت بيانات بداية عام ٢٠٠٧ إلى أن معدلات الديون المتعثرة فى سوق الرهن غير الرئيسى قد ارتفعت إلى ما يزيد على ١٣٪ فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٦ وهو ما مهد الأزمة بين المقرضين فى هذه السوق.

وعلى الرغم من أن السوق غير الرئيسية تمثل نحو ٢٠٪ فقط من إجمالى الرهن العقارى خلال السنوات الثلاث السابقة، فإن هذا الخلل أدى إلى خلل فى أسواق الائتمان فى الولايات المتحدة وعدد من الاقتصادات الأخرى امتدت إلى أسواق العمال العالمية. حيث أصبحت الأوضاع فيها أقل استقراراً منذ أواخر يوليو ٢٠٠٧ حيث تراجعت أوضاع الائتمان نتيجة لتزايد القلق حول التراجع الناشئ عن التوترات فى سوق الرهن العقارى فى الولايات المتحدة والذى من شأنه أن يؤدى إلى تراجع العوائد على السندات المرتبطة بهذه القروض والأوراق المالية الأخرى ذات درجة المخاطر المرتفعة. وقد تراجعت أسواق الأسهم نتيجة لتراجع تقييم المؤسسات المالية، كما تراجعت العوائد على السندات الحكومية طويلة الأجل مع اتجاه المستثمرين نحو البحث عن أوعية استثمارية آمنة. وقد تأثرت الأسواق الناشئة أيضاً وإن كان بدرجة أقل من تأثرها فى المرات السابقة من التوترات التى أصابت أسواق المال العالمية الكبرى ومازالت أسعار الأصول عند أعلى المستويات التاريخية لها، وإن كانت العوامل المعنوية السلبية وتأثيرات تراجع الاقتصاد الأمريكى وتراجع طلبه على صادرات الدول الأخرى من السلع والخدمات، يمكن أن يؤثر سلباً على حركة أسعار الأسهم فى البورصات الناشئة بالذات فى البلدان ذات العلاقات الاقتصادية والتجارية الكثيفة مع الولايات المتحدة.

وقبل التوترات الأخيرة التى ضربت اقتصادات وأسواق المال فى العديد من بلدان العالم فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٧، كانت البنوك المركزية حول العالم تعمل على إتباع سياسة نقدية انكماشية لكبح الضغوط التضخمية التى سادت فى هذا الوقت ولكن منذ أغسطس ٢٠٠٧ وبمواجهة الأوضاع النزولية فى الأسواق قامت البنوك المركزية الرئيسية بضخ السيولة إلى أسواق النقد من خلال عمليات السوق المفتوحة حتى تعمل على استقرار معدلات الفائدة قصيرة الأجل.

وقد تراجعت التوقعات بقيام البنوك المركزية الأوروبية واليابانية والبريطانية بإتباع سياسات انكماشية منذ بداية التوترات فى أسواق المال. وقد ضخت مجموعة من البنوك المركزية فى الدول النامية أيضاً سيولة للحد من الاضطراب فى أسواق "الإنترنت" ولكن بالنسبة لبعض البنوك المركزية الأخرى فقد بقيت السيطرة على الضغوط التضخمية هى الشغل الشاغل.

ثالثاً: تطورات البطالة فى العالم

ساعد النمو العالمى القوى (على الرغم من التباطؤ فى معدلاته) خلال عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على تحسين أوضاع التوظف فى العديد من الدول. وقد أدى التحسن فى

أوضاع التوظف في الدول المتقدمة والدول المتحولة نحو الرأسمالية والعديد من الدول النامية إلى تخفيض معدلات البطالة وفى بعض الأحيان ارتفاع الأجور. وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت العديد من الدول النامية تحسناً طفيفاً في معدلات التوظف. ومن المتوقع أن تتراجع معدلات التوظف في عام ٢٠٠٨ نتيجة للتراجع المتوقع في النمو الاقتصادى العالمي. ففي الدول المتقدمة ساعد النمو الاقتصادى العالمي في عام ٢٠٠٦ على حدوث تحسن في التوظف في الولايات المتحدة حيث انخفض معدل البطالة إلى نحو ٤,٤٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ وهو أقل معدل في السنوات الست السابقة، ولكن منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ تراجع هذا الاتجاه الإيجابي فارتفعت معدلات البطالة من ٤,٦٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠٠٧، وهو ما يرجع بالأساس لتراجع التوظيف في القطاعات المرتبطة بالإسكان وكذلك في الصناعات التحويلية. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة إلى نحو ٥,٧٪ في عام ٢٠٠٨.

وانخفضت معدلات البطالة في منطقة اليورو إلى أقل معدلاتها خلال العقد الماضي فقد انخفض معدل البطالة من ٧,٨٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٠٧. ومازال النمو في التوظف في أوروبا الغربية قوياً خلال عام ٢٠٠٧ حيث تراجعت معدلات البطالة عبر دول المنطقة حيث وصلت في المتوسط إلى ٦,٨٪ خلال عام ٢٠٠٧.

كما تحسنت أوضاع التوظف خلال عام ٢٠٠٧ في الدول التي انضمت حديثاً للاتحاد الأوروبي وهو ما يرجع بشكل كبير لهجرة العمالة إلى دول أوروبا الغربية، ولكنه يعكس في الوقت نفسه التحسن في الأوضاع الاقتصادية داخل هذه الدول نفسها. ومن المرجح أن تكون اتجاهات التوظف إيجابية في أوروبا ككل خلال عام ٢٠٠٨ نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادى في أوروبا الغربية ونتيجة لتحسن أوضاع التوظف في الدول الأوروبية التي انضمت للاتحاد الأوروبي.

وشهد الاقتصاد الكندى تراجعاً في معدلات نمو التوظف في عام ٢٠٠٧ بينما شهدت معدلات البطالة في اليابان انخفاضاً حيث انخفض معدل البطالة من ٤,١٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٪ في عام ٢٠٠٧.

أما عن البطالة في الدول النامية والدول المتحولة نحو الرأسمالية فقد تراجع معدل البطالة في كومنولث الدول المستقلة *CIS* خلال عام ٢٠٠٧ نتيجة للنمو المتسارع في قطاع الصناعة حيث انخفض المعدل في روسيا الاتحادية إلى ٦,١٪ في عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٦. كما أدى النمو القوى في جنوب شرق أوروبا إلى حدوث تراجع في معدلات البطالة في العديد من الدول خاصة كرواتيا. ولكن مازالت معدلات البطالة في مجموع هذه البلدان مرتفعة بشكل كبير خاصة في البوسنة والهرسك ومقدونيا.

وفي الدول النامية، باستثناء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، كان التحسن في التوظف محدوداً ومازالت العديد من الدول تعاني معدلات مرتفعة للبطالة وتزايداً كبيراً في حجم قوة العمل والاقتصاد غير الرسمي.

وفي أفريقيا أدى النمو الاقتصادى القوى إلى بعض التحسن في التوظف ولكن مازالت العديد من الدول تعاني معدلات مرتفعة للبطالة حيث لا تتماشى الزيادة في التوظف مع الزيادة الأكبر في قوة العمل.

وفي غرب آسيا مازالت البطالة مرتفعة في عام ٢٠٠٧ خاصة بين العمالة المحلية على الرغم من النمو الاقتصادى القوى. ففي الدول المصدرة للبترول مثل البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات مازالت أغلبية العاملين في القطاع الخاص (٦٠٪ أو أكثر) من العمالة الوافدة من الخارج. أما في شرق وجنوب آسيا فقد كان الانخفاض في البطالة محدوداً.

وفي أمريكا اللاتينية حدث انخفاض قياسي في البطالة نتيجة للنمو الاقتصادى القوى وقطاع الخدمات

القوى فى العديد من الدول، ويعتبر التدنى ملحوظاً فى كل من الأرجنتين وشيلى وبيرو وفنزويلا وفى العديد من دول أمريكا الوسطى والكاريبى.

رابعا : التضخم ... تراجع فى الدول المتقدمة وصعود فى الدول النامية

تباينت اتجاهات التضخم التى سادت فى عام ٢٠٠٧، حيث تراجع المعدل فى الدول الصناعية المتقدمة، وارتفع فى البلدان النامية. وقد تمكنت الدول المتقدمة من الحفاظ على معدلات التضخم تحت السيطرة حيث يقدر معدل التضخم (التغير فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين) فى عام ٢٠٠٧ فى هذه المجموعة من الدول بنحو ٢,١٪، مقارنة بنحو ٢,٣٪ فى عام ٢٠٠٦. وفى الولايات المتحدة الأمريكية انخفض معدل التضخم إلى نحو ٢,٧٪ فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٣,٢٪ فى عام ٢٠٠٦ وفى منطقة اليورو كان معدل التضخم نحو ٢٪ على الرغم من أن الارتفاع فى أسعار السلع الغذائية والوقود أدى إلى ارتفاع كبير فى التضخم فى شهر سبتمبر. وفى اليابان بقيت الأسعار عند نفس مستوياتها تقريباً فى عام ٢٠٠٦.

وأدى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والوقود وارتفاع الوزن النسبى للسلع الغذائية فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين، إلى ارتفاع الضغوط التضخمية فى المناطق الأخرى من العالم حيث يقدر معدل التضخم بالنسبة للدول النامية والاقتصادات الناشئة بنحو ٥,٩٪ فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٥,١٪ فى عام ٢٠٠٦ وتعتبر الزيادة الأكبر داخل هذه المجموعة من نصيب دول الشرق الأوسط حيث يقدر معدل التضخم داخل هذه المجموعة من الدول بنحو ١٠,٨٪ فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٧,٥٪ فى عام ٢٠٠٦. وهذا الارتفاع فى أسعار الغذاء يعكس الاستخدام المتزايد للذرة وغيرها من المنتجات الزراعية فى إنتاج الوقود الحيوى كما يعكس الأوضاع المناخية السيئة فى العديد من الدول مما أدى لارتفاع متوسط التضخم فى أسعار الغذاء فى العالم إلى ٤,٥٪ فى الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٣٪ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦. وقد ساهم التضخم فى أسعار السلع الغذائية بما يزيد على ثلث التضخم العالمى خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بالربع تقريباً خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦. كانت الزيادة الأكبر فى مساهمة التضخم فى أسعار السلع الغذائية فى الدول النامية فى آسيا حيث بلغت مساهمته فى جملة التضخم فى هذه المجموعة من الدول ما يزيد على ٥٥٪ فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ٣٤٪ للفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦.

كما وصلت أسعار البترول إلى مستويات شديدة الارتفاع نتيجة للنمو القوى فى الطلب خاصة من الاقتصاد الصينى والهندى مما أدى لارتفاع الطلب العالمى على البترول من ٨٤,٥ مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٨٥,٩ مليون برميل فى عام ٢٠٠٧ وقيام منظمة أوبك بتخفيض الإنتاج مما أدى لتعويض الزيادة فى الإنتاج من قبل الدول المنتجة خارج أوبك وبالتالى استمر الإنتاج فى النصف الأول من عام ٢٠٠٧ عند نفس مستواه تقريباً خلال الفترة نفسها من العام السابق واستمرار الاضطرابات الجيوسياسية. ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع خلال الفترة القادمة على الرغم من إعلان أوبك زيادة سقف إنتاجها بنحو ٠,٥ مليون برميل يومياً ابتداءً من نوفمبر. وقد تجاوز سعر البرميل من الخام الأمريكى حاجز الـ ١٠٠ دولار فى نهاية عام ٢٠٠٧.

خامسا : حركة العملات الرئيسية

استمرت العملات الرئيسية خلال عام ٢٠٠٧ فى نفس الاتجاهات المشاهدة منذ بداية عام ٢٠٠٦، حيث استمر الدولار الأمريكى فى التراجع، وهو ما يستند إلى خلفية وجود عجز ضخم فى الحساب الجارى وتباطؤ فى

النمو الاقتصادى وعلى الرغم من ذلك فمازالت قيمته الحقيقة الفعالة تقدر بأعلى من مستواها الذى يتناسب مع أداء الاقتصادى الحقيقى متوسط الأجل. وكانت قيمة اليورو والين اليابانى فى ارتفاع خلال الشهور الماضية، كما ارتفعت العملة الصينية مقابل الدولار الأمريكى بشكل تدريجى وارتفعت الاحتياطيات الصينية من النقد الأجنبى لتصل إلى أكثر من ١.٥ تريليون دولار فى نهاية ٢٠٠٧. كما تزايدت قيمة الجنيه الاسترلينى والدولار الكندى ولكن فى حين يعتبر ارتفاع الدولار الكندى متماشياً مع الأوضاع الاقتصادية الحقيقية فى كندا يعتبر الارتفاع فى قيمة الجنيه الاسترلينى مبالغاً فيه مقارنة بأوضاع الاقتصاد الحقيقى. وهناك تناول أكثر تفصيلاً لحركة أسعار العملات الحرة الرئيسية مقابل الدولار فى دراسة تالية فى هذا التقرير.

سادسا: نمو التجارة العالمية مازال قويا برغم تراجعه عن عام ٢٠٠٦

استمرت التجارة العالمية فى السلع والخدمات فى النمو بمعدلات جيدة فى عام ٢٠٠٧، برغم تراجعها عن المستويات المرتفعة المتحققة فى الأعوام الأخيرة. وقد بلغ النمو فى قيمة التجارة العالمية (تجارة السلع والخدمات) نحو ٦.٦٪ فى عام ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٩.٢٪ فى عام ٢٠٠٦. وبالنسبة للتجارة السلعية فقد كان النمو فيها أقل فى عام ٢٠٠٧ من النمو فى العام السابق حيث نمت التجارة السلعية العالمية بمعدل بلغ ٧٪ مرتبطاً بتدنى واردات الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتدنى الطلب المحلى، وتراجع قيمة الدولار حيث تشير البيانات إلى ارتباط معدل النمو فى التجارة العالمية بشكل كبير بالطلب فى الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى. ففى الولايات المتحدة الأمريكية انخفض النمو فى الواردات السلعية من ٦٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٢٪ فى عام ٢٠٠٧ ومن المتوقع أن يصل إلى ٤٪ فى عام ٢٠٠٨ كذلك انخفض النمو فى الواردات الأوروبية من ٨.٦٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٤.٣٪ فى عام ٢٠٠٧ وإن كان من المتوقع أن يرتفع إلى ٥.٨٪ فى عام ٢٠٠٨. وفى اليابان يعود التراجع فى نمو الواردات السلعية بالأساس إلى التراجع فى الطلب على السلع الاستثمارية. وقد ساهمت الدول النامية فى آسيا بنحو ٤٥٪ من النمو فى التجارة السلعية فى عام ٢٠٠٧ بينما ساهمت الدول النامية الأخرى بما يتراوح بين ١٤٪، و١٥٪ من النمو فى التجارة السلعية.

ويعتبر الاتجاه العام أقل وضوحاً بالنسبة لكل من كومنولث الدول المستقلة، والأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبى، واقتصادات التحول. فقد ارتفع معدل النمو فى حجم الواردات فى كومنولث الدول المستقلة بشكل طفيف من ٢٢.٣٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ٢٤.١٪ فى عام ٢٠٠٧ مدفوعاً بالارتفاع الكبير فى قيمة العملة الذى قلل من تكلفة الواردات ومدفوعاً بالنمو فى الطلب الاستثمارى والاستهلاكى. لكن من المتوقع أن يكون معدل النمو فى الواردات أقل فى عام ٢٠٠٨ نتيجة لتباطؤ النمو العالمى. كما حدث تراجع فى نمو الواردات فى الأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبى من ١٣.٨٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ١١.٥٪ فى عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ٩.٥٪ فى عام ٢٠٠٨.

وفى جنوب شرق أوروبا أيضاً على الرغم من أن النمو فى الواردات مازال مرتفعاً نتيجة للطلب الاستهلاكى القوى المرتبط بالتوسع فى الائتمان المحلى والطلب المرتبط بالاستثمار الأجنبى المباشر والتوسع فى البنى التحتية وعلى الرغم من ذلك فقد حدث تراجع فى نمو الواردات من ١٠٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ٩٪ تقريباً فى عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يتراجع إلى ٧٪ فى عام ٢٠٠٨.

وقد شهدت أغلب الدول النامية تراجعاً للنمو فى الواردات السلعية خاصة فى غرب آسيا حيث تباطأ النمو

فى الواردات السلعية من ١٢,٦٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٧٪ فى عام ٢٠٠٧ وانخفض فى الدول المستوردة للبترول منها إلى نحو ٨,٨٪ فى عام ٢٠٠٧ وهو نصف معدل النمو تقريباً فى عام ٢٠٠٦.

وفى أفريقيا تراجع معدل النمو فى الواردات من ١٣,٦٪ إلى نحو ٩٪ بين عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وفى أمريكا اللاتينية أيضاً تراجع معدل النمو فى الواردات إلى ٩,٢٪ فى عام ٢٠٠٧. ويعود النمو القوى نسبياً فى واردات الدول النامية على الرغم من تراجعه، إلى أن حجم صادرات كثير من هذه الدول وبالتالى العائدات من النقد الأجنبى بقيت مرتفعة نتيجة لحدوث ارتفاع طفيف فى الطلب فى دول شرق آسيا حيث تعتبر منطقة شرق آسيا هى المنطقة الوحيدة التى ارتفع فيها معدل نمو الواردات وإن كان بشكل طفيف من ١٠,٥٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ١١٪ فى عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يبلغ نحو ١٠٪ فى عام ٢٠٠٨ إذا استمرت نفس معدلات النمو العالمى.

وخلاصة ما سبق أن الطلب العالمى على الواردات ظل قوياً فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بالقيم التاريخية له حيث استمر النمو فيه ليكون ضعف النمو العالمى تقريباً ولكن هذا المعدل تراجع فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ نتيجة لتراجع النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة.

وفى جانب الصادرات السلعية احتفظت أغلب مناطق العالم بأنصبتها فى الصادرات السلعية العالمية مستقرة تقريباً فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية. فقد ارتفع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٧ للمرة الأولى منذ عدة سنوات. حيث نما حجم صادراتها بنحو ١٦٪ فى الربع الثالث من عام ٢٠٠٧ وهو أعلى معدل خلال ٤ سنوات، كما يقدر النمو الحقيقى فى صادراتها خلال عام ٢٠٠٧ بنحو ٧٪ ويتوقع استمرار الأداء نفسه خلال عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية مما جعل الصادرات الأمريكية رخيصة عند تقديرها بالعملات الأخرى فى أسواق البلدان المستوردة، مما ساعد على زيادة هذه الصادرات بقوة.

كذلك اكتسب مصدرو الطاقة والمواد الأولية فى العديد من المناطق نصيباً أكبر فى صادرات العالم خاصة فى إفريقيا حيث ارتفعت قيمة صادراتها السلعية بنسبة ٧,٩٪ عام ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٤,٦٪ عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة للطلب العالمى القوى على الطاقة والمواد الأولية.

وفى امريكا اللاتينية ارتفع النمو فى الصادرات من ٦٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ٧,٤٪ فى عام ٢٠٠٧ ويقود هذا التسارع، الزيادة فى صادرات الدول المستوردة الصافية للبترول فى المنطقة التى ارتفع معدل نمو الصادرات بها من ٦,٤٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٧٪ عام ٢٠٠٧. بينما تراجع النمو فى الصادرات فى المكسيك وترينيداد وتوباجو .

وبالنسبة لاقتصادات التحول فقد تحسن أداء الصادرات بها بشكل طفيف نتيجة للنمو الثابت فى انشطة البترول والغاز فى الدول الغنية بهذه الموارد الطبيعية من بين دول كومنولث الدول المستقلة والارتفاع فى الصادرات من القطن والمعادن فى الدول الاخرى داخل المجموعة.

وقد احتفظت آسيا بمعدلات مرتفعة ومستقرة نسبياً للنمو فى قيمة الصادرات مع حدوث تراجع طفيف فى عام ٢٠٠٧ حيث وصل إلى ١٢٪ مقارنة بنحو ١٣٪ فى عام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق المختلفة فى آسيا لم يكن لها الأداء نفسه، ففى حين كان النمو فى صادرات الدول المستوردة للنفط فى شرق وجنوب آسيا مستقراً، تراجع النمو فى دول غرب آسيا بشكل واضح من ١٧٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ٧٪ فى عام ٢٠٠٧.

كما شهدت الدول الاوروبية خاصة دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة الأولى تراجعاً فى قيمة

صادراتها من ١٠,١٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ٢,٩٪ فى عام ٢٠٠٧.

وتدعم هذه الأنماط المشاهدة للنمو فى الصادرات والواردات العالمية، والتصحيحات الطفيفة التى شوهدت فى الاختلالات العالمية. حيث تراجع العجز فى التجارة السلعية فى الولايات المتحدة بشكل طفيف، كما تراجعت الفوائض فى الدول المتقدمة الأخرى بدرجات قريبة من ذلك. وتحول الفائض فى أوروبا الغربية إلى عجز طفيف نتيجة لتراجع الطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع العملات الأوروبية، على الرغم من استمرار الطلب القوى من الدول الآسيوية النامية وروسيا الاتحادية والدول المصدرة للبترول.

ومن المتوقع أن يكون الفائض فى ميزان التجارة السلعية فى اليابان ضخما ولكنه يتراجع فى عام ٢٠٠٨ متأثراً بالارتفاع فى الطلب وارتفاع قيمة الين مقابل الدولار الأمريكي وذلك على الرغم من أن الصين أصبحت ثانى أكبر مستقبل للصادرات اليابانية وأكبر مصدر لليابان، وهى فى سبيلها لأن تصبح أكبر شريك تجارى لليابان قبل عام ٢٠١٠ على أقصى تقدير، إذا سارت معدلات نمو تجارة اليابان معها ومع الولايات المتحدة شريكها الأكبر حاليا على ما هى عليه.

وقد ارتفع الفائض فى التجارة السلعية لدول شرق آسيا فى عام ٢٠٠٧ ومن المتوقع أن يرتفع أكثر فى عام ٢٠٠٨ ويعتبر الفائض التجارى للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية هو المساهم الأكبر فى الفائض التجارى فى المنطقة. وبلغ الفائض التجارى الصينى مع الولايات المتحدة نحو ١٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ (*IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2007, p. 130*)، وفقاً للبيانات الصينية التى تعمد إلى تقليل قيمة صادراتها وفائضها التجارى مع الولايات المتحدة لتستند إليها فى المفاوضات التجارية مع واشنطن التى لا تكف عن الشكوى من طوفان الصادرات الصينية والفائض التجارى الصينى الكبير معها. أما البيانات الأمريكية فتشير إلى أن الفائض التجارى الصينى مع الولايات المتحدة قد بلغ نحو ٢٥٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ (*IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2007, p. 500*).

وقد ارتفع العجز التجارى السلعى لدول جنوب آسيا فى عام ٢٠٠٧ ومن المتوقع أن يزداد أكثر فى عام ٢٠٠٨. واستمر الفائض التجارى فى أفريقيا فى الارتفاع عاكسا التحسن فى أداء الدول المستوردة للبترول.

خاتمة ذلك أن اتجاهات النمو فى التجارة السلعية تحولت ناحية تحقيق تصحيح طفيف فى الاختلالات العالمية. فقد تخطى النمو القوى فى الصادرات الأمريكية – والذى يرجع بشكل جزئى إلى التراجع القوى فى قيمة الدولار الأمريكى منذ عام ٢٠٠٢ – النمو فى الواردات مما أدى إلى تقليص العجز التجارى لها. وقد انعكس ذلك فى انخفاض الفوائض فى عدد من الدول التى تحقق فائضاً خاصة فى أوروبا واليابان وفى أغلب مناطق العالم النامى. ولكن هذه التعديلات تعتبر محدودة ولا ترقى للمساهمة بشكل كبير فى تحقيق التوازن الاقتصادى الكلى العالمى.

أما بالنسبة لتجارة الخدمات فقد ارتفع معدل النمو العالمى فى تجارة الخدمات بشكل واضح فى العقد السابق، وهو ما تماشى مع الزيادة فى نصيب الخدمات فى الناتج العالمى خلال الفترة نفسها ولكن فى الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ كان النمو فى التجارة السلعية أعلى بشكل واضح من النمو فى تجارة الخدمات، وتراجع نصيب تجارة الخدمات من التجارة العالمية بصفة عامة وخصوصاً بالنسبة للدول النامية. وفى عام ٢٠٠٧ وصل حجم الصادرات العالمية من الخدمات إلى نحو ٣,٢ تريليون دولار أمريكى مقارنة بنحو ٢,٨ تريليون فى عام ٢٠٠٦.

سابعا: حركة أسعار السلع فى الأسواق الدولية

استمرت أسعار السلع غير البترولية فى الارتفاع فى عام ٢٠٠٧ نتيجة للطلب العالمى القوى — على الرغم من تراجع النمو — لتستمر فى نفس الاتجاه الذى بدأ منذ أربع سنوات، كما أصبحت أقل استقرارا. وقد ارتفعت أسعار السلع الأولية غير البترولية (مقدرة بالدولار الأمريكى) بنحو ١٥٪ خلال عام ٢٠٠٧. واستمر طلب الدول النامية والناهضة فى الارتفاع، فعلى سبيل المثال ارتفع طلب الصين على الحديد الخام بما يزيد على ٤٠٪، وبالنسبة للنحاس ازداد طلبها بأكثر من ١٠٠٪، وارتفع طلبها من زيوت الطعام النباتية بنحو ٧٠٪ خلال عام ٢٠٠٧. كما أدى ارتفاع أسعار البترول لزيادة الطلب على الوقود الحيوى مما أدى إلى ارتفاع أسعار سلع زراعية مثل الذرة وفول الصويا. وقد كانت الزيادة فى أسعار القمح هى الأكبر بين السلع الغذائية فى عام ٢٠٠٧ حيث ارتفع سعره بنحو ٧٠٪ وهو ما يعود بشكل أساسى إلى سوء الأحوال الجوية فى استراليا وأوروبا حيث انخفض محصول القمح فى أستراليا بحوالى ٦٠٪ ثم فول الصويا الذى ارتفع سعره بنحو ٤٠٪.

كما وصلت أسعار الذرة إلى مستويات قياسية فاقت المستوى القياسى السابق الذى تحقق فى عام ١٩٩٦ وهو ما يعود إلى ارتفاع الطلب على اللحوم، وبالتالى على غذاء الحيوانات كما يعود لاستخدامه فى توليد الميثانول حيث يستخدم ٢٠٪ من استهلاك الذرة فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ على سبيل المثال فى توليد الميثانول. وتعتبر أسعار السكر استثناءً عن باقى السلع الغذائية حيث انخفضت فى عام ٢٠٠٧ نتيجة لفائض الإنتاج ولكنها مازالت عند مستويات مرتفعة. كما ارتفع مؤشر أسعار الزيوت النباتية بنحو ٤٠٪ فى الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧.

وبالنسبة للسلع الأولية الزراعية فقد ارتفعت فى بداية عام ٢٠٠٧ ولكنها انخفضت خلال فصل الصيف لتسجل ارتفاعاً قليلاً خلال العام ككل. وقد ارتفعت أسعار القطن بنحو ٢٠٪ حتى أغسطس من شهر ٢٠٠٧. وقد ارتفع مؤشر أسعار المعادن بما يزيد عن ١٠٪ خلال عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تستمر مرتفعة بصفة عام خلال الفترة القادمة ولكنها ستكون فى حالة استقرار فى عام ٢٠٠٨.

ثامنا: استمرار ارتفاع أسعار النفط

اتخذ سعر النفط — خام برنت — اتجاها صعودياً خلال عام ٢٠٠٧ تخطى السعر القياسى الاسمى الذى وصل إليه تاريخيا، كما يتقارب مع الأسعار القياسية السابقة بالأسعار الحقيقية. فقد بدأت أسعار النفط فى الارتفاع بشكل كبير منذ نهاية الصيف حيث ارتفع السعر من نحو ٧١ دولارا للبرميل فى أغسطس إلى ٩٢,٥ دولار للبرميل فى نوفمبر ٢٠٠٧ أى زيادة قدرها ٣٠٪. ويعود ارتفاع أسعار النفط بالأساس إلى عوامل معنوية ترتبط بتوظيف المضاربين والشركات للعوامل الجيوسياسية فى الشرق الأوسط لصالح رفع أسعار النفط الخام، فى ظل حقيقة أن العرض العالمى للنفط أعلى من الطلب عليه طيلة الأعوام التى ارتفعت أسعار النفط فيها بقوة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧. أما الارتفاع الأكبر فى أسعار المنتجات النفطية فإن السبب الرئيسى الذى يقف وراءه هو وجود عجز فى المنتجات فى بعض الأحيان بسبب عدم تناسب النمو فى قدرات معامل التكرير مع الزيادة فى الطلب على منتجات النفط.

كما أدى ارتفاع الطلب من قبل الاقتصادات الناهضة خاصة الاقتصاد الصينى والهندى إلى ارتفاع الأسعار وإلى زيادة تأثير أى نقص فى العرض على الاقتصاد العالمى، بينما يصبح تأثير الزيادة فى العرض محدوداً إلا إذا كانت زيادة ضخمة.

وعلى الرغم من تراجع الطلب العالمى على البترول خلال الربع الرابع من ٢٠٠٧ نتيجة لارتفاع الأسعار فإن

سعر البترول ارتفع ١٠ دولارات بين شهرى أكتوبر ونوفمبر، وهو ما يفسر بعدد من العوامل مثل التراجع فى قيمة الدولار والتوتر بين تركيا والأحزاب الكردية والتفجيرات الانتحارية فى أفغانستان والهجوم على أحد أنابيب البترول فى اليمن التى أدت للمضاربة التى رفعت أسعار البترول. وقد بلغت الزيادة فى الطلب العالمى على البترول نحو ١,٢٪ فى عام ٢٠٠٧ حيث ارتفع من نحو ٨٤,٧ مليون برميل يومياً فى عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٨٥,٧ فى عام ٢٠٠٧. وارتفع الطلب فى الصين بنحو ٦,١٪ فى عام ٢٠٠٧ ليصل إلى نحو ٧,٦ مليون برميل يومياً، كما ارتفع الطلب أيضاً فى منطقة الشرق الأوسط بنحو ٤,٦٪ فى عام ٢٠٠٧ ليصل إلى نحو ٦,٥ مليون برميل يومياً مدفوعاً بالتوسع فى البنية التحتية. كما يتوقع أن تساهم الدول النامية بنحو ٨٠٪ من النمو المتوقع فى الطلب العالمى على البترول فى عام ٢٠٠٨.

تاسعا : التطورات فى ميزان الحساب الجارى

حققت الدول الصناعية المتقدمة فى مجموعها، عجزاً كبيراً فى ميزان الحساب الجارى بلغت قيمته نحو ٥٠٠ مليار دولار على الرغم من تحقيق مجموعة من الدول المتقدمة لفوائض كبيرة مثل ألمانيا واليابان، وهو ما يرجع بشكل أساسى للعجز الهائل فى الحساب الجارى للولايات المتحدة الأمريكية والذى بلغ ٧٥٢,٤ مليار دولار فى الاثنى عشر شهرا المنتهية فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٧.

وانخفضت نسبة عجز الحساب الجارى فى هذه المجموعة من الدول إلى الناتج المحلى الإجمالى لها من- ١,٤٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى - ١,٣٪ فى عام ٢٠٠٧. وتراجع عجز الميزان الجارى فى الولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٧ ليصل إلى نحو ٥,٥٪ مقارنة بنحو ٦٪ فى عام ٢٠٠٦ وهو ما يرجع جزئياً إلى التراجع فى قيمة الدولار خاصة منذ صيف ٢٠٠٧ حيث انخفضت قيمته أكثر من ٢٠٪ مقارنة بقيمته فى عام ٢٠٠٢.

ومازالت الصين تحقق فوائض ضخمة فى الحساب الجارى حيث يبلغ فائض الحساب الجارى نحو ١١,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٧ ومن المتوقع أن يصل إلى نحو ١٢,٢٪ فى عام ٢٠٠٨ وتعتبر هى المساهم الأساسى فى فائض مجموعة الدول الآسيوية الذى بلغ نحو ٦,٩٪ فى عام ٢٠٠٧. وتعمل الصين على إعادة التوازن للطلب حتى تقلل من فائض الحساب الجارى لها.

أما عن اليابان فقد ارتفع فائض الحساب الجارى بها من ٣,٩٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٤,٧٪ فى عام ٢٠٠٧، وهى مستمرة فى عملية الإصلاح الهيكلى والتى من شأنها أن تساعد فى إعادة هيكلة وتحفيز الطلب المحلى، وهو ما يتوقع أن يؤدى إلى تخفيض تدريجى للاختلالات ويقلل من مخاطر التغيرات الضارة فى أسعار الصرف.

وتتمتع أغلب مناطق العالم النامية بوجود فوائض فى الحسابات الجارية لها، وتعتبر دول الشرق الأوسط صاحبة أكبر نسبة فائض فى الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى لها وإن كانت هذه النسبة قد انخفضت من نحو ٢٠٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى ١٧٪ تقريباً فى عام ٢٠٠٧. وتمكنت أمريكا اللاتينية من تحقيق فائض صغير لخمس سنوات متتالية وهو وضع غير مسبوق بالنسبة لها وإن كان هذا الفائض قد تراجعت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١,٥٪ فى عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٠,٦٪ فى عام ٢٠٠٧. بينما حققت أفريقيا ميزان جارى شبه متوازن.

أما دول الكومنولث المستقلة فقد حققت فائضاً وصل إلى نحو ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٧ وهو ما يرجع بالأساس للفائض الذى حققته روسيا. أما بالنسبة لباقى اقتصادات التحول فى أوروبا فقد حققت عجزاً ضخماً بلغ نحو - ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى لها فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو - ٦,٦٪ فى عام ٢٠٠٦.

عاشراً : استمرار النهوض القوى لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر :

وصلت التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم إلى نحو ١,٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنحو ١,٣ تريليون فى عام ٢٠٠٦ أى بمعدل نمو بلغ نحو ١٣,٣٪ وهى أعلى من القيمة القصوى لها والتى تحققت فى عام ٢٠٠٠ كما يتضح من الجدول رقم(٤).

وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى كل من الدول المتقدمة والنامية ودول التحول فى عام ٢٠٠٧، ولم تؤثر التوترات التى شهدتها أسواق المال خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٧ على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الداخلة لهذه الدول بدرجة كبيرة. وجاء عدم التأثر كنتيجة لامتلاك الشركات العابرة للقوميات سيولة مالية ضخمة مكنتها من تمويل استثماراتها بنفسها بما فيها الاستثمار الأجنبى المباشر، لذلك فقد كان الأثر الحقيقى لأزمات سوق المال حتى الآن محدوداً.

وقد ساعدت أزمة الائتمان فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تخفيض قيمة الدولار وهو ما يمكن ان يؤدى لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٨. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر دولة مستقبلة للاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم خاصة من الدول التى تشهد ارتفاعا فى قيمة عملاتها تجاه الدولار مثل اليابان والدول النامية فى آسيا. لذلك فمن المتوقع أيضاً أن تكون الآثار الصافية لأزمة الائتمان الحالية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشرة الصافية إلى الولايات المتحدة محدودة. كما تعتبر الدول الناهضة أقل عرضة للتأثر بهذه الأزمة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر.

وقد ارتفعت عمليات الدمج والاستحواذ عابرة الحدود بنحو ٥٣٪ فى النصف الأول من عام ٢٠٠٧ مقارنة بالفترة نفسها فى عام ٢٠٠٦ كما يتضح من جدول رقم (٤) على الرغم من أنها تراجعت فى النصف الثانى من العام نفسه، ولكن من الممكن أن تؤدى أزمة التمويل هذه إلى آثار سلبية بدرجة أكبر إذا ما أدت إلى تغيرات جوهرية فى أسعار الصرف، وعدم استقرار فى أسعار النفط، وقيود أكبر فى أسواق المال. حيث ازداد اعتماد الشركات المساهمة الخاصة والمسئولة عن نحو ٢٠٪ من عمليات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود على القروض البنكية والتى بدأ حجمها فى التراجع منذ بدء أزمة سوق المال.

وقد نشطت استثمارات المناطق الآسيوية الناهضة فى الدول النامية الأخرى، كما ازدادت استثماراتها أيضاً فى الدول المقدمة. وقد كانت أغلب عمليات الدمج والاستحواذ التى قامت بها شركات آسيوية متمركزة فى الصناعات الاستخراجية، والاتصالات، والتمويل وغيرها من أنشطة الخدمات.

وفى حين كان التغير الأهم فى النمط القطاعى والصناعى لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال ربع القرن الأخير هو التحول نحو الخدمات مصحوباً بتراجع نصيب الموارد الأولية والصناعات التحويلية، إلا أن هذا الاتجاه تغير مؤخراً حيث حدث ارتفاع كبير فى الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه نحو الصناعات الاستخراجية فى الدول الغنية بمواردها الطبيعية. ففى عام ٢٠٠٥ كان نصيب رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع الموارد الأولية نحو ٩٪ من إجمالى رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهى أقل بشكل محدود عن حصتها فى عام ١٩٩٠، بينما كان نصيب الصناعات التحويلية نحو ٣٠٪ من أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو أقل كثيراً من نصيبها فى عام ١٩٩٠ الذى بلغ نحو ٤١٪. وحتى الآن يعتبر النصيب الأكبر فى الاستمارات الأجنبية المباشرة فى الصناعات الأولية للأنشطة البترولية والتعدينية. ويعود الارتفاع

الكبير فى عمليات الدمج والاستحواذ فى الأنشطة الأولية وخاصة أنشطة التعدين فى عام ٢٠٠٧ إلى الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والرغبة فى تأمين مواردها.

وبالتالى فإن جانباً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم أصبح يتم بين البلدان النامية وبعضها البعض مما وسع من نطاق المصادر المحتملة لرأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية للبلدان المتلقية. ومع ذلك تظل التحويلات الصافية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية أكبر. فقد شهدت مجموعة البلدان النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة التحول طفرة فى التحويلات الصافية الخارجة منها إلى البلدان المتقدمة. ويعتبر تراكم الاحتياطيات الرسمية إحدى الآليات التى تتم من خلالها هذه التحويلات المالية الصافية. ومازال التوسع فى تراكم الاحتياطات الرسمية فى الدول النامية مستمراً، حيث بلغت هذه الاحتياطيات نحو ٤ تريليونات دولار فى عام ٢٠٠٧. وقد ارتفعت الاحتياطات فى الصين وحدها إلى ما يزيد على ١،٥ تريليون دولار فى نهاية عام ٢٠٠٧. كما أن هناك تراكما متزايدا فى عدد آخر من دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن تراكم هذه الاحتياطات يعتبر بمثابة حماية للدول الحائزة لها ضد الصدمات الخارجية فإنها تتضمن عدداً من التكاليف والتحديات لهذه الدول، خاصةً عندما تكون معدلات الفائدة فى الدول الحائزة للاحتياطيات أعلى من تلك الخاصة بالدولة المُصَدِّرة للعملة الأجنبية او عندما يحدث تراجع فى قيمة العملة الأجنبية، وهو ما يحدث حالياً فى ظل تراجع قيمة الدولار حيث تكون أغلب هذه الاحتياطيات مرتبطة بالدولار الأمريكى.

جدول (١)
النمو فى الناتج الإجمالى العالمى ٢٠٠٤-٢٠٠٨

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧*	٢٠٠٨**
العالم	%٥،٣	%٤،٨	%٥،٤	%٥،٢	%٤،٨
الدول المتقدمة	%٣،٢	٢،٥%	%٢،٩	%٢،٥	%٢،٢
الدول النامية والاقتصادات الناشئة	%٧،٧	%٧،٥	%٨،١	%٨،١	%٧،٤

* تقديرات
**توقعات
المصدر: IMF, World Economic Outlook October 2007

جدول (٢)
معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧*	٢٠٠٨**
الدول المتقدمة	%٢،٣	%٢،٣	%٢،١	%٢
الولايات المتحدة الأمريكية	%٣،٤	%٣،٢	%٢،٧	%٢،٣
منطقة اليورو	%٢،٢	%٢،٢	%٢	%٢
اليابان	%٠،٣-	%٠،٣	-	%٠،٥
دول متقدمة أخرى	%٢،١	%٢،١	%٢،١	%٢،٢
الاقتصادات النامية والناهضة	%٥،٢	%٥،١	%٥،٩	%٥،٣
أفريقيا	%٦،٦	%٦،٣	%٦،٦	%٦
وسط وشرق أوروبا	%٤،٩	%٥	%٥،١	%٤،١
كومنولث الدول المستقلة	١٢،١ %	%٩،٤	%٨،٩	%٨،٣
الدول النامية في آسيا	%٣،٦	%٤	%٥،٣	%٤،٤
الشرق الأوسط	%٦،٩	%٧،٥	%١٠،٨	%٩،٢
أمريكا اللاتينية	%٦،٣	%٥،٤	%٥،٣	%٥،٨

* تقديرات
**توقعات
المصدر: IMF, World Economic Qutlook October 2007

جدول (٣)

(أ) تطور قيمة الصادرات العالمية

(مليار دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	*٢٠٠٦	**٢٠٠٧
الصادرات العالمية من السلع والخدمات	٧٨٨٩	٧٦١٧	٧٩٩٥	٩٣١٠	١١٢٨٢	١٢٨٢٢	١٤٦٩٧	١٦٧٨٦
الصادرات العالمية من السلع	٦٣٤٨	٦٠٧٤	٦٣٥١	٧٤٢٥	٩٠٢٣	١٠٢٩٦	١١٨٩٣	١٣٥٨١
الصادرات العالمية من الخدمات	١٥٤١	١٥٤٣	١٦٤٤	١٨٨٥	٢٢٥٩	٢٥٢٦	٢٨٠٤	٣٢٠٥

* تقديرات **توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 231.

(ب) النمو العالمى فى التجارة السلعية وتجارة الخدمات

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات):	%٧,٥	%٩,٢	%٦,٦	%٦,٧
الواردات				
الدول المتقدمة	%٦,١	%٧,٤	%٤,٣	%٥
الدول النامية والاقتصادات الناشئة	%١٢,١	%١٤,٩	%١٢,٥	%١١,٣
الصادرات				
الدول المتقدمة	%٥,٨	%٨,٢	%٥,٤	%٥,٣
الدول النامية والاقتصادات الناشئة	%١١,١	%١١	%٩,٢	%٩
حجم التجارة العالمية فى السلع :	%٧,٤	%٩,٣	%٦,٣	%٦,٩
الواردات				
الدول المتقدمة	%٦,١	%٧,٨	%٣,٩	%٥,١
الدول النامية والاقتصادات الناشئة	%١٢,٢	%١٢,٥	%١٢,٤	%١١,٧
الصادرات				
الدول المتقدمة	%٥,٥	%٨,٧	%٤,٧	%٥,٤
الدول النامية والاقتصادات الناشئة	%١٠,٩	%١١	%٩	%٨,٨

* تقديرات **توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, October 2007

جدول (٤)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . (مليار دولار)

المنطقة / الاقتصاد	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		
-	٢٠٠٦	٢٠٠٧	معدل التغير
العالم	١٣٠٥,٩	١٤٧٩,٩	%١٣,٣
إجمالي الدول المتقدمة :	٥٨٧,٥	٩٦٢,٣	%١٢,٢
إجمالي أوروبا	٥٦٦,٤	٦٢٨,٢	%١٠,٩
الاتحاد الأوروبي (١٥)	٤٩٢,١	٥٤٣,٦	%١٠,٥
الدول المنضمة حديثاً (١٠)	٣٨,٩	٣٧,٢	%٤,٣-
الولايات المتحدة	١٧٥,٤	١٧١,٤	%٢,٣-
اليابان	٦,٥-	٣٤,٣	%٦٢٦-
إجمالي الدول النامية :	٣٧٩,١	٤٢٢	%١١,٣
أفريقيا	٣٥,٥	٣٦,٥	%٢,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٣,٨	١٠٥,٣	%٢٥,٨
آسيا	٢٥٩,٨	٢٨٠,١	%٧,٨
اقتصادات التحول	٦٩,٣	٩٥,٦	%٣٨

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٨، يناير ٢٠٠٨.

أسباب تراجع الدولار وآثاره على الاقتصادات العربية وسبل معالجتها

شهد عام ٢٠٠٧ تغيرات مهمة في أسعار صرف العملات الحرة الرئيسية تجاه بعضها البعض وبالذات تجاه الدولار الأمريكي الذي هبط إلى أدنى مستوى له مقابل العملة الأوروبية منذ إطلاقها، كما هبط بشدة مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى سواء كانت عملات بلدان صناعية متقدمة أو حتى عملات بلدان نامية وعلى رأسها الصين. وربما كان ذلك الهبوط هو الذي دفع صندوق النقد العربي لدعوة دول الخليج لفك ارتباط عملاتها بالدولار. وقد أثار هذا التراجع الكبير للدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وحتى الثانوية، الكثير من التساؤلات حول أسباب هذا التراجع ومدى قابليته للاستمرار وتأثيره على المصالح الاقتصادية لمصر والبلدان العربية في ظل استمرار استخدام الدولار كعملة لتسعير النفط العربي الذي يشكل عماد الصادرات العربية، وفي ظل ربط العديد من العملات العربية بالدولار بمعدلات تحويل ثابتة أو محدودة الحركة.

أولا : ملامح حركة الدولار مقابل العملات الأخرى

فقد الدولار الأمريكي خلال عام ٢٠٠٧، نحو ١١,٧٪ من قيمته مقابل اليورو، ونحو ٦,٧٪ مقابل اليوان الصيني، ونحو ٧,٧٪ مقابل الين الياباني، ونحو ٥,٧٪ مقابل الفرنك السويسري، ونحو ١٤,٥٪ مقابل الدولار الكندي، ونحو ٥٪ مقابل الجنيه الاسترليني، ونحو ٦,١٪ مقابل الروبل الروسي، ونحو ٩,٥٪ مقابل الدولار الاسترالي خلال عام ٢٠٠٧. وحال الدولار مقابل باقي عملات العالم لا يختلف عنه أمام العملات المذكورة آنفا. وتشير البيانات إلى أن الدولار يتراجع بشكل مستمر أمام اليورو منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، وأنه فقد في دورة تراجعه تلك نحو ٤٠٪ من قيمته أمام العملة الأوروبية.

وهذه الفترة هي التي شهدت الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط من ٢٤,٣ دولار للبرميل من سلة خامات أوبك عام ٢٠٠٢، إلى ٢٨,٢ دولار للبرميل عام ٢٠٠٣، إلى ٣٦ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٤، إلى ٥٠,٦ دولار للبرميل عام ٢٠٠٥، إلى ٦١ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٦، قبل أن يتجاوز سعره في بعض أيام التعاملات عام ٢٠٠٧ حاجز الـ ١٠٠ دولار للبرميل من الخام الأمريكي، وإن كان من المرجح أن يصل سعر البرميل من سلة خامات أوبك إلى نحو ٦٨ دولاراً في متوسط عام ٢٠٠٧.

وقد أدى تزامن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية مع الارتفاع المتواصل في أسعار النفط، إلى عودة التحليلات التي تشير إلى أن هذا التراجع هو آلية "تآمرية" من قبل الدول المستوردة الرئيسية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة لتخفيض القيمة الحقيقية لإيرادات الدول المصدرة للنفط. لكن تضارب مصالح الدول المستوردة للنفط من التراجع السريع للدولار يقلل من احتمالات أن يكون هذا التراجع "مؤامرة" مشتركة بين الدول المستوردة للنفط ضد الدول المصدرة له، وهو ما يدعونا لدراسة الأسباب الحقيقية والمعنوية التي أدت إلى التراجع الكبير للدولار خلال عام ٢٠٠٧.

ثانيا : أسباب تراجع الدولار

هناك أسباب حقيقية وأخرى معنوية وثالثة إرادية تقف وراء التراجع الكبير في أسعار الدولار. وبالنسبة للأسباب الحقيقية فإن الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي وناتجه المحلي من الإجمالي العالمي قد تدهورت بصورة تدريجية منذ خمسة عقود، فقد كان الناتج المحلي

الإجمالي الأمريكي بعد الحرب العالمية مباشرة، يشكل نحو ٤٥٪ من الناتج العالمي، حيث أن الاقتصادات الكبرى في غرب وشرق أوروبا واليابان كانت محطمة من جراء تلك الحرب التي لم يتعرض الاقتصاد الأمريكي خلالها لضرر يذكر، وحتى عام ١٩٦٥ كان الناتج الأمريكي يشكل نحو ٣٩,٩٪ من الناتج العالمي للاقتصادات التي كانت تقدم تقارير للبنك الدولي والتي لم تكن تشمل الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا. وفي عام ١٩٩٠ انخفضت حصة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى ٢٦,٣٪ من الناتج العالمي في العام المذكور، لكن النمو القوي والمتواصل خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون رفع الحصة الأمريكية إلى ٣١,٢٪ من الناتج العالمي عام ٢٠٠٠، لكن هذه الحصة عادت للتراجع لتبلغ ٢٧,٤٪ من الناتج العالمي عام ٢٠٠٦. أما الناتج القومي الأمريكي المحسوب بالدولار على أساس تعادل القوى الشرائية فإنه شكل ١٩,٩٪ فقط من الناتج العالمي المحسوب بهذه الطريقة.(راجع جدول ١)

ومن المؤكد أن هذا التراجع التاريخي يعد مؤشرا سلبيا على موقف العملة الأمريكية مقابل العملات الحرة الرئيسية. وإذا كانت العملة الأمريكية قد تلقت دعما تاريخيا قويا من المكانة التاريخية التي تتمتع بها ودورها كعملة احتياط دولية تستخدم في تسوية الالتزامات الدولية لعدد كبير من بلدان العالم، وأيضا من استخدامها في تسعير الكثير من السلع الأولية وعلى رأسها النفط، فإن هذه الأمور آخذة في التغير بصورة تدريجية لكنها راسخة مع الصعود القوي لعملات أخرى. وعندما تقرر الصين تحويل عملتها إلى عملة حرة تماما فإن الدولار الأمريكي قد يتلقى صدمة هائلة، لكن الصين لن تقدم على ذلك إلا بعد تنويع هيكل احتياطياتها لتقليل وزن الدولار فيها وهو ما تفعله تدريجيا في الوقت الراهن، وأيضا بعد سحب استثماراتها غير المباشرة بالدولار والتي ستتأثر قيمتها بأي تغير سريع في سعر صرف الدولار.

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في الوقت الراهن في حركة أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية، فإن مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي تأتي في مقدمتها. والحقيقة أن هذه المؤشرات كانت تتراجع في عام ٢٠٠٧، في وقت تتحسن فيه المؤشرات المناظرة في دول الاتحاد الأوروبي عامة ومنطقة اليورو خاصة وفي الصين وفي العالم عموما وفي الدول النامية. وقد تراجع النمو الحقيقي للناتج المحلي الأمريكي من ٣,٦٪ عام ٢٠٠٤، إلى ٣,١٪ عام ٢٠٠٥، إلى ٢,٩٪ عام ٢٠٠٦، إلى ١,٩٪ عام ٢٠٠٧. وبالمقابل انخفض المعدل في الاتحاد الأوروبي من ٢,٧٪ عام ٢٠٠٤، إلى ٢٪ عام ٢٠٠٥، ثم ارتفع بقوة إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٠٦، ورغم انخفاضه المحدود إلى ٣٪ عام ٢٠٠٧، فإنه يظل أعلى كثيرا من نظيره الأمريكي. أما الصين فقد ارتفع المعدل فيها من ١٠,١٪ عام ٢٠٠٤، إلى ١٠,٤٪ عام ٢٠٠٥، إلى ١١,١٪ عام ٢٠٠٦، إلى ١١,٥٪ عام ٢٠٠٧، وكلها مستويات قياسية مذهلة تدعم الصعود الصاروخي للاقتصاد الصيني العملاق ثاني أكبر اقتصادات العالم والمرشح للتقدم للمركز الأول قبل انقضاء الربع الأول من القرن الحالي.

ومن ناحية أخرى فإن العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي يبلغ ٧٨٤,٣ مليار دولار في العام الحالي (٢٠٠٧) مقابل فائض يبلغ ٢٤٧ مليار دولار في الصين، ونحو ١٧٠,٤ مليار دولار في اليابان، بينما يبلغ العجز نحو ١٦٧,٣ مليار دولار في الاتحاد الأوروبي في مجمله، ونحو ٢١,٢ مليار دولار في منطقة اليورو بسبب الارتفاع الهائل في أسعار النفط الذي تستورده هذه البلدان، لكن هذا العجز في ميزان الحساب الجاري لدول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو عام ٢٠٠٧، يأتي بعد ستة أعوام من الفائض المتواصل في ميزان الحساب الجاري لهذه الدول، على عكس العجز الهائل والمتواصل في نظيره الأمريكي.

كما أن التكلفة الباهظة للاحتلال الاستعماري الإجرامي الأمريكي للعراق قد أثقلت الموازنة الأمريكية بعجز هائل وساهمت في رفع المديونية الخارجية

الأمريكية التى بلغت نحو ٢٥٤٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وهى امور مؤثرة سلبيا على العملة الأمريكية التى تعودت على الاستفادة من الأزمات الدولية باعتبارها ملاذاً آمناً للقيمة خلالها، لكن عندما تكون الولايات المتحدة طرفا فى الأزمة يعانى من الخسائر المالية ومن العجز العسكرى فإن الدولار يتأثر سلبيا.

كذلك فإن سعر الفائدة على الدولار قد تراجع إلى ٤,٨٦٪ فى الوقت الراهن مقابل نحو٥,٢٥٪ منذ عام مضى، فى حين ارتفع سعر الفائدة على اليورو إلى ٤,٥٩٪ حاليا مقابل ٣,٦٪ منذ عام، وارتفعت الفائدة على اليوان الصينى إلى ٤,١٧٪ حاليا مقارنة بنحو ٣٪ منذ عام مضى. ومن البديهى أن تراجع سعر الفائدة على اى عملة فى وقت ترتفع فيه أسعار الفائدة على عملات رئيسية مناظرة، يؤدى (فى حالة ثبات العوامل المؤثرة الأخرى) إلى تراجع الطلب على العملة التى تراجعت أسعار الفائدة عليها ويؤدى بالتالى إلى انخفاض أسعارها مقابل العملات الرئيسية التى ارتفعت أسعار الفائدة عليها.

ويبرز التحول الصينى نحو تنويع حافظة الاحتياطيات من النقد الأجنبى كأحد العوامل المهمة التى تقف وراء تراجع الدولار، فهذه الحافظة تبلغ قيمتها نحو ١٥٠٠ مليار دولار، وكانت العملة الأمريكية تهيمن عليها بشكل كاسح، مما يعنى أن تحويلها إلى سلة متنوعة من العملات يحتل فيها الدولار مكانة أقل، قد جرى ويجرى من خلال مبيعات صينية كبيرة من الدولار مقابل شراء العملات الرئيسية الأخرى، وعلى رأسها اليورو، وهى أمور ساهمت بقوة فى اضطراب الدولار وتراجعه. ويذكر أن إيران فى إطار صراع الإرادات بينها وبين الولايات المتحدة، اتخذت فى ديسمبر من العام الماضى قرارا استراتيجيا بتسوية كل معاملاتها الخارجية باليورو بما يعنى ضمنا تسعير نفطها به بدلا من تسعيره بالدولار. كما أن احتياطيات النقد الأجنبى الموجودة لدى البنك المركزى الايرانى والأوعية المستثمرة تعرضت لنفس التحول من الدولار لليورو. وللعلم فإن قيمة الصادرات النفطية الإيرانية فى العام الحالى سوف تتجاوز حاجز الـ ٦٠ مليار دولار.

وإضافة إلى العوامل الحقيقية التى تدفع فى اتجاه تراجع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فإن السلطات النقدية الأمريكية لم تكن معنية بتقديم دعم قوى للعملة الأمريكية من خلال رفع أسعار الفائدة، لأنها كانت معنية أكثر وفقا لاعتبارات اقتصادية صرفة، بدعم النمو الاقتصادى المتداعى من خلال سياسة نقدية توسعية قائمة على تخفيض سعر الفائدة وسعر الإقراض لتسهيل اقتراض رجال الأعمال لتمويل تأسيس مشروعات جديدة وتسهيل اقتراض المستهلكين لتمويل طلبهم الذى يحفز نمو الاستثمارات ونمو الاقتصاد. بل يمكن القول على العكس من ذلك إن السلطات النقدية الأمريكية كانت راغبة فى تراجع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى لجعل الصادرات الأمريكية أرخص سعرا لدى تقديرها بتلك العملات بما يساعد على زيادة الصادرات الأمريكية وتقليص العجز التجارى المأساوى الذى تعانى منه الولايات المتحدة والذى بلغ نحو ٨٢٩,٩ مليار دولار فى الشهور الاثنى عشر المنتهية فى مارس ٢٠٠٧، وقد أدى تراجع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية، وأدى ذلك لتراجع العجز التجارى الأمريكى إلى ٨٠٦,٤ مليار دولار فى الشهور الاثنى عشر المنتهية فى نهاية أكتوبر ٢٠٠٧، لكنه يبقى برغم ذلك عجزا هائلا، لو تعرضت له أى دولة كبرى أو صغرى لأعلنت إفلاسها، لكن الولايات المتحدة تستغل وضعية الدولار كعملة احتياط دولية تستخدمها الدول الأخرى فى تسوية التزاماتها، لتفرط فى الإصدار النقدى لتمول إنفاقها العام الكبير وثرائها وثراء مواطنيها غير المتناسب مع مستوى كفاءة وتنافسية اقتصادها.

ومن ضمن العوامل التى جعلت السلطات النقدية الأمريكية تسمح بتراجع الدولار الأمريكى مقابل العملات

الحرة الأخرى، أن هذا التراجع يشجع على الاستثمار والسياحة في الولايات المتحدة، ويعرقل خروج الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والإيداعات المصرفية من السوق الأمريكية، لأن تحولها إلى أسواق أخرى بعملات أخرى في وقت يتهاوى فيه الدولار، ينطوى على خسائر كبيرة لا يمكن تبريرها إلا فى حالة توقع استمرار تهاوى الدولار لمستويات أدنى كثيرا.

ثالثا: تأثير تهاوى الدولار على الاقتصادات العربية وإمكانات مواجهة هذا الوضع

بالنسبة للدول العربية وضمنها مصر فإن تهاوى الدولار يعنى أن القدرة الشرائية الدولية لإيراداتها النفطية المقدرة بالدولار، التى يتم إنفاقها خارج السوق الأمريكية، تتعرض للتراجع بما يعنى خسارتها الكبيرة لدى استيرادها للسلع والخدمات من الأسواق الأوروبية والآسيوية ومن كل المناطق التى لا تتعامل بالدولار أو بعملات مرتبطة به. وتشير بيانات جامعة الدول العربية، إلى أن قيمة إيرادات الصادرات النفطية العربية قد بلغت نحو ٤٢٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦، ومن المرجح أن تكون قد بلغت نحو ٤٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧. وهذه الإيرادات التى تحصل عليها الدول العربية فى صورة دولارات أو ما يعادلها فى ظل تسعير النفط بالدولار، تعنى أن الدول العربية تخسر من جراء تعاملاتها الاقتصادية المتمثلة فى الاستيراد أو ضخ الاستثمارات أو السياحة فى أى بلد غير الولايات المتحدة والدول التى تربط عملاتها بالدولار بمعدل تحويل ثابت أو شبه ثابت، بنفس نسبة انخفاض الدولار مقابل عملات البلدان التى تتعامل معها الدول العربية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبى واليابان والصين.

وإذا كان إجمالى الصادرات الخارجية العربية قد بلغ نحو ٦٥٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦، فإن الصادرات النفطية التى تشكل ٦٤,٥٪ منها تأتى فى صورة دولارات مباشرة. أما الواردات السلعية العربية التى بلغت قيمتها نحو ٣٥٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦، فإن نحو ٢٧٧,٧ مليار دولار، أى نحو ٧٧,٥٪ منها قد حصلت عليها الدول العربية من الاتحاد الأوروبى (١٣٦,٦ مليار دولار)، واليابان (١٩ مليار دولار)، والصين (٢١,٨ مليار دولار) وبلدان آسيوية أخرى، وهى واردات ارتفع سعرها مقوما بالدولار بنفس نسبة انخفاض الدولار مقابل اليورو والين واليوان.

وإزاء التدهور السريع لسعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية، والمنحنى التاريخى الهابط لسعر صرف العملة الأمريكية مقابل العملات الأخرى لأسباب موضوعية، هناك خيار اقتصادى وحيد وواضح هو فك الارتباط بين العملات العربية وبين الدولار وربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة الأكثر استقرارا وملاءمة لاستقرار حركة التجارة الخارجية العربية، وتسعير الصادرات العربية من النفط والغاز بوحدة حقوق السحب الخاصة لضمان استقرار القدرة الشرائية الدولية لعوائدها، وتنويع سلة الاحتياطيات الدولية للبلدان العربية تدريجيا من خلال زيادة حصة اليورو والعملات الأخرى فيها على حساب الدولار برغم أنه سيبقى صاحب الحصة الأكبر فى الوقت الراهن على الأقل، وهو خيار اقتصادى صرف مبنى على ما تقتضيه حسابات المصالح للشعوب العربية.

أما الاستمرار فى تسعير النفط بالدولار والتركيز على السياحة والاستثمار واستيراد السلع والخدمات من السوق الأمريكية والأسواق الدولارية، أو بمعنى آخر البقاء أسرى للسوق الأمريكية تحت سطوة الدولار المتداعى لأسباب تتعلق بالمخاوف السياسية غير المبررة أو بالولاء السياسى غير المقبول للإمبراطورية الأمريكية التى وقفت دائما ضد المصالح العربية من فلسطين إلى العراق والسودان إلى سوق النفط، فإنه سيفضى إلى المزيد والمزيد من الخسائر الاقتصادية العربية لأسباب أمريكية لا ناقة للاقتصادات العربية فيها ولا جمل!

جدول (١)

تطور الناتج المحلي للولايات المتحدة ودول مختارة وحصته من الإجمالي العالمي

	الناتج المحلى الإجمالى بالمليار دولار وفقا لسعر الصرف السائد				نسبته من الإجمالى العالمى المحسوب بالدولار وفقا لسعر الصرف السائد				الناتج المحلى الإجمالى بالمليار الدولار وفقا لتعادل القوى الشرائية ٢٠٠٦	نسبته من الإجمالى العالمى وفقا لتعادل القوى الشرائية ٢٠٠٦
	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦		
الولايات المتحدة	٧٠١	٥٧٣٠,٨	٩٨٣٧,٤	١٣٢٠١,٨	%٣٩,٩	%٢٦,٣	%٣١,٢	%٢٧,٤	١٣٢١٣	%١٩,٩
الصين	٦٧,٢٠٠	٣٤٥,٦	١٠٨٩	٢٦٦٨,١	%٣,٨	%١,٦	%٣,٥	%٥,٥	١٠١٥٣	%١٥,٣
اليابان	٩١,١	٣٠٥٢,١	٤٨٤١,٦	٤٣٤٠,١	%٥,٢	%١٤	%١٥,٤	%٩	٤٢٢٩	%٦,٤
الهند	٥٠,٥	٣١٦,٩	٤٥٧	٩٠٦,٣	%٢,٩	%١,٥	%١,٥	%١,٩	٤٢١٧	%٦,٣
ألمانيا	١١٤,٨	١٦٨٨,٦	١٨٧٣	٢٩٠٦,٧	%٦,٥	%٧,٧	%٦	%٦	٢٦٢٣	%٣,٩
فرنسا	٩٩,٧	١٢١٥,٩	١٢٩٤,٣	٢٢٣٠,٧	%٥,٧	%٥,٦	%٤,١	%٤,٦	٢٠٥٩	%٣,١
بريطانيا	٨٩,١	٩٨٧,٦	١٤١٤,٦	٢٣٤٥	%٥,١	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٩	٢١٤٨	%٣,٢
إيطاليا	٧٢,٢	١١٠٢,٤	١٠٧٤	١٨٤٤,٨	%٤,١	%٥,١	%٣,٤	%٣,٨	١٧٨٩	%٢,٧
هولندا	١٩,٦	٢٩٥,٤	٣٦٤,٨	٦٥٧,٦	%١,١	%١,٤	%١,٢	%١,٤	٦٥١	%٠,٩
أسبانيا	٢٣,٨	٥١٣,٥	٥٥٨,٦	١٢٢٤	%١,٤	%٢,٤	%١,٨	%٢,٥	١٢٢١	%١,٨
كندا	٤٦,٧	٥٧٢,٧	٦٨٧,٩	١٢٥١,٥	%٢,٧	%٢,٦	%٢,٢	%٢,٦	١١٢٧	%١,٧
روسيا	٠٠	٥٧٩,١	٢٥١,١	٩٨٦,٩	٠٠	%٢,٧	%٠,٨	%٢,١	١٦٥٦	%٢,٥
البرازيل	١٩,٥	٤٦٥	٥٩٥,٥	١٠٦٨	%١,١	%٢,١	%١,٩	%٢,٢	١٦٦١	%٢,٥
المكسيك	٢١,٦	٢٩٢,٧	٥٧٤,٥	٨٣٩,٢	%١,٢	%١,٣	%١,٨	%١,٧	١١٨٩	%١,٨
استراليا	٢٢,٩	٣٠٩,٧	٣٩٠,١	٧٦٨,٢	%١,٣	%١,٤	%١,٢	%١,٦	٦٩٩	%١,١
سويسرا	١٣,٩	٢٢٨,٤	٢٣٩,٨	٣٧٩,٨	%٠,٨	%١,١	%٠,٨	%٠,٨	٣٠٥	%٠,٥
كوريا الجنوبية	٣,٠٠	٢٥٢,٦	٤٥٧,٢	٨٨٨	%٠,٢	%١,٢	%١,٥	%١,٨	١١٥٢	%١,٧
إجمالى العالم	١٧٥٦	٢١٨١٧	٣١٤٩٣	٤٨٢٤٥	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٦٦٥٩٦	%١٠٠

المصادر:

١ – البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠، ص ٢١٤، ٢١٥.

2 – World Bank, World Development Report 2008, p. 304, 305.

3 - World Bank, World Development Indicators 2002, p. 208 – 210.

دور الدولة في الاقتصاد في المرحلة الانتقالية بين الأيديولوجيا وضرورات النمو والتقدم

تعد قضية دور الدولة فى الاقتصاد، بالذات فى فترات التحول من نظام اقتصادي- اجتماعي إلى نظام آخر، من أكثر القضايا المحكومة بالرؤى الأيديولوجية الرأسمالية والاشتراكية التى تضيق أحيانا عن إدراك الآفاق الأكثر رحابة التى يتيحها النظر لهذه القضية من زاوية واقعية ترتبط التصورات فيها بمستوى تطور الاقتصاد وضرورات تقدمه ومقتضيات معالجة الاختلالات التى يواجهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية- الاجتماعية من أى نشاط اقتصادى مثل ضمان النمو المتواصل وتطوير الجهاز الإنتاجي من زاوية الحجم والتقدم التقنى ورفع معدلات تشغيله هو وقوة العمل بما يعالج مشكلة البطالة، ورفع مستويات معيشة المواطنين بصورة مطردة وبمعدلات جيدة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام فعال للأجور يضمن حياة كريمة للعاملين وأسرهم، ويحقق توزيعا معتدلا للدخل بين العاملين وأرباب العمل، ومن خلال نظام فعال للتحويلات الاجتماعية ولدعم الخدمات العامة والسلع الأساسية بما يضمن تحقيق القضاء على الفقر.

والحقيقة أن الأفكار والبرامج المتعلقة بدور الدولة المنطلقة من مثل هذا الفكر يمكن أن توضع بنظر المفكرين البورجوازيين على أنها تأسيس لنظام رأسمالي، ويمكن أن تعتبر بنظر الاشتراكيين على أنها مرحلة انتقالية تتضمن تطوير علاقات وقوى الإنتاج، كتطور ضرورى فى اتجاه الاشتراكية، ويمكن أن تدرج ضمن أفكار ما بعد الحداثة بما تنطوى عليه من تأليف بين المذاهب واختيار لسلة من السياسات والإجراءات الملائمة للتفاعل مع حقائق الواقع حتى لو كانت تنتمى تقليديا إلى مدارس فكرية مختلفة. لكن كل ذلك لا يجعل من هذه الأفكار بعيدة عن الانحيازات الطبقية، لأنه ببساطة ليست هناك أفكار خالية من الانحياز، وإنما يجعلها تتسم بمرونة أكبر كثيرا من الأفكار المتمترسة فى خندق أيديولوجي، ويجعل الإجراءات المنبثقة عنها تتسم بذات المرونة وبكفاءة أعلى فى معالجة قضايا الواقع.

وفى فترات التحول من نظام قائم على التخطيط المركزى وهيمنة الدولة على الاقتصاد إلى نظام الاقتصاد الحر، تكون هناك إشكاليات حقيقية متمثلة فى أن القطاع العام والهيئات الاقتصادية واحتكار الدولة لبعض الخدمات، هو الأساس الاقتصادى للنفوذ السياسى للبيروقراطية المدنية والعسكرية أو الجماعة القبلية أو العائلية المسيطرة، وبالتالى فإن خصخصة القطاع العام من شأنها إفقاد هذه الفئات قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، بما يجعلها تقاوم هذا التحول الذى من المفترض أن تقوده، أو تقوم وهو الأسوأ والأكثر شيوعا بصورة فردية أو من خلال مجموعات، بشراء القطاع العام أو الحصول خلال عملية خصخصته على عمولات ضخمة تمثل ثروات هائلة تمكنها من إعادة بناء نفوذها الاقتصادى والسياسى بصورة جديدة قائمة كليا على الفساد. وتتفاقم هذه الحالة الفاسدة فى الدول غير الديموقراطية التى لا توجد فيها آليات حقيقية للرقابة الشعبية ولتحقيق وضمان الشفافية فى عمليات الخصخصة والتعاقدات المختلفة التى تتضمنها عملية التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق. ولذا فإن عملية التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق يمكن أن تكون عبارة عن عملية عملاقة للفساد. كما تؤدى إلى مفاقمة مشكلة الفقر والبطالة فى الأجل القصير أو حتى المتوسط، وإلى زيادة نزوح الأموال

من الداخل للخارج، حيث ينزع من كونوا ثرواتهم من الفساد والاقتصاد الأسود إلى إخراجها من بلدانهم هروبا من أى مساءلة قد تحدث حتى ولو فى المستقبل.

وقبل طرح التصور الخاص بدور الدولة فى المرحلة الانتقالية، لابد من الإشارة إلى أن التاريخ الاقتصادى للعالم، شهد على الصعيد الواقعي، انعطافات كبرى فيما يتعلق بالدور الاقتصادى للدولة، من تدخل الدولة لتحقيق الميزان التجارى الموافق أو الإيجابى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر مع إطلاق يد القطاع الخاص المرتبط بالنخب الملكية الحاكمة فى عصر سيادة الفكر التجارى والتوسع الاستعمارى فى العالم الجديد وفى بعض مناطق إفريقيا وآسيا، والذى قامت به الدول الأوروبية لصالح الرأسمالية الصاعدة فيها، إلى سياسات عصر المنافسة والتحرير الاقتصادى القائمة على فكر المدرسة الكلاسيكية المبنى على قاعدة "دعه يعمل دعه يمر" التى تعنى إطلاق حرية الاستثمار والتجارة للرأسمالية فى الداخل وفى العلاقات الاقتصادية بين الدول، فى ظل دولة ينحصر دورها فى ضمان الأمن الداخلى وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم، والدفاع عن البلد ضد أى عدوان خارجى أو القيام بمثل هذا العدوان لمصلحة الرأسمالية المحلية لفتح أسواق البلدان المستعمرة لمنتجاتها أو لنهب المواد الخام منها... هذه المرحلة التى انتهت بكارثة الكساد العظيم التى بدأت فى خريف عام ١٩٢٩ واستمرت غالبية سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي.

وبالتوازى مع النظم المتعاقبة حتى ذلك الحين فى البلدان الرأسمالية الكبرى، قام النموذج الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى السابق بعد الثورة الروسية الكبرى فى عام ١٩١٧، على أساس التخطيط المركزى وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وحقق هذا النموذج قفزات اقتصادية مذهلة فى زمن بناء الدولة الاشتراكية وفى مواجهة ظروف الحرب العالمية الثانية فى الاتحاد السوفيتى السابق. وتكرر النموذج بصيغ متباينة فى شرق أوروبا بعد صعود الاشتراكيين للحكم عقب الحرب العالمية الثانية. لكن هذا النموذج عانى بقوة بعد ذلك الجمود وانتشار الفساد فى غياب المحفزات الوطنية العظمى، وفى غياب الديموقراطية السياسية التى تضمن الحراك السياسى، وتوفر آليات فعالة للرقابة الشعبية الحقيقية على التصرفات بشأن المال العام.

وإذا كانت الاقتصادات الرأسمالية الكبرى قد تعرضت لأزمة الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين، فإنها لم تخرج منها، سوى عبر تبنيها الأفكار الكينزية الخاصة بتطوير دور الدولة فى الاقتصاد بشكل مباشر، من خلال الإنفاق العام، وبشكل غير مباشر عبر السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد والمعالجة لأزماته. وكان كينز يرى أن " توسيع وظائف الدولة هو أمر لازم لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف، وشرط للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح". كما أشار إلى أن "نوعا من الاشتراكية الواعية فى مجال التشغيل هى الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية". (جون مينا رد كينز، النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود، منشور بعنوان: النظرية العامة فى الاقتصاد، الترجمة العربية، دار النشر العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، صـ٤١٧.)

لكن النظرية الكينزية والرؤية المنبثقة منها لإصلاح الاقتصاد والتى أنقذت الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى ثلاثينيات القرن العشرين، واستمرت منطلقا لسياساتها الاقتصادية حتى بداية السبعينيات، فقدت الكثير من نفوذها الفكرى فى النصف الأول من السبعينيات بعد انتشار ظاهرة الركود التضخمي، نظرا لأن هذه النظرية كانت تقطع بعكس ذلك، أى بعدم وجود إمكانية لتزايد التضخم والبطالة فى آن واحد، بما أفسح المجال أمام فكر النقديين الجدد. وظهرت بعد ذلك خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين، العديد من الأفكار الاقتصادية الليبرالية المعتدلة والمتطرفة والتى تجتاح العالم فى الوقت الراهن بدعم وضغط من الدول الرأسمالية الكبرى وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وهى

تتمحور بشكل أساسى حول تقليص الدور الاقتصادى للدولة إلى أقصى حد مع إطلاق المجال للقطاع الخاص ولآليات السوق، وتحديد أدوار محدودة للدولة تقترب بها من نموذج الدولة "الحارسة" الذى حددته المدرسة الكلاسيكية كدور للدولة منذ القرن التاسع عشر، والذى أعاد النقديون الجدد إحياءه. كما عادت الأفكار الاشتراكية بقوة فى بعض مناطق العالم وبخاصة فى أمريكا اللاتينية.

وقد ارتبط قيام الدولة بالتدخل بشكل مباشر فى الاقتصاد عبر القيام بدور المنتج والتاجر، بعدة توجهات: الأول هو محاولة الدولة تسريع النمو والتحديث الاقتصادى من خلال التعبئة المركزية للموارد ورفع معدلات الاستثمار من خلال الدولة مباشرة، فى محاولة للحاق ببلدان أكثر تقدما، أو ببلدان تشكل تحديا أو تهديدا مباشرا لها. والمثال على ذلك هو التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى السابق والكثير من بلدان شرق أوروبا، حيث كانت متخلفة اقتصاديا بدرجة كبيرة عن باقى بلدان أوروبا، وكانت ألمانيا النازية المتقدمة صناعيا تشكل تهديدا مباشرا للاتحاد السوفيتى السابق الذى سار فى هذا الاتجاه الاقتصادى قبل غيره. وفى هذه التجارب، كان نزع الأساس الاقتصادى لقوة الطبقة العليا المنتمية للنظام القديم، عاملا رئيسيا فى اتجاه النظام الجديد للسيطرة على الاقتصاد بشكل مباشر لبناء وتطوير أساس اقتصادى لقوته السياسية.

أما التوجه الثانى الذى ارتبط به توسع الدور الاقتصادى للدولة فهو مواجهة لحظات الأزمات الاقتصادية الكبرى أو الحروب والظروف الطارئة، حيث تكون هناك ضرورة فى هذه اللحظات لمركزية القرار الاقتصادى فى الإنتاج والاستثمار والتوزيع لمجابهة الأزمة وتسريع الخروج منها، أو لمواجهة مقتضيات الحرب أو الظرف الطارئ، ولتحقيق التوازن الكلى فى الاقتصاد إذا كانت الأزمة أو الحرب قد أدت إلى اضطرابه واختلال توازنه على نحو يهدد النظام الاقتصادي- الاجتماعى بأسره. وكان النموذج الأبرز لذلك هو الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا، خلال أزمة الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين، وأيضا أثناء الحرب العالمية الثانية، وتواصل هذا النموذج بقوة فى البلدان الأوروبية خلال فترة إعادة بناء اقتصاداتها المدمرة بعد انتهاء تلك الحرب.

أما التوجه الثالث الذى ارتبط به قيام الدولة بدور كبير فى الاقتصاد، فهو معالجة ضعف وتخلف وهشاشة الطبقة الرأسمالية المحلية وعجزها عن القيام بالمبادرات الاقتصادية وبناء الاستثمارات الضرورية لتحديث الاقتصاد والمجتمع ولتطوير قدرة البلد على مواجهة التحديات الخارجية، مما يدفع الدولة إلى القيام بنشاط اقتصادى مباشر بالوكالة عن المجتمع من أجل تحقيق هذه الأهداف عبر السيطرة على عملية تعبئة المدخرات والاستثمارات الجديدة، وعبر السيطرة حتى على الأساس الاقتصادى القائم من خلال عمليات التأميم أو المصادرة فى بعض الحالات. وهذا النموذج وجد طريقه للتطبيق فى عدد كبير من البلدان النامية بعد استقلالها عن الاستعمار، وكانت مصر ضمن البلدان التى تبنت هذا التوجه فى العهد الناصرى.

والخلاصة أن قيام الدولة بدور اقتصادى مباشر كمنتج وتاجر، يعنى فى جوهره قيامها بهذا الدور بالوكالة عن المجتمع سواء لعجز القوى الاقتصادية - الاجتماعية عن القيام به عبر مبادراتها الخاصة، أو بسبب الظروف الطارئة من الأزمات والحروب والتحديات الخارجية القصيرة أو الطويلة الأمد، أو لبناء الأساس الاقتصادى للنفوذ السياسى لقوة جديدة وصلت للحكم، أو لكل هذه العوامل معا.

أما الخصخصة، وهى العملية العكسية التى تستهدف تقليص الدور الاقتصادى للدولة، فإنها ليست التحرير الاقتصادى كما يحلو للبعض مطابقتهما، لأن أحدا لا يمكنه أن يدعى أن الاقتصاد البريطانى قبل تاتشر التى قادت عملية الخصخصة فيه، أو الاقتصاد الأمريكى قبل ريجان الذى انطلق بدوره بعملية

الخصخصة فيه، كانا اقتصاديين اشتراكيين أو قائمين على التخطيط المركزي، لانهما ببساطة كانا أكثر اقتصادات العالم تحررا بمعنى إتاحة الحرية الكاملة للقطاع الخاص للعمل في كل المجالات مع تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية بدرجة عالية، مع تمتع الطبقة الرأسمالية الكبيرة بنفوذ هائل فى دوائر الحكم أو مشاركة بعض أقطابها بصورة مباشرة فى الحكم.

وقد تم التحول في تلك البلدان نحو سياسة الخصخصة فى نفس سياق الاتجاه العام لتقليص دور الدولة فى الاقتصاد إلى أقصى حد، بدافع اقتصادى بالغ الأهمية يتعلق بتضخم فائض رءوس الأموال لدى الطبقة الرأسمالية فى تلك البلدان نتيجة سوء توزيع الدخل فيها وارتفاع الدخل بصفة عامة. وهذا الفائض من رءوس الأموال تحول إلى أموال ساخنة تثير الاضطراب فى البورصات وأسواق العملات خاصة بعد أن توافرت لها الظروف المثالية لذلك منذ بداية السبعينيات وبالتحديد منذ القرار الأمريكى بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فى ١٥ أغسطس ١٩٧١، وما تلاه من تداعيات أفضت فى النهاية إلى التعويم الكامل للعملات الحرة الرئيسية. وقد تعاظمت الفوضى التى أثارتها فوائض رءوس الأموال الهائمة فى أسواق العملات والبورصات الأمريكية والأوروبية على ضوء تدفق جانب مهم من الفوائض البترولية والفوائض التجارية اليابانية والشرق آسيوية إليها بما ضاعف من حجم الأموال التى تتحرك فى الاقتصاد الأمريكى بالذات وخلق حاجة ماسة لفتح أسواق العالم أمام رأس المال الأمريكى سواء فى صورة استثمارات مباشرة أو غير مباشرة. كما ساهمت فوائض رءوس الأموال المحلية والمتدفقة من الخارج للاقتصاد الأمريكى والاقتصاد البريطانى بصفة خاصة فى تغذية التضخم وأصبحت عامل اضطراب اقتصادى عاما بما وضع الدولتين أمام ضرورة معالجة هذه الظاهرة طويلة الأجل.

وكانت سياسة الخصخصة فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وبالذات فى بريطانيا والولايات المتحدة اللتين عانتا أكثر من الجميع، من فوائض رءوس الأموال وسخونتها.. كانت هذه السياسة وسيلة لتقييد الأموال الساخنة الجامحة عبر ربطها بأصول ثابتة. ونظرا لأن الأصول العامة فى تلك البلدان لها نهاية، وهى لن تكفى على الدوام لأسر أو تقييد فائض رؤوس الأموال المحلية أو تدفقات رءوس الأموال الأجنبية إليها، فإن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة بدأت فى دعوتها لخصخصة القطاع العام فى الدول النامية، واقترنت هذه الدعوة بضغوط قوية من أجل تحرير حركة رأس المال سواء فى صورة استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لضمان إتاحة أصول الدول النامية أمام فائض رءوس الأموال من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. وقد تجسد هذا الأمر بشكل واضح لدى انفجار أزمة مديونية الدول النامية ثقيلة المديونية فى أمريكا اللاتينية بصفة خاصة فى النصف الأول من الثمانينيات، حيث فرضت الدول الدائنة وصندوق النقد الدولي، على كل الدول التى عجزت عن السداد وطلبت المساندة من صندوق النقد الدولى ومن الدول الدائنة أن تفتح اقتصادها أمام رأس المال الأجنبى بكل صوره بدون قيود، وأن تستبدل الديون بالأصول العامة فى بعض الحالات، وتكرر الأمر بعد ذلك مع بلدان شرق وجنوب شرق آسيا عندما ضربتها الأزمة المالية والاقتصادية فى منتصف عام ١٩٩٧ واستمرت طوال عام ١٩٩٨ قبل أن تبدأ فى التعافى فى عام ١٩٩٩.

وتعزز الاتجاه لتحويل الأموال الغربية الساخنة إلى الخارج بعد أن ساهمت هذه الأموال فى إشعال أسعار الأسهم فى بورصات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ودفعها لأعلى كثيرا من قيمتها الحقيقية مما ساهم إلى جانب عوامل أخرى كثيرة فى اندلاع الأزمة الكبرى التى ضربت تلك البورصات فى أكتوبر ١٩٨٧ والتى تعتبر أكبر أزمة تتعرض لها تلك البورصات منذ أزمة الكساد العظيم التى بدأت فى أكتوبر ١٩٢٩ واستمرت خلال غالبية ثلاثينيات القرن العشرين، حتى جاءت الأزمات التى تعرضت لها البورصات بعد أحداث

١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة لتشكل أزمة أشد وطأة فى الولايات المتحدة بالذات.

وعلى أى الأحوال فإن اعتماد سياسة الخصخصة فى الدول الصناعية المتقدمة لم يكن تحولا نحو تحرير تلك الاقتصادات، لأنها كانت حرة منذ البداية، وإنما كان تحولا باتجاه تهميش الدور الاقتصادى المباشر للدولة لصالح تعظيم هيمنة القطاع الخاص على الاقتصاد بعد أن أثبت قدرته ولسنوات طويلة على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة فى الداخل والخارج، وعلى تعظيم القوة الاقتصادية كمكون رئيسى للقوة الشاملة للدولة، فضلا عن الالتزام بالأعباء العامة المتمثلة أساسا فى سداد الضرائب والرسوم الجمركية.

لكن من الضرورى الإشارة إلى أنه فى المرحلة الانتقالية التى جرى فيها تهميش الدور الاقتصادى المباشر للدولة أو دورها كمنتج مباشر للسلع والخدمات فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، فإن الدولة حافظت بل وزادت من دورها غير المباشر فى الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، فضلا عن صياغة السياسات الاقتصادية العامة التى تحدد ملامح مناخ الاستثمار، ومجمل البيئة الاقتصادية.

وقد أصبحت الدول الصناعية المتقدمة قادرة على تقليص الدور الاقتصادى المباشر للدولة إلى أقصى حد مع إبقاء دورها فى صياغة السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد، ودورها فى الإشراف على الاقتصاد عامة، بعد تحقيق مستوى مرتفع من التطور الاقتصادى ومن الفعالية الاجتماعية اقتصاديا، ومن قوة وقدرة شركاتها محليا وعالميا ومن تناسق المصالح والتلاحم داخل الطبقة الرأسمالية التقليدية التى تدرك مسئوليتها الاجتماعية وتحول هذا الإدراك إلى واقع يتمثل فى الضرائب التى تدفعها ولا تتهرب منها. ولو نظرنا لقائمة أكبر الشركات فى العالم فسنجد أن القيمة السوقية لأكبر شركة فى العالم وهى شركة "أكسون موبيل" الأمريكية، بلغت ٤٢٩,٦ مليار دولار، وبلغت قيمة مبيعاتها ٣٦٥,٥ مليار دولار فى العام المنتهى فى يونيو ٢٠٠٧. وبلغت القيمة السوقية للشركة التى جاءت فى المرتبة ١٠٠ وهى شركة "كانون" اليابانية، نحو ٧١,٥ مليار دولار، وبلغت قيمة مبيعاتها٣١,٩ مليار دولار. أما الشركة رقم ١٥٠ وهى "بنك الكومنولث الاسترالى"، فإن قيمته السوقية بلغت ٥٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧. وبلغت القيمة السوقية للشركة رقم ٤٠٠ وهى شركة "سوميومو" اليابانية للخدمات، نحو ٢٢,٥ مليار دولار، وبلغت قيمة مبيعاتها نحو ٢١,٩ مليار دولار فى العام المنتهى فى يونيو ٢٠٠٧. ومن بين الشركات الخمسين الكبرى فى العالم عام ٢٠٠٧، كان هناك أربع وعشرون (٢٤) شركة أمريكية، وست (٦) شركات بريطانية، أربع شركات سويسرية، وثلاث شركات فرنسية، وشركتان يابانيتان.

وإذا كانت الدول الرأسمالية المتقدمة، قد أقدمت على انتهاج سياسة الخصخصة بعد أن أصبح لديها مثل هذه الشركات الجبارة التى توازى كل منها دولا نامية ومتوسطة فى قوتها الاقتصادية، فإن مصر تفتقد كل ذلك بشدة. لذلك لم تكن هناك آثار سلبية على اقتصادات تلك الدول المتقدمة من عملية الخصخصة، خاصة أن حكومات تلك الدول مازالت تتحكم فى إنفاق نسبة مهمة من الناتج المحلى الإجمالى بلغت فى عام ٢٠٠٥ ،نحو ٤٦,١٪ فى فرنسا، ونحو ٤٤,٢٪ فى اليونان، ونحو ٤٠,٣٪ فى كرواتيا، ونحو ٤٢,٣٪ فى بلجيكا، ونحو ٤٠٪ فى هولندا، ونحو ٤٣٪ فى المجر، ونحو ٤٢,١٪ فى النمسا، ونحو ٤١,١٪ فى بريطانيا، ونحو ٣٩,١٪ فى إيطاليا وفقا لأحدث بيانات للبنك الدولى فى تقريره عن مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٧ (جدول ٤/١٠)، وهذا الإنفاق الضخم يجعل هذه الدول قادرة على التأثير المباشر مرتفع الفعالية فى حركة الاقتصاد. بل إن البعد الاجتماعى فى هذا الإنفاق العام يبدو حاضرا وبقوة حتى فى أعتى الدول الرأسمالية تحت ضغوط المجتمع وقوة النقابات، وفى ظل الإدراك بأن قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والدعم والتحويلات، هو أمر ضرورى لتعظيم حوافز النمو الاقتصادى المتواصل،

فضلا عن كونه ضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم إلى أن مخصصات الدعم والتحويلات شكلت في عام ٢٠٠٥ نحو ٤٤٪ من إجمالي الإنفاق العام العالمي الذي شكل بدوره نحو ٢٨,٢٪ من الناتج العالمي، وهذا يعني أن مخصصات الدعم والتحويلات قد شكلت ما يوازي نحو ١٢,٤٪ من الناتج العالمي أي ما قيمته نحو ٥٥٣٨,٥ مليار دولار (راجع البيانات المدرجة في جدول رقم ١).

وفي الولايات المتحدة شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٦١٪ من إجمالي الإنفاق العام للحكومة المركزية في الولايات المتحدة بما يوازي ١٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وبما قيمته نحو ١٦٠١,٧ مليار دولار. وفي ألمانيا بلغت تلك المخصصات نحو ٨٢٪ من الإنفاق العام، أو ما يعادل ٢٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الألماني أي ما قيمته ٧١٥,١ مليار دولار. كما شكلت تلك المخصصات نحو ٥٣٪ من الإنفاق العام الفرنسي، بما يوازي نحو ٢٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي وبما قيمته نحو ٥١٩,٦ مليار دولار. وبلغت تلك المخصصات نحو ٥٤٪ من الإنفاق العام البريطاني أي ما يوازي نحو ٢٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني بما قيمته نحو ٤٨٨ مليار دولار. وفي بلجيكا شكلت تلك المخصصات نحو ٥١٪ من الإنفاق العام، أي حوالي ٢١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بما قيمته نحو ٨٠ مليار دولار.

وفي دولة متوسطية مثل اليونان شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٤٠٪ من الإنفاق العام أي نحو ١٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تبلغ قيمته نحو ٣٩,٨ مليار دولار. وفي بلد إفريقي هو جنوب إفريقيا شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٥٦٪ من الإنفاق العام، أي ما يعادل ١٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما قيمته نحو ٣٩,٧ مليار دولار. وفي بلد آسيوي صناعي متقدم مثل كوريا الجنوبية شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٥٢٪ من الإنفاق العام، أي ما يوازي ١١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما قيمته ٨٧,٧ مليار دولار. وفي الصين بلغت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٦٤٪ من الإنفاق العام، وهو ما يوازي نحو ٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما قيمته ١٥٨,٧ مليار دولار (راجع جدول ١).

أما في البلدان العربية فإن مخصصات الدعم والتحويلات شكلت نحو ٥٠٪ من الإنفاق العام، أي ما يعادل ١٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي ما قيمته ١٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. وفي تونس بلغت تلك المخصصات نحو ٣٤٪ من الإنفاق العام التونسي بما يمثل نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي التونسي، أي ما قيمته نحو ٢,٩ مليار دولار. وفي المغرب بلغت تلك المخصصات نحو٢٤٪ من الإنفاق العام المغربي أي ما يوازي نحو ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي المغربي، أي ما قيمته ٣,٩ مليار دولار في العام المذكور.

أما في مصر، ووفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم الصادر عام ٢٠٠٧، فإن الإنفاق العام على الدعم والتحويلات شكل نحو ١٨٪ من إجمالي الإنفاق العام، أو ما يوازي نحو ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري، أو ما قيمته نحو ٣,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، كما هو واضح من جدول (١).

وإذا انتقلنا لمؤشر أكثر دلالة، وهو متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في كل دولة فسنجد أنه بلغ نحو ٨٦٠,٣ دولار في المتوسط العالمي، بينما بلغ الذروة في النرويج مسجلا ١٣٥٠٣,٢ دولار عام ٢٠٠٥ في بلد يقوم النظام الاقتصادي- الاجتماعي فيه على تحقيق درجة جيدة من العدالة في توزيع الدخل من خلال سياسة فعالة للدعم والتحويلات تشكل عنوانا لدولة الرفاهية الاجتماعية في هذا البلد. كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات نحو ٨٧٢٠,٢ دولار

فى المانيا، ونحو ٨٥٩٨ دولارا فى فرنسا، ونحو ٨١٣٣،٣ دولار فـى بريطانيـا، ونحـو ٧٩٩٩،٨ دولار فـى بلجيكـا، ونحو ٥٤١١،٣ دولار فى الولايات المتحدة، ونحو ٣٦١٩،٦ دولار فى اليونان، ونحو ١٨٣٦ دولار فى كوريا الجنوبية فى عام ٢٠٠٥، كما هو مبين فى جدول (١).

أما فى الصين وهى دولة تدخل ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض التى تدرج مصر ضمنها، فإن متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات فى هذا البلد العملاق، بلغ نحو ١٢١،٦ دولار برغم ضخامة عدد سكان الصين الذى بلغ نحو ١٣٠٥ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة للدول العربية، التى تقدم بيانات للبنك الدولى فى هذا الشأن، فإن متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات بلغ نحو ٣٧٣،٤ دولار فى الجزائر، ونحو ٢٨٧،٧ دولار فى تونس، ونحو ١٢٩،٣ دولار فى المغرب فى عام ٢٠٠٥، كما هو واضح من جدول "٦".

وفى مصر بلغ متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات نحو ٤٩،١ دولار فقط، أو نحو ٤،٧٪ من قيمة المتوسط العالمى لنصيب الفرد من الدعم والتحويلات، أو نحو ٣٨٪ من قيمة متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات فى المغرب، أو نحو ١٧،١٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات فى تونس، أو نحو ١٣،٢٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات فى الجزائر، أو نحو ٤٠،٤٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات فى الصين، أو نحو ٠،٤٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات فى النرويج، أو نحو ٠،٩٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى العام نفسه (٢٠٠٥). والخلاصة هنا هو أن مخصصات الدعم والتحويلات فى مصر كنسبة من الإنفاق العام ومن الناتج المحلى الإجمالى وكقيمة مطلقة وكمتوسط لنصيب الفرد من هذه المخصصات، تعتبر بالغة التدنى بالمقارنة مع دولة عربية فى نفس مستوى الدخل فى مصر (المغرب)، أو فى دولتين عربيتين أخريين هما تونس والجزائر اللتين تقعان ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض مثل مصر، أو فى دول رأسمالية عتيدة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، أو فى دول صناعية متقدمة فى آسيا مثل كوريا الجنوبية، أو فى دولة كثيفة السكان، وتقع ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض مثل الصين التى تتصدر دول العالم فى تعداد سكانها الذين يشكلون نحو ٢٠،٢٪ من إجمالى سكان العالم.

ووفقا لهذه البيانات فإن الدعم والتحويلات سياسة رأسمالية صرف يتم من خلالها إعادة وتحسين توزيع الدخل القومى ومساندة الفقراء ومكافحة الفقر الذى يعد منتجا ملازما لأى نظام طبقى مثل النظام الراسمالي. وهذا التحسين لتوزيع الدخل هو آلية لبناء حوافز للنمو الاقتصادى المتواصل فضلا عن عدالة توزيع الدخول مطلوبة فى حد ذاتها، فكلما زادت حصة الشرائح الدنيا فى المجتمع أى الفقراء وجزء من الطبقة الوسطى، من الدخل القومى فإن ذلك يعنى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات، لأن هذه الفئات تستخدم دخولها فى تمويل استهلاكها الضرورى وليس لديها ترف الادخار، وهذا يعنى حفز المنتجين على رفع معدل استخدام طاقاتهم الإنتاجية أو توسيع استثماراتهم أو بناء استثمارات جديدة، ومن خلال الدخول الموزعة فيها يتم استحداث طلب فعال جديد يؤدى إلى بناء استثمارات جديدة فيما يسمى مضاعف الاستثمار الذى يشكل عنصرا مهما فى بناء أسس النمو المتواصل فى أى اقتصاد.

وبغض النظر عن التصورات المتعلقة بطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي- السياسى الذى نرى أنه المؤهل لتحقيق النمو الذاتى المتواصل وتحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم العلمي والتقني، فإننا سوف نركز على طرح التصورات المتعلقة بدور الدولة فى فترة الانتقال من نظام قائم على التخطيط المركزي، إلى نظام اقتصادى حر فى البلدان النامية وضمنها مصر..

جدول (١)
قيمة الدعم والتحويلات ونسبتهما من الإنفاق العام والناتج المحلى الإجمالى
فى مصر ودول عربية وأجنبية مختارة عام ٢٠٠٥

	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج المحلى الإجمالى بالمليون دولار	الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	قيمة الإنفاق العام بالمليون دولار	الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام	الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	قيمة الدعم والتحويلات بالمليون دولار	نصيب الفرد من الدعم والتحويلات بالدولار
مصر	٧٤	٨٩٣٦٩	٢٢,٦%	٢٠١٩٧	١٨%	٤,١%	٣٦٣٦	٤٩,١
تونس	١٠	٢٨٦٨٣	٢٩,٥%	٨٤٦٢	٣٤%	١٠%	٢٨٧٧	٢٨٧,٧
المغرب	٣٠	٥١٦٢١	٣١,٣%	١٦١٥٧	٢٤%	٧,٥%	٣٨٧٨	١٢٩,٣
الجزائر	٣٣	١٠٢٢٥٦	٢٤,١%	٢٤٦٤٤	٥٠%	١٢,١%	١٢٣٢٢	٣٧٣,٤
النرويج	٥	٢٩٥٥١٣	٣٤,١%	١٠٠٧٧٠	٦٧%	٢٢,٩%	٦٧٥١٦	١٣٥٠٣,٢
كوريا الجنوبية	٤٨	٧٨٧٦٢٤	٢١,٤%	١٦٨٥٥٢	٥٢%	١١,١%	٨٧٦٤٧	١٨٢٦
الصين	١٣٠٥	٢٢٣٤٢٩٧	١١,١%	٢٤٨٠٠٧	٦٤%	٧,١%	١٥٨٧٢٤	١٢١,٦
جنوب إفريقيا	٤٧	٢٣٩٥٤٣	٢٩,٦%	٧٠٩٠٥	٥٦%	١٦,٦%	٣٩٧٠٧	٨٤٤,٨
بريطانيا	٦٠	٢١٩٨٧٨٩	٤١,١%	٩٠٣٧٠٢	٥٤%	٢٢,٢%	٤٨٧٩٩٩	٨١٣٣,٣
اليونان	١١	٢٢٥٢٠٦	٤٤,٢%	٩٩٥٤١	٤٠%	١٧,٧%	٣٩٨١٦	٣٦١٩,٦
فرنسا	٦١	٢١٢٦٦٣٠	٤٦,١%	٩٨٠٣٧٦	٥٣%	٢٤,٤%	٥١٩٥٩٩	٨٥١٨
بلجيكا	١٠	٣٧٠٨٢٤	٤٢,٣%	١٥٦٨٥٩	٥١%	٢١,٦%	٧٩٩٩٨	٧٩٩٩,٨
ألمانيا	٨٢	٢٧٩٤٩٢٦	٣١,٢%	٨٧٢٠١٧	٨٢%	٢٥,٦%	٧١٥٠٥٤	٨٧٢٠,٢
الولايات المتحدة	٢٩٦	١٢٤١٦٥٠٥	٢١,٢%	٢٦٣٢٢٩٩	٦١%	١٢,٩%	١٦٠١٧٢٩	٥٤١١,٣
إجمالى العالم	٦٤٣٨	٤٤٦٦٥٤٣٧	٢٨,٢%	١٢٥٩٥٦٥٣	٤٤%	١٢,٤%	٥٥٣٨٥١٤	٨٦٠,٣

المصدر: جمعت وحسبت من: *World Bank, World Development Indicators 2007, p. 194-196, 226-232.*

ويرى البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم ١٩٩٧، أن المهام الجوهرية للدولة هى إرساء القانون وإقرار بيئة غير مشوهة للسياسات تحقق استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار فى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، ومساندة الضعفاء وحماية البيئة. وكان البنك الدولى قد دفع بقوة فى اتجاه تحول الدول النامية من النظم القائمة على تدخل الدولة فى الاقتصاد أو هيمنتها عليه، إلى بناء نظم قائمة على تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة إلى أقصى حد.

ويرى المفكر الاقتصادى الأمريكى ستجلتز (المؤتمر السنوى للبنك الدولى ١٩٩٧)، الذى شغل منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين فى عهد الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون والذى فاز بجائزة نوبل فى الاقتصاد قبل عامين، أن هناك ستة أدوار اقتصادية للدولة هى إقامة البنية الأساسية فى العلوم والتكنولوجيا والتمويل والصحة والبيئة وفى المجال الاجتماعي، وأن أداء الدولة لهذه الأدوار يمكن أن يؤدى إلى تحقيق التقدم على ضوء التجربة التاريخية فى الولايات المتحدة ودول

شرق آسيا. برغم الاتفاق مع ما ذهب إليه ستجلتز فى رصده للأدوار الضرورية للدولة، فإنها قد تكون غير كافية فى ظروف بلد نام مثل مصر.

وإذا كان أى إصلاح اقتصادى يستهدف إزالة اختلالات اقتصادية موجودة بالفعل، فإن دور الدولة خلال المرحلة الانتقالية، يتمثل فى قيامها بدور فعال فى تحقيق التطور الاقتصادى وخلق بيئة اقتصادية شفافة وملائمة لتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التى تؤدى إلى تطوير وتنمية حجم الجهاز الإنتاجي وتشغيل قوة العمل ومكافحة الفقر بكل الأشكال المتاحة لذلك. وإضافة إلى كل ما ذكره ستجلتز، فإن تحقيق الأهداف الاقتصادية- الاجتماعية خلال المرحلة الانتقالية الراهنة فى مصر، يتطلب صياغة سياسات اقتصادية عامة وسياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق هذه الأهداف، ومتحيزة لكل ما من شأنه تحقيق النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية فى آن واحد. مع وضع نظام عادل للأجور يتضمن حداً أدنى ملزماً للقطاعين العام والخاص، ويضمن لمن يعملون حداً أدنى من حياة كريمة، ويتدرج بصورة ملائمة كمقابل للخبرة التى تتراكم ولمعدلات ارتفاع الأسعار وارتفاع معدل الإعالة للعاملين مع الزواج وإنجاب الأبناء.

كما أنه من الضرورى للدولة فى المرحلة الانتقالية من نظام اقتصادى قائم على التخطيط المركزى إلى نظام حر، أن تتم زيادة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٠٪ على الأقل، أسوة بدول رأسمالية ليبرالية مثل فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وغيرها من الدول الأوروبية. وهذا يستدعى تنمية الإيرادات العامة من خلال العديد من الوسائل، وعلى رأسها رفع كفاءة القطاع العام والهيئات الاقتصادية ومكافحة الفساد المستشرى فيهما وإخضاع التصرفات المالية فيهما لرقابة شعبية حقيقية من خلال حق كل نواب الشعب من كل المستويات وحق الصحافة ووسائل الإعلام فى الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه التصرفات فى إطار نظام ديموقراطى كامل ينهض على أساس دستورى وقانونى ديموقراطى حقيقى، ويتضمن الفصل بين السلطات والتوازن بينها. وفى هذا السياق هناك ضرورة لوضع آليات حقيقية لتداول السلطة مثل قصر فترة البقاء فى منصب الرئاسة على فترتين فقط، وتنمية الإيرادات أيضا من خلال إعادة النظر فى قانون الضرائب كى يكون أكثر عدلا وحتى يتم تحصيل الضرائب الملائمة من الطبقة العليا التى لا تدفع سوى ضرائب محدودة للغاية سواء بسبب المساواة فى معدل الضريبة بينها وبين الطبقة الوسطى بنسبة ٢٠٪ من الدخل لكل من تجاوز دخله ٤٠ ألف جنيه سنويا، أو لأنها احترفت التهرب الضريبي. ولابد للدولة أن تركز إنفاقها العام على التحويلات الاجتماعية وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وإتاحتها للفقراء مجانا أو بأسعار رمزية، وبناء المشروعات الجديدة لخلق الوظائف وإتاحة الفرصة لأعداد كبيرة من المواطنين لكسب عيشهم بكرامة والخروج من دائرة البطالة والفقر، ولزيادة الناتج بصورة تخلق ظرفا موضوعيا مواتيا لمكافحة الفقر، وذلك بدلا من تركيز الإنفاق العام على الإنفاق الأسمنتى والإنفاق الأمنى. وحتى لو كانت الحكومة حريصة على نموذج الاقتصاد الحر فإن الدولة يمكن أن تنشئ المشروعات الجديدة بمنطق الدولة المقاول التى تبيع ما بنته بعد ذلك، شرط أن يتم هذا البيع بشفافية وسعر عادل تحت رقابة شعبية صارمة لا تتوافر إلا فى نظام ديموقراطى كامل، بدلا من الفساد المروع الذى شهدته عمليات الخصخصة فى مصر والعديد من بلدان العالم.

جدول ٢

تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

	*١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مصر	%٢٧,٨	%٢٦,١	%٢٦,٨	%٢٦,٧	%٢٧	%٢٦,٥	%٢٩,٥
الأردن	%٣٥,٨	%٣٤,٢	%٣٥	%٣٤,٧	%٣٥,٧	%٣٨,٢	%٣٨,٤
الإمارات	%١١,٥	%٣٢,٥	%٣٧,٤	%٣٣	%٣٠,١	%٢٤,٧	%٢٤,٩
البحرين	..	%٣٤	%٣٤,٨	%٢٨,٨	%٢٧,٥	%٢٥,١	%٢٤,٩
تونس	%٣٤,٦	%٣١,١	%٣٢,٥	%٣١,٨	%٣٢,٨	%٣١,٨	%٣٢,٤
الجزائر	..	%٢٨,٨	%٣١,٥	%٣٥,٨	%٣٣,٣	%٢٩,٣	%٢٦,٣
جيبوتي	..	%٣٢,٨	%٢٩,٦	%٣٢,٩	%٣٦,٥	%٣٩	%٣٩,٧
السعودية	..	%٣٣,٤	%٣٧,٢	%٣٣,١	%٣١,١	%٣٠,٤	%٣٠,١
السودان	..	%١٠,٥	%١١,١	%١٤,٣	%١٤,٣	%١٩,٣	%٢٠,٣
سورية	%٢١,٨	%٣٠,٥	%٣٢,٦	%٣٣,٨	%٣٩,٩	%٣٧,٤	%٣٥,٨
الصومال	..	..	..	..	..	..	..
عمان	%٣٩,٥	%٣٤,٨	%٣٧,٣	%٣٧,٦	%٣٨,٤	%٣٧,٩	%٣١,٧
قطر	..	%٢٧,٤	%٣٠,٤	%٢٨,١	%٢٥,٦	%٣٤,٤	%٣٧,٦
الكويت	%٥٥,٣	%٣٥,٥	%٣٠,٥	%٤٤	%٣٩,١	%٣١,٦	%٢٦,٥
لبنان	..	%٤٤	%٣٦,٣	%٣٩,٥	%٣٩,٥	%٣٢,٨	%٣١,٢
ليبيا	..	%٣١,٣	%٣٣,٢	%٣١,٣	%٢٩,٩	%٤١,٤	%٣٩,١
المغرب	%٢٨,٨	%٣١,٦	%٣٠,٩	%٢٩,٢	%٢٧,٩	%٣٠,٨	%٣١,٢
موريتانيا	..	%٢٥,٤	%٢٩,٤	%٣٠,٨	%٣١,٤	%٢٨,٥	%٢٧,٧
اليمن	%٢٧,٨	%٣١,٢	%٣٢,٥	%٣٢,٦	%٣٧,١	%٢٩,٢	%٢٤,٥
مجموع الدول العربية	..	%٣١,٢	%٣٣,١	%٣٢,٤	%٣١,٣	%٣٠,١	%٢٩,٣
بريطانيا	%٣٧,٥	%٣٦	%٣٥,٩	..	%٣٩,٧	%٣٩,٩	..
فرنسا	%٤١,٨	..	..	..	%٤٨,١	%٤٧,١	%٤٦,١
إيطاليا	%٤٧,٤	%٤١,٩	%٤١,٩	..	%٣٩,٦	%٤٠	%٣٩,٤
السويد	%٣٨,١	%٣٩,٣	%٣٧,٩	..	%٣٧,٢	%٣٧,٥	..
النمسا	%٣٧,٦	%٤٠,٤	%٤٠,٣	..	%٤٠,٥	%٤٠,١	%٤٢,١
كرواتيا	%٣٧,٦	%٤٦,٥	%٤٥,٣	..	%٤٣,٣	%٤٢	%٤٠,٣
إسرائيل	%٥٠,٧	%٤٦,٣	%٤٧,٣	..	%٥٢,٤	%٤٨,٨	%٤٦,٧
مجموع دول العالم	%٢٥,٨	%٢٥,٨	..	..	..	%٢٧,٣	%٢٨,٢

المصدر لعام ١٩٩٠ وللدول غير العربية هو: *World Bank, World Development Indicators 2007, p. 226-228, 2006, p. 230-232, 2005, p. 238-240 & 2004, p. 220-222.*

المصدر لباقى البيانات هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر ٢٠٠٤، صـ ٣١٢.

الاقتصاد الإسرائيلى وطموحاته الإقليمية

يشكل الاقتصاد رافعة رئيسية للقوة الشاملة لأي دولة، لأنه ببساطة هو المحدد لمستويات المعيشة ولأسس بناء الاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي، وهو الممول للقوة العسكرية ولبناء النفوذ الخارجي، ولذا فإن أي دراسة للطموحات الإقليمية للاقتصاد الإسرائيلي لابد أن تبدأ برصد الاقتصاد الإسرائيلي وهيكله ومستوى تطوره وعلاقاته الخارجية.

ولابد من الإقرار، منذ البداية، بأن بناء هذا الاقتصاد منذ اللحظة الأولى قد ارتبط بتيار هائل من المساعدات المالية من دول الغرب ومن أثرياء الأقليات الدينية اليهودية في الغرب عموما، وبالذات في ألمانيا والولايات المتحدة، وهي مساعدات لم تحظ بها أو حتى بعشرها أي دولة في العالم على مدى التاريخ، حيث حصلت إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى الآن على نحو ٢٤٠ مليار دولار من المساعدات الخارجية. وتبلغ قيمة المساعدات الحكومية الأمريكية وحدها نحو ١٢٢,٦ مليار دولار، منها نحو ٩٨,٣ مليار دولار منح لا ترد. كما بلغت قيمة "التعويضات" الألمانية نحو ٧٠ مليار دولار، وهي "تعويضات" أجبرت ألمانيا الاتحادية وريثة ألمانيا النازية المهزومة على دفعها لإسرائيل تحت ضغط الحلفاء الغربيين المنتصرين عليها لتدفع عوضا عنهم احتياجات تمويل تطوير الاقتصاد الإسرائيلي وبنيته الأساسية بداية من اتفاق بروكسل عام ١٩٥٢، بدعوى سقوط ٤ ملايين يهودي ضحايا للاضطهاد النازي، برغم أن ألمانيا لم تعوض روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء عن سقوط ٢٢ مليون مدني من هذه البلدان ضحايا المحرقة النازية، ولم تعوض بولندا عن سقوط ٨ ملايين بولندي ضحايا المحرقة نفسه، ولم تعوض يوغوسلافيا أو اليونان عن ملايين المدنيين الذين قتلهم الجيش النازي في هجمته الفاشية الإجرامية على أوروبا شرقا وجنوبا وغربا.

وفضلا عن المساعدات الأمريكية و"التعويضات" الألمانية، شكلت الجباية اليهودية المتمثلة في المنح والتبرعات التي دفعها يهود العالم، وبالذات يهود الولايات المتحدة، إضافة إلى تبرعات الشركات الغربية المعنية باستمرار وتعزيز وجود إسرائيل كحل للأزمة اليهودية في الغرب، الجانب المتبقي من المساعدات الخارجية التي تدفقت على إسرائيل.

ومازالت إسرائيل تتلقى منحا وتحويلات سنوية لا ترد تتراوح بين ٦ و٧ مليارات دولار سنويا. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من المنح والتحويلات نحو ٨٦١ دولاراً في عام ٢٠٠٥، كما هو واضح من جدول (١). وهذه المنح والتحويلات تتدفق على إسرائيل برغم أنها تصنف منذ سنوات طويلة ضمن الدول الغنية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل نحو ١٨,٦ ألف دولار عام ٢٠٠٦ إذا احتسب هذا الدخل بالدولار، وفقا لسعر الصرف السائد للشيكل مقابل الدولار، أما إذا احتسب هذا الدخل الفردي وفقا لتعادل القوى الشرائية، فإنه يرتفع إلى ٢٥,٥ ألف دولار سنويا في العام المذكور، وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٨.

كما أن جانباً رئيسياً من مستوى تقدم هذا الاقتصاد مرتبط بعملية نقل البشر من بيئات صناعية متقدمة في شرق وغرب أوروبا والولايات المتحدة إلى الكيان الصهيوني الذي أنشئ على أرض فلسطين، واغتصبها

بمساعدات حاسمة مباشرة وغير مباشرة من الغرب عموما.

كذلك فإن تقدم الاقتصاد الإسرائيلي مرتبط أيضا بخطوط نقل التكنولوجيا المدنية والعسكرية المفتوحة بلا قيود حقيقية من الغرب عموما وبالذات من الولايات المتحدة، ومرتبط كذلك بنمط العلاقات القائم على تقديم مصلحة إسرائيل على مبدأ التكافؤ أو العدالة في الاتفاقيات الاقتصادية بينها وبين دول الغرب، وبالذات الولايات المتحدة مثلما حدث في اتفاق التجارة الحرة الذي عقد بين تل أبيب وواشنطن عام ١٩٨٤ والذي فتح السوق الأمريكية أمام السلع الإسرائيلية بلا قيود، بينما أبقت إسرائيل كل القيود والرسوم الجمركية في مواجهة السلع الأمريكية، ولم تبدأ في تخفيف أسوارها الجمركية العالية أمام السلع الأمريكية والأجنبية عموما إلا على ضوء التزاماتها وفقا لاتفاق "جات" لتحرير التجارة العالمية والذي بدأ تطبيقه تدريجيا منذ يناير عام ١٩٩٥.

أولا: الاقتصاد الإسرائيلي وهيكله ومستوى تطوره

تمتلك إسرائيل واحدا من أكبر اقتصادات المنطقة في الوقت الراهن من زاوية الحجم، فضلا عن أنه الأكثر تقدما في المنطقة. ومن الصحيح تماما أنها أقامت هذا الاقتصاد من خلال المساعدات الخارجية الهائلة التي تلقتها من الولايات المتحدة ومن يهود العالم ومن التعويضات الألمانية ومن خطوط نقل منجزات العلم والتكنولوجيا المفتوحة من الغرب إلى إسرائيل بلا قيود، لكنها في النهاية تملك هذا الاقتصاد الصناعي المتقدم وهو ما يفرض على مصر والدول العربية، ضرورة بذل جهد اقتصادي أكبر كثيرا لتحقيق تقدم اقتصادي مواز لذلك الذي حققته إسرائيل.

ووفقا لبيانات البنك الدولي فإن الناتج "القومي" الإجمالي لإسرائيل، بلغ نحو ١٢٨,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ١٠١,٧ مليار دولار لمصر، ونحو ٢٨٩,٢ مليار دولار للسعودية، ونحو ١٤,٧ مليار دولار للأردن، ونحو ٣٠,٧ مليار دولار لسورية، ونحو ٢٢,٢ مليار دولار للبنان، ونحو ١٣٠٠ مليار دولار للوطن العربي في مجمله في العام نفسه(راجع جدول ١). لكن لو أخذنا بالناتج القومي الإجمالي المحسوب بالدولار، وفقا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار، فإن الناتج "القومي" الإسرائيلي بلغ نحو ١٧٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٣٥٤ مليار دولار لمصر، ونحو ٣٨٤ مليار دولار للسعودية، ونحو ٣٥ مليار دولار للأردن، ونحو ٧٧ مليار دولار لسورية، ونحو ٢٢ مليار دولار للبنان، ونحو ١٨٠٠ مليار دولار للوطن العربي في مجمله في العام نفسه.

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج "القومي" الإجمالي في إسرائيل فقد بلغ ١٨٥٨٠ دولاراً للفرد عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ١٣٥٠ دولاراً للفرد في مصر ونحو ١٢٥١٠ دولاراً للفرد في المملكة العربية السعودية، ونحو ٢٦٦٠ دولاراً للفرد في الأردن، ونحو ١٥٧٠ دولاراً للفرد في سورية، ونحو ٥٤٩٠ دولاراً للفرد في لبنان، ونحو ٤٠٣٧ دولاراً للفرد في المتوسط في بلدان الوطن العربي مجتمعة في العام نفسه. كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في إسرائيل وفقا للحسابات القائمة على تعادل القوى الشرائية مع الدولار نحو ٢٥٤٨٠ دولاراً للفرد في عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٤٦٩٠ دولاراً للفرد في مصر، ونحو ١٦٦٢٠ دولاراً للفرد في السعودية، ونحو ٦٢١٠ دولاراً للفرد في الأردن، ونحو ٣٩٣٠ دولاراً للفرد في سورية، ونحو ٥٤٦٠ دولاراً للفرد في لبنان، ونحو ٥٥٩٦ دولاراً للفرد في المتوسط في بلدان الوطن العربي مجتمعة في العام نفسه.

وهذا المستوى من الدخل الفردي في إسرائيل والمتحقق بالمساعدات الهائلة التي تلقتها منذ إنشائها، يبلغ أضعاف متوسط الدخل لدى الفقراء الأمريكيين، فبيانات البنك الدولي تشير إلى أن أفقر ١٠٪ من الأمريكيين، أي نحو ٢٩,٦ مليون نسمة، حصلوا على ١,٩٪ من الدخل في الولايات المتحدة أي نحو ٢٤٥,٤

مليار دولار عام ٢٠٠٥، بما يعني أن متوسط نصيب الفرد من هؤلاء الفقراء الأمريكيين، من الدخل، بلغ ٨٢٨٩ دولار في عام ٢٠٠٥، أي أقل من ثلث نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في إسرائيل!

وهناك بعض الدول العربية الصغيرة التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي على نظيره في إسرائيل مثل قطر(٣٥ ألف دولار للفرد) والإمارات (٢٤ ألف دولار للفرد) والكويت (٣٠.٦ ألف دولار للفرد)، لكن ثروة هذه الدول العربية الصغيرة ودخلها يقومان بالكامل أو بصورة أساسية على ثروة أولية ناضبة هي النفط بينما يقوم اقتصاد إسرائيل على الصناعة المتقدمة والمتجددة وعلى الخدمات المالية والتأمينية والمعلوماتية المتطورة، وهو ما يشير إلى الوضع المتميز إقليميا للاقتصاد الإسرائيلي أيا كانت الطريقة التي وصل بها إلى تحقيق هذا الوضع.

والاقتصاد الإسرائيلي إجمالا أصبح اقتصادا صناعيا متقدما، ويتم إدراجه في مطبوعات صندوق النقد والبنك الدوليين ضمن الاقتصادات الصناعية المتقدمة لاستيفائه مختلف المؤشرات التي يتم التصنيف على أساسها ضمن هذه المجموعة من البلدان. ويحتل قطاع الخدمات المالية والتأمينية والصحية والتعليمية والتجارية والسياحية المكانة الأولى في هذا الاقتصاد، بينما تأتي الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية، بينما يسهم قطاع الزراعة بنسبة محدودة في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي تبلغ نحو ٢٪ منه.

وفيما يتعلق بأداء الاقتصاد الإسرائيلي تشير بيانات صندوق النقد الدول المدرجة في جدول (٢)، إلى وجود تحسن قوي في هذا الأداء خلال السنوات الأربع الماضية، اتساقا مع التحسن الكبير في أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة المذكورة التي شهدت تحقيق الاقتصاد العالمي لأعلى معدلات نموه منذ ٣٠ عاما. وكان طبيعيا أن يؤدي هذا التحسن في معدل نمو الاقتصاد إلى رفع مستوى تشغيل قوة العمل وانخفاض معدل البطالة من نحو ١٠.٨٪ من قوة العمل عام ٢٠٠٣، إلى ٧.٥٪ في عام ٢٠٠٧. كما تحول الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد يعاني عجزاً كبيراً في ميزان الحساب الجاري إلى اقتصاد يحقق فائضا كبيرا في هذا الميزان، اعتمادا على تزايد انخفاض العجز في الميزان التجاري، وتصاعد الفائض في تجارة الخدمات والتحويلات.

وهذه الحقائق بشأن الاقتصاد الإسرائيلي وأدائه تؤكد ضرورة إجراء تغييرات حاسمة في الأداء الاقتصادي العربي، حتى يمكن للاقتصادات العربية أن تكون ركيزة أساسية للقوة العربية الشاملة في أي مواجهة أو حتى صراع اقتصادي مع إسرائيل. لكن لابد أن يكون واضحا منذ البداية أن حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي يزيد على عشرة أضعاف نظيره الإسرائيلي، وهو مرشح للتزايد بمعدلات أعلى من نظيره الإسرائيلي في ظل ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية تتيح للدول العربية رفع معدلات الاستثمار سواء في الدول العربية المصدرة للنفط أو في دول الإقليم العربي عموما، اعتمادا على تدفقات مالية واستثمارية من الدول العربية الغنية للدول المستقبلة للاستثمارات. ولو توافرت إرادة سياسية حقيقية لدى الدول العربية لتوسيع نطاق خياراتها السياسية والعسكرية إزاء إسرائيل فإن القوة الاقتصادية العربية كافية لتمويل الاستعداد السياسي والعسكري لأي خيارات عربية. لكن من الضروري الإشارة أيضا إلى أن حجم التحويلات التي تحصل عليها إسرائيل الغنية يبلغ أكثر من ٨ أضعاف ما تحصل عليه دولة مواجهة رئيسية مثل سورية مما يشير إلى هزال الجهد العربي في دعم دول الطوق وبالذات تلك التي لم تعقد اتفاقا لتسوية الصراع مع إسرائيل مثل سورية.

ثانيا: الاستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية إزاء الوطن العربي

تتشكل الملامح الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية إزاء الوطن العربي من عدة مكونات رئيسية،

يـأتى فـى مقـدمتها إنهـاء المقاطعة الاقتصـادية العربيـة لإسرائيل تماما بعد نجاح الضغوط الأمريكية فى إسـقاط المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة لتبقـى المقاطعة من الدرجة الأولى فـى غالبيـة البلدان العربيـة، بينما سـقطت هذه المقاطعة نفسها فى العديد من الدول العربية، وعلى رأسها الأردن ومصر، برغم استمرار المقاطعة الشعبية لإسرائيل وبضائعها فى البلدين العربيين المذكورين، كما فى باقى البلدان العربية. كما يعد الدخول فـى مشـروعات مشـتركة واتفاقيـات تجاريـة وصناعية طويلة الأجل بين إسرائيل وشركاتها وبين الدول العربية والقطاع الخاص أو العام فيها برعاية أمريكية، ملمحا مهمـا للاسـتراتيجية الاقتصـادية الإسـرائيلية إزاء الـدول العربيـة. وتهـدف إسرائيل إلى أن تتحول إلى مركز إقليمى للصناعات عالية التقنية لتعيد تصـدير منتجاتها إلى بلدان الوطن العربى، كمـا تطمـح للتحـول إلى مركـز مـالى وتجـارى وسـياحى إقليمـى باسـتغلال الموقـع الجغرافـى الممتـاز لفلسـطين المحتلة، والعلاقـات الإسرائيلية العميقة مـع النظام المالى والتجـارى الـدولى عامـة والغربـى خاصـة. كـذلك فـإن إسرائيل التى تدرك أن فلسطين وشرق الأردن تقع ضمن منطقة العطش الرئيسـية فـى العـالم حيث يصل نصـيب الفـرد من الميـاه إلى الحـد الأدنـى عالميـا، تضـع مسـألة استمرار سيطرتها على المياه الفلسـطينية والعربية التى تغتصبها والتى تستخدمها فى سد احتياجاتها من مياه الشـرب والاسـتخدامات المنزليـة والزراعيـة والصـناعية، ضـمن المكونات المهمـة لاستراتيجيتها الاقتصـادية تجـاه المنطقة العربية، كما أشرنا فى دراسـة فـى العدد السـابق (٢٠٠٧) من هذا التقرير.

وبـرغم أنـه مـن الصـحيح تمامـا أن إسـرائيل نزعـت دائمـا إلى توثيـق علاقاتهـا مـع بيئـات اقتصـادية متقدمـة ومتطـورة تقنيـا مثـل الاقتصـادات الأوروبيـة والاقتصـاد الأمريكـى ثـم مـدت دائـرة اهتمامهـا إلى اليابـان والشـرق الأقصـى وشـرق أوروبـا بعـد ذلـك، إلا أن تعـاظم أهميـة واتسـاع الأسـواق العربيـة جعلهـا تـولى اهتمامـا كـبيرا للمنطقـة العربيـة، وبالـذات فـى أوسـاط النخبـة السياسـية والمالية الإسـرائيلية. كمـا أن الغـرب نفسـه، وعلـى رأسـه الولايات المتحدة الأمريكية والذى قدم مسـاعدات مالية وعينية هائلة لدعم إسرائيل وعقد معها اتفاقات تجارية واقتصـادية، ينصـرف إلى تحقيـق مصـالح إسـرائيل دون مراعـاة لاعتبارات التكافؤ، يرغب بدوره فـى وضـع عبـء دعم إسـرائيل جانبـا مـن خـلال الضـغط لفـتح العلاقـات الاقتصادية بينها وبين الدول العربية بحيث تصبح دولة مهيمنـة بالوكالـة فـى المنطقـة مـع التركيـز علـى قيامهـا باستقطاب جزء من الأموال العربية الناتجة عن الفوائض النفطيـة الضـخمة لإعادة تدويرها بالشـروط الإسـرائيلية والغربيـة فـى المنطقـة العربيـة والبلـدان الناميـة، وأيضـا بـالتركيز علـى فـتح الأسـواق العربيـة أمـام الصـادرات الإسرائيلية العالية التقنية بالذات.

وتعتـبر الاسـتراتيجية الاقتصـادية الإسـرائيلية إزاء الوطن العربى مرتبطة أو تابعة للاستراتيجية الاقتصـادية الأمريكيـة إزاء الإقلـيم العربـى، أو بمعنـى أدق هـى اسـتراتيجية لا تملك وسـائل التحقق إلا من خـلال الدور الأمريكى المباشر بما يجعلها اسـتراتيجية محمولة على جنـاح الاسـتراتيجية الأمريكيـة إزاء دول المنطقـة والتـى تضـع فـى قمـة جـدول أولوياتهـا، إدمـاج الاقتصـاد الإسـرائيلى فـى اقتصـادات المنطقـة مـن خـلال مشـروع السـوق الشـرق أوسـطية، مـع ضـمان موقـع قيـادى للاقتصـاد الإسـرائيلى كمركـز للصـناعات التكنولوجيـة المتقدمـة وللاسـتثمارات الدوليـة والأمريكيـة المتوجهـة للتصدير للدول العربية فى هذا المجال، وأيضا دعم فرص هـذا الاقتصـاد فـى القيـام بـدور المركـز المـالى والتجـارى والسياحى الإقليمى.

وكـان بـدء التسـوية السياسـية بـين إسـرائيل ومنظمـة التحرير الفلسطينية ثم السلطة الفلسطينية بعد ذلك، قد أنعش آمـال إسـرائيل فـى تحقيـق مشـروع الانـدماج مـن موقـع مهـيمن فـى اقتصـادات المنطقـة العربيـة، وتـدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إسرائيل فى مختلف المجالات، وبالذات فى الصناعات عالية التقنية والخدمات الأكثـر تطـورا لجعلـها مركـزا إقليميـا لهـذه الصـناعات

للتصدير إلى المنطقة العربية، وهو ما يتم حاليا بالنسبة لأجزاء وبرامج الكومبيوتر التى تحمل علامة شركة "انتل" التى أقامت استثمارات كبيرة فى إسرائيل فى هذا المجال. ومن بين ٤٧٤٦٩ مليون دولار قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة فى إسرائيل منذ بدء تدفق تلك الاستثمارات حتى عام ٢٠٠٦، هناك نحو ٤٢٩٩٥ مليون دولار توازى ٩٠.٦٪ من تلك الاستثمارات المتراكمة تدفقت على إسرائيل خلال السنوات العشر الأخيرة بمتوسط ٤.٣ مليار دولار سنويا برغم كل ما تعانيه إسرائيل من اضطراب أمنى بسبب التوتر بينها وبين الشعبين الفلسطيني واللبناني، علما بأن أى بلد يعانى مثل هذا الاضطراب من الصعب أن تتدفق إليه أية استثمارات أجنبية مباشرة، مما يؤكد تحيز الاستثمارات المتدفقة على إسرائيل وحضور العوامل السياسية والأيديولوجية الموجهة لهذه الاستثمارات.

وبرغم أن المشروع الشرق أوسطى كإطار للاستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية إزاء المنطقة العربية قد تعرض لانتكاسات حقيقية بعد فشل المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فى تمرير إدماج الاقتصاد الإسرائيلى فى اقتصادات المنطقة، فإن إسرائيل وبدعم قوى من الولايات المتحدة تحاول بناء سوق جزئية أو تعاون جزئى مع الدول العربية التى تقبل علنا أو سرا بمثل هذا التعاون.

وكانت الولايات المتحدة قد مارست ضغوطا قوية على الدول العربية، وبالذات الدول الخليجية، من أجل تخفيف أو إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ونجحت ضغوطها فى دفع الدول العربية لإلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة بحيث لم يعد هناك سوى المقاطعة المباشرة لإسرائيل التى تحاول الولايات المتحدة إسقاطها. وبعد أن كانت الولايات المتحدة تعتمد على استراتيجية الإغراءات وتشجيع عقد المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتى فشلت فى تحقيق الهدف الأمريكى بإدماج اقتصاد إسرائيل فى اقتصادات المنطقة، فإنها تحولت نحو تفكيك المواقف العربية من خلال الاتفاقات المنفردة والجزئية مثل اتفاق الكويز الذى عقدته مع الأردن وإسرائيل وبدأ تطبيقه عام ١٩٩٩، وعقدت نسخة ثانية منه مع الحكومة المصرية ونظيرتها الإسرائيلية فى ديسمبر ٢٠٠٤ وبدأ تطبيقه فى يناير ٢٠٠٥، لفرض إدماج المكونات الإسرائيلية فى المنتجات الأردنية والمصرية حتى يمكنها اختراق الأسواق الأردنية والمصرية والعربية.

وقد أدى الاحتلال الاستعمارى الإجرامى الأمريكى للعراق إلى إغراء الإدارة الأمريكية على الضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادى العربي، لصالح إدماج إسرائيل فى اقتصاد المنطقة من موقع مهيمن ومدعوم أمريكيا. وهو ما تجسد عمليا فى إعادة إحياء مشروع "السوق الشرق أوسطية" فى صيغة جديدة من خلال إعلان الرئيس الأمريكي عام ٢٠٠٥ عن نية واشنطن إقامة منطقة تجارة حرة مع دول المنطقة بشرط إنهاء كل أشكال المقاطعة لإسرائيل، وتحرير اقتصاداتها بشكل كامل بما يعنى تقليص دور الدولة فيه إلى أقصى حد، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق الاتفاقيات التى عقدت فى إطار المنظمة، بما يعنى تحرير العلاقات الخارجية لهذه الدول بدون أى حساب لما تقتضيه المصلحة الوطنية لكل دولة منها.

وذلك الطرح الأمريكى بشروطه المذكورة آنفا هو إعادة إنتاج أكثر صلفا لمشروع السوق الشرق أوسطية الذى طرحته الولايات المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين فى محاولة منها لإدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصادات العربية فى تكتل اقتصادى ينطوى على تعامل تفضيلى بين الدول الداخلة فيه. وكان ذلك المشروع قد كرست من أجله القمم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتى عقدت فى الدار البيضاء وعمان والقاهرة ثم انتهت بفشل ذريع فى الدوحة عام ١٩٩٧ بسبب الرفض الشعبى العربى لهذا المشروع، وبسبب إصرار الدول العربية الرئيسية على منع تحقق طموحات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية

المدعومة من الغرب وشركاته الكبرى فى المنطقة العربية من خلال ذلك المشروع الأمريكي.

وقد جاء انعقاد المنتدى الاقتصادى العالمى فى الأردن بالقرب من البحر الميت، بدءاً من عام ٢٠٠٣، تأكيدا أمريكيا على أن الإمبراطورية الأمريكية قد أصبحت قادرة من خلال احتلالها العراق على أن تمرر مشروعها الشرق أوسطى الذى يمكن أن يبدأ بالعراق الخاضع لها، إضافة لكل من الأردن وقطر والكويت، حتى لو رفضت الدول العربية الرئيسية هذا المشروع. وقد عقد مؤتمر البحر الميت وسط دعاية إعلامية غربية وأمريكية بالذات لخلق وهج جاذب لهذا المشروع لإحداث حالة هرولة رسمية عربية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل.

وخلال ذلك المؤتمر وقع الأردن مع إسرائيل المزيد من الاتفاقيات لإقامة مناطق حرة صناعية جديدة تتمتع بحرية دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكية بدون أى رسوم جمركية. كما تم الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين على إنشاء قناة تصل بين خليج العقبة والبحر الميت بغرض توليد الكهرباء وتخفيف ملوحة مياه البحر إلى الحد الذى يسمح بوجود حياة للكائنات البحرية فيه، وأيضا بغرض استخدام المياه القادمة من خليج العقبة فى مد محطات تحلية المياه بمياه أقل ملوحة.. وهذه الاتفاقيات هى تجسيد للتصور الإسرائيلى الذى يرى تطوير العلاقات الاقتصادية قبل التوصل لتسوية سياسية مقبولة من أطرافها، على عكس التصور العربى الذى كانت غالبية الدول العربية تتبناه ويقضى بضرورة إنجاز التسوية قبل الدخول فى مشروعات تعاون اقتصادي.

وقد شكل ذلك الطرح الأمريكى نوعا من الهجوم المضاد لمواجهة الدعوة الشعبية العربية لمقاطعة كل ما هو إسرائيلى ومقاطعة السلع والشركات الأمريكية كعقاب لها على الانحياز الأمريكى المطلق لإسرائيل والاحتلال الاستعمارى الأمريكى للعراق والقمع الذى تمارسه قوات الاحتلال الأمريكى ضد الشعب العراقى فى أراضيه المحتلة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الأسواق العربية تتعاظم على نحو بالغ السرعة، حيث بلغت قيمة الواردات السلعية العربية نحو ٣٨٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ (راجع جدول ١)، بعد أن كانت ١٥٦,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، أى أنها زادت بنسبة ١٤٨,٧٪ خلال ستة أعوام. وهذه الأهمية المتصاعدة سريعا تشكل عاملا مهما فى تعاظم الضغط الأمريكى على الدول العربية لفتح أسواقها أمام السلع الإسرائيلية من خلال إلغاء المقاطعة.

ثالثا: الكويز واتفاق تصدير الغاز المصرى لإسرائيل خطوات على طريق تحقيق الاستراتيجية الاقتصادية لإسرائيل إزاء الوطن العربى

بعد أن فشلت الولايات المتحدة فى فرض الإطار الإقليمى الذى يضم الدول العربية، ويضم إسرائيل كدولة محورية فيه تحت رعاية أمريكية من خلال مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتباره الإطار الذى يمكن من خلاله تحقيق الاستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية إزاء الوطن العربي، تحولت عوضا عن ذلك إلى استراتيجية تتسم بالتدرج من خلال ما سمته المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" التى بدأت بالمناطق الأردنية فى عام ١٩٩٩.

وقد قدمنا فى أعداد سابقة من هذا التقرير (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) دراسات عن اتفاقية الكويز وعن حصاد تطبيقها.

ويبدو أن تمرير الحكومة المصرية لاتفاقية الكويز مع تجاهل ممثلى الشعب والرأى العام بصورة كاملة من خلال القول بأن الاتفاق مجرد بروتوكول ملحق باتفاقية التسوية السياسية مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ولا يحتاج إلى إقرار من مجلس الشعب، قد شجعها على التوغل فى هذا الاتجاه، فجاءت اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل مشابهة

فى غالبية ملابساتها لاتفاقية الكويز، وتزيد عليها أنها تتيح لإسرائيل نهب موارد مصر من الغاز بأسعار متدنية بما يدعم اقتصاد إسرائيل ويقوى شوكته ويزيد من قدرته على تمويل تطوير القوة العسكرية الإسرائيلية التى تهدد مصر وكل البلدان العربية.

ولم تعلن الحكومة المصرية تفاصيل اتفاق الغاز، حيث أعلنت فقط انه سيتم تصدير نحو ١٦٠ مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا إلى إسرائيل اى ما يوازى نحو ١٫٧ مليار متر مكعب من الغاز فى العام لمدة ١٥ عاما قابلة للمد إلى ٢٠ عاما. كما تم الإعلان عن أن هذا التصدير سيتم من خلال خط انابيب يمتد من الشيخ زويد حتى عسقلان.

ووفقا لهذا الإطار العام الذى تم إعلانه فإنه سيتم تصدير نحو ٢٥٫٥ مليار متر مكعب من الغاز لإسرائيل على مدى ١٥ عاما بقيمة ٢٫٧ مليار دولار بواقع ١٠٫٦ سنت امريكى لكل متر مكعب كأسعار ثابتة على مدى الـ ١٥ عاما، أى ما يوازى ١٦ دولارا لكميات الغاز المكافئة لبرميل واحد من النفط، حيث أن برميل النفط يكافئ ١٥٢ مترا مكعبا من الغاز الطبيعي. وهذا السعر يعنى أن سعر المليون وحدة حرارية بريطانية (برميل النفط يساوى ٥٫٨ مليون وحدة حرارية بريطانية)، سوف يكون نحو ٢٫٨ دولار. وهذا السعر هو بمثابة كارثة وسطو صريح على موارد مصر، لأن سعر الغاز وقت توقيع الاتفاق كان ٦٫٢ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية فى سوق لندن، بينما تبلغ الأسعار الآجلة للشحنات التى كانت ستسلم فى يناير ٢٠٠٦ نحو ١٣ دولارا (راجع: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "اوابك"، يوليو ٢٠٠٥، صـ ١٦). فكيف يمكن تثبيت السعر لمدة ١٥ عاما عند مستوى ٢٫٨ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية؟!

وقد بررت الحكومة هذا الاتفاق بأنه يستهدف تنويع أسواق تصدير الغاز، لكن هذا التبرير يحتاج لإعادة نظر، لأن أسواق العالم طولا وعرضا مفتوحة أمام صادرات مصر من الغاز كمصدر للطاقة النظيفة وغير الملوثة للبيئة، ولن يتوقف الأمر على السوق الإسرائيلية الصغيرة.

رابعا: معالجة شح المياه بالترشيد والسطو وفرض الأمر الواقع

بالنظر إلى أن المياه شكلت دائما القيد الأكثر أهمية عن كل ما عداه، على التوسع الزراعى الأفقى فإن إسرائيل عملت دائما على ترشيد استهلاك المحاصيل للمياه وعلى تقليل الفاقد الحقلى والفاقد فى النقل، كما عملت على زيادة إمكانية استخدام المياه الأعلى ملوحة فى زراعة العديد من المحاصيل وذلك من خلال الإنفاق على البحث العلمى فى هذه المجالات، لكن الأهم من كل ذلك هو أن إسرائيل عملت دائما على اغتصاب مياه الدول العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بما فى ذلك مياه الضفة وغزة، وبعد عام ١٩٦٧ توسعت فى هذا الأمر على نطاق واسع بعد أن أصبحت الضفة الغربية تحت سيطرتها، وبعد ان احتلت هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية فى تلك الحرب. فقد بدأت إسرائيل منذ تأسيسها وحتى الآن فى صراع مائى مع الشعب الفلسطينى ومع الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة. وهو صراع شكل أحد أوجه الصراع العربي- الإسرائيلى الشامل. فقد بدأت إسرائيل لدى تأسيسها عام ١٩٤٨ بعد اغتصابها القسم الأكبر من فلسطين، فى محاولة زيادة الموارد المائية التى تسيطر عليها حتى تستطيع زيادة عدد المهاجرين اليهود الذين تستوعبهم والذين شكل تدفقهم ضرورة قصوى لوجودها القائم على الاغتصاب والمستمر بالعدوان ولأمنها، باعتبارهم أساس جيشها الذى تستند إلى قوته فى استمرار وجودها. واستندت إسرائيل إلى دراسة للخبير الأمريكى "والتر كلاى لاودر ميلك" تضمنت اقتراحات بعدد من المشاريع المائية لزيادة الموارد المائية للدولة الصهيونية الحديثة الإنشاء. وفى عام ١٩٥١، بدأت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة وهى جزء من نظام

مجرى نهر الأردن، وأنشأت عددا من المعسكرات الصهيونية فى مكانها وأهمها مستعمرة "كريات شمونة".

وبدون الدخول فى تفاصيل لا مجال لها هنا حيث تعرض هذا التقرير فى العدد السابق (٢٠٠٧) لهذه القضية، يمكن القول إن منطق القوة وخلق الحقائق على الأرض وفرض الأمر الواقع الاستعمارى من قبل إسرائيل دون أى سند من حق أو عدل، قد هيمن على عملية تقسيم المياه فى منطقة حوض نهر الأردن مما ولد دائما صراعات مائية مرشحة للاستمرار لأمد طويل ولإثارة المشاكل بشأن التسوية السياسية للصراع العربى – الصهيوني، خاصة أن معدلات النمو السكانى سوف تقود فلسطين بقسميها المغتصب من قبل إسرائيل عام ١٩٤٨، والمحتل عام ١٩٦٧، وكذلك الأردن إلى أحجام سكانية لا تتناسب إطلاقا مع فقرها المدقع فى موارد المياه، ولابد أن يتجسد عدم تناسب موارد المياه مع احتياجات السكان فى صورة صراع على هذه الموارد، خاصة أنه حتى بالنسبة للاتفاقيات الراهنة غير العادلة والتى تحقق مصلحة إسرائيل وحدها، فان الأخيرة لا تلتزم بها كما حدث مع الأردن. وليس أمام الدول العربية سوى العمل بجدية لمنع كل النهب الإسرائيلى لموارد المياه السورية والأردنية واللبنانية والفلسطينية بشكل عملى من خلال العمل على السيطرة على الحصص المائية العربية التى تغتصبها إسرائيل.

ويمكن القول إجمالا إن القطاع الزراعى الإسرائيلى، الذى احتل المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية فى بدايات إنشاء الكيان الصهيونى فى فلسطين الخاضعة للاحتلال البريطانى فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، قد حافظ على مكانة متقدمة وأولوية خاصة فى العقد التالى لإنشاء الدولة باعتباره قطاعا مهما فى استيعاب المهاجرين وفى خلق الارتباط بينهم وبين الأرض لترسيخ الفكرة الأسطورية عن أرض إسرائيل.

ولكن مكانة هذا القطاع تراجعت بعد ذلك، وأصبح فى الظل تماما بالمقارنة مع قطاعى الصناعة والخدمات، لكن ذلك لم يمنع أن إسرائيل عملت دائما على البحث عن حل أزماته وتوسيع قاعدة موارده المائية بالذات من خلال السطو على الموارد المائية لفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ وللدول العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة، كما عملت أيضا على زيادة إنتاجية الأرض عبر الهندسة الوراثية وتطوير استخدام المخصبات والمبيدات، كما عملت على تطوير استخدام الموارد المائية سواء بتحديث أساليب الرى أو بتطوير استخدام المياه الأعلى ملوحة فى زراعة العديد من المحاصيل.

وعودة إلى الاستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية يمكن التأكيد مرة ثانية على أن أهم مكونات هذه الاستراتيجية هى إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل تماما والدخول فى مشروعات مشتركة واتفاقيات تجارية وصناعية طويلة الأجل بين إسرائيل وشركاتها والدول العربية برعاية أمريكية، والتحول إلى مركز إقليمى للصناعات عالية التقنية وتصدير منتجاتها إلى بلدان الوطن العربي، والتحول إلى مركز مالى يستقطب قسما من أموال الفوائض النفطية العربية ويعيد تدويرها إقليميا وعالميا، والتحول أيضا إلى مركز تجارى إقليمى واستمرار السيطرة على المياه الفلسطينية والعربية التى تغتصبها إسرائيل والتى تستخدمها فى سد احتياجاتها من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية. وتعتمد إسرائيل فى تحقيق هذه الاستراتيجية على قوتها العسكرية وفرض الأمر الواقع مثلما هو الحال فى مجال السيطرة على موارد المياه، وتعتمد على التحليق باستراتيجيتها على جناح القوة الأمريكية المهيمنة فى المشرق العربى والمسيطرة سياسيا على الكثير من النظم السياسية العربية المرتبطة بواشنطن، كما تعتمد وربما هو الأهم على ضعف النظم السياسية العربية وتركيزها على السيطرة على شعوبها وقهرها، حيث تستخدم هذا الأمر فى ابتزاز هذه النظم من خلال الولايات المتحدة لدفعها إلى الاستجابة للمطالب الإسرائيلية.

جدول (١)

مؤشرات أساسية للاقتصاد الإسرائيلي واقتصادات الدول العربية المجاورة لفلسطين والإجمالي العربي

	إسرائيل	مصر	سورية	الأردن	لبنان	السعودية	إجمالي الوطن العربي
عدد السكان بالمليون نسمة عام ٢٠٠٦	٧	٧٥	١٩	٦	٤	٢٤	٣٢٢
متوسط معدل نمو السكان من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦	%١,٩	%١,٩	%٢,٥	%٢,٤	%١,٢	%٢,٣	٠٠
الدخل القومي الإجمالي عام ٢٠٠٦ بالمليار دولار وفقا لسعر الصرف السائد	١٢٨,٧	١٠١,٧	٣٠,٧	١٤,٧	٢٢,٢	٢٨٩,٢	١٣٠٠
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار	١٨٥٨٠	١٣٥٠	١٥٧٠	٢٦٦٠	٥٤٩٠	١٢٥١٠	٤٠٣٧
الدخل القومي الإجمالي عام ٢٠٠٦ بالمليار دولار وفقا لتعادل القوى الشرائية	١٧٦	٣٥٤	٧٧	٣٥	٢٢	٣٨٤	١٨٠٠
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار وفقا لتعادل القوى الشرائية	٢٥٤٨٠	٤٦٩٠	٣٩٣٠	٦٢١٠	٥٤٦٠	١٦٦٢٠	٥٥٩٦
الصادرات بالمليون دولار عام ٢٠٠٦	٤٦٧٨٩	٢٠٦١٧	١٢٢٦٧	٥٣٧٦	٢٥٣١	١٩٠٠٦٢	٦٣٥٠٠٠
الواردات بالمليون دولار عام ٢٠٠٦	٥٠٣٣٤	٣٩٥٤٠	١٨٩٣٢	١٣٤٥٠	١١٠٠٤	٦٩٩٢٩	٣٨٨٥٠٠
الميزان التجاري بالمليون دولار عام ٢٠٠٦	٣٥٤٥ -	١٨٩٢٣ -	٦٦٦٥ -	٨٠٧٤ -	٨٤٧٣ -	١٢٠١٣٣ +	٢٤٦٥٠٠ +
عدد السياح الداخلين للبلد بالألف سائح عام ٢٠٠٥	١٩٠٣	٨٢٤٤	٠٠	٢٩٨٧	١١٤٠	٩١٠٠	٤٢٨٤٧
الإيرادات السياحية بالمليون دولار عام ٢٠٠٥	٣٤١٤	٧٢٠٦	٢٢٨٣	١٧٥٩	٥٨٦٩	٦١١١	٣٥١٦٨
الإنفاق على البحث والتطوير العلميين ٢٠٠٠-٢٠٠٤	%٤,٤٦	%٠,١٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الصادرات عالية التقنية عام ٢٠٠٥ بالمليون دولار	٤٩٣٧	١٥	٦	١٦٠	٢٦	٢١٥	١٥٤١
المنح والتحويلات الخارجية التي لا ترد بالمليون دولار عام ٢٠٠٥	٦٠٢٩	٥٧٤٨	٧٥١	٢٥٨٨	١٠٥٧	١٤٤١٨ -	٠٠
نصيب الفرد من هذه المنح والتحويلات بالدولار	٨٦١,٢	٧٦,٦	٣٩,٥	٤٣١,٣	٢٦٤,٣	٦٠٠,٨ -	٠٠
معدل الادخار عام ٢٠٠٥	٠٠	%٢١	%١٤	%٧	%١ -	٠٠	٠٠
معدل الاستثمار عام ٢٠٠٥	%١٩	%١٨	%٢٠	%٢٤	%٢٠	%١٦	٠٠
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للبلد عام ٢٠٠٦ بالمليون دولار	١٤٣٠١	١٠٠٤٣	٦٠٠	٣١٢١	٢٧٩٤	١٨٢٩٣	٦٢٣١٣

المصدر: جمعت وحسبت من أربعة مصادر:

World Bank, World Development Report 2008, & World Bank, World Development Indicators 2007, & IMF, World Economic Outlook, October 2007, & IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2007, Several tables.

جدول (٢)
المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد الإسرائيلي

	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	[illegible]	معدل التغير في أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)	ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٨-١٩٨٩	%٥,١	٠٠	%١٢,٧	٠٠
٢٠٠٨-١٩٩٩	%٣,٧	٠٠	%٢	٠٠
١٩٩٩	%٢,٩	%٨,٨	%٥,٢	%١,٤-
٢٠٠٠	%٨,٩	%٨,٧	%١,١	%٠,٨-
٢٠٠١	%٠,٤-	%٩,٣	%١,١	%١,١-
٢٠٠٢	%٠,٦-	%١٠,٣	%٥,٧	%٠,٩-
٢٠٠٣	%٢,٣	%١٠,٨	%٠,٧	%١,٢
٢٠٠٤	%٥,٢	%١٠,٣	%٠,٤-	%٢,٤
٢٠٠٥	%٥,٣	%٩	%١,٣	%٣,٣
٢٠٠٦	%٥,٢	%٨,٤	%٢,١	%٥,٦
*٢٠٠٧	%٥,١	%٧,٥	%٠,٥	%٣,٧
**٢٠٠٨	%٣,٨	%٧,٢	%٢,٥	%٣,٢

* تقديرات ** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Several Issues.

الاقتصاد العربى

أداء الاقتصادات العربية عام ٢٠٠٧..

ريع الثروة النفطية مازال بعيدا عن تمويل التطور الاقتصادى

يشكل قطاع الصناعات الاستخراجية الأولي، الذى يهيمن عليه استخراج النفط والغاز، قطاعا حاكما وقائدا فى الاقتصادات العربية سواء من زاوية إسهامه فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة بلغت نحو ٤٠.٦٪ عام ٢٠٠٦، أو إسهامه فى إجمالى الصادرات السلعية العربية بنسبة بالغة الارتفاع، لدرجة أن صادرات النفط والغاز وحدهما والتى بلغت قيمتها نحو ٤٢٣.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦، شكلت نحو ٦٤.٥٪ من إجمالى الصادرات السلعية العربية التي بلغت نحو ٦٥٧ مليار دولار فى العام نفسه. وكل هذا يجعل التطورات فى قطاع الصناعات الاستخراجية وحركة اسعار النفط والغاز اللذين يشكلان عموده الفقري، عاملا حاكما فى تحديد حالة واتجاه الاقتصادات العربية، فضلا عما تمثله هيمنة هذا القطاع على هيكل الاقتصادات العربية من مؤشر واضح على أنها مازالت اقتصادات أولية تعتمد على الصناعات الاستخراجية بدرجة عالية.

ومن البديهى أنه كلما زادت أسعار النفط وإيرادات الصادرات العربية منه، فإن الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية فى الناتج والصادرات العربية، تزداد، والعكس صحيح. ونظرا لأن حركة أسعار النفط والغاز اتسمت بدرجة عالية من التذبذب خلال الأعوام الـ ٣٥ الماضية، فإن هيكل الناتج فى البلدان العربية يتعرض بدوره للتذبذب لأسباب مالية لا علاقة لها بهيكل الجهاز الإنتاجي، وتخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة.

وعلى أى حال فإن هذا يجعلنا نبدأ دراسة أداء الاقتصادات العربية بتناول هيكلها وحركة أسعار النفط والغاز كعوامل حاكمة فى اتجاه هذا الأداء.

أولا: هيكل الاقتصادات العربية

بالنظر إلى جدول (١)، نجد أن قطاع الزراعة والصيد والغابات أسهمت بنسبة ٦.٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى للوطن العربى عام ٢٠٠٦، مقارنة بنسبة بلغت ٣٪ فى المتوسط العالمى، ونحو ٢٪ فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة، ونحو ٦٪ فى بلدان الدخل المتوسط المرتفع، ونحو ١٢٪ فى دول الدخل المتوسط المنخفض، ونحو ٢٠٪ فى دول الدخل المنخفض. أما إذا قارنا النسبة فى الوطن العربى بالمناطق الجغرافية المختلفة، فإن حصة قطاع الزراعة والصيد والغابات فى الناتج المحلى الإجمالي، بلغت نحو ١٢٪ فى بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ، ونحو ٩٪ فى بلدان وسط آسيا وشرق وجنوب شرق أوروبا، ونحو ٦٪ فى أمريكا اللاتينية، ونحو ١١٪ فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونحو ١٨٪ فى جنوب آسيا، ونحو ١٥٪ فى إفريقيا جنوب الصحراء.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة قطاع الزراعة والصيد والغابات فى الناتج المحلى الإجمالى العربى ترتفع تلقائيا فى سنوات انخفاض أسعار النفط والغاز وإيرادات الصادرات العربية منهما.

أما قطاع الصناعات الاستخراجية فقد أسهم بنسبة ٤٠.٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى العربى، مقارنة بنحو ١٠٪ فى المتوسط العالمي، ونحو ٩٪ فى الدول الصناعية المتقدمة، ونحو ١٣٪ فى دول الدخل المنخفض ونحو ١٥٪ فى دول الدخل المتوسط المنخفض، ونحو ١٣٪ فى دول الدخل المتوسط المرتفع. وعلى صعيد المناطق الجغرافية أسهم قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة ١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى لبلدان شرق آسيا والمحيط

الهادي، ووسط آسيا وشرق وجنوب شرق أوروبا، ونحو ٢٢٪ في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ونحو ٢٦٪ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونحو ١١٪ في جنوب آسيا، ونحو ١٨٪ في إفريقيا جنوب الصحراء.

وبالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية الأكثر تعبيرا عن تطور أي اقتصاد، فإنه أسهم بنسبة ٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام ٢٠٠٦، بينما بلغت النسبة نحو ١٨٪ في المتوسط العالمي، ونحو ١٧٪ في الدول الصناعية المتقدمة التي يغلب قطاع الخدمات على هيكل اقتصاداتها الغنية؛ ونحو ١٥٪ في البلدان منخفضة الدخل، ونحو ٢٧٪ في دول الدخل المتوسط المنخفض، ونحو ١٩٪ في دول الدخل المتوسط المرتفع. أما على صعيد مقارنة النسبة في الوطن العربي بنظيرتها في المناطق الجغرافية المختلفة، فإن إسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣٤٪ في الصين، ونحو ٣٢٪ في مجموع بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي، ونحو ١٨٪ في بلدان وسط آسيا وشرق وجنوب شرق أوروبا، ونحو ١٢٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ونحو ١٤٪ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونحو ١٦٪ في جنوب آسيا، ونحو ١٤٪ في إفريقيا جنوب الصحراء.

أما قطاع التشييد فقد أسهم بنحو ٤,٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي العربي. بينما أسهم قطاع الكهرباء والغاز والمياه بنسبة ١,٤٪ من الإجمالي.

أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد أسهم بنحو ٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأسهم النقل والمواصلات والتخزين بنسبة ٦,٣٪ من الإجمالي، وأسهم قطاع التمويل والتأمين والمصارف بنسبة ٤,٥٪ من الإجمالي، وأسهم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة ١٠,٢٪ من الإجمالي. أما قطاع الإسكان والمرافق فقد أسهم بنسبة ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي، وأسهمت الخدمات الأخرى بنسبة ٣٪ من هذا الناتج في عام ٢٠٠٦.

وقد أسهم قطاع الخدمات إجمالا بنحو ٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٦٩٪ من الإجمالي العالمي.

ووترتيبا على البيانات المذكورة آنفا، فإن القطاعات الأولية وتحديدا الصناعات الاستخراجية والزراعة، تسيطر على هيكل الناتج المحلي الإجمالي العربي. ونظرا لتذبذب أسعار النفط والغاز اللذين يشكلان العمود الفقري للصناعات الاستخراجية وللاقتصادات العربية في مجموعها، فإن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في مجموعها وللبلدان المصدرة للنفط أساسا يتسم بالتذبذب تبعا لحركة أسعار النفط. ونظرا كذلك لأن الزراعة البعلية (المطرية، أي القائمة على الأمطار) هي الغالبة على قطاعات الزراعة في البلدان العربية باستثناء مصر التي تعتمد كلية تقريبا على الزراعة المروية، فإن الناتج الزراعي العربي يتسم بالتذبذب تبعا لحالة الطقس بصورة مؤثرة للغاية على اتجاهات النمو الزراعي والكلي في العديد من البلدان العربية التي تملك قطاعات زراعية كبيرة، وبالذات في بلد مثل المغرب.

كذلك فإن الصناعات الأقل تطورا، مثل الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة، وكذلك الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة، مثل صناعات البتروكيماويات والأسمنت والحديد، تسيطر على هيكل الصناعات التحويلية العربية المحدودة، بينما يتضاءل نصيب صناعة الآلات ومعدات النقل والصناعات عالية التقنية المرتبطة بالكومبيوتر ونظم المعلومات والبرمجيات. وتظهر نتيجة هذا الهيكل للصناعات التحويلية العربية التي تسيطر عليها الصناعات الأقل تطورا في هيكل

الصادرات العربية، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية عالية التقنية نحو ١٥٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥، بما شكل ٠,١٢٪ من إجمالي الصادرات العالمية عالية التقنية. ويأتي الوطن العربي في مجموعه في المرتبة الـ ٣٧ بين أهم مصدري السلع عالية التقنية، بينما بلغت قيمة الصادرات عالية التقنية نحو ٢٢,٥ مليار دولار في تايلاند، ونحو ٥٧,٤ مليار دولار في ماليزيا، ونحو ٣٢,٣ مليار دولار في المكسيك، ونحو ٢٦,١ مليار دولار في دولة من دول الدخل المتوسط المنخفض هي الفلبين، ونحو ٢١٤,٣ مليار دولار في الصين (World Bank, World Development Indicators 2007, p. 308-310).

ونتيجة هيمنة القطاعات الأولية على هيكل الاقتصادات العربية في مجموعها، فإن الخدمات الأكثر تطورا مثل الخدمات المالية والتأمينية والتمويلية والمعلوماتية محدودة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي العربي في ظل خروج الأموال العربية للخارج لتصبح موضوعا للتداول من خلال أجهزة مصرفية ومالية في بلدان أخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبعض بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. وإذا نظرنا إلى حصة الصناعة التحويلية في البلدان الناهضة التي تحقق نموا سريعا وتتحول سريعا إلى دول صناعية جديدة أو متقدمة في شرق آسيا والتي أشرنا إليها آنفا، سندرك مدى تدني حصة الصناعة التحويلية في البلدان العربية.

وكل المؤشرات السابقة تظهر الانخفاض الكبير لحصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية بالمقارنة مع الدول التي تسعى للتحول لدول صناعية ناهضة أو متقدمة، تحقق ثراءها وارتفاع مستويات معيشة أبنائها من خلال العمل والعلم وليس من ريع ثروة ناضبة.

وبرغم أن هناك اختلافات كبيرة بين الاقتصادات العربية فيما يتعلق بمستويات تطورها، فإنها كلها تصنف ضمن الدول النامية أو الأقل نموا، وهي في وضع يحتم عليها السعي لتحقيق التطور الصناعي كأساس ومعيار للتقدم، خاصة أن تزايد الفوائض المالية العربية في ظل الطفرة النفطية الراهنة التي عرضنا لملامحها في العدد السابق من هذا التقرير، يتيح إمكانية تمويل النهوض الاقتصادي الشامل والصناعي بالذات، سواء في الدول العربية المصدرة للنفط ذاتها، أو في الدول العربية الأخرى، من خلال تدفقات رءوس الأموال من دول الفائض النفطي إليها على أساس تبادل المنافع الذي تتوافر أسسه بالفعل في المنطقة العربية التي يمكن أن تشكل فضاءً اقتصاديا رحبا لرءوس الأموال العربية بما يساعد على تحقيق النهوض الاقتصادي فيها، شريطة تخفيف إجراءات وزمن تأسيس الأعمال واستصدار التراخيص، وإنهاء كل هذه الإجراءات من شباك واحد، ومنع ومكافحة الفساد المالي والإداري وإنهاء التحيزات المرتبطة بالنفوذ السياسي في مجتمع الأعمال، وهي أمور لا يمكن تحقيقها بصورة فعالة إلا في إطار نظام ديموقراطي كامل، وضبط المواصفات القياسية في الأسواق العربية ضمانا لحقوق المستهلك ولعدالة المنافسة بين المنتجين، وبناء استراتيجيات حقيقية للتنمية ونماذج للسياسات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية الداعمة لتحقيق هذه الاستراتيجيات، من خلال الخبراء الاقتصاديين من كل الاتجاهات، وتحويل هذه الاستراتيجيات إلى خطط قطاعية ومشروعات مقترحة ومدروسة من زاوية جدواها الاقتصادية لحفز المستثمرين على تنفيذها.

جدول (١)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية بأسعار السوق الجارية (٢٠٠٦)

القيمة بالمليون دولار

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الإنتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى				
مجموع الدول العربية	٧٩٤٠٧	٥١٢٣٧٦	١٢١٤٥٦	٥٩٢٧٠	١٧١٧٥	٧٨٩٦٨٣	١١٨٥٠.٨	٧٩٨٥٢	٥٦٦٥١	٢٥٥٠١١	٤٠٩٣٨	١٢٩٣٩١	٣٧٩٧٦	٢٠٨٣٠٥	١٢٥٢٩٩٩	٢٠٣٨٠	١٢٧٣٣٧٩
الأردن	٣٤١	٣٧٠	٢٥١٥	٥٧٢	٣٢٢	٤١٢٠	١٢٩٩	٢٠٤٢	٦٣٠	٣٩٧١	١٤٥٠	٢١٩٨	٧٢٦	٤٣٧٤	١٢٤٦٦	١٧٩٢	١٤٢٥٧
الإمارات	٣٣٣٣	٦١١٤٤	١٩٩٩٥	١٢٢٨٧	٢٥٩٣	٩٩٣٥٢	١٩٨٦٩	١٠٤٨٨	٧١٨٧	٣٧٥٤٤	١٢٥٥٨	١٠٦٢٦	٣٠٨٦	٢٦٢٧١	١٦٣١٦٧	١٦٩٧	١٦٤٨٦٥
البحرين	٦٢	٤٤٥٧	١٩٢٨	٥٠٥	٢٠٥	٧١٥٧	١٥٩٦	٩٠٦	١٩٧٠	٤٤٧٢	١١٧٨	١٨٥٧	٥٠١	٣٥٣٦	١٥١٦٤	٦٢٥	١٥٧٨٩
تونس	٣٤٥٤	١٧٠٦	٥٣٠٥	١٦٧٧	٤٨٢	١٢٦٢٤	٤٨٣٦	٣٣٣٩	٩٤٠	٩١١٥	١٠١٩	٤٢٥١	١٠٩٦	٦٣٦٥	٢٨١٠٤	٣٣١٢	٣١٤١٦
الجزائر	٨٤٦٦	٥٦٥٣٤	٤٧٣٠	٧٦٤٠	١٠٧٤	٧٨٤٤٣	١٠٣٦٤	٩٢٤٣	٤٤٠	٢٠٠٤٨	٨٠٥	٨٣٢١	١٩٥٥	١١٠٨١	١٠٩٥٧١	٧٤٣٣	١١٧٠٠٤
جيبوتي	٢٣	٤	١٧	٤٤	٣٥	١٢٤	١٠٤	١٨٥	٨٨	٣٧٧	٠	١٤٩	١٣	١٦٢	٦٦٣	٩٥	٧٥٨
السعودية	١٠٤٩٤	١٧٣٤٥٢	٣٢٨٨٦	١٥٦٦٢	٣١١٠	٢٣٥٦٠٤	١٨٠٥٠	١١٠٢٦	١٣٩٥٥	٤٣٠٣١	١٣٨٩٩	٨٤٣٢١	٣١٦٨	٦٥٣٨٩	٣٤٤٠٢٣	٢٩٥١	٣٤٦٩٧٤
السودان	١٣٥٦٧	٥٠٦٥	٣٢٨١	١٨٥٥	٨٧٦	٢٤٦٤٣	٦٨١٧	٥٨٦٦	٣٥٩٨	١٦٢٨١	٠	١٣٣٩	٨٧٧	٢٢١٧	٤٣١٤١	٧٥٣	٤٣٨٩٤
سوريا	٦٨٠٥	٨٣٩٣	٣٣٠٨	٩٠٤	٤٣٥	١٩٨٤٦	٦٢٣٨	٣٩٣٢	١٥٣١	١١٧٠١	٠	٣٠٢٥	٨٤٣	٣٨٦٨	٣٥٤١٥	٢٨٨٢-	٣٢٥٣٣
العراق	٣٩١١	٣٢١٨٩	٨٢٤	٥٣٢	٢٨٠	٣٧٧٣٧	٣٤١٠	٤٠٧٥	٨٢	٧٥٦٧	٣٨٧	٥٢٢٢	٨٧١	٦٤٨٠	٥١٧٨٤	٩٧٩١-	٤١٩٩٢
عمان	٤٤٧	١٧٣٢٧	٣٦٩٨	٩٠٩	٣٩٣	٢٢٧٧٥	٤١١٥	٢٢٣١	٣٥٢	٦٦٩٧	٩٠٩	٢٢٣٤	٢٧٦٩	٥٩١٢	٣٥٣٨٤	٢٧٢	٣٥٦٥٦
قطر	٦٤	٣٢٦١٢	٣٨٧٣	٢٨٢٧	٦٦٦	٤٠٠٤٢	٢٠٩٢	١٥٤٢	٤٣٣٠	٧٩٦٤	٠	٤٩٢٥	٧١٧-	٤٢٠٨	٥٢٢١٤	٥٠٩	٥٢٧٢٢
الكويت	٢٥٦	٥٦٠١٧	٦٨٠٠	١٦٥٢	١١٦٠	٦٥٨٨٥	٤٣٤٢	٤٨١٥	٨٩٣٥	١٨٠٩٢	٣٩٣٧	٩٥٧٦	٣٨١٣	١٧٣٢٦	١٠١٣٠٣	٦٠٢	١٠١٩٠٤
لبنان	١٨١٨	٠	٢١١٦	١١٢٠	١٢٤٤	٦٢٩٨	٦٧٠٥	٧١٥	١٤٥٠	٨٨٦٩	١٦٥٤	٤٨٩٨	١٥٦٦	٨١١٨	٢٣٢٨٥	٠	٢٣٢٨٥
ليبيا	١٢٩٤	٣٨٢٦٢	١١٤٥	١٦٨٩	٣٣٣	٤٢٧٢٣	٢٧٠٥	١٨٨٢	٥٤١	٢١٢٨	٥٣٣	٤٣١٢	٤٩٨	٥٣٤٣	٥٣١٩٤	٠	٥٣١٩٤
مصر	١٤٢١٣	١٥٦١٥	١٧١٥٥	٤١٣١	١٩١٩	٥٣٠٣٢	١٤٣٢٠	١٠٤١١	٧١٧٨	٣١٩٠٨	١٧٢٩	٩٨٩٦	٤٤٥١	١٦٠٧٥	١٠١٠١٦	٦٣٦٢	١٠٧٣٧٨
المغرب	٧٩٠٧	١١٢٠	١٠٤٠٢	٣٨٢٦	١٨٩٥	٢٥١٠	٨٧١٤	٤٦٧١	٣٣٥٨	١٦٧٤٤	٠	٦٠١٥	١١٢٧٦	١٧٢٩١	٥٩١٨٥	٦٧١٤	٦٥٨٩٩
موريتانيا	٤١٥	٩٣١	٩٠	١٤٩	٠	١٥٨٦	٢٥٥	١٠١	٠	٣٥٧	٠	٢٦٦	٢٤٥	٥١١	٢٤٥٣	٢٠٨	٢٦٦١
اليمن	٢٥٣٦	٧١٧٨	١٣٨٨	١٢٨٩	١٥٢	١٢٥٤٢	٢٦٧٦	٢٣٨٤	٨٥	٥١٤٥	٨٧٩	١٩٦١	٩٤٠	٣٧٨٠	٢١٤٦٧	٢٧١-	٢١١٩٦

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٧، صـ ٢٨٣

ثانيا : حركة أسعار النفط وإيرادات تصديره كعوامل حاكمة لقيمة الناتج ونموه

بالنظر إلى جدول (٢)، نلاحظ تأثير حركة أسعار النفط على قيمة الناتج المحلى الإجمالى العربي. وبرغم أن قيمة الناتج مسجلة بالأسعار الجارية التى لا تصلح أساساً للمقارنات الدقيقة نظرا لأنها تتضمن مكونا تضخميا مرتبطاً بارتفاع الأسعار وليس بزيادة الحجم الحقيقى للناتج من السلع والخدمات، فإن تأثير التحركات الحادة لأسعار النفط تبدو ظاهرة بجلاء. وهناك بعض السنوات النموذجية فى تأثير حركة أسعار النفط على قيمة الناتج المحلى الإجمالى العربي، ففى عام ١٩٩٠، ارتفع السعر الاسمى لبرميل النفط بمقدار ٥ دولارت، وارتفع الناتج المحلى الإجمالى العربى إلى ٤٧٩,٣ مليار دولار، وفى عام ١٩٩١، انخفض سعر البرميل بمقدار ٣,٧ دولار، فتراجع الناتج المحلى الإجمالى العربى بالأسعار الجارية إلى ٤٥٠,٩ مليار دولار، وإذا أزلنا أثر التضخم، فإن الناتج المتحقق فى عام ١٩٩١ مقاسا بأسعار عام ١٩٩٠ سوف ينخفض أكثر من ذلك بكثير.

وفى عام ١٩٩٣ انخفض متوسط سعر برميل النفط بمقدار ٢,١ دولار، وارتفع الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية إلى ٤٩١,٩ مليار دولار بزيادة نسبتها ١,٢٪. وإذا أخذنا قيمة الناتج فى عام ١٩٩٣ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢، فإنه سيكون أقل من نظيره المسجل عام ١٩٩٢، وكذلك الأمر فى عام ١٩٩٤.

وفى عام ١٩٩٨ انخفض متوسط سعر برميل النفط بمقدار ٦,٤ دولار مقارنة بمتوسط السعر عام ١٩٩٧، فتراجع الناتج المحلى الإجمالى العربى بالأسعار الجارية من ٦٢٩,١ مليار دولار عام ١٩٩٧، إلى ٦٠٤,٣ مليار دولار عام ١٩٩٨. ولو أخرجنا الأثر التضخمى من حساب الناتج عام ١٩٩٨، فإنه سوف ينخفض أكثر لدى قياسه بأسعار عام ١٩٩٧.

جدول (٢)
تطور أسعار النفط الجارية والثابتة وفقا لأسعار عام ١٩٩٥ خلال الفترة من عام ١٩٨٤ إلى عام ٢٠٠٥

السنة	السعر الاسمى دولار/برميل	السعر وفقا للأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ دولار/برميل	الناتج المحلى الإجمالى العربى بالأسعار الجارية
١٩٨٠	٣٦,٠١	٦٧,٢	٠٠
١٩٨١	٣٤,١٧	٥٨,٤	٠٠
١٩٨٢	٣١,٧١	٥٠,٤	٠٠
١٩٨٣	٣٠,٠٣	٤٥,٣	٠٠
١٩٨٤	٢٨,١	٤٠,٤	٠٠
١٩٨٥	٢٧,٥	٣٧,٩	٠٠
١٩٨٦	١٣	١٧,٣	٠٠
١٩٨٧	١٧,٧	٢٢,٩	٠٠
١٩٨٨	١٤,٢	١٧,٧	٠٠
١٩٨٩	١٧,٣	٢٠,٧	٠٠
١٩٩٠	٢٢,٣	٢٥,٦	٤٧٩,٣
١٩٩١	١٨,٦	٢٠,٤	٤٥٠,٩
١٩٩٢	١٨,٤	١٩,٦	٤٨٦
١٩٩٣	١٦,٣	١٧	٤٩١,٩
١٩٩٤	١٥,٥	١٥,٨	٤٩٩,٣
١٩٩٥	١٦,٩	١٦,٩	٥٣٥,٦
١٩٩٦	٢٠,٣	١٩,٩	٦٠٠,٨
١٩٩٧	١٨,٧	١٨	٦٢٩,١
١٩٩٨	١٢,٣	١١,٧	٦٠٤,٣
١٩٩٩	١٧,٥	١٦,٥	٦٤٨
٢٠٠٠	٢٧,٦	٢٥,٧	٦٧٧,١
٢٠٠١	٢٣,١	٢١,١	٦٦٤,٤
٢٠٠٢	٢٤,٣	٢١,٩	٦٧٢,٩
٢٠٠٣	٢٨,٢	٢٥	٧٥٣,٨
٢٠٠٤	٣٦	٣١,٤	٨٩٠
٢٠٠٥	٥٠,٦	٤٣,١	١٠٨٤,٢
٢٠٠٦	٦١	٥٠,٩	١٢٧٣,٤
٢٠٠٧	*٦٧,٥	٠٠	**١٥٠٠

*متوسط سعر البرميل من سلة خامات أوبك فى الشهور الإحدى عشر الأولى من عام ٢٠٠٧، والمصدر هو: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة ٣٤، العدد ١٣، يناير ٢٠٠٨، صـ ٢٦.

** تقديرات

المصدر لأسعار النفط الاسمية والحقيقية: تقرير الأمين العام السنوى الثالث والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ٢٠٠٦، صـ ٦١.

المصدر لقيمة الناتج المحلى الإجمالى العربي: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، أعداد مختلفة.

وفى عام ٢٠٠١، انخفض متوسط سعر برميل النفط بمقدار ٤,٥ دولار مقارنة بمستواه عام ٢٠٠٠، وكانت النتيجة انخفاض الناتج المحلى الإجمالى العربى بالأسعار الجارية من ٦٧٧,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٦٦٤,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١. وإذا أخذنا قيمة الناتج فى عام ٢٠٠١ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، فإن قيمته سوف تنخفض أكثر عن القيمة المسجلة عام ٢٠٠٠.

أما فى سنوات الطفرة النفطية العربية الثالثة من عام ٢٠٠٣ وحتى الآن فإن الارتفاعات الكبيرة فى أسعار النفط، قابلتها ارتفاعات موازية فى الناتج المحلى الإجمالى العربى بالأسعار الجارية، الذى زاد خلال خمس سنوات بين عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٧ بنسبة ١٢٢,٩٪، بمتوسط ٢٤,٦٪ سنويا، وهى أكبر زيادة لهذا الناتج منذ عام ١٩٨١.

وقد سجل الناتج المحلى الإجمالى العربى فى عام ٢٠٠٧، ارتفاعا كبيرا، مواصلا بذلك سلسلة الارتفاعات التى يحققها منذ عام ٢٠٠٣، والمرتبطة بارتفاع أسعار النفط بصورة أساسية، كما أشرنا آنفا. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية لن يقل عن ١٥٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ فى ظل ارتفاع متوسط سعر برميل النفط من سلة خامات أوبك إلى نحو ٦٧,٥ دولار فى المتوسط فى الشهور الإحدى عشر الأولى منه، والتقديرات بأن متوسط السعر فى عام ٢٠٠٧ بأكمله سوف تتجاوز ٦٨ دولاراً للبرميل.

وبرغم التحسن اللافت فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى العربى فى السنوات الأخيرة، فإن ارتباطه الوثيق وتبعيته لحركة أسعار النفط، يجعل تحسنه هشا وقابلا للتذبذب والتراجع كما حدث بعد انكسار الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية، لأنه ببساطة قائم على ريع ثروة أولية ناضبة متذبذبة السعر والعائد، وليس على قطاعات صناعية وزراعية وخدمية متحركة وناهضة على أسس العمل والعلم والتقنيات الجديدة التى ترفع الإنتاجية والإنتاج.

ومن ناحية أخرى فإن الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية، الذى بلغ نحو ١٢٧٢,٤ مليار دولار، شكلت نحو ٢,٦٣٪ من الناتج العالمى فى عام ٢٠٠٦، لا يتناسب مع عدد سكان الوطن العربى الذى يشكل نحو ٤,٩٪ من إجمالى سكان العالم. كما أن هذا الناتج لا يتناسب مع مساحة الوطن العربى التى تشكل نحو ٥,١٪ من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية، مما يؤكد ضعف كفاءة توظيف الموارد الطبيعية التى يمتلكها الوطن العربى وعلى رأسها النفط الذى تبلغ الاحتياطيات العربية منه نحو ٦٦٨,٢ مليار برميل شكلت نحو ٥٧,٦٪ من إجمالى الاحتياطى العالمى، والغاز الذى تبلغ الاحتياطيات العربية منه نحو ٥٣٤٣٣ مليار متر مكعب شكلت نحو ٢٩,٤٪ من إجمالى الاحتياطيات العالمية منه.

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الدول العربية نحو ٤٠٢٢ دولاراً فى عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٧٤٣٩ دولاراً فى المتوسط العالمى فى العام نفسه، مما يعنى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل فى المنطقة العربية يبلغ نحو ٥٤,١٪ من نظيره العالمى فى عام ٢٠٠٦. وبرغم أن هذه النسبة أعلى من النسب المناظرة فى الأعوام السابقة، فإنها لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة للبلدان العربية، وبالذات موارد النفط والغاز الطبيعى.

أما بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية، فإنها لم تكن فى اتجاه واحد فى عام ٢٠٠٧، حيث تراجع المعدل فى بعض البلدان وتحسن فى البعض الآخر. وتشير بيانات صندوق النقد الدولى المدرجة فى جدول (٤)، إلى أن هناك مجموعة من الدول العربية شهدت تحسنا فى معدل النمو الحقيقى لناتجها المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٧، بالمقارنة بمعدلات النمو المتحققة فيها عام ٢٠٠٦، وهى مصر والجزائر وتونس وليبيا وعمان وقطر ولبنان. بينما تراجع النمو فى المغرب والبحرين والسعودية والأردن والكويت وسورية والإمارات واليمن وموريتانيا وجزر القمر، وثبت النمو فى جيبوتى، وتراجع بشكل طفيف فى السودان لكنه ظل عند مستوياته العالية التى يحققها منذ بدأ السودان فى إنتاج وتصدير النفط بكميات كبيرة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

جدول (٣)

الناتج المحلى الإجمالى لبلدان الوطن العربى بأسعار السوق الجارية (١٩٩٥، ٢٠٠٠-٢٠٠٦)

مليون دولار

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	*٢٠٠٦
مجموع الدول العربية	٥٣٥٦٠٠	٦٧٧١٢٥	٦٦٤٤١٩	٦٧٢٩٢٠	٧٥٣٧٥٦	٨٨٩٩٦٢	١٠٨٤٢٠٠	١٢٧٣٣٧٩
الأردن	٦٦٥٠	٨٤٦١	٨٩٧٦	٩٥٨٣	١٠١٩٦	١١٣٩٨	١٢٧١١	١٤٢٥٧
الإمارات	٤٢٨٠٧	٧٠٥٢١	٦٩٥٤٦	٧٤٩٥٩	٨٨٥٣٦	١٠٦٣٢٦	١٣٣٥٨٣	١٦٤٨٦٥
البحرين	٥٨٥٠	٧٩٧١	٧٩٢٩	٨٤٤٨	٩٦٩٩	١١١٨٢	١٣٣٨١	١٥٧٨٩
تونس	١٨٠٥٠	١٩٤٣٥	٢٠٠٥٦	٢٣١٤٣	٢٦٩٠٣	٢٩٢٥٣	٢٨٩٥٥	٣١٤١٦
الجزائر	٤٢٠٧٩	٥٤٧٩٣	٥٥٠٩٧	٥٦٩٩٩	٦٨٠٥٢	٨٥٠٣٢	١٠٢٢١٧	١١٧٠٠٤
جيبوتى	٤٩٨	٥٥٣	٥٧٤	٥٩٢	٦٢٥	٦٦٢	٧٠٨	٧٥٨
السعودية	١٤٢٤٥٨	١٨٨٤٤٢	١٨٣٠١٢	١٨٨٥٥١	٢١٤٥٧٣	٢٥٠٣٣٩	٣٠٨٦٥٣	٣٤٦٩٧٤
السودان	٤٨٦٧	١٣٠٨٩	١٥٧١٧	١٨١٣٢	٢١٣٦٧	٢٦٥٩٧	٣٣١٥٧	٤٣٨٩٤
سوريا	١٦٦١٧	١٨٩٢٣	٢٠٢٣٧	٢٠٦٦٩	٢١٦٨٨	٢٤٤٨٦	٢٧٩٧١	٣٢٥٣٣
العراق	٧٥٠٠	٢٠٩٦٩	١٧٦٨٢	١٧٤٣٧	١٠٦٢١	٢٤٧٠٠	٣٣٣٢٧	٤١٩٩٢
عمان	١٣٨٠٣	١٩٨٦٢	١٩٩٤٣	٢٠٣٢٥	٢١٧٨٤	٢٤٧٤٩	٣٠٨٣٤	٣٥٦٥٦
قطر	٨١٣٨	١٧٧٦٠	١٧٥٣٨	١٩٣٦٤	٢٣٥٣٤	٣١٧٣٤	٤٢٤٦٣	٥٢٧٢٢
الكويت	٢٧٠٨٠	٣٧٧١٤	٣٤٩٠٦	٣٨١٢٩	٤٧٨٢٣	٥٩٤٣٩	٨٣٨٢٨	١٠١٩٠٤
لبنان	١١١٢٢	١٦٦٧٩	١٧٠٦٥	١٨٧١٢	١٩٧٩٨	٢١٧٦٨	٢٢٠٥٠	٢٣٢٨٥
ليبيا	٣٠٥١٠	٣٤٥٧٤	٣٠٠٣٢	٢٠٤٠٥	٢٤٥٤٥	٣١٩١٣	٤٢٧٦٦	٥٣١٩٤
مصر	٦٠١٠٦	٩٩٥٩٠	٩٧٣٦٧	٨٥١٨٠	٨١١٣٥	٧٨٦٢٣	٨٩٥٢٨	١٠٧٣٧٨
المغرب	٣٣١٨٤	٣٧٠٦٠	٣٧٧٦٦	٤٠٤٧٤	٤٩٨١٩	٥٦٣٩٢	٥٨٩٥٦	٦٥٨٩٩
موريتانيا	١٠٥٦	١٠٧٩	١١٢٢	١١٥٠	١٢٨٥	١٤٩٥	١٨٧١	٢٦٦١
اليمن	٥١٥٨	٩٦٥١	٩٨٥٦	١٠٦٧١	١١٧٧٥	١٣٨٧٤	١٧٢٤٢	٢١١٩٦

* تقديرات أولية

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٧، صـ٢٨٢.

ووفقا لحالة النمو فى الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية فى السنوات الأربع الأخيرة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧، فإنه يمكن تقسيمها إلى اقتصادات سريعة النمو يزيد متوسط معدل النمو فيها فى السنوات المذكورة عن ٧٪ سنويا، وتضم السودان وقطر والإمارات والبحرين والأردن، والأربع الأولى منها هى اقتصادات يعتمد نموها على الصعود القوى لأسعار النفط وإيراداتها منه، مع الأخذ فى الاعتبار أن النمو فى كل من الإمارات والبحرين يتأثر أيضا بحالة الرواج التجارى والمالى فى منطقة الخليج باعتبار أن كلاً من البحرين والإمارات تعتبر مراكز مالية وتجارية فى المنطقة. أما النمو الاقتصادى السريع فى الأردن فيرتكز على المساعدات الخارجية الكبيرة التى يتلقاها الأردن والتى بلغت فى عام ٢٠٠٥ نحو ١١٥ دولارا للفرد، مقارنة بنحو ١٣ دولارا للفرد فى مصر، ونحو ٤ دولارات للفرد فى سورية، ونحو ٢٢ دولارا للفرد فى المغرب، ونحو ٣٨ دولارا للفرد فى تونس، ونحو ٥٠ دولارا للفرد فى السودان (*World Bank, World Development Report 2008, p. 342, 343.*). وإضافة إلى هذه المساعدات التى يحصل عليها الأردن فى صورة منح أمريكية وأوروبية وعربية، فإن تحويلات العاملين الأردنيين فى الخارج والتى يبلغ متوسط نصيب الفرد منها فى الأردن نحو ٣١٦ دولارا فى عام ٢٠٠٥، هى عامل مساند لتمويل الاستثمار المحرك للنمو فى هذا البلد، والذى يعد ضمن معدلات الاستثمار المرتفعة فى البلدان العربية، حيث بلغ نحو ٢٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٦ (*World Bank, World Development Report 2008, p. 340.*).

وهناك مجموعة من الدول المتوسطة النمو حسب البيانات الرسمية لهذه البلدان والمقدمة لصندوق النقد الدولي، وتضم هذه المجموعة كلا من مصر والجزائر وتونس وعمان والسعودية وليبيا وجيبوتي. ويرتبط النمو فى مصر بحركة أسعار النفط والغاز وإيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج، بالإضافة

جدول (٤)
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية

	٨٩-١٩٩٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
مصر	%٣,٧	%٦,١	%٥,٤	%٣,٥	%٣,٢	%٣,٢	%٤,١	%٤,٥	%٦,٨	%٧,١	%٧,٣
الجزائر	%١,٧	%٣,٢	%٢,٢	%٢,٦	%٤,٧	%٦,٩	%٥,٢	%٥,١	%٣,٦	%٤,٨	%٥,٢
المغرب	%٢,٨	%٠,٥	%١,٨	%٧,٦	%٣,٣	%٦,١	%٥,٢	%٢,٤	%٨	%٢,٥	%٥,٩
السودان	%٢,٦	%٣,١	%٨,٤	%٦,٢	%٥,٤	%٧,١	%٥,١	%٨,٦	%١١,٨	%١١,٢	%١٠,٧
تونس	%٤,٦	%٦,١	%٤,٧	%٥	%١,٧	%٥,٦	%٦	%٤	%٥,٤	%٦	%٦,٢
البحرين	%٤,٨	%٤,٣	%٥,٢	%٤,٦	%٥,٢	%٧,٢	%٥,٦	%٧,٨	%٧,٦	%٦,٨	%٦,٥
الأردن	%٢,٧	%٣,٤	%٤,٣	%٥,٣	%٥,٨	%٤,٢	%٨,٦	%٧,١	%٦,٣	%٦	%٦
الكويت	%٢,٧	%١,٨-	%٤,٧	%٠,٢	%٣	%١٦,٥	%١٠,٥	%١٠	%٥	%٣,٥	%٤,٨
لبنان	%٠,١-	%٠,٨-	%١,٧	%٤,٥	%٣,٣	%٤,١	%٧,٤	%١	-	%٢	%٣,٥
ليبيا	%١,١-	%١,١	%٣,٤	%٥,٩	%١,٤	%٥,٩	%٥	%٦,٣	%٥,٦	%٩,٢	%٦,٩
عمان	%٥,٢	%٠,٢-	%٥,٥	%٧,٥	%٢,٦	%٢	%٥,٤	%٥,٨	%٥,٩	%٦	%٦,٣
قطر	%٤,١	%٥,٥	%١٠,٩	%٦,٣	%٣,٢	%٦,٣	%١٧,٧	%٩,٢	%١٠,٣	%١٤,٢	%١٤,١
السعودية	%٣,١	%٠,٧-	%٤,٩	%٠,٥	%٠,١	%٧,٧	%٥,٣	%٦,١	%٤,٣	%٤,١	%٤,٣
سورية	%٥,٣	%٣,١-	%٢,٣	%٣,٧	%٥,٩	%١,١	%٢,٨	%٣,٣	%٤,٤	%٣,٩	%٣,٧
الإمارات	%٦,٦	%٣,١	%١٢,٤	%١,٧	%٢,٦	%١١,٩	%٩,٧	%٨,٢	%٩,٤	%٧,٧	%٦,٦
اليمن	%٠٠	%٣,٨	%٦,٢	%٣,٨	%٣,٩	%٣,٧	%٤	%٤,٦	%٤	%٣,٦	%٤,٣
موريتانيا	%٢,٢	%٦,٧	%١,٩	%٢,٩	%١,١	%٥,٦	%٥,٢	%٥,٤	%١١,٤	%٠,٩	%٤,٤
جيبوتى	%١,٧-	%٣	%٠,٥	%٢	%٢,٦	%٣,٢	%٣	%٣,٢	%٤,٨	%٤,٨	%٥,٧
جـــزر القمر	%٠,٩	%١,٩	%١,٤	%٣,٣	%٤,١	%٢,٥	%٠,٢-	%٤,٢	%١,٢	%١	%٣

* تقديرات

** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 219,221.

لقطاع الصناعة التحويلية، وقطاع الزراعة القائم على الزراعة المروية والذى يعتبر بطيئا فى نموه بحكم القيود المائية على التوسع الزراعي، لكنه قطاع مستقر وغير متذبذب، كما هو الحال فى البلدان المعتمدة على الزراعة المطرية. أما الجزائر فإن النمو الاقتصادى المعتدل فيها مرتبط بالمستوى المرتفع نسبيا لمعدل الاستثمار (راجع جدول ٥)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وما يترتب عليه من ارتفاع الناتج فى قطاع الصناعات الاستخراجية. أما تونس فتتسم بأنها الأكثر استقرارا فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فيها، حيث ينهض بالأساس على قطاع الخدمات الذى يسهم بنحو ٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وقطاع الصناعة التحويلية الذى يسهم بنحو ١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي، ونحو ٧٨٪ من قيمة الصادرات السلعية التونسية (*World Bank, World Development Indicators 2007, p. 196, 204.*). بينما يرتبط النمو بحركة أسعار النفط فى كل من السعودية وليبيا وعمان نظرا لهيمنة النفط على هيكل الناتج والصادرات فى هذه البلدان.

وفضلا عن الدول السريعة والمتوسطة النمو، فإن هناك دولا شديدة التذبذب فى معدلات نموها مثل المغرب الذى يتأرجح معدل النمو فيه تبعا لحالة الطقس المؤثرة على قطاع الزراعة المغربى المعتمد على المطر بصورة أساسية.

ومن ناحية أخرى تأثر معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى المغربى سلبيا بارتفاع أسعار النفط، نظرا لأن المغرب يستورد كل احتياجاته من النفط.

والحقيقة أن هناك ضرورة لأن تقوم البلدان العربية، في إطار مشروعها لبناء سوق عربية واحدة انطلاقا من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعقد اتفاق جماعي يتيح حصول الدول العربية المستوردة للنفط مثل المغرب وفلسطين والأردن ولبنان وتونس وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر، على احتياجاتها النفطية من

جدول (٥)
هيكل الطلب للاقتصادات العربية في الأعوام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٥

الدولة	الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي		الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي		تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (معدل الاستثمار)		صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي		واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي		الادخار الاجمالي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (معدل الادخار)	
	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
مصر	%٧٣	%٧١	%١١	%١٣	%٢٩	%١٩	%٢٠	%٣١	%٣٣	%٣٣	%٢١	%٢١
الجزائر	%٥٧	%٣٤	%١٦	%١٢	%٢٩	%٣٠	%٢٣	%٤٨	%٢٥	%٢٤	%٢٦	%٥١
الأردن	%٧٤	%١٠٣	%٢٥	%١٥	%٣٢	%٢٦	%٦٢	%٥٢	%٩٣	%٩٣	%٢٢	%٧
الكويت	%٥٧	%٢٨	%٣٩	%١٥	%١٨	%٢٠	%٤٥	%٦٨	%٥٨	%٣٠	..	..
لبنان	%١٤٠	%٨٩	%٢٥	%١٦	%١٨	%٢١	%١٨	%١٩	%١٠٠	%٤٤	%٢٢	%١-
ليبيا	%٤٨	..	%٢٤	..	%١٩	..	%٤٠	..	%٣١	..	..	..
موريتانيا	%٦٩	%٩٢	%٢٦	%٢٣	%٢٠	%٢٣	%٤٦	%٣٦	%٦١	%٩٥	%١٨	%٥-
المغرب	%٦٥	%٥٨	%١٦	%٢٣	%٢٥	%٢٦	%٢٧	%٣٦	%٣٢	%٤٣	%٢٥	%٢٩
عمان	%٤٦	%٤٥	%٢٢	%٢٣	%١٢	%١٨	%٤٧	%٥٧	%٢٨	%٤٣	..	..
السعودية	%٤٧	%٢٦	%٢٩	%٢٣	%١٥	%١٦	%٤١	%٦١	%٣٢	%٢٦	%١٨	..
الصومال	..	..	..	..	%١٦	..	%١٠	..	%٣٨	..	%١٧	..
السودان	..	%٧٠	..	%١٧	..	%٢٥	..	%١٨	..	%٢٨	..	%١٧
سورية	%٦٩	%٧٠	%١٤	%١٤	%١٧	%٢١	%٢٨	%٣٧	%٢٨	%٤٠	%١٥	%١٤
تونس	%٦٤	%٦٤	%١٦	%١٦	%٢٧	%٢٤	%٤٤	%٤٨	%٥١	%٥١	%٢٢	%٢١
الإمارات	%٣٨	%٤٦	%١٦	%١١	%٢١	%٢٤	%٦٦	%٩٤	%٤١	%٧٦	..	..
اليمن	%٧٤	%٥٠	%١٨	%١٦	%١٥	%٢٧	%١٤	%٤٦	%٢٠	%٣٨	%٢٨	%٣٢
العالم	%٦٠	%٦١	%١٧	%١٧	%٢٣	%٢١	%١٩	%٢٦	%١٩	%٢٦	%٢٢	%٢١
الدول الغنية	%٦٠	%٦٢	%١٨	%١٨	%٢٣	%٢٠	%١٩	%٢٥	%١٩	%٢٥	%٢٢	%١٩
الدول الفقيرة	%٧٠	%٦٤	%١٢	%١١	%٢١	%٢٩	%١٣	%٢٥	%١٦	%٢٩	%١٨	%٢٨
الدول متوسطة الدخل	%٥٩	%٥٦	%١٤	%١٥	%٢٦	%٢٦	%٢٢	%٣٦	%٢١	%٣٣	%٢٧	%٣٠
الصين	%٤٦	%٣٧	%١٤	%١٤	%٣٦	%٤١	%١٩	%٣٨	%١٦	%٣٢	%٤٠	%٥١

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2007, p.218-220.

الدول العربية المصدرة بأسعار خاصة تقل كثيرا عن متوسط الأسعار السائدة.

وهذا الإجراء ليس بدعة، فالدول الغنية فى الاتحاد الأوروبى قدمت مساعدات هائلة للدول الأقل ثراء فى الاتحاد مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا حتى تمكنت من تطوير اقتصاداتها واللحاق بركب الدول الغنية. كذلك فإن دول شرق أوروبا الاشتراكية سابقا كانت تحصل على النفط والغاز من الاتحاد السوفيتى السابق بأسعار أقل كثيرا من الأسعار السائدة فى الأسواق الدولية كنوع من التضامن بين دول منظومة سياسية وأيديولوجية واحدة.

ومن الضرورى الإشارة إلى أن البلدان العربية بحاجة حقيقية لاستخدام مدخراتها الضخمة والتى تزايدت على نحو هائل فى ظل الطفرة النفطية الراهنة، فى تمويل بناء استثمارات جديدة صناعية تحويلية وزراعية وخدمية من أجل تنويع اقتصاداتها وتأسيس القدرة على النمو الذاتى المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط والغاز التى يتأرجح النمو الاقتصادى فى عدد كبير من الدول العربية تبعا لحركتها فى الوقت الراهن.

ثالثا: معدلات التضخم ودلالاتها

شهدت معدلات ارتفاع أسعار المستهلكين (معدلات التضخم) تحركات مختلفة الاتجاه من دولة عربية إلى أخرى، فقد ارتفع معدل التضخم فى عدد من البلدان مثل ليبيا والجزائر ومصر وعمان وقطر والسعودية وموريتانيا، وتراجع معدل التضخم فى كل من المغرب وتونس والأردن والكويت ولبنان وسورية والإمارات واليمن وجزر القمر، بينما ثبت المعدل فى كل من جيبوتى والبحرين كما هو واضح من جدول (٦).

وهناك دول عربية تقل فيها معدلات التضخم عن ٥٪، ويمكن القول إنها فى حالة استقرار مالى مثل المغرب وتونس والجزائر والبحرين والأردن ولبنان وعمان والسعودية وجيبوتى وجزر القمر. وهناك بلدان يتراوح المعدل فيها بين ٥٪ و١٠٪ وتضم كلا من السودان وسورية والإمارات وموريتانيا، وهى بلدان يمكنها السيطرة على التضخم لديها بوسائل مالية ونقدية مختلفة. أما الدول التى يزيد معدل التضخم فيها على مستوى ١٠٪، مثل ليبيا واليمن وقطر ومصر، فإنها بحاجة لإجراءات أكثر صرامة لمنع انفلات التضخم لمستويات تهدد استقرار الاقتصاد، وبحاجة أكثر لأن تكون بيانات التضخم فيها دقيقة ولا تتضمن تخفيضا متعمدا للإيحاء بأن أداء الحكومة جيد.

وللعلم فإن حساب معدل التضخم يتعرض للكثير من التلاعب فى الدول العربية، وفى الدول النامية والأقل نموا وفى النظم التى تتسم بضعف الشفافية عموما، وذلك من خلال التلاعب فى السلة السلعية والخدمية التى يتم احتساب التضخم على أساسها، لترجيح وزن السلع والخدمات التى تتسم حركة أسعارها بالبطء، بحيث يأتى معدل التضخم أقل كثيرا من الواقع، لإعطاء انطباع عام بنجاح السياسات الاقتصادية التى تتبعها الحكومة فى السيطرة على معدل التضخم. لذلك يمكن القول إن بيانات التضخم الرسمية فى الكثير من البلدان العربية لا تعبر عن الحركة الفعلية لأسعار المستهلكين فى الكثير من الأحيان.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل التضخم يؤدى إلى اضطراب حسابات الاستثمار القائمة على التقديرات المستقبلية لأسعار السلع والخدمات المختلفة، مما يؤدى إلى تحفظ المستثمرين على التوسع الاستثمارى بصورة تقيد فرص النمو الاقتصادى ورفع مستوى تشغيل العمالة ومكافحة البطالة.

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدل زيادة أسعار المستهلكين، أى مؤشر معدل التضخم، يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء وأصحاب حقوق الملكية بصفة عامة على حساب أصحاب حقوق العمل الذين تتسم دخولهم بالجمود النسبى مثل العمال والموظفين وأصحاب المعاشات، مما يعنى بصياغة أخرى أن ارتفاع معدل التضخم يزيد الفقراء فقرا ويزيد الأثرياء ثراء، ويضر بعائد قيمة العمل وبالتالى بالنظرة الاجتماعية لهذه القيمة التى أمكن بالاعتماد عليها تغيير مصائر الأمم والشعوب.

جدول (٦)
معدل ارتفاع أسعار المستهلكين فى الدول العربية

	٨٩-١٩٩٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
مصر	%١٢,٣	%٣,٧	%٢,٨	%٢,٤	%٢,٤	%٣,٢	%٨,١	%٨,٨	%٤,٢	%١٠,٩	%٧,٨
الجزائر	%١٨	%٢,٦	%٠,٣	%٤,٢	%١,٢	%٢,٦	%٣,٦	%١,٦	%٢,٥	%٤,٥	%٤,٣
المغرب	%٤,٧	%٠,٧	%١,٩	%٠,٦	%٢,٨	%١,٢	%١,٥	%١	%٣,٣	%٢,٥	%٢
السودان	%٨١,٥	%١٦	%٨	%٤,٩	%٨,٣	%٧,٧	%٨,٤	%٨,٥	%٧,٢	%٨	%٦,٥
تونس	%٥,٣	%٢,٧	%٢,٣	%٢	%٢,٧	%٢,٧	%٣,٦	%٢	%٤,٥	%٣	%٣
البحرين	%١,١	%١,٣-	%٠,٧-	%١,٢-	%٠,٥	%١,٧	%٢,٣	%٢,٦	%٢,٩	%٢,٩	%٢,٧
الأردن	%٧,٤	%٠,٦	%٠,٧	%١,٨	%١,٨	%١,٦	%٣,٤	%٣,٥	%٦,٣	%٥	%٤,٥
الكويت	%٣,٦	%٣,١	%١,٦	%١,٤	%٠,٨	%١	%١,٣	%٤,١	%٢,٨	%٢,٦	%٢,٦
لبنان	%٣١,٩	%٠,٢	%٠,٤-	%٠,٤-	%١,٨	%١,٣	%١,٧	%٠,٧-	%٥,٦	%٣,٥	%٢,٥
ليبيا	%٦,٤	%٢,٦	%٢,٩-	%٨,٨-	%٩,٩	%٢,١-	%٢,٢-	%٢	%٣,٤	%١٦,٢	%٦,٩
عمان	%١,٧	%٠,٥	%١,٢-	%٠,٨-	%٠,٣-	%٠,٢	%٠,٧	%١,٩	%٣,٢	%٣,٨	%٣,٥
قطر	%٣	%٢,٢	%١,٧	%١,٤	%٠,٢	%٢,٣	%٦,٨	%٨,٨	%١١,٨	%١٢	%١٠
السعودية	%١,٤	%١,٣-	%١,١-	%١,١-	%٠,٢	%٠,٦	%٠,٤	%٠,٧	%٢,٢	%٣	%٣
سورية	%٩,١	%٣,٧-	%٣,٩-	%٣,٤	%٠,٥-	%٥,٨	%٤,٤	%٧,٢	%١٠	%٧	%٧
الأمارات	%٣,٦	%٢,١	%١,٤	%٢,٧	%٢,٩	%٣,٢	%٥	%٦,٢	%٩,٣	%٨	%٦,٤
اليمن	%٣٧,٧	%٨	%١٠,٩	%١١,٩	%١٢,٢	%١٠,٨	%١٢,٥	%١١,٧	%١٨,٢	%١٢,٥	%١٢,١
موريتانيا	%٥,٥	%٣,٦	%٦,٨	%٧,٧	%٥,٤	%٥,٣	%١٠,٤	%١٢,١	%٦,٢	%٧,٦	%٧,٣
جيبوتي	%٤,٥	%٠,٢	%١,٦	%١,٨	%٠,٦	%٢	%٣,١	%٣,١	%٣,٥	%٣,٥	%٣,٥
جزر القمر	%٢,٩	%١,١	%٥,٩	%٥,٦	%٣,٦	%٣,٧	%٤,٥	%٣	%٣,٤	%٣	%٣

* تقديرات ** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 225,227.

رابعا: توزيع الدخل وتراجع اعتبارات العدالة

يرتبط توزيع الدخل فى أى بلد بالطبيعة الاجتماعية- الاقتصادية- السياسية للنظام القائم فى هذا البلد. وبرغم أن الاقتصادات الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى السابق وشرق أوروبا قد نزعت فى العقود الأولى من تشكلها إلى تحقيق درجة عالية من العدالة فى توزيع الدخل، فإن غياب الديموقراطية والرقابة الشعبية، أديا على المدى الطويل إلى تحلل رأسمالية الدولة فى تلك البلدان إلى رأسمالية بيروقراطية تستغل الأصل العام لمصالحها الخاصة وتضرب اعتبارات العدالة فى توزيع الدخل. أما النظم الرأسمالية فإن الاتجاهات اليمينية المتطرفة فيها مثل الإدارة الأمريكية الراهنة لا تهتم باعتبارات العدالة، بينما اهتمت الدول التى استندت فى بناء نموذجها الاقتصادى إلى الأفكار "الكينزية"، باعتبارات العدالة فى توزيع الدخل على أساس أن هذه العدالة تخلق حوافز للنمو الاقتصادى المتواصل من خلال مضاعف الاستثمار. ويعتبر نظام الأجور الذى يحدد حصة العاملين من القيمة المضافة التى تم خلقها فى العملية الإنتاجية هو الآلية الأولى فى تحديد مدى عدالة توزيع الدخل، أما دعم الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والخدمات العامة عموما، والتحويلات والإعانات الاجتماعية، فإنها تعيد توزيع الدخل لتصحيح جزء من الاختلالات التى خلقها التوزيع الأولى للدخل. وتتسم البلدان العربية عموما بضعف اعتبارات العدالة فى توزيع الدخل فى الوقت الراهن. ويعد أن كان هذا الأمر مركزا فى البلدان التى تبنت نموذج الاقتصاد الحر منذ استقلالها، فإن هذا الأمر أصبح عاما فى كل البلدان العربية تقريبا، نتيجة تراجع الاهتمام باعتبارات العدالة فى النظم العربية.

ويمكن تحقيق اعتبارات العدالة فى توزيع الدخل من خلال العديد من السياسات، وعلى رأسها سياسة الأجور التى تقوم على وضع حد أدنى لأجر العامل فى الدولة سواء فى القطاع العام أو الخاص ليكفى لتحقيق حد أدنى من حياة كريمة للعامل ومن يعولهم وفقا لمعدل

الإعالة فى الدولة، مع وضع سقف للأجر الشامل للموظف فى القطاع العام وأجهزة الحكومة وهيئاتها الاقتصادية، ودعم السلع الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية لإتاحة المجال للفقراء والطبقة الوسطى لإعداد أبنائهم لسوق العمل بصورة جيدة ومتناسبة مع التطور العلمى والتقنى وتطور أدوات الإنتاج. وبالإضافة لكل ذلك فإن سياسة التحويلات الاجتماعية للفقراء والعاجزين والعاطلين تعد ضرورة لتحقيق حد أدنى من العدالة وحماية المجتمع من الآثار الوبيلة لانتشار الفقر وما ينطوى عليه من تغذية الاحتقانات الاجتماعية المدمرة.

الطبقية للنظم الحاكمة فى مختلف البلدان العربية. وبرغم أن البيانات المتاحة فى هذا المجال، والتى قدمها عدد محدود من الدول العربية للبنك الدولي، تميل إلى إظهار توزيع الدخل أكثر عدلا عما هو فى الواقع الفعلي، فإنها حتى فى صورتها الرسمية تبين سوء توزيع الدخل فى البلدان العربية، وبالذات فى تونس والمغرب والأردن وموريتانيا، كما هو واضح من الجدول (٧) الخاص بتوزيع الدخل بين السكان فى البلدان العربية.

جدول (٧)
توزيع الدخل فى البلدان العربية

الدولة	سنة المسح	مؤشر جيني	نصيب أفقر ١٠٪ من الدخل	نصيب أفقر ٢٠٪ من الدخل	نصيب الخمس الثاني من الدخل	نصيب الخمس الثالث من الدخل	نصيب الخمس الرابع من الدخل	نصيب أغنى ٢٠٪ من الدخل	نصيب أغنى ١٠٪ من الدخل	السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم نسبة من السكان	السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم كنسبة من السكان
مصر	٢٠٠٠/٩٩	٣٤،٤	٣،٧٪	٨،٦٪	١٢،١٪	١٥،٤٪	٢٠،٤٪	٤٣،٦٪	٢٩،٥٪	٣،١٪	٤٣،٩٪
الجزائر	١٩٩٥	٣٥،٣	٢،٨٪	٧٪	١١،٦٪	١٦،١٪	٢٢،٧٪	٤٢،٦٪	٢٦،٨٪	٢٪	١٥،١٪
الأردن	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٨،٨	٢،٧٪	٦،٧٪	١٠،٨٪	١٤،٩٪	٢١،٣٪	٤٦،٣٪	٣٠،٦٪	٢٪	٧٪
موريتانيا	٢٠٠٠	٣٩	٢،٥٪	٦،٢٪	١٠،٦٪	١٥،٢٪	٢٢،٣٪	٤٥،٧٪	٢٩،٥٪	٢٥،٩٪	٦٣،١٪
المغرب	١٩٩٩/٩٨	٣٩،٥	٢،٦٪	٦،٥٪	١٠،٦٪	١٤،٨٪	٢١،٣٪	٤٦،٦٪	٣٠،٩٪	٢٪	١٤،٣٪
تونس	٢٠٠٠	٣٩،٨	٢،٣٪	٦٪	١٠،٣٪	١٤،٨٪	٢١،٧٪	٤٧،٣٪	٣١،٥٪	٢٪	٦،٦٪
اليمن	١٩٩٨	٣٣،٤	٣٪	٧،٤٪	١٢،٢٪	١٦،٧٪	٢٢،٥٪	٤١،٢٪	٢٥،٩٪	١٥،٧٪	٤٥،٢٪

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2007, p. 60-62, 66-68.

وتعانى بعض الدول العربية الفقر بصفة عامة وسوء توزيع دخلها المحدود، بينما تعانى باقى الدول العربية الغنية سوء توزيع الدخل. وبالإضافة إلى الفقر العام للدول العربية بالمقارنة مع المتوسط العالمي، فإنه داخل كل دولة عربية، هناك أثرياء وفقراء وهناك فجوة كبيرة بين الشرائح العليا من الدخل والشرائح الدنيا، بالذات فى الدول العربية الغنية، نتيجة سوء توزيع الدخل والطبيعة

وإذا أضفنا الدخول الموزعة فى الاقتصاد الأسود وفى القلب منه الدخول الناتجة عن الفساد والتى تذهب غالبيتها الساحقة للطبقة العليا، فإن توزيع الدخل يصبح أكثر سوءا. كما أن انتشار البطالة التى تحرم قطاعات واسعة من المواطنين من فرصة كسب عيشها، تسهم بصورة كبيرة فى توسيع نطاق انتشار الفقر، وتراجع اعتبارات العدالة فى توزيع الدخل فى البلدان العربية.

خامسا: الديون الخارجية للدول العربية

شهدت الديون الخارجية للبلدان العربية المدينة، تراجعا مهما في قيمتها في عام ٢٠٠٦، بسبب سداد الجزائر جزءا مهماً من مديونيتها التي ربما تكون قد سددت ما تبقى منها في عام ٢٠٠٧ في ظل استمرار الطفرة النفطية الثالثة. وبداية فإن هذه الديون الخارجية للدول العربية تعتبر "غريبة" في ظل وجود فوائض ضخمة في الموازين الخارجية للبلدان العربية المصدرة الكبيرة للنفط، وحتى في بلدان عربية تعتبر مصدرة صغيرة للنفط، وكذلك في بلدان مستوردة للنفط، كما هو واضح من جدول(٨). وعلى سبيل المثال فإن مصر والمغرب لديهما فائض في ميزان الحساب الجاري وبرغم ذلك فإن الديون الخارجية لمصر تتزايد في الأعوام الأخيرة.

أما الدول العربية، التي تعاني عجزا كبيرا في موازينها الخارجية مثل سورية ولبنان وتونس والأردن والسودان، فإن لجوءها للاقتراض من الخارج وتزايد مديونيتها الخارجية، يعتبر أمرا عادياً. وقد بلغت قيمة الديون الخارجية للدول العربية المقترضة نحو ١٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، حسب بيانات جدول ٩ المأخوذ من البنك الدولي. أما بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٧، صـ ٣٨٤) فتشير إلى أن قيمة تلك الديون تراجعت إلى ١٣٥٫٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، بسبب سداد الجزائر لنحو ١١٫٦ مليار دولار، وأيضا بسبب التراجع المحدود في الديون الخارجية لبعض الدول العربية الأخرى. والعلم فإن الديون الخارجية للدول العربية لا تشمل الديون الخارجية للعراق.

جدول (٨)
ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
مصر	%١,٩-	%١,٢-	-	%٠,٧	%٢,٤	%٤,٣	%٣,٢	%٠,٨	%١,٤	%٠,٨
الجزائر	-	%١٦,٧	%١٢,٨	%٧,٦	%١٣	%١٣,١	%٢٠,٧	%٢٥,٦	%١٩,٤	%١٨,٤
المغرب	%٠,٤-	%١,٣-	%٤,٣	%٣,٦	%٣,٢	%١,٧	%٢,٤	%٣,٤	%٠,٧	%٠,٢
السودان	%٨,٨-	%٨,٢-	%١٢,٥-	%١٠,٣-	%٧,٨-	%٦,٥-	%١٠,٧-	%١٤,٧-	%١٠,٧-	%٨,٥-
تونس	%٢,٢-	%٤,٢-	%٥,١-	%٣,٥-	%٢,٩-	%٢-	%١,١-	%٢,٣-	%٢,٦-	%٢,٧-
البحرين	%٠,٣-	%١٠,٦	%٣	%٠,٤-	%٢,٣	%٤	%١١,٩	%١٢,٨	%١٧,٢	%١٥,٢
الأردن	%٥	%٠,٧	%٠,١-	%٥,٦	%١١,٦	-	%١٧,٩-	%١٤-	%١٢,٦-	%١١,٩-
الكويت	%١٦,٨	%٣٨,٩	%٢٣,٩	%١١,٢	%١٩,٧	%٣٠,٦	%٤٠,٥	%٤٣	%٣٧,٨	%٣٥,٣
لبنان	%١٩-	%١٧,٢-	%١٩,٣-	%١٤,٢-	%١٣,٢-	%١٥,٥-	%١٣,٦-	%٦,٢-	%١٠,٦-	%٩,٤-
ليبيا	%١٤	%٣٢,٢	%١٣,٣	%٣,٣	%٢١,٥	%٢٤,٣	%٤١,٦	%٤٨,١	%٢٩,٩	%٣٠,٧
عمان	%٢,٩-	%١٥,٥	%٩,٨	%٦,٩	%٣,٩	%١,٢	%٨,٧	%٨,٤	%٤,١	%٧,١
قطر	%١٢,٥	%٢٣,٢	%٢٧,٣	%٢١,٩	%٢٥,٣	%٢٢,٤	%٣٣,٤	%٣١	%٣٣,٨	%٣٥,٧
السعودية	%٠,٣	%٧,٦	%٥,١	%٦,٣	%١٣,١	%٢٠,٧	%٢٨,٥	%٢٧,٤	%٢٢,٢	%٢٠,١
سورية	%١,٦	%٥,٢	%٥,٧	%٧,٢	%٠,٨	%٣,٢-	%٤,١-	%٦,١-	%٥,٦-	%٦,٦-
الإمارات	%١,٦	%١٧,٣	%٩,٥	%٥	%٨,٦	%١٠	%١٨,٣	%٢٢	%٢٢,٦	%٢٣
اليمن	%٧,٢	%١٣,٨	%٦,٨	%٤,١	%١,٥	%١,٦	%٣,٨	%٣,٢	%٢,٩-	%٠,٦-
موريتانيا	%٢,٥-	%٩-	%١١,٧-	%٣	%١٣,٦-	%٣٤,٦-	%٤٧,٢-	%١,٣-	%٦,٨-	%٧-
جيبوتي	%٤,٣-	%٩,٦-	%٣,٤-	%١,٦-	%٣,٤	%١,٣-	%١,٢	%٨,٩-	%١٤,٥-	%١٨,٨-
جزر القمر	%٦,٨-	%١,٧	%٣	%١,٤-	%٣,١-	%٢,٩-	%٣,٤-	%٥,٦-	%٣,٧-	%٤,٨-

*تقديرات

** توقعات

المصدر: IMF, World Economic Outlook October 2007, p. 234-236

وتتصدر مصر ولبنان والسودان وتونس، قائمة الدول العربية المدينة للخارج، كما هو واضح من جدول (٩).

وتستهلك خدمة الديون الخارجية نسبة كبيرة من الدخل القومى لكل من لبنان وتونس والأردن والمغرب، حيث استقطعت هذه الخدمة نحو ١٦,٥٪ من الدخل القومى فى لبنان عام ٢٠٠٥، ونحو ٧,٧٪ فى تونس، ونحو٦٪ فى الأردن، ونحو ٥,٣٪ فى المغرب فى العام نفسه. كما استقطعت خدمة الديون الخارجية نسبة كبيرة من إيرادات صادرات السلع والخدمات فى لبنان وتونس والمغرب والأردن ومصر، حيث بلغت هذه النسبة ٢٧,٧٪ فى لبنان، ونحو ١٣٪ فى تونس، ونحو ١١٪ فى المغرب، ونحو ٨,٢٪ فى الأردن، ونحو ٦,٨٪ فى مصر.

وهناك فرصة كبيرة لمعالجة المديونية الخارجية للبلدان العربية من خلال قيام المصارف العربية والمؤسسات المالية فى الدول العربية المصدرة للنفط والتى تحقق فوائض ضخمة فى موازينها الخارجية، بتقديم القروض للبلدان العربية المقترضة بما يؤدى لتعريب هذه القروض وتسهيل شروطها السياسية والاجتماعية، لكن هذا الأمر يتطلب وجود قطاع مصرفى عربى قوى ومنفتح ويعمل بحرية كاملة فى كل البلدان العربية.

كذلك فإنه لو تطورت حركة الاستثمارات البينية العربية فإنه ستكون هناك فرصة كبيرة فى العديد من الدول العربية للاستغناء عن طلب القروض من الدول الأجنبية. لكن تطور هذه الاستثمارات المباشرة العربية البينية، يتطلب الكثير من الشروط الاقتصادية والسياسية التى تحتاج الدول العربية لتحقيقها حتى تكون قادرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية واستنهاض الاستثمارات المحلية وإيقاف نزيف الأموال العربية للخارج والاستغناء عن الكثير من القروض الأجنبية.

جدول (٩)
الديون الخارجية للدول العربية ومعدلات خدمتها

الدولة	إجمالى الديون الخارجية عام ٢٠٠٥	خدمة الديون الخارجية كنسبة من الدخل القومى عام ٢٠٠٥	خدمة الديون العامة كنسبة من صادرات السلع والخدمات عام ٢٠٠٥
مصر	٣٤١١٤	%٢,٩	%٦,٨
الجزائر	١٦٨٧٩	%٦,١	٠٠
الأردن	٧٦٩٦	%٦	%٨,٢
لبنان	٢٢٣٧٣	%١٦,٥	*%١٧,٧
موريتانيا	٢٢٨١	%٣,٥	--
لمغرب	١٦٨٤٦	%٥,٣	%١١,٣
عمان	٣٤٧٢	%٤,٣	%٦,٩
الصومال	٢٧٥٠	—	—
السودان	١٨٤٥٥	%١,٥	%٦,٨
سوريا	٦٥٠٨	%٠,٨	%١,٩
تونس	١٧٧٨٩	%٧,٧	%١٣
اليمن	٥٣٦٣	%١,٦	%٢,٦
إجمالى الوطن العربي	١٥٧٩٩٨	٠٠	٠٠

*البيانات عن عام ٢٠٠٣

المصدر لقيمة الديون هو:

World Bank, World Development Report 2007, p.296,297.

المصدر لباقى البيانات:

World Bank, World Development Indicators 2006, p. 258-260.

ويمكن القول إن الدول العربية المصدرة للنفط التى تحقق طفرات فى إيراداتها بسبب ارتفاع أسعار النفط، والدول العربية القليلة المستوردة للنفط والمعتمدة على قطاعات أخرى، لديها فرصة تاريخية لإجراء إصلاحات اقتصادية حاسمة لتحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات متنوعة تعتمد على العمل والعلم وتوظيف الموارد وعناصر الإنتاج فى الداخل ومكافحة الفساد المستشرى فيها ورفع معدلات توظيف الأجهزة الإنتاجية وقوة العمل المعطلة، من أجل تحقيق اختراق اقتصادى نحو التحول لدول ناهضة ثم متطورة صناعيا، سواء باستغلال القدرات المحلية الكبيرة، أو بتوظيف العناصر الإيجابية فى البيئة الاقتصادية الدولية. لكن تحقيق كل ذلك يتطلب بناء استراتيجيات اقتصادية كلية وجزئية قائمة على

التراضـي المجتمعـي وتوافـق القـوى السياسـية- الاجتماعية الفاعلة، وليس بناء على تسلط المسيطرين على الحكم بقبضـة بوليسـية. وبمعنـى آخـر فـإن الإصـلاح الاقتصادى يتطلب بيئة سياسية مواتية متمثلة فى إجراء إصلاحات ديموقراطية شاملة وجوهرية تستجيب لمطالب الأمة وأشواقها للحرية والعدالة والمساواة، ويتطلب توافر الإرادة السياسـية العربيـة لتحقيـق هـذا الإصـلاح الاقتصـادي، وتحـرر هـذه الإرادة للـدول والمجتمعـات العربية من أى هيمنة خارجية، وهى عملية لن تكتمل إلا بتحرير الأراضى العربية المحتلة وعلى رأسها العراق المحتل من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وأعوانهما الطائفيين، من أجل بناء مستقبل اقتصادى يليق بأمتنا العربية العظيمة بكل ميراثها الحضارى الهائل، وبكل ما تملكه من موارد طبيعية ومن ثروة بشرية هى أداة التنمية الحقيقيـة، وهـى الـرابح الأكـبر مـن أى عمليـة حقيقيـة للإصلاح الاقتصادى تستهدف فى النهاية رفع مستويات معيشة البشر وضمان حد أدنى للدخل لكل المواطنين لمكافحة الفقر وكل آثاره الاقتصادية الاجتماعية والأمنية والسياسية الوبيلة.

الأهداف التنموية للألفية فى المنطقة العربية .. الإنجازات والتحديات

تمهيد: خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضى، انشغل المجتمع الدولى بوضع استراتيجيات شاملة تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادى العالمى، ووضع البرامج التى تسعى إلى النهوض باقتصادات الدول النامية، وتم تكريس العزم الدولى بهذا الشأن فى البرامج التى اتفق عليها فى العقد الدولى للتنمية لحقبة السبعينيات، ثم بعد ذلك فى حقبة الثمانينيات، وتلا ذلك العقد الدولى للتنمية للتسعينيات الذى حظى بتأييد دولى واسع، كونه قد ترافق مع انتهاء الحرب الباردة، والانتقال نحو العولمة بآفاقها الرأسمالية، التى كانت تقتضى حينها تحسين مستوى الأداء الاقتصادى، وعلى نحو خاص فى الدول النامية، وذلك ليكون المضى فى المشروع العولمى أكثر قابلية للتحقيق.

إلا أن العقود الثلاثة للتنمية، لم تحقق النجاح الذى كان مأمولاً لها، ولم تؤد إلى النتائج المتوقعة، بل وفى بعض الأحيان كان حصادها علقماً، وخاصة عقد التسعينيات الذى صبغته برامج التثبيت والتعديل الهيكلى بسمتها، وكانت عنواناً له، وأدت فى نهاية المطاف إلى الكساد الاقتصادى الذى تشكو منه معظم الدول النامية، وزيادة واتساع دائرة الفقر المادى والبشرى نتيجة للسياسات الانكماشية لبرامج التعديل الهيكلى.

وأدرك المجتمع الدولى أن المضى فى مثل هذه السياسات سيقود إلى أوضاع اقتصادية غير مواتية، تؤدى إلى تهديد عملية التنمية بأسرها فى الدول النامية، وأنه بات ضرورياً تعديل المسارات التنموية، وعكس اتجاهاتها وتعديل أجندتها، بما يوفر المناخ الملائم للنمو الاقتصادى وتحقيق التنمية. وأثمرت النقاشات، التى امتدت طوال عام كامل، بلورة الوثيقة التى حددت الاتجاهات الجديدة للتنمية، والتى صدرت فى مايو ١٩٩٦ تحت عنوان "تشكيل القرن الواحد والعشرين: مساهمة للتعاون التنموى".

وتأكيداً للإدراك المتزايد من المجتمع الدولى، لضرورة إعادة النظر فى خيارات التنمية، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القمة العالمية للتنمية فى سبتمبر ٢٠٠٠، للتوافق على أولويات التنمية واتجاهاتها، والالتزام بتنفيذ ما يتم التعاقد عليه بين قادة العالم، ومثلت هذه القمة علامة فارقة فى تعزيز قدرة المجتمع الدولى على التعامل مع القضايا الرئيسية لتحديات التنمية. حيث أتى "إعلان الألفية" الذى صدر عن القمة، تأكيداً جديداً من قادة العالم، على القرارات التى سبق أن صدرت من المؤتمرات الدولية فى التسعينيات، إلا أنها وضعت أهدافا محددة، يجب الوصول إليها فى ميقات محدد، ووضع مؤشرات واضحة، تتيح متابعتها. وبالتالى فإن الأهداف التنموية للألفية يمكن تعريفها على أنها مجموعة أهداف مكونة من مجموعة غايات مقاسة رقميا ومحددة بإطار زمنى، وهى تعبر عن العناصر الأساسية لمكونات التنمية البشرية، ويجب الوصول إليها قبل نهاية عام ٢٠١٥، انطلاقا من المستويات القائمة حالياً، وترمى الأهداف فى مجموعها إلى خفض الحرمان البشرى.

كما يبدو واضحا من الأهداف التنموية للألفية وغاياتها، فإنها اختطت منهجا مختلفا للتنمية، يعمد إلى تحويل التركيز من المدخلات والقضايا القطاعية المحددة، إلى مقاربة تنموية تركز على تداخل القضايا ووحدتها، ومخرجات التنمية والتحليل الكمى لها، ورصد وتحليل فعالية السياسات فى تحقيق الأهداف المتفق عليها.

وأصبحت الأهداف التنموية للألفية أساسا مرجعيا دوليا فيما يتعلق بقضايا التنمية، لكونها أهدافا محددة ذات طبيعة متعددة الأبعاد، وكذلك أيضاً لأن قادة دول العالم والمجتمع الدولي، أعلنوا التزامهم الكامل بإنجاز هذه الأهداف، وتحقيقها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتحقيق الأهداف التنموية والغايات المرتبطة بها، كما وردت في خارطة الطريق لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، التي تمثل مرجعاً أساسياً لا غنى عنه، لأن هذه الأهداف تتشارك فيها جميع الدول بهذا القدر أو ذاك.

إن وضع الأهداف، ورصد مستوى الأداء خلال فترة الإنجاز للأهداف، التي تم الاتفاق عليها، يعتبران أمرا ضروريا، وإستراتيجية ناجحة لرصد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف. وهذه الأهداف يجب الاتفاق عليها في المقام الأول من قبل متخذي القرار وراسمي السياسات ومصممي البرامج، وذلك لتوفير البيئة الملائمة التي تتيح الوصول إلى النتائج المتوخاة، وضمان استدامة ما تم إنجازه، والارتقاء به نوعياً عبر التراكم الكمي الذي تم إنجازه.

أولا : الالتزام العربي بالأهداف التنموية للألفية : المسار والآفاق :

إن موضوع الأهداف التنموية للألفية يثير عدداً من التساؤلات والموضوعات المنهجية، من بينها طبيعة الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية وماهيتها، وهل يجب أن تقوم هذه الأهداف على أساس الخطط التنموية التي تنفذها الدولة، وتكون مرتبطة بهذه الخطط ومحصلة لها، أو ما إذا كانت هناك ضرورة إلى تصميم نموذج تنموي حقيقي للمنطقة، وكيفية وضع هذا النموذج، وإمكانية تنفيذه، وآلية إدماجه في خطط التنمية .ويتطلب ذلك أن تقوم المنطقة العربية مرة أخرى بإعادة الفهم على نحو صحيح بمحتوى وأصل هذه الأهداف، لأن هذا يعتبر شرطاً ضرورياً قبل محاولة التعامل مع هذه الأهداف، وأن ترجمة هذه الأهداف في الواقع العربي تتطلب إدماجها ضمن النموذج العربي الجديد للتنمية، وهذا يدفعنا إلى القول إن غايات هذه الأهداف من وجهة النظر العربية بحاجة إلى إعادة ترتيب أولوياتها، وهيكلتها للوصول إلى أهداف النمو في المنطقة والتكامل العربي.

تؤكد وثيقة الأهداف التنموية للألفية، في عدد من المواضع، مفهوم الشراكة، ما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية، وينبغي هنا أن ندرك أن الشراكة تشير إلى علاقة تضامن وتساند بين طرفين أو أكثر، تستند إلى توزيع الأدوار، لتحقيق أهداف محددة، الأمر الذي يعني أن الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، تتخطى ما يعرف بعملية "إسناد المشروعات" التي اتسم بها الوضع في المنطقة العربية حتى مطلع الألفية إلى شراكة حقيقية بين مختلف قوى المجتمع وقطاعاته تقوم على أساس المساواة الاجتماعية، وتبادل وتداخل الأدوار في تحقيق عملية التنمية.

ثانيا : سياسات وبرامج خفض الفقر في الدول العربية :

أظهرت الدول العربية تقدماً في العديد من المجالات المتعلقة بالأهداف التنموية للألفية بما في ذلك تحقيق خطوات مهمة في قطاعات التعليم والصحة، ولكن الصورة لاتزال متعددة الملامح في أنحاء المنطقة، فبينما خطت دول مجلس التعاون الخليجي، والدول متوسطة الدخل، خطوات واسعة على طريق تحقيق هذه الأهداف، فإن الدول العربية الأقل نموا من المرجح ألا تتمكن من تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

تعاني نسبة كبيرة من السكان في الدول العربية، الأقل نمواً، الحرمان من الطعام ونقص التغذية، حيث وصل عدد الأشخاص المحرومين من الطعام إلى ٢٦,٥٪ من السكان عام ١٩٩١، و٢٦,٣٪ عام ٢٠٠٠، وتعكس البيانات القطرية اختلافات كبيرة في حجم الجوع والتقدم نحو الحد منه، ومثال ذلك الصومال حيث وصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت الحد الأدنى من

استهلاك الطعام اليومى للفرد إلى ٧٣٪ فى عام ٢٠٠٢، ولكى تصل المنطقة العربية إلى تحقيق هذا الهدف فى الأعوام المقبلة من الضرورى إعطاء الأولوية لموضوع الجوع فى خطط وسياسات التنمية فى المنطقة.

تعانى سياسات خفض الفقر فى الدول العربية معضلات رئيسية، لأنها لاتزال حتى الآن تقوم على أساس مؤشر تعداد الأفراد الذى يعتبر أكثر مؤشرات قياس الفقر استخداماً، وأسهلها فهماً، والذى يُعرَّف بأنه يمثل نسبة عدد الفقراء من إجمالى السكان فى المجتمع، وعادة ما يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تفشى الفقر فى المجتمع. كذلك تستخدم مؤشرات فجوة الفقر (لقياس عمق الفقر فى المجتمع) والفجوة التربيعية للفقر (لقياس حدة الفقر).

اثر اعتماد هذا المؤشر على نحو مباشر على النتائج التى برزت، وتشير إلى أن إقليم الدول العربية كان اقل اقاليم الدول النامية انتشاراً للفقر المادى، وذلك لكل السنوات منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضى، حيث كان هناك نحو ٣٧٪ من السكان يعيشون تحت خط للفقر بما يبلغ ١.٧٨ دولار للفرد فى اليوم فى عام ١٩٨١، وأن الاتجاه الزمنى للفقر فى الدول العربية يتجه نحو الانخفاض، حيث قدر مؤشر تعداد الأفراد لعام ٢٠٠١ أن نحو ١٧٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر نفسه، كما أن هذه النتائج أوضحت أن نسبة الفقر المدقع لسكان الدول العربية، بلغت نحو ٣.٩٪ فى الدول الأكثر دخلاً، وهذه النسبة بدورها تقل عن مثيلاتها فى بقية دول العالم حيث تصل هذه النسبة إلى ٤.٨٪، إلا أن الشواهد التطبيقية والدراسات التى تمت فى دول المنطقة أوضحت أن هناك تفاوتاً كبيراً جداً بين الدول العربية فيما يتعلق بانتشار الفقر كيفما تم قياسه، سواء بالمقياس الكمى أو بمقياس القدرات أو المقاييس النوعية الأخرى، وتظل الصورة بشقيها المادى والبشرى تتفاوت بشكل واسع بين الدول العربية..

على أنه برغم هذه الصورة الزاهية، فإن اعتماد مؤشر الفقر البشرى منهجاً للقياس، يوضح أكثر حقيقة الوضع حيث إن نحو ٦٢ فى المائة من سكان الدول العربية، يعانون انتشار مرتفع للفقر البشرى، كما يعبر عنه مؤشر هذا النوع من الفقر، بمعنى عدم توافر فرص حقيقية للفرد "لكى يعيش حياة جديرة، أو لها قيمة". وبعكس النتائج الدولية لانتشار فقر الدخل، فإن نسبة سكان الدول العربية الذين يعانون من انتشار مرتفع للفقر البشرى تفوق مثيلتها لعينة الدول النامية، والتى بلغت نحو ٤٦ فى المائة من السكان.

وأوضحت الشواهد التطبيقية أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية فيما يتعلق بانتشار الفقر، كيفما تم قياسه. وفى إطار الأهداف التنموية للألفية، والتى شكلت منعطفاً جديداً فى صياغة السياسات التنموية بعد تجارب دامت عقدين من الزمان، فُرضت وطُبقت خلالهما سياسات الإصلاح الهيكلى فى عدد كبير من الدول النامية دون نجاحات تذكر فى مجال النمو الاقتصادى والإقلال من الفقر، حيث ادى التطبيق المتعاقب لبرامج الإصلاح الاقتصادى إلى تراجع المقدرات الوطنية، بما يعنى أن تحقيق الأهداف التنموية سيتطلب إعادة بناء مثل هذه المقدرات، سواء كان على المستوى الكلى أو على مستوى القطاعات المختلفة، وعلى نحو خاص منها القطاع الاجتماعى الذى كان الأكثر تضرراً من تطبيق سياسات الإصلاحات. الأمر الذى أدى إلى بلورة توجه جديد فى أوساط المجتمع الدولى التنموى يسمح، بل ويطالب، بدمج سياسات الإقلال من الفقر فى السياسات التنموية فى ظل استراتيجيات وطنية لخفض أعداد الفقراء.

إلا إنه على الرغم من التوافق الدولى فإن الاتجاهات السائدة حالياً لا تساعد فى برامج خفض الفقر أو على إنهاء مظاهر الفقر البشرى، فحتى الآن لا تزال السياسات العامة المكرسة لخفض الفقر فى الدول العربية تقوم على أساس المقاربات الكمية التى تعتمد النظر إلى الرفاه الاجتماعى من زاوية متوسط إنفاق الفرد على السلع والخدمات، وإن التوجهات السائدة لهذه المقاربات عادة ما تغفل القضايا التى تتعلق بالاحتياجات

المباشرة للفقراء المعدمين، مما يجعلهم فعلياً خارج نطاق السياسات العامة الموجهة لخفض الفقر أو في أحسن الأحوال غير مستفيدين من هذه السياسات، لأنها لا تستجيب للحد الأدنى من متطلباتهم التي يمكن أن تخرجهم من دائرة الفقر.

وللخروج من هذا المأزق فإن السياسات القائمة على أساس مقاربة الاستحقاقات "*Entitlement Approach*" تبدو الأكثر ملاءمة لخفض الفقر في جميع أوجهه، والتي تشمل كل فئاته، ذلك لأنها توسع من مفهوم الرفاه لا ليشمل الجوانب المادية فحسب، وإنما أيضا الفرص والخيارات المتاحة ليعيش الفرد حياة يرضى عنها، وأنه إذا كان العزم يتجه نحو إدماج الفقراء المعدمين في السياسات والبرامج الساعية لخفض الفقر، فإنه لا مناص من تعديل التوجهات الحالية القائمة على أساس القياس الكمي للفقر، وتعديل مناهج السياسات والبرامج التي تستند إليه.

حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة، إلى أن نحو ٦٢٪ من سكان الدول العربية يعانون انتشاراً مرتفعاً في الفقر البشري، وأن هذه النسبة تفوق مثيلاتها لعينة الدول النامية، فقد بلغت هذه النسبة نحو ٤٦ ٪ من السكان، واستناداً إلى مفهوم الفقر البشري الذي يعرف على أنه: "لا يكمن فقر الحياة فقط في حالة الفقر التي يعيشها المرء بالفعل، ولكن أيضاً في عدم توافر فرصة حقيقية له، بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية لكي يعيش حياة جديرة أو لها قيمة".

إن المراجعة الشاملة لسياسات خفض الفقر في المنطقة العربية، توضح الحاجة الماسة إلى إجراء تعديلات جوهرية في هذه السياسات، وإيجاد استراتيجيات واضحة تحدد على نحو دقيق طبيعة البرامج الخاصة بسياسات خفض الفقر، حيث إن هناك تمايزاً لابد من الاعتراف به بين سياسات خفض الفقر الرامية إلى إنهاء مظاهر الحرمان في أوساط الفقراء والسياسات التي ترمي إلى إنهاء الفقر المادي أو الحد منه، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لأشكال الفقر.

ثالثا: إشكاليات سياسات التعليم في الدول العربية

يحظى التعليم في البلدان المتقدمة بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبلدان الفقيرة التي لا تحظى نظم التعليم فيها بموارد كافية، والتي يتعين فيها التوسع في نطاق ووظيفة نظم التعليم وتحسين جودته على حد سواء. وتؤكد تجربة هذه المجتمعات المتقدمة أن أي إصلاح تعليمي على مستوى إتاحة فرص التعليم الشامل أو في جانب تحسين جودة التدريس والمحتوى والمخرجات التعليمية، لا يعطي مردوده ما لم يصاحبه تغيير في الشروط المادية والتمويلية للمؤسسات التعليمية. ولذلك فإنه من غير المتوقع تحقيق تقدم في مستويات جودة الخدمة التعليمية ما لم يصاحبها تخصيص مناسب للموارد المالية التي تنفقها المجتمعات على التعليم.

تقتضي هذه التوقعات ضرورة الإسراع في اتخاذ التدابير الملائمة لتغييرات جذرية في سياسات التعليم الابتدائي، ودفع عجلة التقدم، والتوسع في قدراته على استيعاب الأطفال الجدد بصورة أفضل، وذلك بالبحث عن رؤية تربوية مجتمعية شاملة، واستراتيجية بديلة ترتبط عضوياً بالرؤية التنموية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، وتستهدف وضع التعليم كقوة فاعلة في عمليات التنمية الشاملة.

هناك حاجة ماسة، لأن تبذل الدول العربية الأقل نمواً جهوداً كبيرة لتعميم التعليم الأساسي، فعلى الرغم من تحقيق نمو كبير بنسبة ١٥,٨٪ على مدى الفترة ١٩٩١- ٢٠٠٥ ظلت هذه الدول بعيدة عن المعدل المستهدف، إذ وصل معدل الالتحاق بالتعليم في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٤,٦٪، وهو معدل منخفض جداً مقارنة بمعدل الدول النامية، وفي العام الدراسي المنتهي في عام ٢٠٠٥، كانت نسبة الأطفال الذين حرموا من التعليم واحدا من بين كل اثنين في الدول العربية الأقل نمواً، ويوضح الانخفاض الكبير لمعدل إكمال التعليم في هذه المجموعة الوضع القائم، ففي عام ٢٠٠٥ بلغ متوسط

إتمام التعليم الابتدائي ٤٨٫٣٪ وهو أقل من نصف عدد الأطفال المؤهلين لبلوغ الصف الأخير من التعليم الابتدائي.

إن معدلات القيد الصافية في المرحلة الابتدائية تتيح تقدير عدد الأطفال ممن هم في الفئة العمرية للدراسة بهذه المدارس الذين لم يسجلوا فعلياً بالمدارس يبلغ نحو ٨٫١ مليون طفل من البالغين السن الملائمة للمدرسة الابتدائية في البلدان العربية خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ظلوا خارج المدارس، وأن(٦٠٪) من هؤلاء الأطفال (٤٫٨ مليون) من البنات.

فمعدلات التعليم والالتحاق بالتعليم الابتدائي لا تزال منخفضة، الأمر الذي أدى إلى التفاوت الكبير بين الدول الأقل نمواً وغيرها من دول المنطقة، ودليل ذلك أن ثلثي السبعة ملايين طفل الذين حرموا من التعليم في المنطقة يعيشون في الدول العربية الأقل نمواً، وبالمثل هناك أيضاً عدم المساواة بين الذكور والإناث في هذا الصدد، حيث تشكل الفتيات ٧٣٪ من إجمالي الأطفال الذين حرموا من التعليم. وتقتضي هذه البيانات، ضرورة الإسراع في اتخاذ التدابير الملائمة لتغييرات جذرية في سياسات التعليم الابتدائي.

وبرغم هذا التحسن فإن موقف الوطن العربي في مواجهة أقاليم العالم الأخرى يبدو موقفاً ضعيفاً للغاية في مجال مكافحة الأمية. يبدو هذا الضعف حتى بالنسبة للفئة العمرية (١٥- ٢٤) حيث المعدل للدول العربية يقل عن المتوسط لمجموعة الدول النامية، ويقل كثيراً عن المعدل لمنطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك في عام ٢٠٠٢.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد في عدم المساواة بين الذكور والإناث في التعليم بل يتعدى ذلك إلى مجالات التعليم الفني الذي يمكن أن يكون أداة فاعلة في تمكين المرأة، فمعدل مساهمة الإناث في التعليم الثانوي الفني أو المهني تكون أقل كثيرا من معدل مساهمتهن في التعليم الثانوي العام. وبينما تتراوح نسبة الإناث في التعليم الثانوي (بشقيه العام والفني) في حدود ٥٠٪ لعدد غير قليل من الأقطار العربية، فإن نسبة الإناث إلى جملة المقيدين بالتعليم الثانوي الفني أو المهني في جميع الأقطار العربية تقل عن خمسين في المائة. وعلاوة على ذلك لا تتساوى نسبة الإناث في التعليم الفني مع نسبتهن في التعليم الثانوي عموما إلا في قطر واحد هو جيبوتي. لذلك فإن التوسع في التعليم الفني على حساب التعليم العام يعني ضمنيا تزايد الفجوة بين الذكور والإناث في الالتحاق بالمرحلة الثانوية.

وفي كل الأحوال فإنه لا خيار أمام المجتمعات العربية، إلا المبادرة بالبحث عن سبل ووسائل وطنية بديلة لتحقيق التعليم الشامل، من منظور متكامل، يقوم على تصورات الموجة الجديدة للتطوير الاجتماعي التاريخي لوظيفة النسق التعليمي باعتباره قاطرة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتلبية احتياجات العصر. وأنه لابد من بلورة مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال العرب في التعليم الابتدائي في ضوء الهدف الثاني من أهداف الألفية، التي تجسد تطلعات الإنسان العربي والشعوب العربية في تحقيق العدل الاجتماعي والمواطنة الكاملة، واستثمار قدرات الأفراد والمواطنين جميعاً.

فضلاً عن ذلك فإن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية في معدلات القيد الصافية في التعليم الابتدائي. ونجد فرقاً قيمته ٦٩ نقطة مئوية بين أعلى معدلات القيد الصافي (فلسطين، ٩٩٪) وأدناها (جيبوتي، ٣٠٪). وتقترب بعض الدول العربية من تحقيق هدف التعليم الشامل (الإمارات، الكويت، قطر، فلسطين، تونس، الجزائر، البحرين، الأردن، العراق، ومصر). ولكن يوجد على الطرف الآخر النقيض كل من السعودية(٥٧٪)، السودان(٤٤٪)، وجيبوتي (٣٪) وهي دول ما زالت تحتاج إلى جهود كبيرة من أجل تحيق الهدف المنشود في عام ٢٠١٥.

إن إمكانية تحقيق التكافؤ بين الجنسين فى التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى، لم تتحقق إلا فى خمس دول فقط، وأن ثلث الدول العربية يمكن أن تحقق هذا الهدف أو قادرة على إنجازه بحلول عام ٢٠١٥، وهذه الدول هى : الأردن، الكويت، عُمان، مصر، موريتانيا. وهناك دولتان ليس بإمكانهما تحقيق الهدف بحلول عام ٢٠١٥، ولكن قد يمكنهما تحقيقه بعد عام ٢٠١٥. بيد أن سبع دول عربية قد لا تحقق التكافؤ بين الجنسين سواء فى المرحلة الابتدائية أو فى المرحلة الثانوية وحدها، أو فى المرحلتين معاً مع حلول عام ٢٠١٥. والمحصلة النهائية لهذه النتائج أن التفاوت بين الجنسين فى مجال التعليم الابتدائى والثانوى سوف يظل قائماً فى بعض البلدان العربية حتى بعد عام ٢٠١٥.

إن الحالة التعليمية للأجيال الصغيرة من البنات، برغم أنها فى تحسن، وإن كان بطيئاً، فى معظم الدول العربية من حيث النمو المطرد فى معدلات الالتحاق والقيد بالمرحلة الابتدائية، فإن قطاعاً من البنات، من المتوقع أن أغلبهن من البيئات الصحراوية والريفية والأحياء الفقيرة فى المدن، لم تتأثر بهذا التوسع الذى طرأ على تعليم الفتيات خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضى. فلا يزال تعليم البنات فى حاجة إلى مزيد من الإحكام والتخطيط لكى يتم تحقيق مبدأ التعليم الشامل للجميع. حيث لا تزال هناك أعداد من البنات ليس لهن مكان فى مرحلة التعليم الابتدائى، مما يتطلب جهوداً مضنية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين فى التعليم الابتدائى.

ومما يزيد من تفاقم الأزمة التعليمية فى دول المنطقة، شحة عدد المعلمين بالنسبة إلى الطلاب فى مختلف المراحل، حيث تشير البيانات المحدودة المتوافرة فى هذا الصدد إلى أن نسب المعلمين إلى التلاميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى ليست مرتفعة، لكن المتوسطات المتاحة تخفى تفاوتات واسعة أحياناً بين المناطق الحضرية والريفية. ويعزى هذا جزئياً لصعوبات توفير المدرسين لمدارس الفقراء فى الريف، لا سيما فى المناطق النائية حيث يصعب توفير المساكن للمعلمين.

إن أهم ملامح وتحديات التعليم الابتدائى الشامل فى الوطن العربى. وكل تلك الخصائص ومؤشراتها تدل بصورة قاطعة على أن أنظمة التعليم، وبناها، وأهدافها، وسياساتها، برغم التوسع الكمى فيها، وبرغم حجم الإنفاق الكبير عليها، لا تزال فى صورتها الحالية عاجزة عن الوفاء بطموحاتها فى تحقيق هدف الألفية للتعليم الشامل .. وأكثر عجزاً عن الوفاء بطموحات التنمية فى إطارها الحضارى المتكامل .

وهذه التوقعات تقتضى ضرورة الإسراع فى اتخاذ التدابير الملائمة لتغييرات جذرية فى سياسات التعليم الابتدائى، ودفع عجلة التقدم، والتوسع فى قدراته على استيعاب الأطفال الجدد بصورة أفضل، وذلك بالبحث عن رؤية تربوية مجتمعية شاملة، واستراتيجية بديلة ترتبط عضوياً بالرؤية التنموية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، وتستهدف وضع التعليم كقوة فاعلة فى عمليات التنمية الشاملة. هذه الرؤية المجتمعية الجديدة يتعين أن تحدد تحديداً واضحاً فى كل مجتمع من المجتمعات العربية، المبادئ الأساسية لإحداث نقلة جوهرية فى أنسقة التعليم فى بلدان العالم العربى، يتناول فلسفته وأهدافه ومحتواه، وأساليب وطرق إدارته وتقييمه ومصادر تمويله بحيث يصبح فى الإمكان استيعاب جميع الأطفال فى سن التعليم الابتدائى، وتدعيم المساواة بين البنين والبنات، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، ودعم الكفاية الداخلية والخارجية، وتحسين جودة التعليم.

إن المشكلة الرئيسية، التى يواجهها النظام التعليمى العربى، تكمن فى هيمنة النظرة الجزئية القطاعية لقضية التنمية التى لا تميز بين التوسع الكمى والتطوير النوعى لعملية التعليم، بل تمتد أيضاً إلى تخطيط مشروعات التنمية، وتنفيذها داخل المجتمعات العربية. فالسياسات التعليمية فى الوطن العربى تعانى – عموماً – غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها، فى سياق علاقة النظام التعليمى بالظروف والمتطلبات الاقتصادية والسياسية والطموحات الاجتماعية وبالمجتمع ككل.

إن الإصلاحات التعليمية، التي شهدها الوطن العربي منذ آماد بعيدة، لم تحقق أي تقدم نحو تطوير مشروع وطني متكامل، وبقيت جزئية وقاصرة وشكلية، وماضوية، وتتعارض مع واقع التعليم والواقع الاجتماعي، ومع البنية الثقافية للمجتمع العربي. وهذه الحقائق تشير إلى أن إصلاح التعليم في المجتمعات العربية يتطلب إدراكاً ووعياً بالإشكاليات: غياب فلسفة التعليم، وغياب الأهداف الشاملة. كما يقتضي استبدال النظرة الجزئية، برؤية جديدة تربط التعليم بالواقع وتمكنه من ممارسة التأثير فيه، أي تمكنه من إنجاز العمل الاجتماعي الذي يحدده المجتمع له من أجل تحقيق تقدمه ونهضته، وذلك باكتشاف الحلول الأصيلة لمشكلات التعليم في المجتمعات العربية القائمة، لأن المواجهة بالأساليب القديمة تكاد تكون عديمة الفائدة.

إن إصلاح التعليم وتغيير نظمه ومناهجه من أجل تحقيق التعليم الشامل في المجتمعات العربية يفترض مسبقاً النظر إلى الإصلاح من منظور متكامل، أي الربط بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح التعليمي الذي يرمي إلى تحقيق التعليم الشامل في مشروع مجتمعي موحد ورؤية مجتمعية شاملة. وهذه الرؤية المجتمعية يجب أن تشتمل على تحليل الأوضاع الراهنة، ومدى التقدم نحو هدف الألفية، وبيان أهداف التعليم الشامل في علاقاتها بالأهداف المجتمعية الأخرى.

إن إمكانية تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في المنطقة العربية تعتبر متاحة وممكن تحقيقها في المدى القصير، إلا أن هذا يرتبط على نحو وثيق بالإدراك العميق لدور التعليم في رفع مستويات الرفاه العام في الدول العربية، وهذا الإدراك يجب أن يرتبط أيضاً بالوعي بأن التعليم الابتدائي الشامل لا يكفي وحده للحصول على الحد الأدنى من المعرفة، وأن إسهام التعليم في خفض معدلات الفقر يتطلب العمل من أجل أن يتسع هدف التعليم الشامل إلى المرحلة الثانوية، وضرورة تطبيق التشريعات التي تحدد إلزامية التعليم الابتدائي.

وأن عجز الحكومات في الإنفاق على التعليم والقطاعات الاجتماعية يعود أساساً إلى قصور النظر في وضع الموازنة العامة للدولة التي لا تخضع إلى منطق الضرورات المجتمعية التي تعمل على تقدمه، ويمكن التدليل على ذلك بالموارد المرصودة لشراء السلاح والتوسع في الخدمات غير الضرورية، قياسا بالموارد المرصودة للتعليم والصحة، ويبدا واضحاً أن هناك عدداً من الدول العربية لن تلحق بركب الألفية في تحقيق هذا الهدف حتى عام ٢٠١٥، إلا أن العقبة الرئيسية أمام تحقيق هذا الهدف تتمثل في مشكلة التمويل التي تظل تحدياً صعباً لعدد من الدول العربية. كما أن التعليم الشامل لن يتحقق ما لم تكن هناك رؤية واضحة في تحقيق هذا الهدف من خلال مشروع وطني متكامل تشارك فيه جميع قوى المجتمع.

المعضلة الأخرى، التي تواجه دول المنطقة في هذا الخصوص، تتمثل في الأمية التي تعتبر سبباً ونتيجة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهدراً للقدرات البشرية وكونها سبباً من أسباب ضعف القدرة التنافسية العربية. ففي الوقت الذي اختفت فيه الأمية في أقاليم عديدة من العالم أو أصبحت ذات معدلات منخفضة جداً، حتى في العديد من البلدان النامية، فإن المعدلات في البلدان العربية ما زالت مرتفعة بل إن عدد الأميين المطلق يزداد مع الزمن. فقد تطور العدد من ٤٩ مليون أمي وأمية عام ١٩٧٠ (منهم ٢٩ مليونا من الإناث) إلى ٦٨ مليونا عام ٢٠٠٠، منهم ٤٤ مليونا من الإناث، وتزايدت أعداد الأميين في الوطن العربي لتصل إلى ما ينوف إلى ٩٠ مليونا مع حلول عام ٢٠٠٦، الأمر الذي يشير إلى أن الإقليم العربي هو من بين أقاليم العالم أو بالأحرى الإقليم الوحيد الذي تتزايد فيه معدلات الأمية وعلى نحو واسع يطال أعدادا غفيرة من السكان وعلى نحو خاص الإناث منهم، بحيث أصبحت الأمية من بين الأسباب الرئيسية لتهميش المرأة واستبعادها.

ولا يعود استمرار الأمية لضعف جهود مكافحة الأمية أو عدم فاعلية برامجها فحسب، وإنما أيضاً لعدم سد

منابع الأمية بالتعليم الأساسي الإلزامي. ومادامت معدلات التمدرس على الأقل في المرحلة الابتدائية لم تصل لتشمل كل الأطفال في السن المطلوبة لهذه المرحلة من التعليم، أي معدل تمدرس صاف يصل إلى ١٠٠٪، وهو أمر لم تصل إليه البلدان العربية ولا يبدو أنها ستصل إليه في الأمد القريب، فإن تدفقات الأميين من الشباب ستتوالى في السنوات القادمة، وأنه إذا استمرت نسب التسرب القائمة حالياً من التعليم في دول المنطقة، فإن أعداد الأميين ستزيد خلال السنوات العشر القادمة بنسبة ٥٢٪، وإن الإخفاق في تجفيف منابع الأمية يمثل خطراً داهماً يواجه الإقليم العربي بأسره، بما في ذلك الدول العربية التي حققت تقدماً مشهوداً في هذا المجال.

رابعا : مأزق السياسات الصحية في الدول العربية :

لايزال التقدم بطيئاً في الدول العربية الأقل نمواً، التي لاتزال تعاني ارتفاعا شديدا في معدل وفيات الأطفال، وانخفض المعدل المتوسط في هذه الدول من ١٤١,٠ في الألف من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ١١٤,٤ في الألف عام ٢٠٠٥، وهو انخفاض شديد التواضع لتحقيق التقدم المطلوب، ولا يتجاوز ١٩٪ وبعبارة أخرى فإن أكثر من واحد من بين ألف طفل في الدول العربية الأقل نموا يموتون قبل الوصول إلى سن الخامسة من عمرهم، ومن اللافت للنظر انه لم يحدث تقدم يعتد به على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية في هذا المجال.

إن المقارنة بين الدول العربية فيما يتعلق بما حققته في مجال خفض وفيات الأطفال خلال السنوات السابقة ليس كافيا، بل إن دراسة التوقعات المبنية على اتجاهات الانخفاض منذ عام ١٩٩٠ تعتبر أيضا أمرا مهما، حيث إنها تعتبر سنة الأساس بالنسبة لأهداف التنمية الألفية. وحيث إن هدف الألفية لوفيات الأطفال هو تخفيض المعدل بمقدار الثلثين عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ١٩٩٠ (أي أن المعدل عام ٢٠١٥= ثلث المعدل عام ١٩٩٠)، فان مدى تحقيق الدولة للهدف يمكن استقراؤه من المقارنة بالهدف المنشود لعام ٢٠١٥ بالمستوى المتوقع لنفس العام بناء على خط الانحدار الذي يبين اتجاه الانخفاض لكل من معدلي وفيات الرضع ووفيات الأطفال خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٥. إن ما يجب التنويه له في هذه المرحلة أن خط الانحدار (كما هو معروف) يمثل الاتجاه العام للمستوى، وليس بالضرورة أن يعكس المستوى الفعلي. وتالياً فإن ما تم تحقيقه في الفترة من ١٩٩٠- ٢٠٠٥، يشير على نحو واضح أن الدول العربية الأقل نمواً لن تتمكن من تحقيق هذا الهدف او الوصول إلى غاياته.

كما أن على الدول العربية، التي حققت تقدماً في مجال خفض وفيات الأطفال، أن تستمر في التوسع في تطبيق سياساتها القائمة، مع التركيز أكثر على المناطق التي بحاجة إلى إيصال الخدمات الصحية وغيرها وتضييق الفجوة بينها وبين المناطق التي حققت تقدما كبيرا مع مراعاة التركيز على العوامل التي تؤثر في خفض وفيات حديثي الولادة بشكل أوسع حيث أن نسبة ما تشكله من وفيات الرضع سترتفع، وبالتالي فإن عدم إحداث خفض حقيقي في وفيات الأطفال دون سن الخامسة سينعكس سلبا على النمط المتوقع لتحقيق مزيد من خفض وفيات الأطفال والرضع.

أما بالنسبة للدول التي لم تستطع تحقيق شيء يذكر، ويصل عددها إلى ثلث الدول العربية، فقد واجه بعضها ظروفا حالت دون تحقيق أي تقدم بل حققت نتائج سلبية، وتفاقمت وفيات الأطفال فيها، كما هو بالنسبة للعراق والصومال. وإن البيانات الواردة عن هذه الدول ودول المجموعة الأخرى، مثل موريتانيا لا تبشر بتحقيق أي منجزات ذات قيمة، إلا إذا حدثت تحولات تنموية واضحة تنعكس إيجابا على مجمل السياسات الصحية.

من اللافت في هدف التنمية الألفية حول خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة انه ضاعف الأعباء على الدول التي تنتشر فيها معدلات مرتفعة لوفيات الأطفال ولا تتوافر لها الإمكانات والموارد اللازمة لتحقيق الهدف، وفي المقابل كانت الأهداف أكثر يسرا بالنسبة للدول التي لديها موارد وإمكانات أفضل حيث تعتبر ثلثي الدول الأعضاء في المسار المطلوب.

تعد قضايا وفيات الأمهات من بين أكثر المسائل تعقيداً في احتسابها، نظراً لأن البيانات المتعلقة بها لا تتسم بالدقة المطلوبة، خاصة في الدول الأقل نمواً، التي لا تعير اهتماماً كبيراً بتسجيل الأسباب المؤدية لوفاة الأم على نحو دقيق، وهو ما يجعل الأمر أكثر صعوبة في تحديد معدلات وفياتهن، وفي كل الأحوال فإن اختلاف الأرقام يدلل على مجموعة الظروف التي تحكم هذه القضية بتفصيلاتها المختلفة بين الأقطار العربية، وباستخلاص بسيط يمكن القول إن استراتيجيات المواجهة لتحدي وفيات الأمهات يجب أن تأخذ بالاعتبار الخصوصيات القطرية والظروف الموضوعية القائمة، والتي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل جميع الدول العربية، التي تعاني ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وذلك فيما عدا ثلاث دول تعتبر معدلاتها ضمن المقاييس الدولية، بما يؤدي إلى خفض هذه الوفيات بالالتزام المطلوب، وتتباين على نحو واسع معدل وفيات الأمهات في الإقليم العربي، فبينما يصل معدل وفيات الأمهات في الكويت إلى ٥ وفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ نجد أن المعدل يصل إلى ١١٠٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ كما هو في الصومال.

كما أن هناك معدلات متقاربة، كما هو الحال مثلا بين اليمن والسودان، حيث يصل المعدل إلى ٥٧٠ و٥٩٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ على التوالي، ويعود ذلك على نحو رئيسي لنقص الكادر المدرب، وتعدد الولادات ونقص التمويل وارتفاع معدل الخصوبة الكلي، فضلاً عن الأسباب الأخرى، مثل أن المساحة الشاسعة للسودان وضعف شبكة الطرق وبعد مراكز الخدمة والمشكلات السياسية التي يواجهها وضعف التوجه السياسي لمعالجة هذه القضية وانتشار عادة ختان الإناث على نطاق واسع تمثل أهم التحديات التي تواجه السودان في خفض وفيات الأمهات، بينما تبرز تحديات أخرى في اليمن، منها انتشار الأمية بين الإناث والزواج المبكر وختان الإناث، وصعوبة تقبل الخدمة المقدمة من كادر طبي من الذكور بالإضافة إلى صعوبة التضاريس في اليمن، على أن الإرادة السياسية ايجابية جدا في الحالة اليمنية والتوجه الرسمي القائم يتسم بالايجابية والبرامج المختلفة قيد التنفيذ، كما أن هناك أقطاراً عربية تعيش حالات سياسية "مؤقتة" مثل العراق وفلسطين، وقد تشهد تحسنا ملحوظا بانتهاء تلك الأوضاع، إلا أن اللافت في هذا الأمر هو الحالة الفلسطينية التي تعد من بين الدول التي تنخفض فيها وفيات الأمهات للأسباب الرعائية والصحية، إلا أن واقع الاحتلال الإسرائيلي، هو الذي أسهم في ارتفاع معدل وفيات الأمهات، فالجدار العازل وحواجز قوات الاحتلال الإسرائيلي وحالة الحصار التي يعانيها الشعب الفلسطيني، منعت في كثير من الأحيان الأمهات من الوصول إلى المراكز الصحية لتلقي الرعاية اللازمة، وسقط عدد واسع منهن موتى امام الحواجز العسكرية، وهي من الأسباب الرئيسية التي ادت إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات في فلسطين.

إن البيانات المتاحة على اختلافها كماً، التي نستمدها إجمالا من التقارير الدولية، قد لا تعكس الواقع الفعلي لوفيات الأمهات، ويصعب التأكد من مدى قربها من الواقع، ومن المحتمل أن تكون الأعداد أكبر من البيانات المتاحة، وهذا لا يعني تستراً على تفشي وفيات الأمهات، بقدر ما يعني صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة، وهو ما يؤدي إلى اختلال خطط العمل، حتى في تلك الدول التي حققت تقدماً مشهوداً في هذا المجال.

ولا تعد وفيات الأمهات أمرا منفصلا وقائماً بذاته يمكن التعامل معه باستقلالية، وبالتالي بيسر وبكلفة معقولة، بل هو جزء من موضوع أشمل يتسع ليصل إلى مفهوم الأمن البشري، وعليه فان تحسين مؤشر وفيات الأمهات يجب أن يكون بالضرورة متلازما مع التحسن في المجالات المعيشية الأخرى، ليكون واحداً من مفهوم صحي أشمل ضمن سياسات الصحة الإنجابية، هذا فضلاً عن أن وفيات الأمهات كمؤشر وكهدف من أهداف الألفية جاء بعد تحليل دقيق جرى ربطه بالأهداف السبعة الأخرى، فتحليل واقع الأمومة الآمنة لا يمكن التعامل معه بمعزل عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة وحصة الصحة من الناتج المحلي الإجمالي

وانعكاسات الوضع الاقتصادى على النواحى الأخرى كالتعليم، والتغذية، وسهولة الاستفادة من المرافق الصحية المتاحة، والصلة بين الوفيات والفقر، كما أن العوامل الاجتماعية والعوامل السياسية، مثل الوضع فى فلسطين والعراق، لها أثر بالغ ومباشر على معدلات وفيات الأمهات.

كما أن تحسين الصحة النفاسية، الذى يمثل إحدى غايات أهداف الألفية. فإنه من الصعب الاعتقاد بأن عدداً كبيراً من الدول العربية ستتمكن من تحقيق هذه الغاية، وتتمكن من خفض معدل الوفيات للأمهات "النفاسية" بمقدار ثلاثة أرباع لغاية عام ٢٠١٥ بما فى ذلك الدول التى تتوافر فيها الإمكانات والقدرات المادية. لأن هذا الهدف يرتبط ارتباطاً فعلياً بالأهداف السبعة الأخرى، والتى إذا لم يتم إحراز تقدم كاف فيها فإنه قد يتعذر إحراز تقدم فى خفض معدلات وفيات الأمهات. ومن ناحية أخرى فإن جميع الأقطار بشكل أو بآخر لديها برامجها الوطنية بمعنى أن إنجاز مجموعة الأنشطة التى تقود إلى الأهداف لا تبدأ من الصفر بل هى مبنية على برامج وأنشطة قائمة أصلاً، أما الجديد فهو الالتزام السياسى والذى أصبح أكثر عمقاً من ذى قبل. وأنه لابد من الإشارة إلى التحول الجدى والالتزام فى عدد من الأقطار العربية الذى يجسد الالتزام السياسى للدولة، بتحمل أعباء هذا المشروع الوطنى من خلال المحاور المتعددة المرتبطة بالتعليم والصحة وتغيير السلوك الاجتماعى... إلخ.

وفى جميع الأحوال فإن الإجراءات الوقائية التى تحد من خطر الإصابة بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، وتوفير خدمات الوقاية للأطفال وخفض معدلات الوفيات لا يتأتى إلا بسياسات رشيدة طويلة المدى مرتبطة بالتنمية المتكاملة على نحو مباشر، ولا تنفصل عن بقية القضايا المتعلقة بالفقر والجوع وبقية الأهداف الأخرى، لكونها ترتبط على نحو وثيق مع بقية الأهداف والغايات التنموية الأخرى، الأمر الذى يتطلب جهوداً وتنسيقاً من كل الأطراف، لأن معيار تقدم الشعوب يقاس بصحة أطفالها، ومعدل الوفيات السائد فيها وهو ما يتطلب إيلاء العناية ببرامج الرعاية، التى أظهرت تحسناً واضحاً فى عدد من الدول العربية، أهمية تقديم معظم أنواع الرعاية الصحية.

إن صعوبة قياس أسباب الوفيات بالنسبة للأمهات، وعدم وجود الإحصائيات الدقيقة التى يمكن أن تكون دليلاً يقود إلى وضع خطط واحتياطات رعائية لمقابلة هذه الحالات، تجعل خفض وفيات الأمهات فى دول المنطقة أمراً عصيباً يتطلب اهتماما خاصا وعناية فائقة لما لهما من آثار اجتماعية تؤثر على نحو سلبى على التطور السليم للأسرة العربية، وأن هذه المسألة كغيرها، مرتبطة بانخفاض معدلات النمو، واتساع بؤر الفقر، وتردى الأوضاع الاقتصادية.

يرتبط ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات فى عدد من دول المنطقة على نحو وثيق بتردى الخدمات الصحية، ومنها على نحو خاص الصحة الأولية التى شهدت تدهوراً كبيراً فى خدماتها منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضى، كما تدهورت السياسات الصحية فى المنطقة العربية على نحو غير مسبوق فى عدد واسع من الدول المنطقة، وتمثل أهداف الألفية أفضل الآمال المرجوة التى يمكن تكريس الجهود لها خلال العقد المقبل، ويجب أن ينظر لهذه الأهداف على أنها تجسد جوهر وروح الالتزامات الدولية لتحقيق المساواة التامة فى التنمية وإدخال تعديلات جوهرية على السياسات الصحية برمتها.

ذلك أن الأهداف الثمانية لها تأثير مباشر على الصحة العامة، كما أن الصحة بدورها لها إسهامها المباشر على تحقيق الأهداف الأخرى. وأن ضعف الصحة واعتلالها هما من بين أسباب الفقر لكونها تؤدى إلى فقدان الدخل، وان الأدلة الموجودة تشير إلى أن معظم دول العالم النامى لن تستطيع تحقيق أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥، خاصة الأهداف الثلاثة التى لها علاقة مباشرة بالصحة، وواحد من أهم الأسباب لذلك هو البطء فى مقابلة الاحتياجات للبحوث الصحية عبر فضاء

التنمية للارتقاء بالنظم والخدمات، وفهم المعوقات التى تعوق تحسن الحالة الصحية على المستوى القومى والمحلى فضلا عن أن تزايد المعوقات وعدم المعرفة بالآليات الفنية، وكذلك عدم وجود الإرادة السياسية والنظام الصحى المناسب، كلها أسباب أدت إلى ضعف الوضع الصحى، وإذا كان النظام الصحى فى المنطقة العربية يواجه صعوبات فى التعامل مع التحديات الماثلة الآن، فكيف ستواجه دول المنطقة، القادم من الأوبئة والأمراض المجهولة المصدر.

وتظل ابرز التحديات، التى تواجهها دول المنطقة فيما يتعلق بالسياسات الصحية، تتمثل فى الهدف السادس المتعلق بمكافحة الايدز والملاريا والسل، وهو امر بالغ الأهمية، إلا أن استخدام الصياغات اللفظية الواردة فى إعلان الألفية مثل "وقفة، والعمل على عكس حدوث الملاريا والسل ووقف انتشار الايدز"، وأن مثل هذه البلاغة اللغوية بحاجة إلى رصد دقيق، لكونها غير دقيقة وغير واضحة، ذلك أن الأمر يتطلب أن يكون له معنى واضح وقابل للقياس، ومن الواجب إثراء النقاش حول الهدف السادس والأمور المتعلقة بالصحة العامة، بما يسهم فى تعزيز السياسات الصحية من خلال وضع خطط وبرامج فعالة لتحسين مستوى الخدمات الصحية، وأن استخدام الأهداف التنموية للألفية يمكن أن تكون مدخلاً صالحاً للارتقاء بالنظام الصحى وتعزيزه، والاستفادة من خبرات الدول ومستوى أدائها لمواجهة التحدى الذى تفرضه السياسات الصحية.

وعلى الرغم من أن وقف وفيات الرضع والأطفال والأمهات، يشكل أولوية مطلقة فى سلم اهتمامات السياسات الصحية، فإن الملاريا مازالت تمثل اكبر المشكلات التى يواجهها العالم، وان عدد المصابين المسجلين يقدر بنحو ٣٠٠ مليون شخص ومعدل الوفيات بلغ مليونين فى انحاء العالم، وتعتبر الملاريا سببا رئيسياً لوفيات الأطفال والأمهات فى المناطق الموبوءة بها، لأنها تجعلهم فى وضع أكثر خطورة عند إصابتهن بالملاريا التى تؤدى إلى الأنيميا وولادة أطفال ناقصى الوزن (مبتسرين) الأمر الذى يكون سبباً فى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال وهناك نحو ١٢,٥ مليون من مواطنى الدول العربية يصابون بالملاريا سنوياً، وتنتج عن هذه الإصابات ٤٢٠٠٠ حالة وفاة وفقاً لتقارير حالات مراقبة الملاريا التى تم فيها تصنيف دول العالم.

إلا أن البلاد العربية، التى يعتبر انتشار الملاريا فيها مشكلة حقيقية وتؤثر على نحو مباشر على الصحة العامة، تشمل جيبوتى، الصومال، السودان، اليمن وموريتانيا، وتمثل هذه الدول ٢٢٪ من إجمالى سكان الوطن العربى، ويصل تعدادها السكانى إلى ٦٧,١ مليون، وسيكون من المهم أن تقوم هذه الدول بتعزيز نظم مراقبتها ورصدها لتجنب انتشار الملاريا فى المناطق الأخرى الخالية منها، وإن الدول الأربع تمثل ٩٨٪ من حالات انتشار الملاريا فى الدول العربية، وإن الإصابة السنوية بالملاريا فى جيبوتى تشكل ظاهرة وبائية، وتشمل كل الفئات العمرية، وإن ضعف البرامج والرقابة خارج مدينة جيبوتى تعتبر من المعوقات الرئيسية.

وفى الصومال، فإن الملاريا تصيب كذلك كل الفئات العمرية، وتكون قاتلة فى الفترات الوبائية وتقديرات الإصابة السنوية تشير إلى مليونى إصابة، وإن الأولوية الملحة الواجب أخذها فى الاعتبار هى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعرف المبكر على الإصابات، وذلك لحماية الفئات العمرية التى تتهددها الإصابة بالملاريا فى الأعمار دون الخامسة والنساء الحوامل.

ويمثل السودان ٥٠٪ من حالات الإصابة بالملاريا فى الوطن العربى، وللسودان تاريخ طويل مع الملاريا، ومقاومتها منذ عام ١٩٠٣، ولأسباب كثيرة فإن متابعة هذه النشاطات لم تحظ باهتمام كافٍ، الأمر الذى ساهم فى انتشار الملاريا فى كل انحاء السودان، وفى عام ١٩٩٩ تبنى السودان استراتيجية (عشرين) للقضاء على الملاريا.

إن أهداف الألفية الرامية إلى إيقاف إصابات الملاريا بحلول عام ٢٠١٥ والعمل على عدم رجوعها او حدوثها

تتطلب اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية، وعلاج المقيمين فى المناطق المعرضة لخطر الملاريا باستخدام أساليب الوقاية والعلاج الفعالة، إلا أن هناك عدة أسئلة تفرض نفسها عند مناقشة الملاريا، ومكافحة آثارها فى الدول العربية إذا ما كانت هذه المؤشرات والأهداف مناسبة لجميع الدول العربية وإذا ما كانت كل الدول العربية تحتاج إلى تحقيق هذا الهدف من عدمه.

إن آليات الدعم المتوافرة لمتابعة هذه المؤشرات يجب أن تكون ملائمة لها، إلا أنه بشكل مؤكد فإنه يمكن تأكيد أن خفض الإصابة بالملاريا سيسهم فى تحقيق الأهداف السبعة الأخرى، فخفض الإصابة بالملاريا سيسهم فى زيادة الاستثمار فى المناطق المتأثرة وبالتالى ستؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة فى هذه المناطق، مما سيؤدى إلى استئصال الفقر المدقع، كما أنها ستسهم فى تخفيف نسبة التغيب والتسرب من التعليم الابتدائى، وكذلك تسهم فى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تحسين الصحة الإنجابية، كما أن خفض الإصابة بالملاريا سيحقق هدف خفض وفيات الأطفال والأمهات على نحو مباشر، وتخفيف الإصابة بالملاريا ومرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز)هدف من أهداف الألفية، وإن تلازم المرضين يزيدان من مخاطر حدوث الوفيات، بالإضافة إلى أن وقف انتشار الملاريا يسهم فى استدامة البيئة، وتعتبر مكافحة الملاريا واحدة من أهم الشراكات العالمية التى تؤدى إلى تحقيق التقدم فى مسارات التنمية.

إن مخاطر الملاريا تكمن فى أنها ليست محصورة فى إطار الحدود الوطنية، وإن حركة المواطنين الداخلية والخارجية هى أكثر أهمية من آثار بعوضة الانافوليس، إن فرص التعاون كثيرة ومتعددة، ومن الضرورى تبادل وإشراك الخبرات والمعلومات ونظم المراقبة التى تساعد فى الحماية من انتشار وباء الملاريا.

وهناك أمثلة كثيرة حول العالم إلا أن على الدول العربية أن تطور نماذجها الذاتية فى التخطيط والتعاون، بحيث يجب ألا تكون مكافحة الملاريا هدفاً بحد ذاتها، ولكن إيجاد نظام صحى يقوم بعمله من خلال آليات لقطاع واسع، ومن المهم بناء نظام مركزى واسع على المستوى الإدارى يضم مرض نقص المناعة والسل، وكذلك تعزيز جهود التنسيق مع البرامج المماثلة وإيجاد سياسات تنموية تكون جزءاً من التنمية البشرية مع مراعاة الظروف المحلية لكل دولة على حدا.

خامساً: قضايا التمويل: الإمكانات والاحتمالات:

يتطلب تحقيق الأهداف التنموية للألفية تخصيص موارد هائلة للوفاء بالاستحقاقات المطلوبة لإنجاز الغايات والمؤشرات لهذه الأهداف، وسيكون متعذراً على عدد واسع من الدول النامية رصد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ولكون هذه الأهداف تعتبر مصدر إجماع دولى غير مسبوق، فإن على المجتمع الدولى أن يسهم على نحو سخى وبدون شروط، فى توفير هذه الموارد لدفع عملية التنمية فى البلدان النامية، وذلك من خلال دعم برامج تخفيف وطأة الدين، وزيادة حجم المساعدات الرسمية للتنمية، وفتح الأسواق العالمية أمام صادرات الدول النامية، وتأمين الحصول على الأدوية الأساسية بكلفة معقولة، وتعميم فوائد التقنيات الحديثة لاسيما تلك المتعلقة بمجالى المعلومات والاتصالات.

التحدى الآخر، يكمن فى قدرة الدول على تحسين سياساتها المتعلقة بالأهداف التى تعانى قصوراً فيها، ورصد التمويلات اللازمة لتحقيق الأهداف، تعد أمراً ضرورياً للوصول إلى إنجازات ملموسة فى هذا الشأن، كما أن تحقيق الأهداف لا يتطلب رصد الأموال اللازمة فقط ولكن اختبار السياسات ومدى جدواها وملاءمتها للوصول إلى النتائج المرجوة وهو ما يعتبر أمراً مهماً وضرورياً، كما أن كفاءة المؤسسات وقدرتها على الاستجابة لمختلف المتطلبات تعتبر أمراً حيوياً فى تحقيق النجاح المطلوب.

لا يرتبط تنفيذ الأهداف والإجراءات الواردة فى الإعلان، فقط بسن التشريعات ورسم السياسات وتصميم البرامج، بل يتطلب وبقدر كبير، رصد الموارد

المالية، وإيجاد التمويلات اللازمة التى تكفل ترجمة الخطط إلى برامج تطبق فى الواقع المعاش، وتنعكس فعلياً على أوضاع التنمية وعلى نحو يزيد من القدرات لأفراد المجتمع ويعزز مستويات الرفاه. وأخذاً بعين الاعتبار التكلفة العالية نسبياً للبرامج الخاصة بالأهداف التنموية فإن هذا يتطلب إيجاد وسائل جديدة تكفل خلق مصادر تمويل دائمة ومتجددة تتيح الوفاء بالالتزامات الواردة فى الإعلان. وكما هو معروف، فإن عدداً من الدول العربية تعانى أوضاعا اقتصادية بالغة الصعوبة، وهو ما يحد من قدرتها على أن تحقق تقدماً فعلياً فى استراتيجياتها لتنفيذ الأهداف التنموية، ويصبح التزامها محدوداً بما صادقت عليه فى قمة الألفية، ذلك أنه حين تصبح الأمور متعلقة برصد الموارد، عادة ما يتضاءل الالتزام شيئاً فشيئاً حتى يتلاشى تماماً.

وإدراكا لهذه التحديات، أكد الإعلان العربى للأهداف التنموية للألفية، الذى أقرته قمة الخرطوم فى مارس ٢٠٠٦، الحاجة الماسة إلى تحسين مستوى إدارة الموارد المحلية والإقليمية والدولية، وهنا ينبغى ملاحظة أن الدول العربية المانحة، أسهمت بشكل كبير فى المعونة التنموية الرسمية على الصعيدين الإقليمى والدولى، فخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، قدمت دول مجلس التعاون الخليجى ما إجماله ١٣,٧ مليار دولار معونة للتنمية، وأسهمت السعودية التى تعد أكبر الدول المانحة فى المنطقة العربية بنسبة ٥٨٪ من إجمالى المعونات، وفى عام ٢٠٠٣ تبرعت السعودية بمبلغ ٢,٨ مليار دولار (١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، من مبلغ ٣,١ مليار دولار التى تمت المساهمة بها فى ذلك العام، وساهمت الإمارات بمبلغ ١٣٠ مليون دولار، والكويت بمبلغ ٨٢ مليون دولار.

إن التقديرات للنفقات المطلوبة لبعض أهداف التنمية البشرية، مثل التعليم والصحة، تعتبر إشكالية حقيقية، فالعلاقة بين الإنفاق العام والمخرجات تعتبر ذات ارتباط ضعيف، فالعلاقة بين الإنفاق على التعليم ومعدلات القيد فى المدارس لم يثبت تلازمها، كما أن العلاقة بين الإنفاق على الصحة ومعدلات الوفيات أو انتشار الأمراض تعتبر ضعيفة، وبالتالى فإن رصد الموارد المطلوبة يجب احتسابها، وفقاً للاحتياجات الحقيقية لكل غاية من غايات الأهداف وليس استناداً إلى التقديرات بالمقارنة مع المخرجات المتوقعة، فالتجارب التنموية تشير إلى أن السياسات هى العامل الرئيسى للنجاح فى تحديد اتجاهات الإنفاق على الأهداف المرغوب فيها.

تبرز الاختلالات الهيكلية الخطيرة، التى تعانى منها، مكونات التنمية البشرية فى المنطقة العربية، أهمية حشد الموارد الداخلية والخارجية (الوطنية والإقليمية والدولية)، وضرورة أن تكون هناك استراتيجية لحشد هذه الموارد على الصعيدين الوطنى والدولى، وتوجيهها نحو الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما توجد أيضاً حاجة ماسة إلى تقييم القدرات، التى يمكن أن تسهم فى حشد الموارد وكيفية إنفاقها، فتقييم الحاجات التى تتطلبها الأهداف التنموية للألفية، يلعب دوراً رئيسياً فى توحيد الموازنة الوطنية وتحديد أولوياتها، والخطط القطاعية والعون الأجنبى مع الحاجات المحددة لغايات كل بلد، وعلى الرغم من أهمية هذا التقييم فإنه غير كاف لتطوير الأهداف التنموية للألفية على أساس استراتيجية خفض الفقر المؤطرة ضمن خطط زمنية متوسطة المدى بحلول عام ٢٠١٥. ذلك أن توحيد الأهداف التنموية للألفية مع استراتيجية خفض الفقر يعتمد على نحو كبير على تقييم السياسات الوطنية الملائمة ضمن أطر الاقتصاد الكلى.

إن تقييم الحاجات، التى تتطلبها الأهداف التنموية للألفية وكلفتها، تختلف وسائلها باختلاف الأهداف، ولهذا السبب فإنه من الضرورى توضيح الاستثمارات المطلوبة للوصول إلى الأهداف التنموية للألفية فى البلدان العربية، وتقدير التكلفة التى تتطلبها تنفيذ الأهداف فى المنطقة العربية، وأن هناك عدداً كبيراً من الدول تقوم الآن بتقدير التكلفة وتقييم الحاجات على أساس عدد واسع من المناهج والمقاربات. على أساس إعطاء الأولوية لاستراتيجية خفض الفقر من خلال تحقيق الأهداف التنموية للألفية كهدف رئيسى.

فوضع السياسات العامة، يجب أن يقوم على أساس تشخيص الاحتياجات، منذ المراحل الأولى لوضع الخطط التنموية، ورصد الموارد، التي يمكن أن تساعد في التخطيط، وكذلك إدارة المعونات، وبناء القدرات لصنع السياسات، بالإضافة إلى المساعدة من اجل البناء المؤسسي ووضع نظم مالية، بهدف تنفيذ الأهداف، وذلك من خلال تقديم الدعم على المستوى الوطني والمحلي والقطاعي، كما انه سيكون ضرورياً تكثيف الدعم لتحسين نظم المتابعة الوطنية لخطط الأهداف التنموية للألفية ورصد الموارد اللازمة لها.

سادساً: الشراكة الدولية لتمويل الأهداف التنموية للألفية:

حين انعقد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، التزم وزراء التنمية في الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمراجعة سجل المساعدات التنموية في إحداث التنمية في الدول النامية ومراجعة السياسات والاستراتيجيات التي كانت تتبعها الدول المانحة في تقديم العون، وذلك للاستفادة منها في تحديد التوجهات اللازمة لتقديم المساعدات التنموية في القرن الجديد. حيث استغرقت عملية المراجعة عاماً كاملاً تمخض عنها نشر تقرير بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية".

فقد شهدت الستينيات نشأة "المؤسسة الدولية للتنمية" في إطار البنك الدولي، بينما لم يحدث تقدم يذكر في محاولة الأمم المتحدة إنشاء صندوق رأسمالي للتنمية يسهم في تزويد الدول بقروض طويلة الأجل ميسرة الفائدة. على الجانب الآخر تصاعدت منذ بداية الخمسينيات محاولات تشجيع تدفق رأس المال الخاص للمساهمة في تنمية الدول النامية. ومع بدء العمل بعقود التنمية بدأت الدعوة إلى بلوغ التدفقات الدولية للمساعدات ورءوس الأموال ١٪ من الدخل القومي للدول المتقدمة (ثم من ناتجها المحلي الإجمالي)، وحددت استراتيجية العقد الثاني للتنمية نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق للدول المتقدمة هدفا تبلغه المساعدات الرسمية في منتصف السبعينيات.

إن دور الدولة يتمثل في تشخيص الاحتياجات، منذ المراحل الأولى لوضع الخطط التنموية، ورصد الموارد، التي يمكن أن تساعد في التخطيط وكذلك إدارة المعونات، وبناء القدرات لصنع السياسات، بالإضافة إلى البناء المؤسسي، ووضع نظم مالية، بهدف تنفيذ الأهداف، وذلك من خلال تقديم الدعم على المستوى الوطني والمحلي والقطاعي، واستخدام منهجية علمية لتقدير تكلفة الأهداف التنموية للألفية. كما انه سيكون ضرورياً تكثيف الدعم لتحسين نظم المتابعة الوطنية لخطط الأهداف التنموية للألفية، ورصد الموارد اللازمة لها.

في هذا السياق، أكد الإعلان العربي للأهداف التنموية للألفية الحاجة الماسة إلى تحسين مستوى إدارة الموارد المحلية والدولية للوصول إلى تحقيق الأهداف، وأشارت إلى أن هناك أجواء مشجعة لرصد هذه الموارد، والتي تمثلت في الالتزام الجديد للاتحاد الأوروبي من خلال مبادرته الأخيرة في زيادة المساعدات الرسمية للتنمية، وذكرت أن المساعدات الرسمية للتنمية تقف حالياً في حدود ٠,٢٥٪ كنسبة من إجمالي الدخل القومي للدول المتقدمة، وأنه على أساس التزامات المانحين التي وعدوا بها، فإن تدفق المساعدات الرسمية للتنمية يجب أن تزيد سنوياً لتصل إلى ١٠٠ بليون بحلول عام ٢٠١٠، وتمثل هذه الزيادة ضعف المبلغ الذي تم تحديده خلال مؤتمر مونتيري عام ٢٠٠٢، إلا أن الدلائل تشير إلى أن التزام الدول لتحقيق هذا الهدف، لايزال بعيداً، وأن المساهمات القائمة حالياً للدول المانحة لن تمكن من الوصول إليه بحلول عام ٢٠١٠ أو ما بعد ذلك، الأمر الذي يجعل إنجاز الأهداف التنموية للألفية في الدول النامية بأسرها أمراً بعيد المنال.

إن ما يمكن تحقيقه من تعاون جنوب/جنوب، ومن ترتيبات ثلاثية تضم دولا متقدمة ومؤسسات متعددة الأطراف إلى طرفين من دول الجنوب تعد أمراً مهماً فى التعاون الدولى لإيجاد التمويلات اللازمة، إلا أن الأهم من ذلك هو تزايد الإدراك بأهمية التعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمى العربى وإسهامه فى توسيع فرص التجارة والاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة وأشكال التعاون الأخرى بين دول تنتمى إلى أقاليم مختلفة، فضلا عن تعزيز نمو الاقتصاد العالمي. ويجب النظر إلى التعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمى العربى كوسيلة لإزالة العوائق أمام التجارة والاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادى فى الإقليم. وحتى لا يتحول العالم إلى كتل إقليمية منعزلة فإنه يجب مراعاة أن يجرى خفض عوائق التجارة والاستثمار فى التجمعات الإقليمية وفق القواعد المتفق عليها دوليا، وأن تكون التجمعات الاقتصادية الإقليمية منفتحة على الخارج، ومنسجمة مع نظام التجارة متعددة الأطراف.

إن التحدى الأساسى، الذى يواجه السعى نحو النمو وإزالة الفقر والتنمية المستدامة، هو ضمان توفير الأوضاع الداخلية اللازمة لتعبئة المدخرات المحلية، العامة والخاصة، والمحافظة على مستويات مناسبة للاستثمار المنتج ورفع القدرة البشرية. والمهمة الضرورية لتحقيق ذلك تكمن فى توافق وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية. وتعتبر البيئة المحلية المكّنة حيوية بالنسبة إلى تعبئة الموارد المحلية وزيادة الإنتاجية وخفض نزوح رأس المال، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار والمساعدات الدولية واستخدامها بصورة فعالة، وعلى المجتمع الدولى أن يدعم مثل هذه البيئة.

المشكلة الأخرى، التى تواجه تمويل الأهداف التنموية فى الدول العربية، تتصل أيضا بنظم الموازنات، فالموازنات العامة للدولة تقوم على نماذج ثابتة، تتعلق بالإنفاق والموارد، وتحدد هذه النماذج الإنفاق العام الموازنة ضمن القطاعات المعروفة الأساسية التى تمثل التزاماً نحو السياسات العامة التى تقرها الحكومة، ولهذا السبب نجد غياباً تاماً للموارد التى يمكن رصدها لغايات الأهداف التنموية التى عادة ما تتصل بقطاعات متعددة، تخرج عن سياق الإنفاق التقليدى، ولهذا لا تتم العناية على نحو خاص بالموازنات التى ترصد للغايات، ذلك لان كل قطاع من القطاعات المعنية يعتقد أن هذه مسئولية القطاع الآخر، وهو ما يستلزم العناية به والاهتمام بمعالجته، ليس فى إطار موازنة القطاعات المختلفة، ولكن ضمن الخطة الرئيسية للموازنة العامة للدولة.

إن الاستخلاصات الرئيسية، التى يمكن الوصول إليها من هذا التحليل، هى أن ثلث الدول العربية ستتمكن من تحقيق الأهداف التنموية للألفية، وأن الثلث الآخر بمقدوره الوصول إلى هذه الأهداف أو تحقيق قدر كبير من غاياتها، وأن الثلث الأخير المتمثل فى الدول الأقل نمواً مضافاً إليها العراق وفلسطين لن يتسنى لها تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وأيا كانت النتائج التى يمكن الوصول إليها نجاحاً أو إخفاقاً فإن المعضلة الرئيسية تكمن فى قدرة الدول العربية على استدامة التنمية، وتحقيق تقدم فى مجالاتها يتجاوز الأهداف التنموية للألفية، وهو أمر مشكوك فيه فى ظل تذبذب النمو الاقتصادى وتراجع معدلاته فى العشريتين الأخيرتين من القرن الماضى، وأنه ما لم يعاد النظر جذرياً فى السياسات العامة وعلى نحو خاص منها سياسات الاقتصاد الكلى، فإن من المستبعد إحراز تقدم يعتد به فى المنطقة العربية يسهم فى تحقيق النهضة الشاملة، وأنه فى كافة الأحوال، فإن تحقيق التقدم الاجتماعى العربى سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقدرة الإقليم العربى على التحول إلى نمط الاعتماد المتبادل بين دوله وتحقيق تكامل عربى شامل، يكفل لجميع دول الإقليم تحقيق نمو متقارب فى أبعاده التنموية والاجتماعية.

التقدم فى تحقيق أهداف الألفية في مجال مكافحة الفقر والبطالة فى البلدان العربية

حظيت أهداف الألفية المتمثلة فى القضاء على الفقر المدقع والجوع وتوفير فرص العمل وبالذات للشباب لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وحماية البيئة وضمان استدامتها، وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة. حظيت هذه الأهداف بتوافق دولى عام بشأنها باعتبارها ضرورة حقيقية لتحسين أحوال مختلف مجتمعات العالم وبالذات البلدان النامية والأقل نموا، وباعتبار أنها تستهدف وصول التنمية إلى الفئات الأكثر فقرا والأقل تمتعا بالحماية وبالحقوق فى هذه البلدان، وهى أهداف يمكن أن يساعد تحقيقها على تطور تلك البلدان وعلى تحسين الاستقرار الاجتماعى والأمنى والسياسى فيها.

وإذا نظرنا إلى البلدان العربية فسنجد أن هناك تفاوتا كبيرا فى مدى تقدم كل منها نحو تحقيق أهداف الألفية فى منتصف المدى الزمنى المرصود لتحقيق هذه الأهداف، وهو ما يمكن أن ندركه من رصد وتحليل ما تحقق من إنجازات أو إخفاقات فى تحقيق أهداف الألفية فى البلدان العربية.

أولا: الفقر المدقع والجوع فى البلدان العربية

أتاح عدد محدود من الدول العربية بيانات عن حجم الفقر فيها، وهى بالتحديد ٧ دول عربية فقط، ويبلغ عدد الفقراء بشكل مدقع فيها نحو ٧,١ مليون نسمة، بينما بلغ عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين فى اليوم نحو ٥١,١ مليون نسمة يشكلون نحو ٣٠٪ من سكان الدول السبع. ولأن هذه الدول التى قدمت بيانات لا تتضمن دولة فقيرة وكبيرة التعداد مثل السودان (٣٦ مليون نسمة) التى بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل نحو ٦٤٠ دولار فى عام ٢٠٠٥، ولا تتضمن دولة فقيرة بشكل مدقع فى مجموعها مثل الصومال (٨ ملايين نسمة)، ولا دولة كبيرة أفقرت بالاعتداءات والحصار والاحتلال مثل العراق، فإن الرقم العام للفقراء بشكل مدقع الذين يعيشون على أقل من دولار للفرد يوميا يمكن أن يتضاعف أكثر من ست مرات ليصل فى مجموع الوطن العربى إلى نحو ٤٥ مليون نسمة على الأقل. كما أن إضافة الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد والذين يعيشون فى السودان والصومال والعراق إلى نظرائهم فى باقى البلدان العربية سوف يؤدى إلى زيادة أعداد هؤلاء الفقراء فى الوطن العربى إجمالا إلى نحو ١٠٠ مليون نسمة على الأقل.

وعلى أى الأحوال، فإن الفقر منتشر فى البلدان العربية على نطاق واسع، وهو ما ينعكس سلبيا على الحالة التغذوية للفقراء العرب الذين يفتقدون الأمن الغذائى ويعانون الجوع الجزئى الدائم أو المؤقت، حتى فى الدول الآمنة غذائيا بالمعنى العام، كما تفتقد أعداد كبيرة الطمأنينة على إمكانية الاستمرار فى الحصول على الغذاء فى المستقبل.

وعندما يحدث هذا فى المنطقة العربية الغنية بالموارد الطبيعية وبالذات النفط الذى تمتلك نحو ٥٩٪ من الاحتياطيات العالمية منه، والغاز الذى تملك نحو ٣٠٪ من الاحتياطيات العالمية منه، وغيرهما من المعادن ومنتجات المحاجر، فإن ذلك يعكس الطبيعة غير العادلة للنظم الاقتصادية- الاجتماعية السائدة فى البلدان العربية، ويجسد فشل الإدارة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية العامة والتى تنعكس أساسا فى الموازنات

جدول (١)
الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار وبأقل من دولارين فى اليوم فى عدد من الدول العربية

	عدد السكان عام ٢٠٠٣ بالمليون نسمة	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميا	عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميا (بالمليون نسمة)	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد يوميا	عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد يوميا (بالمليون نسمة)	سنة المسح
مصر	٦٧,٣	%٣,١	٢,١	%٤٣,٩	٢٩,٦	١٩٩٩
الأردن	٥,٥	%٢	٠,١١	%٧	٠,٣٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢
تونس	٩,٩	%٢	٠,٢	%٦,٦	٠,٦٥	٢٠٠٠
الجزائر	٣٤,٤	%٢	٠,٦٩	%١٥,١	٥,٢	١٩٩٥
المغرب	٣٠,١	%٢	٠,٦	%١٤,٣	٤,٣	١٩٩٩
موريتانيا	٢,٩	%٧,٦	٠,٢٢	%٦٣,١	١,٨٣	٢٠٠٠
اليمن	٢٠,٣	%١٥,٧	٣,١٧	%٤٥,٢	٩,١٣	١٩٩٨
مجموع الدول السبع	١٧٠,٤	%٤,٢	٧,١	%٣٠	٥١,١	-

جمعت وحسبت من: World Bank, World Development Indicators 2007, p. 60-62.

العامة للدولة التي تستقي الغالبية الساحقة من إيراداتها من ريع الموارد الطبيعية التي يملكها كل أبناء الأمة بالتساوي، والمملوكة بالتالي بصورة أساسية للفقراء والطبقة الوسطى الذين يشكلون معا الغالبية الساحقة من تعداد أي أمة، ومن إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية التي يتحمل الفقراء والطبقة الوسطى غالبيتها، في ظل الإعفاءات الضريبية لرجال الأعمال والمعدلات المنخفضة للضريبة على إرباحهم في غالبية الدول العربية، وفي ظل شيوع التهرب من دفع الضرائب بين رجال الأعمال والطبقة العليا، والتي تستخدم أساسا في تمويل الإنفاق الأسمنتي الموجه لتطوير البنية الأساسية التي تستفيد الطبقة العليا منها بشكل أكبر من الجميع.

ومن المؤكد أن التردي الطويل الأجل للمؤشرات الاقتصادية، وتواضع معدلات النمو وتذبذبها وانتشار البطالة على نطاق واسع وتدني معدلات الادخار والاستثمار وتذبذبها الشديد أيضا، ونزوح الأموال للخارج والفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحقيقية، وانتشار الفساد في ظل النظم السياسية الديكتاتورية والباطنية والبعيدة تماما عن الشفافية في الأعمال العامة، هي مؤشرات على تدني كفاءة الإدارات الاقتصادية العربية، وعلى الفشل الكبير الذي أصابت به الاقتصادات والمجتمعات العربية، خاصة أن انتشار الفقر في البلدان العربية ينتج آثاراً وبيلة على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويستند كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في رؤيتيهما لمكافحة الفقر إلى تنشيط ودعم النمو الاقتصادي باعتباره شرطا ضروريا وكافيا للقضاء على الفقر من خلال النتائج المترتبة على هذا النمو. والحقيقة أن تحقيق أي دولة لدورة طويلة ومتواصلة من النمو الحقيقي القوي الذي يتجاوز ٦٪، يشكل شرطا موضوعيا مواتيا لمكافحة الفقر، لأنه يعني ببساطة أن الأمة بأسرها أصبحت تحقق دخلا أعلى يتزايد بمعدلات سريعة، ويمكنها إذا تبنت حكوماتها سياسات اجتماعية فعالة أن تمكن الفقراء من رفع مستوى معيشتهم ليلامس الحد الأدنى للحياة الكريمة بما يخرجهم من دائرة الفقر المدقع من خلال التحويلات الاجتماعية ودعم الخدمات والسلع الأساسية وإتاحة الفرصة لهم لكسب عيشهم من خلال فرص عمل حقيقية ومنتجة، أو من خلال مشروعات صغيرة تتم رعايتها من خلال حضانة قومية لمثل هذه المشروعات.

وإذا نظرنا لجدول (٢) فسنجد أن الطفرة النفطية وامتدادها لدول عربية أصبحت منتجة للنفط حديثا مثل

السودان قد أدت إلى تحسين النمو في البلدان العربية، لكن يلاحظ أيضا أن النمو الاقتصادي في البلدان العربية في الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، كان أفضل كثيرا مما تحقق في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، قبل أن يتحسن النمو مؤخرا على ضوء ارتفاع أسعار النفط.

والحقيقة أن حركة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية تبعا لحركة أسعار النفط في غالبية الاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة للنفط والمعتمدة بشكل أساسي على الناتج في هذا القطاع وإيرادات الصادرات منه، أو تبعا لتغير أحوال الطقس في البلدان التي يسهم القطاع الزراعي القائم على الزراعة المطرية فيها بنسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، يجعل النمو الاقتصادي في الدول العربية متذبذبا وغير مستقر، بما يضر بفرص هذه الدول في تحسين دخلها الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد منه، ويضر بإمكانية إيجاد فرص العمل لتمكين البشر من كسب عيشهم بكرامة والابتعاد عن الدائرة الجهنمية للفقر المدقع والفقر الأقل وطأة.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة معدل التضخم تعد مؤثرة في حركة مؤشر الفقر في أي مجتمع، نظرا لأن ارتفاع معدل التضخم يعني إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق التملك على حساب أصحاب الرواتب والأجور والمعاشات الذين يصنفون على أنهم أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة، حيث إن دخول هذه الفئات تتحرك بشكل تالي لحركة الأسعار وبمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار في العادة، وبالتالي فإن ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يدفع بأعداد ممن يقفون على حافة الفقر إلى هوته.

جدول (٣)
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

	١٩٩٩-٨٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
مصر	%٣,٧	%٦,١	%٥,٤	%٣,٥	%٣,٢	%٣,٢	%٤,١	%٤,٥	%٦,٨	%٧,١	%٧,٣
الجزائر	%١,٧	%٣,٢	%٢,٢	%٢,٦	%٤,٧	%٦,٩	%٥,٢	%٥,١	%٣,٦	%٤,٨	%٥,٢
المغرب	%٢,٨	%٠,٥	%١,٨	%٧,٦	%٣,٣	%٦,١	%٥,٢	%٢,٤	%٨	%٢,٥	%٥,٩
السودان	%٢,٦	%٣,١	%٨,٤	%٦,٢	%٥,٤	%٧,١	%٥,١	%٨,٦	%١١,٨	%١١,٢	%١٠,٧
تونس	%٤,٦	%٦,١	%٤,٧	%٥	%١,٧	%٥,٦	%٦	%٤	%٥,٤	%٦	%٦,٢
البحرين	%٤,٨	%٤,٣	%٥,٢	%٤,٦	%٥,٢	%٧,٢	%٥,٦	%٧,٨	%٧,٦	%٦,٨	%٦,٥
الأردن	%٢,٧	%٣,٤	%٤,٣	%٥,٣	%٥,٨	%٤,٢	%٨,٦	%٧,١	%٦,٣	%٦	%٦
الكويت	%٢,٧	%١,٨-	%٤,٧	%٠,٢	%٣	%١٦,٥	%١٠,٥	%١٠	%٥	%٣,٥	%٤,٨
لبنان	%٠,١-	%٠,٨-	%١,٧	%٤,٥	%٣,٣	%٤,١	%٧,٤	%١	-	%٢	%٣,٥
ليبيا	%١,١-	%١,١	%٣,٤	%٥,٩	%١,٤	%٥,٩	%٥	%٦,٣	%٥,٦	%٩,٢	%٦,٩
عمان	%٥,٢	%٠,٢-	%٥,٥	%٧,٥	%٢,٦	%٢	%٥,٤	%٥,٨	%٥,٩	%٦	%٦,٣
قطر	%٤,١	%٥,٥	%١٠,٩	%٦,٣	%٣,٢	%٦,٣	%١٧,٧	%٩,٢	%١٠,٣	%١٤,٧	%١٤,١
السعودية	%٣,١	%٠,٧-	%٤,٩	%٠,٥	%٠,١	%٧,٧	%٥,٣	%٦,١	%٤,٣	%٤,١	%٤,٣
سورية	%٥,٣	%٣,١-	%٢,٣	%٣,٧	%٥,٩	%١,١	%٢,٨	%٣,٣	%٤,٤	%٣,٩	%٣,٧
الإمارات	%٦,٦	%٣,١	%١٢,٤	%١,٧	%٢,٦	%١١,٩	%٩,٧	%٨,٢	%٩,٤	%٧,٧	%٦,٦
اليمن	%٠٠	%٣,٨	%٦,٢	%٣,٨	%٣,٩	%٣,٧	%٤	%٤,٦	%٤	%٣,٦	%٤,٣
موريتانيا	%٢,٢	%٦,٧	%١,٩	%٢,٩	%١,١	%٥,٦	%٥,٢	%٥,٤	%١١,٤	%٠,٩	%٤,٤
جيبوتي	%١,٧-	%٣	%٠,٥	%٢	%٢,٦	%٣,٢	%٣	%٣,٢	%٤,٨	%٤,٨	%٥,٧
جزر القمر	%٠,٩	%١,٩	%١,٤	%٣,٣	%٤,١	%٢,٥	%٠,٢-	%٤,٢	%١,٢	%١	%٣

* تقديرات ** تدفقات

IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 219,221.

وكانت الغالبية الساحقة من الدول العربية غير النفطية قد شهدت معدلات تضخم مرتفعة أو بالغة الارتفاع فى ثمانينيات القرن العشرين مع بدء تحرير تلك الاقتصادات بصورة مضطربة وتفتقد الكثير من الضوابط الضرورية لمنع ارتفاع الأسعار. لكن تلك الموجة انحسرت فى النصف الثانى من تسعينيات القرن العشرين، اتساقا مع موجة انخفاض معدلات التضخم فى العالم بأسره. وبعد سنوات طويلة من تراجع أو استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، عادت معدلات التضخم للصعود بقوة فى العديد من البلدان العربية منذ أربعة أعوام، وبالذات فى ظل الطفرة النفطية والسيولة الهائلة التى أضافتها دون أن يوازيها تطور مناظر فى الاقتصاد العيني، حيث تحولت تلك الأموال إلى قوة تضخمية بالذات فى ظل استخدام النقد الأجنبى فى تسوية المعاملات فى بعض البلدان العربية خلافا لقاعدة سيادة العملة المحلية فى سوقها.

ومن المفيد فى هذا الصدد أن نتعرض سريعا للتطور فى مكافحة الفقر عالميا وبالذات فى الصين صاحبة الإنجاز الأعظم فى هذا الصدد. وتشير بيانات البنك الدولى (*World Bank, World Development Indicators 2007, p.67*)، إلى أن عدد الناس الذين يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميا فى العالم عموما

جدول (٣)
معدل ارتفاع أسعار المستهلكين فى الدول العربية

	٨٩-١٩٩٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
مصر	%١٢,٣	%٣,٧	%٢,٨	%٢,٤	%٢,٤	%٣,٢	%٨,١	%٨,٨	%٤,٢	%١٠,٩	%٧,٨
الجزائر	%١٨	%٢,٦	%٠,٣	%٤,٢	%١,٢	%٢,٦	%٣,٦	%١,٦	%٢,٥	%٤,٥	%٤,٣
المغرب	%٤,٧	%٠,٧	%١,٩	%٠,٦	%٢,٨	%١,٢	%١,٥	%١	%٣,٣	%٢,٥	%٢
السودان	%٨١,٥	%١٦	%٨	%٤,٩	%٨,٣	%٧,٧	%٨,٤	%٨,٥	%٧,٢	%٨	%٦,٥
تونس	%٥,٣	%٢,٧	%٢,٣	%٢	%٢,٧	%٢,٧	%٣,٦	%٢	%٤,٥	%٣	%٣
البحرين	%١,١	%١.٣-	%٠,٧-	%١,٢-	%٠,٥	%١,٧	%٢,٣	%٢,٦	%٢,٩	%٢,٩	%٢,٧
الأردن	%٧,٤	%٠,٦	%٠,٧	%١,٨	%١,٨	%١,٦	%٣,٤	%٣,٥	%٦,٣	%٥	%٤,٥
الكويت	%٣,٦	%٣,١	%١,٦	%١,٤	%٠,٨	%١	%١,٣	%٤,١	%٢,٨	%٢,٦	%٢,٦
لبنان	%٣١,٩	%٠,٢	%٠,٤-	%٠,٤-	%١,٨	%١,٣	%١,٧	%٠,٧-	%٥,٦	%٣,٥	%٢,٥
ليبيا	%٦,٤	%٢,٦	%٢,٩-	%٨,٨-	%٩,٩	%٢,١-	%٢,٢-	%٢	%٣,٤	%١٦,٢	%٦,٩
عمان	%١,٧	%٠,٥	%١,٢-	%٠,٨-	%٠,٣-	%٠,٢	%٠,٧	%١,٩	%٣,٢	%٣,٨	%٣,٥
قطر	%٣	%٢,٢	%١,٧	%١,٤	%٠,٢	%٢,٣	%٦,٨	%٨,٨	%١١,٨	%١٢	%١٠
السعودية	%١,٤	%١.٣-	%١,١-	%١,١-	%٠,٢	%٠,٦	%٠,٤	%٠,٧	%٢,٢	%٣	%٣
سورية	%٩,١	%٣.٧-	%٣,٩-	%٣,٤	%٠,٥-	%٥,٨	%٤,٤	%٧,٢	%١٠	%٧	%٧
الأمارات	%٣,٦	%٢,١	%١,٤	%٢,٧	%٢,٩	%٣,٢	%٥	%٦,٢	%٩,٣	%٨	%٦,٤
اليمن	%٣٧,٧	%٨	%١٠,٩	%١١,٩	%١٢,٢	%١٠,٨	%١٢,٥	%١١,٧	%١٨,٢	%١٢,٥	%١٢,١
موريتانيا	%٥,٥	%٣,٦	%٦,٨	%٧,٧	%٥,٤	%٥,٣	%١٠,٤	%١٢,١	%٦,٢	%٧,٦	%٧,٣
جيبوتي	%٤,٥	%٠,٢	%١,٦	%١,٨	%٠,٦	%٢	%٣,١	%٣,١	%٣,٥	%٣,٥	%٣,٥
جزر القمر	%٢,٩	%١,١	%٥,٩	%٥,٦	%٣,٦	%٣,٧	%٤,٥	%٣	%٣,٤	%٣	%٣

* تقديرات
** توقعات
المصدر: .IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 220-227

بدون الصين قد تزايد من ٨٥٥ مليون نسمة عام ١٩٨١ إلى ٨٥٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، وهو ما يعود بصفة أساسية إلى زيادة أعداد من يعيشون بدولار واحد للفرد يوميا فى الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من ١٦٨ مليون نسمة عام ١٩٨١ إلى ٢٩٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، وزيادة الأعداد فى أوروبا وآسيا الوسطى من ٣ ملايين عام ١٩٨١، إلى ٤ ملايين عام ٢٠٠٤، كما زادت الأعداد فى أمريكا اللاتينية من ٣٩ مليونا عام ١٩٨١ إلى ٤٧ مليونا عام ٢٠٠٤، وتراجعت الأعداد فى جنوب آسيا من ٤٧٣ مليون نسمة عاد ١٩٨١ إلى ٤٦٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، فى ظل النمو السريع لاقتصادات تلك البلدان.

أما الصين صاحبة الإنجاز الأعظم فى مكافحة الفقر فقد تمكنت من تقليص عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد يوميا من ٦٣٤ مليون نسمة عام ١٩٨١، إلى ٣٧٤ مليون نسمة عام ١٩٩٠، إلى ١٢٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، بما أدى إلى تراجع نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميا من ٦٣.٨٪ من عدد سكان الصين عام ١٩٨١ إلى مجرد ٩.٩٪ عام ٢٠٠٤. ويعود الإنجاز الجبار الذى حققته الصين، إلى النمو الهائل الذى حققه اقتصادها والذى بلغ نحو ١٠٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٧، فضلا عن أن النظام الاقتصادي- الاجتماعي- السياسى فى الصين يضع قضية مكافحة الفقر فى مكانة متقدمة فى جدول أولوياته، ويعتمد فى ذلك على تمكين البشر من الحصول على فرص العمل وكسب العيش بكرامة وبصورة دائمة تضمن الحد الأدنى من حياة كريمة وبعيدة عن الفقر المدقع على الأقل، كما يعتمد فى تحقيق ذلك على سياسة دعم السلع والخدمات الاجتماعية، وسياسة التحويلات الاجتماعية، وكل ذلك مكن الصين من تحقيق إنجازها الجبار بتقليص أعداد الفقراء بسرعة مذهلة، كما هو واضح من البيانات المذكورة آنفا.

أما بالنسبة للفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد يوميا (يتضمنون من يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميا أيضا)، فإن أعدادهم فى العالم عامة ارتفعت من ٢٤٥٧ مليون نسمة عام ١٩٨١، إلى ٢٥٥٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، أما فى الصين فتراجع العدد من ٨٧٦ مليون نسمة عام ١٩٨١، إلى ٤٥٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٤.

ومن المؤكد أن التجربة الصينية تشكل خبرة عالمية بالغة الأهمية يمكن للدول العربية وغيرها أن تستند إليها فى تخطيطها لإنهاء الفقر المدقع والفقر عموما.

ثانيا: البطالة .. استمرار الأزمة و"الإصلاحات" تفاقمها

استمرت أزمة البطالة فى المنطقة العربية فى التفاقم كواحدة من المعضلات الاقتصادية- الاجتماعية ذات التأثيرات المتشعبة، مما يؤكد بصفة عامة ضعف الاهتمام الحقيقى بمعالجتها، أو ضعف كفاءة القائمين على إدارة السياسات الاقتصادية والمعنيين بملف البطالة بصورة خاصة. بل إن سياسات "الإصلاح" الاقتصادى التى تطبقها دول عربية عديدة، قد ساهمت فى تفاقم أزمة البطالة، سواء بسبب سياسة الخصخصة أو بسبب اعتماد سياسة المعاش المبكر، أو ضعف معدلات الاستثمار وتباطؤ نمو الاقتصاد الحقيقى والاعتماد على ارتفاع أسعار النفط فى تحقيق نمو اقتصادى على أسس هشة فى العديد من الدول العربية.

وتعتبر المنطقة العربية فى مجموعها هى المنطقة الأكثر معاناة من البطالة بكل أنواعها فى العالم بأسره، وتشير البيانات إلى أن معدل البطالة يبلغ نحو ٢٠٪ من قوة العمل فى المنطقة العربية إجمالا. ويعتبر ارتفاع معدلات البطالة فى البلدان العربية، انعكاسا منطقيا لتدنى معدلات الاستثمار فى هذه البلدان، حيث إن الاستثمارات الجديدة والتوسعات فى الاستثمارات القائمة، هى العامل الرئيسى فى تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة فى أى اقتصاد. كما يعبر ارتفاع

معدلات البطالة فى الدول العربية، عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، أو لدى القطاع الخاص والقطاع العائلى من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادى.

وتنفرد الجزائر بأنها حققت إنجازا كبيرا فى تخفيض عدد العاطلين ومعدل البطالة. وكان عدد العاطلين فى الجزائر قد تراجع من ٢,٤ مليون عاطل عام ٢٠٠٢، إلى ٢,١ مليون عاطل عام ٢٠٠٣، إلى ١,٧ مليون عاطل عام ٢٠٠٤، إلى ١,٥ مليون عاطل عام ٢٠٠٥، وتراجع معدل البطالة من٢٩,٥٪ عام ٢٠٠٠، إلى ٢٥,٩٪ عام ٢٠٠٢، إلى ٢٣,٧٪ عام ٢٠٠٣، إلى ١٧,٧٪ عام ٢٠٠٤، إلى ١٥,٣٪ عام ٢٠٠٥. وبرغم أن عدد العاطلين ومعدل البطالة فى الجزائر يظلان مرتفعين، فإن الجزائر حققت إنجازا حقيقيا فى تقليص البطالة.

وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن معدل البطالة، خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، قد بلغ نحو ١١٪ فى مصر ونحو ١١,٢٪ فى المغرب، ونحو ٢٠,١٪ فى الجزائر، ونحو ١٢,٤٪ فى الأردن، ونحو ١,٧٪ فى الكويت، ونحو ١٤,٧٪ فى تونس، ونحو ١٢,٣٪ فى سورية، ونحو ٢٦,٨٪ فى الضفة وغزة، ونحو ٢٦,٨٪ فى العراق.

ويشكل ارتفاع معدلات البطالة فى البلدان العربية، إهدارا لعنصر العمل العربى الذى يمثل العنصر الأكثر فعالية من بين كل عناصر الإنتاج. فضلا عن أن هذه المعدلات المرتفعة تلقى بأعداد كبيرة غالبيتها الساحقة من المتعلمين تعليما متوسطا وعاليا حسب البيانات الرسمية العربية، إلى هوة الفقر فى ظل عدم وجود مصدر متجدد للدخل. كما يؤدى ارتفاع معدل البطالة إلى رفع معدل الإعالة بصورة لافتة، حيث بلغ عدد سكان الدول العربية نحو ٣٠٧ ملايين نسمة عام ٢٠٠٤، يعمل منهم نحو ١١٥ مليونا، بما يعنى أن معدل الإعالة فى الدول العربية مجتمعة قد بلغ نحو ٢,٦٧ شخص لكل عامل فى العام المذكور، علما بأن المعدل المناظر عالميا قد بلغ نحو ٢,١٤ شخص لكل عامل، حيث بلغ عدد سكان العالم نحو ٦٣٦٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، ويبلغ عدد العاملين فى العالم نحو ٢٩٨١,١ مليون عامل.

وفضلا عما تمثله البطالة من إهدار للمورد البشرى وإفقار للعاطلين بصورة إجبارية وإفقار للمجتمع ككل من خلال رفع معدل الإعالة، فإن نتائجها المذكورة تمثل سببا مهما لتزايد العنف الجنائى والسياسى فى البلدان العربية التى تعانى ارتفاع معدلات البطالة لآجال طويلة، خاصة أنه لا يوجد نظام لإعانة العاطلين وكفالتهم من قبل الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة فقيرة مثل الهند قد أصدرت فى عام ٢٠٠٦ قانونا يفرض على الحكومة ضمان تشغيل أى عامل لمدة ١٠٠ يوم فى العام فى القطاعين العام أو الخاص، أو إعطائه إعانة توازى أجر ١٠٠ يوم، وهذه السياسة هى نموذج لسلوك دولة تشعر بالمسئولية إزاء مواطنيها، وهو نموذج يستحق أن تنظر الدول العربية، وغالبيتها الساحقة أغنى بعدة مرات من الهند بما فى ذلك مصر، فى تطبيقه لكفالة العاطلين وللضغط على الحكومات للعمل على تطوير البيئة الاقتصادية بصورة تساعد على تنشيط الاستثمارات وخلق الوظائف، أو حتى قيام هذه الحكومات بخلق وظائف حقيقية للعاطلين فى مشروعات تمول من الإنفاق العام الاستثماري، ويمكن للحكومات المصرة على التطبيق الحرفى لتوصيات صندوق النقد الدولى والدول الدائنة بعدم تدخل الدولة فى الاقتصاد أن تبيع مثل هذه المشروعات بعد ذلك وفقا لنموذج "الدولة المقاول"، شرط أن تبيعها بدون فساد وهو ما يتطلب نظما ديموقراطية شفافة ورقابة مستقلة وشعبية ومحاسبة فعالة لكل الفاسدين مهما تكن مواقعهم فى الدولة، وهو ما لا يتوافر حتى الآن فى الغالبية الساحقة من الدول العربية، وبالذات فى الدول الرئيسية.

الاقتصاد الفلسطيني بين أعباء الاحتلال الإسرائيلي وتبعات الانقسام الداخلي

شهد الملف الفلسطيني خلال العامين الماضيين احداثا وتطورات غير مسبوقة على مستوى العلاقات " الفلسطينية- الفلسطينية"، "الفلسطينية - الإسرائيلية"، "الفلسطينية - الدولية"، كانت لها تأثيرات وانعكاسات مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات ادائه، لتطال باعبائها وتبعاتها، مختلف شرائح وقطاعات المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل انها كانت من القوة لتؤثر على المستقبل السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى مشروع التسوية وتوازنات القوى في ملفات السلام في الشرق الأوسط. وفيما يلي عرض لاهم هذه التطورات:-

- الانسحاب الأحادي لإسرائيل وفك ارتباطها بقطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وتفكيك كامل مستوطناتها المقامة على تلك الأراضي (سبتمبر ٢٠٠٥). وهو ما ترتب عليه استعادة الاقتصاد الفلسطيني لجزءاً مهماً من موارده "الأرض والمياه" .

- توقيع اتفاق المعابر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية اللجنة الرباعية الدولية وبتدخل مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يسمى اتفاق " الحركة والوصول" *(AMA)*، الذي وقع في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، وهو الاتفاق الذي تضمن: "السيادة الفلسطينية على معبر رفح البري بين مصر وقطاع غزة تحت الإشراف الأوروبي، وإنشاء قوافل حافلات لنقل الأفراد بين الضفة الغربية وقطاع غزة،" وكان مقررا أن يتم تطبيق ذلك الإجراء في ١٥ديسمبر٢٠٠٥. إضافة إلى إنشاء قوافل للشاحنات لنقل السلع والبضائع بين الضفة وغزة"، وكان مقررا أن يتم تطبيق ذلك الإجراء في ١٥يناير٢٠٠٦. والنص على "تشييد ميناء غزة البحري، وإعادة بناء وتشغيل المطار "وهي البنود التي لم تلتزم إسرائيل بها، كما أظهرت التجربة لاحقا".

- تنظيم انتخابات برلمانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أدت لفوز قائمة مرشحي كتلة التغيير والإصلاح - حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في يناير ٢٠٠٦، وتشكيل الحركة الحكومة الفلسطينية "العاشرة" في ٢٩ مارس٢٠٠٦، برئاسة السيد/ اسماعيل هنية.

- قيام المانحين الدوليين الأساسيين بمراجعة سياساتهم الخاصة بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية "حكومة حماس". واشتراطهم استمرار واستئناف تقديم تلك المساعدات ريثما تعلن الحكومة الفلسطينية التزامها بالمبادئ والشروط التي حددتها اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط وفق بيانها الصادر في ٣٠ يناير ٢٠٠٦ والبيانات التالية له، المتمثلة في (نبذ العنف- الاعتراف بإسرائيل- قبول الاتفاقات والالتزامات السابقة بما فيها خارطة الطريق).

- امتناع الحكومة الإسرائيلية عن سداد الضرائب والرسوم الجمركية التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية. (طبقا لبروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في ابريل ١٩٩٤)حيث قدرت قيمة هذه العوائد المحتجزة بنحو "٧٥٠- ٨٠٠" مليون دولار، وهو ما يمثل نحو ثلثي حجم الإنفاق الجاري للموازنة الفلسطينية طبقا لما أعلنته وزارة التخطيط الفلسطينية في بيان أصدرته في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٧ ."تم سداد معظم تلك المبالغ للسلطة الفلسطينية بعد يوليو ٢٠٠٧ كما سيرد توضيحه لاحقا"

- قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الفترة "مايو - اغسطس ٢٠٠٦" باختطاف ٤٥ عضوا من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، ينتمون لحركة حماس. (منهم وزراء في الحكومة العاشرة، ورئيس

المجلس التشريعي، السيد/الدويك الذى تم اختطافه تحديدا فى ٨ أغسطس ٢٠٠٦). الامر الذى اخل بدور وقدرة المؤسسة التشريعية الفلسطينية على ممارسة صلاحياتها الرقابية والتشريعية.

■ تزايد وتيرة الخلافات الفلسطينية/الفلسطينية، بين مؤسسات المجلس التشريعي والحكومة (التى تسيطر عليهما حماس) من جانب، ومؤسسة الرئاسة والمسئولين السابقين (المنتمين لحركة فتح)، من جانب آخر، فيما يخص صلاحيات ومسئوليات كل طرف من اطراف السلطة.

■ وصول طرفى النزاع "الصراع" فى الأراضى الفلسطينية إلى اتفاق "هش" عرف باسم "اتفاق مكة" والانتهاء بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية فى ٢٠٠٧/٣/١٧. "الحكومة الحادية عشرة"، برئاسة السيد/ هنية، حيث تم الاتفاق برعاية مباشرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وذلك تتويجا لمساع عربية سابقة (مصرية وقطرية ويمنية وأردنية وسورية) للمصالحة وإقناع طرفى النزاع الداخلى فى الأراضى الفلسطينية بضرورة التوافق لاقرار برنامج موحد للحكومة الفلسطينية، وفقا لما جاء فى وثيقة (قيادى حركتى فتح وحماس) الاسرى فى سجون الاحتلال الإسرائيلي.

■ فشل اتفاق مكة بين الحركتين وتزايد القتل والخطف والسلب والنهب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، انتهاء بالاقتتال الدموى ونجاح حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فى السيطرة العسكرية الكاملة على قطاع غزة واقتحامها جميع مقرات السلطة الفلسطينية والرئاسة فى ١٤ يونيو ٢٠٠٧، مقابل تمركز قيادات حركة فتح والعديد من مسئوليها والمنتمين لها، فى الضفة الغربية، وتمكين سيطرتهم عليها وعلى المؤسسات القائمة فيها، وقيام الرئيس الفلسطينى عباس، (من الضفة الغربية) باعلان حالة الطوارئ فى كامل الأراضى الفلسطينية.

■ قيام الرئيس الفلسطينى (الحاصل على الدعم السياسى والشرعية من الشعب الفلسطينى ومن المجتمعين العربي والدولى، إضافة لإسرائيل التى لم تترك مناسبة إلا وتعلن دعمها التام – نظريا– له ولأجندته السياسية) وبموجب مراسيم رئاسية، بإقالة رئيس الوزراء/ هنية وحكومته "الحادية عشرة" وتكليفه الدكتور سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ فلسطينية ثم لاحقا بتشكل حكومة مؤقتة (اقتصرت سلطتها الفعلية على الضفة الغربية). حيث شكلت حكومة الطوارئ بتاريخ ١٧يونيو٢٠٠٧، وهدفت إلى فرض الأمن والنظام فى مناطق السلطة، وحماية باقى المناطق، خاصة الضفة الغربية من مخاطر الاقتتال الداخلى، وانتشار فوضى الأمن والانفلات الأمني. وطبقا لأحكام القانون الأساسى للسلطة الفلسطينية، يجب الا تتجاوز مدة سريان حالة الطوارىء ٣٠ يوما، مع إمكانية مدها لفترة أخرى بموافقة ثلثى أعضاء المجلس التشريعى، ونتيجة لاعتقال إسرائيل عددا كبيرا من النواب (حماس)، ولقيام كتل برلمانية اخرى بمقاطعة جلسات المجلس (فتح)، لم يكتمل النصاب القانونى للمجلس. ومن ثم تم سريان المرسوم الرئاسى، وبعد انقضاء المدة المقررة، تم تكليف الدكتور فياض بالاستمرار، وتحولت حكومته إلى حكومة انتقالية (حكومة تسيير أعمال)، لحين تنظيم انتخابات تشريعية جديدة فى الأراضى الفلسطينية.

■ ما ترتب عليه انقسام السلطة فى الأراضى الفلسطينية بين حركتى فتح وحماس، من خلال وجود حكومة رئيس الوزراء اسماعيل هنية (المقال) فى مواقعها واقتصار سيطرتها على قطاع غزة فقط. ووجود حكومة الدكتور فياض (بموجب مرسوم رئاسي) لتمارس مهامها وسيادتها الفعلية على الضفة الغربية، مع التزامها بتوفير المهايا والمرتبات وتمويل الخدمات الأساسية فى قطاع غزة. (من خلال المساعدات الدولية كما سيرد توضيحه لاحقا).

■ قيام حكومة السيد/ فياض بإعداد خطة تنموية متوسطة المدى (الإصلاح والتنمية) للأراضى الفلسطينية

الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠. والتى بلغ التمويل الدولى اللازم لها نحو ٥،٦ مليار دولار(تم إعداد هذه الخطة بحيث تراعى أولويات/شروط المجتمع الدولى لمنح المساعدات)، بحيث يتم تقديمها لاجتماع المانحين الدوليين فى ١٧ديسمبر٢٠٠٧.

- قيام إسرائيل بفرض حصار شامل على قطاع غزة (اثر السيطرة العسكرية لحماس على القطاع)، وصولا لقيامها فى ١٩سبتمبر٢٠٠٧، بإعلان قطاع غزة (كيانا معاديا)، وهو ما يشرع لها ويمهد لاتخاذ اى إجراءات عقابية ضد القطاع والسلطة القائمة فيه.

- انعقاد اجتماع انابوليس فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٧نوفمبر٢٠٠٧، (تحت رعاية الرئيس الامريكى جورج بوش) الذى استهدف (كما أعلن) دفع مفاوضات الحل النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين تمهيدا لدفع مفاوضات السلام العربى /الإسرائيلى فى المنطقة.

- انعقاد مؤتمر باريس للمانحين الدوليين فى ١٧ديسمبر٢٠٠٧، لتقديم المساعدات للشعب الفلسطينى لاعادة بناء مؤسساته الأمنية والاقتصادية (التى دمرتها اساسا قوات الاحتلال الإسرائيلى !!) ولتوفير الدعم الدولى لخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ التى تم عرضها على المانحين الدوليين فى المؤتمر، حيث وجهت الدعوة الى ٩٠ دولة ومؤسسة مالية لحضور فعاليات هذا المؤتمر الذى يتبنى فكرة ان الإصلاح والتنمية هما الضمان الحقيقى للنجاح فى تأسيس دولة فلسطينية قابلة للبقاء (طبقا لتوصيفات خارطة الطريق الأمريكية). وهو الاجتماع الذى انتهى لإقرار المجتمع الدولى تقديم تعهدات بقيمة ٧،٤ مليار دولار كمساعدات للشعب الفلسطينى وسلطته الوطنية خلال السنوات الثلاث المقبلة. وقبل عقد المؤتمر بيوم واحد قررت فرنسا (الدول الداعية والمستضيفة للمؤتمر) تغيير اسم المؤتمر من (مؤتمر الدول المانحة للمناطق الفلسطينية) إلى (مؤتمر الدول المانحة للدولة الفلسطينية) تأكيدا على اهداف المؤتمر السابق اعلانها وتبنيها من اللجنة الرباعية والمجتمع الدولى وتوثيقا لما تضمنته تفاهمات انابوليس، بشأن (الحل القائم على قيام الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية).

تظهر هذه الأحداث التطورات السريعة والمتلاحقة التى اثرت على الساحة الفلسطينية، وما نجم عنها كمحصلة نهائية، من سيادة أجواء عدم الاستقرار الذى بلغ فى أحيان كثيرة حد الفوضى الكاملة. التى سرعان ما انعكست على أداء الاقتصاد الفلسطينى، ليصبح عام ٢٠٠٦ هو الأسوأ فى تاريخ الاقتصاد الفلسطينى منذ عام ١٩٦٧، وليستمر الاتجاه العام نحو التدهور خلال عام ٢٠٠٧، وذلك وفقا للتقارير التى صدرت عن العديد من المؤسسات الدولية العاملة فى الأراضى الفلسطينية او المتابعة لشئونه، خلال تلك الفترة مثل: البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهيئات الأمم المتحدة (الاسكوا واليونكتاد واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى حقوقه غير القابلة للتصرف، ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة للشئون الإنسانية "اوتشا"، والمؤسسة الدولية للمساعدات الإنسانية "اوكسفام"، وغيرها).

أولا: الاقتصاد الفلسطينى – سبعة أعوام من التراجع والتدهور

العام السابع على التوالى والاقتصاد الفلسطينى يعانى تراجعا وتدهورا حادا لكل مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لاستمرار وتواصل حزمة السياسات والإجراءات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وبخاصة ما يتعلق بـ : الإغلاق والحصار ومصادرة وتجريف الأراضى، واستمرار بناء الجدار العازل، والاجتياحات العسكرية المتكررة، وتصعيد مستويات العدوان والقتل والاختطاف والملاحقة.

تلك السياسات والممارسات التى تهدف فى مجموعها إلى ربط الأمن الشخصى والاقتصادى للمواطن والقيادة الفلسطينية، بتقديم تنازلات سياسية. بالإضافة لسعيها

الدائم لتدمير كل مقومات وفرص نمو الاقتصاد الفلسطيني واستنزاف موارده وطاقاته المادية والبشرية والطبيعية التي تمثل في مجموعها عناصر العملية الإنتاجية *Factors of Production* في اي اقتصاد، ومن ثم حرمان المجتمع الفلسطيني ومؤسساته من تحقيق اى تراكم تنموى حقيقي. بالإضافة لدور هذه السياسات في ارتداد عملية التنمية وتقويض منجزاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما اشار إلى ذلك تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *"UNCTAD"*.

وتتمثل أهم آليات السياسة الإسرائيلية في :

- عدم منح السيطرة الكاملة للجانب الفلسطيني على المعابر.
- التقسيمات السياسية للأراضي الفلسطينية مناطق *A , B, C*.
- إجراءات وسياسات الإغلاق الداخلي والخارجي.
- فرض غلاف جمركي موحد يحرم الاقتصاد الفلسطيني من السيادة على تجارته الخارجية ويحد من القدرة على إنشاء علاقات تجارية أكثر عمقاً مع دول المحيط.
- استمرار سيطرة إسرائيل على البنى التحتية الفلسطينية (الطرق – الاتصالات – الكهرباء – المياه).

وبرغم ما شهده عام ٢٠٠٥ من وجود بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية إثر إتمام إسرائيل انسحابها الاحادى من قطاع غزة وتفكيك جميع مستوطناتها هناك، ونجاح الشعب الفلسطيني في تنظيم انتخاباته الرئاسية لتحديد رئيس السلطة الفلسطينية بعد رحيل القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني ممثلة في رحيل الرئيس الفلسطيني عرفات، وتوقيع اتفاق يضمن حرية حركة ومرور السلع والأفراد الفلسطينيين وسيطرة الفلسطينيين على معبر رفح البرى تحت الوصاية الأوروبية طبقا لما تضمنه اتفاق المعابر *AMA* الموقع في نوفمبر ٢٠٠٥، إضافة لحدوث تحسن نسبي في بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي (نتيجة للسياسات المالية التوسعية الناجمة عن توسع المصارف الفلسطينية في تقديم القروض الاستهلاكية وخاصة للعاملين بالسلطة الفلسطينية)، بالإضافة لما شهده نظام الإغلاق الإسرائيلي من تخفيف نسبي، وهى الأمور التى دفعت إلى زيادة ونشاط الطلب الاستهلاكي الذى قاد النمو الاقتصادى النسبي عام ٢٠٠٥. إلا أن الواقع جاء عكس جميع هذه التوقعات حيث شهد عام ٢٠٠٦ ومن بعده عام ٢٠٠٧ أسوأ مؤشرات لأداء الاقتصاد الفلسطيني.

على إثر إعلان نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير ٢٠٠٦ والتى انتهت بفوز حركة (حماس) بالأغلبية، وتشكيها للحكومة في نهاية مارس ٢٠٠٦، قامت الولايات المتحدة، ومعها الجهات المانحة الرئيسية بالإعلان عن مراجعة مواقفها من تقديم المساعدات للسلطة / للحكومة الفلسطينية، وأعلنت العديد منها عن وقفها لتلك المساعدات او تعليقها، وتم فرض قيود مشددة على تعامل البنوك والمصارف مع السلطة / الحكومة الفلسطينية عبر حظر التحويل المالى إلى حساب الخزينة الموحدة التابع لوزارة المالية الفلسطينية، كما أوقفت إسرائيل تحويلها للعائدات الجمركية التى تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية والتى تقدر بنحو ٥٥ مليون دولار شهريا والتى تكفى وحدها لتمويل نحو ٦٠٪ من الإنفاق الجارى للموازنة الفلسطينية. وهى الإجراءات التى أدت إلى عدم تمكن الحكومة الفلسطينية من سداد معظم التزاماتها بما فى ذلك مرتبات موظفيها، المقدر عددهم بنحو ١٦٠ الف موظف يتولون إعالة نحو ٢٥٪ من السكان، ليصبح ٧١٪ من الموظفين الحكوميين يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما دفع المؤشر العام للفقر في المجتمع الفلسطيني للارتفاع. (*UN. General Assembly and Social Council – sixty – Second session. Distr: General, 3/5/2007*)

- كما أدى استمرار حزمة الممارسات الإسرائيلية خاصة ما يتعلق بتشديد الإغلاق وتقييد حركة السلع والأفراد داخل الضفة الغربية وفيما بين الضفة وغزة وفيما بينهما وإسرائيل والعالم الخارجي، إلى إلقاء أعباء

كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني أضعفت من فرص نموه في الوقت الحالي والمستقبلي، وأدت إلى تجزئة وتفتيت المجال الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في الضفة الغربية، وتدمير القدرات الأساسية للاقتصاد وإفقاده القدرة على تحقيق نمو مستدام.

وبرغم أن الاقتصاد الفلسطيني قد واجه أزمة حادة عام ٢٠٠٢ مقاربة في وطأتها أزمة عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، فإن الفارق الاساسي الممكن رصده يتمثل في استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية بشكل خفف من وطأة أزمة عام ٢٠٠٢، على عكس ما شهدته الأراضي الفلسطينية خلال العامين الماضيين من فرض حصار مالي دولي، هدف إلى تجنب التعامل مع السلطة الفلسطينية التي تقودها أو تشارك فيها حكومة حركة حماس(باستثناء الفترة المحدودة التي تلت تشكيل الحكومة الانتقالية للدكتور فياض في الضفة الغربية في يوليو ٢٠٠٧). وكانت أحد أهم معالم هذا التراجع في تزايد عزلة الاقتصاد الفلسطيني إقليمياً ودولياً. وخسارته نحو ثلث رأسماله المادي وقدراته الإنتاجية مقارنة بمستواها عام ١٩٩٩.

ثانيا : الاقتصاد الفلسطيني : بين الضفة الغربية وقطاع غزة

أ- قطاع غزة وكارثة الانقسام:

لم يكن ينقص الفلسطينيون ولا اقتصادهم ما واجهوه في يونيو ٢٠٠٧، حين استيقظ الشعب الفلسطيني - لأول مرة منذ بدء نضاله لتحرير أرضه منذ أكثر من نصف قرن- على أسوأ حالات الخلاف السياسي الذي ينشأ بين الفرقاء داخل الوطن الواحد، لتشهد الأراضي الفلسطينية اقتتالا دمويا بين حركتي فتح وحماس، بشكل أظهر فشل تجربة التداول السلمي للسلطة في الأراضي الفلسطينية، وهو الخلاف الذي اخذ في التصاعد نتيجة اختلاف الاجندات السياسية لكل فريق (بعض الاختلاف يعود لاختلاف المنطلقات الفكرية والايديولوجية، وبعضها يعود لاختلاف المصالح الشخصية والفئوية، وبعضها الآخر يرتبط بحسابات إقليمية تدار من عواصم عربية وغير عربية). حتى اعتبر البعض ذلك الحدث هو الأكثر سوءا بعد نكبة عام ١٩٤٨ ونكسة عام ١٩٦٧.

وهو الحدث الذي أعطى لإسرائيل مبررا (لم تكن بحاجة إليه)، لإطباق حصارها على القطاع منذ يونيو ٢٠٠٧ ثم إعلانه "كيانا معاديا". في سبتمبر ٢٠٠٧، وتطبيق إجراءات عقابية ضده تتسع لتشمل (الحصار والإغلاق الكامل للمعابر أمام حركة السلع والأفراد - باستثناء بعض شاحنات مواد وسلع الإغاثة- تخفيض كميات الوقود والكهرباء التي تصدرها إسرائيل للقطاع)، كما زاد من حدة هذه الأزمة، موقف البنوك الإسرائيلية الكبرى الأكثر تعاملا من البنوك الفلسطينية (هبوعليم، ديسكونت)، التي أعلنت منتصف عام ٢٠٠٦ عن اعتزامها إنهاء تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية بما في ذلك وقف الحوالات والمعاملات البنكية الأخرى، وهو ما تم تنفيذه بالفعل خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، وهو الأمر الذي زاد من اختناق الاقتصاد الفلسطيني واضر بحركة الاستيراد والتصدير من وإلى القطاع مع إسرائيل أو عبرها للعالم الخارجي (المتوقفة حاليا بسبب الإغلاق شبه الدائم للمعابر وبخاصة معبر كارني التجاري).

وبرغم ان الموقف الذي تبنته البنوك الإسرائيلية والمؤسسات الإسرائيلية المزودة للخدمات (مياه — كهرباء — اتصالات — وقود) من قطع أو ترشيد خدماتها المقدمة لقطاع غزة، يبدو كجزء من الإجراءات العقابية لإسرائيل ضد القطاع، بعد سيطرة حركة حماس عليه، وفقا لما أعلنته بعض هذه المؤسسات ذاتها، إلا أن الحقيقة غير ذلك، حيث سبق للحكومة الإسرائيلية (بقيادة شارون) ان قامت في منتصف عام ٢٠٠٥ وفي إطار استعداداتها لتنفيذ انسحابها الأحادي من قطاع غزة (الذي تم إنجازه في مطلع سبتمبر ٢٠٠٥) بإعطاء مهلة ٥ سنوات للشركات والمؤسسات الإسرائيلية التي تتعامل مع الأراضي الفلسطينية عموما لإعادة ضبط أوضاعها بحيث تنهي أعمالها خلال تلك السنوات الخمس، كما سبق أن أعلنت نفس الحكومة الإسرائيلية وفي ذات

السياق عن نيتها إنهاء الاستعانة بالعمالة الفلسطينية داخل سوق العمل الإسرائيلي بنهاية عام ٢٠٠٨ وخاصة العمالة الواردة من قطاع غزة. (وهو ما تم تنفيذه بالفعل خلال العامين الماضيين وجار استكمال باقي مراحله خلال عام ٢٠٠٨، حيث لم يسمح لاى عامل فلسطيني من قطاع غزة بالعمل في إسرائيل خلال العامين ٢٠٠٦، ٢٠٠٧)، وهي الشواهد التي توضح عدم دقة او موضوعية ربط هذه المواقف بالإجراءات العقابية الإسرائيلية، ويعكس الاتجاه المسبق لإسرائيل لعزل القطاع ومن بعده الضفة الغربية (حتى قبل تولي حركة حماس للسلطة عام ٢٠٠٦).

وعموما فقد ظهرت انعكاسات هذه الإجراءات الإسرائيلية السلبية والخطيرة، على حياة السكان الفلسطينيين في قطاع غزة (الذين يمثلون نحو ٤٠٪ من اجمالي عدد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة) وعلى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، كما ستظهر المؤشرات لاحقا. وإن كان البعد الاقتصادي لهذه الأزمة ليس هو المنوط بجل الاهتمام، حيث أن الضرورة تملي الحرص على عدم قصر الربط بين تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، وكارثة انقسام السلطة الناجم عن سيطرة حركة حماس على القطاع. فالكارثة ليست اقتصادية بقدر كونها سياسية. كما أن خطورة هذا الربط تكمن في أن احتمالية تحسن الأوضاع الاقتصادية ومؤشرات الأداء (بشكل أو بآخر)، سينهي الكارثة الفلسطينية. وهو تصور خاطئ وخطير خاصة على المستوى الاستراتيجي.

ب- الضفة الغربية – المطمع الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي تركز فيه الاهتمام الاعلامي (الدولي والعربي)، بتطورات الأوضاع في قطاع غزة وبرصد مؤشرات الأزمة الإنسانية لسكانه، وانطلقت المطالبات العربية والدولية للمسئولين في إسرائيل للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية هناك. كانت إسرائيل تواصل دون توقف تنفيذ برامجها الخاصة بتعميق سيطرتها على الضفة الغربية من خلال التوسع الاستيطاني وبناء الجدار والسيطرة على خزانات المياه الجوفية هناك، وتغيير معالم القدس الشرقية وزيادة وتيرة تهويدها، بما يرسخ إنشاء واقع جديد أمام مفاوضات الحل النهائي التي ستتم رعايتها أمريكيا طبقا لتفاهمات أنابوليس (نوفمبر ٢٠٠٧) !! وفيما يلي عرض لأدوات السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية، كما رصدتها تقارير البنك الدولي وبعثات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية.

١- تقييد الحركة:

تقوم إسرائيل بإتباع سياسة تقييد الحركة أو الإغلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنوات طويلة بشكل عام، وقد تضاعفت حدة هذه القيود منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في سبتمبر ٢٠٠٠. وخاصة في الضفة الغربية التي يتركز فيها حاليا الوجود إسرائيلي (بعد الانسحاب الأحادي من قطاع غزة)، وقد جرت العادة في قياس الوسائل التي تتبعها إسرائيل لتطبيق هذه السياسة، على استخدام معيار عدد المعوقات المادية. وتقوم الأمم المتحدة- مكتب المنسق الخاص للشئون الإنسانية (اوتشا- *OCHA*) بمتابعة تطورات هذه المعوقات، وطبقا للاوتشا فقد ازداد عدد هذه المعوقات بنسبة ٤٤٪ خلال الفترة نوفمبر ٢٠٠٥ – نوفمبر ٢٠٠٦. (اي بعد عام على توقيع اتفاق الحركة والوصول)، ليتجاوز عددها ٥٤٠ عائق/مانع، تشمل (حواجز أمنية – بوابات حديدية – كتل أسمنتية – تجمعات ترابية – خنادق – سياج) كما أشار إلى ذلك مكتب منسق الأمم المتحدة للشئون الإنسانية في نوفمبر٢٠٠٦.

ويتمثل التأثير الرئيسي (السلبي) لهذه السياسة الإسرائيلية (طبقا لتقرير البنك الدولي الصادر في مايو ٢٠٠٧) في تجزئتها للاقتصاد المحلي وقطع الصلات الطبيعية بين المجتمعات المحلية والخدمات العامة، وكذلك بين العمال وأماكن عملهم في الضفة الغربية.' كما أدت إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء (الشمال –

الوسط – الجنوب) وعشرة أجزاء معزولة. لتصبح حرية الحركة والتنقل بالنسبة للفلسطينيين هي الاستثناء وليس الوضع الطبيعي. وأكد التقرير كذلك إن الانتعاش الاقتصادي المستدام في الضفة الغربية، يبقى أمرا مستحيلا إذا بقيت مساحات شاسعة من أراضي الضفة محظورة على الفلسطينيين لممارسة الأنشطة الاقتصادية (حيث تسيطر إسرائيل على نحو ٤٠٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية).

وتعتبر جميع القيود الإسرائيلية على الحركة في الضفة الغربية مخالفة لكل ما سبق ان التزمت به مع السلطة الفلسطينية (حيث سبق ان اعتمدت اتفاقيات أوسلو وخريطة الطريق مبدأ عدم فرض قيود على السير الطبيعي للاقتصاد والحياة الاجتماعية الفلسطينية. كما تخالف ما اقره اتفاق المعابر *(AMA)*، الذي وقع في ١٥نوفمبر٢٠٠٥).

وطبقا للبنك الدولي فان هذه السياسة قد قادت كذلك الى زيادة كلفة المعاملات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والى تقليص الإمكانات والقدرات الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، بالإضافة لما تخلقه من غياب اليقين والفعالية، الأمر الذي أعاق المسار الطبيعي للأعمال التجارية والنمو والاستثمار، وهي العناصر التي تمثل دعائم أساسية وضرورية لإحياء الاقتصاد.

٢- **الاستيطان والجدار الفاصل والمناطق المحظورة** *"Seam zones"*: اتخذت الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠٠٢ قرارًا ببناء جدار للفصل (لأغراض أمنية طبقا لادعاءاتها) بمسار يبتعد بشكل واضح عن خط الهدنة (الخط الأخضر) ويقام داخل الضفة الغربية. ومع بناء جدار الفصل، أعلنت الحكومة الإسرائيلية المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار "منطقة محظورة" *Seam Zone* (منطقة مغلقة لمدة زمنية غير محدودة وفقًا لأوامر عسكرية). وتغطي هذه المنطقة المحظورة نحو ٨,٥٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وبالإضافة إلى ذلك فإن نحو ٣,٤٪ من الأراضي الفلسطينية شرق الجدار محاطة كليًا أو جزئيًا بالجدار، مما خلق جيوبًا فلسطينية صغيرة، أصبح يتوجب على سكانها الحصول على تصاريح خاصة للدخول والخروج منها، كما أشارت تقارير البنك الدولي. وقد تم استكمال بناء ٥٨٪ من الجدار (٤٠٨ كيلو مترات) في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بالإضافة لوجود ٩٪ منه قيد التشييد، كما تواصلت أعمال البناء في القدس الشرقية المحتلة، حيث استكمل نحو ٥٥٪ من الجدار المستهدف إقامته هناك، إضافة لوجود ١٠٪ منه قيد الإنشاء. وسيؤدي إكمال بناء الجدار حول مدينة القدس الشرقية إلى عرقلة التواصل بينها والضفة الغربية (علما بان مساهمة مدينة القدس الشرقية في توليد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تصل لنحو ٣٠٪). كما قامت إسرائيل (عبر عدد من الأوامر العسكرية) بإنشاء مناطق واقية/مصدات (*buffer zones*) بعمق (١٥٠- ٢٠٠م)، ملاصقة لشرق الجدار، وتم حظر البناء عليها. وقد قدرت العديد من الدراسات الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما، الأضرار المترتبة على بناء هذا الجدار بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الضفة الغربية كما يلي: (٥٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في ٣٨ قرية وبلدة سيكونون داخل المناطق المحظورة – ٦١,٠٠٠ فلسطيني يقيمون في القدس الشرقية سيفصلهم الجدار عن تجمعاتهم، وعائلاتهم، وعن أماكن عملهم، والخدمات البلدية – ٥٠٠ ألف فلسطيني تقريبا يقيمون على مسافة ١كم شرق الجدار سيتضررون بشدة من ذلك الجدار في مجالات (البناء، قطع التواصل بالممتلكات غرب الجدار، تعذر إمكانية الوصول للخدمات والطرق والمناطق المجاورة).

٣- **الاستيلاء على الخزانات المائية** : كان أول قرار عسكري اتخذته السلطات الإسرائيلية بعد احتلالها الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ وتحديدا في ٧يونيو١٩٦٧، هو "نقل جميع الصلاحيات بشأن المياه في الضفة وقطاع غزة إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي، الأمر الذي يوضح الأهمية الاستراتيجية لذلك المورد

بالنسبة للفكر الاستنزافى الإسرائيلى. وتتحكم إسرائيل حالياً فى نحو ٩٠٪ من الموارد المائية الفلسطينية فى الضفة الغربية، وعند الوقوف على حقيقة الجدار الفاصل الذى تقيمه إسرائيل فى الضفة الغربية وأثره على الموارد المائية الفلسطينية. نجد انه إضافة للمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضى الضفة، قد مثلا الأداة الإسرائيلية للاستيلاء على الموارد المائية الفلسطينية. حيث تقع المنطقة المعزولة بين الجدار والخط الأخضر (غرب الجدار) فوق الحوضين الجوفيين الغربى والشمالى الشرقى بطاقة تصريفية تقدر بـ ٥٠٧ ملايين متر مكعب سنوياً، بينما المنطقة المعزولة (شرق الجدار)، تقع بكاملها فوق الحوض الشرقى بطاقة تصريف تقدر بـ ١٧٢ مليون متر مكعب سنوياً، ويتم استخراج المياه العذبة من هذه الأحواض عن طريق الضخ من الآبار الجوفية أو عن طريق التصريف الطبيعى للينابيع. وقد ادت هذه الإجراءات إلى اقتصار متوسط نصيب الفرد الفلسطينى اليومى من استهلاك المياه فى الأرضى الفلسطينية المحتلة على نحو ٨٥ لتراً/فرد (٧٥ لتراً/فرد فى الضفة الغربية و ٩٥ لتراً / فرد فى قطاع غزة) وهذا اقل بكثير من المعيار الأدنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية البالغ ١٥٠ لترا/فرد. مقابل بلوغ متوسط نصيب المستوطن الإسرائيلى (فى الضفة الغربية) من المياه، تسع مرات ونصف المرة، ما يحصل عليه المواطن الفلسطينى فى الضفة الغربية!!. علاوة على تجاوز متوسط استهلاك الفرد الإسرائيلى فى إسرائيل لما يحصل عليه المواطن الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بنحو سبعة أضعاف ونصف الضعف!!.

ثالثا: مؤشرات الأزمة:

نتيجة لامتداد معظم ملامح الأزمة التى مرت بالاقتصاد الفلسطينى منذ الربع الاول من عام ٢٠٠٦ حتى الربع الرابع من عام ٢٠٠٧، فسيتم استعراض بعض مؤشرات الأزمة الاقتصادية فى قطاع غزة بشكل خاص، وفى الأراضى الفلسطينية المحتلة بشكل عام باستخدام بعض المؤشرات الكلية لعام ٢٠٠٦ وبعض المؤشرات لعام ٢٠٠٧ (سواء من خلال البيانات الفعلية المتاحة حتى الربع الثالث لعام ٢٠٠٧ أو من خلال البيانات التقديرية التى تغطى العام باكمله)، وفيما يلى عرض لمؤشرات هذه الأزمة:-

١- المؤشرات الخاصة بقطاع غزة.

- استنادا للتقديرات، التى تضمنها التقرير الصادر عن الغرفة التجارية الفلسطينية لمحافظات غزة للفترة (١٥يونيو ٢٠٠٧ – ١٥نوفمبر٢٠٠٧)، والذى عنى برصد اهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسات إسرائيل ضد القطاع وحصارها الشامل له واغلاقها معابره التجارية، بعد سيطرة حركة حماس عليه، فقد قدر التقرير إجمالى قيمة الخسائر الكلية التى لحقت بالقطاع بنحو ٧٥٠ مليون دولار، منها خسائر مباشرة بقيمة ١٥٠ مليون دولار (بواقع مليون دولار يوميا)، وخسائر ناجمة عن فقد فرص استثمارية بنحو ٦٠٠ مليون دولار. كما أدت هذه السياسات لتوقف النشاط تماما فى نحو ٣٥٠٠ مؤسسة صناعية وحرفية وتجارية، وإلى فقد أكثر من ٦٥٠٠٠ شخص لعمله (اضيفوا لمخزون البطالة فى القطاع) وفيما يلى عرض لأهم الأضرار التى لحقت بالقطاعات الاقتصادية لقطاع غزة، التى أوردها تقرير الخسائر الاقتصادية المباشرة فى قطاع غزة حول الشهور من ١٥ يونيو ٢٠٠٧ – ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧ .

قطاع الزراعة: يهدد الإغلاق أكثر من ٨٠٪ من المحاصيل الزراعية الفلسطينية المهددة بالتلف بسبب عدم السماح بدخول الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والمبيدات والمستلزمات الزراعية الأخرى. كما فقد نحو ٤٠ الف عامل يعملون فى القطاع الزراعى عملهم، ليضافوا لرصيد العاطلين عن العمل فى القطاع. كما أدى عدم القدرة على تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل أو إلى الدول العربية، إلى خسائر بالغة للمنتجين نتيجة إجبارهم على ضخ هذه المنتجات

فـي السـوق المحليـة، لتبـاع بأسـعار أقـل مـن أسـعار التصدير، هـذا قطعا بخلاف السلع التصديرية الأخرى التى لا يمكن تصـريفها فـى السـوق المحلـى لتلفها مثـل صادرات الزهور (التى تمتلك فيها الأراضـى الفلسـطينية ميزة نسبية عالية).

قطاع الصناعة. امتد أثر إغلاق المعابر التجارية إلى المنطقة الصناعية فى غزة التى تمثل أحد أهم المشـاريع الاسـتثمارية فـى القطـاع (والتـى بـدأ العمـل فيهـا عـام ١٩٩٩) وقد كانت المنطقة الصناعية تضم ٤٥ مصـنعا، أغلقت كليا. كما أن العديد من أصحاب هـذه المصـانع يعمل حاليا على إنهاء ارتباطاته بالمنطقة الصناعية فى محاولـة لنقـل نشـاطه للخـارج (للحفـاظ علـى عملائـه بالخارج)، حيث قام العديدون من أصحاب المصانع بنقل استثماراتهم بالفعل إلى مناطق أخرى خارج الأراضـى الفلسطينية المحتلة مثل مصـر وكينيا والسـودان، كمـا شرع ٣٠٪ منهم فى إجراءات الهجرة. وبرغم أن المنطقة كانت تستهدف تشـغيل نحـو ٢٥ ألـف عامـل، فـإن عـدم عملها بكامل طاقتها الإنتاجية خلال السنوات السـابقة أدى لبلـوغ عـدد العـاملين فيهـا نحـو ٢٥٠٠ عامـل فقـط، ونتيجـة لسياسـة الإغـلاق فقد انخفـض هـذا العـدد عـام ٢٠٠٦ إلى ١٨٠٠ عامل، ليواصـل انخفاضـه خـلال عـام ٢٠٠٧ ليصـل إلى نحـو ٣٠٠ عامـل فقط. كمـا أثـر إغـلاق المعابر سلبا علـى المنـاخ العـام للاسـتثمار وقلـص مـن إمكانية إقامة مناطق صـناعية جديدة فى قطـاع غـزة فـى المستقبل القريب. (التـى تمثـل الأمـل الوحيد لاسـتيعاب البطالة العالية فى القطـاع). كما أدى إغلاق المعابر إلى حرمان قطـاع الصـناعة مـن مـدخلات الإنتـاج التـي يـتم اسـتيراد معظمهـا مـن الخـارج، الأمـر الـذى أدى إلى التراجـع الحـاد أو التوقـف الكامـل للصـناعات المعدنيـة والهندسـية وورش الالومنيـوم والمخـارط وورش الحـدادة ومصـانع الأثـاث المعدنـى ومصـانع السـخانات الشمسـية. حيث تم إغلاق أكثر من ٩٥٪ من الورش الصناعية، وفقـد أكثر من ٧٠٠٠ عامـل وظائفهم. وعملـت بـاقى الصـناعات بأقل كثيرا مـن طاقتهـا الإنتاجيـة، حيـث عملـت مصـانع الأغذية بطاقة إنتاجية لا تتعدى ٣٠ ٪ من طاقتها المتاحة، وتوقفـت صـناعة المشـروبات الغازيـة تمامـا، ولم تكـن صناعة الملابس أفضل حالا، فهى صناعة موسمية تعتمد على الإنتاج المسبق للتصدير، وقد أدى إغلاق المعابر إلى فقد فرصة تصدير أكثر من ٤ ملايين قطعة ملابس كانت معدة للتصدير لإسرائيل فى موسم الصيف، الأمر الذى أجبر نحـو ٦٠٠ ورشـة لتصـنيع الملابس (تقوم بتشـغيل نحو ٢٥ ألف عامل) للتوقف الكلى عن العمل. حيث تعتمد هـذه الصـناعة فـى تصريف نحـو ٩٠٪ مـن إنتاجهـا علـى السوق الإسرائيلية. كذلك فقد أدى الإغلاق لأضرار بالغة بصناعة الأثـاث التى تعتمد كذلك على أسـواق إسـرائيل والضـفة الغربيـة لتصـريف إنتاجهـا، حيـث حـال إغـلاق المعابر دون تصدير حمولة ٤٠٠ شاحنة أثاث. وانخفضت مخرجات هذه الصناعة بنسبة ٩٠٪، وبلغت نسبة التوقف عن الإنتـاج نحـو ٩٥٪، ليتراجـع عـدد العـاملين فـى هـذا القطاع من نحو ٤٦٠٠٠ عامل لنحو ١٥٠٠ عامل فقط.

قطـاع الإنشـاءات : توقفـت جميـع مشـاريع البنـاء والتطوير التى تنفذ فى القطاع، والتى تشكل مصدر دخل لما يزيد علـى ١٢١ ألـف شـخص، وتعتبر مصـدرا حيويـا للوظائف فى سوق غزة التى تعانى البطالة والفقر، وتقدر تكلفة المشاريع التى تم إيقافها أو تعطيلها بسبب نقص المـواد الخـام ولـوازم البنـاء مـن الأسمنـت والحديـد والحصمة بنحو ١٦٠ مليون دولار. ولحق الضـرر أيضا بالصـناعات الإنشـائية المسـاندة لقطـاع الإنشـاءات مثـل صـناعات (الـبلاط – الحـوائط الجـاهزة – الانترلـوك – الرخام – الجرانيت– أنابيب الصرف الصحى).

قطاع التجارة: تجدر الإشارة قبل عرض ما تعرض له قطـاع التجـارة فـى قطـاع غـزة مـن خسـائر، اسـتعرض المعابر الحدودية التى تربط قطاع غزة بمصر وإسـرائيل وهى:– معبر رفح: المستخدم لعبور الأفراد بين قطاع غزة ومصر، معبر ايريز / بيت حـانون: المستخدم لعبور العمـال الفلسـطينيين مـن قطـاع غـزة الى إسـرائيل، معبر كارني/المنطار: المستخدم لعبور البضـائع بين قطـاع غـزة وإسرائيل، معبر صـوفا: المخصص فقط لاستيراد مـواد

البناء من إسرائيل لقطاع غزة، معبر رفح التجارى: المفترض استخدامه لنقل البضائع بين قطاع غزة ومصر (لم يعمل مطلقا).

ويرغم انسحاب إسرائيل الأحادى من قطاع غزة نهاية عام ٢٠٠٥ فإنها مازالت تسيطر على المعابر وتتحكم فى مستوى حركتها ونشاطها بطريقة مباشرة، كما فى معابر كارنى وايريز وصوفا، أو بطريقة غير مباشرة كما فى معبر رفح، مستمرة فى فرض سياسات الإغلاق، وبعد الإجراءات الإسرائيلية ضد القطاع فى يونيو ٢٠٠٧، فقد تكبد نحو ٢٠٠٠ مستورد فلسطينى خسائر فادحة، جراء قيام إسرائيل فى (٢١ يونيو ٢٠٠٧)، بإيقاف العمل بالكود الجمركى الخاص بقطاع غزة، وهو ما أدى إلى:- (تراكم ١٥٠٠ حاوية فى الموانئ الإسرائيلية- وجود حمولة ١٠٠٠ حاوية فى مخازن خاصة خارج الميناء - تحمل المستورد رسوم أرضيات الميناء ورسوم التخزين و أجرة الحاويات و تكلفة تخزين الحاويات فى مخازن ميناء أسدود وتكلفة شراء حاويات لتخزين البضائع للمحافظة عليها من التلف - استحالة الاستيراد المباشر لقطاع غزة حتى فى حالة فتح المعابر - توقف الواردات - إلغاء العقود والصفقات المتفق عليها - حرمان الموازنة الفلسطينية من عائدات الجمارك على الواردات الفلسطينية لقطاع غزة - احتمالية إلغاء بعض الوكالات التجارية لمستوردى القطاع - انخفاض الكميات المعروضة فى السوق المحلية للقطاع ومن ثم الارتفاع الشديد فى الأسعار.

كما قامت إسرائيل بمنع معظم الشاحنات الفلسطينية التى تدخل إسرائيل بهدف نقل البضائع (من وإلى قطاع غزة) من العبور لإسرائيل، والتى كان يبلغ عددها نحو ٤٥٠ شاحنة عام ٢٠٠٠، ليقتصر عمل هذه الشاحنات الحالى على نقل البضائع (المحدودة) الواردة إلى المعابر، إلى داخل محافظات غزة مما أدى إلى خسائر فادحة فى القطاع التجارى، كما أدى الإغلاق التام للمعابر التجارية بعد سيطرة حركة حماس على السلطة فى القطاع إلى تعطيل نحو ٩٠ ٪ من نشاط النقل التجارى الفلسطينى فى القطاع. واقتصر العمل أثر ذلك على نقل المساعدات الإنسانية الواردة إلى معبرى (صوفا ومعبر كرم ابوسالم) بعد أن أوقفت إسرائيل فى يونيو العمل فى معبر كارنى الذى كان يمر به نحو ٥٠٠ شاحنة يوميا من وإلى القطاع، إضافة لقيامها فى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧ بإغلاق معبر صوفا وتم تحديد معبر كرم أبو سالم فقط لدخول البضائع المسموح بها، كذلك تم تقليص عدد الشاحنات المسموح بدخولها لإسرائيل إلى ٣٠ شاحنة يوميا فقط. وهى الإجراءات التى أضافت ١٥٠٠ عامل كانوا يعملون فى مجالات (النقل والشحن والتفريغ) إلى رصيد العاطلين عن العمل فى قطاع غزة.

قطاع السياحة: برغم وجود ١٢ فندقا فى قطاع غزة تضم ٢٥٠ غرفة، فقد بلغت نسبة الإشغال (صفر) بسبب الإغلاق شبه الدائم للمعابر وكذلك للفوضى الأمنية التى مارستها الميليشيات المسلحة فى داخل قطاع غزة. كما توقف العمل فى مشروع إنشاء فندق (الموفمبك)، الذى تبلغ تكلفة إنشائه نحو ٣٥ مليون دولار، وكان من المقرر افتتاحه عام ٢٠٠٦ ونتيجة لإغلاق المعابر تم تأجيل ذلك، وكان من المفترض أن يستوعب نحو ٣٠٠ موظف وعامل فى المرحلة الأولى للعمل، كما توقف العمل بمشروع إنشاء ١٦٠ شاليها على شاطئ بحر غزة فى المنطقة المقابلة للفندق.

قطاع الاستثمار: نتيجة لسياسة الحصار الإسرائيلى وإغلاق المعابر أصيب قطاع الاستثمار فى فلسطين بشكل عام وفى قطاع غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة حيث إن تدمير هذا القطاع هو أحد أهم أهداف السياسة الإسرائيلية الراهنة وتعد خسائر قطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الفلسطينى والتى تتمثل فى:

- (هروب رءوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسى والاقتصادى.
- هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة فى المجال الاستثمارى فى فلسطين إلى الخارج.

- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي.

- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.

- خسارة كل ما أنفقته السلطة الوطنية الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً، وتشجيع الاستثمار لجذب المستثمرين، وهي الجهود التي ذهبت دون عائد للممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية).

وقد قدرت بعض المصادر الخسائر في الفرص الاستثمارية الضائعة في القطاع الصناعي فقط خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ بنحو ٦٠٠ مليون دولار.

القطاع المصرفي: ادى إغلاق المعابر إلى تراجع أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في قطاع غزة، نتيجة لـ (تعطل عمليات نقل الشيكات والأموال السائلة - توقفت الاعتمادات المستندية المرتبطة بدورها بتوقف عمليات الاستيراد - توقف الائتمان المصرفي الناجم عن تراجع الاستثمار) واقتصر نشاط البنوك في القطاع على عمليات السحب والإيداع والتحويلات وأصبحت البنوك تعمل بأقل من ٤٠ ٪ من طاقتها. وقد تفاقمت المشكلة بعد قطع البنوك الإسرائيلية تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية، وأصبحت معظم البنوك في قطاع غزة لا تمتلك السيولة النقدية من العملات المختلفة. وفي حال عدم سماح إسرائيل بدخول الأموال إلى قطاع غزة، فان النشاط المصرفي في القطاع سيكون مهددا بالتوقف نتيجة عدم القدرة على مواجهة الطلب المحتمل من العملاء والمودعين.

البطالة والفقر: كان لمجمل السياسات والإجراءات الإسرائيلية ضد قطاع غزة من حصار وإغلاق وتقييد لحركة الأفراد والسلع، تأثيرا مباشرا على ارتفاع معدلات البطالة والفقر في القطاع، حسب آخر التقديرات بلغ معدل البطالة ٨٠٪ ومعدل الفقر ٩٠٪. وأصبح معظم السكان يعتمد على المساعدات الإنسانية والاغاثية. وعجزت معظم الأسر عن الوفاء باحتياجات ابنائها من الرسوم والمستلزمات التعليمية الأخرى، وهذا من شأنه أن يدفع هؤلاء الطلاب إلى مستقبل مظلم إذا ما حرموا من إكمال تعليمهم (الأساسي أو الجامعي) وسوف يكون من الصعب حصولهم على فرص عمل في المستقبل. وهو الأمر الذي سيعيد تغذية ظاهرتي البطالة والفقر في قطاع غزة .

التضخم وارتفاع الأسعار: محصلة لكل ما سبق فقد واجه المستهلك في قطاع غزة ارتفاعا جامحا في الأسعار، نتيجة النقص الحاد في الكميات المعروضة في السوق. وتراوحت نسبة الارتفاع من ٣٠٪ إلى ١٠٠٠٪ وذلك حسب توافر المخزون السلعي. ليصبح القطاع رمزا واضحا لأحد أهم واخطر الظواهر الاقتصادية، وهي ظاهرة (الركود التضخمي)، التي تعبر عن نفسها من خلال ارتفاع معدلات البطالة بالتوازي مع ارتفاع الأسعار. وفيما يلي عرض لنماذج أسعار بعض السلع في قطاع غزة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧:- (كيلو اللحوم الحمراء ١٢ دولارا - كيلو الدجاج ٣ دولارا - تعبئة اسطوانة الغاز ١٣ دولارا - لتر البنزين ١,٥ دولار - لتر السولار ١,٢ دولارا). هذا بخلاف الارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء (غير المتوافرة أساسا).

- وأخيرا تجدر الإشارة، إلى أنه لولا جهود وكالة الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي والمساعدات الأوروبية وجهود المؤسسات الخيرية العربية والدولية والفلسطينية، التي تتولى تقديم المواد الغذائية الأساسية لنحو مليون فلسطيني في قطاع غزة (من أصل ١,٥ مليون) لكانت الكارثة أشد تأثيرا وأكثر خطورة. وفي حال مواصلة إسرائيل حصارها وإغلاقها للمعابر، سينهار كل شئ في القطاع، لينضم جميع سكانه إلى قوافل البطالة والفقر، ليصبح قطاع غزة إحدى المناطق المرشحة لإعلانها (منطقة منكوبة).

ثالثا : المؤشرات الاقتصادية الكلية لعام ٢٠٠٦

شهد عام ٢٠٠٦ تراجعا للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي *Real GDP* بنسبة ٦,٩٪ مقارنة بمعدل نموه الايجابي البالغ ٤,٩٪ عام ٢٠٠٥، كما تزايد عجز الناتج

المحلى الإجمالى عن تغطية الاستهلاك الإجمالى، لترتفع نسبة ذلك العجز من ٣٩,٦٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٤٦,٦٪ عام ٢٠٠٦، وتراجع متوسط نصيب الفرد الفلسطينى من الناتج (*GDP Per Capita*)، من ١١٦٥ دولارا لكل فرد عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٥٠ دولارا لكل فرد عام ٢٠٠٦ محققا تراجعا بنسبة ٩,٩٪ ومتراجعا بنسبة ٢٨,٢٪ عن مستواه المتحقق عام ١٩٩٩ (راجع فى ذلك النشرة الإحصائية السنوية لـ : سلطة النقد الفلسطينية- السلطة الوطنية الفلسطينية- فلسطين - رام الله- بيانات إحصائية- مارس٢٠٠٧).

كما ارتفعت نسبة انكشاف الاقتصاد الفلسطينى على الخارج، نتيجة تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات من ١٧,٢٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١١,٩٪ عام ٢٠٠٦. وارتفعت نسبة عجز الميزان التجارى للناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٧٣٪ (أعلى معدل منذ ثلاثة عقود). وذلك نتيجة زيادة الواردات بنسبة ٢٠٪ مقابل انخفاض الصادرات بنسبة ٣٪، كما تراجعت نسبة تغطية الإيرادات الجارية للنفقات الجارية للموازنة العامة للسلطة الفلسطينية من ٦٣,٩٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠,٤٪ عام ٢٠٠٦. وهى المؤشرات التى تبرز بوضوح مدى تراجع القدرات الحقيقية الذاتية للاقتصاد الفلسطينى.

البطالة والفقر: نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية التى شهدتها الأراضى الفلسطينية عام ٢٠٠٦، وبخاصة انقطاع أو عدم انتظام سداد رواتب موظفى القطاع العام، والقيود الإسرائيلية التى حدت من نشاط القطاع الخاص فى مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية (الصناعة - الزراعة - التجارة - التشييد - الخدمات الاخرى). فقد ارتفعت معدلات البطالة لما يتجاوز قدرات الاقتصاد الفلسطينى، وقامت العديد من الهيئات الدولية والفلسطينية بتقدير معدلات البطالة فيما بين (٢٣,٦٪ و٤٧٪) وفقا للمنهجية المستخدمة فى الإحصاء). علما بأن هذه المعدلات لا تأخذ فى اعتبارها الآلاف من الفلسطينيين الذين لجئوا للعمل العائلى (دون أجر)، وهو ما يعنى توقع ارتفاع هذه المعدلات عما هى عليه. وفى جميع الأحوال تبقى كل تلك المعدلات متجاوزة للمعدل الذى تحقق عام ١٩٩٩ (١١,٨٪ فقط)، وكذلك تبقى متجاوزة لما يمكن للاقتصاد الفلسطينى أن يتحمله بقدراته الراهنة. كما أدت ذات الظروف إلى زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر فى الأراضى الفلسطينية، لتتفاوت معدلاتها طبقا للجهة القائمة بالإحصاء فيما بين (٦٥,٨٪ و٨٧,٧٪) كما ارتفعت نسبة من يعانون الفقر المدقع لنحو ٦٩,٩٪.

رابعا : المؤشرات الفعلية للأداء الاقتصادى لعام ٢٠٠٧، (حتى نهاية الربع الثالث)

يوضح الجدول (١) بعض المؤشرات الاقتصادية للربع الثالث لسنوات مختارة خلال الفترة منذ عام ١٩٩٩ (العام السابق لقيام الانتفاضة الفلسطينية وبداية التصعيد العدوانى الإسرائيلي ضد الاقتصاد الفلسطينى ومقدراته) حتى الربع المناظر لعام ٢٠٠٧، حيث تبرز هذه المؤشرات التراجع الحاد فى كل المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الفلسطينى خاصة عند مقارنتها بمستوها المتحقق عام ١٩٩٩، وذلك كما يوضح الاستعراض التالى:-

برغم ما شهده الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى الربع الثالث لعام ٢٠٠٧ من نمو نسبى محدود بلغ ٦,٢٪ مقارنة بمستواه المتحقق فى الربع المناظر لعام ٢٠٠٦. فإنه قد تراجع عن مستواه المتحقق عام ١٩٩٩ بنسبة ٨,٩٪، كما ان هذا النمو النسبى يعود لسبب رئيسى وهو التزايد النسبى فى النشاط الخدمى بما يتضمنه ذلك من (التعليم والصحة والعمل الاجتماعى والإدارة العامة الممولة من المساعدات الأوروبية كما سيرد توضيحه لاحقا) وبرغم ذلك النمو المحدود فقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، لتنخفض قيمته من ٢٧٨,٣ دولار/فرد للربع الثالث لعام ٢٠٠٦ إلى ٢٧٢,٤ دولار/فرد فقط للربع الثالث لعام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل

تراجعا بنسبة ٨,٠٪. وذلك مقارنة بمتوسط ٣٦٦ دولار/فرد للربع الثالث لعام ١٩٩٩. وهو ما يشير لتراجع متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج فى الربع الثالث لعام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٥,٦٪ عن مستواه قبل ثمانى سنوات!

الفلسطينى – نشرة المؤشرات الربعية – الربع الثالث ٢٠٠٧ – فلسطين – رام الله – نوفمبر ٢٠٠٧).

وقد كان المرجع الأساسى لتزايد معدلات البطالة فى الضفة الغربية هو تراجع عدد العاملين فى قطاع الزراعة (نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتضمنة التوسع

جدول (١)

مؤشرات الأداء الاقتصادى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة

للربع الثالث لسنوات مختارة للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٧. (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧

البيان	الربع الثالث لعام ١٩٩٩	الربع الثالث لعام ٢٠٠٦	الربع الثالث لعام ٢٠٠٧
مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى	١٠,٤%	٧,٠%	٧,١%
مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى	١٤,٥%	١٤,٠%	١٢,١%
مساهمة الانشاءات فى الناتج المحلى الاجمالى	١٣,٧%	٢,٦%	٢,٥%
مساهمة قطاع الخدمات (التجارة - الفنادق - السياحة - الادارة العامة) فى الناتج المحلى الاجمالى	٦١,٤%	٧٦,٤%	٨٧,٣%
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (دولار)	٣٦٦	٢٧٨,٣	٢٧٢,٤
الناتج المحلى الاجمالى (مليار دولار)	١,١٢٨	١,٠١٦	١,٠٢٨

المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية - الجهاز المركزى للاحصاء الفلسطينى – نشرة المؤشرات الربعية – الربع الثالث ٢٠٠٧ – فلسطين – رام الله – نوفمبر ٢٠٠٧.، وأعداد سابقة.

كما تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية فى الناتج المحلى الاجمالى، وبخاصة قطاعا الزراعة والصناعة، حيث تراجعت مساهمتهما من ٢٤,٩٪ للربع الثالث لعام ١٩٩٩ إلى ٢١,٠٪ للربع الثالث لعام ٢٠٠٦ إلى ١٩,٢٪ للربع الثالث لعام ٢٠٠٧. وتراجعت مساهمة قطاع البناء والتشييد فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٣,٧٪ إلى ٢,٦٪ إلى ٢,٥٪ للربع الثالث للأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ على التوالى. وهو القطاع الذى يتسم بقدرته الاستيعابية العالية للعمالة فى الأراضى الفلسطينية، والذى كان تراجع نشاطه سببا مباشرا فى تزايد معدلات البطالة.

البطالة: أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية فى الأراضى الفلسطينية، بشكل عام وفى قطاع غزة بشكل خاص، الى تزايد معدلات البطالة خلال الربع الثالث لعام ٢٠٠٧ بنسبة ١٨,٠٪ فى الضفة الغربية وبنسبة ٢٥,٠٪ فى قطاع غزة، مقارنة بالربع الثانى من العام. (السلطة الوطنية الفلسطينية – الجهاز المركزى للإحصاء

الاستيطانى، ومصادرة الأراضى واستمرار بناء الجدار وعزل المزارعين عن أراضيهم)، فى حين كان مرجع هذا التزايد فى قطاع غزة هو تراجع عدد العاملين فى قطاع البناء والتشييد (نتيجة لتراجع القدرات المالية للسكان وللمؤسسات، ومن ثم تراجع أنشطة البناء والتجديد والإحلال. وعلى القدر نفسه من الأهمية يأتى سبب آخر مرتبط بالاغلاقات الإسرائيلية للمعابر، ومن ثم عدم وفرة مدخلات البناء وارتفاع أسعارها).

- **الفقر:** تفاقمت المعاناة الإنسانية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وازداد الفلسطينيون فقرا، لا سيما فى قطاع غزة، فطبقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة *(OCHA)* ولوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا– فقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر فى قطاع غزة تحديدا نحو ٨٠٪ بنهاية الربع الثالث لعام ٢٠٠٧. كما أعلن مدير عمليات الأونروا فى غزة أن عشرات آلاف من أطفال قطاع غزة يأتون إلى

مدارس الأونروا كل يوم جوعي بسبب فقرهم. وان عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية (من يحصلون على أقل من دولارين يوميا) قد تضاعف من ٦٧٢ الف شخص عام ١٩٩٨ إلى نحو ٢،٤ مليون شخص (منهم اكثر من مليون شخص يعيش في فقر مدقع، وهي الفئة التي تحصل على نحو ٥٠ سنتاً يوميا فقط) وذلك خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٧. وقد نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧ ملخصا لدراسة أعدتها منظمة العائلة الجديدة (الإسرائيلية)، تقارن بين اوضاع العائلة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية والعائلة الإسرائيلية داخل إسرائيل، حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية :

- (يبلغ متوسط الراتب الشهري للموظف الذي يعمل بدوام كامل في قطاع غزة ٤١٩ دولاراً، ويبلغ ٤٣٦ دولارا لنظيره في الضفة الغربية، مقارنة بـ ١٩٦٤ دولاراً يتلقاها الموظف في إسرائيل.
- يبلغ مستوى الفقر في قطاع غزة نحو ٦٣،١٪ وهو أسوأ من المعدل المتحقق في رواندا الذي يبلغ نحو ٦٠٪ فقط !، كما يبلغ هذا المعدل نحو ٤٥٪ في الضفة الغربية.
- في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط عدد افراد العائلة الفلسطينية ٦،٤ فرد، وتبلغ تكاليف معيشتهم في المتوسط ٨٣٥ دولارا شهريا، يبلغ عدد افراد العائلة الإسرائيلية ٣،٧ فرد، وتبلغ تكاليف معيشتهم ٢٦٨٣ دولارا شهريا). وهي مؤشرات تظهر التناقض الصارخ بين نمطي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، ومدى التدهور في أوضاع السكان الفلسطينيين.

كذلك يمكن تفهم احد أسباب تزايد الفقر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية استنادا للعوامل التالية: -

- تفاوت معدلات البطالة فيما بين الإقليمين كما سبقت الإشارة.
- تفاوت أعداد العاملين من كلا الإقليمين في إسرائيل (حيث تسمح إسرائيل لقرابة ٦٠ الف عامل من الضفة في المتوسط بالعمل داخلها مقابل عدم سماحها بذلك لاى عامل من قطاع غزة (وكان اليونكتاد قد قدر الدخل الفلسطيني الناجم عن تدفق ١٢٠ الف عامل للعمل في إسرائيل عام ٢٠٠٠ بمليوني دولار يوميا، وهو ما يعني ان العمالة الفلسطينية في إسرائيل القادمة من الضفة الغربية تدر دخلا بقيمة مليون دولار يوميا، وهو ما يسهم دون شك في تحسين الأوضاع المعيشية هناك، حيث يقوم هؤلاء العمال بإعالة نحو ٤٠٠ الف شخص، وهو ما يمثل نحو ١٧،٤٪ من إجمالي عدد سكان الضفة الغربية).
- تزايد عدد ونسبة العاملين الفلسطينيين في القطاع العام/الحكومة/السلطة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، ففي الوقت الذي يتولى فيه القطاع العام توظيف نحو ٢٢،٣٪ من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين في كامل الأراضي الفلسطينية، تبلغ هذه النسبة نحو ٤٠،٢٪ في قطاع غزة، مقابل ١٥،٤٪ فقط في الضفة الغربية. الأمر الذي يوضح إن الآثار المترتبة على انقطاع أو عدم انتظام سداد رواتب موظفي السلطة الفلسطينية (كما شهدت الفترة الأكبر من العامين الماضيين)، تكون أكثر وضوحا واشد وطأة في قطاع غزة منها في الضفة الغربية، وهو ما يظهر الحساسية العالية لعجز الموازنة الفلسطينية (الناجم عن الاحتجاز الإسرائيلي للعوائد الجمركية الفلسطينية أو الناجم عن توجه المجتمع الدولي لتحجيم مساعداته) على ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص.

خامساً : المؤشرات التقديرية للأداء الاقتصادي لعام ٢٠٠٧.

- لتحديد التقديرات الخاصة بالمؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني نهاية عام ٢٠٠٧ يمكن الاستعانة بالجهود التي قامت بها العديد من الجهات والمؤسسات الدولية والفلسطينية خلال عام ٢٠٠٦ والربع الأول من عام ٢٠٠٧، حين قامت بوضع سيناريوهات لأداء الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدد من السيناريوهات التي

تعتمد بصفة أساسية على متغيرين جوهريين، هما موقف إسرائيل والمجتمع الدولي (القيود الإسرائيلية على المعابر وتحويل إيرادات المقاصة، تدفق المساعدات الدولية). وفيما يلي استعراض لأهم تلك التصورات / السيناريوهات. التي لا يمكن الادعاء بأنها تغطي كل الاحتمالات المتوقعة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وإنما هي ذات طبيعة توضيحية فحسب لاتجاهات الاقتصاد الفلسطيني:–

(أ) **البنك الدولي،**

كانت البعثة العاملة للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد قامت في سبتمبر ٢٠٠٦، بوضع سيناريوهات ترصد مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨. (البنك الدولي: الضفة الغربية وقطاع غزة – أخبار تنموية – سبتمبر ٢٠٠٦، مرجع سابق).

- **يفترض السيناريو الأول:**

– التزام إسرائيل باستئناف تحويل إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية.

– التخفيف النسبي لحدة الاغلاقات وتحسن حركة التجارة.

– استمرار تدفق العمالة الفلسطينية (الحاصلة على تصاريح قانونية) إلى إسرائيل بشكل متناقص.

– استمرار المساعدات الدولية بمعدل متناقص.

- **يفترض السيناريو الثاني:**

– وقف تحويل إيرادات المقاصة.

– فرض المزيد من القيود على حركة وعبور التجارة والعمل.

– خفض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بمعدل أسرع من السيناريو الأول.

– استمرار تدفق المساعدات الدولية بنفس وتيرة السيناريو الأول.

- **يفترض السيناريو الثالث:**

– وقف تحويل إيرادات المقاصة.

– الحد من تدفق المساعدات الدولية مع زيادة المساعدات الإنسانية.

– استمرار القيود الإسرائيلية على المعابر وتقييد حركة السلع والأفراد.

- **يفترض السيناريو الربع:**

– وقف تحويل إيرادات المقاصة.

– فرض المزيد من القيود على التجارة والعمل.

– الحد من تدفق الأموال من المجتمع الدولي (يقوم هذا السيناريو بافتراض تحقق كل الإجراءات الواردة في السيناريوهين ٢ و٣).

جدول رقم (٢)
بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني طبقا لتقديرات البنك الدولي.
لعام ٢٠٠٧

البيان	سيناريو ١	سيناريو ٢	سيناريو ٣	سيناريو ٤
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالمليون دولار	٤٢٧٢	٣١١٠	٤٠٠٦	٢٨٣٥
اجمالي الاستهلاك الخاص بالمليون دولار	٣٨٣٧	٢٩٤٧	٣٧٢١	٢٧٩٢
اجمالي الاستثمار بالمليون دولار	١٠٤٤	٤٨٠	٧٤٢	٣٦٩
اجمالي الواردات بالمليون دولار	٢٨٥٧	٢١٠٠	٢٦٦٠	١٩٥٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	١١٣٦	٨٢٧	١٠٦٦	٧٥٤
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الحقيقي	-٢,٣%	-٤,٣%	-٢,٦%	-٤,٣%
معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)	-٥,٥%	-٧,٤%	-٥,٨%	-٧,٤%
اجمالي الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي الاجمالي منذ علم ١٩٩٩	-٣٣,٦%	-٤٩,٥%	-٣٧,٠%	-٥٣,٢%
معدل البطالة	٢٨,٧%	٤١,٤%	٢٩,٧%	٤٤,٣%
الفقراء كنسبة من إجمالي السكان	٤٨%	٦٧%	٥١%	٧٢%

المصدر: البنك الدولي : أخبار تنموية، بعثة البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سبتمبر ٢٠٠٦.

• وقد أوضحت الظواهر أن الافتراضات الأقرب (نسبيا) لما شهده عام ٢٠٠٧ (فعليا)، هي افتراضات السيناريو الرابع، وطبقا للمؤشرات المدرجة في الجدول(٢) فإن هذا يعني تراجع الناتج الحقيقي بنسبة ٤,٣٪ وتراجع متوسط نصيب الفرد منه بنسبة ٧,٤٪ وتراجع قيمة الاستثمار والاستهلاك الخاص والواردات لأقل مستوياتها لتبلغ ٣٦٩ مليون دولار، ٢٧٩٢ مليون دولار، ١٩٥٤ مليون دولار لكل منهم على التوالي. وبلوغ معدل البطالة ٤٤٪ ومعدل الفقر ٧٢٪. وستبلغ الخسارة المتراكمة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي منذ عام ١٩٩٩ نحو ٥٣,٢٪، (وهو السيناريو الذي اعتبره البنك الدولي الأشد خطرا والأكثر سوءا على مستقبل الاقتصاد الفلسطيني.

(ب) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** :

كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد قام بوضع ثلاثة سيناريوهات لأداء الاقتصاد الفلسطيني في مارس ٢٠٠٧، السلطة الوطنية الفلسطينية – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – بيان احصائي ٢٦مارس٢٠٠٧ كما يلي:–

• **يفترض السيناريو الأول:**

– توافق وطني بين فتح وحماس.

– رفع الحصار المالي عن السلطة الفلسطينية بشكل جزئي.

– قيام إسرائيل بالإفراج عن إيرادات المقاصة.

– بقاء الدعم الدولي المقدم عبر (الآلية الدولية المؤقتة) ضمن مستوياته عام ٢٠٠٦.

– استمرار القيود الإسرائيلية على حركة الأشخاص والبضائع – عدم حدوث تغير كبير على أعداد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل).

• **يفترض السيناريو الثاني:**

– (توافق وطني بين حركتي فتح وحماس.

– رفع الحصار المالي عن السلطة الفلسطينية بالكامل.

(جدول رقم ٣)
تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
لأبرز المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٧

المؤشر الاقتصادي / الاجتماعي	٢٠٠٦	٢٠٠٧		
		سيناريو (١)	سيناريو (٢)	سيناريو (٣)
إجمالي إيرادات الحكومة (مليون دولار)	٣٥١	٥٢٠	١٢٠٠	١٢٠
إيرادات المقاصة (مليون دولار)	٦٩	٣٠٠	٧٢٠	٠
إجمالي نفقات الحكومة (مليون دولار)	١٧٢٨	١٦٦٥	٢٢٠٠	١٣٠٠
الاستهلاك الحكومي (مليون دولار)	١٤٤٢	١٤٠٠	١٦٩٥	١٣٠٠
عدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل (جميعهم من الضفة الغربية)	٦٤,١٣٦	٦٤,٠٠٠	٦٥٠٠٠	٦٣٠٠٠
المساعدات الخارجية (مليون دولار)	٧٢٢	٧٣٠	٧٣٠	٨٠٠
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)	٤,١٥٠,٦	٤,٢٨٣,٨	٤٤٥١,٩	٤٠٤٣,٩
الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)	٤,٥٢١,٥	٤,٦٦١,٧	٤٨٣١,٥	٤٤١٢,٠
الصادرات (مليون دولار)	٥٨١,٠٠	٦٠٤,٢	٦٢٧,٥	٥٢٢,٩
الواردات (مليون دولار)	٣,٦٣١,١	٣٦٦٧,٤	٣٨٦٧,١	٣٤٤٩,٥
نسبة عجز الميزان التجاري للناتج المحلي الاجمالي.	%٧٣,٤	%٧١,٥	%٧٢,٨	%٧٢,٤
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	١,٠٦٧,٥	١٠٦٦,٦	١١٠٨,٤	١٠٠٦,٩
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار)	١,١٦٢,٩	١١٦٠,٧	١٢٠٢,٩	١٠٩٨,٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%٦,٦-	%٣,٢	%٧,٣	%٢,٦-
معدل نمو الدخل القومي الإجمالي	%٥,٨-	%٣,١	%٦,٩	%٢,٤-

المصدر :السلطة الوطنية الفلسطينية - الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – بيان صادر في ٢٠٠٧/٣/٢٦ .

– قيام إسرائيل بالتحويل الكامل والمنتظم لإيرادات المقاصة.

– استمرار الدعم الدولى عند مستوياته عام ٢٠٠٦.

– رفع حالة الإغلاق وارتفاع عدد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل بنسبة ضئيلة.

• **يفترض السيناريو الثالث:**

– استمرار الأوضاع، كما كانت عليه فى عام ٢٠٠٦ بمعنى استمرار احتجاز إسرائيل الإيرادات الجمركية واستمرار الإغلاق، واستمرار الدعم الخارجي بالمستويات التى كان عليها فى عام ٢٠٠٦.

– انخفاض قدرة الحكومة على تحصيل أموال الضرائب والرسوم المحلية وكذلك عدم مقدرتها على دفع مستحقات الموظفين بشكل منتظم.

– انخفاض عدد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل.

• توضح السيناريوهات السابقة أن أقرب الافتراضات (نسبيا) لما شهده عام ٢٠٠٧ (فعليا) هى افتراضات السيناريو الثالث لعام ٢٠٠٧، وهو ما يعنى، طبقا للمؤشرات التى يتضمنها الجدول (٣)، تراجع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بنسبة ٢,٦٪، والناتج القومى الإجمالى الحقيقى بنسبة ٢,٤٪، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من كلا الناتجين المحلى والقومى بنسبة ٥,٧٪، ٥,٥٪ لكل منهما على التوالى، مع تراجع الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والصادرات والواردات بنسبة ١,٣٪، ١,٨٪، ١٠,٠٪ و٥,٠٪ لكل منها على التوالى.

سادسا: المساعدات الدولية: بين الاعتبارات السياسية والأخلاقية:

نتيجة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى وصلت لحد الكارثة الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة فى العامين الماضيين، قام المجتمع الدولى بتقديم مساعداته (الاغاثية) لمنع حدوث الكارثة، فمن خلال مبادرة تقدمت بها المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبى السيدة/ بنيتا فيريرو فالدنر، لتقديم المساعدات للشعب الفلسطينى مباشرة، عقدت اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة) اجتماعا لها يوم ٩مايو ٢٠٠٦ لبحث الأزمة الاقتصادية الحادة فى الأراضى الفلسطينية (من منظور انسانى)، وبحث مبادرة السيدة فيريرو، وقد تضمن البيان الصادر عن هذا الاجتماع، رغبة اللجنة فى تبنى آلية دولية مؤقتة *Temporary International Mechanism/TIM*، محددة الوقت والأهداف تضمن وصول مباشر للمساعدات للشعب الفلسطينى، دون المرور بحكومة حماس، على أن يتم ذلك بأسرع وقت، وعلى أن يتولى الاتحاد الأوروبى إدارة وترتيب هذه الآلية. وفى اجتماع الاتحاد الأوروبى على مستوى وزراء الخارجية، الذى عقد يوم ١٥ مايو ٢٠٠٦، تم إقرار بدء البحث فى تفاصيل تنفيذ إنشاء هذه الآلية، وقد تقرر عقد اجتماع لاحق للمفوضية الأوروبية والبنك الدولى قبل نهاية مايو ٢٠٠٦، لتحديد التفاصيل التقنية المتعلقة بالآلية المقترحة، وتم الترجيح أن يكون الحساب التابع للرئاسة الفلسطينية هو همزة الوصل بين الاتحاد الأوروبى والفلسطينيين، كما أعلنت المفوضية أن هذه الأموال ستنفق على القطاعات الاجتماعية خاصة فى قطاعات التعليم والصحة بما فى ذلك مرتبات الموظفين والعاملين فيها، وهو ما يعنى عدم استهداف هذه الآلية تغطية مرتبات جميع موظفى السلطة.

أما الإدارة الأمريكية فقد أعادت تأكيد معارضتها تحويل الأموال للحكومة الفلسطينية التى تقودها حكومة حماس لتصنيفها الحركة كمنظمة إرهابية تسرى عليها أحكام قانون باتريوت الأمريكى لمكافحة الإرهاب. وإن لم تمانع نشاط الأوروبيين من منطلق الدعم الاغاثى للشعب الفلسطينى.

وقد تحددت برامج عمل هذه الآلية الدولية *TIM* من خلال ثلاثة اطر/نوافذ *Windows* أساسية كما يلى:–

- النافذة الأولى: تغطى التكاليف غير المرتبطة بالأجور للهيئات العاملة فى مجال الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأساسية، وذلك عبر برنامج دعم الخدمات الطارئ (*ESSP*) الذى يديره البنك الدولى.

- النافذة الثانية: تهدف إلى توفير المحروقات لتشغيل المولدات الكهربائية، التى تتولى إمداد وتشغيل محطات المياه والمستشفيات والعديد من المرافق العامة، وذلك عبر البرنامج المتبنى من المفوضية الأوروبية.

- النافذة الثالثة: تهدف إلى تقديم المساعدات المالية للعاملين فى قطاع الخدمات الصحية وللشرائح الأكثر فقراً فى المجتمع الفلسطينى، بما فى ذلك محدودو الدخل من موظفى الحكومة والمتقاعدين والحالات المتضررة اجتماعياً وتتولى إدارتها المفوضية الأوروبية . وقد قام الأوروبيون من خلال هذه النافذه بتوسيع نشاط الآلية المؤقتة لاحقا، عبر سدادها مخصصات اجتماعية لشرائح أخرى من موظفى السلطة.

وقد تطور أداء الآلية الدولية المؤقتة فى مجال صرف جزء من أجور موظفى السلطة، فطبقا لمكتب المفوضية الأوروبية للمساعدة الفنية فى الضفة الغربية وغزة التابعة للاتحاد الأوروبى، فبعد أن تم إقرار عمل الآلية المؤقتة ونوافذها الثلاث ومارست مهامها فى يوليو ٢٠٠٦، استفاد من خدماتها نحو ١٢ ألف موظف فى قطاع الصحة، ونحو ٥٠ ألف موظف ومتقاعد من ذوى الدخل المتدنى، ونحو ٤٠ ألف أسرة من ذوى الظروف الحياتية الصعبة، ليصل إجمالى عدد المستفيدين من المساعدات المقدمة عبر الآلية الدولية المؤقتة إلى ١٠٢ ألف مستفيد يقومون بإعالة نحو ٦٠٠ ألف شخص أى نحو ١٦٪ من إجمالى عدد السكان. وبدءا من أغسطس ٢٠٠٦، ارتفع اجمالى عدد الافراد والموظفين وذوى الدخل المنخفض (من باقى موظفى السلطة) الذين يتقاضون مخصصات من الآلية المؤقتة إلى ٧٧ ألف مستفيد (وهو ما يمثل نحو ٤٦٪ من إجمالى عدد العاملين فى السلطة، ويمثل نحو ٨٨٪ من إجمالى عدد العاملين فى القطاعات المدنية بالسلطة الفلسطينية)، كما ارتفع عدد الأسر التى تتلقى مساعدات اجتماعية الى ٧٥ ألف أسرة من ذوى الظروف الحياتية الصعبة، ليرتفع إجمالى عدد الأفراد الذين يتلقون مخصصات من الآلية المؤقتة إلى ١٥٢ ألف مستفيد يقومون بإعالة نحو مليون فلسطينى وهو ما يمثل نحو ٢٥٪ من إجمالى عدد السكان (٢٢٪ من سكان الضفة الغربية، ٣١.٠٪ من سكان قطاع غزة). ليصل إجمالى قيمة المساعدات الأوروبية عبر الآلية المؤقتة إلى نحو ٧٨٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٦.

- وبوجه عام فقد ساهمت الآلية الدولية المؤقتة، بالإضافة إلى ما تلقته الحسابات الرئاسية من دعم للموازنة الفلسطينية من الدول العربية (فى إطار تنفيذ قرارات القمم العربية بهذا الشأن). فى سداد نحو ٤٠٪ من رواتب العاملين بالسلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٦، إضافة لما قدمه المجتمع الدولى من مساعدات إنسانية مباشرة للفلسطينيين عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

- وقد استمرت الآلية الدولية المؤقتة فى تقديم خدماتها عبر النوافذ الثلاثة خلال عام ٢٠٠٧، واستمرت فى سداد رواتب عدد أكبر من العاملين فى أجهزة السلطة المختلفة، ليصل إجمالى قيمة المساعدات الأوروبية عبر الآلية المؤقتة إلى نحو ١.١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧ (وهو الدعم الأوروبى الأكبر للشعب الفلسطينى). وتم تجديد العمل بالآلية المؤقتة لخمس فترات بواقع ٣ أشهر لكل فترة، لينتهى عملها فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

- وخلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٧، قامت إسرائيل (بعد قيام السيد/فياض بتشكيل حكومته الانتقالية)، بتحويل معظم المتأخرات الخاصة بأموال المقاصة، وزاد الأوروبيون من مساعداتهم، واستطاعت الحكومة الفلسطينية سداد جزء كبير من رواتب ومتأخرات العاملين فى السلطة، وجار استكمال سداد الجزء المتبقى خلال الأشهر القادمة.

• إلا ان السلطة الفلسطينية (من خلال رئيس وزرائها- سلام فياض)، قد تقدمت بطلب للمفوضية الأوروبية وللجنة الرباعية الدولية لتمديد العمل بالآلية الدولية لثلاثة أشهر أخرى (حتى مارس ٢٠٠٨) من منطلق عدم وجود مصادر تمويل أخرى أمام السلطة الفلسطينية، ولاستمرار الظروف المعيشية الصعبة في الأراضي الفلسطينية، وانتظارا لبدء تدفق التمويل الدولي المتوقع تقديمه من المجتمع الدولي بعد تعهدات مؤتمر باريس الاقتصادي (١٧ديسمبر٢٠٠٧).

• وبالفعل فقد أقرت اللجنة الرباعية الدولية في اجتماعها في نيويورك في ٢٠٠٧/٩/٢٤، تمديد نشاط الآلية الدولية المؤقتة *TIM* حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وهو التمديد الأخير لعملها طبقا لتأكيدات المفوضية الأوروبية، حيث سيعاود الأوروبيون والمجتمع الدولي تحويل مساعداتهم إلى الحساب الموحد لخزينة السلطة الفلسطينية التابع لوزارة المالية الفلسطينية، كما جرت العادة منذ إنشاء هذا الحساب نهاية عام ٢٠٠٣، وهو الوضع الذي حال دون استمراره وجود حركة حماس في الحكومة (كما سبق التوضيح)، وفي ضوء عودة التعامل الدولي مع السلطة الفلسطينية والحساب الموحد الخاص بها، فإن المبرر لعمل هذه الآلية قد بطل. إلا انه - طبقا لما أعلنته المفوضية الأوروبية - قد يتم استغلال خبرات الآلية المؤقتة *TIM* التي تراكمت لديها خلال شهور عملها الـ ١٥، من خلال إنشاء إطار جديد شرط أن يستند إلى قواعد المالية الفلسطينية.

• وفيما يخص المساعدات الدولية المقدمة عبر مكاتب ووكالات وهيئات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية فقد مثلت المساعدات الغذائية نحو ٨٧٪ في المتوسط من هذه المساعدات، مما يوضح التوجه الأغاثي لإنفاق هذه المساعدات على حساب اي توجه تنموي أو استثماري.

• وبشكل عام فقد ساهمت هذه الجهود مجتمعة في التخفيف النسبي من حدة آثار الممارسات الإسرائيلية والأزمة المالية للسلطة الفلسطينية. ليبقى المبرر لتقديم هذه المساعدات محل جدل ليتأرجح بين الاعتبارات الأخلاقية التي تدفع لدعم ومساعدة الشعب الفلسطيني المحاصر، والاعتبارات السياسية التي قد تشير إلى مجرد توزيع للأدوار فيما بين الأوروبيين والأمريكيين والإسرائيليين، وهو الاحتمال الذي يدعمه الواقع الظاهر، فبرغم التنديدات التي تصدر ضد إسرائيل وسياساتها في الأراضي الفلسطينية من ممثلين وأعضاء في العديد من المؤسسات ذات الثقل الدولي مثل (الأمم المتحدة - مجلس العموم البريطاني - البرلمان الأوروبي - المفوضية الاروروبية للعلاقات الخارجية - البنك الدولي - صندوق النقد الدولي)، يقتصر دور المجتمع الدولي على تقديم المساعدات وإقرار برامج الدعم لمواجهة احتمالات الكارثة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، مقابل عدم منعه إسرائيل استمرارها في فرض حصارها وممارسة عدوانها ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته!، وذلك برغم تأكيد كل التقارير الدورية الصادرة عن مؤسسات البنك الدولي والأمم المتحدة، على ان الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - وبخاصة الحصار والاغلاقات- هي السبب الرئيسي في أزمة الاقتصاد الفلسطيني وتدمير مقومات نموه الحالية والمستقبلية، ومن ثم منعه من انجاز اي تراكم تنموي يؤسس لدولة فلسطين المستقلة.

• وبرغم المساعدات الكبيرة التي قدمت للشعب الفلسطيني خلال العامين الماضيين (٢٠٠٦، ٢٠٠٧)، عبر رئاسة السلطة الفلسطينية والآلية الدولية المؤقتة *TIM* ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١.١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ (منها نحو ٣٧٠ مليون دولار من الدول العربية)، وبلغت نحو ١.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧ (منها نحو ٢٩٣ مليون دولار من الدول العربية) فإن استمرار الاغلاقات الإسرائيلية واشتداد وتيرتها، وتضاعف حدة الحصار خاصة على قطاع غزة الذي عانى حصارا تاما منذ يونيو ٢٠٠٧، بالإضافة لعدم إنفاق تلك المساعدات عبر إطار موحد، وتركيزها على

تمويل الإنفاق الجارى والإغاثى ذى الطبيعة الطارئة، أدى إلى انعدام مردودها الاقتصادى، ليقتصر دورها على محاولة منع حدوث كارثة إنسانية فى الأراضى الفلسطينية تتحمل إسرائيل وممارساتها كامل المسئولية عنها.

سابعا: الاقتصاد الفلسطينى فى ظل الانقسام.

كما سبق تم توضيحه، أصبحت الأراضى الفلسطينى واقتصادها وسلطتها مجزأة فيما بين الضفة الغربية المدعومة دوليا (نظريا) وقطاع غزة المحاصر إسرائيليا ودوليا (باستثناء المساعدات التى تمنع الكارثة الإنسانية لنحو مليون ونصف مليون إنسان)، ونتيجة لأجواء عدم التأكد وسرعة تبدل الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية بصفة عامة وخلال العامين الماضيين بصفة خاصة، وللارتباط القوى بين الأوضاع السياسية والأمنية من جانب والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية من جانب آخر، بالإضافة لتعدد القنوات السياسية المؤثرة على تلك الأوضاع (فلسطينيا وإقليميا ودوليا وإسرائيليا). فقد جرى العرف عند التفكير فى المستقبل الفلسطينى على وضع خطط تنموية قصيرة أو متوسطة الأجل، تتناسب وسرعة تبدل الأوضاع السياسية وتتوافق مع استعدادات المجتمع الدولى التمويلية.

وفى هذا الإطار فقد قامت الحكومة الانتقالية الفلسطينية بقيادة السيد/فياض، بإعداد خطة تنموية متوسطة الأجل للفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٠) أطلق عليها (خطة الإصلاح والتنمية)، وهى الخطة التى أعدت فى ظل سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وانقسام الساحة الفلسطينية سياسيا واقتصاديا وجغرافيا فيما بين الضفة الغربية والقطاع. وقد أقرت هذه الخطة من مجتمع المانحين الدوليين فى مؤتمر باريس ٢٠٠٧. وتم اعتمادها كإطار للعمل الفلسطيني- الدولى للسنوات الثلاث المقبلة وهى تتضمن دعم الموازنة الفلسطينية وانفاقها الجارى، إضافة لتمويل مشروعات إصلاح وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وإعادة تأهيل البنية التحتية الفلسطينية. وتقوم الخطة على المحاور الأساسية التالية:-

المحور الأول: الحكم: ويشتمل على تنمية وتطوير: الأمن وسيادة القانون - القضاء - الاصلاح المالى - المساءلة والشفافية - الاصلاح الادارى.

المحور الثانى: التنمية الاجتماعية: ويشتمل على تنمية وتطوير القطاعات التالية: (الحماية الاجتماعية / الأمن المجتمعى - التعليم - الصحة - تأهيل وتطوير المجتمع لخلق مجتمع ديمقراطى متطور).

المحور الثالث: تنمية الاقتصاد والقطاع الخاص. ويشتمل على تنمية القطاعات التالية: (التجارة والاستثمار وتطوير المؤسسات - الزراعة - الصناعة والخدمات - السياحة - الاسكان).

المحور الرابع: البنية الأساسية . ويشتمل على تنمية القطاعات التالية : (الطرق والمواصلات - الكهرباء - المياه والصرف الصحى - معالجة النفايات الصلبة - تطوير المحليات وادراتها).

وفيما يرتبط بالموازنات والتقديرات المالية (وفقا لما تضمنته مسودة خطة التنمية الفلسطينية)، قدر اجمالى التمويل المطلوب من المجتمع الدولى بـ ٥,٥٨٣ مليار دولار، لسداد العجز فى الموارد المالية المتاحة، بحيث يتم توجيه ٣,٩٣٩ مليار دولار من هذا المبلغ لتمويل العجز فى موازنة السلطة الفلسطينية لسنوات الخطة الثلاث بواقع ١,٣٦١ مليار دولار للعام الاول، ونحو ١,٣٢٨ مليار دولار للعام الثانى، لنحو ١,٢٥٠ مليار دولار للعام الثالث. كما سيتم توجيه المبلغ الباقى وقدره ١,٦٤٤ مليار دولار للاستثمارات العامة فى الأراضى الفلسطينية لسنوات الخطة الثلاث بواقع، ٤٢٧ مليون دولار للعام الاول، و٥٥٠ مليون دولار للعام الثانى، ٦٦٧ مليون دولار للعام الثالث.

ويرى العديدون من الخبراء ان هذه الخطة تعانى خللا محوريا يتمثل فى عدم اعتمادها من مؤسسات المجتمع الفلسطينى (السلطة – المجلس التشريعى – مؤسسات المجتمع المدنى) فى كل الأراضى الفلسطينية، وانها ولدت فى ظل انقسام السلطة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك فهى لا تعزز التماسك الجغرافى الفلسطينى، وان تحليل ما تتضمنه من خطط وبرامج ومشروعات يوضح اقتصار اهتمامها على برامج ومشروعات محاربة الفقر فى قطاع غزة، من خلال أدوات التوسع المالى القائم على ضمان السداد المنتظم لرواتب العاملين فى مؤسسات السلطة (بعد فصل نحو ٤٠ الف عنصر – قامت حركة حماس بتوظيفهم خلال فترة توليها)، ومواصلة تقديم الخدمات الاساسية والاجتماعية لسكان القطاع (الغزيين)، إضافة للخدمات الاجتماعية فى مجالى التعليم والصحة. مقابل دفع مشروعات البنية الاساسية والانتاجية فى الضفة الغربية.

إلا أن الأمر اللافت حقيقة للانتباه، ارتكاز الخطة على فرض اساسى يتمثل فى التزام إسرائيل خلال سنوات الخطة بعدد من الاجراءات، اهمها تحويل الإيرادات الجمركية التى تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية فيما يسمى (إيرادات المقاصة *Clearance Revenue*) والتى تبلغ قيمتها نحو ٣ مليارات دولار بواقع مليار دولار لكل سنة من سنوات الخطة للفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٠)، وهو ما يمثل نحو ٥٤٪ من إجمالى التمويل الدولى المطلوب ونحو ٦٠٪ من انفاق الموازنة. وهو ما يعنى استمرار حق الفيتو الإسرائيلى (حجز اموال الجمارك) على سير هذه الخطة!، بالإضافة لقيام إسرائيل فعليا بتعطيل واستنزاف نحو ٥٠٪ من إيرادات المقاصة من خلال قيامها فى يونيو ٢٠٠٧ بإلغاء الكود الجمركى الخاص بقطاع غزة.

وهو ما يعنى أن الاولوية الحقيقية والموضوعية يجب ان تتجه نحو سبل خفض الوزن النسبى لاعتماد الموازنة الفلسطينية على إسرائيل، وهو الأمر الذى لن يتحقق عمليا إلا عبر دعم المجتمع الدولى (الذى يسوق لحق الشعب الفلسطينى فى التنمية والرفاهة)، للإطلاق الفورى لمشروع إنشاء الميناء البحرى الفلسطينى والبحث الجاد فى سبل إنشائه وتمويله بأسرع وقت ممكن (طبقا لما تضمنه اتفاق المعابر ٢٠٠٥)، لضمان السيطرة الفلسطينية على الموارد المالية المؤهلة للاضطلاع بإعداد وتنفيذ الخطط التنموية الخاصة بالأراضى الفلسطينية.

ثامنا: المنظور الاستراتيجى الإسرائيلى تجاه الأراضى الفلسطينية المحتلة:

كانت صحيفة معاريف الإسرائيلية قد عرضت على صفحتها الالكترونية فى مارس ٢٠٠٧، خطة سياسية اقتصادية (للضفة الغربية وقطاع غزة) أعدها عضو الكنيست الإسرائيلى البروفسيور الاقتصادى شلومو زنتس، الذى عرض خطته باعتبارها "مشروع مارشال جديد لفلسطين"، وقد تضمنت خطة زنتس الخطوات التالية:

- الانسحاب الإسرائيلى من عشرات المستوطنات فى الضفة الغربية.
- ضم الكتل الاستيطانية الكبرى المقامة على أراضى الضفة الى إسرائيل بالإضافة إلى إنجاز المزيد من الاستيطان بأسرع وقت وعزل منطقة غور الاردن عن الضفة الغربية (تمثل منطقة الأغوار وحدها نحو ٢٩٪ من مساحة الضفة الغربية).
- احتفاظ إسرائيل بحقها فى اعتقال او ملاحقة أو توقيف من تشاء وقتما تشاء من الفلسطينيين المقيمين فى باقى الأراضى الفلسطينية التى يفترض أنها ستكون تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.
- تشغيل ممر آمن (افتراضاً) بين الضفة وغزة تحت السيطرة الإسرائيلية العسكرية.

- العمل على نشر قوات دولية (اوروبية)، مثل قوة اليونيفيل فى لبنان وقوة المهام الأوروبية فى البوسنة.
- قيام الأوروبيين بإطلاق مشروع اقتصادى شبيه بمشروع مارشال يهدف إلى تنمية الأراضى الفلسطينية.

وقد جاءت هذه الخطة بعد انسحاب إسرائيل الأحادى من قطاع غزة، وبعد إعلانها عن خطتها تجاه الضفة الغربية والتى عرفت باسم "خطة الانطواء"، التى عرضت عشية الانتخابات التشريعية الإسرائيلية الأخيرة التى اتت بحزب كاديما لسدة الحكم، والتى تعتمد على قيام إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية الكبرى المقامة على اراضى الضفة الغربية إليها. والتى يأتى الجدار الفاصل كأحد أهم أدواتها.

وبموجب هذه الخطة تكون إسرائيل قد اقتطعت نحو ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية بالإضافة لسيادتها على باقى الأراضى الفلسطينية (بشكل أو بآخر) مع تحسين حياة المواطنين والاقتصاد فى الأراضى الفلسطينية. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة قد وضعت شرطا حاسما لإتمام تلك الخطوات، تمثل فى ضرورة قبول الجانب الفلسطينى لها!

وقد اظهرت الشهور التالية لذلك التاريخ صدق وتحقق كل ما نادت به هذه الخطة أو الرؤية الإسرائيلية للسلام مع الفلسطينيين!!

تاسعا: النتائج والتحديات:

اظهرت تجربة الاقتصاد الفلسطينى خلال العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، العديد من النتائج كما أوضحت الحجم الحقيقى للعديد من التحديات العاجلة. كما يلى : -

١- النتائج :

- مسئولية إسرائيل الكاملة عن التدهور الاقتصادى والانسانى الذى اجتاح الأراضى الفلسطينية المحتلة واقتصادها الوطنى.
- استمرار السياسات الإسرائيلية المعادية لحياة قطاع غزة وسكانه سيقود لحدوث كارثة إنسانية حيث سينهار الاقتصاد والمؤسسات تماما، وسيدخل جميع سكان القطاع فى دائرة الفقر وستنطلق معدلات البطالة الحقيقية لمعدلات قياسية. كما أن استمرار السياسات الإسرائيلية تجاه الاستيلاء على اراضى الضفة الغربية ودفع مواطنيها للهجرة للخارج أو الداخل، سيقود أيضا إلى كارثة وطنية وقومية للفلسطينيين والعرب فى صراعهم مع إسرائيل، خاصة، فى حال نجاح المخطط الإسرائيلى (الموشك على الانتهاء) فى الاستيلاء على نحو ٤٠٪ من أراضى الضفة الغربية وضم الكتل الاستيطانية الكبرى لإسرئيل من خلال إجراءات (مواصلة الاستيطان وبناء الجدار - المناطق العسكرية - مناطق الحرم الآمنة - الطرق الالتفافية).
- برغم اعتبار إسرائيل قطاع غزة كيانا معاديا فى سبتمبر ٢٠٠٧ فإن الإجراءات الفعلية لمحاصرة القطاع وإغلاق معابره، بدأت منذ الربع الاول من عام ٢٠٠٦، أثر تشكيل حركة حماس للحكومة، وزادت وتيرتها بعد سيطرة الحركة على السلطة فى القطاع فى يونيو ٢٠٠٧، لتمس هذه الإجراءات مباشرة الاحتياجات الأساسية لمواطنى قطاع غزة.
- برهنت المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطينى على ارتفاع درجة مشروطيتها السياسية *Political Conditionality* . فمع تأكيدنا عدم شرعية خطوات حركة المقاومة الإسلامية / حماس للسيطرة على قطاع غزة فى يونيو ٢٠٠٧، يبقى رد فعل المجتمع الدولى تجاه فوز الحركة فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى فى يناير ٢٠٠٦ وحصاره لحكومتها لعدم اتفاقه مع أجندتها السياسية المعلنة (حينها) دليلا واضحا على ارتباط تقديم المساعدات الدولية بمواقف سياسية محددة.
- اقتصار نمط المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطينى، على تمويل الأنشطة الاغاثية الطارئة دون التنموية، بغية منع حدوث كارثة إنسانية فى الأراضى

الفلسطينية المحتلة بشكل عام وفى قطاع غزة بشكل خاص، دون بذل الجهود الكافية لإزالة المصدر الرئيسي لهذه الكارثة المتمثل فى إسرائيل وممارستها التقييدية. واستمرار تدفق الدعم الدولى بشكل مشوه للتنمية، نتيجة عدم تدفق ذلك الدعم ضمن إطار يضمن التراكم وتعظيم العائد.

- عدم القدرة على التقييم الموضوعى للانعكاسات الاقتصادية المترتبة على تولى حركة المقاومة الإسلامية /حماس مقاليد الامور فى قطاع غزة بعد سيطرتها عليه فى يونيو ٢٠٠٧، او لمؤشرات الفترة التى شاركت فيها الحركة فى الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشرة، (نهاية مارس ٢٠٠٦ – منتصف يونيو ٢٠٠٧)، نتيجة لعدم اقتصار النموذج على المعطيات الداخلية الفلسطينية، بل ظهرت متغيرات خارجية (حاسمة) حالت دون إتمام هذا التقييم الموضوعى وعقد المقارنات الزمنية، أبرزها الموقف الإسرائيلى (الحصار والإغلاق واحتجاز الإيرادات الجمركية) والموقف الدولى (منع التحويل المالى المباشر لتمويل الموازنة الفلسطينية).

- تراجع مستويات الشفافية والمساءلة فى مؤسسات السلطة الفلسطينية نتيجة للآليات التى وضعها المانحون الدوليون لتجنب التعامل مع السلطة الفلسطينية التى شكلتها أو شاركت فيها حركة حماس.

- تراجع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، حيث تراجعت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة بنسبة ١٩٪ للأول و٧٪ للثاني، للفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٦) مما يشكل خللاً هيكلياً خطيراً فى بنية الاقتصاد الفلسطيني ستكون له العديد من التأثيرات السلبية على المجتمع الفلسطيني واستقلاله الاقتصادى فى المديين القريب والبعيد.

٢- التحديات :

- لا سبيل لتنمية الأراضي الفلسطينية إلا عبر التزام إسرائيل بإزالة العقبات والقيود الإدارية والمالية التى تفرضها على حركة السلع والأفراد. والتحويل المنتظم للعائدات الجمركية للسلطة الفلسطينية.

- برغم ان إزالة القيود الإسرائيلية على الحركة هى أمر جوهرى وحيوى بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، فإنها لن تكفى وحدها لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني (على المدى الطويل) حيث ان السبب الرئيسى لعزلة اقتصاد الأراضى الفلسطينية يرتبط بعدم وجود أية منافذ بحرية تتيح التواصل المباشر مع الأسواق الخارجية. وهو ما يتطلب السعى الفورى لإنشاء الميناء البحرى الفلسطيني، أو مرحليا، بهدف السعى للحد من الاعتماد على الموانئ الإسرائيلية، عن طريق فتح منافذ بحرية بديلة مثل استخدام الموانئ المصرية، بالإضافة لضرورة السعى لإنشاء ممرات تجارية أرضية بين فلسطين من جانب وكل من مصر والأردن من جانب آخر.

- ضرورة سعى الجانب الفلسطيني لأن تكون خططه التنموية انعكاسا لتوافق مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني (السلطة الفلسطينية – القطاع الخاص – المجتمع المدني) ثم بعد ذلك يأتى السعى لاعتمادها عربيا ودوليا. (وهو الأمر المستحيل تحققه فى ظل الانقسام).

- السعى لإعادة وحدة الوفاق السياسى الفلسطيني – الفلسطيني، حيث أن استمرار سيطرة حركة حماس وحكومتها المقالة (بموجب مرسوم رئاسي) على قطاع غزة، مقابل استمرار سيطرة حركة فتح وحكومتها المعينة (بموجب مرسوم رئاسي) على الضفة الغربية، هو أمر دون شك يصب فى المصلحة الاستراتيجية لإسرائيل وللقوى الدولية المساندة لها. وهو ما قد يؤشر لاحتمالية وتوقع حصول كلا الطرفين (فتح وحماس)، ومن ثم كلا الإقليمين (الضفة وغزة)، على الدعم والمساعدة (دوليا أو إقليميا)، وهو الأمر الذى سيقود إلى حدوث نمو وتحسن فى المؤشرات الاقتصادية لكل إقليم. الذى سيقود بدوره لترسيخ حقيقة ان الانقسام الفلسطيني هو مرادف للنمو والتطور ولانتهاء الأزمات والاختناقات الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني فى الضفة الغربية وقطاع غزة ! وهذه هى الكارثة الحقيقية للمجتمع الفلسطيني وقضيته الممتدة لأكثر من نصف قرن.

وهو ما يملى على مخططى السياسات الفلسطينيين والعرب، الحريصين على المستقبل السياسى للأراضى الفلسطينية المحتلة، والآملين حقيقة فى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة على كامل الأراضى الفلسطينية التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، الانتباه والحرص على سرعة العمل على إنهاء هذا الانقسام الفلسطينى – الفلسطينى. الذى إن لم يتم التئامه سريعا فسيتسع بمعدل لا يمكن تصوره، لأنه سيصبح أداة مهمة فى يد إسرائيل التى يمكن الجزم انها لن تألو جهدا فى توظيفها واستخدامها لتحقيق كل أطماعها ومصالحها، فيكفى ان تقوم إسرائيل بفتح قنوات تفاوضية وعقد صفقات محددة مع كلا الطرفين (فتح وحماس)، كل على حدة، لضمان توسيع الفجوة السياسية والجغرافية بين شطرى الوطن الفلسطينى.

أداء الاقتصـــاد الجزائـــرى علـــى ضـــوء متغيرات أسعار النفط والفساد والإرهاب

يتأثـــر الاقتصاد الجزائرى بسلة من العناصر الاقتصادية والسياسية والأمنية التى ينتج تفاعلها معا حالة هذا الاقتصاد ومؤشرات أدائه، شأنه فى ذلك شأن أى اقتصاد آخر فى الوطن العربى أو فى العالم عموما. وتكتسب متابعة تطور الاقتصاد الجزائرى أهميتها من عدة عوامل: الأول هو أن هذا الاقتصاد مر بمرحلة انتقال وتحول من اقتصاد قائم على التخطيط المركزى والقطاع العام إلى اقتصاد يتم تحريره بمعدلات سريعة فى القطاعات غير المرتبطة بالموارد الطبيعية من النفط والغاز المملوكة للدولة. والثانى هو أن هذا الاقتصاد تعرض لمستويات أسطورية من الفساد. ويعد تصريح الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة الذى ورد فى خطابه الذى ألقاه فى ٨ يوليو عام ٢٠٠٠ فى جامعة هوارى بومدين للعلوم والتكنولوجيا بمناسبة اختتام السنة الجامعية، هو أفضل تعبير عن مستوى الفساد فى الجزائر، فقد ذكر الرئيس الجزائرى "إن الفساد الذى فكك أواصر الدولة وسفه قيم الحكم وأربك مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحرف مفاهيم العمل والكد والنزاهة والتفانى، قد ولد فى النهاية ظاهرة الإرهاب البشعة المدمرة". ومن المهم معرفة الموقف من الفساد ومكافحته وآليات تحقيق هذه المكافحة فى الوقت الراهن كنموذج إيجابى أو سلبى فى هذا الشأن حسبما تميل حقائق الواقع. والثالث هو أن هذا الاقتصاد تعرض لتأثيرات مأساوية خلال سنوات الإرهاب فى تسعينيات القرن الماضى، وهى تأثيرات تثير مخاوف مشروعة من أن تعود مرة أخرى بعد حوادث الإرهاب الإجرامية التى وقعت فى الجزائر فى خريف عام ٢٠٠٧، وهو ما يدفعنا أيضا للتعرض للعلاقة بين التطور الاقتصادى والإرهاب فى الجزائر. والرابع هو أن هذا الاقتصاد الذى كانت توقعات الجهات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، ترشحه للتحول إلى اقتصاد صناعى متقدم بحلول عام ٢٠٠٠، ما زال اقتصادا يتحرك صعودا وهبوطا على ضوء حركة أسعار النفط والغاز وإيرادات الجزائر من تصديرهما شأنه فى ذلك شأن الاقتصادات النامية أو حتى الأقل نموا التى تعانى العديد من الاختلالات الهيكلية التى لا يمكن أن تخفيها الزيادات الكبيرة فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى المرتبطة بالارتفاع الكبير فى أسعار النفط والغاز منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

أولا: حجم الناتج وهيكله

حقق الناتج المحلى الإجمالى الجزائرى زيادات قوية ومطردة منذ بدء الطفرة النفطية الراهنة فى عام ٢٠٠٣. وإذا قارنا قيمة الناتج بالأسعار الجارية فى عام ٢٠٠٦ مع نظيره عام ٢٠٠٢،(راجع جدول ١)، فسنجد أنه قد تضاعف أو بمعنى أدق ارتفع بنسبة ١٠٤,٩٪ خلال أربعة أعوام فقط بين عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٦.

وبقدر ما يمكن اعتبار هذه الزيادة الكبيرة أمرا إيجابيا للغاية، فإن البيانات الخاصة بهيكل الناتج المحلى الإجمالى الجزائرى، تشير إلى أن هذا الاقتصاد مازال اقتصادا أوليا يعتمد بصورة أساسية على استخراج النفط والغاز الطبيعى، وأنه لم يبن القواعد الصناعية والخدمية المتطورة التى تمكنه من النمو الذاتى المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط والغاز. وهو لا يفرق فى هذا الصدد عن غالبية اقتصادات الخليج برغم افتقاد الأخيرة القاعدة السكانية ولقوة العمل المتنوعة المهارات المتوافرة لدى الجزائر. بل إن بعض اقتصادات الخليج تخطو بشكل سريع نحو بناء صناعات تحويلية محلية تسهم فى الناتج المحلى الإجمالى بنسب تفوق نظيرتها فى الجزائر.

وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧ (ص ٢٨٣)، إلى أن الناتج في الصناعات الاستخراجية الأولية شكل نحو ٤٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري عام ٢٠٠٦، وأسهم قطاع الزراعة والصيد والغابات بنحو ٧,٢٪ من ذلك الناتج، وقطاع التشييد بنحو ٦,٥٪ منه، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنحو ٨,٩٪ من ذلك الناتج، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين بنحو ٧,٩٪ منه، وقطاع الخدمات الحكومية بنحو ٧,١٪ منه، وأسهم قطاع التمويل والتأمين والمصارف بنحو ٠,٤٪ من ذلك الناتج.

أما الصناعة التحويلية المعبرة عن مستوى تطور أي اقتصاد فإن إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لم يتجاوز ٤٪ من ذلك الناتج عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٩,٥٪ في السعودية، ١٠,٤٪ في عمان، ونحو ١٢,١٪ في الإمارات، ونحو ٦,٧٪ في الكويت، وكلها دول معتمدة بصورة أساسية على إنتاجها وصادراتها من النفط والغاز.

أما إذا قارنا الجزائر ببلدان عربية أخرى منتجة للنفط والغاز لكنها أقل اعتمادا عليهما مثل مصر، فسنجد أن الناتج في قطاع الصناعة التحويلية شكل نحو ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري. أما إذا قارنا الوضع في الجزائر ببلدان عربية أخرى غير نفطية فسنجد أن إسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ١٦,٩٪ في تونس التي لم تعد دولة مصدرة للنفط في الوقت الراهن، ونحو ١٥,٨٪ في المغرب، ونحو ١٧,٦٪ في الأردن.

وفي كل المقارنات تبدو مؤشرات مكانة الصناعة التحويلية في الجزائر من أدنى البلدان العربية، ولا يأتي خلف الجزائر في هذا الصدد سوى ليبيا وموريتانيا والعراق المحتل والذي دمرت قوات الاحتلال الاستعماري الإجرامي الأمريكي بنيته الصناعة وأفقدت قطاع الصناعة التحويلية فيه القسم الأعظم من قدراته التي كانت متحققة قبل ذلك الاحتلال.

وإذا نظرنا إلى هيكل الصادرات الجزائرية

جدول (١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للجزائر

	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	معدل زيادة أسعار المستهلكين "معدل التضخم"	ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة	معدل الادخار	معدل تكوين رأس المال "معدل الاستثمار"	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة بالمليون دولار	متوسط سعر برميل النفط من سلة خامات أوبك بالدولار
١٩٩٩	٤٨,٦	٣,٢٪	٢,٦٪	-	٢٩,٢٪	٣٢٪	٢٧٪	٥٠٧	١٧,٥
٢٠٠٠	٥٤,٨	٢,٢٪	٠,٣٪	١٦,٧٪	٢٩,٥٪	٤٤٪	٢٤٪	٤٣٨	٢٧,٦
٢٠٠١	٥٥,١	٢,٦٪	٤,٢٪	١٢,٨٪	٢٧,٣٪	٤١٪	٢٦٪	١١٩٦	٢٣,١
٢٠٠٢	٥٧	٤,٧٪	١,٤٪	٧,٦٪	٢٥,٩٪	٤٠٪	٣١٪	١٠٦٥	٢٤,٣
٢٠٠٣	٦٨,١	٦,٩٪	٢,٦٪	١٣٪	٢٣,٧٪	٤٥٪	٣٠٪	٦٣٤	٢٨,٢
٢٠٠٤	٨٥	٥,٢٪	٣,٦٪	١٣,١٪	١٧,٧٪	٤٦٪	٣٣٪	٨٨٢	٣٦
٢٠٠٥	١٠٢,٢	٥,١٪	١,٦٪	٢٠,٧٪	١٥,٣٪	٥١٪	٣٠٪	١٠٨١	٥٠,٨
٢٠٠٦	١١٧	٣,٦٪	٢,٥٪	٢٥,٦٪	..	..	..	١٧٩٥٠٠	٦١
٢٠٠٧*	..	٤,٨٪	٤,٥٪	١٩,٤٪	..	..	..	..	٦٧,٥**

* تقديرات ** متوسط سعر البرميل من سلة خامات أوبك في الشهور الاحدى عشر الأولى من عام ٢٠٠٧

المصدر للناتج المحلي الإجمالي هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون

المصدر للنمو والتضخم وميزان الحساب الجاري هو: *IMF, World Economic Outlook, October 2007, p 219, 225,234.*

المصدر لمعدل البطالة هو: *IMF , International Financial Statistics Yearbook, p. 111.*

المصدر لمعدلي الادخار والاستثمار هو: *World Bank, World Development Indicators, Several Issues.*

المصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو: *United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report Several Issues.*

المصدر لمتوسط سعر برميل النفط من سلة خامات أوبك هو: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة ٣٤، يناير ٢٠٠٨ص ٢٦.

ومكانــة السـلع الصــناعية التحويليــة فيهــا فسندرك ضعف قطاع الصناعة التحويلية وتدنى إسهامه فــى إجمــالى الصــادرات بالمقارنــة بــدول عربيــة أكثر اعتمادا على النفط مثل بلدان الخليج العربي، وبالمقارنــة بالــدول التــى تملــك اقتصــادات أكثــر تنوعا مثل تونس والمغرب ومصر والأردن، كما هو واضح من جدول (٢).

التحويلية العربية عام ٢٠٠٤. وكل هذه البيانات تؤكد ضعف قطاع الصناعة التحويلية فى الجزائر، وتدنى قدرته على المنافسة بإنتاجه فى الأسواق العربية والدولية.

وإذا كان معدل الاستثمار بما يأتى به من مشروعات جديدة هو المحرك الأساسى للنمو، وكذلك الزيادة فى إنتاجية الاقتصاد القائم فعليا، فإن الجزائر تحقق أعلى معدل للاستثمار فى الوطن العربى منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن، وهو ما سنتعرض له فى موضع لاحق.

جدول (٢)

هيكل الصادرات الجزائرية مقارنة بدول عربية مصدرة للنفط والغاز وأخرى مصدرة لسلع متنوعة

	قيمة الصادرات الصناعية التحويلية بالمليون دولار	نسبة الصادرات الصناعية التحويلية من إجمالى الصادرات	نسبة صادرات المواد الخام والمعادن من إجمالى الصادرات	نسبة صادرات الوقود من إجمالى الصادرات	نسبة الصادرات من السلع الأخرى من إجمالى الصادرات
الجزائر	٦٤٦	%٢	٠	%٩٧	%١
مصر	٢٣٨١,٤	%٣١	%٤	%٤٣	%٢٢
المغرب	٦٧١٩,٩	%٦٩	%٨	%٤	%١٩
تونس	٧٥٥٤,٣	%٧٨	%١	%١٠	%١١
السعودية	١٥١٢٧,٦	%١٢	٠	%٨٦	%٢
سورية	٥٤٢,٣	%١١	%١	%٦٨	%٢٠
الأردن	٢٧٩٨,٦	%٧٢	%١٢	%١	%١٥

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٧، صـ ٣٣٥.

وتشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات الصناعية التحويلية الجزائرية بلغت نحو ٦٤٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤، بما شكل نحو ٢٪ فقط من قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر فى العام المذكور، بينما شكلت صادرات الوقود نحو ٩٧٪ من إجمالى قيمة الصادرات الجزائرية عام ٢٠٠٦. وفى بلد نفطى كبير مثل السعودية شكلت الصادرات الصناعية التحويلية نحو ١٢٪ من إجمالى الصادرات السعودية فى العام المذكور، بينما بلغت النسبة نحو ٧٨٪ فى تونس، ونحو ٧٢٪ فى الأردن، ونحو ٦٩٪ فى المغرب، ونحو ٣١٪ فى مصر.

وإذا كان عدد سكان الجزائر يشكل ١٠,٥٪ من إجمالى عدد سكان الوطن العربى، والناتج المحلى الإجمالى الجزائرى يشكل نحو ٨,٦٪ من إجمالى الناتج المحلى العربى، فإن الصادرات الصناعية التحويلية لا تشكل سوى ١,٧٪ من إجمالى الصادرات الصناعية

ثانيا: المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الجزائري

شهدت المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد الجزائرى تحسنا مطردا منذ انحسار موجة الإرهاب الرهيبة التى ضربت هذا البلد العربى الكبير فى العقد الأخير من القرن الماضى. وتوافق هذا الانحسار مع ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعى وإيرادات الجزائر من تصديرهما، مما ساهم فى تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادى الداخلى والمؤشرات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر.

١- مؤشرات النمو والادخار والاستثمار لا تزال تابعة لأسعار النفط والأمن

بالنسبة لمعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالي، فإنه بالنظر إلى جدول (١)، نجد أن هذا المعدل ارتفع من نحو ٢,٦٪ عام ٢٠٠١، إلى ٤,٧٪ عام ٢٠٠٢، ثم سجل

نحو ٦.٩٪، ٥.٢٪، ٥.١٪، ٣.٦٪، ٤.٨٪ فى الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ بالترتيب. ويبلغ متوسط معدل النمو فى السنوات الست بدءاً من عام ٢٠٠٢ حتى نهاية عام ٢٠٠٧، نحو ٥٪ سنويا، وهو معدل معتدل، لكنه يبقى أقل من المعدلات التى تحققها الاقتصادات السريعة النمو فى شرق وجنوب شرق آسيا.

وربما تحمل السنوات القادمة نموا أعلى للاقتصاد الجزائرى بعد أن يبدأ ويتطور إنتاج المشروعات الجديدة التى تم بناؤها من خلال الاستثمارات الجديدة فى الأعوام الأخيرة، وتتطور بالتالى مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموه.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى الجزائرى كان قد تدهور مجسدا حالة الركود العميق الذى عانى منه الاقتصاد الجزائرى فى النصف الثانى من ثمانينيات القرن العشرين، حيث بلغ هذا المعدل نحو – ٠.٢٪، – ٠.٧٪، – ١.٩٪، ٤.٩٪، – ١.٤٪، ٠.٢٪ فى الأعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ بالترتيب (*IMF, World Economic Outlook, May 1994, p. 115*). وهذا التدهور يعد أمرا صادما لبلد كان يحقق واحدا من أعلى معدلات النمو الاقتصادى فى العالم لمدة ١٥ عاما خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٠، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الجزائرى فى الفترة المذكورة نحو ٦.٨٪ سنويا (البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠، صـ ٢١٣)، قبل أن يتراجع إلى نحو ٥٪ سنويا فى المتوسط خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن يدخل الاقتصاد الجزائرى فى نفق مظلم من الركود العميق منذ عام ١٩٨٦ حتى انفجار موجة الإرهاب الرهيبة التى ضربت الجزائر فى تسعينيات القرن الماضي، وأدت إلى مفاقمة أسباب الركود الاقتصادى حتى فى سنوات ارتفاع أسعار النفط نسبيا. وقد بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى نحو ١.٦٪، – ٢.٢٪، – ١.١٪ فى الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤ بالترتيب (*IMF, World Economic Outlook, May 1999, p. 146.*). وخلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٨ بلغ متوسط معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى الجزائر نحو ١.٧٪ سنويا (*IMF, World Economic Outlook, October 2007 , p. 219.*)، وذلك قبل أن يعاود النهوض على وقع ارتفاع أسعار النفط وانحسار موجة الإرهاب الأسود التى ضربت الجزائر بفعل الجماعات الدينية المتطرفة.

وخلال سنوات الركود الذى ضرب الاقتصاد الجزائرى والنصف الثانى من ثمانينيات القرن العشرين، فى وقت ينمو فيه السكان بمعدلات مرتفعة، تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل من٢٦١٤ دولاراً للفرد عام ١٩٨٥، إلى ١٩٨٠ دولاراً عام ١٩٩١(*World Bank, World Development Report 1993, p. 239.*). وقد استمر هذا التراجع خلال تسعينيات القرن العشرين فى ظل التباطؤ والركود اللذين تخبط الاقتصاد الجزائرى فيهما خلال العقد المذكور.

وبناء على هذا التراجع، انتقلت الجزائر من مصاف دول الدخل المتوسط المرتفع التى كانت توضع فيها طوال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، إلى دول الدخل المتوسط المنخفض منذ بداية تسعينيات القرن الماضى وحتى عام ٢٠٠٦، قبل أن تعود مجددا خلال عام ٢٠٠٧ إلى دول الدخل المتوسط المرتفع على ضوء استمرار ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية.

وللعلم فإن النمو الاقتصادى فى الدول، التى تملك اقتصادات قادرة على النمو الذاتى المتواصل، ينهض على توظيف الموارد وقوة العمل فى الداخل، بحيث يكون العمل والعلم واستغلال الموارد المختلفة فى مختلف قطاعات الاقتصاد، الأساس فى تخليق الدخل، بينما تعتمد الدول الأقل تقدما على الصعيد الاقتصادي، على تصدير خدمات قوة العمل بدلا من توظيفها فى إنتاج سلع وخدمات يتم تصديرها، وحتى الدول الغنية بمواردها الطبيعية الناضبة مثل النفط والغاز الطبيعى

والمعادن، والتى تعتمد على ريع هذه الموارد الناضبة فى تحقيق الثراء، فإنها تصدرها غالبا فى صورتها الخام، وتتحكم إيرادات تصديرها فى حركة اقتصادات تلك البلدان التى تتذبذب تبعا لأسعار الخامات التى تصدرها.

وقد أدى تراجع الناتج المحلى الإجمالى الجزائرى ومتوسط نصيب الفرد منه إلى تزايد الفقر بكل ما يؤدى إليه من تزايد الاحتقان الاجتماعى، وخلق بيئة اقتصادية- اجتماعية مواتية لإثارة كل أشكال الفرقة الاجتماعية من توتر عرقى وعنف جنائى وإرهاب.

وكما أشرنا آنفا فإن النمو الاقتصادى يعتمد على معدل الاستثمار بصورة أساسية. وبالنظر إلى جدول (١)، نجد أن معدل الاستثمار فى الجزائر بلغ نحو ٢٦٪، ٣١٪، ٣٠٪، ٣٣٪، ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى الجزائرى فى الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ بالترتيب. ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية عن هيكل الاستثمارات فى الجزائر، فإنه يمكن القول بصفة عامة إنه لو تركزت هذه الاستثمارات فى مجال الصناعة التحويلية والزراعة، وخدمات المعلومات والكومبيوتر والمال والتأمين، فإنها يمكن أن تغير وجه الاقتصاد الجزائرى تدريجيا بحيث يمتلك القدرة على النمو الذاتى المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط والغاز التى تتحكم فى الوقت الراهن فى حركة واتجاه الناتج المحلى الإجمالى الجزائرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تقوم بتمويل استثماراتها من خلال مدخراتها المحلية، خاصة أنها تحقق معدلاً مرتفعاً للادخار يتجاوز معدل الاستثمار كثيرا، ويتيح للجزائر زيادة احتياطياتها الرسمية وسداد الديون والالتزامات الحكومية الخارجية. وقد بلغ معدل الادخار فى الجزائر نحو ٣٢٪، ٤٤٪، ٤١٪، ٤٠٪، ٤٥٪، ٤٦٪، ٥١٪ فى الأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ بالترتيب. وبسبب ارتفاع معدل الادخار فى الجزائر على ضوء الارتفاع فى أسعار النفط، كما هو واضح من جدول (١)، تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية بصورة فعالة من ٢٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، إلى نحو ٥,٦ مليار دولار فقط عام ٢٠٠٦، حسبما تشير بيانات الجامعة العربية فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٧ (ص ٢٨٤).

ومن المرجح أن تكون الجزائر قد خرجت من لائحة الدول المدينة فى عام ٢٠٠٧، حيث أن الفارق بين معدل الادخار الأعلى كثيرا من معدل الاستثمار يتيح لها ما يكفى لسداد ديونها الخارجية، بل وزيادة احتياطياتها العامة من العملات الحرة ورفع حجم الاستثمارات ومعدل الاستثمار إلى مستويات تضاهى تلك المتحققة فى الاقتصادات الناهضة سريعة النمو فى شرق وجنوب شرق آسيا.

٢- معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (التضخم) ما زال مستقرا برغم ارتفاعه

استطاعت الجزائر السيطرة على معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)، وتمكنت من تخفيضه من نحو ١٨٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٨، إلى ٢,٦٪، ٠,٣٪، ٤,٢٪، ١,٤٪، ٢,٦٪، ٣,٦٪، ١,٦٪، ٢,٥٪ فى الأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ بالترتيب (*IMF, World Economic Outlook, October 2007 , p. 225.*). وبرغم صعود هذا المؤشر فى عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٥٪، فإنه ما زال فى حدود يمكن السيطرة عليها، علما بأن هذه الزيادة مرتبطة بارتفاع أسعار النفط وزيادة الدخل بصورة أسرع من معدلات زيادة الإنتاج، وهو ما يتطلب زيادة معدل الاستثمار فى الجزائر بالاعتماد على المعدل المرتفع للادخار.

وكان معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)، قد بلغ نحو ١٤٪، ٥,٩٪، ٥,٩٪، ٩,٢٪، ١٦,٧٪، ٢٢,٨٪ فى الأعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ بالترتيب (*IMF, World Economic Outlook, May 1994, p. 123*). ثم واصل هذا المؤشر ارتفاعه

ليبلغ نحو ٣١,٧٪ عام ١٩٩٢، ونحو ٢٠,٥٪ عام ١٩٩٣، ونحو ٢٩٪ عام ١٩٩٤، ونحو ٣٢,٢٪ عام ١٩٩٥، ثم انخفض إلى نحو ١٧,٤٪ عام ١٩٩٦ (*IMF, World Economic Outlook, May 2000 , p. 218*)، لكنه ظل عند مستوى مرتفع، قبل أن يبدأ فى التراجع السريع بعد ذلك فى ظل تراجع وتيرة الإرهاب من جهة، وتطبيق سياسات اقتصادية تستهدف السيطرة على معدل التضخم من جهة أخرى.

ومن المعروف أن ارتفاع معدل التضخم يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح أصحاب عوائد حقوق التملك وعلى حساب أصحاب حقوق العمل من عمال وموظفين وأرباب المعاشات. وبالتالى فإن ارتفاع معدل التضخم فى الجزائر فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، شكل عاملا مساعدا على تزايد الاحتقان الاجتماعى بكل ما يولده من عنف جنائى وإرهاب.

٣-تراجع معدل البطالة.. الإنجاز الأكبر لنظام بوتفليقة

يعد تخفيض معدل البطالة هو الإنجاز الاقتصادي-الاجتماعى الأكبر لنظام حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقه، الذى تمكن من تخفيض هذا المعدل من نحو ٢٩,٥٪ عام ٢٠٠٠، إلى نحو ١٥,٣٪ عام ٢٠٠٥. ومن المرجح أن يكون معدل البطالة قد تراجع أكثر فى عامى ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، فى ظل ارتفاع معدل الاستثمار فى العامين المذكورين كما هو واضح من جدول (١).

وكان معدل البطالة قد بدأ فى التزايد على نحو سريع فى النصف الثانى من ثمانينيات القرن العشرين فى ظل التراجع الكبير لمعدل النمو، كما أشرنا فى موضع سابق، حيث أدى ذلك التراجع إلى انخفاض وتيرة إنشاء المشروعات الجديدة، وتراجع أو جمود عدد فرص العمل الجديدة التى يتم خلقها سنويا، أو حتى تراجع أعداد العاملين فى بعض السنوات، كما حدث فى عام ١٩٩٠ عندما تراجعت أعداد العاملين إلى ٤,١٥٦ مليون عامل، مقارنة بنحو ٤,٤٣٢ مليون عامل عام ١٩٨٩.

كما تمكنت الجزائر من تقليص عدد العاطلين من المستوى القياسى المتحقق عام ٢٠٠٠ والبالغ ٢,٦١ مليون عاطل، إلى نحو ١,٤٨ مليون عاطل عام ٢٠٠٥، مما يعنى أنها خلقت فرصا للعمل تجاوزت أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٥ وهو آخر عام تتوافر بيانات عنه، ووفرت فرصا العمل أدت لزيادة عدد المشتغلين من ٦,٢ مليون عامل عام ٢٠٠٠، إلى نحو ٨,٢ مليون عامل عام ٢٠٠٥، أى أضافت نحو (٢) مليونى فرصة عمل خلال خمسة أعوام، بينما كان عدد الداخلين الجدد لسوق العمل خلال هذه الأعوام الخمسة نحو ٨٠٩ آلاف عامل، مما أدى إلى سحب نحو ١,٢ من رصيد العاطلين وتحويلهم إلى عاملين فعليا. وتبعا لذلك انخفض معدل البطالة فى الجزائر من ٢٩,٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٥,٣٪ عام ٢٠٠٥ (*IMF, International Financial Statistics Yearbook 2007, p.111*). وكنتيجة منطقية لتخفيض معدل البطالة بما يعنيه ذلك من تمكين أعداد أكبر من المواطنين من كسب عيشهم بكرامة، فإن أعداد الفقراء تراجعت فى الجزائر وتراجع معها مستوى الاحتقان المرتبط بالأسباب الاقتصادية.

وكانت الجزائر قد تعودت على مستويات منخفضة من البطالة قبل بدء الركود الاقتصادى فى النصف الثانى من ثمانينيات القرن العشرين، لذا فإنه عندما ارتفع هذا المعدل إلى ١٧٪، ١٩,٧٪، ٢١,١٪ فى الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ على الترتيب (*IMF, International Financial Statistics Yearbook 2002, p. 197.*)، فإنه أحدث صدمة اقتصادية- اجتماعية حقيقية فى الجزائر.

ويعد ارتفاع معدل البطالة، مؤشرا على إهدار عنصر العمل الذى يمثل العنصر الأكثر فعالية من بين كل عناصر الإنتاج. فضلا عن أن المعدلات المرتفعة للبطالة تلقى بأعداد كبيرة غالبيتها الساحقة من المتعلمين تعليما متوسطا وعاليا، إلى هوة الفقر فى ظل عدم وجود مصدر متجدد للدخل. كما يؤدى ارتفاع معدل البطالة إلى رفع معدل الإعالة بصورة لافتة.

وفضلا عما تمثله البطالة من إهدار للمورد البشرى وإفقار للعاطلين بصورة إجبارية وإفقار المجتمع ككل من خلال رفع معدل الإعالة، فإن نتائجها المذكورة تمثل سببا مهما لتزايد العنف الجنائى والإرهاب، خاصة فى البلدان التى لا يوجد بها نظام لإعانة العاطلين وكفالتهم من قبل الدولة، كما هو الحال فى الجزائر وباقى الدول العربية، وذلك لأن عنصر العمل ليس مجرد عنصر إنتاجى مشابه لباقى العناصر الأخرى، بل هو أهمها، وهو القادر على مزج باقى عناصر الإنتاج فى العملية الإنتاجية، فضلا عن أنه عنصر ذو طبيعة بشرية له متطلبات وتطلعات واحتياجات تجعل لتعطله على نطاق واسع نتائج وخيمة اجتماعيا وسياسيا، وعلى رأسها تصاعد العنف الجنائي، وتهيئة البيئة الاجتماعية لظهور وتفاقم الإرهاب.

٤- تعاظم الفائض فى ميزان الحساب الجارى

أدى ارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة إيرادات الجزائر من تصديرهما، إلى ارتفاع الفائض التجارى الجزائرى حتى بلغ ٢٨،٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٢٠،١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ونحو ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، ونحو ٩،٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣، ونحو ٦،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ونحو ٨،٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، ونحو ١٢،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠، ونحو ٣،٦ مليار دولار عام ١٩٩٩، ونحو ٠،٦ مليار دولار عام ١٩٩٨ . ونتيجة للفائض التجارى الكبير الذى أصبحت الجزائر تحققه فى السنوات الأخيرة، فإن ميزان الحساب الجارى للجزائر حقق فائضا كبيرا أيضا، وبلغ هذا الفائض نحو ١٩،٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٢٥،٦٪ عام ٢٠٠٦، ونحو ٢٠،٧٪ عام ٢٠٠٥، ونحو ١٣،١٪ عام ٢٠٠٤، ونحو ١٣٪ عام ٢٠٠٣، ونحو ٧،٦٪ عام ٢٠٠٢، ونحو ١٢،٨٪ عام ٢٠٠١، ونحو ١٦،٧٪ عام ٢٠٠٠، علما بأن هذا الميزان كان فى حالة تعادل عام ١٩٩٩ كما هو واضح من جدول (١).

ومن المؤكد أن هذا الفائض الكبير والمطرد فى ميزان الحساب الجارى الجزائرى منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، قد هيأ الشروط المالية لتقليص الديون الخارجية الجزائرية على نحو سريع، وشكل أساساً لتزايد الاعتماد على الذات فى تمويل الإنفاق العام الجارى والاستثمارى.

٥- الفساد.. هل انحسر فعليا؟

أشرنا فى بداية هذه الدراسة إلى الآثار الوبيلة لانفجار الفساد فى الجزائر حسب تصريح الرئيس الجزائرى نفسه. والحقيقة أن الجزائر شهدت مستويات منفلتة من انفجار الفساد بعد رحيل زعيمها التاريخى هوارى بومدين، وهو فساد تمتد جذوره إلى عهد بومدين، حيث أنه لم يقم ببناء أجهزة رقابية مستقلة لمكافحة الفساد، بل كانت أجهزة تابعة للسلطة التنفيذية، وارتبطت فعاليتها بموقف الرئيس من مكافحة الفساد، ولذا عندما تغير الموقف فى هذا الشأن بعد رحيل "بومدين" انفجر الفساد فى الجزائر.

وإذا كان الرئيس الجزائرى الحالى قد أشار إلى حجم وآثار الفساد باعتباره أحد أسباب انفجار الإرهاب فى الجزائر، فإن رئيس الوزراء الجزائرى الأسبق سيد أحمد غزالى، كان قد أعلن بدوره عن وصول الفساد إلى مستوى مفزع فى الجزائر وذلك عندما كان رئيسا للوزراء، حيث اتهم بلقاسم نبى وزير البترول الجزائرى الأسبق بسرقة ٤٠ مليار دولار من أموال الدولة الجزائرية (جريدة الأهرام ١٩٩٢/١/١٤). كما كان رئيس الوزراء الجزائرى الأسبق عبد الحميد الإبراهيمى قد كشف عن تورط مسئولين حكوميين ووزراء سابقين فى قضايا فساد ورشاو بلغ حجمها ٢٦ مليار دولار (جريدة الأهرام ١٩٩٢/١/٢٢).

والحقيقة أن فساد رأسمالية الدولة عندما تتحلل إلى رأسمالية بيروقراطية هو أمر حتمي، لأن هذه الرأسمالية البيروقراطية هى أسوأ أنماط الرأسمالية. والسبب فى ذلك هو أن هذه الرأسمالية البيروقراطية تدير الأصول العامة لصالحها خاصة فى غيبة آليات فعالة للرقابة المستقلة والشعبية فى نظم غير ديموقراطية لا يمكن أن

توفر آليات حقيقية للرقابة أصلا، وهى تتحول مع الزمن إلى جماعة مغلقة تقريبا يتم توارث المواقع فيها أو تداولها بين الأقارب والمحاسيب، ويمكنها أن تدمر الأصل العام لصالح استيراد سلع بديلة لما ينتجه، أو تبيعه لرأسماليين محليين أو أجانب إذا رأت فى ذلك مصلحة كبرى لها من خلال تلقى عمولات أو رشاو لإرساء عمليات البيع، دون النظر لمصالح الشعب وحقوقه.

ومن المؤكد أن انتشار الفساد على نطاق واسع وبأحجام كبيرة فى الجزائر فى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضى، فى الوقت الذى كانت فيه الأحوال الاقتصادية تتدهور فى الجزائر حيث النمو يتراجع والبطالة تتفشى على نطاق واسع ومعدل الإعالة يرتفع محدثا المزيد من التدهور فى متوسط نصيب الفرد من الدخل، والتضخم يرتفع والدخول الحقيقية تتراجع بحدة ومستويات المعيشة تتراجع والفقر ينتشر على نطاق كبير فى بلد غنى بالنفط والغاز.. من المؤكد أن كل ذلك قد زاد من حالة الاحتقان الشعبى بصورة هيأت المناخ لانفجار الإرهاب الذى ابتليت به الجزائر طوال تسعينيات القرن العشرين، والذى تمكنت بآليات متنوعة من القضاء عليه، والذى عاد ليطل برأسه من جديد من خلال عمليتين إجراميتين فى خريف عام ٢٠٠٧. لكن تأثير العمليات الإرهابية الأخيرة على الاقتصاد الجزائرى من المرجح أن يكون محدودا لأنها عمليات جزئية ولم تتحول إلى سياق عام ومتواصل لا قدر الله. كما أن اعتياد العالم للعمليات الإرهابية وانتشارها فى العديد من بلدان العالم، جعل الاقتصاد العالمى يتكيف مع هذه الظاهرة، وقلل من الآثار السلبية على الاقتصادات التى تتعرض لعمليات إرهابية.

وبرغم كل هذا التقدم الذى أحرزته الجزائر فى تطوير مؤشراتها الاقتصادية والتنموية، فإنها تحتاج لتطوير أسس حقيقية وفعالة ينهض عليها النمو الذاتى المتواصل للاقتصاد. ولتحقيق هذا الهدف لابد من العمل بشكل صارم لتنويع الاقتصاد الجزائرى الذى لا يزال اقتصادا أوليا معتمدا فى صادراته وإيراداته من النقد الأجنبى على ريع ثروته الناضبة من النفط والغاز، بينما يحتاج بناء اسس النمو الذاتى المتواصل إلى قواعد صناعية وزراعية وخدمية يتحقق فيها الناتج بالعمل والعلم اللذين تتقدم الأمم من خلالهما وليس من ريع الموارد الطبيعية الناضبة.

كما تحتاج الجزائر لإحداث تغيير حاسم فى توزيع الدخل لتحقيق مستوى مقبول من العدالة، حيث يتسم توزيع الدخل فيها، شأنها شأن الغالبية الساحقة من البلدان العربية وضمنها مصر، بضعف اعتبارات العدالة فى توزيع الدخل فى الوقت الراهن. ويمكن تحقيق اعتبارات العدالة فى توزيع الدخل من خلال العديد من السياسات، وعلى رأسها سياسة الأجور التى تقوم على وضع حد أدنى لأجر العامل فى الدولة سواء فى القطاع العام أو الخاص ليكفى لتحقيق حد أدنى من حياة كريمة للعامل، ومن يعولهم، وفقا لمعدل الإعالة فى الدولة، مع وضع سقف للأجر الشامل للموظف فى القطاع العام وأجهزة الحكومة وهيئاتها الاقتصادية لتقليل التفاوت فى الدخول داخل هذه القطاعات، ودعم السلع الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية لإتاحة المجال للفقراء والطبقة الوسطى لإعداد أبنائهم لسوق العمل بصورة جيدة ومتناسبة مع التطور العلمى والتقنى وتطور أدوات الإنتاج. وإضافة لكل ذلك فإن سياسة التحويلات الاجتماعية للفقراء والعاجزين والعاطلين تعد ضرورة لتحقيق حد أدنى من العدالة وحماية المجتمع من الآثار الوبيلة لانتشار الفقر وما ينطوى عليه من تغذية الاحتقانات الاجتماعية المدمرة، فضلا عن أن تحسن توزيع الدخل وزيادة مستوى العدالة فى هذا التوزيع يؤدى إلى خلق حوافز طويلة الأجل للنمو الاقتصادى، لأنه كلما زادت حصة الشرائح الدنيا من الدخل القومى، فإنها تحول هذا الدخل إلى طلب فعال يحفز الاستثمارات الجديدة التى تخلق طلبا على السلع التى تستخدمها وتوزع دخولا على العاملين الجدد فيها بما يحفز توسعات استثمارية جديدة أو ما نسميه مضاعف الاستثمار الذى يشكل عنصرا دافعا للنمو الاقتصادى المستمر.

والحقيقة أن نمط توزيع الدخل في الجزائر في الوقت الراهن يوجد فجوة كبيرة بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا من الدخل. وتشير بيانات آخر مسح جزائرى فى هذا الصدد أجرى عام ١٩٩٥ إلى أن ٢٢,٦٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأن أفقر ١٠٪ من سكان الجزائر يحصلون على ٢,٨٪ فقط من الدخل القومي، ويحصل أفقر ٢٠٪ من السكان على ٧٪ من الدخل، بينما يحصل أغنى ٢٠٪ من السكان على ٤٢,٦٪ من الدخل، ويحصل أفقر ٤٠٪ من السكان على ١٨,٦٪ من الدخل، بينما يحصل أغنى ٤٠٪ من السكان على ٦٥,٣٪ من الدخل(*World Bank, World Development Indicators 2007, p. 60, 66*). ورغم أن البيانات المتاحة فى هذا المجال تميل إلى إظهار توزيع الدخل أكثر عدلا عما هو فى الواقع الفعلي، فإنها حتى فى صورتها الرسمية تبين سوء توزيع الدخل فى الجزائر وفى البلدان العربية عموما، وبالذات فى تونس والمغرب وموريتانيا، كما هو واضح من الجدول (٣). وإذا أضفنا الدخول الموزعة فى الاقتصاد الأسود وفى القلب منه الدخول الناتجة عن الفساد والتى تذهب غالبيتها الساحقة للطبقة العليا، فإن توزيع الدخل فى الجزائر سيصبح أكثر سوءاً على الأرجح..

وتجدر الإشارة إلى أن دولة فقيرة مثل الهند أصدرت فى عام ٢٠٠٦ قانونا يفرض على الحكومة ضمان تشغيل أى عامل لمدة ١٠٠ يوم فى العام فى القطاعين العام أو الخاص، أو إعطائه إعانة توازى أجر ١٠٠ يوم عمل، وهذه السياسة هى نموذج لسلوك دولة تشعر بالمسئولية إزاء مواطنيها، وهو نموذج يستحق أن تنظر الجزائر وباقى الدول العربية، وغالبيتها الساحقة أغنى بعدة مرات من الهند، فى تطبيقه لكفالة العاطلين وللضغط على الحكومات للعمل على تطوير البيئة الاقتصادية بصورة تساعد على تنشيط الاستثمارات وخلق الوظائف، أو حتى قيام هذه الحكومات بخلق وظائف حقيقية للعاطلين فى مشروعات تمول من الإنفاق العام الاستثماري، ويمكن للحكومات المصرة على التطبيق الحرفى لتوصيات صندوق النقد الدولي والدول الدائنة بعدم تدخل الدولة فى الاقتصاد أن تبيع مثل هذه المشروعات بعد ذلك وفقا لنموذج "الدولة المقاول"، شرط أن تبيعها بدون فساد وهو ما يتطلب نظما ديموقراطية شفافة ورقابة مستقلة وشعبية ومحاسبة فعالة لكل الفاسدين أيا كانت مواقعهم فى الدولة.

جدول (٣)
توزيع الدخل فى البلدان العربية

الدولة	سنة المسح	مؤشر جيني	نصيب أفقر ١٠٪ من الدخل	نصيب أفقر ٢٠٪ من الدخل	نصيب الخمس الثاني من الدخل	نصيب الخمس الثالث من الدخل	نصيب الخمس الرابع من الدخل	نصيب أغنى ٢٠٪ من الدخل	نصيب أغنى ١٠٪ من الدخل	السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم نسبة من السكان	السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم كنسبة من السكان
مصر	٩٩/٢٠٠٠	٣٤,٤	٣,٧٪	٨,٦٪	١٢,١٪	١٥,٤٪	٢٠,٤٪	٤٣,٦٪	٢٩,٥٪	٣,١٪	٤٣,٩٪
الجزائر	١٩٩٥	٣٥,٣	٢,٨٪	٧٪	١١,٦٪	١٦,١٪	٢٢,٧٪	٤٢,٦٪	٢٦,٨٪	٢٪	١٥,١٪
الأردن	١٩٩٧	٣٦,٤	٣,٣٪	٧,٦٪	١١,٤٪	١٥,٥٪	٢١,١٪	٤٤,٤٪	٢٩,٨٪	٢٪	٧,٤٪
موريتانيا	٢٠٠٠	٣٩	٢,٥٪	٦,٢٪	١٠,٦٪	١٥,٢٪	٢٢,٣٪	٤٥,٧٪	٢٩,٥٪	٢٥,٩٪	٦٣,١٪
المغرب	٩٨/١٩٩٩	٣٩,٥	٢,٦٪	٦,٥٪	١٠,٦٪	١٤,٨٪	٢١,٣٪	٤٦,٦٪	٣٠,٩٪	٢٪	١٤,٣٪
تونس	٢٠٠٠	٣٩,٨	٢,٣٪	٦٪	١٠,٣٪	١٤,٨٪	٢١,٧٪	٤٧,٣٪	٣١,٥٪	٢٪	٦,٦٪
اليمن	١٩٩٨	٣٣,٤	٣٪	٧,٤٪	١٢,٢٪	١٦,٧٪	٢٢,٥٪	٤١,٢٪	٢٥,٩٪	١٥,٧٪	٤٥,٢٪

المصدر: *World Bank, World Development Indicators 2005, p. 64-66, 72-74*

ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى نحو ٣٠٣٠ دولاراً فى الجزائر فى عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٩٠٦ دولاراً للفرد فى الهند. وحتى لو أخذنا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى المحسوب بالدولار على أساس تعادل القوى الشرائية، فإن هذا المتوسط بلغ ٦٩٠٠ دولار للفرد فى الجزائر عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٣٨٠٠ دولار للفرد فى الهند (*World Bank, World Development Report 2008, p. 334.*)، مما يعنى أن الجزائر أولى من الهند بتقديم إعانات البطالة للعاطلين.

إشكاليات العمالة الأجنبية والعربية
في دول مجلس التعاون الخليجي

كانت منطقة الخليج تاريخيا من المناطق الطاردة للسكان إلا أن اكتشاف النفط في أراضيها عكس اتجاه حركة السكان، وبات أحد أهم الظواهر التى نتجت عن اكتشاف النفط فى منطقة الخليج بروز ظاهرة العمالة الأجنبية التى استقدمتها دول المنطقة لإنجاز برامج التنمية وتشييد الهياكل الأساسية والبنى التحتية التى كانت تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة ومتنوعة التخصصات لم تكن تتوافر بالحجم والكيفية المطلوبة فى دول الخليج، فالأخيرة يحكمها معادلة صعبة "وفرة فى الثروة وندرة فى السكان".

وفى السنوات الأخيرة، تزايدت أعداد العمالة الأجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى لدرجة أنها تجاوزت عدد السكان وليس قوة العمل الوطنية فى بعض الدول النفطية ذات الشحة السكانية، بحيث صار الغرباء أكثر من أصحاب الأرض، وهى ظاهرة خليجية بحتة، وتم وصف الظاهرة بالتحولات الديموغرافية المفزعة أو المد الآسيوى المخيف. ومن هنا، يتمثل الطابع السائد فى أسواق العمل الخليجية فى هيمنة العمالة الوافدة عليها نتيجة للاختلالات التى تعانى منها التركيبة السكانية لدول الخليج، ومن ثم انخفاض حجم قوة العمل الوطنية بها مما عزز حاجة هذه الدول للطلب المتزايد على العمالة الأجنبية الوافدة لمواجهة متطلباتها التنموية منذ الطفرة النفطية الأولى، وحتى الثالثة الحالية.

إن الظواهر المرتبطة بالعمالة الأجنبية الوافدة إلى الخليج تظهر بدرجة واضحة لا تخطئها العين منذ نزول الشخص فى المطار، مرورا بالتعامل مع المواصلات الداخلية، والنزول فى الفنادق والذهاب إلى المؤسسات الاقتصادية الخاصة، وعندما تجول فى الأسواق أو تزور بعض الأسر فى المنازل أو تمر على المزارع العامة والخاصة، بحيث تحولت حالة اختلال التوازن المؤقتة إلى أوضاع دائمة. وبالتالي، فإن مسألة أسواق العمل فى دول مجلس التعاون الخليجى تحولت إلى ملف مركب تتعدى أهميتها المعتادة، نظرا لصلتها الوثيقة بأمور جوهرية مثل التركيبة السكانية وانعكاساتها الثقافية وتأثيراتها الاجتماعية، فضلا عن النواحى الاقتصادية.

فى هذا الإطار، تتناول هذه الدراسة العمالة الأجنبية، والتى تشمل كل الأيدى العاملة غير المواطنة، وخاصة فيما يتعلق بمصادرها وحجمها ومجالات استخدامها ومصاحباتها وآليات التعامل معها. لكن ثمة مشكلة جوهرية تواجه الباحثين والدارسين لمنطقة الخليج، وهى نقص المعلومات الإحصائية وندرة البيانات الرقمية، وخاصة التى تتسم بالحداثة والدقة والتواصل الزمنى بل إن بعض دول الخليج لم تجر تعدادا واحدا أو مسحا لقوة العمل، فى ظروف يتغير فيها حجم وتركيب كل من قوة العمل والسكان بسرعة شديدة وبدرجة هائلة.

ومن ثم، هناك تباين وتفاوت بشأن "التقديرات" عن العمالة الأجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى لاسيما أن هناك ظاهرة عامة تسود أسواق العمل الخليجية، وهى انتشار العمالة السائبة أو الهاربة على نحو يعيق تنظيم سوق العمل نتيجة لعدم السيطرة على أعدادها أو الوقوف على الحجم الحقيقى لها. فثمة تفاوت للأرقام فى المصادر المختلفة، سواء الصادرة عن أجهزة الإحصاء التابعة لكل دولة خليجية على حدة أو إدارة الإحصاء ومركز المعلومات التابع لمجلس تعاون دول الخليج أو منظمة العمل العربية أو منظمة العمل الدولية أو مجلس وزراء العمل فى دول الخليج أو الإدارات المختصة

بمتابعة العمالة الأجنبية فى هذه الدول .كما أن البيانات الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي تغيب عن إحصاءات المؤسسات والتقارير الدولية.

أولا : التركيب النوعى والكمى للعمالة الأجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجي

كان لطبيعة التحولات المجتمعية وأنماط التنمية المتبناه خلال العقود الماضية أثر كبير فى التغير الحاصل فى حجم ووظيفة العامل الأجنبى الوافد إلى الدول الخليجية، فالاتجاه السائد فى الأدبيات يشير أن هناك خللا هيكليا (الهيكل هنا بمعنى مجموعة الوظائف) فى المجتمعات الخليجية أدى اللجوء المطرد للاعتماد على العمالة الأجنبية، وأن الفرضية هنا متعلقة بمسألة وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وأن انتقال العمالة قد تم ببساطة بسبب فائض رأس المال النفطى الذى ولد طلبا عن العمل زاد على العرض الداخلى. فالمال لا يمكن أن يتحول إلى رأسمال حقيقى من دون العمل. وتوضح البيانات المتوافرة حول التوزيع النوعى والكمى لقوة العمل فى دول مجلس التعاون الخليجي، النقاط التالية:

١- إن قوة العمل عند اى نقطة زمنية تتكون من وافدين ومواطنين، لكن ثمة ملمح فى دول الخليج، وهو ارتفاع مساهمة العمال الأجانب الوافدين فى النشاط الاقتصادى بالمقارنة مع العمال المواطنين، لدرجة أن هناك مقولة رئيسية مفادها أن "المهاجرين هم بناة الخليج". فقد شاع فى الكتابات أن ظاهرة العمالة الأجنبية كانت حتمية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد، وأن التحديث والتطوير السريع ما كانا ليحدثا دون الاستعانة بالعمالة الوافدة، سواء من أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والمدرسين والصحفيين والحرفيين وموظفى الخدمة المدنية ورجالات الرتب الدنيا فى الشرطة والجيش.

٢- إن قوة العمالة الأجنبية تتراوح ما بين ١٢ و١٤ مليون شخص تمثل ما يقرب من ٣٨,٥٪ من إجمالى عدد السكان فى منطقة الخليج البالغ ٣٤ مليون نسمة فى الإحصاءات الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، فى حين تشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة العمل العربية إلى أن حجم العمالة الأجنبية الوافدة إلى دول الخليج يتراوح ما بين ١٦و١٨ مليون عامل، تشكل القوى العاملة الآسيوية منها ٧٢٪ وتمثل القوى العاملة العربية ما بين ٥ و٩ ٪ من هذه النسبة فيما تسهم العمالة المحلية بنسبة ما بين ٥ و٨ ٪. وثمة توقعات بشأن تزايد عدد العمالة الأجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى إلى ٣٠ مليون عامل خلال السنوات العشر المقبلة حسبما أشار وزير العمل البحرينى مجيد العلوى وهو من أكثر من يدركون أبعاد وخطورة هيمنة العمالة الأسيوية على الكتلة السكانية فى الخليج.

٣- تختلف نسبة العمالة الأجنبية الوافدة إلى إجمالى العمالة من دولة خليجية لأخرى، وتعد دولة الإمارات هى أكثر البلاد الخليجية استقداما للعمالة الأجنبية، حيث يمثل العاملون الأجانب وأسرهم نحو ٨٠٪ من عدد السكان، ففى مقابل إماراتى واحد يوجد ثمانية أشخاص وافدين، فى حين تمثل المملكة العربية السعودية أكبر سوق للعمالة الأجنبية فى منطقة الخليج، حيث تستضيف السعودية ٧ ملايين من العاملين الأجانب وأسرهم ويشكلون ٣٠٪ من إجمالى عدد السكان. ويوجد فى الكويت ١,٤٧٥ مليون نسمة أى ٦٣٪ من عدد السكان، أما قطر فلديها ٤٢٠ ألف نسمة بما يوازى ٧٢٪ من مجموع السكان، وفى عمان ٦٣٠ ألف نسمة يشكلون ٢٦٪ من مجموع السكان، بينما يوجد فى البحرين ٢٨٠ ألف نسمة بما يشكل ٢٦٪ من مجموع السكان، فى حين تشير تقديرات أخرى إلى أن العمالة الأجنبية وصلت إلى نصف سكان البحرين خلال السنوات الأخيرة.

٤- هيمنة العمالة الآسيوية على هيكل وتركيبة العمالة الأجنبية فى منطقة الخليج على حساب العمالة العربية، حيث تكشف آخر الإحصاءات الصادرة عن منظمة العمل العربية خلال السنوات الأخيرة عن المؤشرات التالية:

أ- إن السعودية تستوعب ما يقرب من ٣,٤ مليون عامل آسيوى يمثلون ٥٤,٩٪ من إجمالى عدد العمالة الأجنبية الوافدة بالمملكة، فى حين أن عدد العمالة العربية لا يتجاوز ٢,٥ مليون عامل يمثلون ٤٠,١٪ من حجم العمالة الأجنبية الوافدة، وتفرض العمالة الهندية سيطرتها على السوق السعودية، ويبلغ عددها ١,٢ مليون عامل تليها العمالة الباكستانية ٧٨٧ ألف عامل ثم العمالة الفلبينية والبنغالية والاندونيسية والسيريلانكية والكورية الجنوبية.

ب- تسيطر العمالة الآسيوية على ٨١٪ من سوق العمل القطري، أصغر أسواق العمل فى دول الخليج، فى حين أن العمالة العربية فى قطر لا تتجاوز نسبتها ١٤,٥٪.

ج- تبلغ نسبة العمالة الآسيوية فى سلطنة عمان ٨١,٢٪ بينما تبلغ نسبة العمالة العربية ١٣,٨٧٪ فقط.

ح- يأتى ٩٠٪ من العمالة الأجنبية إلى دول الخليج من دول نامية و١٠٪ من الدول الصناعية.

٥- إن العدد الأكبر من العمالة الأجنبية فى بلد خليجى ما لا يعنى بالضرورة نسبة أكبر مقارنة ببلاد خليجية أخرى، فعدد العمالة الهندية فى المملكة السعودية، على سبيل المثال هو الأكبر إذ يبلغ ١,٣ مليون نسمة، لكن نسبتهم إلى عدد السكان أقل من تلك الخاصة بدولة الإمارات مقارنة بعدد السكان.

٦- تعتبر العمالة الهندية أكبر عمالة أجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى التى تستضيف عمالة تنتمى جنسياتها لأكثر من مائة دولة فى العالم، مقارنة بنظيرتها من العمالة الآسيوية (سواء من باكستان أو الفلبين أو سيريلانكا أو تايلاندا أو بنجلاديش)، لدرجة أن هناك اتجاها فى الأدبيات يحذر من التزايد المستمر للعمالة الهندية وما قد يترتب عليه فى المدى الطويل من قيام جمهورية هندية فى الخليج أو "تهنيد" الخليج. ووفقا لبيانات البنك الدولى، حولت العمالة الهندية إلى بلادها ٢٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وهى تحويلات جاء قسم كبير منها من العمالة الهندية فى بلدان الخليج.

٧- إن معدلات الدخول إلى أسواق العمل فى دول مجلس التعاون الخليجى، أو الانسحاب منها، تتفاوت وفقا للجنسيات المختلفة وتبعا لمهن وتخصصات الوافدين وطبيعة العمل الذى يقومون به والقطاعات الاقتصادية التى يعملون فيها، حيث تكشف الإحصائيات المتوافرة عن سيطرة العمالة الأجنبية على قطاعات اقتصادية بعينها. فعلى سبيل المثال، تسيطر العمالة الأجنبية على ٦٠٪ من سوق الخدمات فى الإمارات و٦٠٪ من سوق الحرف المهنية فى المملكة العربية السعودية. كما تكشف البيانات الخاصة بسوق العمل السعودية أن العمالة الأجنبية تهيمن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطنى مثل قطاع التشييد والبناء بنسبة ٩٣,٤٪، الفنادق والمطاعم بنسبة ٩٥,٣٪، الخدمات المنزلية بنسبة ٩٩,٦٪، التجارة بنسبة ٧٧,٥٪، فى حين يشكل العمال الأجانب نسبة أقل من نسبتهم الكلية فى القطاعات الأخرى: ٤,٣٪ فى قطاع الإدارة الحكومية، ٢٢,٤٪ فى قطاع التعدين، ٣٧,٢٪ فى قطاع الوساطة المالية.

٨- تتركز النسبة الأكبر من العمالة الأجنبية الوافدة إلى دول الخليج فى القطاع الخاص، بينما تشكل العمالة المواطنة نسبة ضئيلة فى هذا القطاع مقارنة بنسبة مشاركتها فى إجمالى قوة العمل، وتتفاوت هذه النسبة من دولة لأخرى. ففى السعودية، وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة ووزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، يعمل نحو ٩٥٪ من إجمالى العمالة الأجنبية فى مؤسسات القطاع الخاص، ويشكلون نسبة ٦٧٪ من إجمالى سوق العمل فى السعودية. كما أن نسبة المواطنين السعوديين العاملين فى القطاع الخاص لا تزال أقل من ٢٠٪.

٩- إن نحو نصف قوة العمل فى دول مجلس التعاون الخليجى تقع فى فئة العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة.

١٠- أما بالنسبة للتركيب العمري والجنسي للعمالة الأجنبية فهو متشابه إلى حد كبير حيث يغلب على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج ارتفاع نسبة الذكور الشباب عليه، وتتضح هذه الظاهرة في بعض المدن الخليجية حتى أن جزءا كبيرا من مدينة العين وهي أماكن سكني العمال الآسيويين خلف المنطقة الصناعية أخذ أسم "مدينة الذكور"، إذ تخلو الأماكن تماما من وجود النساء. لكن الخصائص الاقتصادية مختلفة. فالعمالة الآسيوية الوافدة تعتبر أكثر مهارة وتتركز في تجمعات عمل محددة وتستقطبهم وكالات متخصصة. أما بالنسبة للعمالة الغربية فإنهم يفدون مع أسرهم. كما أنهم الأكثر تعليما ويمارسون مهنا فنية عالية خاصة في قطاع النفط، فهم "مهندسو ومديرو قطاع النفط".

١٢- إن نشاط الآسيويين في دول الخليج قد أدى إلى شيوع المنشآت الصغيرة الحجم الكثيفة العمالة، مخالفا بذلك ما تعارف عليه الاقتصاديون، إذ يحدد المتاح من عوامل الإنتاج الأساليب الفنية المستخدمة في عمليات الإنتاج، أي أن المجتمعات التي تتوافر فيها اليد العاملة وتندر فيها رءوس الأموال تتبنى الأساليب الإنتاجية الكثيفة العمل، بينما المجتمعات التي تندر فيها اليد العاملة وتتوافر فيها رءوس الأموال تلجأ عادة إلى أساليب الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية. وبالتطبيق على حالة دول مجلس التعاون الخليجي، فمن الطبيعي أن تكون أساليب الإنتاج السائدة فيها عالية الكثافة الرأسمالية. لكن وبفعل التدفق غير المبرمج للعمل الآسيوي، فإن أساليب الإنتاج السائدة فيها هي الكثيفة العمل. حيث نجد إن العمالة المنزلية (الخدم) تمثل ربع العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي.

١٣- إن العمالة النسائية الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل ٧٥٪ وفقا لبعض التقديرات، تتركز أغلبها في العمالة المنزلية القادمة من المنطقة الآسيوية، في حين أن مساهمة المرأة الخليجية المواطنة في سوق العمل هامشية.

١٤- لا توجد أرقام محددة بشأن أعداد العمالة الأوروبية والأمريكية الشمالية أو الجنوبية، والأسترالية في دول الخليج وتحويلاتها المالية، وإن كان أجر الخبير الأوروبي أو الأمريكي أعلى كثيرا مما يتقاضاه نظيره من أبناء جنوب شرقي آسيا أو حتى المواطن الخليجي ذاته.

ثانيا: الأسباب المحورية لتزايد العمالة الأجنبية في دول الخليج

تعددت الأسباب الخاصة بتزايد الاستعانة بالعمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها ما يرجع إلى أسباب خاصة بالعمالة المواطنة في هذه الدول وأسباب أخرى خاصة بالعمالة الأجنبية الوافدة إليها. ومن ثم، فإن كل وظيفة يشغلها وافد تعتبر وظيفة شاغرة لمواطن.

وبالنسبة للمجموعة الأولى من الأسباب، تتمثل في هيكل السكان في دول الخليج، حيث ترتفع فيه نسبة السكان في الفئة العمرية الأقل من سن العمل، بحيث أن الفئات المستبعدة من قوة العمل في دول الخليج تمثل نسبة مهمة من السكان .. فالفئة التي تقل أعمارها عن خمسة عشر عاما تصل إلى ٤٣٪ من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ككل وفق أغلبية التقديرات. فالمؤشرات السكانية لدول الخليج توضح أنها تتمتع بمعدلات خصوبة مرتفعة في الوقت الذي تستمر معدلات الوفيات في التراجع مما يؤدي لبروز نسب نمو عالية السكان وبنية سكانية فتية وشابة، وإن كان هذا يعني أنه خلال سنوات معدودة سيكون هناك كتلة سكانية ضخمة في سن العمل ممن هم في الفئة العمرية تحت ١٥ عاما حاليا.

وتتركز معظم العمالة المواطنة الخليجية في قطاع الخدمات مهملة القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتعدين، علاوة على زيادة بسكان

الحضر على حساب سكان البادية والريف فى معظم دول الخليج، مما يعوق تطوير قوى عاملة فى مجالات الزراعة. كما أدى وجود العمالة الوافدة فى دول الخليج إلى عزوف العمالة الوطنية عن العمل فى بعض الأنشطة التى ينظر إليها اجتماعيا على أنها متدنية، أو تلك التى تحتاج لجهد وانضباط صارمين، وهو تشوه فى النظر لقيمة العمل برغم أنها هى التى غيرت مصائر الأمم والشعوب بالتضافر مع قيمة العلم.

كما أن الشريحة العريضة من الشباب فى دول الخليج تفضل العمل فى القطاع الحكومى وتعزف عن العمل فى القطاع الخاص لتوافر الوظائف والإمتيازات الكبيرة التى تقدمها الحكومة لموظفيها، كما سبق القول وارتفاع الرواتب وقلة ساعات العمل (٦ ساعات يوميا) وطول فترة الأجازات السنوية (٤٥ يوما)، بل إن ثمة اتجاها آخر يرى أن العزوف ليس إزاء المهن فى حد ذاتها وإنما هى شروط العمل وضماناته وأجوره وبيئته. لكن ثمة تغيراً ما طرأ على هذا الوضع، حيث بدأ الإقبال على وظائف معينة وقبول العامل الوطنى بالمميزات الأقل فى القطاع الخاص، مع تزايد عدد الداخلين الجدد لسوق العمل ممن خرجوا من الفئة العمرية تحت ١٥ عاما إلى سن العمل، فى وقت تعانى فيه الأجهزة الحكومية تخمة فى العاملين وبطالة مقنعة جعلتها غير قادرة على استيعاب أعداد كبيرة جديدة من العاملين.

علاوة على ذلك، هناك ضيق بمجالات العمل التى تحظى بالقبول الاجتماعى وانحصارها أساسا فى وزارة التربية والتعليم والجامعات وبعض البنوك، يقابلها الكثير من الوظائف التى يعزف عنها المواطنون فى دول الخليج مثل الأعمال اليدوية والميكانيكية والفنية التى يسود اعتقاد لدى المواطنين بأنها تحط من شأنهم فلا يقبلونها مما زاد الطلب على العمالة الأجنبية. كما يعود عزوف بعض الرجال عن العمل فى جانب منه إلى وجود فئة لا تعمل ولا تبحث عن عمل نتيجة عدم وجود حاجة اقتصادية اصطلح على تسميتها بالبطالة الاختيارية، وهى أحد أسوأ أنماط البطالة الذى يعنى ضعف الطموحات والاكتفاء الكسول بريع المواطنة أو الثروة الموروثة.

وقد صرح وزير النفط والتجارة العمانى "بأن هناك بعض العمانيين الذين لا يعملون بالفعل وهذه بطالة نظرية لأن العمانى لو أراد أن يعمل فى بعض الأعمال لحصل على العمل وسوف تتفاقم تلك المشكلة إذا لم نقم بتدريب العمانيين بالطريقة الجيدة وإقناعهم بأن يعملوا فى القطاعات المختلفة وهذا يحدث تدريجيا وهو ما يجب أن يكون هناك تدريب وتأهيل لسوق العمل".

ومن ثم، تعد مشكلة البطالة فى دول مجلس التعاون الخليجى ذات طبيعة خاصة، فهذه البلاد مستقبلة للعمالة الأجنبية، وهو ما يفترض ضمنا أنها توفر فرص عمل كافية للقوة العاملة الوطنية، حيث يوجد عجز فى القوة البشرية، لكن بالرغم من ذلك فهناك بطالة لقسم من قوة العمل المحلية سواء كانت بطالة سافرة أو مقنعة أو اختيارية كما أوردنا آنفا.

كما أصبح الملمح الرئيسى لسوق العمل فى دول الخليج، هو الازدواجية والتجزئة حيث توجد سوق عمل رئيسية فى القطاع الحكومى نتيجة لالتزام الدول بضمان وظائف لمواطنيها يتمتع فيه المواطنون بمجموعة من الحوافز والمزايا المادية والاجتماعية وإمكانات الترقى والوصول إلى المناصب الإدارية العليا دون وجود ارتباط مباشر بين إنتاجية هذه العمالة ومجمل الامتيازات التى تحصل عليها. أما السوق المرتبط بالقطاع الخاص فإنها تعتمد على العمالة الأجنبية الوافدة وتتسم باستخدام أساليب كثيفة العمل بدلا من الاعتماد على فنون إنتاجية كثيفة رأس المال. وتنقسم سوق العمل فى القطاع الخاص إلى عدة أقسام فرعية وفقا لجنسيات هذه العمالة ومستوى مهاراتها وهيكلها المهنى. وثمة تمييز بين العمالة المواطنة والعمالة الأجنبية، من حيث الأجور والضمانات الاجتماعية والاستقرار الوظيفى.

وثمة ظاهرة تستحق النظر إليها بشكل مختلف فى بعض المجتمعات الخليجية، وهى الخروج المبكر من سوق

العمل حيث إن عددا من أبناء دول الخليج يحالون إلى التقاعد، وهم في سن العطاء والعمل إذ لا تتجاوز أعمارهم أربعين عاما، وهو ما يعود إلى درجة الرفاه المادى الذى يسود بعض هذه المجتمعات ورغبة الإدارات الحكومية التى تقوم بمثل هذه الإحالة للمعاش، فى تفريغ وظائف للداخلين الجدد لسوق العمل من المواطنين. وتعد الميزات التى يحصل عليها المحالين للمعاش فى سن مبكرة دون ان تكون هناك أسباب صحية أو قهرية، هى نوع من ريع المواطنة. اما من يخرجون للمعاش بإرادتهم فى سن مبكرة أى وهم أقل من ٦٠ عاما، فإنه يمكن اعتبارهم ضمن ظاهرة العاطلين اختياريا إذا لم يقوموا بالعمل أو بإدارة أعمال خاصة بهم.

ويعتبر تهميش نصف المجتمع، أو بلغة أخرى ضآلة مساهمة الإناث فى قوة العمل فى دول الخليج، أحد أسباب ازدياد الاختلال بين العمالة الأجنبية والعمالة الوطنية. يطلق على هذه الظاهرة "البطالة الاجتماعية" التى فرضتها اعتبارات اجتماعية فى ضوء وجود موقف اجتماعى سلبى من عمل المرأة، وتحققها فى سوق العمل جنبا إلى جنب مع الرجل، أو لعدم وجود حاجة ملحة لدى الأسرة لعمل المرأة. فقد صادف نشر التعليم بين البنات، اللاتى تشكلن غالبية خريجى النظام التعليمى، عقبة كؤودا من القيود الاجتماعية التى تحدد مجالات ضيقة نسبيا لعملهن، مما أنتج ظاهرة مرضية تتخذ شكل رأس مال بشرى معطل على صورة بطالة خريجات، والأفكار المعادية لعمل المرأة تنبع من داخل النسيج المجتمعى وليس من قلب النظام السياسى. فالرجل والمرأة معا لا يتقبلان الحضور الاجتماعى للمرأة ثقافة وتعليما وعملا وذمة مالية، فتحولات الحداثة عسيرة فى بعض دول مجلس التعاون الخليجى، والعراقيل المجتمعية تلقى بظلالها على مشاركة المرأة فى سوق العمل وفى النشاط العام اجتماعيا وسياسيا وثقافيا. علاوة على ذلك، ثمة مجالات محددة تعمل فيها المرأة الخليجية مثل التدريس والتمريض والعمل الاجتماعى والسكرتارية والأعمال المكتبية، كما تعمل المرأة فى مجال الخدمات فى القطاع الخاص مثل السياحة والفندقة.

أما المجموعة الثانية من الأسباب فتتمثل فى السمات التى تتميز بها العمالة الوافدة الأجنبية وخاصة الآسيوية منها حيث تقوم بالأعمال التى قد يشعر المواطنون بالحرج من القيام بها، علاوة على أن أجورها منخفضة، وتعمل فى ظروف عمل قاسية لفترات طويلة وبكفاءة عالية، ويتوافر فيها عنصر الطاعة المرتبطة بالسلطات القاهرة التى يتمتع بها رب العمل فى ظل نظام الكفيل الذى يعد نوعا من الاستعباد المؤقت للعمال الأجانب.

إن ظاهرة ارتفاع نسبة ذى المستويات المتدنية من التعليم بين العمالة الأجنبية الوافدة ليست ظاهرة عفوية بل تتماشى مع الاحتياجات الفعلية للبلاد الخليجية المستوردة لها. فدول الخليج تتجه إلى توظيف العمالة الاقل أجرا والتى لا تتمتع بأى حقوق نقابية. كما أن السعى وراء الربح لدى القطاع الخاص قد دفعه إلى استيراد خدمات عمالة قليلة التكلفة الاقتصادية ومحدودة الالتزامات القانونية وعالية المردود المالى. كما أن تركز العمالة المحلية فى القطاعات التقليدية من التوظيف قد حد من إمكانية اكتسابها للمعرفة التقنية الحديثة وخضوعها للمعايير الحديثة للعمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الخاص لديه سلم للأجور لا يقبل به العامل المحلى، كما أنه من ناحية أخرى، ساهم فى الاضطراب الحادث فى برامج تنمية الموارد البشرية.

كما تعد ظاهرة تعاقدات "تسليم المفتاح" أحد الأسباب الرئيسية لتكاثر الأيدى العاملة الآسيوية فى منطقة الخليج، وهى تعاقدات تتم مع شركات منفذة لمشروع ما وتتولى بنفسها استيراد خدمات العمال وتوفر لهم السكن والمأوى وتتولى إدارتهم وتلتزم بترحيلهم بعد تنفيذ عقودها، لدرجة أن بعض الشركات تتعهد بإعادة العامل الآسيوى إلى بلاده على نفقتها الخاصة إذا ثبت عدم كفاءته. وتوجد هذه الشركات فى مناطق كثيرة فى دول الخليج مثل منطقة "جبيل" بالمملكة العربية السعودية و"أم

سعيد" فى قطر، ومنطقة "جبل علي" بدبي و"الرويس" بأبو ظبى و"الشعيبية" بالكويت.

ثالثا : التأثيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لوجود العمالة الأجنبية فى دول الخليج

هناك دائما اتجاه لعدم التبسيط فى محاولة الإجابة على تأثير العمالة الأجنبية على الوضع الاقتصادى والواقع الثقافى والاجتماعى فى حالة دول بعينها فى مجلس التعاون الخليجي، فى حين تكون الإجابات الأقرب إلى الواقع أبسط بكثير مما يكتب فى بعض الدراسات الأكاديمية والتحقيقات الصحفية. فالمسألة تتطلب تحديدا أكثر لهيكل المشكلة التى تمثلها العمالة الأجنبية وآليات التعامل معها، لأن تأثير هذه العمالة على الداخل الخليجي يختلف من دولة لأخرى، فهى مرشحة للتفاقم فى بعض الدول (الإمارات والكويت وقطر) ومرشحة للانحسار أو البقاء عند معدلها فى دول أخرى(السعودية والبحرين وعمان)، وتبقى آليات التعامل هى المحدد الأساسى فى التعظيم من فرص الاستفادة من العمالة الأجنبية الوافدة إلى دول الخليج، والحد من مخاطرها.

إن اللافت للنظر أن وزراء العمل فى بعض دول الخليج التى لم تعان من حدة تأثير العمالة الأجنبية مقارنة بغيرها، يسلطون الضوء على مخاطر العمالة الأجنبية، بدلا من الدفاع عن استقدامها، وربما يعود ذلك لعدة أسباب، منها الحرص على عدم إغضاب قطاعات من الرأى العام وخاصة الشباب الذين يعانون شبح البطالة، وأيضا لتحسين الصورة الخارجية للدولة التى ينظر إليها على أنها أكبر حاضنة للتجمعات البشرية الأجنبية ولا تملك خبرات بشرية داخلية وأيدى عاملة وطنية، أو للتلويح للعمالة الأجنبية الوافدة بأن وجودها مؤقت ينتهى بمجرد انتهاء العقد أو تجديده لفترة محددة حتى لا تستشعر بأنها "عملة نادرة" لا يمكن الاستغناء عنها، أو أن لها حقوق مواطنة فى الدولة الخليجية بفعل طول العمل والإقامة فيها.

وقد أشار وزير العمل السعودى فى أحد تصريحاته الصحفية ردا على المدافعين عن استقدام العمالة الأجنبية "هؤلاء الأعزاء يفلسفون ويبتكرون ويحللون، يضعون المخططات ويبدعون المعادلات، ويتحدثون عن كفاءة الإنتاج، ويتحدثون عن التدريب، ويتحدثون عن دلع المواطنين، ولكنهم يرفضون الحديث عن الأثر المدمر للعمالة الأجنبية المستقدمة على تشغيل العمال المواطنين".

كما حذر وزير العمل البحرينى من خطورة العمالة الأجنبية على التركيبة السكانية والثقافية بدول مجلس التعاون الخليجي، فالمنطقة الخليجية تعتبر الوحيدة فى العالم التى تختلف فى تركيبتها، إذ يعد فيها السكان المواطنون الأصليون أقلية والأجانب أكثرية. وأشار إلى خطورة أية قرارات دولية أو تشريعات قانونية قد تفرض على الدول الخليجية تجنيس العمالة الأجنبية المقيمة فيها، بعد قضائها فترة زمنية محددة، واصفا هذا السيناريو بأنه سيكون "كارثة".

وقال "إنه فى حال ترك عملية إقامة العامل الوافد فى الخليج دون أى قيود من الممكن أن تنتهى المنطقة كمنطقة عربية ولا تمت لطبيعة المنطقة كمنطقة عربية وإسلامية وخليجية بأى صلة، فى الوقت الذى مازالت فيه المنطقة فى حاجة للعمالة الأجنبية فيها ولفترة طويلة بسبب مشاريع التنمية المستمرة، ولكن نريد أن نقنن هذه العلاقة المنظمة لوجود العمالة ونضعها فى إطار قانونى بحيث يبقون عمالة مؤقتة ووافدة".

وتأتى هذه التحذيرات عقب رفض المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي فى قمة ٢٠٠٥ الموافقة على مشروع قرار تم تقديمه من قبل وزراء العمل الخليجيين للمجلس الأعلى يطالب بإقرار تحديد فترة زمنية قصوى لا تزيد على ست سنوات لإقامة العامل الوافد فى الدول الخليجية، (فيما عرف بمشروع ٣ + ٣) ويستثنى القرار التخصصات التى لا يمكن الاستغناء عنها والتى لا يتوافر فيها مواطنون من نفس البلد لشغلها. لكن لوبى التجار الخليجيين – على حد تعبير وزير العمل البحرينى – أحبط هذا المشروع بعد أن كان قد دخل المراحل النهائية للتنفيذ.

ووفقاً لتصريحات حديثة، يعتبر وزير العمل البحريني أن منطقة الخليج مقبلة على كارثة أخطر من القنبلة النووية، بل ومن أي هجوم إسرائيلي.. إننا أمام تغير وجه المنطقة وتحويلها إلى منطقة آسيوية في الغالب، كما يتهم رجال الأعمال الخليجيين بأنهم "أكبر لوبي في المنطقة" حيث يجلبون العمالة الوافدة من دون النظر للآثار السلبية الكبرى التي تنتج عن هذا التوافد الكبير من قبل ملايين العمالة. كما أكد على أن "المنطقة متجهة نصير مخيف إذا لم تلتفت الحكومات الخليجية لهذا المد التسونامي للعمالة الوافدة، ويجب أن توضع حلول جذرية لما يمكن أن يلحق المنطقة من توافد كبير للعمالة الوافدة وهو بحق جريمة نكراء بحق دول الخليج".

إن أحد التأثيرات المهمة للعمالة الأجنبية في منطقة الخليج يتمثل في ارتفاع معدلات تحويلاتها السنوية لدرجة أن هناك اتجاهاً يشير إلى أنها بدأت تأكل الاقتصاد، حيث أظهرت أحدث دراسة أصدرها مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٤ أن مجموع تحويلات العمالة الأجنبية من دول الخليج في الفترة ما بين ١٩٧٥ و٢٠٠٤، تجاوز ٤١٣ مليار دولار، بلغ نصيب المملكة العربية السعودية منها ٢٦٠ مليار دولار، والإمارات ٦٥ مليار دولار، والكويت ٢٩ مليار دولار، وعمان ٣٦ مليار دولار، وقطر ٢٣ مليار دولار، والبحرين ١١ مليار دولار. بل تزايد حجم التحويلات المالية للعمالة الأجنبية في دول الخليج حيث قفزت من ١٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩٩، إلى ما يتراوح بين ٣٠ و٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥. وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وتستحوذ العمالة الوافدة في الإمارات على ثلث هذه التحويلات بنحو ٢٠ مليار دولار".

وتكتسب هذه التحويلات أهمية متزايدة بسبب زيادة قيمتها باستمرار، وما تحدثه من نزيف في السيولة المحلية ليصب في شرايين اقتصاديات الدول الأخرى، ويخدم تدفق العملة إلى الأسواق الخارجية. لكن ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن قوة العمل الأجنبية تخلق قيمة مضافة تبلغ أضعاف قيمة تحويلاتها لبلدانها من دول الخليج. لكن الوضع المثالي هوتفعيل قوة العمل المحلية وإنهاء ظاهرة البطالة الاختيارية التي تشكل مرضا لعينا تعاني منه الاقتصادات والمجتمعات الخليجية حتى تكون عملية خلق القيمة المضافة قائمة على سواعد وطنية ولا تخرج كتحويلات من الاقتصاد الوطني.

كما أن رقم تحويلات العمالة الأجنبية في بلدان الخليج، يمكن أن يكون أعلى كثيرا في الواقع عما ترصده البيانات الرسمية، إذا أخذنا في الاعتبار التحويلات التي لا تمر بالقنوات الرسمية، أو التحويلات التي تخرج في صورة سلعية. كما تؤثر تحويلات العمالة الأجنبية على موازين مدفوعات دول المجلس تأثيرا ملموساً، حيث تشكل نزيفا مستمرا لتلك الموازين ولأرصدة دول المجلس من العملات الأجنبية.

جدول (١)
نسبة تحويلات العمالة الأجنبية إلى الناتج المحلى الإجمالى في دول مجلس التعاون الخليجى

السنة	الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون الخليجى بالمليار دولار	نسبة تحويلات العمالة الأجنبية للخارج إلى الناتج المحلى الإجمالى لدول الخليج
١٩٧٥	٧٤	%٢
١٩٨٠	٢٣٢,٣	%٣
١٩٨٥	١٥٥,٨	%٦
١٩٩٠	١٨٠,٩	%٩
١٩٩٥	٢٢٢,١	%١١
٢٠٠٠	٣٢٣,٩	%٨
٢٠٠٤	٤٠٧,٩	%٧

المصدر : مركز المعلومات ، غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي ، فبراير ٢٠٠٥ . www.abudhabichamber.ae

إن الحالة البارزة لأهمية التحويلات المالية، التي تقوم بها العمالة الأ+جنبية، هي الحالة الهندية لدرجة أن الحكومة الهندية احتجت على صدور قانون عمل في الإمارات في فبراير ١٩٨٠ كان من شأن تطبيقه أن يؤدي إلى إبعاد عشرات الآلاف من الهنود الموجودين بصفة غير قانونية "غير شرعية" وقامت رئيسة وزراء الهند إنديرا غاندي بزيارة للإمارات ونجحت في إيقاف تنفيذ ذلك القانون.

علاوة على ذلك، فإن مشكلة البطالة فى دول مجلس التعاون الخليجي تزداد خطورة فى ضوء ارتفاع أعداد الداخلين الجدد إلى أسواق العمل الذين تقدرهم الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٨ ملايين خلال السنوات (١٩٩٥- ٢٠١٠) مما يستوجب إيجاد نحو ٥٣٣ الف فرصة عمل سنويا لمواجهة هذه الزيادة، وما يفاقم من مشكلة البطالة تمركز العمالة الوطنية فى القطاع العام الذى يستوعب أكثر من ٦٠٪ من عددها الإجمالي، وعدم قدرة الإدارات الحكومية على استيعاب المزيد منها.

وكان لتنامى ظاهرة البطالة الاختيارية تأثيرات سلبية على بنية المجتمعات الخليجية، وأبرزها التأثير على النسق القيمى للمجتمع، فهى تؤثر على نظرة الأفراد للتعليم أو أسلوب تعاملهم معه وأنماط اختياراتهم لنوعياته ومعدلات استمرارهم وتسربهم من مراحله المختلفة. كذلك فإن البطالة الاختيارية تعكس تدنى النظرة الاجتماعية لقيمة العمل الحاكمة فى تطور أى مجتمع وأى اقتصاد.

ويمكن القول إن القطاع الخاص لم يقم بما يتناسب مع نمو الأيدى العاملة المحلية ليستطيع استيعابها، فضلا عن أن معظم العمالة المطلوبة لدى هذا القطاع تنحصر فى قطاعات كالبناء والتجارة، وهى قطاعات لا تتطلب مهارات عالية، الأمر الذى يؤدى إلى تقديم أجور ضعيفة ومزايا قليلة لا تجذب العمالة المحلية، التى ترفض القبول بأجور منخفضة من القطاع الخاص انتظارا للفرص فى القطاع العام، التى تزداد ضعفا، العام تلو الآخر.

كما انتقلت العمالة الأجنبية من التأثير الاقتصادى إلى الإطار الثقافى الاجتماعي حيث توجد فى دول مجلس التعاون الخليجي مجموعات متنافرة أشبه ما تكون أقليات، تنتمى كل مجموعة إلى دولة بعينها تشكل تكوينات اجتماعية متماسكة فيما بينها نتيجة تقاسمها الأعراف والتقاليد السائدة فى أوطانها، بيد أنها عادة ما تعيش منعزلة عن بقية التكوينات الأخرى، بحيث تحولت من تجمعات مهاجرة إلى مجتمعات مصغرة *communities* وهو ما يقود إلى مواجهة بين مجموعة من الثقافات المتباينة فى ظل شعور هذه الجماعات المهاجرة بالاغتراب بما يمكن أن يعزز سلوكا انحرافيا من قبل هذه المجموعات نتيجة ما يمكن تسميته بالصراع القيمى.

إن التيار الرئيسى فى الكتابات العربية يشير إلى أنه كلما زادت العمالة الأجنبية الوافدة تنامى خطرها وتضاعف تأثيرها على النسق القيمى لأفراد المجتمع، وبدأت بعض الكتابات الحديث عما سمته "الزحف الآسيوى" بل إن العمالة الآسيوية الرخيصة صارت بمثابة "الأفيون" الذى تتعاطاه منطقة الخليج على حد تعبير أحمد بهاء الدين، لأنه يضع مستقبلها على أسس فيها كثير من عوامل عدم الاستقرار، حيث إن هذا الاعتماد على العمالة الآسيوية يجعل المجتمع يتعود على الكسل الإنتاجي، وعلى انماط للحياة، تجعل حتى ربة المنزل معتمدة على من يقومون بكل شئ، الأمر الذى يتطلب تحليل تأثير المربية الأجنبية على الأسرة الخليجية وبخاصة فى مجال التنشئة الاجتماعية بناء على دراسات ميدانية وليس أبحاث مكتبية. فلا يمكن التعميم، سواء فى تحليل المسببات أو استخلاص النتائج، لاسيما أنه يصعب قياس التأثيرات الاجتماعية قياسا كميا، أسوة بما هو متبع فى المسائل المادية الإنتاجية.

إن أحد أهم مصاحبات العمالة الأجنبية انتشار ظاهرة الخدمات أو المربيات الآسيويات وصار الاعتماد عليهن جزءا من البناء الاجتماعي الخليجي، لأن المربية تقع ضمن عناصر الوجاهة *prestige item*، بل إن غالبية المنازل بها أكثر من عامل أو عاملين، وهناك منازل كثيرة يبلغ عدد العمالة فيها أكثر من عدد أفرادها. فالأسرة الخليجية تعتمد على المربية الأجنبية فى مجموعة من الخدمات تبدأ بالعناية والإشراف على الأطفال فى الأسرة وخاصة فى مجالات التغذية والنظافة الشخصية للطفل والعناية بملابسه وأدواته.

ومن جانب آخر، قد تتولى أمور أخرى فى المنزل كالتنظيف والطهي. لكن ما يثير الاهتمام هو العناية

بالطفل، حيث يكون الاعتماد على المربية فى تربية الطفل بشكل كامل، وخاصة فى الأسر كبيرة العدد. وعندما تقوم المربية بعملية التنشئة الاجتماعية فى موطنها من جانب آخر، والذى ظهرت آثاره من طريقة تحدث الطفل الذى أخذ يتحدث بلغة المربية قبل أن يتحدث اللغة العربية، واهتمامه بالأفلام والأغانى الهندية مثلا فى حالة كون المربية هندية، مما ساهم فى غرس قيم غريبة فى ثقافة الطفل العربي. فاللغة ليست مجرد مفردات وتراكيب فقط بل هى أداة لتوصيل المعلومات والمعارف والتواصل الإنسانى والحضارى، وصارت اللغة العربية"المكسرة" وسيلة تفاهم أساسية فى الشوارع والأسواق وأماكن العمل فى بعض دول الخليج، وهناك جيل خليجي كامل يتحدث لكنة عربية مختلفة تجمع بين العربية والأوروبية ويضاف عليها إنجليزية بلكنة هندية.

وظهرت خطورة ذلك خلال السنوات الأخيرة على طريقة تحدث نسبة كبيرة من الأطفال بلغات هؤلاء المربيات وتقليديهن فى ممارسة بعض الطقوس الدينية، وهو الأمر الذى ساهم فى غرس قيم ثقافية معينة غريبة على ثقافة المجتمع الخليجى إلى الدرجة التى أصبح معها تكوين وتركيب الجملة العربية وفهمها غريبا على الآذان. فالأجيال الجديدة فى منطقة الخليج تعيش ازدواجية لغوية، كما أن اللغة العربية مهددة بأن تصبح لغة الأقلية فى مجتمع مثل الإمارات وإمارة دبى تحديدا، لدرجة أن هناك اتجاها فى الكتابات يشير إلى بروز ظاهرة " المجتمعات غير العربية فى المنطقة الخليجية".

ويذهب التيار الرئيسى فى الكتابات إلى أن الاستخدام الكبير للمربيات الآسيويات قد ساهم فى انتقال قيم أخلاقية غير مستحسنة، وإحداث شروخ فى بنيان العائلة الخليجية، وتطعيم الطفل بثقافة غير الثقافة العربية. وقد عبر وزير العمل والشئون الاجتماعية فى دولة الإمارات العربية المتحدة، سيف بن على الجروان عن خطورة ظاهرة الخدم على الأطفال والثقافة العربية والأسرة الخليجية بقوله: "إن وجود الخدم والمربيات يترافق مع ازدياد غير معهود فى عدد العمالة الأجنبية، وأن غالبية العمال والخدم يفدون إلينا من بقعة واحدة من الأرض جنوب آسيا أوشكت بثقافتها أن تطغى عاداتها على عاداتنا وحلت قيمها محل قيمنا".

والحقيقة أن هناك قاعدة مستقرة فى التجارب الإنسانية، وهى أن الغلبة السكانية هى شرط ضرورى أولى للغلبة الثقافية، وهو ما تشير إليه الحالة السعودية حيث أن تأثير المجتمع السعودى فى العمالة الأجنبية سلبا أو إيجابا، أكثر من تأثر المجتمع السعودى بها نظرا لارتفاع الكثافة السكانية مقارنة بالعمالة الأجنبية، وذلك على العكس مما يجرى فى الدول الخليجية المحدودة السكان التى يشكل الأجانب غالبية السكان فيها، وفى مقدمتها دولة الإمارات.

وبوجه عام، لابد من تبيان التسلسل السببى فى تفسير الظواهر المرتبطة بالعمالة الأجنبية فى الخليج.. فلا يمكن الخلط بين السبب والنتيجة، بين العرض والمرض، فالمربية الأجنبية على سبيل المثال هى عرض، وهى نتيجة لداء أكثر خطورة، هو الترهل والطفيلية والاعتماد على الآخرين فى كل شئ: الغذاء والكساء والدواء والسلاح والحماية.

فقد أدى انتشار العمالة الأجنبية إلى تكاسل المواطنين عن أداء الأعمال التى يشتركون فيها مع الأجانب فى العمل نفسه، بإلقاء العبء على الأجانب. كذلك أدى انتشار العمالة الأجنبية إلى الانصراف عن بعض المهن التى تقتضى الجهد والعمل اليدوى، وبروز ظاهرة التغيب عن العمل، وعدم الالتزام بأوقاته. كما أدى أيضا إلى عدم تحمس المواطنين لاكتساب المعارف والمهارات المطلوبة للمهن البسيطة، والتى تحتاج إلى العمل اليدوى.

إن الاتجاهات السلبية التى تسود لدى المواطنين المحليين فى الخليج قبل العمل، تؤدى إلى توجههم إلى ما أطلق عليه فى أحد التقارير السنوية الصادرة عن البنك الدولى حول قوة العمل والهجرة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "العمالة العاطلة"، وهو ما يؤدى إلى زيادة

حجم العمالة الأجنبية الوافدة من ناحية، وعدم أو نقص استخدام العمالة المحلية المتوافرة فى الوقت نفسه. وبعد أن تزايد تخلى الرجال فى المجتمعات الخليجية عن الوظيفة الإنتاجية، بدأت أعداد متزايدة من النساء فى التخلى عن وظيفة التنشئة الاجتماعية. فصارت السمة العامة للشخصية الخليجية الخاصة بالأجيال الجديدة هى الاتكالية وعدم تقدير قيمة العمل.

كما أن تأثير العمالة الأجنبية فى دول الخليج طال بدوره قيمة العمل لدى العمالة العربية التى تعمل فى بلدان الخليج، حيث يصاب قطاع منها بداء البطالة الاختيارية عندما يعودون إلى أوطانهم ويكتفون بريع المدخرات التى كونوها فى الخليج. كما أن عمل قطاع كبير من العمالة العربية المهاجرة لدول الخليج فى أعمال خدمية لا علاقة لها بتعليمهم وتدريبهم الأصلى، يؤدى إلى إفقاد هذه العمالة العربية الكثير من مهاراتها الفنية والمهنية، وإعادة تشكيلها بصورة لا تخدم دول الإرسال العربية. كما أن التدفقات المالية من العمال العرب إلى بلدانهم والتى لا يقابلها إنتاج فعلى فى تلك البلدان، جعلت الاقتصادات العربية المصدرة لخدمات قوة العمل، اقتصادات تضخمية تنزلق بسهولة إلى حالة من تفاقم معدل التضخم، إذا لم توجه تلك التحويلات إلى بناء مشروعات إنتاجية جديدة، وهو ما لا يحدث فى الواقع. كذلك فإن خيارات العمالة العربية فى الخليج لدى عودتها لبلدانها، تتركز فى الاستثمار الصغير او المتوسط والعمل فى مجالات الخدمات التجارية والعقارية بالذات، بما لا يخدم احتياجات وضرورات التطور الاقتصادى فى تلك البلدان والذى يتطلب تركيز الاستثمارات فى قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات الأكثر تطورا فى مجال الكومبيوتر والمعلومات والمال والتأمين. وفى هذا الإطار، ثمة اتجاه فى بعض الكتابات أن نمط السلوك الاجتماعى والاقتصادى الذى تميز به الأردنيون والفلسطينيون العائدون من الكويت عام ١٩٩٠ /١٩٩١، حيث تركز أغلب نشاطهم فى القطاع الخدمي: العقاري، وتجارة الجملة، وتجارة الشنطة .. الخ.

وبالتالى، حدث تصدع لقيم وأخلاقيات العمل لدى العمالة العربية التى عملت فى منطقة الخليج، لدى عودتها إلى بلدانها العربية الأصلية، إذ يلاحظ أن الكثيرين من العمال المهاجرين العاملين فى المهن الدنيا من المنظور الاجتماعى فى دول الاستقبال، يرفضون العمل فى هذه المهن بعد العودة إلى دول الإرسال. كما تحولت قيمة العمل من معط لإثبات الذات وبناء الوطن إلى معط للاسترزاق، وأصبح البحث عن المال بالنسبة لكثير من القاعدين والعائدين مبررا لأى نشاط اقتصادى أو سلوك مهنى.

ولم تقتصر التأثيرات الناتجة عن وجود العمالة الأجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى عند الإطار المحلى والعربي، بل تجاوزت إلى خارج الحدود الوطنية، حيث تزايدت فى السنوات الأخيرة الانتقادات الدولية الموجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجى حول ظروف العمالة الأجنبية الوافدة، وبصفة خاصة ما يتصل بوجود "نظام الكفيل"، حيث إن ظروف هؤلاء، وبصفة رئيسية أوضاع الطبقات الدنيا من العمالة الآسيوية، سواء غير الماهرة أو شبه الماهرة، ممن يشكلون النسبة العظمى، تظل بعيدة عن المعايير الدولية وبالتالى فهى ليست سوية وتكتنفها صعوبات ومشاكل وخروقات كثيرة، لدرجة أن هناك تقارير دولية تشير إلى استشراء ظاهرة الاتجار بالبشر بدول الخليج، حيث أن ظاهرة "الكبت الجنسي" فى بعض المجتمعات الخليجية، ولاسيما لدى أفراد الأسرة المراهقين، والتى عادة ما تكون ضحاياها من خادمات المنازل من اللواتى لا حول لهن ولا قوة وليس من السهل عليهن اللجوء إلى القانون لحمايتهن. ومن هنا ظهرت بل وكثرت محاولات الاعتداء والتحرش ضد الخادمات فى بعض دول الخليج، وهو ما توضحه الملفات المتراكمة لدى منظمة العفو الدولية.

رابعا: آليات التعامل مع زيادة العمالة الأجنبية فى دول الخليج

لا توجد سياسة خليجية موحدة للتعامل مع مشكلة اختلال أسواق العمل فى دول مجلس التعاون الخليجى التى تسيطر عليها العمالة الأجنبية. وبرغم أن الحكومات الخليجية كانت مجبرة فى وقت سابق على الاستعانة بعمالة أجنبية، فإنها لم تتبع السياسات الرشيدة فى استقدامها ولم تخطط لتوفير البديل المناسب لها طوال السنوات الماضية بل إن الإجراءات التى اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجى للتوطين — وهى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية الوافدة بطريقة تدريجية ووفق برنامج زمنى محدد وقامت بها كل دول الخليج تحت مسميات مختلفة مثل الأمرتة والسعودة والبحرنة والتكويت والتعمين والقطرنة، للحد من استقدام العمالة الوافدة، قد عجزت عن إيقاف تفاقم الخلل السكانى فى هذه الدول، لدرجة أن بعض الكتابات اعتبرت أن قضايا التوطين فى منطقة الخليج تحولت إلى ظاهرة صوتية تعتمد فقط على المحاضرات والندوات وتجريح الواقع دون تقديم بدائل وحلول قابلة للتنفيذ من أجل "خلجنة العمالة".

ويعود ذلك الفشل إلى عدم تفهم أسباب الخلل السكانى، ومنها إخراج المواطنين من سوق العمل ورفع مهارة قوة العمل الوطنية ونشوء نمط من الاحتياجات الاستهلاكية الهامشية التى تعتمد على العمالة الوافدة من ناحية، وغياب وحدة الهدف مع القطاع الخاص ووكالات استقدام العمالة وعدم إدراك حدة الظروف الطاردة للعمالة الوافدة فى البلاد المكتظة بالسكان من ناحية ثانية. ومن ثم، هناك عقبات تقف أمام سياسات إحلال المواطنين محل الوافدين، وإشراك المرأة إلى جانب الرجل، وإحلال الوافدين العرب محل الوافدين الآسيويين، وإحلال العمالة المؤهلة مكان العمالة اليدوية الأمية وشبه الأمية منخفضة الأجر وكثيفة الوجود.

وثمة عدد من الإجراءات اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجى لتوطين الوظائف. فعلى سبيل المثال، طبق فى البحرين برنامج "بحرنة الوظائف" على مرحلتين: المرحلة الأولى وتركز على زيادة نسبة العمالة الوطنية فى كل الوظائف بنسبة ٥٪ سنويا وانتهت فى عام ٢٠٠٠، أما بالنسبة للمرحلة الثانية وهى حتى عام ٢٠٢٠، فإنها تمزج بين العمالتين الوطنية والأجنبية، والتى لا يمكن الاستغناء عنها فى قطاعات معينة، وتعتمد هذه المرحلة على خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة المزيد من المشروعات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. ومؤخرا، أعلنت وزارة العمل والشئون الاجتماعية فى البحرين (صارت الآن وزارة العمل فقط) عن إطلاق مشروع "طريق المستقبل للتدريب والتوظيف" والمعنى بتدريب ٢٠٠ بحرينى وذلك بالتعاون مع مايكروسوفت ومعهد البحرين للتقنية، حيث يتم تزويد الخريجين البحرينيين العاطلين عن العمل ببرامج تدريبية على المهارات التقنية لتعزيز فرصهم فى الحصول على العمل، وتم التركيز على قطاع الكمبيوتر والاتصالات لما يمثله من أهمية فى الاقتصاد الوطنى.

كما اتبعت المملكة العربية السعودية مداخل مختلفة للحد من استقدام العمالة الأجنبية عبر تحديد الاحتياجات الوطنية من خلال إنشاء مجلس للقوى العاملة الذى أصدر قرارا يقضى بتحديد سقف العمالة الأجنبية الوافدة ومرافقيها فى المملكة السعودية بحيث لا تتجاوز ٢٠٪ من عدد السكان فى مدة أقصاها عام ٢٠١٣، ولا تزيد نسبة أى جنسية على ١٠٪ من مجموع العمالة الوافدة.

كما قررت وزارة العمل السعودية وقف استقدام عمالة أجنبية لـ ٢٥ مهنة، وجعلت التوظيف فيها مقتصرا على العمالة السعودية، ومنها محلات بيع الملابس النسائية والرجالية والأطفال والعبايات النسائية والأقمشة النسائية والرجالية وألعاب الأطفال والعطور والأحذية والأكشاك فى المجمعات التجارية والدواجن وقطع غيار السيارات وأدوات زينة السيارات ومواد البناء

والسباكة والدهانات والبويات ولوازم الخياطة والزهور والهدايا والمفروشات والساعات والهواتف والجوالات والخيام، بحيث دعا وزير العمل السعودى للحد من العمالة الأجنبية قائلا "آن الأوان للتخلص من الأسطورة التى تزعم أن السعودى لا يقبل بالمهن والأعمال اليدوية".

وقد طرحت دولة الإمارات فكرة "تدوير العمالة"، والتى تهدف إلى الاستفادة القصوى من كل العمالة الموجودة فى الدولة بدلا من إبقاء خيار استقدام العمالة الجديدة مفتوحا ويتحدد حسب رغبة الشركات والمؤسسات من دون الأخذ فى الاعتبار الحاجة الفعلية لمثل تلك العمالة الإضافية، لأن عملية الاستقدام غير مرتبطة بخطة معينة أو هدف يراد تحقيقه أو استراتيجية عمالية طويلة الأجل. ومبدأ إعارة العمالة من شركة لأخرى، خاصة تلك الشركات التى ليس لديها عقود عمل جديدة أو التى لديها فائض من العمالة، إما بشكل دائم أو مؤقت، سيحد من معدلات تدفق العمالة أو نموها، وهو ما يؤدى إلى خروج العديد من الشركات التى تتعامل وتتاجر بالتأشيرات كنشاط أساسى لها "مافيات الاتجار بالأيدى العاملة"، وبالتالى يتوقف نمو العمالة الهامشية أو يتم الحد من نموها المرتفع، وفى النهاية سيتقلص حجم العمالة الوافدة بشكل عام، فى مقابل استمرار معدلات تزايد العمالة المواطنة.

أما بالنسبة لسلطنة عمان فإنها انتهجت اليتين لمواجهة تزايد العمالة الأجنبية: الآلية الأولى تتمثل فى الإجراءات الأمنية حيث منحت وزارة الداخلية العمالة الهاربة أو السائبة مهلة محددة لتصويب أوضاعها، وعدم استخدام العمالة الوافدة إلا فى حدود الحاجة الفعلية لكل منشأة ووفق حاجتها للمشاريع التى تتولى تنفيذها. أما الآلية الثانية فتتمثل فى القرارات الحكومية التى تتعلق بتنفيذ خطط وبرامج التعمين فى القطاعين العام والخاص لإيجاد فرص عمل للشباب العمانى فى جميع القطاعات الاقتصادية.

وقد حصلت سلطنة عمان على جائزة أعلى معدل للتوطين فى دول مجلس التعاون الخليجى فى منتدى "استراتيجية التوطين والتوظيف" بدبى فى نوفمبر ٢٠٠٧، حيث بلغت نسبة القوى العاملة الوطنية ٨٥،٨٪ من إجمالى القوة العاملة حتى ٣٠ يونيه ٢٠٠٧، وهو ما يرجع إلى الإدراك العمانى لقضيتى "التعمين والتوطين" باعتبارها القضية المحورية لمواجهة مشكلة البطالة، وإعطاء الأولوية فى التعيين للمواطن فى كل الوظائف، حتى وصلت للفنادق والمطاعم والمراكز التجارية ومحطات الوقود.

وبرغم ذلك، فإن العمالة الأجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى باقية ما بقيت أسبابها ودواعى وجودها، وثمة إدراك رسمى لبعض دول الخليج بشأن مدى الاحتياج لهذه العمالة الأجنبية. وقد صرح وزير العمل البحرينى الحالى بأن " دول الخليج لن تستطيع الاستغناء عن العمالة الأجنبية وأنها ستظل فى حاجة إلى هذه العمالة لمدة مائة عام قادمة". ونتيجة لذلك، فإن دعوات الإحلال أو التوطين بشقيها العربى أو المحلى، لم تثمر تغيرات واضحة خلال العقود الأخيرة، على الرغم من نصوص التفضيل لها فى القوانين المحلية والاتفاقيات العربية، بل إن العمالة العربية أصبحت فى تراجع دائم. إن الدعوة إلى إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية، أى "تعريب" سوق العمل الخليجية، لا تبدو فى سبيلها للتحقق فى المستقبل القريب على الأقل.

ومنذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١، هناك نوع من الإحجام الخليجى العام وتحديدا الكويتى عن استقبال العمالة العربية ولاسيما تلك القادمة من "دول الضد"، أى تلك الدول التى أيدت الرئيس العراقى السابق صدام حسين فى غزوه للكويت وهى "اليمن والسودان والأردن وفلسطين". لكن مجيء الملك عبد الله الثانى ملك الأردن أدى إلى تحسين علاقة الدول الخليجية وتحديدا البحرين والإمارات وقطر مع الأردن، إلا أنه تبقى الكويت، لأسباب داخلية خاصة بالرواسب المتراكمة لدى المجتمع الكويتى ذاته، غير قادرة على فتح مجالات أوسع للعمل أمام العمالة الأردنية والفلسطينية برغم الضغوط العربية والأمريكية لمساعدة الأردن باستيعاب جزء من مشكلاته

الاقتصادية، وذلك بتوظيف بعض الأردنيين ضمن النشاط الاقتصادى والأطر المجتمعية لدول الخليج.

كما أن هناك دعوات لإحلال العمالة اليمنية محل الأجنبية لاسيما مع السعى اليمنى للانضمام إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي، حيث أن أغلبيتها عمالة غير ماهرة، ويمكن توجيه الفائض فى الأيدى العاملة اليمنية لسد بعض حاجات سوق العمل الخليجية مثل الزراعة والصناعة والبناء. وقد أظهرت إحصاءات رسمية أن حجم اليد العاملة اليمنية فى دول الخليج وصلت قبل عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ١,٣ مليون عامل إلا أن حرب الخليج الثانية أدت إلى ترحيل نحو ٨٠٠ ألف عامل من دول الخليج. وبالتالى فإن خطة التنمية اليمنية (٢٠٠٦-٢٠١٠) استهدفت عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الخليجية لاستيعاب ما لا يقل عن ٥٠ ألف عامل سنويا.

ومما يضاعف من مأزق العمالة العربية فى دول مجلس التعاون الخليجي، أن العمالة الآسيوية عرفت مفاتيح الدخول إلى أسواق العمل فى الدول الخليجية حيث تمت دراسة هذه الأسواق بأسلوب علمي من خلال تحديد احتياجات الأسرة الخليجية وإنشاء مركز لتدريب الخادمات والمربيات، كذلك اتبعت الإجراءات نفسها فى مهن أخرى تتطلب التخصص الدقيق والتعامل مع أحدث مبتكرات التكنولوجيا.

إن جزءا كبيرا من العمالة الآسيوية عمالة منزلية وغير ماهرة، وبالتالى ستظل ضرورية ولا يمكن إحلالها بعمالة وطنية بسبب طبيعتها وشروطها ومردودها المالى الضعيف، كما أن هناك عمالة لا يمكن أن يقبل عليها المواطنون الخليجيون مثل النظافة والبناء، وهو ما يعنى ضمنا أن القطاعات الاقتصادية الأكثر تخصيصا من التكنولوجيا المتقدمة، وقطاع البترول والإنترنت والخدمات، هى القطاعات التى يمكن من الآن العمل على إحلال العمالة الوطنية فيها.

علاوة على ذلك، ثمة بدائل مطروحة للحد من استقدام العمالة الأجنبية، مثل إعادة النظر فى نظام التقاعد المبكر لمواطنى دول الخليج، وتفعيل التوطين عبر الشراكة بين القطاع العام والخاص وإلزام الأخير بتشغيل نسبة معينة من العمالة الوطنية على النحو الذى تعمل به وزارات العمل فى السعودية والبحرين، وإنشاء مركز خليجى لجمع وتبادل المعلومات حول سوق العمل ومتابعة تطوراته بدول الخليج، وتطوير برامج التدريب وتطوير مناهج التعليم المطبقة والمتبعة فى هذه الدول.

إن إحلال العامل المواطن مكان العامل الوافد عن طريق برامج التوطين لن تجدى نفعا مادام المواطن الخليجى لم تغرس فى ضميره ووجدانه قيم العمل، ذلك أن جزءا من المشكلة المسكوت عنها هى أن دول الخليج تدفع إلى سوق العمل مواطنين قد يحملون شهادات أو أتموا برامج تدريبية لكنهم غير ملتزمين.

خلاصة القول، إن دول مجلس التعاون الخليجى تشهد نموا مطردا، وإن كان متقلبا، فى الناتج المحلى لأكثر من ثلاثة عقود متتالية بالتبعية لحركة أسعار النفط وإيراداتها من تصديره، ومع ذلك لم تختف ظاهرة العاطلين عن العمل فيها بل تتزايد، مع تصاعد النمو الاقتصادي، لأن سوق العمل يحابى العمالة الأجنبية فى توزيع الوظائف التى يتيحها النمو ويترك القليل منها للعمالة المواطنة. وازدواج سوق العمل الخليجية فى حد ذاته لا يمثل مشكلة، وإنما تظهر حدة المشكلة أساسا فى المرونة العليا لعرض العمل الأجنبي، وترجع المرونة العالية لعرض العمل الأجنبى إلى ما يسمى فى أدبيات الاقتصاد "فوضى الاستيراد" التى ترتبط بدورها بنظرة المجتمع الخليجى إلى قيمة العمل وطريقة تعامله مع العمالة الأجنبية.

فالافتراض المنطقى أن يكون الاستيراد بقدر الحاجة، أى تكون العمالة المستوردة فى حدود الفارق بين عدد الوظائف المتاحة وعدد المواطنين المؤهلين لشغلها، بالإضافة إلى وجود برامج جادة ومستمرة لتأهيل المواطنين لشغل الوظائف المتاحة حتى تضيق فجوة الاستيراد. علاوة على ضرورة مغادرة العمالة المستوردة

البلاد فور توافر البديل المحلى. لكن ما يحدث فى حالة دول الخليج يصب فى الاتجاه المعاكس. فالاستيراد يتم بلا ضوابط وفى غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم. وعملية تأهيل المواطنين تتراخى تبعا لذلك. والقدرة التنافسية للعامل الأجنبى تتراجع تماشيا مع هذا السلوك. والمجال ينفتح لإدخال مزيد من الأجانب، ومن يدخل البلاد لا يغادرها إلا فيما ندر، وتتحول عقود العمالة الأجنبية من الصيغة المؤقتة إلى الطبيعة الدائمة، لتصبح العمالة الأجنبية نتيجة لما سبق ذكره عمالة "مواطنة" بالأمر الواقع، ومكونا أساسيا ثابتا فى هيكل السكان لا يمكن الاستغناء عنه برغم عدم الاعتراف الرسمى الخليجى بذلك.

لكن من الصعب التنبؤ بما سوف يكون عليه حجم العمالة الأجنبية وخصوصا الآسيوية فى منطقة الخليج خلال السنوات المقبلة، لكن يمكن القول إن الطابع التصاعدى الذى لازمها منذ بداية تدفقها سوف يتواصل على الأرجح مادامت الطفرة النفطية الراهنة مستمرة أو استمر النفط عند مستويات مرتفعة حتى لو تراجع عن مستويات الأسعار الراهنة. والحالة التى يمكن أن يتراجع فيها حجم العمالة الأجنبية فى دول الخليج العربي، مرهونة بنجاح سياسات الاعتماد على العمالة المحلية أيا كانت مسمياتها. وقد تحافظ العمالة الأجنبية فى بلدان الخليج على حجمها الحالى إذا ما ضغط رجال الأعمال بما يملكونه من نفوذ وصوت مسموع فى دوائر القرار فى اتجاه السماح باستقدام التخصصات غير المتوافرة محليا أو أصحاب الوظائف التى يأنف المواطن منها ولا يمكن الإحلال فيها، لا اليوم ولا فى المستقبل.

فى مقابل ذلك، ثمة سيناريو آخر لم يتحدث عنه الكثيرون مفاده أنه لو بدأت العمالة الأجنبية فى التفكير فى المغادرة إذا ما تعاظم الازدهار الاقتصادى فى بلدانها وأتاح لهذه العمالة وظائف وفرصا للأعمال الصغيرة مثلما بدأ يحدث فى الهند التى تمر بدورة بالغة القوة من النمو والازدهار مماثلة لتلك التى بدأتها الصين قبل ربع قرن. فى هذه الحالة لابد أن يثار التساؤل حول مدى استعداد دول مجلس التعاون الخليجى للتعامل مع إشكالية الوضع الجديد والواقع المغاير. إن قضية العمالة الأجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى تنطوى على الكثير من الاختلالات والإشكاليات الاجتماعية- الاقتصادية- الثقافية- السياسية، وهو ما يتطلب التعامل معها بصورة فعالة، وتتطلب أى معالجة لهذا الوضع المختل، أن يتم البدء فى هذه المعالجة دون إبطاء وأن تتركز على عدة محاور: الأول إنهاء الإقامة أو الهجرة غير الشرعية للعمالة الآسيوية كإجراء أولى لتخفيض نسبة الأجانب فى بلدان الخليج. والثانى حفز المواطنين فى سن العمل على العمل من خلال ربط كل الميزات التى تعطى للمواطنين فى الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٦٠ سنة بوجودهم فى الدراسة أو التحاقهم بالعمل سواء فى الجهاز الحكومى أو الشركات العامة أو فى القطاع الخاص، لأن عمل المواطنين وإنهاء ظاهرة البطالة الاختيارية المنتشرة فى كل بلدان الخليج، سيخفض عدد العاملين الأجانب الذين تحتاجهم بلدان الخليج ولو بنسبة صغيرة، وسيؤدى إلى تعزيز الانتماء الوطنى من خلال المساهمة الفعالة للمواطنين فى تنفيذ الخطط التنموية وصناعة مستقبل بلادهم. أما المحور الثالث فيعتمد على اختيار تقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال فى كل قطاعات الاقتصاد لإحلال الآلات محل العاملين كلما كان ذلك ممكنا لتقليل الحاجة إلى العمالة الأجنبية، وترجيح التوسع فى القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأقل احتياجا لعنصر العمل. أما المحور الرابع فيرتكز على تعريب سوق العمل فى بلدان الخليج من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية غير العربية، على اعتبار أن وجود العمالة العربية المنتمية لنسيج حضارى وثقافى ولغوى واحد مع الشعوب العربية فى بلدان الخليج، يعزز عروبة الهوية الحضارية والثقافية لهذه البلدان التى تعد هى المهد الأصلى للعروبة.

الاقتصـــــــاد المصـــــــرى

أداء الاقتصاد المصرى عام ٢٠٠٧...

استمرار عدم مصداقية البيانات وتحسن محدود للنمو وتزايد الفقر والدين الداخلى والفساد

أولا: النمــو والتضــخم.. بيانــات الحكومة وحقائق الواقع

يعتمــد معـدل النمـو الحقيقـي للنـاتج المحلـي الإجمـالي على النـاتج من الاسـتثمارات الجديـدة، وعلـى تحسـن الإنتاجيـة فـي المشروعات القائمـة فعليا. وترتيبا على ذلك فـإن معدل تكوين رأس المـال، أي معدل الاسـتثمار الحقيقـي، هـو المؤشـر الحـاكم فـي تحديـد معـدل النمـو الحقيقـي للنـاتج المحلـي الإجمـالي. بـرغم أن معـدل الاسـتثمار الحقيقي (قيمـة الاسـتثمارات الجديدة كنسبة من النـاتج المحلي الإجمـالي) فـي مصـر، يعد واحدا من أدنى معدلات الاسـتثمار في العـالم، إلا أنه شـهد تحسـنا حيث ارتفع من ١٧٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلى نحـو ١٨,٧٪ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، إلى ٢٢,٢٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وفـي العـام المـالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أشـارت البيانـات الرسميـة إلى أن معـدل النمـو الحقيقـي للنـاتج المحلـي الإجمالي، بلـغ ٧,١٪، علما بـأن معدل الاسـتثمار بلـغ فـي العام نفسه نحو ٢٢,٢٪ من النـاتج المحلي الإجمالي كمـا أشـرنا أعـلاه. فـإذا افترضـنا أن النـاتج الحقيقـي مـن المشروعات التي مولتها الاسـتثمارات الجديدة يبلـغ ١٥٪ مـن قيمـة الأمـوال المسـتثمرة فيهـا فـي العـام، ووفقـا لحسـابات تقنية فـإن هـذا المعدل للاسـتثمار يسـمح بنمـو حقيقي يبلغ ٣,٣٪، يضـاف إليه نحـو ١٪ كنتيجة لتحسـن مفترض في إنتاجيـة الجهـاز الإنتـاجي القـائم، بمـا يصـل برقم النمـو الحقيقـي إلى ٤,٣٪ أو حتـى ٤,٥٪ فـي أحسـن الأحوال.

وقد جـاء هذا النمو، أيا كان الرقم الحقيقي له، في وقت يحقق فيه الاقتصاد العالمي أعلى معدلات نموه منذ ٣٠ عامـا، وبالذات فـي البلدان النامية التي بلـغ متوسـط معدل النمـو الحقيقي للنـاتج المحلي الإجمالي فيها، نحـو ٧,٧٪، ٧,٥٪، ٨,١٪، ٨,١٪ فـي الأعـوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ بالترتيـب. وبلـغ المعـدل مسـتوى بـالغ الارتفاع في دول آسيا الناهضة حيث بلـغ ٨,٨٪، ٩,٢٪، ٩,٨٪، ٩,٨٪ في الأعوام المذكورة بالترتيب. وبلغ المعدل فـي الصـين نحـو ١٠,١٪، ١٠,٤٪، ١١,١٪، ١١,٥٪ فـي الأعوام المذكورة بالترتيب (*IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 215, 221*).

لكن الأهم من تحقيق معدل مرتفع أو منخفض للنمو، هـو طبيعـة هـذا النمـو والقطاعـات المسئولة عـن تحقيقـه، وتوزيـع ثمـاره بـين العـاملين مـن جهـة وأصـحاب حقـوق الملكية من ناحية أخرى بصورة تحقق درجـة مقبولـة من العدالة في توزيع الدخل. وفي هذا الشـأن فإن القطاعات المسئولة عن النمو كانت هـي القطاعات العقارية والمالية وقناة السـويس، كما يظهر النـاتج فـي القطاعات الأولية (الزراعـة واسـتخراج الـنفط والغـاز والمحـاجر) كمكـون رئيسي للناتج. كمـا أن نظام الأجور الذي يحدد اقتسـام القيمـة المضـافة بـين أربـاب العمـل فـي القطـاعين العـام والخاص، والعاملين لديهما، هو غير صـالح كلية، ويـؤدي إلى سـوء توزيـع الـدخل ولا علاقـة لـه بمتطلبـات الحيـاة أو متطلبـات حفـز العمـل والابتكـار، وهـو مـا سـنتناوله فـي موضع لاحق.

وللعلـم فـإن معـدل تكـوين رأس المـال، أي معـدل الاسـتثمار الحقيقـي، بلـغ نحـو ٣٨٪ فـي الاقتصـادات السريعة النمو في شرق آسيا والباسيفيكي، ونحـو ٤٤٪ فـي الصـين فـي عـام ٢٠٠٥ (*World Bank, World Development Indicators 2007, p. 218-220*).

أما بالنسبة لمعدل ارتفـاع أسـعار المستهلكين (مؤشـر معـدل التضـخم)، فإنـه سـجل ارتفاعـا كبيرا منـذ عـام ٢٠٠٤ وحتـــى الآن. وإذا أخـــذنا العـــامين المـــاليين ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، فـإن البيانـات الرسميـة تشير إلى أن معدل التضـخم في حضـر مصـر قد ارتفـع مـن ٤,٧٪ فـي العـام المـالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلى ٧,٢٪ فـي العـام المـالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (البنـك المركـزي المصـري،

النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، صـ ٢٠)، بينما تشير بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من بيانات حكومية مصرية إلى أن معدل التضخم في مصر بلغ ١٠.٩٪ عام ٢٠٠٧ (*IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 227*).

لكن هذه البيانات الرسمية الخاصة بالتضخم لا تعبر عن الحالة الحقيقية لحركة الأسعار ومعدل التضخم في مصر، نظرا لأن معدل التضخم هو من أكثر المؤشرات التي تتعرض للتخفيض من قبل عدد كبير من الحكومات، في الدول المتخلفة والنامية بالذات لتحسين صورة الأداء الاقتصادي من قبل تلك الحكومات ولتبرير الزيادات المحدودة في الأجور مادامت الأسعار تتحرك بدورها بصورة بطيئة، وفقا للبيانات الحكومية غير الدقيقة.

وكمؤشر على مدى جموح الأسعار بصورة مغايرة لبيانات الحكومة، أشارت شعبة البقالة بالغرفة التجارية بالقاهرة إلى وجود ارتفاع جنوني في أسعار السلع الغذائية تجسد في ارتفاع أسعار ١٤٤ سلعة غذائية بنسبة ٤٠٪ خلال ثلاثة أشهر فقط سبقت إصدار الشعبة لتحذيرها في ديسمبر ٢٠٠٧ (٤٠٪ زيادة في أسعار ١٤٤ سلعة في الأشهر الماضية، جريدة الأهرام، ٢٠٠٧/١٢/١١)

وتعود سهولة وشيوع قيام العديد من الحكومات بتقديم بيانات غير دقيقة عن التضخم، إلى أنه يمكن تغيير الأوزان النسبية للسلع والخدمات في السلة التي يقاس التضخم على أساسها، في اتجاه تقليل وزن السلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها بقوة، وزيادة الوزن النسبي لتلك التي لم ترتفع أسعارها أو ارتفعت بمعدلات صغيرة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع معدل زيادة أسعار المستهلكين، أي مؤشر معدل التضخم، يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء وأصحاب حقوق الملكية، على حساب أصحاب الدخول شبه الثابتة أي أصحاب حقوق العمل من العمال والموظفين وأصحاب المعاشات. وترتيبا على ذلك فإن معدلات التضخم المرتفعة تعد عاملا مساعدا على زيادة الاختلال في توزيع الدخل في مصر التي تعاني سوء توزيع الدخل أصلا. كذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم والمخاوف من حدوث انفجار كبير له في ظل تضخم الدين الداخلي في مصر، يؤدي إلى اضطراب حسابات الاستثمار القائمة على توقعات المستقبل، ويشجع على الاندفاع غير الرشيد إلى تكديس الثروات في الاستثمار العقاري والمعادن النفيسة وفي المضاربة في البورصة، وهي مجالات "استثمارية" تشكل علامة على الاقتصادات المفتقدة للثقافة الاستثمارية وللاستقرار المالي والنقدي الضروري لتطور الاستثمارات في الاقتصاد العيني الزراعي والصناعي والخدمي المتطور.

ثانيا: مكافحة البطالة والفقر.. النجاح والفشل

تشير بيانات البنك المركزي المأخوذة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ قد بلغ ١٩.٧ مليون عامل، مقارنة بنحو ١٩.٣ مليون عامل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، أي أن الزيادة التي حدثت في فرص العمل في كل قطاعات الاقتصاد هي ٤٠٠ ألف فقط (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر ٢٠٠٦، صـ ١١٩). وفي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بلغ عدد العاملين نحو ٢٠.١ مليون عامل (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، صـ ١١٩). أي أنه تم خلق ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة فقط بالمقارنة مع العام المالي السابق عليه الذي بلغ عدد العاملين في نهايته نحو ١٩.٧ مليون عامل كما ذكرنا آنفا. والغريب أن نشرة البنك المركزي المصري بالاعتماد على "بيانات" وزارة التنمية الاقتصادية، قامت بتغيير عدد العاملين في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بأثر رجعي ليصبح ١٩.٥ مليون عامل بدلا من ١٩.٧ مليون عامل، كما كان منشورا في هذه النشرة لمدة عام قبل ذلك، حتى يقال إنه تم خلق ٦٠٠ ألف فرصة عمل في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بدلا من الرقم الحقيقي البالغ ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة تمثل الفارق

بين عدد العاملين عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ البالغ ٢٠,١ مليون عامل، وعدد العاملين فى العام المالى السابق عليه والذى بلغ ١٩,٧ مليون عامل.

وللعلم فإن برنامج الرئيس فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى سبتمبر ٢٠٠٥، وبرنامج الحزب الوطنى الحاكم فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى ديسمبر من العام المذكور، كان قائما على الالتزام بخلق ٤,٥ مليون فرصة عمل خلال الولاية الحالية للرئيس بواقع ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنويا. وتجدر الإشارة إلى أن عدد فرص العمل التى تم إيجادها فى السنوات الست بداية من عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، بلغت ٢,٥ مليون فرصة عمل، حيث زاد عدد المشتغلين وفقا للبيانات الرسمية من ١٦,٨ مليون نسمة فى نهاية نهاية يونيو ١٩٩٩ إلى ١٩,٣ مليون عامل فى نهاية يونيو ٢٠٠٥. وقد تحققت الزيادة فى القطاع غير الرسمي، حيث يعمل فى القطاع العام نحو مليون عامل، بينما يعمل فى الجهاز الحكومى نحو ٥ ملايين شخص، فى حين يعمل فى القطاع الخاص نحو ١٣,٣ مليون شخص غالبيتهم (٨ ملايين تقريبا) يعملون فى القطاع غير الرسمي.

وبما أن عدد خريجى النظام التعليمى المتوسط وفوق المتوسط والجامعى فى مصر، قد بلغ أكثر من مليون خريج فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٥، القاهرة يوليو ٢٠٠٦، صـ ٢٧٥، ٢٩٠، ٣٠٥، ٣٠٧ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٥، القاهرة يوليو ٢٠٠٦، صـ ٢٧٥، ٢٩٠، ٣٠٥، ٣٠٧)، يضاف إليهم نحو ٢٠٠ ألف من غير المتعلمين والمتسربين من التعليم قبل إنهاء التعليم المتوسط فإن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجى النظام التعليمى ومن غير المتعلمين لن يقل بأى حال عن ٩٠٠ ألف سنويا. وهذا يعنى أن هناك حاجة ماسة لخلق المزيد من فرص العمل لمنع تزايد البطالة عن المستوى المرتفع فى الوقت الراهن. ويذكر أن معدل البطالة حسب البيانات الرسمية، ومن واقع النشرة الإحصائية للبنك المركزي، كان قد بلغ نحو ٨,١٪ من قوة العمل عام ١٩٩٩/١٩٩٨ فى نهاية عهد حكومة الدكتور الجنزوري، وارتفع إلى ١٠,٣٪ فى نهاية عهد حكومة الدكتور عاطف عبيد، قبل أن يرتفع مجددا فى عهد حكومة الدكتور نظيف إلى ١١,٢٪ فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية نوفمبر ٢٠٠٦، صـ ١١٩)، لكن الطريف أن الحكومة غيرت هذا البيان بعد ذلك من خلال وزارة التنمية الاقتصادية وخفضت معدل البطالة إلى ١٠,٣٪ فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ونشرت هذه البيانات فى مطبوعاتها ومطبوعات البنك المركزى (البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية نوفمبر ٢٠٠٦، صـ ١١٩)، وهو نمط من المعالجات الإحصائية لتجميل أداء الحكومة خلافا لما يجرى فى الواقع، بصورة تفقد بيانات الحكومة مصداقيتها إذا لم تكف وزارة التنمية الاقتصادية عن مثل هذه "المعالجات".

ومن الطريف حقا أن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المنشورة فى النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى قد أشارت إلى أن تعداد قوة العمل المصرية من العاملين والمتعطلين معا، بلغ ٢١,٨ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وهو نفس مستواه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وكأنه لم يدخل لسوق العمل أى شخص، وهو أمر يفقد البيانات مصداقيتها ويستهدف تقليل معدل البطالة من خلال إلغاء دخول ما يقرب من مليون عامل جديد إلى سوق العمل بحثا عن فرصة للعمل، وبالتالى ينخفض معدل البطالة مادامت فرص العمل الجديدة المحدودة تسحب من رصيد العاطلين القدامي. والأكثر طرافة أنه بعد أن قمنا بنشر هذا التلاعب فى تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٧، ثم فى جريدة الأهرام، تم "تغيير" البيانات بأثر رجعي، فتم تخفيض تعداد قوة العمل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢١,٢ مليون شخص بدلا من ٢١,٨ شخص، وبالتالى أصبح

التعداد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ البالغ ٢١,٨ مليون شخص ينطوي على درجة من "المعقولية" المصنوعة بزيادته عن العام السابق عليه بدلا من تثبيت حجم قوة العمل بصورة مكشوفة وخالية من المنطق.

والحقيقة أن حجم ومعدل البطالة في مصر يشكلان مصدرا لآثار اجتماعية وسياسية شديدة السلبية، فضلا عن أن البطالة هي هدر لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو قوة العمل، وتتضاعف قيمة هذا الهدر نظرا لأن الغالبية الساحقة من العاطلين في مصر أو نحو ٩٥,١٪ منهم من خريجي النظام التعليمي المتوسط والعالي، ونحو ٩٩٪ منهم من الشباب في الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٤٠ سنة، حيث تضيع أفضل سنوات عمرهم في حالة تعطل بكل ما يقترن بها من العيش عالة على الآخرين بما ينطوي عليه ذلك من مساس بالكرامة وإذلال للنفس.

وبغض النظر عن قضية البطالة والبيانات الحقيقية الخاصة بها وآليات مواجهتها والتي تناولها هذا التقرير تفصيلا في أعداد سابقة، فإن عدد فرص العمل التي ذكر بيان الحكومة أنه تم إيجادها، وعدد الفرص الأكثر واقعية الذي أشار إليه البنك المركزي يعني أن حكومة الحزب الحاكم لم تحقق ما وعد به الرئيس والحزب في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وفضلا عن انتشار البطالة بكل ما تعنيه من زيادة أعداد العاطلين الذين لا يتمكنون من كسب عيشهم من عملهم، ويتحولون إلى فقراء "فقر مدقع"، فإن أجور قطاع واسع من العاملين تضعهم في حالة فقر أو حتى فقر مدقع. ويحصل خريج الجامعة الذي يعمل في الجهاز الحكومي على أجر أساسي وبدلات تصل إلى نحو ١٥٠ جنيها شهريا، ويقول وزير الدولة للتنمية الإدارية إنه يصل إلى أكثر من ٢٠٠ جنيه شهريا، وهو في الحالتين أجر هزلي لا علاقة له بتكاليف المعيشة الأساسية من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية وانتقالات للعامل، وهو دعوة صريحة للفساد لموظفي الجهاز الحكومي الذين لا يجدون مخرجا من أجل الحصول على ضروريات الحياة سوى طرق ملتوية أو فاسدة أو تؤدي لسحق آدميتهم، فالبعض يقصرون بصورة فادحة في أعمالهم لتوفير جهدهم للعمل بصورة غير رسمية في عمل آخر، والبعض ممن لهم تعاملات مباشرة مع الجمهور أو لديهم سلطة إصدار تراخيص، يحصلون على رشاو من الجمهور حتى يقوموا بتقديم الخدمات للجمهور، والبعض ممن يشرفون على أملاك الدولة وأراضيها وشركاتها المطروحة للخصخصة يتصرفون فيها على النحو الذي يحقق لهم دخولا غير رسمية من العمولات والرشاوى. أما البعض الآخر فيعتمدون على ميراث أو يسافرون للعمل في الخارج ويكونون مدخرات يعتمدون عليها بعد عودتهم إلى مصر. وهناك من لا يتاح لهم أي مخرج من هذه المخارج ويعتمدون على رواتبهم من الجهاز الحكومي والتي تلقي بهم إلى هوة الفقر المدقع، لأن دخلهم يقل عن دولار في اليوم. وربما يكون المشهد المتكرر لعمال النظافة وهم يتسولون من المارة، شاهدا مأساويا على انهيار اعتبارات العدالة والكفاءة في نظام الأجور. ومقابل التدني الشديد للأجور الأساسية للموظفين في الجهاز الحكومي، فإن هناك قلة من القيادات الإدارية تحصل على دخول أسطورية من البدلات والعمولات والحوافز والمصاريف والأرباح والمكافآت. ولا توجد علاقة بين أقصى دخل وأقل دخل في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية، برغم أن كل نظم الأجور المحترمة تقيم مثل هذه العلاقة كأن يكون أعلى دخل شامل لا يزيد على عشرة (١٠) أضعاف أقل أجر شامل. ولو طبقت الدولة مثل هذه القاعدة فإنها يمكن أن تصلح نظام الرواتب دون إضافة الكثير من الاعتمادات، وربما دون إضافة أي اعتمادات جديدة. كذلك فإن عدم وجود حد أدنى عادل ومنصف للأجر في القطاع الخاص تحت إشراف الدولة على تطبيقه، يجعل العاملين في هذا القطاع عرضة لأسوأ أشكال الاستغلال من أرباب العمل دون حماية من الدولة لهؤلاء العاملين، برغم أن هذا هو أحد واجبات الدولة حتى في أكثر النظم الاقتصادية تحررا وتقليصا لدور الدولة.

وفـي كل هـذه الأحـوال فإنـه لا يمكـن تسـيير دولاب العمل في أي جهاز حكومي أو أي اقتصاد بصورة فعالة ومنشطة للاقتصاد وجاذبة للاستثمار في ظل هذا النمط من سلوك العاملين تحت وطأة الأجور البالغة التدني. ولابد من إصلاح شامل لنظام الأجور على قاعدة الدفع حسب العمل، ولضمان حد أدنى من حياة كريمة للعاملين، وتوزيع عادل للدخل في مصر بين العاملين وأرباب العمل.

وللعلم فإن توزيع الدخل في مصر لا يتضمن توزيع الدخل الذي تم خلقه في الاقتصاد الأسود من تجارة الآثار والمخدرات والسلاح والأعمال المنافية للآداب والفساد ونهب المال والممتلكات العامة، وهو دخل يذهب في غالبيته الساحقة إلى الطبقة العليا التي تعمل في هذه المجالات غير المشروعة.

وهناك تصنيف أكثر موضوعية للفقراء يقوم على تحديد نصيب كل منهم من الدخل على اسس واقعية ترتبط بالأجور السائدة ومعدل الإعالة في مصر. وإذا كان عدد السكان قد بلغ ٧٥ مليون نسمة في منتصف عام ٢٠٠٧، ويبلغ عدد العاملين فعليا نحو ٢٠,١ مليون عامل (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، اكتوبر ٢٠٠٧، صـ ١١٩)، فإن ذلك يعني أن معدل الإعالة في مصر قد بلغ ٣,٧٣ شخص، أي أن كل من يعمل يعول ٢,٧٣ شخص إلى جانب إعالته لنفسه. ويبلغ عدد العاملين في الزراعة والصيد نحو ٣٠,٩٪ من قوة العمل المصرية عام ٢٠٠٥ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٥، القاهرة يوليو ٢٠٠٦، صـ ٧٧)، أي ما يوازي نحو ٦,٢ مليون عامل في الوقت الراهن، لكن قسما مهما منهم يتكون من ملاك قزميين يعملون في القطع ذات المساحة الصغيرة والمتناهية الصغر التي يمتلكونها، ويعملون أيضا لدى الغير، فضلا عن العمال الزراعيين الأجراء الذين لا يملكون أي أراضي. ومن خلال المعرفة الواقعية لأجر العامل الزراعي الذي يبلغ ٣٠ جنيها يوميا، بواقع ٧٥٠ جنيها شهريا في الوقت الحالي، فإنه وفقا لمعدل الإعالة (٣,٧٣ شخص لكل عامل)، يبلغ نصيب الفرد من العمال الزراعيين ومن يعولونهم نحو ٢٠١ جنيه في الشهر، أي نحو ٣٦,٦ دولار للفرد شهريا، بما يعادل ١,٢ دولار للفرد يوميا. ووفقا لمعدل الإعالة يبلغ عدد العمال الزراعيين ومن يعولونهم نحو ٢٢,٤ مليون نسمة. ويمكن اعتبار العمال الزراعيين الأجراء جميعا حول خط الفقر المدقع، بينما يقبع العمال الزراعيون الذين لديهم ملكيات قزمية بين خط الفقر المدقع (دولار فاقل للفرد يوميا)، وبين خط الفقر العام (دولارين للفرد يوميا).

ويمكن أيضا اعتبار صغار الملاك الزراعيين ممن يملكون فدانا واحدا فأقل ضمن الفقراء فقرا مدقعا، حيث انه بافتراض عائد قدره ستة الاف جنيه للفدان سنويا في الزراعات التقليدية التي تغطي الجانب الأعظم من الأراضي الزراعية في مصر، فإن ذلك يعني وفقا لمعدل الإعالة أن نصيب الفرد في مثل هذه العائلة الزراعية يبلغ نحو ١٦٠٩ جنيهات سنويا، أي نحو ١٣٤ جنيها شهريا، أي نحو ٢٤,٤ دولار شهريا، أي نحو ٠,٨ دولار يوميا. وهناك ٢,٣٧٤ مليون مالك زراعي تقل حيازة كل منهم عن فدان واحد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٥، القاهرة يوليو ٢٠٠٦، صـ ١١٨)، ويمكن اعتبارهم إجمالا هم ومن يعولونهم فقراء فقرا مدقعا إذا لم يكن لهم مصدر آخر مشروع أو غير مشروع للدخل، أو مدخرات من العمل في الخارج. وهناك ٥٨٠,١ الف حيازة تتراوح مساحتها من ١: ٢ فدان، ومن يحوزونها وعائلاتهم يعتبرون من الفقراء أيضا.

ومن بين ٥,٥٨ مليون شخص يعملون في الجهاز الحكومي، تعتبر الغالبية الساحقة في حالة فقر أو فقر مدقع بسبب جمود الأجور وانهيار قدرتها الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات أعلى كثيرا من معدلات زيادة هذه الأجور. وعلى سبيل المثال فإن حالة الموظف الذي عمل منذ عام ١٩٧٧ حتى الآن، أي لمدة ٣٠ عاما، وحصل على امتياز دائما وأصبح مديرا عاما ثم مديرا للإدارة، وأصبح راتبه ٧٣٠ جنيها

شهريا بعد ثلاثة عقود من العمل، فإنه وفقا لمعدل الإعالة يصبح دخله الشخصي ومتوسط دخل كل فرد ممن يعولهم نحو ١٩٥,٧ جنيه شهريا، أي نحو ٣٥,٦ دولار شهريا، أي أقل من ١,٢ دولار للفرد يوميا، أي أنه وهو في قمة الجهاز الإداري للدولة يعيش هو ومن يعولهم في فقر مدقع تقريبا. ووفقا لمعدل الإعالة، فإن تعداد العاملين في الجهاز الحكومي ومن يعولونهم يزيد على ٢٠,٨ مليون نسمة، يمكن اعتبار ٢٠ مليونا منهم في حالة فقر مدقع إذا لم يكن لهم أي مصدر آخر مشروع أو غير مشروع للدخل أو مدخرات من العمل في الخارج.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد العاملين في القطاع الخاص بلغ ١٤,٠٤ مليون عامل، منهم ٦,٢ مليون عامل زراعي تعرضنا لوضعهم آنفا. ونظرا لفساد نظام الأجور وعدم عقلانية الحد الأدنى وآليات التدرج فيه وهو أمر تقع المسئولية عنه على الدولة، فإن القطاع الخاص يبدو مطلق اليد في تحديد أجور شديدة التدني للعاملين لديه، خاصة أنه يستخدم مخزون العاطلين الضخم في الضغط على الأجور التي تضع قسما كبيرا من العاملين في هذا القطاع تحت خط الفقر أو الفقر المدقع وتجعلهم مستحقين للدعم، ما عدا قلة من العمالة العالية المهارة فنيا وإداريا.

والحقيقة أن الفقر ليس نتيجة لتراجع الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه، لأن هذا الناتج يتزايد، ويتزايد نصيب الفرد منه بالجنيه المصري على الأقل، لكن لو نظرنا للحد الأدنى للأجر الشامل لخريج الجامعة الذي يعمل في الجهاز الحكومي، فسنجد أنه يبلغ نحو ١٥٠ جنيها شهريا، بواقع ٠,٨٩ دولار في اليوم، أي أن هذا الأجر السيئ يجعله ضمن الفئة التي تعاني من الفقر المدقع، وهو أمر غير عقلاني ويضرب أي أساس للعدالة أو لتحقيق الحد الأدنى من أسس الحياة حتى لمن يعمل من خريجي الجامعة. والأمر لا يتعلق بضعف مخصصات الأجور فقط، ولكن بسوء توزيع الدخول حتى داخل الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية والصحف القومية، حيث تحصل حفنة من القيادات على دخول أسطورية، بينما يعاني باقي العاملين شظف العيش بمرتبات متدنية.

أما الأطفال الذين يعملون، فإن البيانات الدولية المأخوذة من بيانات رسمية، تشير إلى أنهم يشكلون نحو ٦,٤٪ من أطفال مصر في الفئة العمرية من ٧ سنوات حتى ١٤ عاما (*World Bank, World Development Indicators 2007, p. 52*). وإذا كان عدد الأطفال من ٧ إلى ١٤ عاما قد بلغ نحو ١٣,٩ مليون طفل عام ٢٠٠٥ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٥، صـ ٣١)، فإن العدد المقابل لنسبة ٦,٤٪ من الأطفال الذين يعملون يبلغ نحو ٨٩١,٢ ألف طفل على الأقل.

وبالطبع فإن هؤلاء الأطفال يعملون ليساعدوا أسرهم الفقيرة أو حتى المعدمة، ويحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجر أي أنهم وأسرهم فقراء معدمون، ولا يتمتعون بأي حماية، ويتعرضون لشتى الانتهاكات بلا رحمة مما يصيبهم بالعديد من التشوهات البدنية والنفسية، ويجعل الكثيرين منهم ناقمين على المجتمع. وللعلم فإن توزيع الدخل المرصود رسميا لا يتضمن الدخول المتحققة من الاقتصاد الأسود في مجالات تجارة المخدرات والآثار والأعمال المنافية للآداب والنصب والسرقة والفساد، وهي دخول تذهب في غالبيتها الساحقة إلى أغنى ١٠٪ من السكان، وبالتالي فإنه لو تم تقدير هذه الدخول وتوزيعها، كما تتم في الواقع، فإن حصة الفقراء في مصر من الدخل ستصبح أقل كثيرا مما تظهره البيانات الرسمية، بينما ستتزايد حصة الفئات الغنية كثيرا.

ثالثا: الاستثمار المحلي والأجنبي.. الحقيقة وإمكانات التطوير

يعتمد النمو والتطور الاقتصادي في أي بلد على الاستثمار المحلي، بينما يعد دور الاستثمارات الأجنبية مساعدا وتاليا حيث تأتي لتشارك في ثمار النمو والازدهار الاقتصادي بعد بدايته أو إرساء قواعده.

وقد بلغ معدل الاستثمار فى مصر ٢٢,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حسب البيانات الحكومية، وبرغم أنه أعلى من المعدلات التى كانت سائدة فى الأعوام التى سبقته، فإن هذه الاستثمارات تتركز فى قطاعات الغاز والنفط ومنتجاته والعقارات وخدمات النقل والاتصالات والتخزين، وهى قطاعات إما أنها أولية أو بعيدة عن الاقتصاد العينى فى الصناعة التحويلية والزراعة. وإذا قارنا معدل الاستثمار فى مصر بمعدلات الاستثمار فى الاقتصادات الناهضة السريعة النمو فسنجد أن المعدل فى مصر يعتبر شديد التدني، فقد بلغ معدل الاستثمار فى الصين ٤٤٪ عام ٢٠٠٥، ونحو ٢٨٪ فى دول شرق آسيا والباسيفيكى فى العام نفسه. وبرغم أن المعدل ارتفع فى مصر فى العامين الأخيرين من نحو ١٨٪ إلى ٢٢,٢٪، فإنه ما زال أقل كثيرا من المستويات المتحققة فى البلدان التى تحقق نموا سريعا ونهوضا اقتصاديا حقيقيا فى الصين وشرق آسيا. كما أنه ما زال أقل كثيرا من معدل الاستثمار فى مصر فى عام ١٩٩٠ والذى كان قد بلغ ٢٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى (*World Bank, World Development Indicators 2007, p. 218-220*).

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن بيانات الحكومة تشير إلى أنها ارتفعت من ٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، إلى ٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، إلى نحو ١١,١ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وتتكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العام المالى الأخير ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من ٣,١ مليار دولار استثمارات فى قطاع البترول، ٢,٨ مليار دولار عائد بيع شركات القطاع العام للأجانب، ٥,٢ مليار دولار استثمارات أخرى (وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٢٨)، غالبيتها الساحقة فى مجال الاستثمار العقارى والسياحى، ومنها نحو ٢ مليارات دولار حصيلة بيع أراضى البناء للمستثمرين الأجانب.

والحقيقة أن الحكومة الحالية، قامت بإضافة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال النفط والغاز إلى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خلافا لما كانت تفعله الحكومات السابقة التى لم تكن تضيف هذه الاستثمارات على اعتبار أنها تتم فى قطاع أولى يتعلق باستخراج ثروة ناضبة، كما أن الاتفاقيات بشأن الاستثمار الأجنبى المباشر فى هذا القطاع تغطى فترة زمنية طويلة ولا يمكن حساب ما يتم الاتفاق عليه من استثمارات على عام محدد. وقد أدت إضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتفق عليها فى قطاع النفط والغاز إلى تضخيم حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التلاعب فى البيانات، وليس من خلال إضافة استثمارات أجنبية مباشرة حقيقية فى القطاع غير الاستخراجي.

كما أن تركيز الحكومة على بيع أصول عامة ضخمة للأجانب فى إطار برنامج الخصخصة، ثم احتساب قيمة المشروعات العامة المبيعة للأجانب على أنه استثمار أجنبى مباشر، قد ضاعف قيمة "الاستثمارات" الأجنبية المباشرة، برغم أنه لم يتم بناء أى مشروع جديد بالأموال الأجنبية، بل تم تداول أصول قائمة ومنتجة فعليا.

كما أن الحكومة اندفعت فى بيع الأراضى للأجانب فى إطار مشروعات عقارية أو سياحية، وأضافت قيمة هذا البيع إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، برغم أن بيع الأراضى للأجانب هو أمر لا معنى ولا مبرر له، خاصة أنهم سيقومون بإنشاء مشروعات عقارية وبيع كل أو على الأقل معظم وحداتها للمصريين وليس للأجانب. وكان من الممكن بيع الأراضى للمصريين أفرادا أو جمعيات، ولم يكن الأمر بحاجة للبيع للأجانب من أجل تسجيل قيمة مبيعات الأرض على أنها استثمارات أجنبية مباشرة، ومن أجل استخدام حصيلة بيع أراضى مصر للأجانب فى تمويل الإنفاق الجارى للحكومة غير الفاعلة فى تنمية الإيرادات العامة من خلال تنمية الاقتصاد نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات الداخلة لكل دول العالم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتفعت من نحو ٥٥٧,٩ مليار عام ٢٠٠٣، إلى ٧٤٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بزيادة نسبتها ٣٣٪، ثم ارتفعت إلى نحو ٩٤٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، بزيادة نسبتها ٢٧,٥٪، ثم ارتفعت إلى ١٣٠٥,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦، بزيادة نسبتها ٣٨,١٪ حسب بيانات تقرير الاستثمار العالمي). وفي الوقت نفسه ارتفعت التدفقات الاستثمارية المباشرة الداخلة للدول النامية من ١٧٥,١ مليار دولار عام ٢٠٠٣، إلى ٢٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤، إلى ٣١٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، إلى ٣٧٩,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ (*United Nations, United Nations Conference On Trade and Development, World Investment Report 2006, p. 299& 2007, p. 251*).

وكانت التدفقات الاستثمارية المباشرة لكل دول العالم قد تراجعت بحدة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، حيث انخفضت من ١٣٨٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٨١٧,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢، إلى ٦٧٨,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وواصلت الانخفاض في عام ٢٠٠٣ كما هو موضح أعلاه، قبل أن تنهي دورة الهبوط وتبدأ في الصعود القوي بداية من عام ٢٠٠٤. وبالمثل كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية قد تراجعت من ٢٥٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٢١٩,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى ١٥٧,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢، قبل أن تبدأ الصعود بعد ذلك كما هو واضح من البيانات المذكورة آنفا (*United Nations, United Nations Conference On Trade and Development, World Investment Report 2006, p. 299*).

رابعا: الموازين الخارجية والديون.. استمرار عدم دقة البيانات الحكومية

تشير البيانات الرسمية إلى أن العجز التجاري المصري قد ارتفع من ٧٨٣٣,٨ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، إلى ١٠٣٥٩,٤ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ثم ارتفع إلى ١١٩٨٥,٩ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ثم ارتفع بقوة إلى ١٥٨١٦,٧ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٧٦). وخلال الفترة التي قضتها الحكومة الراهنة في الحكم ارتفع العجز التجاري المصري بنسبة ١٠٢٪ تقريبا. ويمكن القول إن هذا العجز توحش ووصل إلى مستويات منذرة بالخطر. وصحيح أن الزيادة الكبيرة في إيرادات السياحة ضمن التوسع الكبير في حركة السياحة عبر العالم، والزيادة في إيرادات قناة السويس بسبب التوسع الهائل في التجارة السلعية الدولية، والزيادة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ضوء ارتفاع مستويات الأجور والدخول في الدول النفطية التي يعملون بها بعد الارتفاع الهائل في اسعار النفط... كل هذه الأمور ادت إلى تحسن وضع ميزان الحساب الجاري المصري، إلا أن هذه المصادر تتسم بالتذبذب والتأثر السريع بحالة العلاقات مع البلدان الأخرى، وبأي احداث امنية.

أي أن اداء الحكومة الحالية في هذا المجال في العامين الأولين من الولاية الخامسة للرئيس مبارك، سيئ وبحاجة لتفسير وليس مدعاة للتفاخر، بل إن التزايد السريع في العجز التجاري يبدو غريبا، لأنه حدث في وقت ارتفعت فيه أسعار وعائدات صادرات مصر من النفط والغاز بصورة هائلة لا فضل فيها للحكومة، حيث ارتفعت قيمة تلك الصادرات من ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، إلى ٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، إلى ٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلى ١٠,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وحققت ١٠,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٧٦).

والحقيقة أن بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري عن الصادرات تنطوي على مخالفة واضحة للعيان، تؤدي لتضخيم قيمة الصادرات المصرية، وتقليل

العجز التجارى لإظهار الأداء الحكومى جيدا فى هذا المجال. فهذه البيانات تشير إلى أن قيمة الصادرات السلعية المصرية للولايات المتحدة بلغت ٦٨٤٩،٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٥٦٤٤،٣ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٤٦٢٥،١ مليون دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ونحو ٣٧٠١،٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ونحو ٣٠٥٦،٩ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، صـ ٨٤).

ويبلغ مجموع الصادرات المصرية للولايات المتحدة فى الأعوام المالية الخمسة الأخيرة نحو ٢٣٨٧٧،٦ مليون دولار، وفقا لبيانات البنك المركزى، فى حين أن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تشير إلى أن قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة بلغت نحو ٢٠٥١،٦ (البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٥٩، العدد الثانى، صـ ١٢٥)، ٣١١٢،٢، ٣٦٤٥،٦، ٥٥٤١،٣، ٦٨٤٠،٣ مليون جنيه مصرى فى الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ بالترتيب (البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، المجلد ٦٠، العدد الثانى ، صـ ١٦٧)، أى ما يوازى نحو ٤٥٥،٩، ٥٠٥،٨، ٥٩٤،٦، ٩٦٦،٧، ١١٩٩،٣ مليون دولار فى الأعوام المذكورة بالترتيب وفقا لمتوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار فى الأعوام المذكورة. أى أن قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة خلال السنوات الخمس المذكورة بلغت نحو ٣٧٢٢،٣ مليون دولار فقط، أى ما يوازى ١٥،٦٪ فقط من قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وفقا لبيانات البنك المركزى. وهذا التضارب الضخم، ينزع أى مصداقية تتغطى بها البيانات الرسمية المضطربة بشأن الصادرات والميزان التجارى.

ويشير بعض المسئولين إلى أن انخفاض قيمة الصادرات فى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ناتج عن تعمد المصدرين تخفيض قيمة صادراتهم لأسباب مالية، لكن تأثير مثل هذا الأمر محدود، كما أن السلطات المالية فى مصر يجب أن تأخذ بقيمة الصادرات المصرية من بيانات المستوردين الأجانب للسلع المصرية لإجبار المصدرين المصريين المتهربين من أداء حقوق الدولة على أداء تلك الحقوق.

وبالنظر إلى البيانات الأمريكية بشأن الصادرات المصرية للولايات المتحدة، والتى ترصد أى صاردات عن طريق دولة ثالثة، كما تكون محملة بتكاليف النقل والتأمين، نجد أنها تشير إلى أن قيمة هذه الصادرات بلغت ١٤١٧، ١٢١٩، ١٤٣٩، ٢٢٢١، ٢٥٧٤ مليون دولار فى الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ بالترتيب (*IMF, Direction Trade Statistics Year Book 2007, p. 500*). أى أن قيمتها فى السنوات الخمس بلغت ٨٨٧٠ مليون دولار بعد تحميلها بتكاليف النقل للولايات المتحدة، وبرغم ذلك فإن قيمتها تبلغ نحو ٣٧،٢٪ من قيمة الصادرات المرصودة من قبل البنك المركزى المصرى الذى يجب أن يراجع بياناته بصورة حاسمة فى هذا الشأن لأنها لا علاقة لها بالحقيقة. ويبدو أن حسابات البنك المركزى للصادرات المصرية للولايات المتحدة تشمل الحصة النفطية للشركات الأمريكية العاملة فى مصر فى قطاع النفط والتى يتم تصديرها للسوق الأمريكية، وهى مغالطة يجب التراجع عنها فورا.

ولولا الزيادة الكبيرة، التى حدثت فى إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج وهى موارد للنقد الأجنبى لا فضل للحكومة فيها، لتعرضت مصر لأزمة حقيقية بسبب العجز التجارى الكبير الذى يبقى عنصر تهديد لاستقرار الجنيه ولمديونية مصر الخارجية. ونظرا لأن إيرادات السياحة وتحويلات العاملين فى الخارج هى مصادر للنقد الأجنبى تتأثر بصورة اسرع من كل المصادر الأخرى بالتطورات الاقتصادية الدولية وبطبيعة علاقات مصر مع البلدان الأخرى، فإن مصر لا تسيطر بصورة قوية على هذه المصادر التى تشير التجربة التاريخية إلى تعرضها للكثير من الهزات. وكل هذا يعنى أن أى تخطيط لتحقيق التوازن فى موازين التعامل الاقتصادى الخارجى بين مصر والعالم، لابد أن

ينهض أساسا على تحقيق التوازن فى الميزان التجارى الشديد الاختلال فى غير صالح مصر فى الوقت الراهن والذى زاد اختلاله على نحو درامى فى عهد الحكومة الحالية، كما تؤكد البيانات الرسمية التى أوردناها فى هذا الشأن.

أما بالنسبة للديون الخارجية لمصر فإنها بلغت، وفقا للبيانات الرسمية المصرية، نحو ٢٩،٩ مليار دولار فى يونيو ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٢٨،٩ مليار دولار فى يونيو عام ٢٠٠٥، أى أن الزيادة التى حدثت فى الديون الخارجية لمصر من يونيو ٢٠٠٥ حتى يونيو ٢٠٠٧، بلغت نحو مليار دولار. لكن هذه البيانات الرسمية لا تشمل بعض الديون قصيرة الأجل، بالذات تلك التى يدين بها القطاع الخاص المحلى للخارج، لذا يوجد اختلاف كبير بينها وبين الديون الخارجية المسجلة لدى البنك الدولى والتى بلغت نحو ٣٤،١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ (*World Bank, World Development Report 2008, p. 342*) والتى لن تقل عن ٣٥ مليار دولار فى منتصف ٢٠٠٧ وفقا للزيادة التى أضيفت إلى الديون الخارجية والمعترف بها فى البيانات الرسمية المصرية خلال العامين المذكورين.

وسواء أخذنا بالبيانات الحكومية المصرية أو ببيانات البنك الدولي، فإن الدين الخارجي لمصر مازال فى الحدود الآمنة، لكن زيادته تنذر بأنه يمكن أن يتحول لخطر إذا لم تتم السيطرة عليه وفقا لمبدأ أطلقه الرئيس المصرى قبل سنوات وهو الاقتراض بقدر السداد لإبقاء الديون الخارجية ثابتة القيمة ومتناقصة النسبة من الناتج المحلى الإجمالي. والحقيقة أن الدين الداخلى هو الخطر المحدق بالاقتصاد المصرى لأنه تجاوز كل حدود الأمان، وأصبح قنبلة موقوتة يمكن أن تهز الاستقرار الاقتصادى بعنف إذا لم تتم السيطرة عليه.

خامسا : عجز الموازنة العامة للدولة والدين الداخلى الضخم

تشير البيانات الحكومية إلى أن العجز الكلى للموازنة العامة للدولة فى مصر، قد تراجع من ٩،٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلى ٨،٦٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، إلى ٧،٧٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. لكن من الضرورى الإشارة إلى أنه فى كل مرة تتم مراجعة الموازنة العامة للدولة من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات يكون العجز أكبر كثيرا من الذى تعلنه الحكومة.

وحتى بفرض دقة هذه البيانات، فإن هذا المستوى لعجز الموازنة العامة للدولة يتجاوز أضعاف المستويات التى يمكن أن تكون آمنة. وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد الأوروبى يعتبر أن نسبة ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى هى السقف المسموح به لعجز الموازنة العامة للدولة فى البلدان التى يضمها الاتحاد.

ونتيجة لهذا العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة كان طبيعيا أن تتزايد الديون الداخلية بسبب الاقتراض الداخلى للحكومة لتمويل عجز الموازنة واقتراض الهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي. وتشير البيانات الرسمية إلى أن إجمالى الدين العام المحلى قد بلغ ٦٣٧،٢ مليار جنيه مصرى فى يونيو ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٤٣٤،٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٤ (البنك المركزى المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١١١، ١١٢). وهذا يعنى أن الدين الداخلى قد ارتفع بمقدار ٢٠٢،٣ مليار جنيه، أى بنسبة ٤٦،٥٪ خلال الأعوام الثلاثة المالية الأخيرة التى تشكل عمر حكومة "نظيف"، وهى أكبر زيادة تحدث فى هذا الدين فى مثل هذه المدة القصيرة. وإذا لم تتم السيطرة على هذا الدين المحلى من خلال تقليل عجز الموازنة العامة للدولة، فإنه سيؤدى إلى أزمة مالية حقيقية وإلى عودة التضخم الجموح. وهو ما بدأت بوادره من خلال ارتفاع معدلات التضخم فى الأعوام الثلاثة الأخيرة بشكل يهدد بانفلات عشوائى وكبير للأسعار.

سادسا : حالة الفساد :

شهدت مصر فى عام ٢٠٠٧ وفى الأعوام الأخيرة عموما حالة من توحش الفساد خاصة بعد ازدواج السيطرة على الثروة والسلطة بدخول المزيد من رجال الأعمال إلى الحكم بما يدمر قاعدة رأسمالية ذهبية

أساسية هى "تزامن العلم بظروف السوق"، حيث يعلم رجال الأعمال المشاركون فى الحكم بظروف السوق قبل نظرائهم، ويستفيدون منها على حساب الآخرين، بل إنهم فى الكثير من الأحيان يكونون هم المسئولين عن تغيير ظروف السوق.

وكانت قضايا الفساد الفارقة فى السنوات الأخيرة هى قضية الفساد التى كشفها غرق العبارة "السلام ٩٨" التى أودت بحياة أكثر من ألف ضحية وتركت وجعا داميا فى قلب مصر بأسرها، وهروب المسئول عنها بعد التلكؤ فى رفع الحصانة عنه. كما أنه كان عضوا فى مجلس إدارة هيئة موانيء البحر الأحمر، ومحتكرا لنقل الركاب على عبارات متهالكة لا تتوفر فيها شروط السلامة البحرية بين موانيء مصر والسعودية على البحر الأحمر، بما يعنى سوء استغلاله لنفوذه ولموقعه العام فى التربح، مما دفع اللجنة البرلمانية لتقصى الحقائق بشأن غرق العبارة، تنتهى إلى إدانة شركة السلام، وهيئة موانيء البحر الأحمر.

كذلك كانت قضية فلاتر الغسيل الكلوى وأكياس الدم الملوثة التى تنتجها شركة "هايدلينا" المملوكة للدكتور هانى سرور، العضو القيادى فى الحزب الوطنى الحاكم وفى لجنة السياسات التابعة له، من قضايا الفساد الكبرى التى أكدت خطورة ازدواج النفوذ المالى والسياسى على مستويات الفساد فى مصر.

كما استمر الفساد فى قروض البنوك لدرجة أن مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها ارتفعت إلى ٦٣٧٤٤ مليون جنيه، بما يوازى ١٧,٧٪ من إجمالى أرصدة الإقراض والخصم فى أغسطس ٢٠٠٧، علما بأنها كانت تبلغ ٤٤٥٨٤ مليون جنيه فى يونيو ٢٠٠٤، وكانت تشكل نحو ١٥,١٪ من إجمالى أرصدة الإقراض والخصم (جمعت وحسبت من البنك المركزى المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، صـ ٣١، ٣٢). أى أن الوضع يسير من سيئ إلى أسوأ!

أما عملية الخصخصة التى تعد نموذج الفساد الأشد هولا فى تاريخ مصر القديم والحديث، فقد استمرت واستمر الفساد فيها، وهو ما تعرض له هذا التقرير فى أعداد سابقة، بما يجعلنا نكتفى هنا بعرض مشروع خصخصة بنك القاهرة.

سابعا: مخطط خصخصة بنك القاهرة والعودة لسيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري

يشكل الجهاز المصرفى رافعة رئيسية لأى اقتصاد باعتباره الجهاز المنوط به تعبئة المدخرات وتمويل التجارة والاستثمارات التى تحرك النمو الاقتصادى، وتسهم فى خلق فرص العمل الجديدة فى المشروعات التى تم تمويلها وإنشائها. وإذا كان من الطبيعى فى ظل نظام الاقتصاد الحر الذى يتبناه النظام السياسي- الاقتصادى فى مصر، أن يقوم القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى بإنشاء بنوك خاصة فى مصر، فإنه من الخطير حقا أن تباع وحدات القطاع المصرفى العام سواء لمستثمرين من القطاع الخاص المصرى ممن حققوا تراكما ماليا هائلا من الأرباح الاحتكارية من الحديد أو السلع الغذائية أو خدمات الاتصالات أو غيرها، أو للمستثمرين الأجانب بما يجعلهم فى وضع مسيطر على هذا القطاع الاستراتيجي، لأن محددات عملهم لا تهتم بأولويات الدولة والمجتمع بل بمصالحهم الضيقة. وفى الوقت الراهن يمتلك غير المصريين نحو ٢٩٪ من القطاع المصرفى فى مصر (وفقا لحجم الودائع فى البنوك)، وهى نسبة يمكن أن ترتفع إلى ٣٥٪ إذا تم بيع بنك القاهرة لغير المصريين. وإذا علمنا أن الأجانب يمتلكون نحو ٥٠٪ من الأسهم المدرجة فى البورصة المصرية، فإن هذا يعنى بوضوح أننا عدنا إلى سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصري. وهذه السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المحلى مرفوضة حتى فى أكثر الاقتصادات تحررا، فبريطانيا عندما قامت بخصخصة القطاع العام، احتفظت للحكومة البريطانية بسهم ذهبى يمنحها حق الفيتو على أى قرارات للشركة بعد

خصخصتها. كما منعت استحواذ بعض المستثمرين الأجانب على نسب كبيرة من الشركات العامة المهمة كما حدث مع شركة الاستثمارات الخارجية الكويتية عندما ارادت أن تستحوذ على نسبة تزيد على ١٠٪ من شركة "بريتش بتروليوم". كما أن الولايات المتحدة نفسها منعت حصول شركة موانيء دبي على عقد إدارة ٦ موانيء امريكية لمجرد أنها شركة أجنبية وعربية بالذات. كما أعلنت ألمانيا مؤخر أنها ستتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع استحواذ الأجانب على الشركات الألمانية. وبالتالى فإن هيمنة الأجانب على اقتصاد أى دولة هو أمر غير مقبول عالميا ووطنيا.

أ- هل يمكن تنفيذ برنامج الرئيس للتمويل المصرفى للمشروعات وخلق الوظائف إذا بيع بنك القاهرة أيضا؟

لم تكن مصادفة أنه عندما أعلن الرئيس قبل عامين برنامجه الانتخابى الذى تضمن خطته لإضافة ٤.٥ مليون فرصة عمل جديدة خلال ولايته الخامسة، أنه اعتمد بصورة أساسية على قيام بنوك القطاع العام بتمويل تنفيذ هذه الخطة التى من المفترض أن يتم تنفيذها عبر ثلاثة برامج يساهم الجهاز المصرفى فى تمويلها بقيمة تقديرية تبلغ ٥٢ مليار جنيه للمشروعات الكبيرة ونحو ٣٠ مليار جنيه للمشروعات المتوسطة، بما يعنى أن مجموع التمويل المطلوب من الجهاز المصرفى يبلغ نحو ٨٢ مليار جنيه مصرى.

ومن المؤكد أن الجهاز المصرفى المنوط به تنفيذ خطة الرئيس فى الاستثمار والتشغيل، لابد أن تكون للدولة سلطة ووصاية عليه حتى يمكنها توجيهه وتوظيفه لمساندة هذه الخطة وتقديم التمويل المطلوب، وبالتالى فإن بيع بنوك القطاع العام، بدءا من بنك الإسكندرية، يعنى أن مثل هذه الخطة لن يكون هناك من يمولها.

وعلى أى الأحوال فإن وحدات القطاع المصرفى العام ليست مثل باقى شركات القطاع العام التى يتم تقييمها فى حد ذاتها، وإنما هى وحدات لها تأثير على أداء باقى الاقتصاد، مما يحتم على صانع القرار أن يتريث كثيرا قبل اتخاذ أى خطوة بشأن خصخصة أى بنك من بنوك القطاع العام بعد بيع بنك الإسكندرية الذى كان متخصصا فى تمويل الاستثمار الصناعى والذى يشكل خروجه من عباءة البنوك العامة مؤثرا سلبيا على حركة تمويل الاستثمارات الصناعية.

وبرغم أن المسئولين الاقتصاديين والسياسيين، قد اعلنوا من قبل أن بنك الإسكندرية الذى بيع للأجانب، هو البنك العام الأول والأخير الذى ستتم خصخصته، فإنه تم الإعلان بعد ذلك عن طرح بنك القاهرة للبيع مما يعنى أن كل التصريحات السابقة عن عدم بيع أى بنك عام جديد كانت مجافية للنيات الحقيقية للحكومة، وهو سلوك غير مقبول إطلاقا فى بلد كبير مثل مصر، ولابد أن تتم محاسبة أى مسئول عنه لأن مثل هذا السلوك يفقد الحكومة مصداقيتها.

ب- بنك القاهرة الأصول وأسباب التعثر..

يشكل بنك القاهرة المملوك للشعب والذى تديره الحكومة نيابة عنه، أحد الكيانات المصرفية التى تم تأسيسها بصورة مصرية خالصة. وقام هذا البنك بدور تاريخى فى تمويل محصول القطن عام ١٩٥٦ بعد امتناع البنوك الأجنبية عن تمويله كعقاب لمصر على تأميم قناة السويس، بما يجعله أحد رموز النهوض الاقتصادى الوطني. والبنك له ٢٣٠ فرعا ووحدة تابعة فى مصر، إضافة إلى ٥ فروع فى دولة الإمارات العربية المتحدة، وفرع فى سلطنة عمان، ومشارك فى بنك القاهرة السعودي، وبنك "سامبا" السعودي، وبنك القاهرة عمان. ويوجد لدى البنك ودائع قيمتها ٣٨ مليار جنيه تشكل نحو ٦٪ من إجمالى الودائع فى الجهاز المصرفى المصرى. وفضلا عن مقرات فروع البنك وإداراته ومخازنه، فإنه يملك عددا هائلا من قطع الأراضى والشقق فى قلب القاهرة والجيزة والإسكندرية والمدن الجديدة والكبرى، فهناك ١٠ شقق فى شوارع مثل "عدلي" و"طلعت حرب" و"عبد الخالق ثروت" و"خلوصي"،

وعدد أربعة وعشرين (٢٤) محلا بأبراج الأغاخان، إضافة إلى عدد ٢ مسطح بجاردن سيتي، وشقة وستة محلات بحلوان، وشقتين في النزهة، ومحل تجاري بشارع عباس العقاد، وعقار البنك بشارع الشريفين بالقاهرة، وسبعة (٧) أدوار في برج الهدى بشارع مراد بالجيزة، وشقتين (٢) بميدان عيسى حمدى بالعجوزة، وفيلا بالمريوطية، وأخرى بالمنصورية والدور ٢٨ ببرج سويس تاور بالجيزة، وست (٦) شقق بالحي المتميز بمدينة ٦ اكتوبر، وأربع (٤) شقق بالحي السابع في المدينة نفسها، وعدد ٢ فيلا بشارع الأمير جميل بالإسكندرية، وعمارة وموتيلات بالعجمي، وعمارة بمدينة برج العرب، وأربع (٤) شقق بمدينة العامرية، وشقتين (٢) بمدينة السلوم، وعمارة بمدينة الصالحية الجديدة، وتسع (٩) شقق بمدينة العاشر من رمضان، وعمارة بمدينة السادات بها ست (٦) شقق، وعدد ست (٦) شقق بعمارة الشركة السعودية بالمنصورة، واستراحة في ديرب نجم، وشقة في أبو المطامير، وشقتين (٢) في مدينة المنزلة، وأربعة (٤) شقق بحي الشيخ زايد بالإسماعيلية، وشقتين (٢) في نويبع، وشقة في طابا بجنوب سيناء، وشقتين (٢) في قنا، وشقتين (٢) في الأقصر، وشقة في شرم الشيخ، وأخرى في المنيا، وشقتين (٢) في سيوة، وعمارة بمدينة قويسنا بالمنوفية. كما يملك قطع أراض في ميدان العباسية، ومساكن شيراتون، والطوب الرملي بمدينة نصر، والترسانة البحرية بإمبابة بالقاهرة، وأرض البنك بالكيلو ٢٦ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، وأرض مساحتها فدانان وعشرة قراريط في قلما والصباح بقليوب، وأرض بمنطقة السيوف بالإسكندرية، والوادي الجديد، وشط جربية بدمياط، وقرية سرابيوم بالإسماعيلية، وأرض على طريق فوة بدسوق، وأرض مساحتها ١٦٠.٧ ألف متر مربع في الغردقة (أربع قطع)، وعدد من العمارات بمراقيا ومرسى مطروح والمعمورة ورأس سدر. هذا فضلا عن مصنعين من مجموعة شركات البليدي بمدينة العاشر من رمضان، و ٣٤ سبيكة ذهبية.

وقد تعثر البنك وساءت أحواله بسبب تجاوز القانون في عمليات الإقراض، وتركز نسبة كبيرة من قيمة القروض في عدد محدود من المقترضين بالمخالفة للقواعد الفنية في عمليات الإقراض، وساءت أحواله أيضا بسبب تدخل النفوذ السياسي في عمليات الإقراض لبعض كبار المقترضين الذين "تعثروا". وتعمقت أزمة البنك أكثر بعد تعيين أحمد البردعي وهو مصري يحمل الجنسية الأمريكية، رئيسا له، حيث هبطت أرباح البنك من ٢٣٠ مليون جنيه في بداية عهده إلى ٤٠ مليون فقط قبل إقالته في عام ٢٠٠٥، خاصة في ظل ضعف الكفاءة في إدارة الإئتمان ومعالجة بعض عمليات التعثر التي تحتاج معالجتها لدرجة عالية من المرونة والكفاءة الفنية للحفاظ على قدرة المقترض على السداد من خلال مساندته أو حتى الوصاية عليه ماليا وفنيا لضمان نجاح أعماله ومشروعاته التي اقترض الأموال لإنشائها او توسيعها باعتبار أن ذلك هو الضمان الحقيقي لأموال البنك.

أي أن الأخطاء المتراكمة كانت أخطاء الحكومة وإدارة البنك معا. وقبل أي إجراء لابد من محاسبة كل من ساهم في إهدار المال العام وفي تردي أحوال البنك. وضمن المبررات التي سيقت لتبرير طرح بنك القاهرة للخصخصة، أن القروض المعدومة والمشكوك في تحصيلها بلغت ١٠ مليارات جنيه بما يستوجب عمل مخصصات بنفس القيمة لمواجهة هذه الكارثة، وهو مبرر غريب لأن مخصصات القروض في الجهاز المصرفي المصري بلغت نحو ٦٣.٧ مليار جنيه في أغسطس من عام ٢٠٠٧، وبالتالي فإن أزمة القروض السيئة أو المشكوك في تحصيلها من المقترضين لا تخص بنك القاهرة وحده، وإنما تخص كل وحدات الجهاز المصرفي العام وبعض وحدات الجهاز المصرفي الخاص. والأفضل في هذه الحالة أن تتم إعادة هيكلة البنك وأن تتم محاسبة كل الفاسدين الذين أوصلوا البنك إلى هذه الحالة وإخضاعهم لكشف دقيق عن ذمتهم المالية لبيان مدى تناسب ثرواتهم مع دخولهم الرسمية مهما تكن مراكزهم، ومن يثبت تورطه في الفساد وتضخم ثروته بصورة غير

متناسبة مع دخوله الرسمية تتم استعادة الأموال المهدرة من ثروته.

ت- الاتجاه لإعدام مديونيات المتعثرين.. إهدار إضافي للمال العام

تعتبر عملية إعدام الديون بمثابة إهدار إضافي للمال العام وهو إجراء مرفوض تماما مادام المقترض حيا يرزق ولديه أموال وأعمال حتى ولو كان هاربا في الخارج، لأن مصر وهي دولة وقعت على الاتفاقية العالمية لمكافحة الفساد وصدقت عليها يمكنها أن تعمل على تفعيل هذه الاتفاقية وتستطيع استعادة الهاربين وأموالهم المنهوبة من مصر وبنوكها، إذا كانوا يعيشون في بلدان موقعة على هذه الاتفاقية أو توجد بينها وبين مصر اتفاقيات لتسليم المطلوبين للعدالة. أما نسيان كل هذا والتركيز على بيع البنك نفسه فإنه بمثابة عقاب الشعب المالك لهذا البنك على جريمة ارتكبها بيروقراطيون وسياسيون فاسدون وعديمو الكفاءة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن هناك تضاربا بشأن المديونيات المتعثرة المستحقة لبنك القاهرة، حيث أشارت بعض التصريحات الرسمية إلى أنها ١٥ مليار جنيه، وأشارت تصريحات أخرى إلى أنها ١٢ مليار جنيه، وأشارت تصريحات ثالثة إلى أنها ١٠ مليارات جنيه، بينما تشير التقديرات داخل البنك إلى أنها لا تتجاوز ٧ مليارات جنيه يمكن معالجة معظمها في إطار معالجة مشكلة تعثر المدينين للجهاز المصرفي المصري عموما.

والغريب أنه أثناء دمج بنك القاهرة مع بنك مصر ثم استحواذ الأخير على بنك القاهرة في مارس ٢٠٠٧، قام بنك مصر بتحويل حسابات كبار العملاء الذين يحقق التعامل معهم أرباحا لبنك القاهرة مثل "فودافون"، وهيئة النقل العام، وشركة المطاحن، وسيدي كرير، إلى بنك مصر. كما تم تحويل نحو ٣٠٠ مليون جنيه حصل عليها بنك القاهرة من صفقة السويس للصلب إلى حسابات بنك مصر. كما قام بنك مصر بشراء محفظة الأوراق المالية العائدة لبنك القاهرة بقيمتها الإسمية التي تقل كثيرا عن قيمتها السوقية. كما تم إلحاق فروع بنك القاهرة في الخليج ببنك مصر، فضلا عن إلحاق نحو ٢٠ فرعا داخليا من أفضل فروع بنك القاهرة، ببنك مصر. وكان المقصود من كل هذه الإجراءات هو إكمال الإجهاز على بنك القاهرة.

وللعلم فإن القيمة السوقية لمساهمة بنك القاهرة في بنك "سامبا" السعودي تبلغ نحو ٥,٢ مليار جنيه في الوقت الراهن. ويمكن أن تباع هذه المساهمة ويتم استخدام عائدها في تعويم بنك القاهرة، مع الإصرار على استرداد الديون المستحقة له لدى المتعثرين من خلال معالجة تتسم بالمرونة والكفاءة لملفات هؤلاء المتعثرين.

ث- البيع لمستثمر استراتيجي.. كارثة لها سوابق مأساوية

إذا كانت كل تبريرات الخصخصة تركز على توسيع قاعدة الملكية، فإن بيع نسبة ٨٠٪ من بنك مملوك للشعب بأكمله إلى مستثمر استراتيجي واحد هو نوع من تضييق قاعدة الملكية. وإضافة إلى ذلك فإن بيع المشروع العام إلى مستثمر استراتيجي هو إجراء تسبب في كوارث لمستثمري الأقلية ولحصة المال العام نفسها حيث ثبت بالتجربة أن الشركة المشترية تعمد إلى تخسير الشركة محاسبيا على الأقل وتحويل أصولها إلى الشركة الأم للإضرار العمدي بصغار المستثمرين وبحصة المال العام لإجبارهم على بيع حصتهم في الشركة بأسعار متدنية. وقد حدث هذا الأمر حرفيا في عملية خصخصة واستكمال خصخصة شركة الإسكندرية للأسمنت دون أن تحرك وزارة الاستثمار وقطاع الأعمال ساكنا، كما أوضحنا بالتفصيل في عدد سابق من هذا التقرير (الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٦).

وإذا كان بيع بنك القاهرة أمرا غير مقبول جملة وتفصيلا فإن تجربة البيع لمستثمر استراتيجي هي أيضا كارثة تسببت فيها وزارة قطاع الأعمال العام ووريثتها وزارة الاستثمار، ومصر في غنى عن تكرارها. كما أن عدم بيع بنك القاهرة أو أي بنك عام آخر أو أي شركة

تابعة للقطاع العام والهيئات الاقتصادية، لا يعنى تركها مرتعا للفساد وإهدار المال العام ولسوء الإدارة وتدنى الكفاءة، بل ينبغى إخضاعها لرقابة صارمة من الشعب ونوابه ومن قضاء يتمتع بالاستقلال ومن العاملين فيها، وهى أمور لا يمكن تحقيقها إلا فى نظام ديموقراطى كامل يتسم بالفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتتمتع الأجهزة الرقابية فيه باستقلال حقيقى وبقدرة مطلقة على النفاذ للمعلومات المتعلقة بالمال العام وبحقها فى تقديم كل قضايا الفساد للرأى العام والقضاء مباشرة دون المرور على أى سلطة أخرى تعيقها عن القيام بدورها.

الدعم السلعى .. حقائق الواقع المحلى والدولى والآليات المقترحة للإصلاح

يشكل الدعم آلية مهمة لمساعدة أصحاب الدخول شبه الثابتة من عمال وموظفين وأرباب معاشات أو بصفة عامة الفقراء والطبقة الوسطى، على تحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الذى يتجاوز طاقة هذه الطبقات على الاحتمال فى الكثير من الأحيان، خاصة أن معدلات ارتفاع الأسعار فى مصر تسبق وتتجاوز معدلات ارتفاع الأجور منذ ما يقرب من أربعة عقود على الأقل بما أدى لتراجع منتظم ومتواصل فى الدخول الحقيقية للعمال والموظفين وأرباب المعاشات، أى قدرة رواتبهم وأجورهم ومعاشاتهم على شراء السلع والخدمات، وأدى أيضا إلى تراجع حصتهم من الناتج المحلى الإجمالى لصالح تزايد حصة أصحاب حقوق الملكية على نحو غير مسبوق منذ نصف قرن.

كذلك فإن الدعم يقدم لبعض المنتجين فى مختلف القطاعات لدعم قدرتهم على إنتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمات بأسعار منخفضة ترفع قدرتهم التنافسية فى السوق المحلية والأسواق الدولية، وتمكنهم من بيع السلع والخدمات التى ينتجونها بأسعار منخفضة عن تكلفتها الحقيقية، وهو نوع من الدعم غير المباشر لمستهلكى هذه السلع والخدمات فضلا عن كونه دعما مباشرا للمنتجين. ويبلغ الدعم الزراعى الأمريكى والأوروبى نحو ٣٥٠ مليار دولار سنويا تساعد المنتجين الأوروبيين والأمريكيين على إنتاج القمح والحبوب عموما والعديد من المنتجات الزراعية الأخرى مثل القطن بأسعار تنافسية تساعدهم فى السيطرة على الأسواق الدولية لهذه السلع الاستراتيجية، وتمكنهم من بيع الحبوب بأسعار منخفضة تجعل حصول الفقراء عليها وعلى الخبز والمنتجات التى تدخل فيها، ميسورا بأسعار معتدلة.

كذلك فإن الدعم يمكن أن يقدم فى صورة إعفاء ضريبى أو جمركى أو دعم الطاقة أو دعم مدخلات الإنتاج أو دعم نقدى مباشر.

وكلما كانت الأجور كافية لتحقيق حد أدنى من حياة كريمة للعاملين، وكلما كانت هناك سياسة فعالة للتحويلات الاجتماعية ولإعانة العاطلين، وكلما كانت هناك حماية للمستهلكين تضمن لهم سلعا وخدمات مطابقة للمواصفات وبأسعار معتدلة، وكلما كانت كفاءة المنتجين المحليين مرتفعة وقدرتهم التنافسية عالية، فإن الحاجة للدعم بكل صوره تتراجع ويصبح التصرف بشأنه أمرا ميسورا ويسهل تمريره اجتماعيا. أما إذا غابت هذه الأسس بعضها أو كلها، كما هو الحال فى مصر، فإن وجود الدعم يصبح مسألة حياة أو موت للفقراء ولجانب مهم من العاملين من خريجى النظام التعليمى ممن يفترض أن يكونوا ضمن الطبقة الوسطى والذين تدهورت دخولهم الحقيقية، وأصبحوا ضمن الفقراء. وهذا يعنى ببساطة أن الحديث عن قضية الدعم ينبغى أن يتجاوز التساؤل الذى لا معنى له حول ضرورة الدعم من عدمه، لأنه ضرورة ماسة بالفعل فى بلد مثل مصر، وتصبح القضية إذن هى كيفية توظيف مخصصات الدعم ورفع كفاءة تخصيصها بل وزيادتها كآلية مهمة لتحسين توزيع الدخل ولتحقيق الاستقرار الاجتماعى - السياسى.

وقبل مناقشة الوضع الراهن للدعم فى مصر وكيفية تطويره لابد من الإشارة إلى أن مخصصات الدعم والتحويلات شكلت فى عام ٢٠٠٥ نحو ٦١٪ من إجمالى الإنفاق العام للحكومة المركزية فى الولايات المتحدة بما يوازى ١٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى، وفقا لبيانات البنك الدولى، وشكلت نحو ٥٣٪ من الإنفاق العام الفرنسى بما يوازى نحو ٢٤,٤٪ من الناتج المحلى

الإجمالى الفرنسي، ونحو ٥٤٪ من الإنفاق العام البريطانى، أى ما يوازى نحو ٢٢,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى البريطاني، ونحو ٣٤٪ من الإنفاق العام التونسى بما يمثل نحو ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى التونسي، ونحو ٢٤٪ من الإنفاق العام المغربى أى ما يوازى نحو ٧,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى المغربي. أما فى مصر، ووفقا لبيانات البنك الدولى، فإن الإنفاق العام على الدعم والتحويلات شكل نحو ١٨٪ من إجمالى الإنفاق العام، أى ما يوازى نحو ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى (راجع فى ذلك: *World bank, World Development Indicators 2007, p. 226-232.*)

بصورة أكثر عدلا، فكلما زادت حصة الشرائح الدنيا فى المجتمع أى الفقراء وجزء من الطبقة الوسطى، من الدخل القومى فإن ذلك يعنى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات، لأن هذه الفئات تستخدم دخولها فى تمويل استهلاكها الضرورى وليس لديها ترف الادخار، وهذا يعنى حفز المنتجين على رفع معدل استخدام طاقاتهم الإنتاجية أو توسيع استثماراتهم أو بناء استثمارات جديدة، ومن خلال الدخول الموزعة فيها يتم استحداث طلب فعال جديد يؤدى إلى بناء استثمارات جديدة فيما يسمى مضاعف الاستثمار الذى يشكل عنصرا مهما فى بناء أسس النمو المتواصل فى أى اقتصاد.

جدول (١)

قيمة الدعم والتحويلات ونسبتهما من الإنفاق العام والناتج المحلى الإجمالى فى مصر ودول عربية وأجنبية مختارة

	الناتج المحلى الإجمالى بالمليون دولار	الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	قيمة الإنفاق العام بالمليون دولار	الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام	الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	قيمة الدعم والتحويلات بالمليون دولار
مصر	٨٩٣٦٩	%٢٢,٦	٢٠١٩٧	%١٨	%٤,١	٣٦٣٦
تونس	٢٨٦٨٣	%٢٩,٥	٨٤٦٢	%٣٤	%١٠	٢٨٧٧
المغرب	٥١٦٢١	%٣١,٣	١٦١٥٧	%٢٤	%٧,٥	٣٨٧٨
الجزائر	١٠٢٢٥٦	%٢٤,١	٢٤٦٤٤	%٥٠	%١٢,١	١٢٣٢٢
النرويج	٢٩٥٥١٣	%٣٤,١	١٠٠٧٧٠	%٦٧	%٢٢,٩	٦٧٥١٦
كوريا الجنوبية	٧٨٧٦٢٤	%٢١,٤	١٦٨٥٥٢	%٥٢	%١١,١	٨٧٦٤٧
الصين	٢٢٣٤٢٩٧	%١١,١	٢٤٨٠٠٧	%٦٤	%٧,١	١٥٨٧٢٤
جنوب إفريقيا	٢٣٩٥٤٣	%٢٩,٦	٧٠٩٠٥	%٥٦	%١٦,٦	٣٩٧٠٧
بريطانيا	٢١٩٨٧٨٩	%٤١,١	٩٠٣٧٠٢	%٥٤	%٢٢,٢	٤٨٧٩٩٩
اليونان	٢٢٥٢٠٦	%٤٤,٢	٩٩٥٤١	%٤٠	%١٧,٧	٣٩٨١٦
فرنسا	٢١٢٦٦٣٠	%٤٦,١	٩٨٠٣٧٦	%٥٣	%٢٤,٤	٥١٩٥٩٩
بلجيكا	٣٧٠٨٢٤	%٤٢,٣	١٥٦٨٥٩	%٥١	%٢١,٦	٧٩٩٩٨
ألمانيا	٢٧٩٤٩٢٦	%٣١,٢	٨٧٢٠١٧	%٨٢	%٢٥,٦	٧١٥٠٥٤
الولايات المتحدة	١٢٤١٦٥٠٥	%٢١,٢	٢٦٣٢٢٩٩	%٦١	%١٢,٩	١٦٠٥٧٠

المصدر: جمعت وحسبت من: *World Bank, World Development Indicators 2007, p. 194-196, 226-232.*

ووفقا لهذه البيانات فإن الدعم والتحويلات سياسة رأسمالية صرف يتم من خلالها إعادة وتحسين توزيع الدخل القومى ومساندة الفقراء ومكافحة الفقر الذى يعد منتجا ملازما لأى نظام طبقى مثل النظام الرأسمالى. وهذا التحسين لتوزيع الدخل هو آلية لبناء حوافز للنمو الاقتصادى المتواصل فضلا عن دوره فى توزيع الدخول

وتظهر البيانات أيضا أن مصر من أقل الدول تقديما للدعم والتحويلات أو هى الأقل بالمقارنة مع الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المذكورة آنفا.

وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن دعم هيئة البترول فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، بلغ نحو ٤٠,١

مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤١.٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، فى حين تشير البيانات الرسمية إلى أنه لم يكن هناك فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ وما قبله أى دعم من هيئة البترول. والحقيقة أن دعم هيئة البترول هو دعم حسابى وليس دعما حقيقيا لأن الدعم الحقيقى هو الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة وبين سعر بيعها بأدنى من هذه التكلفة، فى حين أن تكلفة إنتاج النفط ومنتجاته فى مصر أقل من سعر البيع للمستهلكين، أى أن هناك ربحاً وليس دعماً. أما الدعم الحسابى المذكور فى البيانات الرسمية فهو عبارة عن الفارق بين أسعار منتجات النفط فى السوق الدولية وأسعار بيعها للمستهلكين فى مصر، وهو حساب غير علمى ولا علاقة له بتعريف الدعم باستثناء كميات المنتجات النفطية التى يتم استيرادها من الخارج بالأسعار العالمية والتى تشكل علامة على التخلف الاقتصادى فى مصر التى ما زالت تصدر النفط فى صورته الخام وتستورد الكثير من المنتجات من الخارج.

أما دعم السلع التموينية فقد بلغ نحو ٩.٤ مليار جنيه، وبلغ دعم السلع الأخرى وبالأساس رغيف الخبز نحو ٤.٤ مليار جنيه (راجع البنك المركزى المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، صـ ١٠٧). أى أن دعم السلع التموينية والخبز وهو نصيب الفقراء من الدعم لم تتجاوز قيمته نحو ١٣.٨ مليار جنيه أى ما يعادل ١.٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى المصرى فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والذى بلغ ٧٣١.٢ مليار جنيه. وصحيح أن قسما مهما من هذا الدعم لا يصل للفقراء، لكن الأمر لا يعالج بالاتجاه نحو إلغائه أو اعتماد آليات غير كفؤة وغير مدروسة ستؤدى إلى المزيد من عدم وصول أو كفاية الدعم للفقراء مثلما تردد عن تقديم دعم نقدى للفقراء لا توجد آليات لوصوله إلى الباعة الجائلين وعمال المياومة والعاملين فى القطاع غير الرسمى وفى القطاع الخاص الصغير، وهم أعداد ضخمة تصل لنحو ١٣ مليوناً، فضلا عن التعقيدات بشأن وصوله للعاطلين الذين توجد خلافات كبيرة حول تقدير أعدادهم. إن عدم وصول قسم من دعم السلع التموينية والخبز لمستحقيه يعالج بإصلاحه وزيادة هذا النوع بالذات من الدعم وضمان وصوله لمستحقيه.

وباختصار شديد يمكن معالجة قضية الدعم من خلال إعادة هيكلته كليا، وتوفير الموارد اللازمة لتمويله وابتكار آليات تضمن وصوله لمستحقيه. وفى هذا الإطار يمكن تقديم الدقيق المدعوم للمخابز وتسلم كميات معيارية، عددا ووزنا، من الخبز وإعطاؤها لمنافذ توزيع خاصة أو عامة لتوزيعها على المواطنين تحت رقابة فعالة من أجهزة الرقابة والحكم المحلى. وهذا الفصل بين إنتاج

جدول (٢)

تطور الدعم فى الفترة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

بالمليون جنيه

	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧
الدعم الإجمالى	٥٩٤٩	٦٩٣٦	١٠٣٤٨	١٣٧٦٥	٥٤٢٤٥	٥٣٩٦١
هيئة السلع التموينية	٤٤٣٤	٥١٦٩	٨١٨٩	١١٢٠٣	٩٤٠٧	٩٤٠٨
هيئة البترول	صفر	صفر	صفر	صفر	٤١٧٧٨	٤٠١٢٩
أخرى (الخبز أساسا)	١٥١٥	١٧٦٧	٢١٥٩	٢٥٦٢	٣٠٦٠	٤٤٢٤
الناتج المحلى الإجمالى	٣٩٥٤٠٠	٤٢٦٦٠٠	٤٨٧١٠٠	٥٣٨٥٠٠	٦١٧٧٠٠	٧٣١٢٠٠
نسبة الدعم من الناتج المحلى الإجمالى	١.٥٪	١.٦٪	٢.١٪	٢.٦٪	٨.٨٪	٧.٤٪
نسبة دعم السلع التموينية والخبز من الناتج المحلى الإجمالى	١.٥٪	١.٦٪	٢.١٪	٢.٦٪	٢٪	١.٩٪

المصدر: البنك المركزى المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠٠٦، صـ ١٢٨، أكتوبر ٢٠٠٧، صـ ١٢٨.

الخبز المدعوم وتوزيعه، يضمن أن تستخدم كل كميات الدقيق المدعوم فى إنتاج خبز مدعوم ولا تتسرب لصناعة الحلوى أو الأعلاف، ويضمن بالتالى توفر هذا الخبز بصورة مطابقة للكميات المدعومة بما يقضى على طوابير الخبز ويرفع كفاءة توظيف الدعم فى هذا المجال، الذى يحتاج برغم ذلك إلى زيادة الدعم المخصص له لمساعدة الفقراء الذين يعتمدون على هذا الخبز المدعوم فى سد قسم مهم من احتياجاتهم الغذائية.

كذلك فإن هناك ضرورة قصوى لشراء القمح من المزارعين المصريين بسعر مناسب يشجعهم على زراعته، ويتوازى مع الأسعار العالمية السائدة فى الأسواق الدولية والتى تدور حول مستوى ٤٣٠ دولاراً للطن حاليا أو ما يوازى ٢٣٦٥ جنيها مصريا. ووفقا لهذا السعر فإن سعر الأردب يبلغ نحو ٣٤٠ جنيها مصريا، وهو السعر الذى ينبغى أن تشترى به الحكومة القمح من المزارعين المصريين لتشجيعهم على زراعته فى الأراضى الحديثة، وعلى التوسع فى زراعته على حساب الخضر والفاكهة اللتين يوجد لدى مصر فائض كبير منهما يتعرض قسم منه للتلف فى مواسم الإنتاج. والمهم أن مثل هذه السياسة ستساعد على زيادة إنتاج القمح ورفع نسبة الاكتفاء منه وتوفير الدقيق والخبز بالاعتماد على الإنتاج المحلى وبأسعار معتدلة.

وعلى صعيد آخر فإن هناك ضرورة لفرض ضرائب تعويضية على القطاعات المستخدمة للطاقة بكثافة والتى تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية فى السوق المصرية، مثل صناعات الأسمنت والحديد، لاستخدام حصيلة هذه الضرائب فى دعم الطاقة. كما أن هناك ضرورة لإحداث تغيير جوهرى فى هيكل الضريبة على السيارات بحيث تكون متصاعدة وباهظة على السيارات التى تبلغ سعتها اللترية ٢٠٠٠ cc فأكثر، واستخدام حصيلة الزيادة فى الضرائب على هذه السيارات فى دعم البنزين والسولار.

كما أن هناك ضرورة لرفع كفاءة النظام الضريبى من خلال إعادة الاعتبار لقاعدة التصاعد التى تم تجاهلها فى القانون الأخير الذى ساوى بين الطبقة الوسطى والطبقة العليا فى معدل الضريبة، وأيضا من خلال تطوير مكافحة التهرب الضريبى، وفرض عقوبات مغلظة على المتهربين، وعلى شركات المحاسبة التى تساعدهم على التهرب، وكلما زادت حصيلة الضرائب والإيرادات العامة عموما يصبح من السهل تمويل الإنفاق العام عموما والإنفاق على الدعم كجزء منه.

وقبل كل هذه الإجراءات الضرورية لرفع كفاءة الدعم وتطوير مصادر تمويله، فإن هناك ضرورة لإصلاح نظام الأجور فى مصر حتى يضمن حدا أدنى من حياة كريمة للعاملين ويقلل من حاجتهم للدعم، وهناك ضرورة أيضا لتقديم إعانات للعاطلين كعنصر ضاغط على الحكومة للعمل على توفير الوظائف لهم، إما بصورة مباشرة أو من خلال العمل بفعالية على تحسين بيئة الأعمال وحفز الاستثمارات الجديدة التى توفر فرص عمل فى القطاع الخاص الكبير والمتوسط والصغير بما يمكن من هم فى سن العمل من الحصول على فرص للعمل تعنى تمكينهم من كسب عيشهم بكرامة. وللعلم فإن بلدا مثل الهند بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيه نحو ٧٣٠ دولاراً عام ٢٠٠٥، قد اتخذ فى عام ٢٠٠٦ قرارا بتقديم ما يعادل أجر ١٠٠ عمل للعاطل الذى يطلب العمل ولا يجده، فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى المصرى بلغ ٧٣١٫٢ مليار جنيه أى ما يوازى نحو ١٣٢٫٩ مليار دولار، بما يعنى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر بلغ ١٧٩٦ دولاراً عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، اى نحو ٢٫٥ مرة قدر نظيره فى الهند، وبالتالى فإننا فى مصر أولى بتطبيق نظام إعانة العاطلين كآلية للدعم لمواطنين تأهلوا للعمل وقادرين عليه ويطلبونه عند مستويات الأجر السائد ولا يجدونه بما يحرمهم من كسب عيشهم بكرامة ويتركهم نهبا للفقر المدقع.

القمح في منظومة الغذاء المصرى والعربى وفرص تحقيق الاكتفاء الذاتى

يعد القمح العنصر الرئيسى فى منظومة الفجوة الغذائية التى تعانى منها مصر وباقى الدول العربية والتى يفوق فيها اعتمادنا على الاستيراد نسبة ٥٠٪ من إجمالى الاستهلاك. وتشمل هذه المنظومة خمس سلع أساسية وهى القمح والسكر و"الزيوت والسمن" واللحوم و"اللبن ومنتجاته" بجانب العديد من السلع الغذائية الأقل أهمية. وبالنسبة للقمح فهناك دولتان فقط من الأقطار العربية استطاعتا تحقيق الاكتفاء الذاتى منه بل وتحقيق فائض للتصدير وهما سورية والمملكة العربية السعودية. فقد تمكنت سورية التى تتوافر لها الظروف المناخية المثالية لزراعة القمح، فضلا عن الأرض والمياه من تحقيق الاكتفاء الذاتى وتصدير كميات كبيرة من القمح بلغت قيمتها نحو ١٢٥,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤، ومع تضاعف أسعار القمح فى العامين الأخيرين، فإنه من المرجح أن تكون قيمة صادرات سورية من القمح قد تضاعفت. ونظرا لأن سورية استوردت ما قيمته ١٩,٩ مليون دولار من القمح عام ٢٠٠٤، فإن قيمة صافى صادراتها بلغت ١٠٥,٣ مليون دولار فى العام المذكور، وفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية. أما السعودية فقد أصرت على زراعة القمح على نطاق واسع، وتعرضت نتيجة لذلك لانتقادات حادة من بعض الاقتصاديين على أساس أن تكاليف إنتاج القمح بالمملكة يبلغ خمسة أضعاف السعر العالمي، ولكنها لم تبالى بهذه الانتقادات مفضلة أن تنتج طعامها بنفسها برغم عدم امتلاكها وفرة من المياه العذبة أو الأراضى الزراعية. والآن وبعد الارتفاع الجنونى فى أسعار القمح فى الأسواق العالمية فإن تكلفة إنتاجه فى المملكة تقترب من الأسعار العالمية، وبالتالى أصبحت اقتصاديات زراعته قريبة من اعتبارات الرشادة الاقتصادية، وإن كان تحقيق الاكتفاء من سلع استراتيجية مثل القمح يتجاوز هذه الاعتبارات، بما يجعل دولا مثل الولايات المتحدة وفرنسا تقدم دعما هائلا لمنتجى القمح لديها لتمكينهم من خلق قدرة تنافسية مصطنعة يسيطرون من خلالها على الأسواق الدولية للقمح.

وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية إلى ان قيمة صادرات السعودية من القمح بلغت نحو ٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٤، بينما بلغت قيمة وارداتها منه نحو ٢,٩ مليون دولار، بما يعنى أن قيمة صافى الصادرات السعودية من القمح بلغت نحو ٥,١ مليون دولار فى العام المذكور، وهى قيمة من المرجح أن تكون قد تضاعفت فى عام ٢٠٠٧ على ضوء ارتفاع أسعار القمح فى الأسواق العالمية.

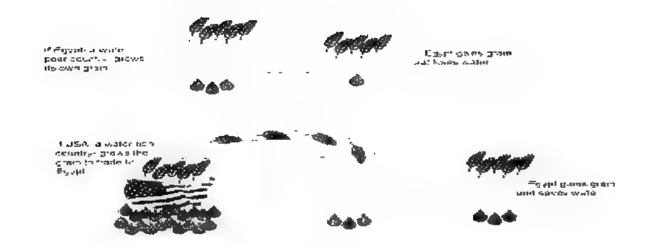
أولا: أسعار القمح والتطورات بشأن زراعته فى الدول المنتجة والمستوردة

لكى نتفهم كيف تسير اقتصاديات الأسواق العالمية والسياسات السعرية لبورصات القمح نُذكر بما حدث عام ٢٠٠٥ عندما أعلنت مصر أن المساحة المزروعة بالقمح قد تجاوزت ٣ ملايين فدان، ثم أعلنت كل من الهند وباكستان وبنجلاديش توقع محصول جيد من القمح طبقا للتوقعات بسيادة مناخ مناسب ووفرة فى الأمطار وبعد عن الجفاف. وفور صدور هذا الإعلان انخفضت وفورا أسعار القمح فى البورصات العالمية خلال شهر يناير ودون الانتظار حتى حصاد هذه الدول للمحصول خلال شهرى مايو ويونيه حتى وصلت الأسعار إلى معدلات من ١١٠ إلى ١٣٠ دولارا فقط للطن!! بل واستطاعت هيئة السلع التموينية خلال شهرى مارس وإبريل ٢٠٠٥ (قبل حصاد المحصول المصرى الجديد) شراء القمح المستورد وبالجنيه المصرى وليس الدولار بمبلغ ٧٥٠ جنيها مصريا فقط للطن تسليم الموانى المصرية وليس تسليم موانى الدول المصدرة، مقارنة بالسعر الحالى والذى بلغ نحو ٤٣٥ دولاراً، أى ما يوازى ٢٤٠٠ جنيه وتسليم موانى الدول المصدرة!!

وخلال هذه الفترة بدأت الدول الخمس الكبرى المصدرة للقمح ترسل نشراتها المصحوبة بالرسوم التوضيحية إلى الدول العربية، وعلى رأسها مصر، تتساءل عن سبب توسعنا في زراعة القمح إذا كان يمكننا استيراده وبأسعار أقل من أسعار زراعته محليا بمبالغ تتجاوز ٣٠٠ جنيه لكل طن بما سيوفر لمصر التي تستورد نحو ٨ ملايين طن سنويا مبلغا يزيد على مليارى جنيه مصرى يساهم في دعم الاقتصاد المصرى الصاعد، إضافة إلى توفير ما يقرب من ٨،٥ مليار متر مكعب من المياه التي تستخدم لري هذا القمح المحلي الذي لا حاجة إلى التوسع في زراعته!! وبسهولة تامة بدأ البعض في مصر على كل الأصعدة يردد وجهة النظر الغربية حتى اننا اغلقنا باب التوريد للقمح المحلي في ذلك العام قبل موعده بشهر كامل اعتقادا منا بأن ذلك في صالح الدولة والتي يمكنها استيراد القمح بأسعار أقل من أسعار شرائه محليا دون اعتبار إلى معاناة المزارعين المصريين والذين تكبدوا خسارة ليست قليلة في ذلك العام نتيجة لزراعتهم القمح، بما جعلهم يقلعون تماما عن تكرار زراعته في العام التالي ٢٠٠٦. وانخفضت المساحة المزروعة بالقمح إلى مليوني فدان فقط، وبالتالي انخفضت الكمية الموردة من القمح للدولة إلى أقل من ١،٨ مليون طن، مقارنة بأكثر من ٣،٣ مليون طن عام ٢٠٠٥. بعد ذلك بدأت الخطوة الثانية من خطة اقتصاديات الأسواق العالمية والتي ما زلنا لا نجيد قراءتها، فقد بدأت سلسلة متتابعة ومخطط لها بكل دقة من ارتفاع في أسعار القمح في البورصات العالمية حتى وصل السعر خلال عام واحد فقط إلى ما يقرب من ٤٠٠ دولار للطن وبما عوض المزارع الغربي عن خسارته "المقصودة" بل وتجاوزها بكثير على حساب المزارع العربي، وأن ما أبلغونا به في نشراتهم ورسوماتهم التوضيحية بأن استيراد القمح منهم سيوفر لمصر مليارى جنيه مصرى عام ٢٠٠٥ قد كلفنا في عام ٢٠٠٧، أكثر من ٦ مليارات جنيه فروق أسعار سوف تزيد في العام القادم إلى ٨ مليارات جنيه!

ولتبرير المزيد من الارتفاع في أسعار القمح لدى الدول الغربية المصدرة الرئيسية له، بدأ الغرب في الترويج لفكرة دخول القمح في معترك إنتاج الوقود من الحاصلات الزراعية على الرغم من أنه وحتى الآن لم يدخل مطلقا في هذا المعترك وليس من السهل أن يدخله كما أنه ليس من السهل الاستمرار في إنتاج الوقود من الحاصلات الزراعية بل سيتحول إلى الإنتاج من المخلفات الزراعية فقط، حيث يتطلب إنتاج لتر واحد من الوقود من الحاصلات نفسها اكثر من ثلاثة آلاف لتر من الماء العذب في زمن تغيرات المناخ وسخونة كوكب الأرض وندرة المياه العذبة.

والدرس الذى ينبغى أن نتعلمه من هذه التجربة هو أن إنتاجنا لاحتياجاتنا من الغذاء محليا يجب الا يكون له شأن بأسعار هذا الغذاء في الأسواق العالمية لأن إنتاج غذائنا من مواردنا المحلية أفضل كثيرا من الانصياع لسعار الأسعار العالمية المتقلبة والمتربصة، والتي تتحرك بهدف واضح هو وأد محاولات الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الدول النامية من أجل استمرار سيطرة الدول الغربية المصدرة الرئيسية للقمح على الأسواق العالمية، بصورة تمكنها من استخدام القمح كورقة ضاغطة على الدول التي تحتاجه، وعلى رأسها المنطقة العربية وفي مقدمة دولها المستوردة الجزائر ومصر. وللعلم فإن قيمة الصادرات العالمية من القمح بلغت نحو ١٩،٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤، كان من بينها صادرات أمريكية قيمتها ٥،٢ مليار دولار بنسبة ٢٦،٩٪ من الإجمالي العالمي، وصادرات استرالية قيمتها ٣،١ مليار دولار بنسبة ١٦،١٪ من الإجمالي العالمي، وصادرات كندية بقيمة ٢،٧ مليار دولار بنسبة ١٤٪ من الإجمالي العالمي، وصادرات فرنسية قيمتها ٢،٦ مليار دولار بنسبة ١٣،٥٪ من الإجمالي العالمي. أى أن هذه الدول الأربع تسيطر على نحو ٧٠،٥٪ من الصادرات العالمية للقمح، بما يضعها في موقف محتكر وقوى في مواجهة الدول المستوردة والتي لا تلقى بالا لفرصها الحقيقية في رفع معدل الاعتماد على الذات.



ثانيا: مصر أكبر مستورد للقمح عام ٢٠٠٧ والأسعار ستظل مرتفعة عام ٢٠٠٨

أصدرت غرفة الحبوب الأمريكية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٧ بيانها بشأن الدول العشر الأكثر استيرادا للقمح خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ومعها أيضا حال الإنتاج في الدول الخمس الكبرى المصدرة للقمح والعديد من المعلومات المهمة. وأوضح البيان أن مصر تصدرت قائمة الدول العشر الأكثر استيرادا للقمح في العالم خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بإجمالي كمية ٧ ملايين طن (من مختلف المناشئ) متساوية مع البرازيل. وأوضح التقرير أن مصر تصدرت أيضا قائمة الدول الأكثر استيرادا للقمح الأمريكي خلال الفترة من شهر يوليو ٢٠٠٧ وحتى منتصف أكتوبر من العام نفسه مسجلة رقما قياسيا غير مسبوق باستيرادها لكمية ٢.٧ مليون طن مقارنة بكمية ٠.٩ مليون طن فقط خلال نفس الفترة من العام الماضي بزيادة مقدارها ٣٠٠٪. وجاء في الترتيب بعد مصر من الدول الأكثر استيرادا للقمح الأمريكي من الدول العربية، العراق ثم الجزائر واليمن.

وأوضح التقرير أيضا أن هناك إقبالا غير مسبوق على شراء القمح الأمريكي هذا العام (بسبب الدعاية المكثفة والضغوط المرتبطة بالمعونات) حتى أن الكميات المبيعة منه خلال الفترة من يوليو حتى منتصف أكتوبر ٢٠٠٧ قد بلغت ٢٥.٩ مليون طن، بزيادة مقدارها ١٢٢٪ عن الكميات المبيعة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦، والتي لم تتجاوز ١١.٦ مليون طن. ونتيجة لذلك سجلت أسعار تصدير القمح في البورصات الأمريكية أرقاما قياسية ووصلت إلى ٣٥٣ دولارا للطن مقابل سعر ٢٠٠ دولار فقط خلال الفترة نفسها من العام الماضي، كما ارتفع أيضا نولون النقل البحري من الشواطئ الشرقية للولايات المتحدة إلى موانى الدول المطلة على البحر المتوسط إلى ٩٥ دولارا للطن مقارنة بسعر ٢٥ دولارا فقط خلال العام الماضي بما رفع من إجمالي سعر القمح واصلا إلى الموانى المصرية إلى ٤٥٠ دولارا للطن (٢٥٠٠ جنيه) بخلاف تكاليف التفريغ والنقل من الموانى المصرية إلى جميع المحافظات المصرية السبع والعشرين.

ومن أهم أسباب ارتفاع أسعار القمح عام ٢٠٠٧، انخفاض المحصول الكندي بنسبة ١٨٪ (٦ ملايين طن) والجفاف السائد في استراليا والأرجنتين وكلاهما من الدول الرئيسية المصدرة للقمح، والجفاف أيضا في روسيا وأوكرانيا والذي تسبب في انخفاض المحصول فيهما بمقدار ٦ ملايين طن، ثم انخفاض المحصول في المغرب بمعدل ٧٦٪ بما زاد استيرادها للقمح إلى ٣ ملايين طن عام ٢٠٠٧، ومعها أيضا زيادة الاستيراد من جميع دول شمال أفريقيا، واستيراد الهند لكمية ٦ ملايين طن بعد أن كانت تحقق الاكتفاء الذاتي وتصدر القمح قبل عامين. وأخيرا بسبب استخراج الوقود الحيوي من الحاصلات الزراعية ويهمنا هنا منها حاصلات الحبوب

مثل الذرة والتى تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية فى استخراج الإيثانول بما رفع من أسعارها فى السوق العالمية ومعها باقى محاصيل الحبوب. لذلك سجل رصيد بداية المدة من القمح وهو الرصيد المتبقى فى الدول المصدرة من الموسم المنقضى، انخفاضا مقداره ٢٣٪ وهو اقل رصيد نهاية مدة منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن.

ان العوامل السابقة توضح أنه ليس من المتوقع أن تنخفض أسعار القمح فى الأسواق العالمية خلال العام الزراعى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وان فاتورة استيراد القمح للدول النامية سوف تستمر فى الزيادة بما سيمثل عبئا كبيرا على اقتصادياتها الضعيفة وكذلك على أسعار المخبوزات بها والتى تمس طبقات عريضة منها، وبالتالى لا بد لهذه الدول من أن تزيد من نسب إنتاجها للغذاء ذاتيا حيث من المتوقع أيضا أن تزيد أسعار استيراد جميع السلع الغذائية خلال العام ٢٠٠٨ (اللحوم والدواجن والزيوت والزبد البقرى واللبن البودرة ومنتجات الألبان والأرز والحبوب) بسبب ارتفاع مدخلات الإنتاج الزراعى من الوقود والتقاوى والأسمدة، وارتفاع أسعار مدخلات إنتاج اللحوم والألبان ومنتجاتها والدواجن، وهى الأعلاف والحبوب أساسا.

وهناك الكثير من المؤشرات التى تبشر بإقبال كبير من المزارعين المصريين على زراعة القمح فى العام الزراعى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بسبب زيادة أسعار الدقيق فى الأسواق المحلية وزيادة أسعار القمح عالميا ومحليا بما سيزيد كثيرا من دخول المزارعين الذين تضرروا من زراعات بنجر السكر والقطن فى عام ٢٠٠٧، وسيجدون فى زراعة القمح ما يعوضهم عن خسارتهم فى زراعات العام المنقضى، خاصة إذا ما استجابت وزارة المالية الدعوات التى أطلقها عدد من الاقتصاديين المصريين بشراء القمح من المزارعين بسعر ٢٤٠ جنيها للإردب وهو نفس سعره فى الأسواق الدولية حاليا، أو حتى إذا استجابت لتوصيات وزارتى الزراعة والتضامن برفع أسعار توريد القمح إلى ٢٥٠ جنيها للإردب (١٧٠٠ جنيه للطن) بخلاف رتب النظافة بما سيعطى عائدا مجزيا للمزارعين ويوفر مبالغ كبيرة من النقد الأجنبى كانت تنفق فى استيراد القمح من السوق العالمية.

ثالثا: الطبيعة الاستراتيجية لمحصول القمح

يتصور البعض أن القمح ليس بمحصول استراتيجى، وأنه من الأفضل لمصر أن تزرع الفراولة والكنتالوب والخيار والفاصوليا والطماطم والفواكه وتصدرها ثم تستورد القمح من عائدها المالى. لكن اعتماد المصريين على الخبز كمكون أساسى فى غذائهم، وبالذات بالنسبة للغالبية الساحقة من الشعب ممن ينتمون للشرائح الفقيرة والطبقة الوسطى فى مصر، يجعل هذا المحصول ذا طبيعة استراتيجية بتأثيره الجوهرى على الحالة الغذائية للشعب وبعدم القدرة على الاستغناء عنه.

وتتأثر حركة أسعار هذا المحصول الاستراتيجى فى الأسواق الدولية بحالة الطقس ومستويات الإنتاج فى الدول المصدرة الرئيسية له والتى تعتمد كلها على الزراعة البعلية أى الزراعة على المطر الشديدة التذبذب فى إنتاجيتها، وبالتالى يتأثر حجم إنتاجها بكميات المطر وانتظامها. كما تتأثر حركة الأسعار بالتغيرات فى مستوى الاكتفاء الذاتى فى الدول المستوردة، وبالتغيرات فى المساحات المزروعة بالقمح فى تلك البلدان، فضلا عن التغيرات فى حجم المخزون العالمى والعوامل المعنوية التى يوظفها المصدرون لإثارة حالة من الهلع والهرولة نحو الشراء واستغلال ذلك فى رفع الأسعار.

وبما أن مصر هى دولة مستوردة رئيسية للقمح، حيث تنتج سنويا نحو ٦ ملايين طن قمح محلى فقط (متوسط الإنتاجية ٢ طن للفدان) وتستورد من ستة إلى سبعة ملايين طن، وفى حال الإعلان عن أن مصر سوف تخفض مساحتها المزروعة بالقمح لصالح أى محصول آخر فإن ذلك يكون كفيلا بإشعال النار فى أسعار القمح بالأسواق العالمية، بينما يؤدى الإعلان عن زيادة مصر لمساحتها المنزرعة بالقمح إلى إصابة الأسواق العالمية بالركود وتراجع الأسعار بما يصب فى صالح الاقتصاد المصرى

والدعم الموجه للخبز. إن وجود مخزون استراتيجي في مصر يغطي احتياجاتنا من القمح المحلي لمدة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر، يجعلنا نتفاوض على شراء القمح العالمي ونحن في مركز قوة فليس هناك ما يدعونا للعجلة، أما في حالة الاحتياجات الماسة لنقص إنتاجنا واحتياطينا من القمح فإن الأمر يصبح مرتبطا بتوفير احتياجات ملحة للغاية، ويجبرنا على شراء القمح بأى سعر وبأى مواصفات مهما يكن السعر مرتفعا ومغالى فيه.

ونظرا لبعد المسافة بين الأسواق المصدرة للقمح في امريكا الشمالية واستراليا وبين مصر، فإن تكاليف النقل والتأمين للقمح من تلك البلدان إلى مصر يعد مرتفعا، ويضيف عبئا ماليا جديدا على مصر لدى استيرادها القمح من تلك البلدان، هذا فضلا عن تكاليف النقل الداخلى من الموانى المصرية إلى مختلف المحافظات والتى ارتفعت بشدة في العامين الأخيرين مع ارتفاع أسعار الوقود وارتفاع معدل التضخم بصفة عامة.

وإذا كانت مصر شأنها في ذلك شأن اى دولة اخرى، لا تضمن احوال زراعات القمح فى الدول المصدرة كل عام ولا متى ستهب الأعاصير عليها ولا احتمالات حدوث الجفاف فيها، ولا ندرى أيضا من سيدخل معنا مستوردا من الدول التى تتأرجح بين الاكتفاء الذاتى والاستيراد، فإنها بالتأكيد تدرى وتضمن زراعاتها من القمح سنويا والتى يمكن أن توفر لها الحد الاستراتيجي الآمن من هذا المحصول لمدة تغطى احتياجاتها بما لا يقل عن ستة اشهر وبما يضمن ثبات الاقتصاد وتلبية الاحتياجات الشعبية من القمح ومختلف منتجاته، وعلى رأسها الخبز.

رابعا : استراتيجية جديدة لإنتاج القمح فى مصر

هناك سلة متنوعة من الأسباب التى تفرض ضرورة النظر فى إتباع استراتيجية مصرية جديدة تتسم بالتوسع فى زراعة القمح. ويمكن إيجاز هذه الأسباب على النحو التالي:-

١. إن القمح من المحاصيل غير المستنزفة للمياه واحتياجاته المائية قليلة بل إن الإسراف في الرى يؤدى إلى حدوث أضرار كبير بالمحصول لما يسببه من رقاد النباتات والتصاقها بالتربة، وهذا يتماشى مع رؤية مصر المستقبلية فى زراعة النباتات قليلة الاحتياجات المائية للحفاظ على مواردنا المائية المحدودة.

٢. إن الأسعار العالمية للقمح يمكن أن تواصل ارتفاعها بسبب دخولنا عصر سخونة مناخ كوكب الأرض وتزايد تكرار نوبات الجفاف فى أماكن كثيرة من العالم خاصة فى دول جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والشمال والغرب الأفريقي، ومحصول القمح لا يجود إلا فى ظروف المناخ البارد الممطر والتى قد لا تتوافر إلا فى دول الشمال والشمال الغربى من نصف الكرة الشمالي.

٣. أن تزايد تكرار نوبات الجفاف مستقبلا فى دول شرق وجنوب شرق آسيا والتى حققت الاكتفاء الذاتى من القمح وهى دول ذات كثافة سكانية عالية مثل الصين (مليار و ٣٠٠ مليون) والهند (مليار ومائة مليون نسمة) ثم باكستان وبنجلاديش ومعها دول الشمال والغرب الأفريقى (مصر وتونس والجزائر والمغرب ومالى ونيجيريا والكاميرون وساحل العاج ....) سوف تزيد من احتياجات هذه الدول إلى كميات إضافية من القمح العالمى وبما سيفوق المعروض من القمح وبالتالى يمكن أن تحدث زيادة جديدة فى الأسعار.

٤. دخول الحبوب مع الذرة والحاصلات الزيتية والسكرية فى معترك الحصول على الوقود من الحاصلات الزراعية بسبب اقتصاديات استخدامه للمياه بما سيقلل الكمية المعروضة منه وبالتالى زيادة الطلب عليه عن الكمية المعروضة منه للبيع.

٥. إن هناك فرقا كبيرا بين الاستيراد لاستكمال احتياجات دولة والاستيراد لتوفير احتياجات دولة، فالحالة الأخيرة تعنى الاستيراد مهما يكن السعر مرتفعا، بينما الأولى تعنى التفاوض من موقع قوة لتوفير

احتياجات مستقبلية غير عاجلة، في ظل وجود إنتاج محلى كبير يكفى لسد حاجة الاستهلاك المحلى لفترات تتراوح بين ستة وتسعة أشهر.

٦. إن مصر بحاجة ماسة إلى تأمين احتياجات القطاع الحكومى من القمح المحلى المخصص لإنتاج الرغيف البلدى بحيث لا يقل المخزون الاستراتيجى منه ما يكفى احتياجات البلاد لمدة ستة أشهر على الأقل والوصول بالكميات الموردة للدولة إلى أكثر من ٤ ملايين طن قمح سنويا بالمقارنة بما تم توريده للدولة عام ٢٠٠٧ والذى لم يتجاوز ١٫٨ مليون طن فقط، منخفضا حتى عن الكميات التى تم توريدها خلال عام ٢٠٠٦ والتى بلغت ٣ ملايين طن قمح. وبالتالى يجب العمل على زيادة المساحة المزروعة بالقمح فى الموسم القادم إلى ٤ ملايين فدان بدلا من ٢٫٢ مليون فدان تمت زراعتها عام ٢٠٠٧، ونحو ثلاثة ملايين فدان تمت زراعتها عام ٢٠٠٦.

٧. ضرورة قيام وزارة الزراعة بتشجيع المزارعين على زراعة القمح والذى تقل احتياجاته المائية عن احتياجات البرسيم المنافس الرئيسى له فى الزراعة، وتقديم الحوافز المشجعة للمزارعين، من خلال تحمل جزء من نفقات تسوية التربة بالليزر قبل الزراعة وتحمل نفقات الزراعة باستخدام آلة التسطير والمشاركة فى تحمل نفقات معالجة الحشائش مع توفير الأسمدة اللازمة للزراعة قبل الموسم بوقت كاف وبكميات كافية وضمان وصولها للمزارعين بدون سوق سوداء.

٨. ضرورة قيام وزارة التضامن الاجتماعى (أو التموين) بتيسير إجراءات توريد المزارعين للقمح للدولة وتسديد الثمن فورا دون تباطؤ وتوفير الأجولة الخيش بكميات كافية قبل بدء موسم الحصاد، وهى المشكلة التى تواجه المزارعين كل عام فيعمدون إلى التوريد فى أجولة بلاستيك ملوثة بالأسمدة الأزوتية السامة للإنسان، أو إلى التوريد دون عبوات صبا فى جورة الشونة بما يفتح الباب لخلط القمح بالرمال والأتربة عند تعبئته وتوريده للمطاحن وهى مشكلة مستعصية لم ينجح أحد فى القضاء عليها حتى الآن.

٩. توفير الخبرات العلمية المبدعة التى تتابع البورصات العالمية للقمح وكذا مراكز الإنتاج وكمية المحصول فى كل من الدول المصدرة والدول المستوردة والدول التى حققت الاكتفاء الذاتى ونوبات الجفاف التى تدهمها وبالتالى وضع التصور المستقبلى الصحيح للأسعار المتوقعة للقمح وتحديد الوقت الأمثل للشراء ليكون بأقل الأسعار، وبدون منافسة من الدول المستوردة.

١٠. إن الارتفاع الكبير فى أسعار القمح عالميا أظهر وبوضوح خطورة الاعتماد على القطاع الخاص فى استيراد سلعة حيوية مثل القمح أو توريد الدقيق إلى المخابز، وأن هذه السلعة لا بد أن تبقى فى يد الدولة وحدها لأنها الأقدر على تحمل فروق الأسعار العالمية، ولأنها لا تستطيع الفرار من مواطنيها عند ارتفاع الأسعار مثلما يفعل القطاع الخاص للهروب من الخسائر.

خامسا: القمح وبورصاته العالمية

يتصدر كل من القمح والزيوت والسكر قائمة استيراد السلع الغذائية فى مصر والدول العربية لكونها تمثل أهم ثلاثة سلع فى منظومة الفجوة الغذائية العربية. ويعتبر القمح هو المحصول الأكثر أهمية فى منظومة الغذاء لارتباطه بتصنيع الرغيف والمخبوزات بمختلف أنواعها والتى لا تخلو منها قائمة طعام على مائدة الأسر العربية. لذلك فإن نسب الاكتفاء الذاتى من القمح فى الدول العربية والتى يقترب تعدادها من ثلث مليار نَسمة، تعد هى المتحكم الأول فى أسعار القمح فى بورصاته العالمية. وتتصدر اليمن قائمة الدول العربية الأقل فى معدل الاكتفاء الذاتى من القمح بنسب لا تتجاوز ١٥٪ تليها الجزائر ٣٢٪ ثم المغرب ٤٠٪ والعراق ٤٤٪ ثم مصر ٥٥٪ والسودان ٦٢٪ (التقارير السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧)، وليس هناك سوى دولتين فقط من الأقطار العربية هى التى نجحتا فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح بل وتجاوزته إلى آفاق التصدير وهما سورية والمملكة العربية السعودية. وتتصدر كل من

الجزائر ومصر والعراق قائمة الدول الأكثر استيرادا للقمح من الأسواق العالمية.

وفى العام الأخير سجلت أسعار بيع القمح طفرات غير مسبوقة فى أسعار تداوله فى البورصات العالمية حيث سجلت أسعار شهر سبتمبر ٢٠٠٧، مستويات تراوحت بين ٣٤٠ و٣٤٦ دولارا أمريكيا للطن بالمقارنة بأسعار من ١٦٣ إلى ٢٠٠ دولار للطن لنفس الفترة من العام الماضي، وارتفعت الأسعار فى نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٤٣٠ دولارا للطن. ويمكن تبرير أسباب هذه الارتفاعات فيما يلي:-

١. انخفاض المساحة المزروعة بالقمح فى مصر إلى ٢.٢ مليون فدان عام ٢٠٠٧ بالمقارنة بمساحة ٣.١ مليون فدان فى عام ٢٠٠٦، وكذا انخفاض المساحة المزروعة فى العراق بسبب الحروب الدائرة هناك.

٢. انخفاض محصول عدد من الدول الكبرى المصدرة للقمح مثل كندا بنسبة انخفاض ١٠.٥٪، واستراليا (بسبب الجفاف) نحو ٢٠٪، وروسيا وأوكرانيا بمعدل ٦ ملايين طن مع انخفاض طفيف فى المحصول الأمريكي.

٣. دخول عدد من الدول الآسيوية التى حققت الاكتفاء الذاتى من القمح لسنوات عديدة كمشترين جدد فى أسواق القمح العالمية وهى دول ذات كثافة سكانية عالية مثل الهند وباكستان وبنجلاديش والصين.

٤. ترويج الدول المصدرة لشائعة دخول القمح فى معترك إنتاج الوقود من الحاصلات الزراعية *Biofuel* وهو ليس كذلك، وليس من المنتظر دخوله فى المستقبل القريب خاصة أن مستقبل إنتاج الوقود الحيوى محفوف بالمخاطر واستمراره محل شك كبير لأن إنتاج لتر واحد منه يستلزم استنزاف أكثر من ٣٠٠٠ لتر من الماء العذب لرى حاصلاته الرئيسية وهى الذرة وقصب السكر وبعض المحاصيل الزيتية، فى زمن ندرة المياه وسخونة كوكب الأرض.

٥. هرولة بعض الدول النامية إلى استيراد كميات كبيرة من القمح بسبب ترديد شائعات نقص المخزون الاستراتيجى منه فى مصر بعد نشر الصحف المستقلة والمعارضة لهذا الخبر، ولذلك هرع المسئولون بشراء ٥٥٠ ألف طن خلال شهر سبتمبر، ثم الهند والتى اشترت أكثر من ٨٠٠ ألف طن ثم العراق التى تعاقدت فعلا على شراء ٩٠٠ ألف طن.

٦. استجابة بعض الدول العربية للدعايات "العلمية" المدعمة بالرسومات التوضيحية والمرسلة من الدول المصدرة للقمح والتى تزعم أن استيراد مصر وباقى الدول العربية للقمح أرخص من زراعته، إضافة إلى ما سيوفره ذلك من كميات كبيرة من المياه العذبة المستخدمة فى رى القمح، بكميات تبلغ نحو ٨.٥ مليار متر مكعب من المياه فى مصر وحدها، بما سيمكنها فى حالة تقليل زراعته من استخدام هذه المياه فى مشروعات التوسع الزراعى.

وللتغلب على الارتفاع فى أسعار استيراد القمح فى الدول العربية، خاصة غير البترولية منها والتى سيتأثر اقتصادها كثيرا لو استمرت هذه الأسعار على هذا المستوى مثل اليمن والسودان والجزائر ومصر، فإنه يتعين على مصر وباقى الدول العربية أن تعمل على تحقيق ما يلى:-

١. زيادة المساحة المزروعة بالقمح فى الدول العربية إلى ٥٠٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى البلدان العربية (١٠٠ مليون فدان) بدلا من ٣٠٪ فقط حاليا (٦٠ مليون فدان).

٢. زيادة المساحة المزروعة بالقمح فى مصر إلى ٤ ملايين فدان، وذلك بوضع سياسة مالية جديدة ومجزية لأسعار شراء القمح من المزارعين تتماشى مع الأسعار العالمية وتشجع المزارعين على زراعته بحيث يتجاوز العائد من زراعة القمح، العائد المتحقق من زراعة البرسيم المنافس الأول للقمح فى الزراعة والذى يتجاوز عائد زراعته ٤ آلاف جنيه للفدان.

٣. عدم الاستجابة للدعاية الغربية والتى تنصح الدول العربية بعدم زراعة القمح فى أراضيها والاعتماد على استيراده من الأسواق العالمية.

٤. النظر فى إمكانية استغلال الأراضى الزراعية الزائدة على احتياجات دولة السودان والمعروضة فعلا للاستثمار والتى تبلغ نحو ٢٠ مليون فدان من إجمالى ٣٢ مليون فدان جاهزة للزراعة فعليا فى السودان، وأكثر من ضعفها من الأراضى القابلة للاستصلاح والزراعة. وهذه المساحات تحتاج إلى الخبرة العلمية والتقنية والعمالة من مصر ومعها الاستثمارات المالية من دول الخليج البترولية، وهى مساحة زراعية كفيلة بسد جزء كبير من الفجوة الغذائية فى العالم العربي، وربما تكون كافية فى حالة الزراعة المروية لتحقيق الاكتفاء الذاتى العربى الكامل من الذرة والقمح.

سادسا: التعاون الزراعى مع السودان لصالح الاكتفاء العربى من القمح

تشير التقديرات شبه الرسمية إلى أن لدى دولة السودان فائضا فى الأراضى الزراعية يقدر بأكثر من عشرين مليون فدان من أخصب الأراضى الزراعية السمراء التى تتوافر المياه المطلوبة لزراعتها، وأن استثمار هذه المساحات الشاسعة فى الإنتاج الزراعى يحتاج إلى الخبرة الفنية والعلمية والفلاحة المحترفة الموجودة فى مصر وأموال الاستثمار الموجودة فى دول الخليج. وهذه المساحات الكبيرة من التربة الزراعية الخصبة كفيلة بأن تحقق للعالم العربى الاكتفاء الذاتى من جميع السلع الزراعية الغذائية واللحوم والألبان والدواجن. وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التى تقوم بها الدولة للاستثمار الزراعى فى روسيا وكازاخستان ورومانيا والمجر وغيرها وهى خطوة جيدة ومهمة (تستأجر إسرائيل أكثر من أربعة ملايين فدان فى العديد من الدول الأوروبية والأفريقية واللاتينية)، إلا أن اتجاه رءوس الأموال المصرية للاستثمار الزراعى فى السودان مازال يتملكه العديد من المخاوف وطلب الضمانات السودانية والدولية خاصة أن مشكلة ضم مبانى وأراضى جامعة القاهرة فرع الخرطوم إلى الممتلكات السودانية كانت كفيلة باتجاه الاستثمار الزراعى المصرى إلى دول أخرى أكثر ضمانا لأموال المستثمرين. وفى حال توفير السودان للضمانات الكافية والكفيلة بجذب الاستثمار الخارجى إليها فإن التعاون الزراعى بين مصر والسودان سيكون له العديد من الفوائد لكل من السودان ومصر، تلك الفوائد التى يمكن أن تصل بالدولتين معا إلى حد الاكتفاء الذاتى من القمح والسيطرة على قسم مهم من الأسواق العالمية للقطن وقصب السكر ومعها العديد من الحاصلات الزراعية الأخرى على النحو التالى:-

١. إن البرسيم هو المنافس الأول للقمح فى الزراعات المصرية لما يحققه من ربحية للمزارع المصرى تبلغ ثلاثة أضعاف الربحية التى يحققها القمح، وذلك نتيجة لاستهلاكه لثلاثة أضعاف كمية المياه التى يستهلكها القمح، والأراضى السودانية بها مساحات كبيرة من المراعى الطبيعية التى لا تكلف شيئا فى زراعتها بما يمكن أن يعطينا الفرصة لتربية المواشى المصرية فى أراضى المراعى الطبيعية فى السودان لإتاحة مساحات أكبر لزراعات القمح فى الأراضى المصرية حيث المناخ الحار فى السودان لا يسمح بزراعة القمح المحب للبرودة.

٢. إن القمح ليس بصلا ولا بطاطس أو موزا فليس له أمراض تتوطن فى التربة مثل العفن أو القلب البنى أو النيماتودا ولكن أمراض القمح قليلة وفطرية مثل التفحم والصدأ وكلاهما يموت خلال الموسم الصيفى الحار التالى لزراعات القمح وعند فترات الشراقى بعد حصاد المحصول الصيفى السابق للقمح والتى تكون فيها الشمس الصيفية الحارقة كفيلة بقتل هذه الأمراض الفطرية الضعيفة، وجميع دول العالم مثل الولايات المتحدة والهند والصين وباكستان وبنجلاديش وإيران وتركيا تزرع القمح كل عام وفى نفس التربة ولا تتبع الدورة الزراعية التقليدية التى نتبعها فى مصر.

٣. إن القطن العائق الثاني للتوسع في زراعات القمح نتيجة لزراعته في شهر مارس قبل حصاد القمح في شهر مايو ويمكن أيضا زراعته في الأراضي السودانية الخصبة والمناسبة مناخيا تماما لزراعة القطن حتى أن الشقيقة السودان كانت هي المنافس الأول لمصر في أسواق القطن العالمية وكان هذا التنافس ليس في صالح مصر ولا السودان، وبالتالي فإن تكاملنا مع السودان في زراعة مساحات كبيرة من القطن في الأراضي السودانية سوف يؤدي إلى وجود مؤثر وفعال لنا في أسواق القطن العالمية.

٤. إن زراعات قصب السكر المستنزف كثيرا للمياه يمكن نقلها إلى المساحات المؤجرة من الأراضي الزراعية السودانية المناسبة تماما لزراعات القصب لأمطارها الصيفية ومناخها الحار وبما سيخلي مساحات كثيرة من أراضي محافظات المنيا وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان لزراعات أخرى مهمة مثل الفول والذرة وكلاهما أصبحت مصر تستورد منه كميات كبيرة من الخارج خاصة الذرة الصفراء التي تستورد منها كميات مماثلة لما تستورده من القمح، وسوف يكون لهذا مردوده الجيد في توفير مستلزمات الأعلاف النباتية بأسعار رخيصة تنعكس على انخفاض أو استقرار أسعار اللحوم والدواجن والألبان ومنتجاتها.

٥. دراسة إمكانية زراعة الأرز في الأراضي السودانية لما يتطلبه من مناخ حار رطب صيفا وهو ما يتوافر تماما في المناخ السوداني ذات الأمطار الصيفية والمناخ الحار، على أن تزرع مصر مساحات أقل من الأرز في حدود ما هو ضروري للاستفادة من المياه التي لابد من ضخها للأراضي الشمالية لضمان عدم تزايد الملوحة فيها، وتلك التي لابد من صرفها في البحر لحماية الشواطيء الشمالية، وهو ما سيوفر لمصر كميات كبيرة من المياه العذبة والتي يمكن أن توجه إلى التوسع الزراعي لإضافة مساحات جديدة منتجة لمحاصيل أخرى من الحبوب مثل الذرة.

إن ربط اقتصاديات الدول ببعضها البعض سوف يكون أكثر واقعية وجدية في توثيق الروابط بين الشعوب العربية بدلا من الاستناد فقط إلى روابط الدم واللغة والمياه والدين، وبالتالي فإن التعاون الاقتصادي مع دولة السودان سوف تكون له انعكاساته السياسية المهمة، أو بمعنى أدق سوف يشكل عاملا مهما في دعم عوامل الوحدة بين الشعوب العربية. كذلك فإن تعاون مصر مع باقي دول حوض النيل العشر سوف تكون له انعكاساته الاقتصادية المهمة على اقتصاديات ونمو هذه الدول، وعلى مشروعات تطوير إيرادات نهر النيل لصالح قطاع الزراعة في كل كل دول حوض النهر.

بقى أن نشير إلى أنه كان لمصر في الستينيات وزير لشئون السودان اعترافا بأهمية العمق السوداني لمصر، وفي الوقت الراهن هناك حاجة ماسة لوجود وزير لشئون دول حوض النيل العشر ليشجع التعاون الزراعي والاقتصادي والاجتماعي وربط اقتصاديات هذه الدول بعضها ببعض قبل أن تسبقنا إليها دول أخرى ذات ميول استعمارية أو تخطط لاستخدام علاقتها بهذه الدول للإضرار بمصالح مصر المائية مع هذه الدول.

سابعا: ضرورة تطوير نظام توريد القمح ورفع إنتاج الأسمدة

تتبع الدولة نظاما غريبا للغاية في توريد القمح المحلي في مصر، حيث يتم وزنه بالطن الذي هو ألف كيلوجرام بينما تتم محاسبة الفلاح على ما ورده بالإردب الذي هو ١٥٠ كجم. وهذا النظام يفتح باب التلاعب من الوزانين في عملية التحويل من الطن الذي تم الوزن به إلى الإردب الذي تتم المحاسبة به. وما دام وزن القمح يتم بالطن فلماذا لا تتم محاسبة الفلاح على ما ورده بالطن بسعر موازي لسعر الطن في الأسواق الدولية والبالغ ما يوازي ٢٤٠٠ جنيه حاليا، مع عدم النزول عن مستوى ٢٠٠٠ جنيه للطن كحد أدنى مهما تكن تغيرات الأسعار التي تتسم بالتلاعب في الأسواق الدولية، على أن يتم رفع هذا الحد الأدنى كل ثلاث سنوات بناء على حركة أسعار

القمح في الأسواق العالمية، وبناء على العائد من المحاصيل المنافسة للقمح مثل البرسيم لضمان استمرار زراعة القمح مربحة وتنافسية مع البرسيم.

وبشأن ما أعلن عنه السيد وزير التجارة والصناعة عن خطة الدولة في إنشاء ألف مصنع كبير خلال فترة الولاية الخامسة للسيد الرئيس تنفيذا لما طرحه في برنامجه الانتخابي، من المهم أن نشير إلى أن هناك عجزا كبيرا يعاني منه الفلاح المصري كل عام في الأسمدة الأزوتية بكافة أنواعها: سلفات النشادر ونترات النشادر واليوريا وكذا الأسمدة الأزوتية المركبة، حيث تقوم مصر كل عام باستيراد كميات كبيرة من هذه الأسمدة من الدول الغربية والعربية أيضا، كما أن سماد اليوريا مطلوب وبشدة في جميع أسواق التصدير وتطالبنا جميع الدول الأوروبية والعربية والإفريقية بكميات كبيرة منه كلما طلبنا منهم عقد صفقات متكافئة لتصدير بعض المنتجات المصرية مقابل استيراد بعض السلع الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح حيث لليوريا استخدامات كثيرة في المجال الصناعي.

لذلك من المهم أن يوضع في الاعتبار إعطاء أولوية لإنشاء عدد من مصانع الأسمدة المعدنية خاصة اليوريا وسلفات ونترات النشادر لسد العجز المحلي منها ولتقليل الاستيراد منها، وزيادة صادرات اليوريا لتحسين الميزان التجاري، علما بأن هذه المصانع تعتمد على تصنيع اليوريا والأمونيا من الهواء الجوي باستخدام الشرارة الكهربائية ولا تتطلب الكثير من المواد الخام المرتفعة الثمن بل تتطلب فقط المعدات والأجهزة اللازمة لهذا التصنيع. فهل نقيم مصانع إنتاجية لسلع استراتيجية وتصديريه ونعطيها الأولوية المطلقة أم نستمر في إقامة مصانع المقرمشات والألوان الصناعية وغيرها مما يدمر صحة أبنائنا؟

ثامنا: رغيف جيد دون أعباء على الدولة

يقتصر دور هيئة السلع التموينية في الوقت الراهن على استيراد القمح فقط حيث تم إطلاق يد القطاع الخاص في استيراد كل السلع الحياتية المهمة والتي يبيعها للدولة بعد ذلك محققا ما يرتضيه من أرباح. وحتى استيراد القمح ترك جانب مهم منه للقطاع الخاص لاعتبارات أيديولوجية تتعلق بالهوس بنظام الاقتصاد وليس باعتبارات الكفاءة. وقد تركت الصفقة التبادلية التي أبرمتها الدولة عام ٢٠٠٧ لاستيراد نحو ١٫٤ مليون طن سنويا من كازاخستان، للقطاع الخاص الذي يستورد القمح ثم يعيد بيعه للدولة بأسعار أعلى محققا أرباحا كبيرة من نشاط طفيلي، في مشهد يبدو هزليا لتحقيق المنافع لبعض مستوردي القمح من القطاع الخاص على حساب الدولة والمال العام.

ومن ناحية أخرى فإن القانون الذي تعمل به وزارة التموين، وهو ضرورة إنتاج الرغيف المدعم من خلطة من الأقماح المحلية والمستوردة بنسبة ٥٠٪ لكل منهما بما يكلفنا مبالغ طائلة في نقل الأقماح من المحافظات المنتجة له إلى باقي المحافظات غير المنتجة وللموانئ التي يصلها القمح المستورد ويخزن في صوامعها، فلا معنى مثلا لنقل الأقماح المحلية من محافظات سوهاج وأسيوط إلى ميناء سفاجا ومدن البحر الأحمر لنتكلف مبالغ النقل لمسافة تتجاوز ٥٠٠ كم، ليتم خلطها بالأقماح المستوردة المخزنة هناك والمنطق أن يتم إنتاج الرغيف المدعم من الأقماح المستوردة فقط والموجودة بميناء سفاجا فالأقماح المحلية ليست أقل جودة من المستوردة بل تفوقها، ويتكرر نفس هذا السيناريو مع مدن السلوم ومرسى مطروح والقاهرة ومدن سيناء وموانئ الإسكندرية وبورسعيد ودمياط والسويس والتي يتم دفع تكاليف نقل باهظة لتزويدها بالأقماح المحلية لتحقيق نسبة الخلط مع الأقماح المستوردة المخزنة بها تطبيقا لقانون الخلط السابق الذي لا مبرر له. وحتى تأجير وسائل النقل البري هذه يتم تكليف جهات أخرى لتأجيرها نظير عمولة بدلا من التعاقد المباشر معها، كما يتم أيضا تكليف جهات أخرى بتأجير سفن نقل القمح من الخارج نظير عمولة أخرى بدلا من قيام الدولة بالتعاقد المباشر مع هذه الجهات الناقلة.

والعامل الثالث الذى يمكن أن يوفر للدولة مبالغ كبيرة من دعم الرغيف ويحسن من مواصفات الرغيف هو أن يكون الأولوية للتعاقد على القمح المستورد من الدول المنتجة والقريبة من مصر بدلا من المنابع البعيدة والتى تكلفنا تكاليف نقل باهظة ومدد نقل تستمر شهرا فى الإبحار حتى تصل إلى موانينا فى حين أن الاستيراد من المصادر القريبة مثل سوريا وروسيا وأوكرانيا وفرنسا وكازاخستان بما لا يزيد على مدد إبحار تتراوح بين أسبوع إلى عشرة أيام فقط توفر كثيرا فى تكاليف النقل، وإذا أراد الموردون فى الدول البعيدة البيع لنا فعليهم تخفيض أسعارهم لتعويض تكاليف النقل.

والعامل الرابع هو مسايرة الاتجاه العالمى باستخلاص بعض المواد الغالية التى تحتويها حبة القمح قبل طحنها مثل جنين حبه القمح الذى تستورده شركات الأدوية ويدخل فى إنتاج العديد من المقويات وكذا "السيميد" الذى يدخل فى صناعة الحلويات فهذه المواد تباع بأسعار مرتفعة وتعطى استخلاصا أمثل للدقيق يقلل من تكاليف الدعم.

تاسعا : ضرورة عودة دقيق الذرة إلى الرغيف البلدى

فى ظروف مماثلة لما نمر به الآن من ارتفاع كبير فى أسعار القمح فى الأسواق العالمية، اتخذت وزارة التموين منذ عشر سنوات قرارا صحيحا بخلط دقيق الذرة مع دقيق القمح بنسب لا تتجاوز ٢٠٪ للذرة لإنتاج الرغيف البلدى وذلك لتوفير ٢٠٪ من القمح المستورد بما يعادل مليون طن قمح يتم استيراده وما يتبعه من توفير عملات أجنبية، وفى نفس الوقت فإن ذلك يشجع على تسلم كميات الذرة الشامية والرفيعة التى ينتجها الفلاح المصرى وتبخسه حقه فيها مصانع الأعلاف وتجار العلافة. وفى العامين الأخيرين اتخذت وزارة التضامن الاجتماعى قرارا بوقف خلط دقيق الذرة بالقمح لما تصورته أنه فى صالح تحسين مواصفات الرغيف المنتج حيث أن دقيق الذرة يجعل الرغيف البلدى أقل انتفاخا وقبابا، وأيضا بسبب أن دراسات وزارة التضامن أشارت إلى أن دقيق الذرة يقلل من زمن تخزين الرغيف البلدي، وكأنها تشجع على تخزين الخبز رغم أن النمط الاستهلاكى فى مصر هو استخدام الرغيف طازجا ويوميا وهذا فى صالح الدولة ألا يقوم المستهلك بتخزين الرغيف وما يتبعه من حدوث فاقد نتيجة لهذا التخزين. ومن الضرورى أن تتم العودة إلى خلط دقيق الذرة مع القمح فى إنتاج الرغيف البلدي، لأن قرار إيقاف هذا الخلط كان له العديد من الأضرار على الاقتصاد المصرى وتشجيع الأفران على التوسع فى بيع الدقيق فى السوق السوداء للأسباب الآتية:-

١. إن وجود دقيق الذرة مخلوطا فى المطاحن مع دقيق القمح يجعل هذا الدقيق غير صالح لإنتاج المخبوزات الإفرنجية التى تتطلب عرقا معينا وبالتالى فإن وجود دقيق الذرة كان يمنع تماما تهريب الدقيق المدعم إلى المخابز الإفرنجية لإنتاج الخبز الأفرنجى بعد إعادة نخله لتحويله إلى دقيق استخلاص ٧٢٪، أى أنه شهادة الضمان المثلى لاستخدام هذا الدقيق فى إنتاج الرغيف المدعم فقط.

٢. فى ظل ارتفاع أسعار القمح فى الأسواق العالمية ووصوله إلى أكثر من ٢٥٠٠ جنيه مصرى للطن فإن توفير ٢٠٪ من القمح المستورد يعنى توفير أكثر من مليون طن قمح يتجاوز ثمنها ٤٠٠ مليون دولار حاليا، وهو مبلغ كبير يهم الاقتصاد المصرى توفيره خاصة أن طن الذرة المورد للدولة لا يتجاوز ألف جنيه للطن.

٣. إن وجود دقيق الذرة مع دقيق القمح فى أفران إنتاج الرغيف البلدى يضمن عدم تهريبه إلى أسواق رغيف الرصيف الذى يبدأ سعره من ٢٥ قرشا وحتى الجنيه الكامل لأنه منتج من الدقيق الزيرو ولأن وجود دقيق الذرة يمنع إعادة نخل هذا الدقيق وتحويله إلى دقيق زيرو لأن آثار دقيق الذرة سوف تظهر على رغيف الرصيف وتقلل من تسويقه وبما سيقلل أيضا من السوق السوداء وتهريب الدقيق المدعم إلى أسواق دقيق الرصيف.

٤. وبالمثل أيضا فإن وجود دقيق الذرة مع دقيق القمح يمنع أيضا تهريبه إلى مصانع المكرونة الشعبية والتى تستخدم دقيق القمح فقط لإنتاج المكرونة والتى تتطلب عرقا معينا فى العجينة يسهل معها تشكيل العجينة إلى الأشكال المختلفة من المكرونة وفى هذا حماية جديدة للدقيق المدعم وإغلاق لسوق سوداء أخرى.

٥. فى ظل وجود المناقصات الحالية لتوريد الدقيق فى ثلاث محافظات مصرية فإن وجود دقيق الذرة سوف يمنع تسرب هذا الدقيق إلى أصحاب هذه المناقصات كما سيخفض مستقبلا من أسعار التوريد فى المناقصات المقبلة نتيجة لاشتراط أن يكون الدقيق مخلوطا بدقيق الذرة بنسب تتراوح بين ١٠ و٢٠٪..

٦. تشجيع الفلاح المصرى على التوسع فى زراعات كل أصناف الذرة التى تستخدم فى الخلط مع الدقيق أو ذرة الأعلاف بما سيقلل من التوسع فى زراعات الأرز وتوفير كميات كبيرة من المياه إضافة إلى الرواج المالى للمزارعين وعدم استغلال التجار لهم.

٧. إن وجود الذرة فى الرغيف المدعم يجعل المستهلك يشترى فقط ما يلزمه يوميا دون إسراف أو حاجة للتخزين أو التجميد بما سيقلل الطوابير أمام المخابز نتيجة لشراء كل فرد لكميات كبيرة من الخبز قد تؤدى به فى النهاية إلى عدم الاستفادة من جزء كبير منه ووصوله إلى القمامة فى النهاية.

٨. القول بأن وجود دقيق الذرة يقلل من القيمة الغذائية للقمح قول مردود عليه بأن الرغيف نفسه لا يشترى كوسيلة تغذية ولكنه حامل للمواد الغذائية التى يتناولها الإنسان، كما أن الشعب المصرى دأب من قديم الأزل على خلط دقيق الذرة مع القمح بل ومع الحلبة والشعير أيضا لإنتاج الرغيف الشامى (نسبة إلى الذرة الشامية) والبتاو والرغيف البيتى، وعلى ذلك فإن الرغيف المخلوط بدقيق الذرة ليس غريبا على المستهلك المصرى بل ويحمى الفقراء من استخدام مخصصاتهم من الدقيق المدعم من الوصول إلى رغيف الرصيف أو مصانع المكرونة أو الأفران الإفرنجية وغيرها من فروع السوق السوداء فى مصر.

بنوك مصر بين الاندماج
وحل مشاكل الديون المتعثرة

أعلنت الحكومة والبنك المركزى المصرى فى سبتمبر ٢٠٠٤، عن برنامج لإصلاح الجهاز المصرفى المصرى، وإعادة هيكلته ماليا وإداريا على النحو الذى يعزز قدراته وأداءه على الصعيدين المحلى والإقليمى، ويزيد من قوته وقدرته عل أداء دوره بكفاءة فى النشاط الاقتصادي. ويستمد هذا البرنامج أهميته من أنه جاء أولا بعد صدور القانون الجديد للبنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ فى ١٥ يونيو ٢٠٠٣ والذى بدأ سريانه من ١٥ يوليو٢٠٠٣ وبدأ سريان لائحته التنفيذية فى ٢٢ مارس ٢٠٠٤ بعد أكثر من ٣ سنوات من المناقشات الموسعة. وقد مهد هذا القانون بشكل فعال لذلك البرنامج من خلال استحداث بعض الأحكام الجديدة التى لم يكن لمثلها وجود فى القانون السابق رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته، كما يتمثل عنصر ثان للأهمية فى أن هذا البرنامج أعلن عنه بعد تشكيل حكومة جديدة فى يوليو ٢٠٠٤ وفى ظل محافظ جديد للبنك المركزى المصرى تم تعيينه فى نوفمبر ٢٠٠٣، وإن كان ذلك العام لم يخل منذ بدايته من إشارات إلى الإصلاح المصرفى بين مسئولى البنك المركزى المصرى ومسئولى البنوك، وهى إشارات تناولت ذات الموضوعات تقريبا وبمنهج لا يختلف عما تم الإعلان عنه فى سبتمبر ٢٠٠٤. وأخيرا فان البرنامج يحظى برعاية سياسية على مستوى مرتفع حيث أشار البنك المركزى إلى أن البرنامج قد تم اعتماده من رئيس الجمهورية.

ومن الجدير بالذكر أن النص الكامل لبرنامج إصلاح الجهاز المصرفى لم يتم نشره مطلقا فى أية وسيلة من وسائل الإعلام أو على موقع البنك المركزى أو أى من المواقع الحكومية على شبكة الانترنت. ومن ثم فان ما يجرى تداوله بخصوص هذا البرنامج هو محصلة لعدد من المؤتمرات الصحفية واللقاءات والحوارات مع المسئولين بالحكومة والبنك المركزى، فضلا عن فقرات وردت هنا وهناك فى التقارير السنوية للبنك المركزى وبعض مطبوعات البنك الدولى ومطبوعات أخرى يستفاد منها أن برنامج تطوير الجهاز المصرفى المصرى يتم فى إطار توصيات للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى تم قبولها عام ٢٠٠٢.

وشمل هذا البرنامج للتطوير عدة محاور رئيسية، إلا أن جوهره يعكس مشكلة القروض المتعثرة المستحقة للبنوك على عملائها، وهى المشكلة المستمرة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى بصفة خاصة والتى طال تجاهلها وإنكار وجودها من قبل المسئولين على كل المستويات إلى أن تفاقمت وساهمت فى ضعف أداء الجهاز المصرفى فى ظل كيانات صغيرة ورقابة أقل مما ينبغى. وقد ساهم هذا فى بطء النشاط الاقتصادى وانخفاض معدل النمو خلال معظم سنوات النصف الأول من هذا العقد.

وإلى جانب العوامل المحلية التى حفزت على سرعة وضع برنامج للتطوير، كانت هناك عوامل خارجية لا يمكن التقليل من شأنها، ويتعين الإشارة إليها باختصار. وفى مقدمتها فتح السوق المحلية أمام البنوك الدولية فى ظل انضمام مصر لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتى تتضمن تحرير الخدمات المالية بما يعنيه ذلك من قدرة البنوك الأجنبية على الوجود فى السوق المحلية. وإذا كان البنك المركزى المصرى يرفض منح تراخيص جديدة لبنوك للعمل فى مصر، فان هذه البنوك تستطيع الوجود وممارسة نشاطها فى مصر بوسائل عديدة، أهمها عن طريق شراء بنوك قائمة ومرخص لها وهو ما أقرته التعديلات التى أدخلت على قانون البنوك القديم بالفعل

بمقتضى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ الذى أزال الحظر الذى كان مفروضا على ملكية الأجانب لرءوس أموال البنوك العاملة فى مصر، وسمح لرأس المال الأجنبى بالانفراد بتملك ١٠٠ ٪ من رأس مال أى بنك.

وهذه البنوك الدولية التى تعتبر منافسا محتملا شديد القوة قامت فيما بينها خلال العقود الماضية بحركة واسعة للاندماجات والاستحواذ على بنوك أخرى بحيث أصبح حجمها كبيرا للغاية، وتضاعفت إمكاناتها عن طريق قدراتها العالية على اجتذاب الكفاءات والكوادر والإنفاق عليها لتدريبها وصقل خبراتها، فضلا عن استخدام التكنولوجيا المتقدمة. كما أنها بنوك تتطلع إلى أسواق دول العالم الثالث بصفة خاصة لتوسيع نشاطها فيها ليس عن طريق تأسيس بنوك جديدة ولكنها تفضل أساسا الاستيلاء على بنوك قائمة بالفعل، وتمارس العمل ولها فروعها وقاعدة عملائها وأنشطتها وخبرتها بالسوق المحلية. كل ذلك يمثل بالنسبة للبنوك المحلية فى مصر تحديا شديد الخطورة وواقعا لابد من الاستعداد للتعامل معه، وهو ما يمكن مواجهته جزئيا عن طريق برنامج الإصلاح المصرفى للبنوك العاملة فى مصر.

أولاً: الملامح الرئيسية لبرنامج الإصلاح المصرفى:

١ - إدماج البنوك الصغيرة والمتعثرة فى كيانات أكبر ضمن برنامج متوسط الأجل لتخفيض عدد البنوك فى مصر إلى ٢١ بنكا. وأشير آنذاك إلى أن هناك ٦ بنوك صغيرة تسهم بنوك القطاع العام فيها بنسبة كبيرة، إلا أن رءوس أموالها أقل مما يتطلبه القانون الجديد، فضلا عن أنها تواجه مشاكل مالية كبيرة نتيجة الديون المتعثرة التى تستوعب جزءا كبيرا من محفظة قروضها، إلى جانب سوء الإدارة، وهى مشاكل رفض معها المساهمون ضخ أموال جديدة فيها. وقد رئى _ فى ظل تبنى البنك المركزى المصرى والحكومة مبدأ عدم السماح للبنوك بالإفلاس - أن الحل الأمثل بالنسبة لهذه البنوك هو إدماجها قسرا فى بنوك أكبر هى البنوك التى تمتلك الحصة الأكبر فى رءوس أموالها، على أن يتم ذلك خلال عام على الأكثر، وبحيث تتحول هذه البنوك الصغيرة إلى فروع للبنوك الأم، وتستمر فى التعامل مع ذات العملاء كالمعتاد.

٢ - إعادة هيكلة البنوك العامة من النواحى المالية والإدارية خلال ٥ سنوات على الأكثر. فبنوك القطاع العام فى مصر هى الأقدم تاريخيا، وتستحوذ على نحو نصف النشاط المصرفى وتحوز شبكة كبيرة من الفروع منتشرة فى كل أنحاء البلاد، إلا أن محفظة توظيفاتها مثقلة بديون القطاع العام وبنسبة كبيرة من ديون القطاع الخاص المتعثرة وباستثمارات لا تدر عوائد تذكر، فضلا عن أن هياكلها الإدارية، ونظم العمل فيها تحتاج لكثير من التطوير حتى تستطيع المنافسة مع البنوك الأجنبية والخاصة التى تعمل حاليا فى مصر أو التى سوف تمارس نشاطها خلال الفترة المقبلة فى السوق المصرية.

وفى هذا الخصوص تخضع البنوك العامة لعملية مراجعة شاملة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية تقوم بها مكاتب مراجعة دولية، تركز أساسا على تقييم جودة الأصول وتحديد فجوة المخصصات، أى تدرس الآثار الناجمة عن مشكلة الديون المتعثرة، وانعكاسها على المراكز المالية للبنوك.

٣ - تضمن البرنامج خصخصة أحد بنوك القطاع العام على الأقل، وبيع مساهمات بنوك القطاع العام فى البنوك المشتركة، الأمر الذى توقع معه البرنامج تحقيق أرباح رأسمالية يمكن استخدامها فى عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية لبنوك القطاع العام ذاتها سواء عن طريق زيادة قاعدتها الرأسمالية أو عن طريق دعم برامج التطوير والتدريب.

وقد تم بالفعل فى هذا الإطار بيع بنك الإسكندرية إلى مجموعة "سان باولو" الإيطالية وإلى جانب ذلك تم تخارج المال العام من البنوك المشتركة حيث باعت البنوك العامة مساهماتها فى هذه البنوك (١٧ بنكا) إلى البنوك الخاصة والأجنبية لاسيما الشركاء معها.

٤ – حل مشاكل الديون المتعثرة، والتى قدرت آنذاك بنحو ٢٥٪ من إجمالى قروض الجهاز المصرفى المصرى. وجاء إدراج هذا الموضوع المهم فى خطة التطوير بعد أن تعددت المبادرات للوصول إلى حلول لمشكلة تعثر العملاء دون أن يسفر ذلك عن التوصل إلى تسويات عملية لتلك المديونيات، مما أدى إلى آثار سلبية كبيرة على النشاط المصرفى نفسه، وعلى قدرة البنوك على التوسع فى الإقراض وبالطبع على قطاع الأعمال الذى يعتبر العميل الأول للبنوك والذى يحتاج إلى التمويل بشتى أنواعه لتسيير دورة النشاط الاقتصادى. وقد أثرت مشكلة التعثر على عدد من البنوك الصغيرة لدرجة أن رءوس أموالها تآكلت وكان يتعين إفلاسها طبقا للقواعد العامة للقانون التجارى. إلا أن السلطات المختصة ترفض مبدأ إفلاس البنوك ولذا كان الحل هو إدماجها قسرا فى بنوك أخرى. ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين ظاهرتى التعثر والاندماج.

٥ – تطوير الرقابة والإشراف بالبنك المركزى. وقد أعلن فى هذا الإطار أن المستهدف هو تطوير الوظيفة الرقابية للبنك المركزى بما يتماشى والاتجاهات العالمية فى الصناعة المصرفية من خلال الاستفادة من افضل الممارسات الدولية. حيث تم البدء فى استخدام أسلوب جديد للرقابة هو أسلوب الرقابة عن طريق تقييم المخاطر ومتابعتها، لضمان قوة وسلامة الجهاز المصرفى. هذا بالإضافة إلى تأهيل البنوك لاتفاقية بازل ٢ بمطالبتها بالاهتمام بإدارة المخاطر وإنشاء وحدات للتنبؤ وإدارة الأزمات فضلا عن الرقابة الداخلية. وفى هذا الإطار تم توقيع بروتوكول مع البنك المركزى الأوروبى وأربعة من البنوك المركزية الأوروبية (فى فرنسا واليونان وايطاليا وألمانيا) لتقديم المساعدة الفنية لمدة عامين بداية من ديسمبر ٢٠٠٥، بحيث يتم تقييم الأساليب المتبعة حاليا فى قطاع الرقابة والإشراف ومدى تماشيها مع المعايير الدولية ثم وضع خطة التطوير، وتمكين الكوادر من استخدام الأدوات والأساليب الرقابية الحديثة.

ثانيا: الاندماج المصرفى

١– المبررات العملية لاندماج البنوك المصرية :

شهدت العقود الأخيرة زيادة كبيرة فى عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك وأهمها: على المستوى العالمى تعبر عن سعى البنوك والشركات للتوسع الرأسى فى الأنشطة نفسها للإفادة من اقتصاديات الحجم أو للتوسع الأفقى باقتحام أنشطة ومجالات جديدة بما يحقق فى النهاية أهدافا تتمثل فى سيطرتها على حصص اكبر فى الأسواق الدولية وخفض النفقات وتحسين معدلات الربحية.

ولم تقتصر هذه العمليات على شراء البنوك والشركات الكبرى لبنوك وشركات أصغر من حيث حجم رأس المال أو حجم النشاط والأرباح أو تلك التى تعانى مشكلات، بل ظهر اتجاه قوى خلال التسعينيات (وهو مازال مستمرا وتزداد حدته) لاندماج البنوك والشركات العملاقة، سواء فيما بينها وبعضها البعض، أو بين بنوك تجارية ومؤسسات مالية أخرى تعمل فى مجال التأمين أو ضمان الاكتتابات وبيع الأوراق المالية، وتقديم الاستشارات المالية والإدارية وعمليات إعادة الهيكلة والتطبيقات التكنولوجية للعمل المصرفى والتمويل العقارى.

وقد مثل التطور الكبير فى تكنولوجيا العمل المصرفى احد الأسباب المهمة وراء حركة الاندماجات الدولية حتى بين البنوك الكبرى، وذلك سعيا لضمان شبكة واسعة من الفروع المرتبطة ببعضها البعض ومع المراكز الرئيسية، وقاعدة عريضة من العملاء تبرر من الناحية الاقتصادية النفقات الضخمة اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية المتقدمة خاصة بعد التوسع الهائل فى التطبيقات التكنولوجية الحديثه مرتفعة التكلفة فى مجال البنوك، وعلى الأخص التطبيقات الإلكترونية.

وفى إطار برنامج إصلاح الجهاز المصرفى طرحت آلية الاندماج كوسيلة لعلاج عدد من المشكلات، وأوجه القصور التى تعانى منها البنوك أهمها:

أ- مشكلة البنوك المتعثرة:

كانت البنوك الستة التى قرر البنك المركزى المصرى طرحها للإدماج القسرى (بنك المهندس وبنك التجارة والتنمية (التجاريون) وبنك مصر اكسيريور، وبنك النيل، والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، والبنك المصرى المتحد)، هى بنوك متعثرة، تعرضت قاعدتها الرأسمالية للتآكل بفعل الخسائر، التى تجاوزت فى البعض منها كامل قيمة رأس المال، وهو ما يتطلب تصفيتها وفقا لأحكام القانون. ويمكن القول بأنه نظرا لغياب تنظيم قانونى محكم لإفلاس البنوك يضمن حقوق المودعين أساسا، فقد تم طرح الإدماج القسرى كآلية بديلة للخروج من هذا الوضع مثلما حدث إبان أزمة بنك الاعتماد والتجارة فى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى حين ادمج فى بنك مصر.

ب- ظاهرة التشرذم المصرفى:

كان الجهاز المصرفى المصرى يتكون عند الإعلان عن برنامج إصلاح الجهاز المصرفى من ٥٧ بنكا بالإضافة إلى البنك المركزى المصرى. وتوزع هذا العدد بين ١٧ بنكا مملوكا لرأس المال المحلى العام والخاص و٣٨ بنكا يوجد فيها رأس المال الأجنبى سواء منفردا (١٤) او بالاشتراك مع رأس المال المحلى (٢٤) فضلا عن بنكين غير مسجلين لدى البنك المركزى المصرى هما بنك ناصر الاجتماعى والمصرف العربى الدولى.

ويلاحظ أنه على الرغم من هذا العدد الكبير فإن بنوك القطاع العام التجارية الأربعة كانت تستأثر بنحو ٥٠٪ فى المتوسط من جملة النشاط المصرفى (ودائع - تسهيلات - إجمالى ميزانية)، فى حين تتقاسم بقية البنوك النصف الآخر من النشاط، وهو ما يشير بذاته إلى درجة عالية من "التشرذم التى تحول دون وجود منافسة حقيقية لبنوك القطاع العام التجارية الأربعة. ومن هنا فإنه بالقدر الذى يفترض أن يؤدى فيه الاندماج إلى اختفاء هذه الوحدات الضعيفة، وخلق كيانات اكبر، بالقدر الذى تزداد فيه تنافسية الجهاز المصرفى المصري، وهى تنافسية ليست مطلوبة لذاتها وإنما فى علاقتها بتطوير أداء الجهاز المصرفى بما يخدم احتياجات الاقتصاد المصرى ويسهم فى تعبئة المدخرات وترشيد استخدام الموارد وحسن توجيهها للمجالات التى تحتاج إليها القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ت- ضعف القاعدة الرأسمالية:

اتسم الجهاز المصرفى المصرى عشية إعلان برنامج الإصلاح بضعف قاعدته الرأسمالية وعدم مواكبتها للتوسع المستمر فى حجم النشاط، حيث لم تتجاوز نسبة حقوق المساهمين / الأصول فى يونيو ٢٠٠٤ نحو ٥,١٪، وبما يمثل تراجعا عن مستواها فى يونيو ٢٠٠٠ والبالغ ٥,٦٪. وكان انخفاض القاعدة الرأسمالية يصدق على كل من بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص على حد سواء وبدرجات مختلفة.

ولعله من الجدير بالذكر أن مجموع حقوق المساهمين بالجهاز المصرفى المصرى فى يونيو ٢٠٠٣، والذى يعادل نحو ٥ مليارات دولار، يقل عن رأس المال الأساسى للبنك الأهلى التجارى السعودى بمفرده برغم التباين الكبير بين البلدين من حيث القاعدة الإنتاجية وعدد السكان، وأن القاعدة الرأسمالية لبنك "سيتى كورب" تبلغ أكثر من ٧٠ مليار دولار.

ويشار هنا إلى أن القاعدة الرأسمالية للبنك هى التى تحدد فى النهاية مدى قدرته على التوسع فى النشاط، حيث يتعين أن يبلغ رأس مال البنك مبلغا لا تقل نسبته عن نسبة ١٠٪ من إجمالى أصوله المرجحة طبقا لدرجة المخاطر التى يحددها البنك المركزى المصرى. ومؤدى ذلك أن قدرة البنك على التوسع فى أنشطته خاصة منح القروض أو التوظيف فى أوراق مالية أو غير ذلك يرتبط بحجم قاعدته الرأسمالية (تشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية والاختيارية والأرباح غير الموزعة والودائع المساندة التى قد يقدمها المساهمون لمدة لا تقل عن ٥ سنوات)، فكلما زادت القاعدة الرأسمالية للبنك وانخفضت نسبة أصوله الخطرة ارتفعت قدرته على التوسع وزيادة النشاط والعكس صحيح. وقد أصبحت القاعدة الرأسمالية للبنوك أساسا لتقييمها وترتيبها

الذى تعده مجلة *THE BANKER* سنويا، بدلا من الاعتماد على إجمالى حجم الأصول. كما أن مقررات "بازل" تعطى للقاعدة الرأسمالية أهمية كبيرة فى علاقتها بالمخاطر المصرفية.

٢ – الإطار التنظيمى لعمليات الاندماج :

أ – تنظم المادة (٤١) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقدى القواعد الخاصة بالاندماج، حيث تنص على أنه يجوز لأى بنك الاندماج فى أى بنك آخر بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزى بعد استيفاء الشروط والإجراءات التى يصدر بها قرار من هذا المجلس.

ولم تتعرض اللائحة التنفيذية للقانون المذكور، إطلاقا لقواعد الاندماج، كما يلاحظ أن التنظيم القانونى لعملية الاندماج لم يحدد ما إذا كان البنك الدامج يتعين أن يكون من البنوك العاملة فى مصر فعلا والمسجلة لدى البنك المركزى أم أنه يجوز أن يكون من البنوك التى لا تعمل فى مصر.

ب – يتيح القانون للمصريين وغيرهم تملك رءوس أموال البنوك دون التقيد بأى حد أقصى (مادة ٤٩) وهو فى ذلك يؤكد التعديلات التى أدخلت على التشريع المصرى فى عام ١٩٩٦ بمقتضى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ – حتى قبل توقيع الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات – للسماح بتملك الأجانب للبنوك. إلا أن هناك ضوابط لذلك، أهمها أنه يشترط "إخطار" البنك المركزى فى حالة تملك أى شخص طبيعى أو اعتبارى لما يزيد على ٥٪ من رأس المال المصدر لأى بنك وبما لا يجاوز ١٠٪ منه (مادة ٥٠). أما إذا تملك أى شخص طبيعى أو اعتبارى ما يزيد على ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك أو أية نسبة تؤدى إلى السيطرة الفعلية عليه، فيتعين الحصول على "موافقة مسبقة" من مجلس إدارة البنك المركزى (مادة ٥١). وفسرت نفس هذه المادة معنى السيطرة الفعلية بأن يكون الشخص مالكا لأية نسبة يكون من شأنها تمكينه من تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة البنك أو التحكم على أى نحو فى القرارات التى يصدرها مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية.

كما توسعت ذات المادة (٥١) فى تحديد ما يدخل فى حساب ملكية الشخص الطبيعى، بإضافة ما يملكه أقاربه حتى الدرجة الرابعة، وكذا توسعت فى حساب ملكية الشخص الاعتبارى بإضافة ما يملكه أى من أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، فضلا عن أى شخص اعتبارى آخر إذا كان تحت السيطرة الفعلية لذات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين. كما يدخل فى الحساب مجموع ما يملكه شخص طبيعى أو اعتبارى يكون بينهم اتفاق على ممارسة حقوقهم فى الجمعية العامة أو مجلس إدارة البنك بما يؤدى إلى السيطرة الفعلية على أى منهما، الأمر الذى يعكس أن القانون يأخذ فى الاعتبار شهادات الإيداع الدولية *(GDR)* التى أصدرتها بعض المؤسسات المالية وطرحتها للبيع والتداول فى أسواق المال الدولية بضمان أسهم بنوك مصرية، وهى شهادات تعطى لحامليها حقوق على أسهم تلك البنوك.

حـ – وطبقا للمادة (٥٣) فيجب أن يقدم طلب الموافقة على تملك ما يزيد على ١٠٪ من رأسمال البنك أو النسبة التى تؤدى للسيطرة الفعلية عليه، إلى البنك المركزى المصرى قبل ٦٠ يوما على الأقل من موعد التملك، مقترنا بتقرير عن أسباب التملك والأهداف والخطط والسياسات التى سيتم اتباعها فى تصريف أمور البنك. وللبنك المركزى أن يوافق أو يرفض – مع تسبيب قرار الرفض – خلال ٦٠ يوما من تاريخ الطلب (مادة ٥٥). وعدد القانون (المادة ٥٤) الأسباب التى تدعو البنك المركزى لرفض طلب التملك، وأهمها:

- النقص الجوهرى فى البيانات التى تضمنها طلب التملك أو عدم صحة أى منها.
- أن يؤدى قبول الطلب إلى الحد من المنافسة فى السوق المصرفية أو اضطراب العمل بها.
- أن يكون طالب التملك بنكا أو مؤسسة مالية أجنبية لا يخضع للسلطة المختصة فى الدولة التى بها مقره

الرئيسي. فمن المعلوم أن القانون يشترط على البنوك الأجنبية التى تعمل فى مصر أن تكون مراكزها الرئيسية خاضعة لسلطة بنك مركزى فى الدولة الأم.

- أن يكون طالب التملك ليس له خبرة بالعمل المصرفي.

ث – أما اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد فتتعرض للحالات التى يمكن فيها رفض طلب التملك بذكر بعض الضوابط، وأهمها:

- عدم وجود تعارض بين مصالح الطالب ومصالح البنك.
- مدى ما يتيحه التملك من قوة مؤثرة ومن سيطرة فعلية على البنك لتعيين أعضاء مجلس الإدارة أو التحكم فى القرارات التى تصدر عن المجلس أو الجمعية العمومية. ويلاحظ أن هذا النص يتسم بالغموض، فليس من الواضح هل يتم الرفض إذا أتاح التملك حقوقا وسلطة أكثر أم أن ذلك هو المطلوب لضمان سيطرة واحد أو أكثر (بمفهوم المستثمر الاستراتيجي الذى تتبناه الحكومة فى عمليات الخصخصة) من المساهمين على البنك.
- قدرة طالب التملك واستعداده لتقديم الدعم المالى أو الفنى إلى البنك. ويشار فى هذا الصدد إلى أن الدعم المالى قد يتمثل فى وديعة مساندة بدون فائدة، أو بفوائد منخفضة) يقدمها المساهمون للبنك حين الحاجة، وأن الدعم الفنى قد يتمثل فى إبرام عقد إدارة بين البنك الأم والبنك التابع أو غير ذلك من العقود الجزئية التى تتعلق بتنظيم ممارسة العمل المصرفى.

٢ – اندماجات البنوك، وكيف تمت والمشاكل التى أثارتها:

يشترط القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالبنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد، ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للبنك الذى يعمل فى مصر عن ٥٠٠ مليون جنيه مصرى تدفع بالكامل، وألا يقل المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية عن ٥٠ مليون دولار أمريكي (المادة ٣٢ – ٢). وقد كان الحد الأدنى لرأس المال طبقا للقانون القديم للبنوك والائتمان (رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته) يبلغ ١٠٠ مليون جنيه بالنسبة للبنوك التى تتخذ شكل شركات مساهمة و١٥ مليون دولار بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية. وخلال التسعينيات بصفة خاصة قامت معظم البنوك بزيادة رءوس أموالها لكى تدعم مراكزها المالية لمبررات عملية، إلا أن معظمها كان لا يزال أدنى مما يتطلبه القانون الجديد. وقد كان الهدف الأساسى من تحديد مستوى مرتفع لرأسمال البنوك هو دفعها للاندماج إذا لم تتمكن من زيادة قاعدتها الرأسمالية عن طريق مساهميها وقد تم إعطائها مهلة لمدة سنة واحدة لتوفيق أوضاعها مع ما يتطلبه القانون خاصة بالنسبة للحد الأدنى لرأس المال (للمادة الثالثة من مواد الإصدار للقانون الجديد)، وهى مهلة قام مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بمدها مرة واحدة ولمدة سنة واحدة(قراره رقم ١٨١٤ فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٤) مؤكدا أنها حد أقصى تنتهى فى ١٤ يوليو ٢٠٠٥. ويرغم أن القانون يمنحه حق مد هذه المهلة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز فى مجموعها ٣ سنوات، إلا أن مجلس إدارة البنك المركزى رفض مد هذه المهلة برغم كثرة التوقعات بمدها وبرغم الضغوط التى مارستها البنوك المتعثرة وبعض فروع البنوك الأجنبية لإتاحة مزيد من الوقت لتدبير الزيادات المطلوبة فى رأس المال. ومن ثم أصدر مجلس إدارة البنك المركزى قراره رقم ١٣١١ فى ١٢ يوليو ٢٠٠٥ بعدم مد المهلة الممنوحة للبنوك لتوفيق أوضاعها بالنسبة لرأس المال المطلوب، وهى المهلة التى كانت ستنتهى بعد يومين فقط أى فى ١٤ يوليو ٢٠٠٥.

وقد كانت هذه المادة – والطريقة التى تم بها التعامل مع هذه الأوضاع _ فعالة فى دفع البنوك إلى الاندماج _ أو التصفية، وبالتالى الشطب من سجل البنوك لدى البنك المركزى – فى حالة فشلها فى تدبير الزيادة المطلوبة فى رأس المال خلال المهلة.

وفضلا عن ذلك فإن القانون (المادة ٧٩) منح البنك المركزى سلطة أن يطلب من البنوك المتعثرة أى البنوك التى تتعرض لمشاكل مالية تؤثر على مركزها المالى أن تقوم بتدبير موارد مالية إضافية سواء تمثلت فى زيادة رأس المال أو أموال مساندة من المساهمين. كما يحدد البنك المركزى المبلغ المطلوب ضخه ومدته وشروطه والمهلة التى يتعين أن يتم خلالها ذلك، وإلا جاز له أن يقرر بنفسه هذه الزيادة وان يطرحها للاكتتاب العام أو الخاص بالشروط التى يراها، أو أن يقرر إدماج البنك المتعثر فى بنك آخر بعد موافقة البنك المدمج فيه، وإلا فان الشطب يكون هو الحل الأخير على أن هذه السلطة الكبيرة ليست مطلقة، وقد نظمها مجلس إدارة البنك المركزى بقراره رقم ١٨٢٥ بتاريخ ٣١ اغسطس ٢٠٠٤ الذى يوضح كيفية تطبيق أحكام المادة ٧٩ من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد المشار إليها، حيث يتعين أن يكون الطلب الموجه للبنك المتعثر لتدبير موارد مالية إضافية متضمنا المبررات التى استند إليها البنك المركزى فى ذلك، والمدة التى يتم خلالها تدبير هذه الموارد على الا تتجاوز ٣ اشهر. وللبنك المركزى أن يطلب من بيت خبرة أو جهة متخصصة القيام بعملية تقييم للبنك المتعثر وعلى نفقة ذلك البنك قبل توجيه هذا الإخطار إليه. فإذا لم يوافق البنك المتعثر أو لم تستكمل إجراءات تدبير الزيادة وطرحها للاكتتاب خلال المهلة، كان للبنك المركزى أن يقرر بنفسه زيادة رأس مال هذا البنك وطرحها للاكتتاب العام أو الخاص أو دمجه فى بنك آخر أو شطب تسجيله. وفى حالة اتخاذ البنك المركزى قراره بزيادة رأس المال وطرحها للاكتتاب، فان هذا القرار يحل محل قرار مجلس إدارة البنك المتعثر وجمعيته العامة، ومن ثم لا يطلب البنك المركزى موافقة منه على الاندماج، على حين يتعين الحصول على موافقة البنك الدامج على عملية الدمج، وأن يحدد الشروط التى يقبل بها إتمام الدمج ومقابل الاندماج والمدة الزمنية المقررة له، أى المبلغ الذى يحصل عليه من البنك المركزى كوديعة مساندة والمدة التى يحتفظ خلالها بهذه الوديعة.

وكان من المهم أن يتم بشكل دقيق تحديد متى يمكن اعتبار البنك متعثرا، وذلك نظرا للسلطات الكبيرة والخطيرة التى يمنحها القانون للبنك المركزى فى حالة عدم قيام البنك المتعثر بتدبير التمويل اللازم والمطلوب لتصحيح أوضاعه، وهى سلطات تصل إلى حد إدماجه فى بنك آخر أو شطبه من سجل البنوك. ولذا فقد تضمن القانون (المادة ٧٩) حصرا بالحالات التى يعتبر البنك متعرضا لمشاكل مالية إذا توافرت فى شأنه إحداها وهى:

- عجز أصول البنك عن تغطية التزاماته بشكل يضر بأموال المودعين.
- الانخفاض الملموس فى أصول البنك أو إيراداته بسبب مخالفة القوانين او القواعد، او نتيجة القيام بممارسات خطرة لا تتفق واسس العمل المصرفى.
- اتباع أساليب غير سليمة فى إدارة نشاط البنك يترتب عليها انخفاض حقوق المساهمين بشكل ملموس أو المساس بحقوق المودعين وغيرهم من الدائنين.
- توافر دلائل قوية على أن البنك لن يتمكن من مواجهة طلبات المودعين أو الوفاء بالتزاماتهم فى الظروف العادية.
- نقص قيمة حقوق المساهمين فى البنك عن المخصصات الواجب تكوينها.

ومن ناحيته طالب البنك المركزى البنوك بزيادة رءوس أموالها زيادة فعلية وليس عن طريق التحويل من الاحتياطيات، أى انه استهدف قيام البنوك بدعم حقيقى لمراكزها المالية حيث إن الاحتياطيات محتسبة بالفعل ضمن القاعدة الرأسمالية ولن يترتب على زيادة رأس المال بجزء منها أى إضافة للقاعدة الرأسمالية للبنك. وقد قام معظم البنوك و٦ فروع لبنوك اجنبية بتوفيق أوضاعها قبل نهاية المهلة عن طريق زيادة رءوس أموالها، وقد تم شطب تسجيل فروع البنوك الأجنبية التى لم توفق

أوضاعها، أما البنوك التي تتخذ شكل شركات مساهمة ولم تتمكن من توفيق أوضاعها فقد تعرضت للدمج القسري أو الطوعي على النحو التالي:

أ – إدماج بنك مصر "اكستريور" في بنك "مصر" بناء على قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم ١٩٠٩ في ٣١ أغسطس ٢٠٠٤ وهو أول البنوك التي تدمج قسرا في ظل برنامج الإصلاح المصرفي. ويلاحظ أن الإعلان عن قرار الإدماج تأخر لحين الإعلان عن خطة الإصلاح، حيث لم يتم إعلان الدمج إلا في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤ بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم ٢٠٠١. وجدير بالذكر أن بنك "اكستريور" مصر قد تعرض لمشاكل كثيرة بسبب سوء الإدارة والفساد وتراكم الديون المتعثرة دون تجنيب المخصصات الواجبة، بحيث استهلكت حقوق المساهمين بالكامل. وقد حوكم رئيس مجلس إدارته السابق وأدين وحكم عليه بالسجن بتهم تتعلق بالفساد وإهدار الأموال. وقد منح البنك المركزي المصري بنك مصر قرضا مساندا قيمته ١,٦ مليار جنيه بدون فائدة لتمكينه من مواجهة مشكلة انخفاض مخصصات الديون المتعثرة بالبنك المندمج، حيث لم يتم تجنيب مخصصات كافية لمواجهتها.

ب– اندماج فرع بنك "كريدي ليونيه – مصر" في بنك "كريدي اجريكول انسويس –مصر" (قرار البنك المركزي ٥١٢ في ٨ مارس ٢٠٠٥). وقد تغير اسم البنك الدامج ليكون بنك "كاليون – مصر" اعتبارا من ٣ ابريل ٢٠٠٥. ويعكس هذا التغيير اندماج البنكين الأم كريدي ليونيه وكريدي اجريكول في ٢٠٠٥ ليكونا معا بنك كاليون. وكان بنكريدي اجريكول وشركة المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية المملوكة لوزيري الإسكان والنقل الحاليين قد استحوذا في فبراير ٢٠٠٦ على ٧٥ ٪ من أسهم البنك المصري الأمريكي في صفقة قيمتها ٢٢١٤ مليون جنيه مصري، وهي الصفقة التي تعرض لها تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٦.

ت– الموافقة من حيث المبدأ على اندماج البنك العقاري المصري العربي وبنك التعمير والإسكان. وجدير بالذكر أن الأول هو بنك مملوك بالكامل للمال العام ناتج عن اندماج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي في ١٩٩٩، والثاني من بنوك القطاع الخاص، الأمر الذي يعني أن الاندماج مقترن بنوع من الخصخصة (القرار رقم ٦٠٥ في ٢٢ مارس ٢٠٠٥). ولم يتم حتى الآن الدمج الفعلي للبنكين إلا أنهما يخضعان فعليا لنفس الإدارة حيث انه تم تعيين رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان والتعمير رئيسا لمجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي في إطار الإعداد لعملية الدمج. وقد منح البنك المركزي المصري، البنك العقاري المصري العربي في ٢٠٠٧ قرضا مساندا قيمته مليار جنيه مصري لمواجهة مشاكل الديون المتعثرة، ولتمكينه من القيام بالإصلاحات الهيكلية المطلوبة وإعادة هيكلة محفظة القروض بالبنك ضمن ترتيبات عملية الدمج الذي يتوقع أن يتم فعليا قبل يونيو ٢٠٠٨. ومن الواضح أن الفحوص والدراسات التي اجريت على البنك الذي سيدمج أثبتت احتياجه لتمويل آخر بنحو ٥٠٠ مليون جنيه لاستكمال الإصلاحات الهيكلية قبل الاندماج، وهو ما يسعى للحصول عليه من البنك المركزي المصري أو عن طريق توريق حصة جديدة من مديونياته.

ث – استحواذ بنك "بيريوس" اليوناني على البنك المصري التجاري (القرار ٩١٨ في ١٠ مايو ٢٠٠٥). وقد تمت الصفقة من خلال البورصة في يوليو ٢٠٠٥ حيث اشترى بنك "بيريوس" نحو ٦٩٪ من أسهم البنك المذكور مقابل ١٣٣ مليون جنيه.

ج– إدماج فرع "أمريكان اكسبريس بنك – مصر" في البنك المصري الأمريكي اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ (القرار ١٢١٢ في ٢٦ يونيو٢٠٠٥).

ح – استحواذ بنك الشركة المصرفية العربية الدولية على بنك بورسعيد الوطني (القرار رقم ١٤٠٥ في ٢٦ يوليو ٢٠٠٥). وقد تمت الصفقة في البورصة في أغسطس ٢٠٠٥ وانتقلت ملكية كامل الأسهم إلى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية مقابل ١٠٠ مليون جنيه.

خ – استحواذ البنك العربي الإفريقي الدولي على بنك مصر أمريكا الدولي (القرار ١٧٠٤ في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٥) في صفقة قيمتها ٢٤٠ مليون جنيه.

د– دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري اعتبارا من انتهاء عمل ٥ أكتوبر ٢٠٠٥ (القرار ١٩١٧ في ٤ أكتوبر ٢٠٠٥)، ومنح البنك الأهلي المصري قرضا مساندا بدون فائدة أو عمولة على أعلى رصيد مدين قدره ثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون جنيه مصري لمدة اثنى عشر عاما على أن يتم سداد هذا القرض دفعة واحدة في نهاية مدة القرض وذلك نظير عملية الدمج، مع التزام البنك المركزي بسداد أية مبالغ إضافية للبنك الأهلي المصري مقابل الضرائب التي قد تكون مستحقه عما تم اعتماده في تقرير فحص بنك المهندس (القرار ١٩١٦ في ٤ أكتوبر ٢٠٠٥).

ذ – استحواذ بنك لبنان والمهجر (بلوم) على بنك مصر رومانيا شريطة الالتزام بشراء كامل حصة المال العام المطروحة للبيع (القرار ١٩١٨ في ٤ أكتوبر ٢٠٠٥). وقد استحوذ البنك المذكور أولا على ٨٤٫٢٪ من رأسمال البنك مقابل ٤٩٨ مليون جنيه مصري وزادت هذه النسبة فيما بعد إلى ٩٧ ٪. وجدير بالذكر ان بنك مصر رومانيا كان يتميز بانه الوحيد بين بنوك القطاع الخاص الذي له فروع بالخارج.

ر– دمج بنك التجارة والتنمية (التجاريون) في البنك الأهلي المصري اعتبارا من انتهاء عمل يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥ (القرار ٢٤٠٦ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥) ومنح البنك الأهلي المصري قرضا مساندا بدون فائدة وبدون عمولات قدره مائتان وثمانية وثمانون مليون جنيه لمدة اثنى عشر عاما يدرج ضمن عناصر رأس المال لدى حساب معيار كفاية رأس المال، على أن يسدد دفعة واحدة في نهاية مدة القرض. وقدم البنك المركزي تعهدا بمواجهة المطالبات الضريبية والدعاوى القضائية المرفوعة ضد بنك التجارة والتنمية وفي حدود مائة وستة وستين مليون جنيه (القرار ٢٤٠٥ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥).

ز– استحواذ بنك عودة اللبناني (الذي تسهم فيه بنسبة ٢٠٪ المجموعة المالية المصرية "هرمز" وهي نسبة تتطلع إلى زيادتها إلى ٢٨٪ في عام ٢٠٠٨) على بنك القاهرة الشرق الأقصى شريطة الالتزام بشراء كامل حصة المال العام المطروحة للبيع والالتزام بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٥٠٠ مليون جنيه خلال ستة أشهر من تاريخ إتمام الاستحواذ(القرار ٢١٣ في ٣٠ يناير ٢٠٠٦). وقد تمت العملية من خلال البورصة في مارس ٢٠٠٦ بشراء بنك عودة لنحو ٩٩٫٧٪ من الأسهم مقابل ٩٣٫٨ مليون جنيه

س– قيام البنك المركزي المصري بإنشاء مصرف جديد باسم المصرف المتحد، (القرار ١٢١١ في ٢٠ يونيو٢٠٠٦) برأسمال مليار جنيه مصري يسهم فيه البنك المركزي بنسبة ٩٩٫٩٪ من رأسماله والباقي لصندوق العاملين بالبنك المركزي المصري وصندوق العاملين بالبنك الأهلي المصري. وهو أول بنك يصرح بإنشائه منذ الثمانينيات، وقد نص القرار على أن يكون أحد أغراضه دمج ثلاثة بنوك متعثرة. وقد أدمج فيه كل من المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (بنك الأهرام سابقا) والبنك المصري المتحد (بنك الدقهلية الوطني سابقا) وبنك النيل (الذي تملك أسرة العيوطي ٥٨٪ من رأسماله) (القرار ١٤٠٤ في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦). وقد منح المصرف المتحد نظير إدماج هذه البنوك قرضا مساندا بدون ضمان وبدون فائدة أو عمولات قدره ثلاثة مليارات جنيه لمدة عشر سنوات يدرج ضمن عناصر رأس المال لدى حساب معيار كفاية رأس المال ويتم سداده دفعة واحدة في نهاية مدة القرض (القرار ١٤٠٣ في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦).

وكانت البنوك الثلاثة المدمجة قد أسفر نشاطها عن خسائر كبيرة تحولت معها حقوق المساهمين إلى أرقام سالبة، أي أن المساهمين فقدوا كل حقوقهم المالية، وأحجم المساهمون عن ضخ أموال جديدة لزيادة رأس المال وتغطية فجوة المخصصات. وقد تم بالتالي طرحها للبيع، وتقدمت ١٠ مؤسسات مالية لشرائها، إلا أن

بعض هذه المؤسسات تراجع عن إجراء الفحص اللازم فى حين أن بعض المؤسسات الأخرى قدم عروضا تتضمن شروطا رأى البنك المركزى أنها مغالى فيها، خاصة من حيث مبالغ القروض أو الودائع المساندة التى تم طلبها مقابل الدمج. وبالتالى اضطر البنك المركزى للتدخل بشكل مباشر على هذا النحو للمحافظة على حقوق المودعين والدائنين.

وقد أثار هذا التدخل المباشر من البنك المركزى المصرى كثيرا من التحفظات حول عودة دور الدولة المباشر لتملك البنوك فى ظل اتجاه عام للخصخصة، وحول قيام البنك المركزى نفسه بتملك احد البنوك الأمر الذى رآه البعض مخالفا لما ينبغى أن يكون عليه العمل المصرفى، خشية التعارض بين دوره كرقيب ودوره كمالك للبنك الجديد، وكذا حول اقتصار البنك المركزى على تقديم الودائع المساندة لبنوك القطاع العام حتى الآن واستبعاد بنوك القطاع الخاص. إلا أن غالبية التعليقات كانت ايجابية باعتبار أن هذا هو الحل الوحيد المتاح عمليا لضمان حقوق المودعين ولإنشاء كيان قوى بدلا من الكيانات الضعيفة، وإن كانت إعادة الهيكلة تتطلب فترة تتراوح بين ٣ و٥ سنوات، وهى فترة يراها البعض غير كافية، وقد تتطلب مزيدا من الأموال المساندة، وهو ما سيتضح فى ضوء خطة إعادة الهيكلة ذاتها .

ش- استحواذ مجموعة تضم البنك الأهلى المتحد (البحرين) وبنك الكويت والشرق الأوسط (الكويت) والبنك الأهلى (قطر) ومؤسسات استثمارية عربية أخرى على بنك الدلتا الدولى، بشرط الا تقل نسبة مساهمة البنوك الثلاثة عن ٥٤٪ من رأس المال (موافقة مبدئية بالقرار ١٥١٣ فى ٤ يوليو ٢٠٠٦). وجدير بالذكر أن بنك الدلتا الدولى كان من البنوك الجيدة فى السوق المصرية، ولم يكن يواجه مشاكل للديون المتعثرة. وتعكس عملية الاستحواذ هذه رغبة رأس المال الخليجى فى الوجود النشيط فى السوق المصرفية المصرية وخاصة بعد زيادة الاستثمارات الخليجية فى مصر وبالذات فى القطاع العقاري. وقد تمت الصفقة من خلال عدة عمليات لشراء الأسهم من البورصة خلال شهر اغسطس ٢٠٠٦ بلغت قيمتها الإجمالية ١٢٤٥ مليون جنيه مصرى.

ص- اندماج البنك المصرى الأمريكى فى بنك "كاليون- مصر" اعتبارا من نهاية عمل يوم ٣١ أغسطس ٢٠٠٦، من خلال قيام بنك كاليون بشراء ٧٥٪ من اسهم المصرى الأمريكى بنحو ٣ مليارات جنيه من خلال الاستحواذ على حصة بنك الإسكندرية وأمريكان اكسبريس.

ض- استحواذ بنك الاتحاد الوطنى الإماراتى على بنك الإسكندرية التجارى والبحرى مقابل ٢٤٤،٥ مليون جنيه تعادل كامل حصة المال العام المطروحة للبيع وبزيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٥٠٠ مليون جنيه خلال ستة اشهر من تاريخ إتمام الاستحواذ (القرار ١٦٠٥ فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٦). وقد تمت العملية من خلال البورصة فى اغسطس ٢٠٠٦ بشراء ٩٤،٨٪ من اسهم البنك المذكور مقابل ٢٤٤،٥ مليون جنيه مصرى.

ع - إدماج بنك مصر الدولى فى البنك الأهلى سوسيتيه جنرال اعتبارا من أول ديسمبر ٢٠٠٦ (القرار ٢٢٠٩ فى ١٨ أكتوبر ٢٠٠٦). وجدير بالذكر أن البنك الأهلى سوسيتيه جنرال قام بالاستحواذ على ٩٠،٧٪ من أسهم بنك مصر الدولى فى سبتمبر ٢٠٠٥ فى صفقة قيمتها ٢،٢ مليار جنيه مصرى ولكنه أبقى عليه كبنك مستقل يعمل تحت اسمه الأصلى ولكن بإدارة الأهلى سوسيتيه جنرال إلى أن تقرر إدماجه.

غ- استحواذ بنك سان باولو الايطالى على بنك الإسكندرية (القرار ٢٥٠٦ فى ٥ ديسمبر ٢٠٠٦) فى صفقة قيمتها ٩،٢ مليار جنيه مصرى تمثل ٨٠٪ من قيمة البنك. وبذلك تمت خصخصة أول بنك من بنوك القطاع العام فى مصر ببيعه إلى مستثمر استراتيجى أجنبى. وقد احتفظ بنسبة ٥٪ من رأس المال لبيعها فيما بعد للعاملين بالبنك المذكور، ومن المقرر طرح ١٥٪ من رأس المال للاكتتاب العام فى البورصة فى موعد لم يتحدد بعد. وقد سبق البيع اختيار مكاتب محاسبة مشتركة مع

مكاتب دولية، وكذا مكاتب استشارية قانونية دولية للوقوف على الوضع المالى والفنى والقانونى للبنك وإعداد القوائم المالية للبنك طبقا لمعايير المحاسبة الدولية عن الأعوام المالية الأربعة المنتهية فى ٢٠٠٦، وهى القوائم التى اتخذت أساسا لتقييم البنك من قبل المشترى.

ف- استحواذ بنك أبو ظبى الإسلامى وشركة الإمارات الدولية للاستثمار على ٤٩٪ من البنك الوطنى للتنمية فى سبتمبر ٢٠٠٧ وهى صفقة بلغت قيمتها ١٥٢ مليون جنيه مصرى. ويرغم أن المشترين عرضوا الاستحواذ على ١٠٠ ٪ من أسهم البنك، فإنهم قاموا بشراء الكمية المعروضة من الأسهم فقط وقاموا بإرجاء شراء كمية من الأسهم اكبر من ذلك، والتزموا تجاه البنك المركزى المصرى بزيادة راسمال البنك إلى مليارى جنيه خلال عام ونصف العام على ٤ مراحل.

ق - وأخيرا كان قرار الدمج الذى لم يتم وهو دمج بنك القاهرة فى بنك مصر والذى وافق عيه مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بقراره رقم ٣٠٢ فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥، وأعلن آنذاك محافظ البنك المركزى المصرى أن الحكومة قد وافقت أيضا على هذا الدمج بهدف خلق كيان مصرفى قوى قادر على منافسة البنوك القائمة سواء العامة أو الخاصة وعلى الخصوص البنك الأهلى المصرى، وأن محاسبين دوليين يقومون بتقييم البنكين على أساس المركز المالى فى آخر يونيو ٢٠٠٥، ودعا الجمعية العامة لكل من البنكين للانعقاد فى ٣ اكتوبر ٢٠٠٥ للنظر فى عملية الدمج، حيث تمت الموافقة على الاندماج.

وقد صرح احد المسئولين بالبنك المركزى آنذاك بان دمج بنك القاهرة فى بنك مصر يختلف عن دمج بنك مصر اكستريور فى بنك مصر "حيث إن الدمج (هنا) يتم ليس بسبب عدم قدرة بنك القاهرة على الاستمرار فى العمل ولكن من أجل خلق كيان مصرفى قوى وبالتالى لا ينطبق عليه ما تم تنفيذه مع بنك مصر اكستريور من جعل رأسماله صفرا". وبعد مرور ما يقرب من عامين ثبت أن هذا التصريح خال من الصحة، وأن بنك القاهرة هو أكثر بنوك القطاع العام معاناة من الديون المتعثرة التى تستوعب أكثر من ٧٣٪ من محفظته الائتمانية وأن العجز فى مخصصاته يتراوح بين ١٢ و١٥ مليار جنيه مصرى. ومن ثم تم إرجاء عملية الإدماج انتظارا لاستكمال التقييم وإعادة الهيكلة بحيث تتم فى نهاية ٢٠٠٨. وسرعان ما تردد خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٧ وخاصة فى يونيو ٢٠٠٧ أن بنك القاهرة لن يتم إدماجه فى بنك مصر، ولكنه سيطرح للبيع، ثم أعلنت الحكومة بالفعل فى ٩ يوليو٢٠٠٧ عن طرح ٨٠ ٪ من بنك القاهرة للبيع لمستثمر استراتيجى والاحتفاظ بنسبة ٥٪ للعاملين بالبنك، وطرح الباقى عن طريق البورصة فى وقت لاحق.

وقد اثار قرار الحكومة ببيع ثالث اكبر البنوك المصرية حوارات واسعة عكست التخوف من تخلى الدولة تدريجيا عن ملكية بنوك القطاع العام وعودة الأجانب للسيطرة على البنوك العاملة فى مصر، خاصة ان هذا البيع سيترتب عليه خفض حصة البنوك العامة إلى ٤١ ٪ فقط من السوق المصرفية وخفض حصة البنوك المصرية عموما عن مستواها الحالى الذى يبلغ ٧١٪ وهى نسب سوف تستمر فى الانخفاض أخذا فى الاعتبار المعدلات الكبيرة لنمو نشاط البنوك الأجنبية فى مصر وارتفاع نصيبها من السوق بنحو ٢٪ خلال النصف الأول من ٢٠٠٧ فقط. ويعنى ذلك أن هناك مخاطر تكرار التجارب السلبية التى حفلت بها الحياة الاقتصادية فى مصر بسبب البنوك الأجنبية منذ عرفت مصر البنوك وعبر أزمات تتكرر من وقت لآخر، بدءا من اهتمامها بتمويل القطاعات التى تدر عليها أرباحا كبيرة بغض النظر عن أهميتها للاقتصاد القومى، وخضوعها لتعليمات واستراتيجيات مراكزها الرئيسية بالخارج ومحاربتها للتجربة التنموية لبنك مصر فى الثلاثينيات وامتناعها عن تمويل القطن فى الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وعن تمويل السد العالى والصناعة فى الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضى.

وفى مواجهة ذلك بدأت تطرح بعض الأفكار محورها كيف يمكن للمصريين شراء بنك القاهرة، حيث شهد النصف الثانى من عام ٢٠٠٧ إعلان عدد من رجال الأعمال المصريين عن رغبتهم فى شراء الحصة المطروحة للبيع من البنك، هذا فضلا عن مبادرة حزب الوفد ونقابة المحامين لعمل اكتتاب لجمع الأموال اللازمة لشراء البنك المذكور وعدم وقوعه تحت سيطرة الأجانب. وبقدر ما تعكس هذه المبادرات من نوايا طيبة وطموحات، فإنها تعكس رغبة رأس المال المحلى فى زيادة حصته من السوق المصرية وخاصة من السوق المصرفية بعد أن تمكن خلال السنوات السابقة من إنشاء العديد من الشركات القابضة التى تملك بدورها شركات تابعة تمارس أنشطة اقتصادية مختلفة وتوظف أموالها فى البورصات المصرية والعالمية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات والأرباح ومن ثم إلى تراكم الأموال التى تبحث عن مجالات جديدة للتوظيف. ومن ثم فإن الراغبين فى شراء بنك القاهرة يملكون الأموال التى تكفى لتغطية قيمة البنك والتى لن تقل عن ١٥ مليار جنيه مصرى.

إلا أن هذه المبادرات تتسم جميعها بأنها، وإن استطاعت تدبير الأموال اللازمة لشراء بنك القاهرة، عاجزة ببساطة عن الوفاء بما يتطلبه القانون من شروط وضوابط، لأن طالب الشراء يتعين أن يكون بنكا وليس مجموعة من الأفراد أو مؤسسة أو أية تجمع آخر، وأن يكون لدى هذا المشترى درجة من الجدارة والخبرة المصرفية تؤهله للتقدم للشراء.

ومن ناحية أخرى فالحكومة مصممة أولا على بيع بنك القاهرة باعتباره الحل الأمثل لمشاكل هذا البنك و لمشكلة عجز الموازنة العامة للدولة معا. والحكومة مصممة ثانيا على أن يتم البيع لمستثمر رئيسى .. أى لبنك لديه الكفاءة والخبرة والقدرة على إدارة بنك القاهرة. وتستبعد بالتالى إمكانية طرحه للبيع عن طريق البورصة. وقد تم بالفعل اختيار مؤسسة جى بى مورجان مديرا للطرح، وتتوقع الحكومة استكمال عملية البيع خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

وقد أعلن رئيس بنك مصر فى ديسمبر ٢٠٠٧ أنه تم الاتفاق على تخفيض النسبة من رأسمال بنك القاهرة التى تطرح للبيع لمستثمر رئيسى إلى ٦٧ ٪ فقط، الأمر الذى يعكس اتجاها لمراعاة مصالح رأس المال المحلى، ورغبته فى تملك جزء من أسهم بنك القاهرة.

٤- نتائج الاندماجات من الناحية العملية:

أدت عمليات الاندماج والاستحواذ وإلغاء تسجيل بعض الفروع إلى تخفيض عدد البنوك العاملة فى مصر إلى ٤١ بنكا فى آخر ٢٠٠٧ على حين كان يتوقع أن يقتصر على ٣٤ بنكا قبل نهاية العام. إلا انه ينتظر أن يحدث مزيد من الانخفاض فى عدد البنوك خلال الفترة القادمة إذا تمت صفقة اندماج البنك العربى الإفريقى الدولى فى البنك التجارى الدولى، ودمج بنك العمال فى بنك التنمية الصناعية ثم دمج الأخير فى احد البنكين الكبيرين الأهلى أو مصر، ودمج البنك العقارى المصرى العربى فى بنك الإسكان، فضلا عن إمكانات اندماج بنوك أخرى أو قيام بنوك أجنبية عملاقة بشراء عدد من البنوك، وهو احتمال غير مستبعد فى ظل استراتيجيات هذه البنوك الدولية وانفتاح السوق المصرية وكونها سوقا جاذبة لرأس المال الأجنبى خاصة فى قطاع المال والبترول والغاز بالطبع.

وطبيعى أن هذه الاندماجات والاستحواذات أدت إلى اختفاء البنوك الصغيرة ذات الكفاءة الأقل واختفاء البنوك الخاصة التى كانت تعانى الديون المتعثرة، ليصبح هيكل الجهاز المصرفى المصرى معتمدا بالأساس على عدد أقل من البنوك ذات المركز المالى القوى نسبيا الذى يمكنها من إحداث عمليات التطوير والمنافسة فيما بينها على توفير أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية التى تتلاءم مع احتياجات العملاء. ومن ثم أصبحت السوق المصرفية أكثر تنافسية من الناحية العملية. إلا أن ذلك اقترن بزيادة كبيرة فى نصيب رأس المال الأجنبى فى القطاع المصرفى، وهو نصيب يتوقع أن يستمر فى الزيادة على حساب رأس المال المحلى، وخاصة بنوك

القطاع العام. وأخذا فى الاعتبار تجربة مصر التاريخية مع البنوك الأجنبية وتجارب الدول الأخرى فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية التى سمحت للأجانب بتملك المصارف مما أفضى إلى السيطرة على الجهاز المصرفى كلية، فإنه قد يكون ضروريا الوصول إلى تصور عن الحد الأقصى المسموح به كنصيب للبنوك الأجنبية من السوق المصرية بمعيار الودائع أو القروض أو غير ذلك من الأنشطة المصرفية أو بمعيار مركب، بحيث يتم حصر الآثار السلبية فى أقل حد ممكن.

ثالثاً: حل مشاكل الديون المتعثرة:

كانت مشكلة الديون المتعثرة إحدى المشاكل المهمة فى القطاع المصرفى منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى سواء فى بنوك القطاع العام أم الخاص، مما أثر سلبا على أداء القطاع المصرفى، وحال دون قيامه بدوره فى تمويل النمو الاقتصادى، ومن ثم ارتفعت شكوى رجال الأعمال وشركات القطاع العام من تراجع حجم القروض الممنوحة لهم من البنوك، وكثر الحديث فى وسائل الإعلام عن ظاهرة "الأيدى المرتعشة" فى البنوك التى تحجم عن اتخاذ القرار الائتمانى. ومن ثم طالب رجال الأعمال والعديد من الاقتصاديين بل و بعض المسئولين فى الحكومة، بزيادة حجم الائتمان الممنوح من البنوك، مع تخفيض سعر الفائدة على هذه القروض، بما يساعد على تنشيط الطلب على الاستثمار، والخروج من الركود.

ولا شك أن جزءا مهما من أسباب انكماش القروض الجديدة يعزى بشكل أساسى لتفاقم مشكلة الديون المتعثرة. حيث إنها تعنى عدم قدرة البنوك على استعادة جزء ملموس من القروض السابق منحها، ليعاد ضخها فى شكل قروض جديدة.

وفيما يلى نتعرض لبعض التفاصيل الخاصة بالتعثر فى السنوات الأخيرة من التسعينيات والسنوات المنصرمة من العقد الحالى بالقدر الذى يمكن معه التعرف على أبعاد المشكلة والحلول التى طرحت لها ومدى كفايتها.

١- حجم المشكلة:

تميزت الأرقام الخاصة بالديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفى بالتفاوت والتباين الشديد، فضلا عن التحفظ المبالغ فيه فى كثير من الحالات عند الحديث عن هذه المشكلة. ففى البداية ذكر فى بعض التصريحات الرسمية أن نسبتها لم تتجاوز ٣٪ من جملة محفظة القروض لدى البنوك، فى حين أشارت بيانات البنك المركزى إلى أن نسبة الديون المشكوك فيها إلى جملة القروض قد ارتفعت من ١١,٧٪ فى يونيو ١٩٩٩ لتبلغ ١٥,٥٪ فى نهاية يونيو ٢٠٠١ ثم أعلن أنها بلغت نحو ٢٥٪ فى ديسمبر ٢٠٠٤ وظلت عند ذات النسبة فى يونيو ٢٠٠٥. كما تشير البيانات إلى أن جملة العوائد الهامشية (الفوائد غير المحصلة) عن الديون المتعثرة للجهاز المصرفى وقت الأزمة بلغت نحو ٢٣ مليار جنيه، وأن ٧٦,٥٪ من تلك الفوائد كانت تتعلق بقروض القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن التقديرات سالفة الذكر تتسم بكثير من التحفظ ولا تعكس الحجم الحقيقى للمشكلة، فإن المؤكد أن تلك التقديرات توضح بذاتها أن مشكلة الديون المتعثرة لها بالفعل وجودها الملموس فى الجهاز المصرفى المصرى، وأن البنوك لم تكن تقوم بتجنيب المخصصات بالقدر الكافى واللازم لتغطية هذه الديون، وهو ما فاقم من آثار هذه المشكلة بدرجة كبيرة برغم كثرة التصريحات طوال السنوات الأولى من العقد الحالى بأن المخصصات التى قامت البنوك بتكوينها تعد كافية تماما لمواجهة الديون المتعثرة (بما فى ذلك مخصصات بنك القاهرة التى تبين عدم كفايتها، وكان ذلك وراء القرار الأخير ببيعه).

٢- دور الممارسات المصرفية فى تفاقم المشكلة:

على الرغم من تعدد أسباب تعثر المديونيات ما بين عوامل تتعلق بالعميل أو القطاع الذى يعمل فيه أو المناخ

الاقتصادى ككل أو بالآثار المترتبة على بعض القرارات السيادية مثل تغير أسعار الصرف والتعريفة الجمركية، فإن هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بالقرار الائتمانى قد أسهمت فى إفراز تلك الظاهرة، لعل من أهمها:

أ- التوسع غير المنضبط فى منح الائتمان، فقد توسعت البنوك فى الإقراض خلال السنوات الأخيرة من التسعينيات بما يتجاوز حدود السلامة المصرفية. ففى عام ١٩٩٨/٩٧ على سبيل المثال بلغت الزيادة فى القروض ٢٠,٢ مليار جنيه فى حين لم تتجاوز الزيادة فى الودائع ١٦,٣ مليار. وتكرر ذلك فى العام التالى ١٩٩٨/٩٨ حين بلغت الزيادة فى القروض ٢١,٧ مليار جنيه مقابل زيادة فى الودائع بنحو ١٩,٣ مليار فقط. وقد أسفرت هذه الممارسات عن الارتفاع المطرد فى نسبة القروض إلى الودائع من ٧٦٪ فى يونيو ١٩٩٧ إلى ٧٩,٦٪ فى يونيو ١٩٩٨، لتصل إلى ٨٧ ٪ فى يونيو ٢٠٠٠، بما يبعد كثيرا عن الحدود الآمنة، كما تحددها نسب الاحتياطى والسيولة المعمول بها فى مصر، حيث إن القروض ينبغى فى النهاية الا تزيد على ٦٠ ٪ - ٦٥٪ من الودائع أخذا فى الاعتبار متطلبات نسبتى السيولة والاحتياطى. وبرغم تراجع الزيادة فى القروض إلى ١٦,٧ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠١ بنسبة ٦,٥٪ فإنها عادت للزيادة فى العام التالى بنسبة ١٠,٢٪، وهو رقم يمثل نصف الزيادة فى الودائع المصرفية فى ذات العام المنتهى فى يونيو٢٠٠٢ لتستوعب القروض ٧٨ ٪ من إجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى فى ذات التاريخ، وهى نسبة كانت لا تزال مرتفعة برغم انخفاضها عما كانت عليه فى الأعوام السابقة.

وقد مثل هذا التوسع غير المنضبط فى القروض أحد العوامل الرئيسية، التى ساهمت فى التدهور الكبير فى موقف السيولة لدى البنوك فى بعض السنوات، وعجز البعض منها عن الوفاء بنسبة الاحتياطى النقدى، بحيث اضطرت إلى تخفيض ما تمنحه من قروض جديدة.

ب- ارتفاع درجة التركز فى القروض، حيث اقترن التوسع فى القروض للقطاع الخاص بارتفاع درجة التركز واستئثار عدد محدود من العملاء بنسبة مهمة منها، وذلك فى ظل القواعد المعمول بها آنذاك والتى كانت تسمح للعميل الواحد بأن يصل إجمالى ما يمكن أن يحصل عليه من تمويل من أحد البنوك إلى ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية لذلك البنك.

والأكثر خطورة أنه كان يمكن للعميل الواحد أن يحصل على تمويل من أكثر من بنك ضمن الحدود المقررة لكل منها (٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية لكل بنك) وأن يصل مجموع مديونياته بالتالى إلى مبالغ طائلة لا يمكن لمركزه المالى وتدفقاته النقدية أن تقدر على مواجهة أعبائها، وهو ما حدث بالفعل لعديد من العملاء.

ومن ناحية أخرى فانه على الرغم من أن القواعد المصرفية تقضى عند تقييم مخاطر العميل بأخذ "القروض المرتبطة" فى الاعتبار استنادا إلى قاعدة وحدة العميل، وهو ما كان البنك المركزى المصرى يؤكده فى توجيهاته للبنوك، فقد ظل الأمر لسنوات طويلة يقتصر فى الواقع على متابعة الالتزام بالحدود المقررة على مستوى كل عميل، وليس على مستوى الشركات المرتبطة، وهو الأمر الذى كان يخفى موقف المديونية الحقيقية للعملاء ذوى الأنشطة أو الشركات المتعددة، والمشروعات العائلية.

وفى ظل هذا الوضع، وصلت معدلات التركز الائتمانى إلى مستويات تنذر بالخطر حيث أشارت بعض المصادر إلى أنه فى أوائل عام ٢٠٠٠ كان أكبر ٢٨ عميلا للجهاز المصرفى قد حصلوا على نحو ٣٦,٧ مليار جنيه بما يمثل ١٣٪ من جملة التسهيلات الممنوحة القطاع الخاص ونحو ١٣٥,٥٪ من إجمالى حقوق المساهمين بالجهاز المصرفى المصرى. بل إن نصيب أكبر ٨ عملاء كان يمثل فى مجموعه نحو ٦٠٪ من جملة حقوق المساهمين للجهاز المصرفى.

ت- اعتماد بعض العملاء على البنوك فى الحصول على موارد مالية ليس فقط فى شكل قروض، ولكن ايضا عن طريق طرح سندات فى السوق تقوم البنوك بضمانها. ويعكس ذلك محاولة العملاء الاستفادة من قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٩، الذى سمح لشركات القطاع الخاص، بأن تقوم (بعد موافقة هيئة سوق المال) بطرح سندات بقيمة تجاوز صافى أصول الشركة (أى بقيمة تجاوز مواردها الذاتية) حتى وإن كانت لا تتمتع بالصلاحية التصنيف الائتمانى، او إذا كان تصنيفها أقل من المستوى الدال على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة على السندات. وقد تعثر بعض هؤلاء العملاء بالفعل، واضطرت البنوك إلى سداد قيمة السندات وفوائدها عند استحقاقها، واضيفت بذلك ديون جديدة إلى الديون التى كانت متعثرة أصلا. لذا فقد بادر البنك المركزى وبعد هذه النتائج إلى إصدار قرار يلزم بعدم بضمان سندات الشركات إلا بعد موافقته بالإضافة إلى موافقة الهيئة العامة لسوق المال.

ث- النمو الكبير فى القروض الممنوحة لعملاء القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بسبب سعى بعض العملاء للإفادة من انخفاض سعر الفائدة بالعملة الأجنبية عنه فى حالة الاقتراض بالجنيه المصرى. وقد شكلت القروض بالعملة الأجنبية نحو ٦٨٪ من جملة الودائع بتلك العملة فى يونيو ١٩٩٨، وهو ما اضطر البنك المركزى إلى التدخل وإصدار تعليماته للبنوك "بمراعاة أن يكون الإقراض محليا بالعملات الأجنبية للمشروعات القادرة على توفير إيرادات لها بهذه العملات". وعلى الرغم من ذلك فقد استمر الارتفاع فى القروض بالعملة الأجنبية خلال عام ١٩٩٩ لتصل نسبتها إلى جملة الودائع بتلك العملة إلى ٧٠٪.وقد اتجهت هذه النسبة للانخفاض لتصل إلى ٥٣ ٪ فى يونيو٢٠٠٢.

وطبيعى أن الإقراض بالعملة الأجنبية يرتبط بمخاطر فى حالة العميل الذى لا تتوافر له إيرادات بتلك العملات والذى يتعين عليه الوفاء بالتزامات خدمة الدين (الأصل والفوائد) أن يلجأ إلى شراء النقد الأجنبى، الأمر الذى يعنى تكبده تكلفة أعلى، إذا ما اتجه سعر صرف الجنيه المصرى إلى الانخفاض، وهو ما يؤدى إلى ازدياد احتمالات تعثر العميل فى السداد.

ج- حصول القطاع الخاص على نسبة مهمة من قروضه، بدون ضمان عينى. فوفقا للعرف المصرفى، فإن مصدر السداد لأى قرض يتعين أن يكون هو المشروع نفسه، كما أن الضمان الرئيسى للقرض هو متانة المركز المالى للمشروع. بما يعنى أن الضمانات المختلفة يتعين ألا تكون بديلا عن شروط الجدارة الائتمانية للعميل. ومن ثم فانه يتم اللجوء للضمانات العينية باعتبارها " ضمانات إضافية" لمواجهة المخاطر الناجمة عن طول فترة القرض، وصعوبة التنبؤ الدقيق بكل العوامل المؤثرة على الجدارة الائتمانية للمقترض، فضلا عن احتمالات نجاحه فى إخفاء بعض المعلومات المتعلقة بقدرته الحقيقية على السداد.

وعلى ذلك فان الحكم على أهمية الضمانات تتوقف على مدى الدقة فى قائمة الضمانات (ورغبة) العميل الحقيقية فى السداد، وهو ما قد يمثل أهمية كبيرة فى حالة السوق المصرية التى تتسم بقدر كبير من التشكك فى مصداقية القوائم المالية للشركات، ومدى تعبيرها عن المركز المالى الحقيقى للعميل.

ومن ناحية أخرى فإنه فى الحدود التى يتم فيها اشتراط ضمانات عينية تظل العبرة فى النهاية بمدى الكفاءة فى تقييمها ومتابعتها خلال مدة القرض، ومدى القدرة على تسييلها بدون خسارة فى حالة التعثر، وهى امور تشير التجربة إلى اقترانها بالعديد من المشكلات سواء فيما يتعلق بدقة التقييم أو مستوى أجهزة المتابعة بالبنوك وطول الإجراءات القانونية وصعوبة تسييل الضمانات العينية بقيمة مناسبة فى الواقع العملى.

ح - الافتقار فى بعض الأحيان إلى الخبرات والمهارات الفنية القادرة على التقييم الصحيح للمخاطر الائتمانية والمتابعة الدقيقة للقرض خلال مدة سريانه، فتشير الكتب الدورية الصادرة عن البنك المركزى المصرى إلى أن عمليات التفتيش الميدانى على البنوك قد

أسفرت عن " عدم التزام بعض البنوك بالقواعد والأسس الائتمانية السليمة لدى منح الائتمان للعملاء، الأمر الذى قد يترتب عليه زيادة المخاطر المحيطة بالعملية الائتمانية وما قد يستتبعه ذلك من آثار سلبية"، كما أوضحت عدم مراعاة ضوابط منح الائتمان للقطاع الخاص الصادرة عن البنك المركزى منذ عام ١٩٨٧ فيما يتعلق بالإجراءات اللازم اتخاذها للتحقق من جودة الضمانات وحسن إدارتها، وأهمية عمليات الاستعلام، وضرورة استيفاء كل الشروط التى تتضمنها الموافقات الائتمانية قبل البدء فى التنفيذ.

كما تضمنت تقارير البنك المركزى منذ بداية هذا العقد توجيه عدد من التوصيات للحكومة والبنوك، وهى توصيات يترتب على الأخذ بها أن تقلل من احتمال تعثر عملاء البنوك، ومنها:

- تأسيس شركات متخصصة فى تقييم الضمانات المقدمة إلى البنوك من العملاء.
- إلزام البنوك بتحديد سياساتها الائتمانية، ونظم العمل الداخلى بها واعتمادها من مجالس الإدارة..
- رفع كفاءة العاملين فى مجال الاستعلام عن العملاء، ووضع قواعد ثابتة للاستعلام.
- إنشاء كيان مستقل لتوفير الاستعلامات عن عملاء البنوك فى مجال الائتمان الاستهلاكى.
- تقوية وتدعيم نظم المعلومات فى وحدات الجهاز المصرفى.
- ربط المراكز الرئيسية للبنوك بفروعها بنظام كفء للاتصالات لتسهيل نقل المعلومات.
- تدعيم دور المراكز الرئيسية فى الرقابة على أعمال الفروع.

وهكذا كانت تلك التوصيات (ومثلها توصيات الجهاز المركزى للمحاسبات) تشير بشكل واضح إلى عدم كفاءة عملية تقييم الضمانات المقدمة للقروض، وإلى وجود قصور حقيقى فى عمليات الاستعلام عن العملاء، ومتابعة القروض لدى عدد من البنوك.

خ- تزايد أثر النفوذ السياسى لرجال الأعمال على مراكز صنع القرار الائتمانى، وهو النفوذ الذى يتصاعد منذ خمسة عقود، إلا أن التسعينيات شهدت مستوى فارقا من التصاعد فى ظل رهان الدولة على القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادى فى مصر، وقد اقترن ذلك على صعيد الممارسة العملية بتزايد الدور السياسى لرجال الأعمال، الذين بدأوا يظهرون ضمن تشكيل المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى، وينضم إليهم المسئولون الحكوميون فى بعثاتهم السنوية لإبرام الصفقات و"طرق الأبواب". وبالتدريج أصبح لدى رجال الأعمال قنوات للتأثير فى صنع السياسات والقرارات الاقتصادية، سواء من خلال عضويتهم فى البرلمان والمجالس المحلية والحزب الحاكم، و تنظيماتهم المهنية المختلفة (جمعيات رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين متزايدة العدد، اتحاد الصناعات، اتحاد الغرف التجارية..) أو من خلال المراكز البحثية والمنتديات وبعض الصحف ووسائل الإعلام الخاصة الجديدة المعبرة عن مصالحهم والتى تتولى مهمة التنظير والترويج لتلك السياسات. كما أن التسعينيات قد شهدت تمثيلا قويا لرجال الأعمال فى الجهاز المصرفى سواء كمشترين لحصص رئيسية من أسهم البنوك المطروحة للخصخصة أو كأعضاء فى مجالس إدارات البنوك المنشأة، وفقا لقانون الاستثمار.

ولا شك أن هذا التزايد فى النفوذ السياسى لكبار رجال الأعمال على مراكز صنع القرار قد شكل عنصرا ضاغطا ومثل فى كثير من الأحيان أحد الجوانب الرئيسية لقرار منح الائتمان لكبار رجال الأعمال أو المساهمة المباشرة فى مشروعاتهم أو ضمان ما يصدرونه من سندات.

٢ - انفجار الأزمة والعودة إلى مبادئ الرشادة الائتمانية:

كان من الطبيعى أن يؤدى انفجار مشكلة الديون المتعثرة، وتصاعد تداعياتها، إلى حد الملاحقة الجنائية، إلى عودة البنوك للالتزام بقواعد الرشادة الائتمانية ومعالجة القصور فى العديد من جوانب القرار الائتمانى.

والواقع أن الأمر هنا لم يترك رهنا "برغبة" البنوك فى الالتزام بتلك القواعد، بل فرض عليها ذلك بموجب مجموعة من الضوابط التى حددها البنك المركزى المصري. وشملت تلك الضوابط كل جوانب العملية الائتمانية، بدءا من نسبة التمويل المقدم من البنك إلى التمويل الذاتي للعميل، والحد الأقصى الذى يمكن منحه للعميل الواحد (مع تحديد دقيق لمفهوم القروض المرتبطة)، مرورا بنظام وبيانات الاستعلام المصرفي، واستيفاء شروط المنح ومتابعة الاستخدام، وعمليات التفتيش الدورى والرقابة الداخلية. هذه الضوابط كانت موجودة دائما فى تعليمات البنك المركزى المصرى وكان يتم تجاهلها نسبيا وكليا ولكن تصاعد حدة المشاكل خلق وضعا لم يكن يصلح لعلاجه إلا درجة اكبر من الجدية والتشدد والتدخل المباشر من البنك المركزى لتنظيم العمل المصرفى وآلياته مستندا إلى القانون الذى يمنحه بالفعل صلاحيات واسعة لم تكن محلا للاستخدام فى أوقات طويلة. كما يتضح من استعراض أهم وجوه تدخل البنك المركزى لإعادة ضبط الأداء المصرفى للحيلولة دون تكرار مشاكل التعثر بصفة خاصة.

٤- إلزام البنوك ببرامج لسداد المديونيات المتعثرة للقطاع الخاص:

أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤ قراره رقم ٢١١٩ الذى يضع الإطار التنظيمى لتعامل جميع البنوك العاملة فى مصر مع موضوع الديون المتعثرة أو غير المنتظمة وذلك تحت إشرافه المباشر. وينظم القرار التعامل على النحو التالي:

١ - إنشاء وحدة بالبنك المركزى للديون المتعثرة تختص بوضع خطة قومية للتعامل مع الديون المتعثرة للجهاز المصرفى ككل مع تحديد الأهداف لكل بنك على حده، ومتابعة تنفيذ البنوك لهذه الخطة ومراقبة الالتزام بها، وإنشاء قاعدة بيانات عن العملاء المتعثرين من كل المصادر وليس فقط من التقارير التى ترد إليها من البنوك. كما تقوم هذه الوحدة بإنشاء وإدارة نظام للتوفيق والتحكيم بين البنوك وعملائها المتعثرين، وبالتنسيق بين البنوك الدائنة لذات العملاء المتعثرين، ولها أن تقترح التعديلات فى القوانين والنظم واللوائح التى تؤدى إلى تحسين الإطار القانونى لتسوية الديون المتعثرة. وضمانا لدرجة عالية من الجدية فان هذه الوحدة تتبع نائب المحافظ، وتضم عاملين من ذوى الخبرة ولها أن تستعين بمستشارين خارجيين.

ب - إنشاء أمانة للتوفيق والتحكيم فى الديون المتعثرة بالبنك المركزى تتبع وحدة الديون المتعثرة، وتختص بوضع نظام التوفيق والتحكيم الاختيارى بين البنوك وعملائها المتعثرين.

ت - يكون التوفيق بناء على اتفاق مكتوب بين الإطراف يتحدد فيه من يقوم بالتوفيق وموضوعه ومدته، مع إيقاف كل الإجراءات القانونية لحين انتهاء تلك المدة. ويلزم موافقة الأطراف كتابة ليكون التوفيق ملزما.

ث - أما التحكيم فيكون بناء على مشارطة بين الأطراف تتضمن تشكيل هيئة التحكيم وإجراءاته، وتتشكل تلك الهيئة من ٣ أو ٥ من ذوى الخبرة القانونية والمالية والائتمانية وتصدر قراراتها بالأغلبية، وتكون نهائية وملزمة.

ج- إنشاء وحدة للديون المتعثرة فى كل بنك تتبع رئيس مجلس الإدارة أو نائبه، وتضم خبرات متنوعة تمكنها من إدارة محفظة الديون المتعثرة وحسم المنازعات المتعلقة بها. وبذلك أصبح إلزاميا على البنوك أن يتضمن هيكلها الإدارى وحدة لمعالجة الديون المتعثرة، ما لم تثبت للبنك المركزى أن محفظتها الائتمانية لا تحتاج لمثل هذه الوحدة المستقلة. وكان بعض البنوك يعهد بمهام هذه الوحدة إلى أقسام تابعة إداريا لنفس الجهة التى تمنح الائتمان أو التى تقوم بمتابعته، على حين كانت بنوك أخرى تفرد لها إدارة خاصة تحت مسمى الحالات الخاصة أو متابعة الديون غير المنتظمة.

ح- تعد وحدات الديون المتعثرة بالبنوك تقارير شهرية توضح حجم الديون المتعثرة وما تتم تسويته

وتوقيت السداد بعد التسوية وما تم التنازل عنه أو إعادة جدولته، وأثر ذلك على المخصصات، وخطة البنك للتعامل مع الديون المتعثرة التى لم تتم تسويتها، وتخطر وحدة متابعة الديون المتعثرة بالبنك المركزى بالتقرير المشار إليه.

ح – يمكن للبنك الدائن أو العميل المتعثر أن يطلب من وحدة الديون المتعثرة بالبنك المركزى القيام بالتوفيق أو التحكيم بشأن الدين المتعثر، وتقوم الوحدة بدراسة الطلب ورعاية الاجتماع بين البنك والعميل.

د – فى حالة تعدد البنوك الدائنة لذات العميل يتم التنسيق بينها – كتابة – وفق ضوابط محددة فيما يتعلق بإجمالى مديونيات العميل وضمانات كل بنك وتفويض البنك صاحب اكبر مديونية تجاه العميل فى وضع هيكل التسوية والتفاوض معه نيابة عن البنوك الأخرى فيما يتعلق بشروط الجدولة (المدة – الإعفاءات – التنازلات). وكذا بالنسبة لضوابط تقديم تمويل جديد وضماناته وشروطه ومدى مشاركة البنوك فيه، وهى العملية التى تسمى فى العرف المصرفى "تعويم العميل".

وعملا على سرعة حل مشاكل الديون المتعثرة لما فيه صالح كل من البنوك والعملاء والاقتصاد ككل أصدر البنك المركزى قراره رقم ٢٠٢ فى ١٨ يناير ٢٠٠٥ بشأن قواعد التوفيق والتحكيم الاختيارى السريع بين البنوك والعملاء المتعثرين، فى إطار أمانة التوفيق والتحكيم فى الديون المتعثرة بالبنك المركزى. تضمن القرار أسس اختيار الموفقين والمحكمين وإجراءات التوفيق والتحكيم، بحيث يتم حسم النزاع والفصل فى شروط التسوية خلال شهر بالنسبة للتوفيق وخلال شهرين بالنسبة للتحكيم. و"تفوض هيئة التحكيم بالفصل فى النزاع بالصلح، ووفقا لقواعد العدل والإنصاف ودون التقيد بأحكام القانون".

٥ – وضع حدود قصوى جديدة لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد:

نظرا لظاهرة التركز الشديد فى القروض، وعدم مراعاة مدى ملاءة العملاء التى كانت أحد أسباب تفاقم ظاهرة الديون المتعثرة، فقد أعاد البنك المركزى تأكيد الحدود القصوى لإقراض العملاء، وعلى الأخص أخذا فى الاعتبار أطرافه المرتبطة. وقد ميز البنك المركزى فى هذا الصدد بين عدة حالات:

الحد الأول ويسرى على العملاء الجدد، ويكون الحد الأقصى لما يمكن أن يحصل عليه العميل الواحد ٢٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك.

الحد الثانى ويسرى أيضا على العملاء الجدد وفيه يرتفع الحد إلى ٢٥ ٪ كحد أقصى لما يمكن أن يحصل عليه العميل وأطرافه المرتبطة والمحددة على النحو الوارد بالقانون. وقد كان الحد الأول والحد الثانى محلا لنقاش فى السنوات السابقة على صدور القرار المذكور، حيث طالب الكثيرون بتخفيضهما إلى ١٥٪ و٢٠٪ على التوالى لضمان عدم تركز القروض المصرفية لدى عدد محدود من كبار العملاء يتوقف على انتظامهم فى السداد مصير البنك.

الحد الثالث ويتعلق بالحد الأقصى الذى يمكن منحه من قروض لكبار العملاء كمجموعة، ويستهدف التقليل من حدة التركز الشديد فى منح الائتمان، ومن استيعاب عدد محدود من العملاء لقروض البنك. وطبقا للقرار فينبغى أن يكون الحد الاقصى لإجمالى توظيفات البنك لدى العملاء الذين يزيد التوظف لدى أى منهم على ١٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك ثمانية أمثال هذه القاعدة. أى أن عدد كبار العملاء بالبنك سيتراوح بين ٤٠ و٨٠ عميلا.

وفيما يتعلق بالعملاء القائمين فعلا يتضمن القرار التدرج فى تخفيض الحد الأقصى لما يحصلون عليه ليصبح ٢٠٪ بالنسبة للعميل الواحد، و٢٥٪ للعميل وأطرافه المرتبطة فى نهاية ٢٠٠٨. إلا أن تعليمات البنك المركزى تسمح للبنك الذى يتوافر له سياسة ائتمانية معتمدة من مجلس إدارة البنك تستند إلى أسس تقييم الجدارة المقررة من مجلس إدارة البنك المركزى – بزيادة الحدين المذكورين على الترتيب إلى ٢٥٪ و٣٠٪

٦- وضع ضوابط إرشادية لاختيار مراقبى الحسابات المتعاملين مع البنوك:

كانت إحدى المشاكل التى تواجهها البنوك فى تعاملها مع المقترضين من رجال الأعمال ومشروعات القطاع الخاص هى ازدواج التقارير المالية للعميل الذى تحصل من شركات المحاسبة بناء على طلبه على نوعين من التقارير المالية الأول يتم إعداده خصيصا لتقديمه إلى مصلحة الضرائب والجهات الرسمية، مقلصا فيه إلى أقصى حد أرقام نشاطه وما نتج عنه من أرباح بحيث لا يتحمل كل العبء الضريبى المقرر، ويحصل على غير ذلك من المزايا التى قد يبررها ادعاء ان نشاطه يسفر عن خسارة أو عن إرباح ضئيلة. وبالطبع فان هذه القوائم المالية والميزانيات لا تعد مسوغا للحصول على الائتمان من البنوك، باعتبار أن المركز المالى السيئ للعميل ليس مبررا للحصول على قرض. ومن ثم كان العملاء يطلبون إعداد قوائم مالية أخرى تبرز نشاطهم الحقيقى أو أقرب ما يكون إلى ذلك بحيث تكون هذه القوائم من بين المستندات التى تقدم للبنوك للحصول على قرض. وكانت معظم البنوك تقبل هذه القوائم باعتبارها معبرة عن نشاط العميل وجدارته الائتمانية. كما كان بعض البنوك يقوم بالاطلاع على الدفاتر والسجلات الخاصة بالعميل ويرتب زيارات ميدانية لمكان عمله ينتهى فيها إلى وضع تصور ثالث للمركز المالى للعميل، ويعتبر ان هذا هو أقرب ما يكون إلى الحقيقة، وهو الذى يؤخذ فى الاعتبار عند دراسة الحالة الائتمانية. وقد لوحظ فى كثير من الحالات أن نفس مراقب الحسابات هو الذى كان يقوم بإعداد ميزانية الضرائب وميزانية البنك كما تسميان.

وطبيعى ان بعض البنوك كانت ترفض التعامل بهذا الشكل، وتصر على أن تكون القوائم المالية التى تقدم إليها ضمن مستندات الحصول على القرض هى القوائم الرسمية ولاشيء غير ذلك. بل إن بعض البنوك كان يرفض قبول القوائم المالية المعدة بمعرفة بعض مراقبى الحسابات المعروف عنهم قبولهم لإعداد مجموعتين مختلفتين من القوائم لذات العميل أو الشركة عن نفس السنة أو الفترة الزمنية، وكانت هناك قوائم سوداء تعدها بعض البنوك لاستخدامها الخاص بأسماء مراقبى الحسابات الذين لا يتم قبول اى قوائم مالية تقدم منهم.

وفى مرحلة تالية تدخل البنك المركزى ووضع شروطا فى مراقبى الحسابات الذين يتعاملون مع البنوك، وكانت له قائمة بأسمائهم وقائمة أخرى سلبية بمن لا يتم التعامل معهم.ثم كان أن أصدر فى ١٨ يناير ٢٠٠٥ قراره رقم ٢٠٧ محددا فيه الضوابط الإرشادية بالنسبة لمراقبى الحسابات الذين يراجعون القوائم المالية للعملاء الذين يتقدمون للحصول على تسهيلات ائتمانية، وفضلا عن الشروط الأساسية المعتادة كالقيد فى سجل المحاسبين والمراجعين، فان البنك المركزى تطلب شروطا فى مراقب الحسابات تتفاوت حسب نوع الشركة، ومبلغ القرض على النحو التالى:-

أ – إذا كان المقترض شركة اشخاص والقرض المطلوب يقل من مليون جنيه فيكفى إعداد القوائم المالية بمعرفة مراقب حسابات مقيد فى جدول مراجعى شركات الأشخاص. أما إذا زاد مبلغ القرض على مليون جنيه فينبغى أن تكون القوائم المالية قد روجعت بمعرفة مراقب حسابات مقيد فى سجل مراقبى حسابات شركات الأموال، أن يكون قد مارس المهنة فعلا، وقام بمراجعة حسابات ٣ شركات مساهمه لمدة ٣ سنوات على الأقل.

ب – إذا كان المقترض من شركات الأموال فيجب أن يكون مراقب الحسابات مقيدا فى سجل مراقبى حسابات الشركات المساهمة أيا كان مبلغ القرض المطلوب.

ج – إذا زادت قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة على ٢٠ مليون جنيه فيجب توافر احد الشروط التالية، ويستوى أن يكون المقترض من شركات الأشخاص أو شركات الأموال:

– أن يكون مقيدا بسجل البنك المركزى.

– أن يكون عضوا فى جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو حاصلا على شهادة أجنبية معادلة، على الا تقل مدة خبرته عن ١٠ سنوات.

- أن يكون له حق مراجعة حسابات شركات الأموال لمدة لا تقل عن ٥ سنوات.

وفي أي من هذه الحالات الثلاث يجب أن يكون المراقب قد قام بمراجعة حسابات ٥ شركات مساهمة على الأقل لمدة ٥ سنوات.

وفضلا عن ذلك يشترط طبقا لقرار البنك المركزي الا يكون لمراقب الحسابات أي مصالح في الشركة (مساهمات أو الاشتراك في الإدارة) يكون من شأنها التأثير على التقارير المالية التي يتم إعدادها، كما يتم الاستعلام بين البنوك وبعضها البعض بالنسبة لسمعة مراقبي الحسابات وإبلاغ البنك المركزي واتحاد بنوك مصر باسم مراقب الحسابات الذي يكتشف تلاعبه في القوائم المالية المعتمدة أو يثبت تقصيره في أداء مهامه المحددة بقانون مزاولة المهنة. كما يتم إدراج اسمه بقائمة المحظور التعامل معهم والتي تعد بمعرفة البنك المركزي والتي يتم تحديثها كل ٦ أشهر.

٧ - إلزام البنوك بسد فجوة المخصصات:

من المعروف أن البنوك يتعين أن تجنب من إيراداتها مبالغ لمواجهة الخسائر التي قد تنشأ بسبب تعثر العملاء وتوقفهم عن السداد أو بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية أو الأوراق المالية التي تحوزها. وتخصم هذه المبالغ، أي المخصصات، من الإيرادات السنوية للبنك، وبالتالي فإنها تؤدي إلى تخفيض صافي الربح الذي يوزع على أصحاب رأس المال. ومن ثم كان في مصلحة البنوك في الأجل القصير أن تقتطع الحد الأدنى من المخصصات وهو ما يوحي لأصحاب رأس المال بأن أرباحهم السنوية عند مستويات مرتفعة تعكس كفاءة الإدارة وحسن دراسة الحالات الائتمانية ومتابعة العملاء.

ومن الجدير بالذكر أن قانون البنك المركزي يمنح المحافظ الحق في عدم اعتماد الأرباح المقترح توزيعها على مساهمي البنوك وغيرهم من ذوي الأنصبة في الأرباح إذا تبين وجود نقص في مخصصات البنك(المادة ٨٤). وقد لاحظ البنك المركزي في إطار ممارسته للرقابة على البنوك وامتداد نطاقها لتشمل جودة الأصول - أن ثمانية من البنوك قدمت ميزانيات تظهر تحقيق أرباح، في حين تشير تقارير مراقبي الحسابات إلى وجود عجز في المخصصات لديها. ومن ثم قرر البنك المركزي إلزام هذه البنوك بتوجيه هذه الأرباح لتدعيم المخصصات وعدم توزيع أرباح على المساهمين وحثها في الوقت نفسه على زيادة رءوس أموالها. ونظرا للعلاقة العكسية بين تكوين المخصصات وتوزيع الأرباح، فإن هذه المسألة تكون محلا لاختلاف وجهات النظر بين إدارة البنك من جهة ومراقبي الحسابات (بمن فيهم الجهاز المركزي للمحاسبات) والبنك المركزي من جهة أخرى بحيث يتأخر اعتماد الميزانيات لفترات طويلة بعد انتهاء السنة المالية وهو ما يصدق على بنوك القطاع العام وبعض بنوك القطاع الخاص. وفي إطار محاولات البنك المركزي حث البنوك على الاهتمام بدراسة العملاء طالبي القروض وفق أسس موضوعية، أصدر في ٢٤ مايو ٢٠٠٥ بإصدار قرار برقم ١٠٠٧ بشأن قواعد جديدة وملزمة لكل البنوك بخصوص أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات بما يتماشى مع الأسس المتعرف عليها عالميا.

٨- تعديل قواعد التصالح مع العملاء:

مع تفاقم ظاهرة الديون المتعثرة وارتفاع عدد الحالات المحالة للقضاء وتلك التي صدرت فيها أحكام بالفعل، طالب رجال الأعمال بتعديل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ليسمح لهم بالتصالح مع البنوك حتى بعد صدور أحكام باتة ضدهم. وقد كان هذا الموضوع محلا لحوارات وآراء كثيرة تباينت ما بين التخوف من أثر ذلك التعديل على استقرار الأحكام القضائية والمراكز القانونية للمتقاضين، وعدم رغبة البنوك في الحصول على أحكام مقيدة لحرية العملاء المتعثرين باعتبار أن ذلك بمفرده لا يكفل سداد المستحقات عليهم إن لم يجعل السداد أكثر صعوبة، في حين أن العملاء يرون أن قيامهم بالسداد حتى ولو كان بعد صدور أحكام باتة ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. وقد أثيرت هذه الآراء أثناء

مناقشة مشروع قانون البنك المركزى إلا انه لم يؤخذ فى القانون حال صدوره بالآراء التى تطالب بالتصالح بعد صدور الحكم البات. وقد استمرت المناقشات بعد صدور القانون بالفعل إلى أن تم تعديل أحكام التصالح فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤ بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ الذى عدل بعض أحكام قانون البنك المركزى بحث يمكن للبنك المعنى التوصل إلى تسوية مع عملائه المتخذ ضدهم إجراءات قضائية حتى بعد صدور حكم بات عليهم. ويكفى فى حالة التصالح قبل صدور حكم بات أن يفى العميل بحقوق البنك وفقا لشروط التصالح. أما إذا كان هذا التصالح بعد صدور حكم بات فانه لا يصبح نافذا إلا بعد الوفاء المسبق بمستحقات البنك. وفى جميع الأحوال لا يكون التصالح نافذا إلا بعد موافقة مجلس إدارة البنك المعنى واعتماد محافظ البنك المركزى ثم توثيق محضر التصالح الذى يعتبر سندا تنفيذيا يتم إخطار النائب العام به ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية عن الواقعة محل التصالح بجميع أوصافها، ويتم إيقاف تنفيذ العقوبات إذا تم التصالح قبل صدور حكم بات. أما بعد صدور حكم بات فيتعين رفع الأمر للقضاء ليأمر بوقف تنفيذ العقوبة نهائيا إذا تحقق من إتمام التصالح واستيفائه لجميع الشروط والإجراءات.

وقد استفاد من هذه القواعد الجديدة للتصالح عدد كبير من العملاء الذين صدرت ضدهم أحكام بالفعل، مثل بعض المدانين فى قضية نواب القروض، وغيرهم من الذين قاموا بسداد مديونياتهم للبنوك طبقا لهذه الأسس.

٩ - مبادرة تسوية المديونيات الصغيرة:

تعددت المبادرات الفردية والجماعية للبنوك لحل مشاكل صغار العملاء المتعثرين سواء من خلال لقاءات بين كبار مسئولى البنوك مع المستثمرين فى المدن والمناطق الصناعية أو من خلال جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين وغير ذلك من جمعيات المجتمع المدنى. وقد أسفرت هذه المبادرات عن نجاحات متفاوتة من بنك لآخر، أخذا فى الاعتبار ما يرتبط بالتسوية من تنازلات يقدمها البنك تختلف من عميل لآخر وطبقا لحجم المديونية وسبب التعثر وغير ذلك من عوامل مصرفية ومحاسبية وقانونية. وقد اتضح للبنك المركزى أنه يمكن له القيام بدور مؤثر فى هذا الصدد من خلال مبادرة خاصة لعملاء أكثر البنوك معاناة من مشاكل صغار العملاء المتعثرين.

ومن ثم أعلن محافظ البنك المركزى المصرى فى ٥ مارس ٢٠٠٧ إطلاق مبادرة جديدة لتسوية ديون صغار العملاء المتعثرين للبنوك، تضمنت إسقاط ٧٥٪ من ديون العملاء المتعثرين حتى ٥٠٠ ألف جنيه بحيث يقومون بسداد ٢٥٪ فقط من مديونياتهم وإسقاط ٧٠٪ من ديون صغار المتعثرين الذين تتراوح ديونهم بين نصف مليون جنيه و مليون جنيه وذلك بقيامهم بسداد ٣٠٪ من حجم ديونهم خلال فترة تنتهى فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧. ويتم مقابل ذلك التصالح معهم والإفراج عن كل الضمانات وإلغاء الإجراءات القضائية ضدهم.

وتغطى هذه المبادرة العملاء المتعثرين الذين حصلوا على قروض فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ولكنها لا تشمل القروض الشخصية لعملاء بطاقات الائتمان وقروض تمويل الحاسبات الآلية والسلع المعمرة والسيارات الملاكى والشقق السكنية وقروض موظفى البنك المعنى وموظفى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والسلف بضمان ودائعه أو معادن نفيسة أو خطابات ضمان وكذا مدينو الصندوق الاجتماعى للتنمية. ويبلغ عددهم ١٣ ألف حالة، أما مديونياتهم فتبلغ قيمتها ١,٥ مليار جنيه. وقد اتخذت البنوك إجراءات قانونية ضد نحو ١٠٢٠٠ عميل منهم بنسبة ٨٠٪ وقامت بتكوين مخصصات تغطى نسبة كبيرة من هذه الديون، الأمر الذى تيسر معه تنازلها عن جزء من هذه الديون. ويتضمن المستفيدون ٢٥٠٠ حالة صدرت ضدها احكام ومنها ١١٤ حالة فى السجون بالفعل.

وتتضمن المبادرة وضع أسماء العملاء الذين تم إسقاط ديونهم فى قائمة العملاء المحظور إقراضهم من جانب البنوك لمدة ٥ سنوات من تاريخ التسوية، ولا يسرى هذا الحظر إذا قام العميل بسداد ٦٠٪ نقدا من هذه المديونية طبقا لسجلات البنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ قبل نهاية المهلة.

وجدير بالذكر أن هذه المبادرة قد تم الاتفاق عليها بين البنك المركزى و بنوك الأهلى ومصر والقاهرة والتنمية الصناعية، وقد حضر رؤساؤها المؤتمر الصحفى لمحافظ البنك المركزى الذى أعلنت فيه المبادرة ليصبح برنامجا موحدا للتسوية، وأن البنوك أبدت استعدادها لتحمل هذا العبء لتقليل الجهد والتكلفة التى تتكبدها فى متابعة هذه الديون التى تتميز بصغر قيمها النسبية وتوزعها بين عدد كبير من العملاء. ويخص البنك الأهلى ٦ آلاف حالة منها مقابل ٤ آلاف لبنك مصر و٢٢٥٠ لبنك القاهرة و٧٥٠ لبنك التنمية الصناعية.

وقد أثارت هذه المبادرة مجموعة من التساؤلات من قبل رجال الأعمال المتعثرين والمنتظمين فى السداد على السواء. فصغار المتعثرين كانوا يرغبون فى مد المهلة وتوقع بعضهم بالفعل ذلك بغية أن يكون هناك مزيد من التيسيرات. أما كبار المتعثرين فكانوا يتطلعون إلى مبادرة عامة خاصة بهم إلى جانب ما اتخذه البنك المركزى المصرى من إجراءات لتيسير حل مشاكلهم مع البنوك الدائنة (التوفيق والتحكيم)، بحيث تتنازل البنوك عن كل أو بعض الفوائد المتراكمة عليهم بل وعن جزء من الدين الأصلى وخلط بعض العملاء بين فكرة تجنيب الفوائد المستحقة عن الديون غير المنتظمة لدى البنوك من ناحية، وحقيقة أنها مازالت تمثل دينا عليهم لهذه البنوك من ناحية أخرى لأن تجنيبها يعنى مجرد عدم احتسابها مؤقتا فى إيرادات البنك المعنى لعدم تضخيم إيراداته. كما رأى البعض الآخر أن المبادرة تتضمن نوعا من المكافأة للعملاء المتعثرين الذين لم ينتظموا فى السداد وبالتالى نوعا من العقاب للعملاء المنتظمين والجادين، إلا أن هذا الرأى يتجاهل الحظر المفروض على المستفيدين من التسوية بحرمانهم من التعامل مع البنوك لمدة ٥ سنوات.

وبانتهاء الأجل المتاح للسداد أعلن محافظ البنك المركزى أن ٦٧١٣ عميلا بنسبة ٦٣٪ من صغار المتعثرين الذين توجهت إليهم المبادرة قد استفادوا منها، وقاموا بسداد نحو مليار جنيه، وتم الإفراج عن ٣١ عميلا كانوا يقضون فترة العقوبة وأنهيت الإجراءات القضائية مع ١٢٢١ عميلا صدرت ضدهم أحكام فضلا عن إيقاف الإجراءات القانونية ضد ٤٣١٨ عميلا.

١٠- السداد التدريجى لمديونيات القطاع العام:

تم فى هذا الصدد الاتفاق نهائيا مع وزارة الاستثمار على قيمة الديون غير المنتظمة بشركات القطاع العام المستحقة للبنوك العامة التجارية الأربعة، حيث قدرت بنحو ٢٦ مليار جنيه مصرى. وقد تم سداد نحو ٧ مليارات منها فى يناير ٢٠٠٦ لبنك الإسكندرية تمهيدا لخصخصته. كما تم سداد نحو ٩ مليارات جنيه لبنكى الأهلى ومصر من حصيلة بيع بنك الإسكندرية وينتظر سداد باقى المديونيات المستحقة من حصيلة بيع بنك القاهرة التى قد تزيد على ١٢ مليار جنيه. ومن الواضح أن عجز الموازنة العامة للدولة وعدم وضع تصور لزيادة الإيرادات يحولان دون تسديد هذه المديونيات، ومن ثم فان سدادها يعتمد أساسا على حصيلة الخصخصة وما يتم بيعه من أراضى الدولة وممتلكاتها.

١١- التعاون مع جهات دولية لتقوية الجهاز المصرفى:

لتدعيم الجهاز المصرفى وتحديث أساليبه ليصبح أكثر قدرة وتنافسية تم فى ٤ فبراير ٢٠٠٤ توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحديث القطاع المالى تتضمن منحة قيمتها ٤٧ مليون دولار أمريكى فى إطار مبلغ أكبر يبلغ نحو ٩٢ مليون دولار لذات الغرض. وتغطى الاتفاقية مجالات غير مصرفية، إلا أن ما يتعلق بالبنوك فيها يستهدف تقوية فاعلية النظام المالى المصرى من خلال:

- خفض مخاطر تعرض البنوك للخسارة.
- خفض تكاليف الوساطة للقروض العقارية الجديدة والأدوات الائتمانية الأخرى.
- توضيح وتقوية نظام القانون الاقتصادى.
- إنشاء مكتب للاستعلام الائتمانى.
- تنمية قدرة البنك المركزى المصرى على تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وإدارة نظام تعويم سعر الصرف.

أما دليل النتائج ومراقبة التنفيذ فيتم من خلال ما يلي:-

أ - دليل التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. ولعل هذا هو ما يفسر الاهتمام الرسمي الكبير من قبل كبار المسئولين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء، بالتقرير المذكور الذي يقيس أساس درجة انفتاح الاقتصاديات المختلفة ومدى فتح أسواقها للأجانب سواء في مجال حركة التجارة السلعية أو الخدمية وكذا حركة دخول وخروج رأس المال الأجنبي بلا قيود.

ب - نسبة القروض غير المنتظمة بمحفظة قروض بنوك مصر.

ت - الوقت المبذول وتكلفة نزع الملكية عن الضمانات عند تأخر المقترضين في سداد الالتزامات.

ث - تنفيذ قوانين وقرارات مختارة مثل قانون الإفلاس.

وأخيرا فمن الصعب التعرف على النتائج التفصيلية للجهود المبذولة لمواجهة مشكلة التعثر والحيلولة دون تكررها، إلا انه يمكن حصر عدد من المؤشرات المهمة:

١ - تميز السنوات الأخيرة بدرجة عالية من الجدية في رصد الظاهرة وتحليلها ووضع سبل مواجهتها، بعكس تصريحات لمسئولين سابقين في نوفمبر ٢٠٠٣ كانت تؤكد أن هناك تناسبا بين رءوس أموال المشروعات المقترضة وما حصلت عليه من قروض، وأن جميع بنوك مصر قادرة على مواجهة حالات التعثر القائمة حيث إنها تطبق المعايير الرقابية الخاصة بتكوين المخصصات، وأن البنك المركزي لديه جميع المعلومات التي تؤكد أن مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والمخصصات العامة والاحتياطيات تغطي كل القروض والديون غير المنتظمة. ولم تعد هذه الرؤية هي التي تحكم مشكلة الديون المتعثرة، وحلت محلها رؤية تعترف بالمشكلة وتبحث عن أسبابها وتطرح الحلول التي قد يكون بعضها ملائما وبعضها الآخر يحتاج إلى مزيد من المراجعة للتأكد من فاعليته.

٢ - تشير مؤشرات الأداء المصرفي إلى استمرار ظاهرة التركز في منح الائتمان حيث حصل ٩٢١ من كبار العملاء (بواقع ٥٠ مليون جنيه فأكثر لكل منهم) على ما يعادل ٤٦٪ من جملة القروض في نهاية يونيو ٢٠٠٦ في حين أنهم لا يمثلون سوى ٠.١٪ من عدد العملاء. ولا شك أن التزام البنوك بالمهلة الممنوحة لها للتقليل من التركز في إطار تعليمات البنك المركزي سوف تقلل من هذا التركز بالتدريج، وتحول بالتالي دون احتمال تعرض الجهاز المصرفي لهزات جديدة.

٣ _ أكد محافظ البنك المركزي انه سيتم الانتهاء من الأزمة نهائيا بنهاية عام (٢٠٠٧) وأشار إلى أن هناك تعاملات ومفاوضات مع كبار العملاء المتعثرين للبنوك الذين تزيد مديونياتهم على ٥٠ مليون جنيه، ويبلغ عددهم نحو ٢٠٠ حالة، و إنه يتم التعامل مع العملاء الهاربين وكبار المتعثرين وفقا لكل حالة على حدة. ومن الواضح أن هذا التفاؤل في الانتهاء المبكر من القضاء على المشكلة جاء مخالفا للواقع الذي يشير إلى استمرار مشاكل كبار المتعثرين خاصة الهاربين منهم والذين يمثلون نسبة صغيرة من عدد حالات التعثر ولكن مديونياتهم بالغة الضخامة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن البنوك أجرت تسويات لنحو ٦٣ ٪ من عدد حالات التعثر للقطاع الخاص، إلا أنها حصلت نقدا وعينا على ٢٣ ٪ فقط من قيمة الديون المتعثرة.

٤ - اتجه معدل النمو في الإقراض المصرفي للزيادة خلال السنوات السابقة بمعدلات متصاعدة من عام لآخر، الأمر الذي يعكس درجة من الاستقرار في ظل تطبيق القواعد الجديدة لمنح الائتمان والتأكد من ملاءة العملاء ومن الضمانات المقدمة منهم، والأهم هو عدم انخفاض حدة الحديث عن الأيدي المرتعشة بالبنوك. وفي حين زادت قروض الجهاز المصرفي بنحو ٣.١٪ فقط في يونيو ٢٠٠٤، فإن معدلات الزيادة بلغت ٤ ٪ و٥.١٪ و٥.٢٪ في السنوات الثلاث التالية. كما أن نسبة القروض إلى الودائع استمرت في التراجع الصحي لتقتصر على ٥٧ ٪ في يونيو ٢٠٠٦.

الطريق لاستخدام الطاقة النووية في مصر

أولا : مقدمة

تلقى بناء المفاعلات النووية لتوليد الطاقة دفعة قوية نتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال النصف الثانى من السبعينيات، مما شجع الدول النووية الكبرى وغيرها على التوسع فى برامجها النووية. وانعكست نتائج ذلك التوسع عندما دخل الخدمة خلال عقد الثمانينيات فيض من المفاعلات النووية التى بدأت إقامتها فى ظل ارتفاع أسعار البترول واستغرق إنشاؤها فترة طويلة. غير ان اقتصاديات الطاقة النووية لم تلبث ان انتكست، فقد كان من الصعب خلال السنوات الأولى لإنشاء المفاعلات النووية وضع تقدير سليم للنفقات والتكاليف على مدى فترة تزيد على ٤٠ عاما، وهى العمر الافتراضى للمفاعل انذاك، ثم تقرر فى الآونة الأخيرة مد هذا العمر الافتراضى الى ٦٠ عاما فى الكثير من الدول المستخدمة للطاقة النووية.

كذلك لم تقدر بدقة، فى ذلك الوقت، نفقات التخلص من المفاعل بعد توقفه وخروجه من الخدمة *Decommissioning* بما فى ذلك التخلص من هيكله غير المنقول. فلما ظهر، مع مضى الوقت وبصورة أكثر واقعية، حجم وخطورة تلك المشكلة، ارتفعت تقديرات التكلفة كثيرا فوق ما كان متوقعا فى بداية ازدهار الطاقة النووية، وخاصة خلال السبعينيات.

ومن ناحية أخرى، فقد انكمشت الخطط التوسعية للعديد من الدول التى أقبلت على الطاقة النووية، فأخذ البعض يتمهل فى تنفيذها، وقام البعض بتجميد أو إلغاء برامجه النووية بالكامل، وذلك نتيجة لما وقع من حوادث نووية جسيمة، وبصفة خاصة حادث ثرى ميل ايلاند *TMI*فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ وحادث تشيرنوبل فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٦، وكنتيجة أيضا لتراخى الإحساس بالأزمة البترولية بعد انهيار أسعار البترول الاسمية والحقيقية خلال الفترة ١٩٨٦- ٢٠٠٣.

فكما هو معروف، أخذت أسعار البترول الاسمية *Nominal or current price* فى الانخفاض تدريجا خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم انهارت عام ١٩٨٦ من ٢٨ دولارا الى ١٣ دولارا لبرميل من سلة أوبك *OPEC Reference Barrel (ORB)*. وقد عادت الأسعار الاسمية لتستقر حول ١٨ دولارا للبرميل واستمرت تراوح حول هذا المستوى خلال الفترة ١٩٨٧- ٢٠٠٠. أما بالنسبة للقيمة الحقيقية لتلك الأسعار *Price in real terms* بعد استبعاد اثر التضخم، وأثر تقلبات سعر صرف الدولار باستخدام ١٩٧٣ كسنة أساس، فقد استمر السعر الحقيقى فى التآكل من نحو ١٦،٣٩ دولار للبرميل فى ١٩٨١ إلى ان انهار فى ١٩٨٦ الى نحو ٦ دولارات ثم أخذ يتراوح حول ٥ دولارات فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٧- ٢٠٠٠.

وفى محاولة لتصحيح جانب من التآكل الشديد الذى طرأ على تلك الأسعار، تبنت أوبك فى مارس ٢٠٠٠ ما عرف بآلية ضبط الأسعار، بحيث لا تنخفض الأسعار دون ٢٢ دولارا ولا تتجاوز ٢٨ دولارا لبرميل من سلة أوبك، فارتفع السعر الاسمى خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٥ دولارا للبرميل فى المتوسط، وان كان لم يتجاوز فى قيمته الحقيقية نحو ٦،٥٠ دولار (بدولار ثابت القيمة عند قيمته ١٩٧٣).

غير ان أحداث ٢٠٠٤ لم تلبث ان كشفت عن الأعطاب الجوهرية التى أصابت صناعة البترول نتيجة لسياسة الدول الغربية الضاغطة على الأسعار فى اتجاه النزول. فقد تدهور، نتيجة لتدهور سعر البترول وعائداته، حجم

الاستثمارات الموجهة لتوسيع القدرة الإنتاجية، وخاصة فى دول الخليج وغيرها من دول أوبك التى تتمتع باحتياطيات غزيرة ونفقات منخفضة. بذلك عجزت القدرة الإنتاجية للزيت عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة التى طرأت على الطلب العالمى وبلغت نحو ٦ ملايين ب/ى خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٦ نتيجة للنمو الاقتصادى غير المسبوق والذى شهده العالم وبلغ نحو ٥٪ سنويا خلال عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. كذلك لم تستطع القدرة الإنتاجية الاحتياطية أن تخفف من حدة ارتفاع السعر المرتبطة بالعواصف الجيوسياسية التى أثارتها السياسة الأمريكية بحجة "الحرب ضد الإرهاب" واستخدمتها لاحتلال العراق ومساندة الإبادة الوحشية التى تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطينى. بذلك قفز سعر البرميل من سلة أوبك *ORB* من نحو ٢٨ دولارا فى المتوسط عام ٢٠٠٣ إلى ٣٦ دولارا عام ٢٠٠٤ وإلى ٥٠ دولارا عام ٢٠٠٥ وإلى ٦١ دولارا خلال ٢٠٠٦ ونحو ٦٩ دولارا فى ٢٠٠٧، كما تجاوز حدود الـ ٩٠ دولارا لفترات عديدة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

فى ظل هذا التطور انتعشت الدعوة، مرة أخرى على المستوى العالمى، للتوسع فى استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء. فما هى دواعى استخدام الطاقة النووية فى مصر، وكيف تقارن اقتصادياتها باقتصاديات الغاز الطبيعى الذى نتوسع فى تصديره دون مبرر، وما هى المحاذير التى ينبغى مراعاتها عبر الطريق الطويل لاستخدام الطاقة النووية، ويمتد خلاله عمر المفاعل النووى لنحو ٦٠ عاما؟

ثانيا - احتياجات مصر من الطاقة

إلى أين يتجه مسار الطاقة فى مصر؟

هذا سؤال سبق أن طرح مرارا منذ أواخر السبعينيات، بوضع استراتيجية واضحة للطاقة فى مصر. ونتيجة لذلك تم إنشاء جهاز لتخطيط وترشيد الطاقة فى مستهل الثمانينيات، صدر به القرار الجمهورى رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣. وقد تم الاستعانة فى إنشاء الجهاز بزيارة ودراسة الأجهزة المماثلة فى عدد من الدول، ومنها بريطانيا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة، وتم تجنيد عدد من الخبراء المصريين ذوى الخبرة الرفيعة فى المجالات الهندسية والاقتصادية والحاسبات الآلية، كما حصل الجهاز على منحة أمريكية، وعلى معونة فنية من السويد، مع الاستعانة ببيوت خبرة أجنبية خلال فترة الإنشاء.

وفى خلال سنوات قليلة من بداية عمر الجهاز نجح فى إعداد مجموعة من الدراسات ومراجعات الطاقة التفصيلية لبعض الصناعات الكبرى أثبتت أن من الممكن رفع كفاءة الطاقة وتوفير ثلث استهلاك مصر من الطاقة دون أن تتأثر كفاءة الصناعات والخدمات المستهلكة للطاقة.

وكان جهاز تخطيط الطاقة يعتبر الذراع المنفذة للمجلس الأعلى للطاقة الذى أنشئ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٩ بوصفه الهيئة العليا المسئولة عن الطاقة فى مصر، ومكلفا بوضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل للطاقة وعرض ما يراه ذا أهمية خاصة على رئيس الجمهورية. كذلك كان من مهام جهاز تخطيط الطاقة دعم قدرات مصر فى مجال تخطيط وترشيد الطاقة وعرض نتائج أعماله على المجلس الأعلى للطاقة لإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذها على مستوى الدولة، فى كل المجالات المستهلكة للطاقة، صناعية وتجارية ونقل ومنزلية، يستوى فى ذلك أجهزة الحكومة وهيئات وشركات القطاعين العام والخاص.

غير أن تلك الشرارة التى أطلقها جهاز تخطيط الطاقة على امتداد النصف الأول من عقد الثمانينيات، لكى توقظ الوعى بأهمية الطاقة وخطورة استهلاكها المتنامى على خلفية من انخفاض الأسعار المحلية ومحدودية احتياطيات البترول والغاز، لم تلبث أن انطفأت عندما توقفت اجتماعات المجلس الأعلى للطاقة – وهو الأب الروحى للجهاز وسنده التنفيذى – لفترة قاربت ربع قرن منذ أوائل الثمانينيات. وكانت النتيجة ان السلطات

المختصة أدارت ظهرها للجهاز، وأخذت الوزارات تتقاذفه، اذ تخلى عنه وزير البترول الذى أنشئ الجهاز تابعا له مباشرة باعتباره الوزير المسئول عن الحفاظ على احتياطيات البترول والغاز وترشيد استخدامها. ومن ثم انتقل الجهاز الى وزارة الكهرباء التى استضافته لفترة وجيزة كضيف ثقيل ثم ألقت به إلى وزارة التخطيط التى تخلصت منه بإلغائه فى ١٩ مايو ٢٠٠٦. وتشتت العاملون بالجهاز بين وزارتى التخطيط والبترول فى أعمال لا تتصل بمهام الجهاز، كما وضعت أجهزته الالكترونية، التى تكلفت الملايين عبر ربع قرن، فى حجرات مغلقة. وأيا كانت أسباب إلغاء الجهاز، فقد كان الأجدر بالحكومة إصلاح ما أصابه من عيوب نتيجة لتخلى المسئولين عن مساندته، وان تعيد تنشيط المجلس الأعلى للطاقة – وهو السند الرئيسى للجهاز – من غفوته التى طالت دون مبرر.

هذه مقدمة لقصة سوف نتناول بعض جوانبها المهمة فيما بعد بشئ من التفصيل، وذلك لكى نبين كيف أغفل موضوع الطاقة، على خطورته، على مدى ربع قرن، لكى نفيق بعد ان استفحل الخطر فنقوم بإعادة إنشاء المجلس الأعلى للطاقة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٩٥ لسنة ٢٠٠٦ وبرئاسته، ولكن بدون جهاز تنفيذى يسانده كما كان الحال فى ظل مجلس ١٩٧٩.

ثم، وأخيرا، احمرّت الصفحات الأولى من الصحف المصرية يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٧ بحديث لرئيس الجمهورية فجر به مشكلة الطاقة، داعيا إلى إعادة تنشيط برنامج للطاقة النووية الذى كان على وشك التنفيذ فى مستهل الثمانينيات، ثم وضع فى الأدراج. وكالعادة انطلقت الأقلام بعد حديث الرئيس باحثة عن المشكلة، وكأنها قد ولدت فى تلك اللحظة ولم يكن قد مضى على إثارتها ربع قرن. ولكن لا مجال الآن للندم على ما فات، فهذا هو النمط المتكرر فى معالجة مشاكلنا الكبرى: تنطلق صرخات التحذير قبل وقوع الكارثة بوقت كاف، ولكن الآذان تصم ولا يستيقظ الوعى إلا بعد وقوعها.

وللإجابة على السؤال الذى طرحناه، نبدأ بتحديد موضع على خارطة الطريق عبر المستقبل المنظور، حتى يمكن التعرف على حجم الفجوة التى تواجهنا فى مجال الطاقة، وكيف يمكن الإعداد لتجاوزها فيما تبقى من الوقت الحرج. ولعل أهم ما ينبغى تحديده من تلك الزاوية هو حجم احتياطياتنا من الطاقة، وكيف نحسن استغلالها، مع ترشيد استهلاكنا بوضع برامج صارمة لترشيده، وذلك فى عالم تتصارع فيه الدول لتأمين احتياجاتها من مصادر للطاقة باتت تنذر بالنضوب السريع على المستوى العالمى.

وكما يتبين من الجدول (١) يعتبر قطاع الكهرباء من اهم مصادر الطلب المحلى على البترول والغاز، إذ ارتفع استهلاكه من السوائل البترولية ومن الغاز الطبيعى من اقل من مليون طن بترول مكافئ *Ton of oil equivalent* *(Toe)* عام ١٩٥٢ الى نحو ٢١,٢ مليون طن عام ٢٠٠٦، وهو ما يعادل نحو ٤١٪ من إجمالى الاستهلاك المحلى من البترول والغاز فى العام الأخير. ويستخلص من الجدول ان معدل نمو الطلب على الكهرباء خلال الفترة ١٩٧٥–٢٠٠٦ قد بلغ ٨,١٪ سنويا فى المتوسط، كما يستخلص من المؤشرات المتاحة ان معدل نمو الطلب على الكهرباء خلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠٢٠ قد لا يقل عن ٧٪ سنويا فى المتوسط.

وكما يتبين أيضا من الجدول، تشير أرقام السنوات الخمس ٢٠٠١– ٢٠٠٦ إلى ان الطاقة الكهرومائية المولدة من السد العالى وباقى السدود المقامة على النيل قد بلغت حدها الأقصى تقريبا عند ١٣ مليار كيلووات ساعة، وهو ما يعادل حراريا نحو ٣ ملايين طن بترول مكافئ *Toe*، ولا يتجاوز ١٢٪ من اجمالى الكهرباء المولدة فى العام المذكور وبلغت جملتها (حراريا ومائيا) نحو ١٠٩ مليارات كيلووات ساعة.

كذلك الحال بالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة كالرياح، والتى ما زالت تحبو خطواتها الأولى، إذ لم

جدول (١)
تطور الكهرباء المولدة ومعدلات نموها وحمل الذروة
خلال الفترة ١٩٥٢-٢٠٠٦

(الوحدة = مليون كيلووات ساعة)

السنة	حرارى	مائى	الإجمالى	معدل النمو السنوى خلال كل فترة زمنية	حمل الذروة ميجاوات
١٩٥٢	٩٢٩	—	٩٢٩	%	١١٠
١٩٦٠	١٦٤٨	٢٥٠	١٨٩٨	٩,٣	٣٧٢
١٩٦٥	٢٨٩٧	١٧٣٨	٤٦٣٥	١٩,٥	٧٥٠
١٩٧٠	٢٢٢٥	٤٦٩٠	٦٩١٥	٨,٣	١١٠٠
١٩٧٥	٣٠٠٩	٦٧٩٠	٩٧٩٩	٧,٢	١٧٣٢
١٩٨٠	٨٦٢٩	٩٨٠١	١٨٤٢٩	١٣,٥	٣٢٣٩
١٩٨٥	٢٢٧٩٥	٨٦٦٣	٣١٤٥٨	١١,٣	٥٢٧٩
١٩٩١/١٩٩٠	٣٣٧٤٦	٩٧٣٢	٤٣٤٧٨	٦,٧	٦٩٨٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٤٤٢٥	١٣٨٣٤[١]	٧٨٢٥٩	٦,١	١٢٣٧٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٥٤٩٤[٢]	١٣١٩٦[٣]	١٠٨٦٩٠	٦,٨	١٧٣٠٠
٢٠٠٦/١٩٧٥	معدل النمو السنوى عبر ٣١ عاما			٨,١	

١– بما فيها ١٣٧ مليون ك. و. س. مولدة من طاقة الريح.

٢- منها ١٣,٦ مليار ك. و. س. يشتريها قطاع الكهرباء من شركات قطاع خاص تمارس نشاطها فى توليد الكهرباء على أساس نظام BOOT.

٣- بما فيها ٥٥٢ مليون ك. و. س. مولدة من طاقة الرياح.

تساهم بأكثر من نصف مليار كيلووات ساعة عام ٢٠٠٦ وهو ما يعادل ٠.٥٪ (نصف الواحد بالمائة) من اجمالى الكهرباء المولدة ويمثل حراريا نحو ١٠٠ الف طن *Toe* مقارنة باجمالى المستهلك فى قطاع الكهرباء من البترول والغاز والذى بلغ ٢١.٢ مليون طن *Toe*، ولا تمثل طاقة الرياح شيئا يذكر من اجمالى الطاقة المستهلكة فى مصر عام ٢٠٠٦ والتى بلغت ٥٢ مليون طن بترول مكافىء *Toe*.

وحتى إذا أمكن البدء بتنفيذ البرنامج النووى الذى اعلن عنه خلال المؤتمر التاسع للحزب الوطنى، فانه لا يتوقع ان تبدأ مساهمته الجدية فى مواجهة الاحتياجات المحلية من الكهرباء قبل حلول عام ٢٠٢٠ الذى اخترنا التوقف عنده على خارطة الطريق عبر المستقبل المنظور.

بذلك لا يبقى فى الأفق القريب لمواجهة احتياجات مصر من الطاقة غير الاعتماد على البترول والغاز الطبيعى والذى بلغ استهلاكهما المحلى عام ٢٠٠٦ نحو ٥٢ مليون طن بترول مكافئ *Toe* محققا نموا بمعدل ٦.٥٪ سنويا فى المتوسط منذ ١٩٧٥ (ينظر الجدول ٢).

وتشير الدراسات المتاحة إلى ان معدل نمو الطلب على الطاقة فى مصر يتجاوز معدل نمو الاقتصاد لعجز جهود ترشيد الطاقة عن خفضه، بل والغاء جهاز تخطيط وترشيد الطاقة بدلا من دعمه وتنشيط دوره. ومعنى ذلك ان معدل الطلب على الطاقة قد يتجاوز ٧٪ سنويا فى المتوسط إذا تحقق معدل النمو الاقتصادى المنشود. ولعل مما يعزز هذا التقدير ان معدل نمو الطلب على الكهرباء (الذى يستأثر بنحو ٤٠٪ من الاستهلاك المحلى للبترول والغاز) قد بلغ ٨٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥– ٢٠٠٦، كما بلغ معدل نمو الطلب الكلى على البترول والغاز خلال الفترة المذكورة ٦.٥٪ سنويا فى المتوسط.

مع ذلك فقد اخترنا لتقدير احتياجاتنا من البترول والغاز خلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠٢٠ معدلا متحفظا للنمو لا يتجاوز ٥٪ سنويا فى المتوسط، وذلك على أمل ان ينجح المجلس الأعلى للطاقة الجديد فى وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة بعد ان دق ناقوس الخطر عاليا ومدويا.

جدول (٢)
تطور استهلاك البترول والغاز الفعلى والمتوقع
عبر الفترة ١٩٧٥-٢٠٢٠

(الوحدة = مليون طن بترول مكافئ)

السنة	استهلاك البترول والغاز	معدل النمو السنوى
١٩٧٥	٧,٥	٦,٥% حتى عام ٢٠٠٦
١٩٩٨	٣٤,٦	٥% حتى ٢٠٠٦
٢٠٠٤	٤٦,١	٦,٣% حتى ٢٠٠٦
٢٠٠٦	٥٢,٠	
٢٠٢٠	١٠٣,٠	٥% ابتداء من ٢٠٠٦

بذلك يتوقع ان يرتفع الاستهلاك المحلى من البترول والغاز فى عام ٢٠٢٠ إلى نحو ١٠٣ ملايين طن بترول مكافئ Toe وهو ما يعادل نحو ٧٥٠ مليون برميل.

ثالثا - أسعار البترول عبر المستقبل المنظور:

يعتمد تقدير سعر البترول - وفقاً لبعض التقديرات - عبر المستقبل المنظور على مبادئ مستخلصة من اتفاقيات سبق إبرامها بين الدول أعضاء أوبك وبين شركات البترول العالمية فى مستهل السبعينيات، وان كانت تلك الاتفاقيات لم تعد سارية فى الوقت الحاضر. ولعل مما سنوضحه حول ازدياد شحة الإمدادات البترولية، وقصورها عن مواجهة الزيادة المطردة فى الطلب العالمى على البترول، ما يعزز الاستدلال بتلك المبادئ فى تحرير سعر البترول من الضغوط المصطنعة التى ظلت الدول الغربية المستهلكة للبترول تمارسها لإبقائه متدنيا، وانتهت بما حدث من قفزات غير متوقعة خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٧، على نحو ما شرحنا.

وفيما يلى نوجز المبادئ الثلاثة التى سبق إقرارها، ويمكن الاستدلال بها لتقدير سعر عادل عبر المستقبل المنظور:

(١) اقرت اتفاقية طهران التى ابرمت بين أوبك وشركات البترول العالمية فى مستهل ١٩٧١ مبدأ ارتفاع سعر البترول بمعدل ٢,٥٪ سنويا لمواجهة التضخم.

(٢) كما أقرت الاتفاقية المذكورة مبدأ زيادة مقدارها ٥ سنتات سنويا كعلاوة خاصة باعتبار البترول ثروة طبيعية ناضبة يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها مما يجعلها تستحق هذه العلاوة التى تستمد جذورها من القانون الأمريكى الذى كان يمنح شركات البترول إعفاء ضرائبيا عرف باسم "بدل النضوب" *Depletion Allowance* لتشجيعها على الاستكشاف وإحلال احتياطيات جديدة محل ما ينضب منها. وكانت السنتات الخمسة فى اتفاقية طهران تعادل ٢,٥٪ من سعر البترول الذى كان يتراوح حينذاك حول دولارين للبرميل. وبذلك يصبح معدل الزيادة السنوية التى اعتمدتها اتفاقية طهران لزيادة سعر البترول نحو ٥٪ سنويا.

(٣) كذلك اقرت اتفاقية جنيف الأولى التى أبرمت مع الشركات عام ١٩٧١ مبدأ تصحيح سعر البترول تبعا لما يطرأ على قيمة الدولار - الذى يستخدم لتسعير البترول - من تغيرات فى مواجهة عدد من العملات الرئيسية. وبمقتضاها زيدت الأسعار بنحو ٨,٥٪ اعتبارا من ٢٠ يناير ١٩٧٢ عقب تعويم الدولار فى ١٥ اغسطس ١٩٧١ وما تبعه من تخفيض سعر صرفه رسميا فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١. فلما خفض سعر صرف الدولار للمرة الثانية فى ١٢ فبراير ١٩٧٣ أبرمت اتفاقية جنيف الثانية فى يونيو ١٩٧٣ حيث زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ١١,٩٪ مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب أسعار صرف الدولار فى مواجهة باقى العملات.

وعلى الرغم من أن الاتفاقيات المذكورة لم تعد سارية فى الوقت الحاضر فإن المبادئ المستخلصة منها ما زالت تصلح كمؤشرات موضوعية يستهدى بها لتقدير ما تستحقه الثروة الناضبة من علاوة خاصة تعادل معدل نمو الطلب عليها، وما تستحقه أيضا من زيادة سنوية بمعدل التضخم حفاظا على قيمته الحقيقية من التآكل بسبب التضخم. كذلك يلزم إدخال التغيرات التى تطرأ على قيمة الدولار فى تعديل سعر البترول بالزيادة أو الخفض تبعا لتلك التغيرات.

وبناءا على ذلك، وحتى بافتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة او الانخفاض فى مواجهة العملات الرئيسية الأخرى يلغى بعضها البعض فى المدى الطويل، فان معدل الزيادة السنوية وفقا للمبدأين الأول والثانى لا يقل عن ٥٪ سنويا فى المتوسط على مدى السنوات الثلاث والثلاثين ١٩٧٣- ٢٠٠٦.

وبالنسبة لسنة الأساس التى يتخذ السعر فيها كبداية للتدرج، فينبغى أن يراعى فى اختيارها منطقية السعر وعدالته بالنسبة لجميع الأطراف، وبخاصة الدول المصدرة للبترول التى هى دول نامية وتعتمد على مصدر واحد للدخل، بل هو مصدر طبيعى ناضب وغير متجدد،

وذلك بالإضافة إلى ما تحملته من غبن شديد واستنفاد لثروتها البترولية بأسعار فى غاية التدنى على مدى الفترة ١٩٤٧– ١٩٧٣، ومرة ثانية خلال الفترة ١٩٨٦– ٢٠٠٦.

بذلك، ومن مقتضى إعمال المبادئ الثلاثة لتقدير معدل الزيادة السنوية فى السعر الاسمى (٥٪) على مدى السنوات الثلاث والثلاثين الماضية، فان السعر الاسمى للبرميل من سلة أوبك لا يصح ان يقل فى عام ٢٠٠٦ وفى ظل ظروف عادية عن ٦٠ دولارا، وهو ما يعادل – ولا يتجاوز – فى قيمته الحقيقية (أى معبرا عنه بدولار ثابت القيمة عند عام ١٩٧٣) الـ ١١٫٦٥ دولار الذى تم تصحيحه فى ظل الانتصار العربى فى حرب اكتوبر.

وفى رؤيتها لاتجاه أسعار البترول عبر المستقبل المنظور، تتوقع هيئة معلومات الطاقة الأمريكية *Energy Information Administration (EIA)*، والتى تميل إلى التفاؤل غير المبرر، أن الأسعار المعقولة (فى نظرها) سوف تنخفض (بدولارات ثابتة القيمة) من ٦٨ دولارا للبرميل عام ٢٠٠٦ إلى ٤٩ دولارا عام ٢٠١٤ ثم تبلغ ٥٩ دولارا بحلول ٢٠٣٠ (وهو ما يعادل حينئذ بالدولارات الجارية نحو ٩٥ دولارا للبرميل)، وذلك دون أن تقدم الهيئة المذكورة ما يساند توقعاتها غير الايحاء بوفرة البترول عبر المستقبل المنظور واشتداد المنافسة بين منتجيه لتسويقه مما يؤدى إلى انخفاض الأسعار.

أما وكالة الطاقة الدولية *International Energy Agency (IEA)*، التى انشئت عام ١٩٧٤ لتخدم مصالح الدول الغربية المستهلكة للطاقة، وعلى الرغم من تسليمها بضرورة ارتفاع أسعار البترول لضمان توافر إمدادات كافية لمواجهة الزيادة المتوقعة فى الطلب العالمى حتى عام ٢٠٥٠، فإنها تتوقع فى كتابها المنشور بعنوان *"Energy Technology Perspectives: Scenarios and Strategies to 2050* الا يتجاوز سعر البترول بدولارات ثابتة القيمة ٣٩ دولارا بحلول عام ٢٠٣٠ ولا يتجاوز ٦٠ دولارا عام ٢٠٥٠.

أما توقعاتنا بالنسبة لاتجاه سعر البترول عبر المستقبل المنظور، وبافتراض نمو الطلب العالمى على البترول بمعدل ٢٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠٢٠، وهو ما يقارب معدل نمو الطلب العالمى على البترول طبقا للمبدأ الثانى فى اتفاقية طهران، وبافتراض نمو التضخم العالمى بمعدل ٣٪ سنويا فى المتوسط مع ثبات قيمة الدولار فى مواجهة العملات الرئيسية الأخرى، فان السعر لا يصح أن يقل بدولارات ثابتة القيمة عن ٨٠ دولارا للبرميل بحلول ٢٠٢٠، ولا يقل فى صورته الاسمية عن ١٢٠ دولارا بحلول العام المذكور. هذا بافتراض استقرار ظروف جيوسياسية عادية، وبافتراض عدم حدوث نكسات جسيمة فى احتياطيات وإنتاج البترول. اما إذا حدث شئ من ذلك فيمكن ان يحلق السعر إلى مستويات لا يمكن توقعها. كما حدث بالفعل خلال الفترة ٢٠٠٤– ٢٠٠٧.

كذلك سيكون الحال إذا تدهورت قيمة الدولار، الذى يستخدم فى تسعير البترول، فى مواجهة العملات الرئيسية الأخرى. وإذ تمثل الولايات المتحدة ربع الواردات العالمية للبترول فان ثلاثة أرباع الصادرات البترولية تتجه إلى دول ترتفع قيمة عملاتها، غالبا، فى مواجهة الدولار، ومن ثم تنخفض أسعار البترول مقومة بعملاتها. ومن ناحية أخرى، يؤدى انخفاض قيمة الدولار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التى تستوردها دول أوبك من الدول ذات العملات التى ترتفع قيمتها فى مواجهة الدولار. وبذلك يلزم إعادة التوازن التجارى لدول أوبك وغيرها من الدول المصدرة للبترول عن طريق رفع أسعاره، كلما انخفضت قيمة الدولار. ويمكن ان يعزى جانب من الارتفاع الذى شهدته اسعار البترول خلال ٢٠٠٧ إلى ما طرا خلال العام المذكور من انخفاض كبير فى قيمة الدولار.

والخلاصة، انه بافتراض عدم وجود ظروف استثنائية ترفع السعر الى مستويات لا يمكن توقعها، فان المتوقع الا يقل سعر البترول فى المتوسط عن مائة وعشرين دولارا للبرميل بحلول ٢٠٢٠.

وكما أوضحنا من قبل، فان الاستهلاك المحلي من البترول والغاز يتوقع ان يبلغ بحلول ٢٠٢٠ نحو ١٠٣ ملايين طن بترول مكافئ أو ٧٥٠ مليون برميل. وبذلك تأتى المحصلة النهائية، إذا تحولت مصر إلى مستورد كامل للطاقة بحلول ٢٠٢٠، فإن ارتفاع فاتورة استيراد البترول والغاز إلى نحو ٩٠ مليار دولار سنويا قابلة للزيادة مع نمو الاستهلاك المحلي من الطاقة.

فكيف يمكن تدبير هذه المبالغ، اخذا فى الاعتبار ضآلة حصيلة الصادرات المصرية غير البترولية وازدياد الاعتماد على الاستيراد لتوفير احتياجات أساسية عديدة غير بترولية؟

وماذا يحدث إذا عجزنا عن توفير احتياجاتنا من الطاقة والتى يطلق عليها بحق شريان الحياة *Lifeblood*؟

رابعا – المحاذير الفنية للطاقة النووية

لا تختلف محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية عن محطة حرارية تدار بالفحم او بالغاز الطبيعى أو بالسوائل البترولية إلا من حيث ان التفاعل النووى يكون المصدر الحرارى المستخدم فى توليد البخار الذى يدير توربينات توليد الكهرباء. ويستخلص الوقود النووى عادة من اليورانيوم الذى يوجد فى الطبيعة بنسبة تتراوح بين ١– ٤ ارطال لكل طن من المادة الخام المستخرجة (الركاز). وتتكون تلك المادة من نظيرين، احدهما اليورانيوم ٢٣٥ *Uranium* الذى يقبل الانشطار المتسلسل *Fissile isotope* باستخدام الجيل الحالى من المفاعلات الحرارية. ولا تزيد نسبة تركز هذا النظير فى المادة الخام على ٠,٧٪ ولذلك يلزم رفع فاعليته أو تخصيبه *Enrichment* برفع نسبة التركز إلى نحو ٣٪ حتى يصلح كوقود نووى. ونظرا لارتباط عملية التخصيب بإنتاج السلاح النووى فقد حرصت الدول النووية الكبرى على الاحتفاظ بها تحت إشراف أو رقابة الحكومات لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية. ذلك ان صنع سلاح نووى يتطلب استخدام يورانيوم تتجاوز نسبة خصوبته ٢٠٪ او استخدام البلوتنيوم *Plutonium* الذى يمكن استخلاصه من الوقود النووى قبل أو بعد استخدامه. ووجه الخطورة بالنسبة للبلوتنيوم ان العالم لم يتوصل بعد إلى وسيلة يمكن بها إبطال صلاحيته لصنع السلاح النووى.

وتعتبر صناعة الطاقة النووية من الصناعات شديدة الارتباط بالمجتمع الدولى، وذلك على خلاف أكثر الصناعات التى تعتبر محلية بطبيعتها، ولذلك لا يعتمد فى إقامتها على عوامل خارجية، ويغلب ان تتقرر إقامتها وإدارتها بقرارات محلية تصدر من جانب جهات حكومية أو من رجال الأعمال. أما الطاقة النووية فتشارك فى إقامتها ومراقبة تشغيلها، وفى مساندتها أو معارضتها، عوامل دولية ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند إعداد دراسات جدواها، ومن أهم تلك العوامل الدولية ما يلى:

(١) تزايد القلق الدولى حول مخاطر انتشار الأسلحة النووية *Proliferation risks* وذلك نتيجة للتوسع فى استخدام التقنيات المرتفعة الخطورة، مثل تخصيب اليورانيوم وإعادة تصنيع البلوتنيوم، الذى يستخدم فى صنع القنبلة الذرية. ومن هنا صارت الدول تخضع للالتزامات التى تفرضها عليها اتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية. ويتخذ هذا القيد وجها محليا يعبر عنه باحتجاج المواطنين فى اغلب الدول على إقامة المفاعلات النووية لما تحمله من مخاطر التلوث النووى، كما يأخذ هذا القيد صورة دولية تتمثل فى إخضاع من يدخل تلك الصناعة لرقابة دولية ممثلة فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية *International Atomic Energy Agency (IAEA)*. ومن ثم لا تملك الدولة كامل الحرية فى مقدرات تلك الصناعة، وإنما عليها ان ترضى المجتمع الدولى بفتح كل جوانبها لتلك الرقابة والاستجابة لتوجيهاته وإلا لقيت ما تلقاه إيران نتيجة لقيامها بتخصيب اليورانيوم.

(٢) يعتمد المفاعل النووى فى تشغيله على اليورانيوم الذى يوجد فى الطبيعة فى صورة مادة خام ثم يجرى تخصيبه وتصنيعه لكى يصبح صالحا كوقود. أما البلوتنيوم فهو مادة من صنع الإنسان تستخلص من الوقود النووى وتصلح بعد تصنيعها للاستخدام فى

المفاعلات النووية كما تصلح لصنع قنبلة ذرية. ولم يتوصل الإنسان بعد لإبطال صلاحيتها في صنع القنبلة.

ويؤكد أنصار الطاقة النووية ان احتياطيات اليورانيوم متوافرة بدرجة كافية، كما إنها لا تتركز في مجموعة صغيرة من الدول كما هو الحال في البترول والغاز، وإنما تتوزع بصورة معقولة بين دول العالم، ومن ثم فإنها لا تمثل عائقا أمام استخدام المفاعلات النووية. ومع ذلك توجد دلائل قوية على ان إمدادات اليورانيوم يمكن ان تنضب في وقت مبكر، مثلها مثل احتياطيات البترول والغاز. فوكالة الطاقة الدولية *IEA* اذ تؤكد ان الاحتياطيات المؤكدة لليورانيوم تعتبر كافية الى ما بعد عام ٢٠٣٠، إلا أنها تعود فتقول انه يلزم توفير استثمارات كبيرة لتوسيع قدرات البحث عن اليورانيوم وقدرات تصنيعه لتحويل ما في الأرض إلى "الكعكة الصفراء" *Yellow cake* التي تستخدم كوقود في المفاعلات. ونستطيع ان نستخلص من الدراسات المتاحة ان الرؤية المتفائلة بالنسبة لاحتياطيات اليورانيوم قد بنيت على اساس التوسعات المتوقعة داخل الدول التي تستخدم بالفعل الطاقة النووية في الوقت الحاضر (وعددها ٣١ دولة)، وانه لا يدخل في حسابها التوسعات التي قد تنتج عن دخول دول نامية عديدة في تلك الصناعة بعد ان اظهرت الدول الغربية تسامحها، بل وتشجيعها، لهذه الدول. ولعل ما يؤكد اتجاه موارد اليورانيوم نحو الشحة المتوقعة ان التحول الى تشجيع الطاقة النووية في ظل ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة ٢٠٠٤– ٢٠٠٧ قد أدى إلى الضغط على أسواق اليورانيوم فاستمرت أسعاره في الارتفاع خلال ٢٠٠٦ بحيث بلغت نحو ٧٢ دولارا للرطل أى حوالي تسعة أمثال ما كانت عليه خلال تدنيها التاريخي عام ٢٠٠٠.

(٣) ان تشجيع الدول الصناعية لبعض الدول النامية كي تقبل على تبني الطاقة النووية ليس خالصا لوجه الله، وإنما يدخل فيه جانب مهم من مصالح الدول الصناعية. فهي من ناحية تستهدف الانفراد بأكبر نصيب من احتياطيات البترول والغاز، والتي يعتبر استخدامها أكثر أمانا وأوفى بتلبية الاستخدامات المتنوعة للطاقة وأهمها النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية التي لا تصلح فيها الطاقة النووية. ومن ناحية أخرى فان أكثر من ٧٠٪ من تكاليف المفاعلات النووية يذهب إلى الدول الصناعية التي تملك المقاليد التقنية لتلك الصناعة سواء من حيث المعدات والأجهزة *Hardware* أو من حيث الوقود والقدرة التشغيلية *Operation*.

وبالإضافة لهذه المكاسب، فان الدول الصناعية الغربية لا تخشى على تأمين احتياجاتها من الطاقة النووية إذ تملك مقوماتها الأساسية، ومتى تعارضت احتياجاتها من تلك المقومات مع احتياجات الدول النامية فان اليد العليا ستكون لاحتياجاتها هي. مع ذلك توجد محاولات لإخضاع الوقود النووى لاتفاقيات دولية متعددة الأطراف تضمن توزيع الاحتياجات فيما بين الدول بصورة عادلة وخاضعة لرقابة وكالة الطاقة الذرية *IAEA*. ومن ذلك قيام الرئيس الروسي بوتن مؤخرا بتقديم مقترح لهذه الوكالة يقضي بإنشاء "نظام يعتمد على إقامة مراكز عالمية لتقديم خدمات دورة الوقود النووى، بما في ذلك التخصيب، على أساس غير متحيز وتحت إشراف الوكالة الدولية": *"A system of international centers providing nuclear fuel cycle services, including enrichment, on a non-discriminatory basis and under the control of the IAEA"*.

وقد دعم هذا الاقتراح من جانب عدد من الدول الاعضاء بالوكالة تأكيد ضرورة إقامة نظام دولى متعدد الأطراف يضمن توفير الوقود المخصب لجميع الدول المستخدمة للطاقة النووية على قدم المساواة وبشكل عادل، وخاصة في ظروف انقطاع موارده نتيجة لأزمات سياسية. وكانت تلك المقترحات تستهدف إقامة هذا النظام في خطوة واحدة، إلا ان المؤتمر الذى عقدته الوكالة لمناقشتها – ضمن أمور أخرى – ارتأى ان إقامة هذا النظام في إطار دولي متكامل وقابل للبقاء في الأجل

الطويل ينطوى على مشاكل معقدة وهو ما يتطلب إقامته على مراحل، سواء بالنسبة للوقود النووى المنخفض التخصيب أم بالنسبة لإدارة شئون الوقود المستهلك Spent fuel.

(٤) ويرتبط بتشغيل المفاعلات النووية احتمال تسرب المياه أو الغازات المشعة أو وقوع حوادث خطيرة تتسبب فى خسائر بشرية ومادية جسيمة من نوع ما وقع فى حادثى ثرى ميل ايلاند فى الولايات المتحدة وتشرنوبل فى الاتحاد السوفيتى. غير ان ثمة دلائل قوية على ان درجة الأمان التقنى قد تحسنت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات، وذلك كما يبدو مما تنشره الهيئة الدولية لمشغلى الطاقة النووية *World Association of Nuclear Operators*. غير ان تلك التحسينات لم تتحقق فى جميع المواقع وإنما تعثرت فى بعضها، وما زالت الفجوة كبيرة بين الحالات التى ارتفعت فيها التحسينات إلى قمتها وبين تلك التى ما زالت فى أدنى المستويات. ولعل مما يدعو للتفاؤل فى هذا المجال ان وكالة الطاقة الذرية قد نجحت، بالتعاون مع ٢٨ دولة من أعضائها، فى تطوير نظام دولى لتحديث المفاعلات النووية ودورات الوقود *International Project on Innovative Nuclear Reactors and Fuel Cycles (INPRO)*، وهو نظام من شأنه توفير أساليب منهجية متقدمة لمعاونة الدول أعضاء الوكالة فى تقويم واختيار افضل أساليب التطوير والتحديث *Innovative nuclear systems (INS)*.

(٥) يستغرق التحلل الكامل لبعض المواد المشعة المستخدمة فى التوليد النووى آلاف السنين، ولذلك تثير تلك الصناعة مشاكل خطيرة، من أهمها كيفية التخلص من نفايات الوقود المشعة *Nuclear waste* والتى قد يستمر خطرها الاشعاعى لآلاف السنين. ومن المخلفات النووية ما يمكن الاستغناء عنه نهائيا بينما يظل بعضها صالحا لإعادة الاستخدام كوقود بعد معالجته باستخدام تقنيات متقدمة، ومن ثم يلزم تخزينها مؤقتا لاستردادها عند الحاجة إليها. وفى انتظار نتائج البحوث الدوبة لحل مشكلة الدفن النهائى للمخلفات النووية عملت الدول على توفير أماكن فى التجاويف الأرضية العميقة المستقرة جيولوجيا تسمح بالدفن المؤقت لعدة سنوات. ومن مقتضى عدم حل مشكلة دفن الوقود المستهلك دفنا نهائيا والاحتفاظ به فى موقع المفاعل ان تلك المواقع قد تمتلئ قبل أن ينقضى عمر المفاعل الإنتاجى بسنوات مما يحتم غلقه كما حدث فى ألمانيا عام ٢٠٠٠.

وتتفاوت مواقف الدول من حيث معالجة النفايات المشعة. فالبعض يعاود تصنيع الصالح منها ويعيد استعماله كوقود نووى فيما يسمى "دائرة وقود مغلقة"، كما يقوم بتخزين الباقى تخزينا مؤقتا انتظارا لاتخاذ قرار نهائى بشأنها مستقبلا. ويضم هذا الفريق فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا واليابان والصين والهند. وتستهدف فرنسا إعداد تجاويف أرضية مستقرة جيولوجيا تسمح بالدفن المؤقت يبدأ العمل فيها بحلول ٢٠١٥ لكى تصبح صالحة للتخزين اعتبارا من ٢٠٢٥. اما الولايات المتحدة والسويد وفنلندا فقد اختارت أسلوب التخلص مباشرة من تلك النفايات وتخزينها نهائيا فيما يسمى "دائرة وقود مفتوحة". وتقوم تلك الدول بإعداد وتطوير برامج لإقامة الأماكن الصالحة لاستقبال تلك النفايات حيث يتوقع ان يبدأ تشغيل بعضها بحلول عام ٢٠٢٠. وكان بوش رئيس الولايات المتحدة قد أصدر فى فبراير ٢٠٠٢ أول قرار ببناء مدفن صناعى للنفايات النووية فى جبال *Yucca*، كما بلغ المدفون مؤقتا فى الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٢ نحو ٤٠ الف طن تزداد سنويا بنحو ألفى طن. ولا يوجد للآن مدفن جيولوجى *Geological repository* صالح للدفن النهائى غير مدفن *Waste Isolation Pilot Plant (WIPP)* فى الولايات المتحدة، غير انه لا يستقبل غير النفايات المرتبطة بالأسلحة النووية دون النفايات الناتجة من مفاعلات الطاقة النووية فى القطاع المدنى.

وقد بلغ حجم الوقود النووى المستهلك على المستوى العالمى حتى نهاية عام ٢٠٠٤ نحو ٢٨٠ الف طن من المواد المعدنية الثقيلة *Heavy metal*، ويتزايد بمعدل

١٠,٥ ألف طن سنويا. وقد تم للآن إعادة تصنيع واستخدام نحو ثلث تلك النفايات وما زالت المخازن المؤقتة تضم نحو ١٩٠ ألف طن. ويؤكد أنصار الطاقة النووية أن الخبرة المكتسبة عبر ٥٠ عاما من التعامل مع النفايات النووية تشير إلى أن أماكن التخزين المؤقت، الرطبة والجافة، سوف تكون قادرة على استيعاب الكميات المتزايدة منها إلى أن يتسنى توفير إمكانات الدفن النهائى لكل النفايات المشعة.

أما بالنسبة للدول النامية حديثة العهد بالطاقة النووية، فإن أغلبها لم يتخذ موقفا نهائيا من تلك النفايات انتظارا لما تسفر عنه الجهود الدولية لتحديد أفضل الوسائل للتخلص منها.

(٦) وبالنسبة لمصر التى يتوقع أن يبدأ تشغيل أول مفاعل نووى فيها بحلول ٢٠٢٠ وأن يمتد عمره لمدة ٦٠ سنة حتى ٢٠٨٠ كما تشير الدلائل الحديثة فى أعمار المفاعلات، فإن طول المدة يخلق مشاكل عديدة ينبغى التنبيه إليها من الآن والعمل على إدخالها فى دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية. ففى خلال تلك المدة الطويلة يتوقع أن يتغير تغيرا جوهريا أكثر المتغيرات التى تبنى عليها تلك الدراسات فى الوقت الحاضر. ومن هذا المنطلق ينبغى أن تحسب بدقة جميع المتغيرات الداخلة فى المشروع، فنيا واقتصاديا، والاحتمالات المتوقعة لتغيرها عبر تلك الفترة الطويلة، بدلا من الانتظار حتى وقت التخلص من المفاعل ثم نواجه بمشاكل فنية واقتصادية لا نستطيع مواجهتها. ومن ذلك، كما ذكرنا، أن الدول الرائدة فى هذا المجال لم تقدر بدقة منذ البداية نفقات التخلص من المفاعل بعد توقفه وخروجه من الخدمة، بما فى ذلك التخلص من هيكله غير المنقول. فلما ظهر، مع مضى الوقت وبصورة أكثر واقعية، حجم وخطورة تلك المشكلة، ارتفعت تقديرات التكلفة كثيرا فوق ما كان متوقعا فى بداية ازدهار الطاقة النووية وخاصة خلال السبعينيات. ومن ناحية أخرى، فإن اقتصاديات المشروع تقوم على توزيع النفقات الرأسمالية على عدد وحدات الكهرباء التى يتم توليدها على امتداد عمر المفاعل معبرا عنها بالكيلووات ساعة، ومن هنا يلزم الاستعانة بالخبرة المكتسبة فى الدول التى سبقتنا فى هذا المجال للتعرف على النمط الانتاجى لنوع المفاعلات التى سيقع عليها الاختيار وحساب التكلفة على هذا الأساس. وبطبيعة الحال فإن تكلفة تفكيك المفاعل وتكلفة دفن موقعه ودفن النفايات المشعة وغيرها مما لا يتبين إلا فى نهاية عمر المفاعل، ينبغى أن تحسب بدقة وأن تؤخذ فى الاعتبار عند احتساب اقتصاديات المشروع مقارنا بغيره من مصادر الطاقة، وخاصة توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعى مما سنعرض له فيما بعد.

(٧) اتجهت بعض الدول إلى تطوير المفاعل المولد السريع *Fast breeder reactor* وهو مفاعل يولد من الوقود أكثر مما يستهلك منه، إذ يرفع كفاءة المستخدم من الوقود النووى بنحو ٦٠- ٧٠ مرة مثل الجيل الحالى من المفاعلات الحرارية. غير أن تقنيات المفاعل المولد السريع ما زالت للآن أكثر تعقيدا وأشد خطورة، وبصفة خاصة نتيجة لاعتماده فى دورة التبريد على الصوديوم السائل. ولعل مما يؤكد ذلك ما أصاب فى ديسمبر ١٩٩٥ أول مفاعل مولد سريع تبنيه اليابان *Monju* إذ تسرب منه أثناء تجارب التشغيل مبرد مشع شديد الخطورة وهو الصوديوم السائل مما أدى إلى إغلاقه. ويقدر استهلاك المفاعل من البلوتنيوم بنحو ٦٠٠ كيلوجرام سنويا وهو ما يكفى لصنع ٨٠ قنبلة ذرية. كذلك تزايدت الشكوك منذ ١٩٩٠ حول المفاعل الفرنسى المولد السريع *Super-Phenix* عقب حادث مماثل لتسرب الصوديوم، مما دعا الحكومة الفرنسية لقصر استخدامه منذ ١٩٩٤ على البحوث فى مجال إعادة تصنيع الوقود النووى المستهلك، ثم انتهى الأمر بإغلاقه نهائيا عام ١٩٩٨، وصارت تعتمد على مفاعلات صغيرة لمواصلة التجارب فى مجال المفاعل المولد السريع. كذلك أوقفت كل من بريطانيا وألمانيا برامجها لتطوير هذا النوع من المفاعلات نتيجة لما صادفها من مشاكل فنية. ومن ناحية أخرى فإن اعتماد هذا المفاعل على البلوتنيوم كوقود، وهو من أهم مكونات السلاح النووى، يجعل التوسع فى

استخدامه منطويا علي مخاطر انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا يلقى هذا المفاعل معارضة شرسة على جميع المستويات. وتكاد الدراسات المتاحة تجمع على ان ذلك المفاعل لن يدخل الخدمة على مستوى تجارى واسع خلال المستقبل المنظور.

خامسا - اقتصاديات الطاقة النووية

مرت اقتصاديات الطاقة النووية منذ منتصف الخمسينيات بمراحل عديدة، وما زالت للآن غير مستقرة تماما. ويرجع عدم استقرارها إلى عوامل عديدة، من اهمها ان جانبا كبيرا من التكلفة لا تتضح معالمه بدقة إلا عندما ينتهى العمر الإنتاجي للمفاعل، إذ كان فى الماضى يتراوح بين ٣٠ و٤٠ عاما ثم صارت الدول تميل الآن لإطالته الى ٦٠ عاما. وتتفوق المحطة النووية على المحطات الحرارية التى تدار بمصادر الطاقة الحفرية (زيت وغاز وفحم) من حيث انخفاض تكلفة الوقود، ولكنها تختلف عنها من حيث ارتفاع التكلفة الرأسمالية للمفاعل النووى، والتى تتفاوت أيضا تبعا لعناصر عديدة مثل حجم المشروع، وموقعه، وما إذا كان الموقع يضم وحدة نووية أو اكثر، وهو ما يخضع بالضرورة لحجم الطلب على الكهرباء. فتكلفة وحدة كبيرة من حجم ١٣٠٠ ميجاوات (ميجا = مليون) قد لا تزيد باكثر من ٥٠-٧٥٪ على تكلفة وحدة حجمها نصف هذا الحجم. كذلك قد تنخفض تكلفة الوحدة الثانية فى حالة المحطات المزدوجة بنحو ١٠- ١٥٪ عن تكلفة الوحدة الأولى. ومن هنا اتجهت الصناعة فى الولايات المتحدة إلى التكتل بالاندماج على اساس ان من يدير عددا كبيرا من المفاعلات يكون أعلى كفاءة وأقل كلفة.

كذلك تتفاوت التكلفة تبعا للشركة القائمة بالمشروع، وما إذا كانت تتلقى دعما حكوميا، وأيضا تبعا لطول أو قصر المدة التى يستغرقها إقامة المفاعل. فبعض المفاعلات قد يستغرق ٦ سنوات وبعضها يستغرق عشرة أعوام أو أكثر يتحمل المشروع خلالها نفقات إضافية، أهمها الفائدة المدفوعة على الاستثمارات أثناء تلك الفترة.

ومن المسلم به ان الطاقة النووية لا تحقق أعلى عائد لها، اقتصاديا وفنيا، إلا إذا استخدمت لمواجهة حمل الأساس *Baseload*، وهو الحد الأدنى من الطاقة الكهربائية التى تستهلك فى أى وقت من النهار أو الليل وتستلزم استمرار تشغيل المفاعل بكامل طاقته دون توقف (باستثناء فترات الصيانة الدورية). وكان المتوقع إذا استخدمت الطاقة النووية لمواجهة حمل الأساس الا يقل معامل السعة *Capacity or load factor* عن ٨٠٪ فى المتوسط. (ويقصد بمعامل السعة حجم الكهرباء التى تولد فعلا خلال فترة معينة منسوبا إلى حجم ما يمكن توليده لو ظل المفاعل يعمل دون انقطاع). ومن المعروف ان انخفاض معامل السعة من مقتضاه ارتفاع تكلفة وحدة الكهرباء المنتجة (الكيلووات ساعة) إذ توزع التكلفة الرأسمالية فى تلك الحالة على عدد اقل من الوحدات المولدة فيرتفع نصيب كل وحدة من تلك التكلفة. وقد برهنت التجربة منذ أواخر الخمسينيات حتى مطلع التسعينيات ان معامل السعة لم يتجاوز ٦٣٪ فى المتوسط (مرجحا بحجم التوليد) وذلك فى الدول الأربع التى قامت بتوليد نحو ٧٢٪ من اجمالى الكهرباء النووية فى العالم خلال تلك الفترة، وهى الولايات المتحدة وفرنسا واليابان والمانيا. غير ان عام ٢٠٠١ شهد بلوغ هذا المعامل نحو ٧٧٪ فى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة التى حققت ٨٩٪، وهو ما يعتبر نقطة ايجابية فى صالح الطاقة النووية.

وتتسم اقتصاديات المفاعلات النووية، إضافة إلى ما يرتبط بما تقدم من الاعتبارات الفنية، بمعالم خاصة نوضح أهمها فيما يلى:

(١) إن أهم العوامل الحاكمة فى اقتصاديات الطاقة النووية التكلفة الرأسمالية، كما يعبر عنها بسعر الخصم وطول العمر الانتاجي للمفاعل النووى، إذ تمثل التكلفة الرأسمالية أهم عناصر التكلفة الكلية، كما توزع على وحدات الكهرباء المنتجة (كيلووات ساعة) على امتداد عمر المفاعل. وتتأثر التكلفة بسعر الخصم، أو

معدل الربح الذى تحدده الجهة القائمة بالمشروع بالنسبة لاستثماراتها، كما تتأثر بسعر الفائدة فى حالة الاقتراض. ذلك لأن فترة التحضير للمفاعل ثم بنائه فى دولة مثل مصر قد لا تقل عن ١٠ سنوات، وربما ١٢ سنة، يجرى فيها الإنفاق الرأسمالى دون عائد. وفى ظروف تتسم باللايقين *Uncertainty* على امتداد فترة طويلة كهذه، يغلب ان ترتفع درجة المخاطرة بالنسبة للطاقة النووية ويرتفع معها بالضرورة معدل الخصم والتكلفة الكلية بالتبعية. ولذلك يغلب ان تتدخل الحكومات لتقديم الدعم للشركات القائمة بالمشروع سواء كانت شركات قطاع عام أم شركات قطاع خاص. وكما يتبين من الجدول (٣) الذى يوضح التكلفة الفنية *Technical cost* لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية، فان التكلفة الرأسمالية لقدرة إنتاجية *Installed capacity* حجمها كيلووات *Kilowatt (kW)* فى مفاعل نووى بحجم ١٠٠٠ ميجاوات تتراوح ما بين ٢٥٠٠ دولار (على أساس معدل فائدة ٥٪) و٣٠٠٠ دولار (على أساس معدل فائدة ١٠٪). وإذ يرجع تاريخ تلك التقديرات إلى عام ٢٠٠٠ فى بعض الدول الصناعية فان الأرجح انها صارت تتجاوز تلك التقديرات فى الوقت الحاضر، وخاصة بالنسبة للدول النامية حيث ترتفع فيها التكلفة عنها فى الدول الصناعية لعدم توافر البنية الأساسية، ولعوامل أخرى سيأتى ذكرها.

أما التكلفة الرأسمالية لمحطة توليد كهرباء تدار بتقنية الدورة المركبة للغاز *Combined cycle gas technology (CCGT)* فإنها تتراوح فى الوقت الحاضر بين ٥٥٠ و٦٥٠ دولارا فقط.

وأما بالنسبة للعمر الانتاجى للمفاعلات النووية فقد اتجهت الدول الصناعية الغربية أعضاء *OECD* والأوروبية من غير اعضائها، بما فى ذلك دول اوراسيا *Eurasia*(ومنها روسيا)، إلى مد أعمارها الاقتصادية الى ٦٠ عاما متأثرة بالتحسينات التقنية التى ادخلت عليها فى الآونة الأخيرة، وهو ما يصب فى صالح الطاقة النووية، إذ يرتفع الإنتاج الاجمالى للمفاعل على مدى عمره ومن ثم تنخفض تكلفة الوحدة من الكهرباء المولدة وتتحسن اقتصادياته.

(٢) فى مقابل ارتفاع التكلفة الرأسمالية فى المفاعلات النووية فان تكلفة الوقود تنخفض فيها كثيرا بالنسبة لتكلفة الوقود المستخدم فى المحطات التى تدار بالوقود الحفرى (الغاز والبترول والفحم). وإذ تمثل تكلفة اليورانيوم نحو ٥٪ من التكلفة الكلية فى محطة نووية، وترتفع الى ١٥٪ بعد التخصيب والتصنيع، فان تكلفة الغاز فى محطة حرارية تدار بالغاز الطبيعى *CCGT* تبلغ نحو ٧٥٪ من إجمالى التكلفة فيها. وفى عام ٢٠٠٦ تراوحت تكلفة الوقود النووى بين ٤٠ و٦٠ سنتا أمريكيا *Cents* لكل مليون وحدة حرارية بريطانية *Million British thermal units (MBtu)* بينما تراوحت تكلفة الوقود فى محطة غازية *CCGT* بين ٥- ٧ دولارات لكل مليون وحدة حرارية *MBtu*. وكمثال، فان ارتفاع سعر الوقود بنحو ٥٠٪ فى كل من اليورانيوم والغاز الطبيعى والفحم يمكن ان يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الوقود فى مفاعل نووى بنحو ٣٪، بينما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الوقود فى محطة تدار بالفحم بنحو ٢٠٪ وفى محطة تدار بالغاز بنحو ٣٨٪. ولذلك يعتبر المفاعل النووى أقل تأثرا بالتغيرات التى تطرأ على اسعار الوقود الحفرى إذ تتمتع فيه أسعار الوقود بدرجة أعلى من الاستقرار مما يساعد على تحسين شروط بيع الكهرباء بعقود طويلة الأجل، كما يحدث فى فرنسا وفنلندا، وهو ما يساعد أيضا فى الحصول على شروط افضل بالنسبة للاستثمارات المطلوبة لإقامة مفاعلات نووية جديدة.

مع ذلك لا ينبغى ان ننسى ما سبق ذكره من ان توقع الإقبال على الطاقة النووية، فى ظل ارتفاع أسعار البترول والغاز خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧، قد ادى إلى الضغط على أسواق اليورانيوم الذى استمرت أسعاره فى الارتفاع خلال ٢٠٠٦ بحيث بلغت نحو ٩ أمثال ما كانت عليه خلال تدنيها التاريخى عام ٢٠٠٠. وبذلك سجل سعر اليورانيوم نحو ٧٢ دولارا للرطل من أكسيد اليورانيوم *U3O8*.

(٣) في عام ٢٠٠٦، وفي إطار سيناريو يفترض سعرا مرتفعا لمعدل الخصم حيث تتراوح التكلفة الكلية لتوليد الكهرباء بين ٦٫٨ و٨٫١ سنت أمريكي للكيلووات ساعة، تصبح الطاقة النووية منافسة للكهرباء المولدة في محطة تستخدم الغاز الطبيعي عندما يصبح سعر الغاز في المدى الطويل فوق ٦٫٦٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية *MBtu* (وهو ما يقابل سعر ٦٥ دولارا لبرميل من البترول الخام في محطة تدار بسوائل بترولية). ويوجد سيناريوهات أخرى تتوقع ان تتحسن اقتصاديات الطاقة النووية بحيث تنخفض التكلفة فيها إلى ما يتراوح بين ٤٫٩ و٥٫٧ سنت لكل كيلووات ساعة. وفي تلك الحالة تصبح الطاقة النووية منافسة للغاز عندما تتراوح أسعار الغاز بين ٤٫٧٠ و٥٫٧٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

وفي استباق لما سوف نقوم بشرحه تفصيلا فيما بعد، نشير إلى ان سعر تصدير الغاز المصري قبل إسالته ونقله سائلا الى الأسواق الخارجية، وبرغم التعتيم الذي يسدل عليه، فان ثمة دلائل تؤكد انه لا يتجاوز ٣٫٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية *MBtu*. ذلك لأن سعر الغاز المسال واصلا الموانى الأوروبية يتراوح حول ٥٫٥٠ دولار لكل *MBtu*. ويطرح تكلفة النقل البحري وتكلفة الإسالة وأيضا تكلفة ضخ الغاز من الشبكة القومية إلى معمل الإسالة، يصبح صافي السعر نحو ٣٫٧٥ دولار. بل ان السعر يمكن ان يكون أقل من ذلك نتيجة لما يتردد، ويكاد يكون مؤكدا، ان السعر الذي تم التعاقد على أساسه مع الشركة الأسبانية المستوردة للغاز المسال من معمل دمياط كان أقل من ذلك كثيرا.

وبمقارنة سعر تصدير الغاز بتكلفة الكهرباء المولدة بالطاقة النووية، والتي لا تنافس الغاز إلا إذا تجاوز سعره ٦٫٦٠ دولار لكل *MBtu*، يتبين مدى الإهدار الذي يلحق بثروة مصر من الغاز نتيجة لتصديرها، مع ان تكلفتها في توليد الكهرباء تقل عن تكلفة الطاقة النووية، وتعتبر أكثر أمانا منها. أكثر من ذلك، وكما سنبين فيما بعد، فان سعر تصدير كمية من الغاز تعادل حراريا برميلا من الزيت الخام لا يتجاوز ٢١ دولارا بينما تجاوز سعر تصدير الزيت ٦١ دولارا عام ٢٠٠٦ ويقارب ٦٨ دولارا عام ٢٠٠٧.

من ناحية أخرى، وإذ تجيز الاتفاقيات المبرمة مع الشركات الأجنبية حق مصر في شراء كل ما يلزم للاحتياجات المحلية من الغاز من أنصبة تلك الشركات بسعر لا يتجاوز ٢٫٦٥ دولار لكل *MBtu*، فان تكلفة توليد الكهرباء باستخدام الغاز – لو تم شراؤه من نصيب الشريك الأجنبي بهذا السعر – يمكن ان تقل عن نصف تكلفة التوليد بالطاقة النووية، فضلا عن افضليته من حيث درجة الأمان.

وهنا نتوقف مؤقتا – خارج السياق – لكي نوصي بإعادة دراسة أوضاع تصدير الغاز من كل الجوانب، وذلك بهدف الاحتفاظ به بالكامل للاستخدام المحلي في توليد الكهرباء وغيرها من استخداماته المتعددة، والعدول عن تصديره إلى ان تنفد كامل احتياطياته.

(٤) تتراوح نسبة التكلفة الرأسمالية من اجمالي التكلفة بين ٦٠٪ في أوروبا الغربية وأكثر من ٧٠٪ في المواقع الصعبة في الدول الصناعية، وتزيد على ذلك في الدول النامية حيث لا تتوافر البنية الأساسية اللازمة لإقامة تلك الصناعة ولغير ذلك من الأسباب. وإذ تمتلك الدول الصناعية الجانب الأكبر من مدخلات المفاعلات النووية والتي تشمل قيمة التقنيات، والمعدات الصلبة، والوقود بعد اغنائه وتصنيعه على نحو ما شرحنا، فان المكون الاجنبي في تكلفة بناء وتشغيل المفاعلات النووية في مصر قد لا يقل عن ٧٠٪ من اجمالي تلك النفقات. كذلك قد ينطوي التعامل مع دولة معينة على الارتباط بها والخضوع لشروطها طوال العمر الانتاجي للمفاعل. وهنا يثور التساؤل عن كيفية توفير ذلك المكون الأجنبي في الإنفاق النووي، كما تساءلنا من قبل عن كيفية سداد فاتورة استيراد البترول والغاز بعد نفاد ما لدينا منهما. وتصبح الإجابة المنطقية هي محاولة ترشيد استهلاكنا لهذين المصدرين من ناحية، ومن ناحية أخرى، الاحتفاظ

بكامل الاحتياطيات المتوافرة منهما، حتى لو قمنا بشراء أنصبة الشركات الأجنبية وذلك بعد تحجيم الإنتاج الاجمالي بما يكفي فقط لمواجهة الاستهلاك المحلي.

وفي تلك الحالة قد تزداد المديونية الأجنبية، ولكنها ستكون مديونية لها ما يبررها، إذ توفر للدولة مصدرا للطاقة اقل تكلفة وأكثر أمانا. والأهم من كل ذلك أنها تجنب مصر او تؤخر دخولها في الصراع الدولي المتوقع نشوبه مع ازدياد شحة مصادر الطاقة العالمية، على نحو ما شرحنا، وعلى نحو ما تبين خلال اجتماع القمة الثالثة لدول اوبك في الرياض منتصف نوفمبر ٢٠٠٧.

(٥) ان إدخال نفقات حماية البيئة من مبتعثات غازات الاحتباس الحراري، وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون $CO2$، يساند القوة التنافسية للطاقة النووية. ففي أوروبا والولايات المتحدة حيث يعتبر الفحم أهم مصادر الوقود المستخدم في توليد الكهرباء تؤدي إضافة ١٠ دولارات للتخلص من طن المبتعثات الناتجة من استخدام الفحم الى جعل الطاقة النووية منافسة للفحم في توليد الكهرباء. وفي دول الاتحاد الأوروبي يمكن ان يؤدي هذا العامل إلى إضافة المزيد من القوة التنافسية للطاقة النووية اذ يبلغ متوسط تلك التكلفة، وفقا لنظام التجارة في المبتعثات المعمول به في الاتحاد الأوروبي *EU Emission Trading Scheme* نحو ١٨،٣ يورو الطن في عام ٢٠٠٥ (وهو ما يعادل ٢٣ دولارا وقتها).

في مقابل تلك الميزة الناتجة عن تحجيم مبتعثات الفحم الملوثة، يوجد للطاقة النووية سلبيات تتمثل في تكلفة حماية البيئة من المواد المشعة والنفايات النووية في أثناء تشغيل المفاعل النووي، وتكلفة لتفكيك ودفن المفاعل بعد خروجه نهائيا من الخدمة، مع العلم بأن درجة الخطورة تتزايد مع زيادة حجم المفاعل ومع طول زمن استخدامه. كذلك يأتي في جانب سلبيات الطاقة النووية حاجتها إلى نفقات باهظة للدفاع عن مواقعها عسكريا خلافا للمحطات الحرارية التي لا تحتاج لمثل تلك النفقات.

(٦) ان التنميط في بناء المفاعلات النووية *Standardization* يتفوق اقتصاديا على بناء النموذج المتفرد *Unique design* . فالنظام الفرنسي الذي يأخذ بالتنميط ويطلق عليه "نظام القافلة" لتماثل وحداته يتميز بانخفاض تكلفته الرأسمالية عن تكلفة النظامين الأمريكي والإنجليزي، وكلاهما يقوم على التفرد في التصميم تبعا لاختلاف الموقع والشركة القائمة بالمشروع.

(٧) ويدخل في تقدير اقتصاديات المفاعل النووي — بالإضافة إلى ما تقدم — اختلاف الموقع ومدى توافر البنية الأساسية كالطرق ومستلزمات البناء في موقع معين، بينما قد يؤدي افتقار الموقع لتلك البنية إلى زيادة التكلفة. ومن الأمثلة الشائعة وجود فجوة كبيرة بين التكلفة الرأسمالية في الدول النامية ونظيرتها في الدول الصناعية المتقدمة التي تتوافر فيها البنية الأساسية. ويمكن ايضا ان نلاحظ مثل هذا الأثر نتيجة لاختلاف نسبة ما يدخل في بناء المحطة من عمالة ومستلزمات محلية، وكذلك نتيجة لتذبذب سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية اللازمة لدفع المكون الاجنبي في المشروع الذي تمتد فترة إنشائه إلى سنوات طويلة، ويمثل المكون الأجنبي أكثر من ٧٠٪ من التكلفة الكلية.

باختصار فان التماثل بين الايجابيات والسلبيات في المفاعلات النووية لا يوجد بالنسبة لجميع الدول، وإنما تتفاوت تلك الايجابيات والسلبيات بحسب اختلاف العوامل التي شرحنا أهمها، وهذا ما يدعونا للتدقيق عند إعداد دراسات الجدوى واختيار ما يناسبنا في إطار من استراتيجية شاملة متكاملة للطاقة بمختلف مصادرها.

(٨) كذلك لا يدخل في النفقات السابق ذكرها تكلفة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والتي تصل في العادة إلى نحو ٥٠ - ٦٠٪ من نفقات التوليد في موقع المحطة. وفي حالة مثل حالة مصر حيث يحتمل ان يبتعد موقع المفاعل، كموقع الضبعة، عن المناطق ذات الكثافة العالية في استهلاك الطاقة الكهربائية، يمكن ان يؤدي طول مسافات نقل الكهرباء إلى رفع التكلفة النهائية بمعدلات كبيرة فوق تكلفة التوليد.

جدول (٣)
تقدير التكلفة فى مفاعلات الطاقة النووية فى
بعض الدول الصناعية علم ٢٠٠٠

الدولة	نوع المفاعل	حجم المفاعل ميجاوات MW	نفقة التشغيل سنت/kWh	التكلفة الرأسمالية (دولار لكل كيلووات طاقة مُنتجة (Capacity) وبافتراض	
				فائدة ٥٪	فائدة ١٠٪
كندا	Candu	١٣٣٠		٢١٣٩	٢٣٨٤
كندا	Candu	١٧٦٢	٠,٨	١٨٧٨	٢٠٥٣
فنلندا	BWR	١٠٠٠	١,٥	٢٥١٦	٢٦٧٢
فرنسا	PWR	١٤٦٠	١,٥	١٩٨٨	٢٢٨٠
اليابان	BWR	١٣٠٣	٣,٢	٢٨٤٨	٣١٤٦
كوريا الجنوبية	PWR	١٠٠٠	١,٤	١٩٢٤	٢٢٦٠
أسبانيا	PWR	١٠٠٠	١,٩	٢٥٤٠	٢٩٥٧

Candu: مفاعل كندى ذو مواصفات خاصة
BWR = Boiling-water reactor مفاعل الماء المغلى
PWR = Pressurized-water reactor مفاعل الماء المضغوط
المصدر : *IEA, Energy Prices and Taxes, Quarterly Statistics,2nd Q,2000.*

هذا، ويمكن الاسترشاد بالجدول (٢) الذى يوضح التكلفة النووية، كما قدرتها دراسة لوكالة الطاقة الدولية IEA عام ٢٠٠٠، وهو ما يعكس تفاوت التكلفة تبعا لاختلاف العوامل التالية:

• اختلاف الموقع، حيث لوحظ فى الولايات المتحدة ان ثمة تفاوتا كبيرا فى التكلفة نتيجة لاختلاف الموقع.

• اختلاف حجم المفاعل ونوعه.

• اختلاف التقنيات المستخدمة، حيث تبين ان استخدام فرنسا لنظام التنميط قد وضع النفقة فيها قريبة من الحد الأدنى.

• إدخال تعديلات فى أثناء بناء المفاعل: ومن أمثلة ذلك ارتفاع التكلفة الرأسمالية للمفاعل البريطانى Sizewell B بنحو ٢٥٪ فوق تقديراته الأولية نتيجة لإدخال تعديلات على التصميم والمعدات أثناء التنفيذ، وبذلك ارتفعت تكلفة الوحدة المنتجة عندما دخل المفاعل الخدمة إلى مثلى تكلفة نظيرتها فى الشبكة البريطانية

• إضافة هامش معقول فى تقدير النفقات لمواجهة عوامل اللايقين اللصيقة بتقدير النفقات.

ولكن لا يدخل فى أسباب التفاوت بالجدول ما ينتج عن تفاوت الكفاءة فى استخدام الوقود، أو فى كفاءة الإدارة والتنفيذ، أو فى اختلاف أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، أو اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحاكمة فى كل مجتمع.

سادسا – مستقبل الطاقة النووية

(١) كان المتوقع ان ينكمش استخدام الطاقة النووية على المستوى العالمى نظرا لمخاطرها وانخفاض السعر الأسمى والسعر الحقيقى للبترول والغاز الطبيعى إلى مستويات متدنية، كما شرحنا. ومن مقتضى هذا الاتجاه ان تخرج من الخدمة المفاعلات القديمة دون ان يحل محلها جديد، وخاصة تلك التى أقيمت فى الدول الصناعية الغربية أعضاء OECD. وفى أوروبا مازالت الطاقة النووية تعتبر المصدر الرئيسى لتوليد الكهرباء فى ٨ دول، كما تمثل اكثر من نصف الكهرباء المولدة فى أربع دول وهى فرنسا وبلجيكا وليتوانيا وجمهورية السلوفاك. إلا ان العديد من الدول الأوروبية قد توقف، وبدأ فى الإغلاق التدريجى للمفاعلات النووية مثل بلجيكا وهولندا والمانيا وأسبانيا والسويد وايرلندا. وتوجد دول أخرى ليست لديها مفاعلات أو استغنت عنها ومنها ايطاليا والبرتغال والنمسا والدانمارك واليونان ولوكسمبورج. ولا يبقى غير فرنسا وفنلندا وبريطانيا التى مازالت تستثمر فى الطاقة النووية مع ان الصناعة فى بريطانيا تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة.

غير ان ارتفاع الطلب العالمى على الكهرباء، مقترنا بالقلق المتزايد حول مبتعثات غازات الاحتباس الحرارى، وأهمها CO_2، ثم اتجاه مصادر البترول والغاز إلى النضوب السريع، مع ارتفاع أسعارها فى قفزة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، جعل العالم يعيد النظر فى موقفه من الطاقة النووية.

(٢) بلغ حجم الطاقة العالمية المولدة نوويا خلال عام ٢٠٠٦ نحو ٢٧٥٠ تيراوات / ساعة TWh (حيث Tera

هى التريليون)، وهو ما يعادل نحو ٦٣٦ مليون طن نفط مكافئ Toe. وبذلك تمثل الطاقة النووية فى العام المذكور نحو ٥،٨٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة فى العالم بجميع مصادرها والتى تقدر بنحو ١٠٨٧٩ مليون Toe، كما تمثل نحو ١٦٪ من إجمالى الإنتاج العالمى من الكهرباء والذى بلغ نحو ١٧١٠٠ تيراوات / ساعة. وقد تم توليد الكهرباء النووية فى ٣١ دولة تدير ٤٣٥ مفاعلا نوويا تبلغ قدرتها المركبة *Installed capacity* نحو ٣٧٠ جيجاوات GW (حيث الجيجا *Giga* هى البليون الأمريكى او المليار الأوروبى).

وطبقا لسيناريو متوسط *Reference Scenario*، يتوقع ان تنمو القدرة المركبة للطاقة النووية على المستوى العالمى بمعدل ٠،٥٪ سنويا فى المتوسط لتبلغ فى عام ٢٠٣٠ نحو ٤١٦ جيجاوات. أما سيناريو السياسة البديلة *Alternative Policy Scenario*، والذى يفترض ازدياد الإقبال على الطاقة النووية وانخفاض مبتعثات غازات الاحتباس الحرارى، فيتوقع نمو القدرة النووية بمعدل ١،٤٪ سنويا فى المتوسط لتبلغ فى عام ٢٠٣٠ نحو ٥١٩ جيجاوات.

كذلك يتوقع ان يقام نحو ٧٠٪ من الزيادة المتوقعة خلال الفترة المذكور فى الدول النامية التى تتولى الآن إقامة ١٧ مفاعلا من أصل ٢٩ مفاعلا تحت البناء. ويقع فى آسيا أغلب الدول النامية الساعية لاستخدام الطاقة النووية أو التوسع فيها، إذ يتوقع نمو الطاقة النووية فى الصين خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠٣٠ بمعدل ٧،٧٪ سنويا فى المتوسط، ونموها فى الهند بمعدل ٩،١٪ سنويا فى المتوسط.

(٣) بصفة عامة يصعب التنبؤ بمصير الطاقة النووية عبر المستقبل المنظور، اذ يتصادم انصارها مع معارضيها فى مباراة شرسة. ويأتى فى مقدمة عوامل الترويج ان بدائلها فى توليد الكهرباء من الوقود الحفرى، مثل الفحم والبترول والغاز، لها نصيب لا يقل خطورة فى تلويث البيئة، وسوف تواجه تلك البدائل ضغوطا متزايدة لتحجيم استخدامها فى إطار الاتفاقيات الدولية المتعددة الإطراف مثل بروتوكول كيوتو الذى يستهدف تحجيم المبتعثات الكربونية، وهو ما يساند الطاقة النووية لخلوها من تلك المبتعثات. يضاف إلى عوامل الترويج النووى ان الاحتياطيات المعلنة لمصادر الوقود الحفرى صارت موضع شك كبير على نحو ما شرحنا. ويعتمد أنصار الطاقة النووية ايضا على ان الصناعة تسعى لتحسين مستوى الأمان، والاعتماد على أسلوب التنميط *Standardization* فى التصميم والتشغيل ووضع معايير متجانسة لنظم واشتراطات الأمان، ومن ثم يمكن تحسين الأداء، فنيا واقتصاديا، على نحو ما سبق الإشارة إليه. كذلك تستهدف تلك الجهود تحسين كفاءة التمويل والإدارة، وذلك بتشجيع الشركات العاملة فى هذا المجال على الاندماج، أو اشتراك أكثر من شركة فى الوحدة النووية. وقد أنشئ عدد من الهيئات المحلية والدولية للمعاونة فى تلك التحسينات داخل إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى يحاول أعضاؤها توسيع اختصاصها فيما يتعلق بامور السلامة والأمان النووى كما شرحنا.

(٤) أما الذين يعارضون الطاقة النووية فاشدهم بأسا وتأثيرا معارضة الجماهير، وخاصة فى الدول الصناعية المتقدمة حيث يتمتع الرأى العام بحرية سياسية تمكنه من التأثير فى قرارات الحكومات. وأخشى ما تخشاه الجماهير فى الدول المستخدمة للطاقة النووية تسرب الغازات أو المياه المشعة او وقوع حوادث نووية كبرى تذيب المفاعل *Meltdown* من نوع ما حدث فى *TMI* بالولايات المتحدة وفى تشيرنوبل بالاتحاد السوفيتى. وكانت موجة التفاؤل النووى قد انحسرت عقب هذين الحادثين وذلك لاشتعال إحساس الرأى العام بالمخاطر النووية وازدياد قوة المدافعين عن حماية البيئة وفى مقدمتهم أحزاب الخضر. ثم جاء حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة لكى يذكى اشتعال الإحساس بتلك المخاطر. ومازالت مقاومة الجماهير تعرقل التوسع فى استخدام الطاقة النووية فى عدد كبير من الدول التى استخدمتها، كما أشرنا.

(٥) بالإضافة للمعارضة الجماهيرية توجد شكوك حول مدى كفاية احتياطيات اليورانيوم لمواجهة احتياجات العالم المتزايدة، اذ يرى البعض ان الاعتماد على تقنيات الجيل الحالى من المفاعلات، وهو المفاعل الحرارى المحول *Converter*، سوف يؤدى إلى نضوب احتياطيات اليورانيوم خلال فترة قد لا تتجاوز اعمار المفاعلات العاملة حاليا وما هو تحت البناء، كذلك توجد شكوك حول توافر الاستثمارات الباهظة والامكانات اللازمة لتوسيع عمليات تخصيب الوقود النووى وتصنيعه ثم إعادة معالجة الوقود المستهلك لاستخلاص البلوتنيوم واليورانيوم غير المحترق على نحو ما أشرنا إليه.

وفى الدول النامية يأتى على قمة أسباب المعارضة النووية ما يراه البعض من شيوع الفساد الادارى والإهمال البشرى ومن أمثلته فى مصر حوادث القطارات والعبارات. كذلك يشاع ان المفاعلات النووية سوف تقام فى مصر بموافقة أمريكية وبتمويل سعودى مما يحمل شبهة التبعية لاتجاهات سياسية معينة. ويشتد الاعتراض فيما لو اتجهت النية إلى إقامتها على اساس "تسليم مفتاح" حيث تنعدم او تنخفض الفرص المتاحة للخبراء المصريين لاكتساب التقنيات النووية وتوطينها وتنميتها فى مصر.

(٦) وبالنسبة لمستقبل الطاقة النووية من منظور عربى، فقد استثمرت مصر وعدد من الدول العربية مبالغ وجهود طائلة على مدى سنوات عديدة لإعداد قدرات بشرية متخصصة فى مجالات الطاقة النووية. ومن مقتضى الحكمة ان يحرص العرب على ألا تتخلف تلك الخبرات البشرية الثمينة عن ركب التطور العلمى والتقنى فى هذا المجال، وفى غيره من المجالات المرتبطة به، وكلها مجالات حساسة وتعتبر من أعمدة الثورة العلمية والتقنية التى يشهدها العالم فى الوقت الحاضر. وإذا أخذنا فى الاعتبار ما سبق شرحه حول احتمالات النضوب السريع للاحتياطيات العالمية من البترول والغاز الطبيعى، فان احتمالات التوصل إلى حلول للمشاكل التى تواجه الطاقة النووية، وخفض تكاليفها تبعا لذلك، قد يجعل منها مصدرا اقتصاديا للطاقة. ولذلك نرى البدء بإقامة عدة مفاعلات فى مصر، ليس بهدف سد احتياجات مصر من الطاقة الكهربائية فحسب، بل أيضا لضمان مواصلة الخبراء المصريين والعرب فى اكتساب الخبرة النووية، ومواكبة التطورات العالمية فى هذا المجال. ولكن ينبغى ان يتخذ من الاحتياطات ما يضمن حماية تلك المفاعلات من عوامل التخريب، سواء كان مصدره محليا أو خارجيا.

سابعا - العبور من الغاز إلى الطاقة النووية

كما يوضح الجدول (١)، ارتفع حجم توليد الكهرباء فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢- ٢٠٠٦، من أقل من مليار كيلووات / ساعة إلى نحو ١٠٩ مليارات كيلووات / ساعة، وارتفع معه استهلاك قطاع الكهرباء من البترول والغاز خلال الفترة المذكورة من أقل من مليون طن بترول مكافئ *Toe* إلى ٢١ مليون *Toe*، منها نحو ١٨٫٧ مليون *Toe* غاز طبيعى، وهو ما يمثل نحو ٨٨٪ من اجمالى الوقود المستهلك فى القطاع المذكور عام ٢٠٠٦. أما الكهرباء المولدة من مساقط المياه بالسد العالى وباقى الخزانات المقامة على النيل فلم يتجاوز حجمها ما يعادل ٣ ثلاثة ملايين *Toe*.

وبافتراض ان إقامة محطة نووية يستغرق ١٠ سنوات فى دولة صناعية تتوافر فيها كل المقومات، فان إقامة محطة نووية فى مصر، التى ما زالت فى دور الإعداد وبداية الطريق، يمكن ان تستغرق على الاقل ١٢ عاما، وبذلك تصبح جاهزة للتشغيل بحلول ٢٠٢٠.

وهنا يصبح السؤال الجوهرى: كيف يمكن عبور الفجوة من الآن وحتى وصول أولى شحنات الطاقة النووية فى عام ٢٠٢٠؟

على اثر ما أشيع حول حجم احتياطيات الغاز المؤكدة فى مصر من شكوك، قامت شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر بالاستعانة ببيت الخبرة الأجنبى *Wood Mackenzie* لمراجعة تقديراتها لاحتياطيات الغاز. وقد جاء تقرير ماكنزى مشوبا بغموض يرجح الشكوك المثارة اكثر مما ينفيها. فالتقرير الذى تنسب

تقديراته لليوم الأول من يناير ٢٠٠٧ يصنف احتياطيات الغاز المصرى إلى نوعين: يقدر أولها بنحو ٣٠.٩ تريليون قدم مكعبة ويطلق عليها "الاحتياطيات المتعاقد عليها" ويسبغ عليها صفة "التجارية" *Contracted gas reserves which are considered commercial*. أما الباقى الذى يقدره التقرير بنحو ٣٢ تريليون قدم مكعبة فيطلق عليها "احتياطيات فنية غير متعاقد عليها" ويصفها بأنها "اكتشافات" لم تبدأ فيها التنمية ولم يتم بشأنها إبرام عقود للبيع *Technical Gas Reserves (Uncontracted) are those discoveries where no development plan or sales contract has been agreed*. وإذ يستقر الرأى لدى مهندسى البترول على ان الاحتياطيات لا توصف بأنها "مؤكدة" قبل ان يتم تنمية الحقل ويستخرج منه بالإنتاج الفعلى ثلث ما يحتويه من النفط أو الغاز، فإن وصف التقرير للقسم الثانى من الاحتياطيات بأنها اكتشافات غير منماة ينفى عنها صفة المؤكدة التى تقتصر فقط على ٣١ تريليون قدم مكعبة.

وقد ادى عدم العثور على اكتشافات بترولية كبيرة تعوض وتزيد على حجم الإنتاج السنوى من البترول الخام إلى ثبات احتياطياته عند مستوى ٣.٧ مليار برميل تقريبا على امتداد السنوات العشر الأخيرة. ومع تقادم الحقول المنتجة أخذ إنتاج البترول الخام فى الانخفاض المطرد، إذ بلغ ذروته عام ١٩٩٣ عند ٩١٢ الف ب/ى ثم أخذ فى الانخفاض المطرد بحيث لم يتجاوز ٦٧٨ الف ب/ى عام ٢٠٠٦، بمعدل انخفاض ٢.٣٪ سنويا فى المتوسط. والواقع ان انخفاض إنتاج مصر من البترول الخام يتجاوز فى حقيقته ما تعبر عنه الأرقام المذكورة، إذ صارت تلك الأرقام تشمل سوائل الغاز الطبيعى التى تقترن بالغاز الطبيعى عند استخراجه وتتزايد مع تزايد إنتاج الغاز. وقد بلغ حجم تلك السوائل نحو ٩٥ الف ب/ى أضيفت لإنتاج البترول الخام عام ٢٠٠١ وكان إنتاج الغاز الذى صاحبته تلك السوائل لا يتجاوز ٢٠ مليون *Toe*. أما فى عام ٢٠٠٦ فقد ارتفع إنتاج الغاز الطبيعى الى نحو ٤١ مليون *Toe* وبذلك يتوقع ان تزيد سوائله على ما كانت عليه عام ٢٠٠١. وباستبعاد تلك السوائل من إنتاج البترول الخام يتبين ان المعدل السنوى لانخفاض البترول خلال الفترة ١٩٩٣- ٢٠٠٦ يزيد على ٢.٣٪، وهذا ما يؤكده تقرير ماكنزى الذى يقدر معدل الانخفاض فى إنتاج البترول الخام خلال الفترة المذكورة بنحو ٤٪ سنويا فى المتوسط. *"The average decline in oil production since peak output in 1993 has been 4% per annum*.

ومنذ فترة ليست قصيرة أخذت الشركات العاملة فى مصر فى استخدام وسائل الاستخلاص المتقدمة *Enhanced oil recovery* ذات التكلفة المرتفعة لاستخراج البراميل الأخيرة من احتياطيات الزيت الخام. ولذلك يتوقع تقرير ماكنزى ان يستمر إنتاج الزيت الخام فى الانخفاض، كما يشير الى ان الشركة البريطانية للبترول *BP* العاملة فى مصر قد توقعت ان يتوقف الإنتاج الاقتصادى من حقول شركة جابكو فى خليج السويس، وهى أكبر منتج للزيت الخام فى مصر. ومعنى التوقف الاقتصادى عن الإنتاج أن الحقل قد لا يزال يضم بعض البترول الذى يمكن إنتاجه فنيا ولكن بتكلفة تفوق السعر السائد فى السوق، ومن ثم يتوقف الإنتاج اقتصاديا وليس فنيا. ومن هنا تطالب الشركة البريطانية بتعديل شروط الاتفاقيات المبرمة مع مصر بحيث تحصل على المزيد من المزايا الاقتصادية حتى يمكنها تخصيص استثمارات تمكنها من استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة لاستخراج بواقى البترول الكامن فى الحقول. وإذا كان صحيحا ما تدعيه البريطانية للبترول فمعنى ذلك ان تكلفة إنتاج البراميل الأخيرة فى تلك الحقول صارت تتجاوز الأسعار السائدة برغم ارتفاعها مؤخرا إلى مستويات شاهقة، وهو أمر لا يبعث على التفاؤل، بل يؤكد المخاوف التى أبديناها بالنسبة لتسارع نضوب تلك الاحتياطيات. ولا يصح ان نستغرب تلك النتيجة لأن العالم اضطر خلال ٢٠٠٧ إلى سد جانب من العجز بتشغيل حقول كانت قد هجرت لبلوغ تكلفة الإنتاج فيها أكثر من ٧٠ دولارا للبرميل.

وبصرف النظر عن قدر اللايقين الذى يحيط بتقديرات احتياطيات الغاز الطبيعى فى مصر، فان ارتفاع إنتاج الغاز من ٢٣ مليون *Toe* عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥ مليون *Toe* عام ٢٠٠٧، بمعدل نمو ٥٠٪ سنويا، من شأنه الإسراع بنضوب احتياطيات الغاز فى أقصر فترة زمنية. وليت هذا النمو كان لتغذية صناعات محلية تتجه منتجاتها إلى التصدير لتحقيق حصيلة دولارية نضعها فى صندوق لمواجهة احتياجات الأجيال المقبلة من الطاقة، كما فعلت دول رشيدة مثل النرويج. لكن كان الدافع الرئيسى لهذا الإفراط فى إنتاج الغاز تلبية التزامات التصدير الذى بدأت أولى شحناته فى يناير ٢٠٠٥ ثم تصاعدت بمعدلات فلكية، كما يتبين من الجدول (٤):

جدول (٤)
صادرات مصر واحتياطياتها من الغاز الطبيعى مقارنة بصادرات واحتياطيات دول أخرى
(وحدة الصادرات = مليار متر مكعب *Bcm* ووحدة الاحتياطى = تريليون متر مكعب)

بيـــان	مصر	قطر	إيران	نيجيريا	العالم
صادرات مسالة *LNG*	١٥,٠٠	٣١,٥٠	٠٠	١٧,٥٨	٢١٦
صادرات بالأنابيب	١,٩٣	٠٠	٥,٦٩	٠٠	٥٣٧
جملة الصادرات	١٦,٩٣	٣١,٥٠	٥,٦٩	١٧,٥٨	٧٥٣
صادرات مصر كنسبة %		٥٤	٢٩٨	٩٦	٢,٢
احتياطيات مؤكدة	١,٩٤	٢٥,٣٦	٢٨,١٣	٥,٢١	١٨٢

وكما يتبين من الجدول فان صادرات مصر من الغاز الطبيعى والتى لا تتجاوز احتياطياتها المقدرة بنحو ٦٩ تريليون قدم مكعبة (برغم ما يحيط بها من شكوك) ١,١٪ من الاحتياطيات العالمية للغاز، تزيد على نصف صادرات قطر التى يبلغ نصيبها من الاحتياطيات العالمية ١٤٪، كما تعادل صادرات مصر ثلاث مرات صادرات إيران إلى تتمتع بنحو ١٥,٥٪ من الاحتياطيات العالمية. وتعادل صادرات مصر من الغاز تقريبا صادرات نيجيريا التى تقترب احتياطياتها من ثلاثة أمثال احتياطيات مصر. وحتى بالنسبة للصادرات العالمية فان نصيب نيجيريا منها (٢,٩٪) يتجاوز مثلى نصيب مصر من احتياطيات العالم (١,١٪). فهل يوجد إفراط أكثر مما تفعله مصر فى إنتاج وتصدير الغاز وبالتالى فى الإسراع بإنضاب احتياطياتها المشكوك فى تقديرها أصلا؟

لا شك فى انه إذا استمر الحال على هذا النحو فمن المؤكد إننا سوف نتجه صوب كارثة محققة نتيجة للنضوب المبكر لتلك الاحتياطيات. أما السيناريو البديل، وهو ما نقترحه، فهو تحجيم إنتاج الغاز بما يكفى فقط لمواجهة الاستهلاك المحلى من البترول والغاز، مع سد العجز بشراء نصيب الشريك الأجنبى من الغاز بالأسعار المحددة فى الاتفاقيات الصادرة بقوانين سارية لمدة ٣٥ عاما.

وتأتى اقتصاديات الطاقة النووية السابق شرحها لكى تساند ما نوصى به، كما سنبين حالا. فالتنقيب عن البترول والغاز فى مصر يجرى عن طريق التعاقد مع شركات أجنبية بموجب اتفاقيات اقتسام الإنتاج التى تصدر بقانون ويمتد أجلها إلى نحو ٣٥ عاما. ووفقا لتلك الاتفاقية يقوم الشريك الأجنبى وحده بالإنفاق على جميع العمليات، من استكشاف وتنمية وإنتاج، ثم يسترد نفقاته – إذا تحقق اكتشاف تجارى – من نسبة معينة من الإنتاج الكلى يحصل عليها فى صورة عينية، ثم تقوّم بالدولار بضربها فى سعر تصدير البترول أو الغاز. ويستمر حصوله على تلك النسبة إلى ان يكتمل سداد النفقات. أما ما يتبقى بعد حصة سداد النفقات*Cost recovery* فانه يقتسم بحيث يحصل الشريك الأجنبى على نسبة إضافية كربح صاف *Equity share*، ثم تحصل الدولة المضيفة (مصر) على ما يتبقى بعد ذلك.

وتتحدد حصة الشريك الأجنبى المخصصة لاسترداد النفقات عادة بنحو ٤٠٪ من الإنتاج الكلى، كما تتحدد حصته المخصصة للربح بنحو ٢٥٪ مما يتبقى، أى ١٥٪ من الإنتاج الكلى، وبذلك يبلغ اجمالى ما يحصل عليه الشريك الأجنبى إثناء فترة استرداد النفقات نحو ٥٥٪ من الإنتاج الكلى. أما نصيب مصر فيتقلص خلال تلك الفترة الى ٤٥٪ من الإنتاج الكلى.

وفى ضوء التجارب الفعلية التى شملت جميع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر على امتداد فترات غطت استرداد النفقات، يختلف الرأى حول متوسط نصيب مصر من الإنتاج الكلى لجميع الشركات، إذ يرى البعض ان هذا النصيب لا يتجاوز النصف، بينما يرى قطاع البترول انه يقترب من ثلثى الإنتاج.

وسواء كان النصف أو الثلثين، فان الأرقام الفعلية للإنتاج والاستهلاك المحلى خلال عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ تؤكد ان مصر صارت مستوردا صافيا للبترول والغاز، اذ يتجاوز استهلاكها المحلى منهما نصيبها من الإنتاج الكلى مما يلجئها الى تغطية العجز بالشراء من نصيب الشريك الأجنبى وبالأسعار العالمية بالنسبة للزيت وأسعار الاتفاقية بالنسبة للغاز.

وكمثال من واقع الأداء الفعلى، فقد بلغ الإنتاج الكلى للبترول والغاز خلال العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٥٧,٥ مليون طن بترول مكافئ *Toe*، بلغ نصيب مصر منه نحو ٣٩ مليون طن *Toe* (٢٣ زيت ومتكثفات و١٦ غاز طبيعى). هذا، بينما بلغ الاستهلاك المحلى من البترول والغاز فى العام المذكور ٤٩ مليون طن *Toe* (٢٢,٥ منتجات بترولية و٢٦,٥ غاز طبيعى). ومعنى ذلك ان مصر قامت بشراء العجز الذى بلغ ١٠ ملايين طن، وهو ما يؤكده تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن العام المذكور.

وقد تكرر هذا النمط خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إذ بلغ الإنتاج الكلى للزيت والغاز نحو ٧١ مليون طن يبلغ نصيب مصر منه نحو ٤٤ مليون طن. أما الاستهلاك المحلى فقد بلغ نحو ٥٢ مليون طن، وبذلك يتراوح العجز الذى قامت مصر بشرائه من نصيب الشريك الأجنبى حول ٨ ملايين طن.

ويقوم قطاع البترول بسداد قيمة ما يشتريه من نصيب الشريك الأجنبى بالدولار، أما فورا، أو بالاستدانة وهو الأغلب، اذ يكشف تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن أداء الهيئة المصرية العامة للبترول لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عن وجود مديونية كبيرة على الهيئة للشركاء الأجانب مقابل شراء زيت خام وغاز طبيعى. كما يكشف التقرير عن ارتفاع العجز الجارى فى نشاط الهيئة الى نحو ٢٧ مليار جنيه مقابل عجز ١٥ مليار جنيه فى العام السابق، بزيادة ١٢ مليار جنيه، وذلك نتيجة لزيادة كمية وقيمة الغازات الطبيعية المشتراة من الشريك الأجنبى وارتفاع أسعار الزيت الخام المشترى من الشركاء الأجانب. ولم يخفف حجم العجز غير فوائض الشركات المشتركة ومشروعات الغاز (وهو ما نحذر من التوسع فيه للأسباب السابق شرحها)، وبذلك انخفض صافى عجز النشاط الجارى لقطاع البترول إلى نحو ٥,٢ مليار جنيه.

وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن عبور الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ عندما تبدأ الطاقة النووية فى مساندة احتياجاتنا من الكهرباء التى تستهلك فى الوقت الحاضر نحو ٤٠٪ من اجمالى الاستهلاك المحلى من البترول والغاز. فالمحطات الحرارية التى تعتمد على الغاز (الذى يغطى نحو ٨٨٪ من الوقود المستهلك فى قطاع الكهرباء) وعلى السوائل البترولية (١٢٪) تبلغ قدرتها المركبة حتى ٢٠٠٦ نحو ١٥ الف ميجاوات، ويتوقع ان يضاف إليها نحو ٧ آلاف ميجاوات بحلول ٢٠١٢، وبذلك يبلغ اجمالى القدرة المركبة حتى ذلك التاريخ نحو ٢٢ الف ميجاوات.

ولكى تحل الطاقة النووية محل تلك المحطات الحرارية بالكامل فانه يلزم إقامة ٢٢ محطة نووية قدرة كل منها ١٠٠٠ ميجاوات وتتكلف كل محطة نحو ٢,٥ مليار دولار، أى باستثمارات لا تقل عن ٥٥ مليار دولار. ولا يدخل فى ذلك استثمارات شبكة نقل الكهرباء المولدة إلى حيث تستهلك، كما لا يدخل فيها تكلفة الوقود النووى وتكلفة تشغيل المحطات وتكلفة نقل وتوزيع الكهرباء، وقد لا تقل تلك التكاليف عن تكلفة بناء المحطات، وبذلك تتجاوز الاستثمارات المطلوبة نحو ١٠٠ مليار دولار. وهذا كله على افتراض ان القدرة الحرارية المولدة للكهرباء سوف تتوقف عند ٢٢ الف ميجاوات وهو ما لا يتفق مع الأهداف

المعلنة والتى تستهدف نمو الكهرباء بمعدل ٧٪ سنويا فى المتوسط على امتداد المستقبل المنظور.

وحتى على فرض إمكانية تحقيق ذلك - وهو غير ممكن لاعتبارات عملية عديدة - فإننا سوف نحتاج لتغطية باقى الاستهلاك المحلى من البترول والغاز (ويقدر بنحو ٦٠٪) لمواجهة استخدامات اخرى غير توليد الكهرباء كالنقل والصناعة والتجارة والأغراض المنزلية.

وقد سبق ان أوضحنا فى ختام البند (ثالثا) حجم الاستهلاك المحلى من البترول والغاز والذى يتوقع ان يبلغ ٧٥٠ برميل بترول مكافئ بحلول ٢٠٢٠ (بدون إدخال الطاقة النووية)، كما اوضحنا توقعات ارتفاع سعر البترول الى ١٢٠ دولارا للبرميل، ومن ثم تقدر فاتورة الاستيراد بنحو ٩٠ مليار دولار سنويا بحلول العام المذكور. اما إذا استبعدنا استهلاك قطاع الكهرباء الذى يمثل ٤٠٪ من الاستهلاك الكلى للبترول والغاز فان فاتورة الاستيراد لغير اغراض الكهرباء تقدر بنحو ٥٤ مليار دولار سنويا. وبدهى ان هذا الافتراض غير ممكن عمليا اذ لن تتمكن الطاقة النووية من تغطية كامل التوليد الحرارى بحلول ٢٠٢٠، ومن ثم سيظل قطاع الكهرباء معتمدا على الغاز والبترول لسنوات طويلة بعد ذلك إلى جانب الطاقة النووية.

وعودة إلى السؤال الذى سبق طرحه حول كيفية العبور من الآن حتى عام ٢٠٢٠، ينبغى الاعتراف بأن إقامة مشروعات لتصدير الغاز المصرى كان خطأ استراتيجيا جسيما، وخاصة إذا أخذ فى الاعتبار تدنى الأسعار التى تم التعاقد على اساسها. فكما شرحنا من قبل لا تتجاوز أسعار تصدير الغاز ٣.٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية. وإذ يحتوى برميل من البترول على ٥.٦ مليون وحدة حرارية بريطانية (بحسب المعدل المستخدم بالجهاز المركزى للمحاسبات)، فان سعر تصدير كمية من الغاز تعادل حراريا برميلا من البترول لا تتجاوز ٢١ دولارا، بينما يبلغ سعر تصدير البترول ثلاثة أمثال تلك القيمة (٦٢ دولارا عام ٢٠٠٦ و٦٨ دولارا عام ٢٠٠٧). وهذا ما يؤكد مرة ثانية ان تصدير الغاز يعتبر إهدارا جسيما لتلك الثروة الحيوية الناضبة مما يلجئنا لاستيرادها مستقبلا بعشرة أمثال سعر تصديرها، وربما يتعذر الحصول عليها بأى ثمن فى ظل الصراع المتوقع بين الدول لتأمين انصبتها من الطاقة الآخذة فى النضوب على المستوى العالمى.

وهنا ينبغى التوقف عند ثلاثة ارقام لكل منها مضمون استراتيجى مهم:

- تشير اقتصاديات الطاقة النووية، كما أوضحنا، أنها لا تصبح منافسة للغاز الطبيعى فى توليد الكهرباء إلا إذا تجاوز سعر الغاز نحو ٦ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية *MBtu*.
- تتيح الاتفاقيات المبرمة مع الشركات الأجنبية، والصادرة بقوانين، حق مصر فى الحصول على ما يكفى لسد احتياجاتها المحلية من الغاز من نصيب الشريك الأجنبى بسعر تضمنته الاتفاقية ولا يتجاوز ٢.٦٥ سنت لكل *MBtu*.
- ان سعر تصدير الغاز، وبالرغم من التعتيم الذى يسدله عليه قطاع البترول دون مبرر، فان الدلائل تؤكد انه لا يتجاوز ٣.٧٥ دولار لكل *MBtu* داخل الشبكة القومية للغاز وقبل ضخه لمعمل الإسالة.

ومن ذلك يتضح انه حتى لو كانت الطاقة النووية متاحة لنا فى الوقت الحاضر فان الأفضلية اقتصاديا ستكون لاستخدام الغاز الذى تبلغ تكلفته نصف تكلفة الطاقة النووية، وهذا ما يساند الاحتفاظ بكامل احتياطياتنا من البترول والغاز خلال فترة العبور إلى الطاقة النووية والى ما بعدها، إذ يمتد اعتمادنا على هذين المصدرين حتى بعد تنفيذ البرنامج النووى بالكامل كما اوضحنا. وهذا ما يؤكد ان اختيار أسلوب تصدير الغاز كان خطأ فادحا منذ البداية، وانه كان الأولى ان نحتفظ به لمواجهة الاحتياجات المحلية إلى ان يتم تأمين بدائل مناسبة، أيا كانت تلك البدائل. ويعزى جانب من ذلك الخطأ الاستراتيجى إلى أن المجلس الأعلى للطاقة الذى

أنشئ عام ١٩٧٩ مكلفا بوضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل للطاقة قد توقف عن الاجتماع على مدى ربع القرن الماضى، ومن ثم تخلى عن مسئوليته فى مساندة جهاز تخطيط وترشيد الطاقة الذى تقاذفته ثلاث وزارات (البترول والكهرباء والتخطيط) وانتهى الأمر بإلغائه فى عام ٢٠٠٧.

كذلك يعزى جانب من هذا الخطأ الاستراتيجى إلى البيانات التى يصدرها قطاع البترول ويوحى بها، على خلاف الحقيقة، ان مصر تعوم على بركة من البترول والغاز، واخرها ما تردد على لسان وزير البترول فى أهرام ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٧ من أن حصيلة صادرات البترول والغاز حققت ١٤ مليار دولار، بينما الحقيقة ان تلك الحصيلة تمثل صادرات الشريك الأجنبى وليس الجانب المصرى الذى كان مستوردا صافيا للزيت والغاز، كما اوضحنا. فهل تتفق تلك البيانات مع الدعوة التى اخذت تتردد لترشيد دعم الطاقة برفع أسعارها المحلية؟

واعتمادا على ما تقدم، وجب التوصية بإعادة النظر فى سياسة تصدير الغاز حتى لو اغلقنا معملى الإسالة، وأجبرنا على تعويض ملاكهما، وذلك إذا ما ثبت ان الاحتفاظ بالغاز سيكون اوفر اقتصاديا واكثر امانا ويبعدنا عن نقطة التحول الكامل الى استيراد الطاقة بما تحمله من مخاطر كارثية. وبدلا من الإفراط فى إنتاج الغاز برفع معدل نموه إلى ٥٠٪ سنويا تلبية لالتزامات التصدير كما حدث، فان هذا المعدل لا ينبغى أن يتجاوز معدل نمو الاستهلاك المحلى وان يقتصر استخدامه بالكامل على السوق المحلية.

وفى تلك الحالة فليس للشريك الأجنبى أن يقلق على نصيبه مما يحتويه الحقل بالكامل، إذ تمتد اتفاقيات البترول إلى ٣٥ سنة وهى مدة تغطى وتزيد العمر الإنتاجى لأى حقل من حقول البترول والغاز. ومن ناحية أخرى فسيكون لديه مشتر مضمون، وهو قطاع البترول، كما كان الحال قبل فتح باب التصدير.

وينبغى أن يتم كل ذلك فى إطار استراتيجية شاملة متكاملة للطاقة يتولى الإشراف على وضعها وتنفيذها المجلس الأعلى للطاقة الجديد المشكل عام ٢٠٠٧ برئاسة رئيس مجلس الوزراء، كما ينبغى أن تتضمن تلك الاستراتيجية برامج صارمة لترشيد الطاقة، إنتاجا واستخداما.

وتبقى أخيرا حقيقة لا يصح ان تغيب عن نظرنا ونحن نتجه لاستخدام الطاقة النووية، وهى أن الدول الصناعية المتقدمة، بقيادة الولايات المتحدة، صارت تدرك ان الاحتياطيات العالمية للبترول والغاز بدات مسرعة رحلة النضوب النهائى، وان هذين المصدرين هما الأقل خطورة والأفضل استخداما فى مجالات مثل النقل البرى والجوى والبحرى، وهى استخدامات حيوية بالنسبة لتلك الدول ولا تصلح فيها الطاقة النووية. ومن ثم تحولت مواقف تلك الدول من المنع إلى التشجيع لاستخدام الطاقة النووية فى الدول النامية تخفيفا لحدة المنافسة فى الطلب على البترول والغاز. ومن ناحية أخرى فإن إقبال الدول النامية على الطاقة النووية، التى يبلغ المكون الأجنبى فى تكلفتها اكثر من ٧٠٪، سوف يوفر لاقتصاديات الدول الصناعية مصدرا سخيا للدخل والعمالة، دون ان تخشى فقدان قدرتها على إشباع احتياجاتها من الطاقة النووية. فتلك الدول تملك مقدرات هذه الصناعة وتستطيع – إذا دعت الحاجة – ان توفرها لاستهلاكها المحلى على وجه الأفضلية، وان تحرم منها الدول النامية. وتبقى النصيحة الأخيرة، وهى الا تقبل مصر إقامة المحطات النووية على اساس "تسليم مفتاح"، وان يكون الهدف الذى لا نحيد عنه تحت اى اعتبار تنمية الخبرة المصرية فى مختلف مجالات الطاقة النووية والتشجيع على اكتساب تلك الخبرة وتنميتها وتوطينها فى مصر.

الإنفاق العام في مصر وتطوير التعليم والرعاية الصحية وإمدادات مياه الشرب

مقدمة

مع التغيرات العالمية التى حدثت فى العقود الثلاثة الماضية، وأدت إلى وقوع انقلاب كامل فى السياسات والاستراتيجيات، فى كثير من الدول، حيث تم تبنى إستراتيجية تحرير قوى السوق، وحرية الاقتصاد، وترك سياسات التخطيط المركزى وإيقاف تدخل الدولة فى العملية الاقتصادية (سواء لصالح طبقة أو أخرى)، أصبحت الأغلبية الساحقة من دول العالم تسير فى هذا الاتجاه عدا عدد محدود من الدول استمرت ملتزمة بتوجهاتها الاقتصادية التى ترتكز على سياسة التخطيط المركزى.

وكانت مصر منذ منتصف السبعينيات تسير حثيثا، أو يمكن القول إنها كانت تخطو خطوات "حذرة" فى اتجاه سياسة "الباب المفتوح" فى الاقتصاد، بمسميات ومصطلحات مختلفة (الانفتاح الاقتصادى أو الإصلاح الاقتصادى)، إلا أنها التزمت بها جهرا فى أوائل التسعينيات، لتلحق بالكثير من دول العالم المتقدم والنامى فى هذا الاتجاه.

وقد تزامنت مع هذا التوجه على المستوى الاقتصادى، مجموعة من التوجهات على مستوى التزامات الدولة ومسئوليتها إزاء المواطنين، ومدى التزامها بتدبير الاحتياجات الأساسية لهم، والحفاظ على قدر كبير من التوازن الاجتماعى. تلك التوجهات التى حرصت عليها فى فترة سابقة، وتخلت الدولة تدريجيا عن مجموعة من الالتزامات، مثل تعيين الخريجين، من مختلف المؤهلات، ومجانية التعليم وضمان فرصه لكل الفئات، وتدبير الخدمات الصحية، والعلاج المجانى بجميع المناطق من خلال نشر المستشفيات والمؤسسات العلاجية والوحدات الصحية الحكومية، التزام الدولة بتوفير السلع العامة مثل (الكهرباء/ الغاز/ المياه/ النقل/ الاتصالات)، بأسعار فى متناول الفقراء.

وبذلك انتقلت الدولة إلى مرحلة، إعادة النظر فى منظومة الدور الذى كانت تقوم به، لفترة زمنية طويلة. وكان الإنفاق العام هو الآلية الرئيسية الذى أعادت الدولة من خلاله توجيه سياساتها، والدور الذى تقوم به إزاء المواطنين. ولعل الدراسة تقوم برصد إحصائى وبيانى للاتجاهات الرئيسية لحالة وحركة الإنفاق العام فى مصر، خلال تلك الفترة، وحتى الآن باستخدام المؤشرات التى وردت بالتقارير الرسمية التى تعد مرجعا أساسيا للبحث فى مجال الإنفاق العام، مثل تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتقارير التنمية فى العالم وفى مصر، كذلك عدد من التقارير الصادرة عن جهات علمية.

وتتناول هذه الدراسة سياسات الحكومة فى الإنفاق العام، وأثر هذه السياسات على حصول المواطنين بمختلف فئاتهم على الخدمات العامة وعلى الدعم السلعى، من خلال تحليل الإنفاق العام فى قطاعات مياه الشرب والتعليم والصحة، بالإضافة للإنفاق على الدعم.

أولا : قضية الإنفاق العام فى عالمنا

على الرغم من اتجاه كثير من دول العالم إلى سيطرة رأس المال الخاص على السوق وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية فى الكثير من المجالات، فإن الدول خاصة الدول المتقدمة (وهى أكثر الدول إعمالا لمبادئ حرية الاقتصاد)، لم تتنازل عن وجود أليات تحافظ من خلالها على توجيه الدولة للقطاعات التى تمس مصالح المواطنين، وقيام الدولة بمهمة توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها وضمان أداء هذه الخدمات بشكل مناسب، وهو ما يتضح من خلال توجيه نسبة من الإنفاق العام لعدد من قطاعات الخدمات الأساسية.

ويكشف الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول المتقدمة، وكثير من الدول النامية، عن استمرار التزام الدولة بالإنفاق العام على قطاعات التعليم والصحة، وأن هذه الدول تفصل بشكل منهجى وعقلانى بين دور رأس المال الخاص وقوانين السوق، والالتزام بالدور التاريخى للدولة فى القيام بمسئولياتها الأساسية فى المجالات العامة وتوفير تلك الخدمات لمواطنيها.

وتشير بيانات الإنفاق على قطاعى التعليم والصحة (باعتبارهما من أهم القطاعات الحيوية)، إلى التزام الدول بهذا الدور، وأن الإنفاق على هذه القطاعات قد أخذ اتجاها تصاعدياً، ولم يتراجع (و ترجع الدراسة فى ذلك إلى مؤشرات الإنفاق على قطاعى، التعليم والصحة، لمجموعة من الدول تمثل الدول مرتفعة الدخل والدول متوسطة الدخل، لفترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وحتى الآن). بما يفيد أن سيادة اقتصاد السوق فى تلك الدول، بما فيها كثير من الدول النامية، لم يصاحبه تراجع فى الإنفاق العام. وبالعودة إلى دراسة دور الدولة فى الاقتصاد فى القسم الدولى يمكن إدراك دور الإنفاق العام فى دعم الخدمات والسلع الأساسية وتقديم التحويلات الاجتماعية ودعم المنتجين فى بعض القطاعات الأقل تنافسية.

وتشير بيانات تقرير التنمية البشرية إلى ارتفاع نسبة ما توجهه كثير من الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل للإنفاق على التعليم ، وعلى سبيل المثال ارتفع متوسط الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الولايات المتحدة الأمريكية من ٥٪ فى الفترة ١٩٨٧/٨٥ إلى ٥٫٨٪ فى الفترة ٢٠٠٢/ ٢٠٠٤ وفى المملكة المتحدة ارتفع الإنفاق العام على التعليم من ٤٫٨٪ فى الفترة ١٩٨٧/٨٥ إلى ٥٫٥٪ فى الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٤. وفى دول تنتمى لمجموعة دول الدخل المتوسط مثل تركيا وماليزيا وتونس، ارتفع الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الأولى من ١٫٢٪ فى الفترة ١٩٨٧/٨٥ إلى ٣٫٧٪ فى الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٤، وفى تونس من ٦٫٩٪ إلى ٨٫١٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة نفسها ، ويصل فى ماليزيا من ٦٫٩٪ إلى ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة نفسها. وارتفع فى مصر من ٤٫٦٪ إلى ٥٫٦٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٥ إلى عام ٢٠٠٠، و٤٫٦٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

وفى السياق نفسه، ارتفع الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى كثير من دول العالم خاصة الدول ذات معدل التنمية البشرية المرتفع، وعدد من الدول التى تحقق معدل تنمية متوسط. وتأتى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة فى مقدمة دول العالم فى الإنفاق على الصحة، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، مثل النرويج والسويد وفرنسا وألمانيا، فقد حققت هذه الدول زيادة فى الإنفاق العام على الصحة، فارتفع الإنفاق العام على الصحة فى فرنسا من ٦٫٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٠ إلى ٧٫٧٪ عام٢٠٠٣/٢٠٠٤ وفى ألمانيا من ٥٫٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨٫٧٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بينما كانت معدلات الزيادة محدودة فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنمسا وأسبانيا واليونان.

وفى نماذج من الدول النامية متوسطة الدخل اقتربت معدلات الإنفاق على الصحة فى تركيا من المعدلات التى تحققها الدول المتقدمة، فقد حققت نسبة الإنفاق على الصحة زيادة من ٢٫٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٫٤٪ فى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤.

وفى مجال الإنفاق على الصحة فى عدد من الدول العربية مثل الجزائر وسوريا وتونس والأردن ومصر، يلاحظ أن الأردن يحقق أعلى نسبة فى الإنفاق على الصحة مقارنة بمصر وسوريا والجزائر وتونس فقد ارتفع الإنفاق على الصحة فيها من ٣٫٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٫٢٪ فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وفى مصر ارتفع الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ١٫٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٫٥٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، كما حققت سوريا ارتفاعا فى نسبة الإنفاق على الصحة فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ من ٠٫٩٪ إلى ٢٫٥٪.

ثانيا: قضية الإنفاق العام فى مصر

مع تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة، بدأت الحكومة تنظر إلى الإنفاق العام على أنه يمثل عبئا على الدولة، بما يتطلب تخفيضه. وفى إطار هذه النظرة بدأت تعلن أنها غير ملتزمة إلا بدعم محدودى الدخل فى عدد من المجالات، مثل التعليم والصحة والدعم الغذائى.

لذلك اتجهت إلى تخفيض الإنفاق العام وزيادة التكلفة التى يتحملها المواطنون فيما يحصلون عليه من سلع وخدمات كانت الحكومة تدعمها بنسب مختلفة، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، حتى وقت قريب.

وتنظر الدولة إلى العجز الذى تحققه الموازنة العامة للدولة، ويمثل الفرق بين الموارد والمصروفات على أنه سبب رئيسى للمشاكل الاقتصادية ولتزايد الدين العام المحلى الذى وصل لمستويات قياسية، وأصبح خطرا بالفعل على الاستقرار الاقتصادى. ويبلغ عجز الموازنة المقدر فى مشروع الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٥٨,٧ مليار جنيه حيث تحقق الإيرادات مبلغ ١٨٤,٧ مليار جنيه، بينما تبلغ قيمة المصروفات نحو ٢٤١,٥ مليار جنيه. وسوف نركز هنا على الإنفاق العام فى عدد من القطاعات التى شهدت أزمات حقيقية فى عام ٢٠٠٧.

١- قطاع مياه الشرب:

تشير حوادث التسمم الناتجة عن تلوث المياه، فى العديد من القرى بمحافظات الجيزة وبورسعيد والدقهلية والشرقية، وارتفاع عدد وفيات الأطفال الناتجة عن شرب مياه ملوثة، إلى سوء أوضاع قطاع مياه الشرب. وعلى الرغم من خطورة مثل هذه الحوادث، فإنها تتكرر فى العديد من المحافظات، فضلا عن تكرار انقطاع مياه الشرب فى العديد من المدن لفترات وصلت إلى عدة أسابيع (واقعة انقطاع المياه ببعض مناطق محافظة القاهرة برغم أنها تتمتع بأكبر قدر من الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع) فى مجال المياه والصرف الصحى.

وقد رصد تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نشر فى صيف عام ٢٠٠٧ متزامنا مع حوادث تلوث مياه الشرب فى بعض القرى بمحافظات الشرقية والدقهلية والجيزة، أن (تلوث المياه حدث نتيجة خلط كميات كبيرة من المياه بمياه الصرف الصحى، مما أدى إلى احتوائها على مواد عضوية تؤدى إلى تكوين بؤر ملوثة ينتج عنها انتشار أمراض الإسهال الفيروسى والكوليرا والبلهارسيا البولية والمعوية والدوسنتاريا الأميبية والطفيلية).

كما أشارت الدراسة، التى أجراها معهد التخطيط القومى (عام ٢٠٠٣) وتناولت "تقييم أداء بعض المرافق"، إلى أن تحاليل وزارة الصحة لبعض عينات مياه الشرب عام ٢٠٠٠، أثبتت أن مياه الشرب فى بعض المحافظات غير مطابقة للمواصفات القياسية، وتتعدى عدم المطابقة "البكترولوجية" بها المعدلات المسموح بها، وتصل لأكثر من أربعة أضعافها فى محافظة الشرقية وقرابة ثلاثة أضعافها فى محافظة الدقهلية، مع الإشارة إلى التزايد المستمر فى هذه النسب، وهو ما يؤدى إلى انتشار أمراض الالتهاب الكبدى الوبائى والفشل الكلوى. بما يفيد أن حالات التسمم وعدم التزام الجهات القائمة على مياه الشرب بالمواصفات الصحية هو أمر متكرر.

كما تدل واقعة تظاهر الأهالى ببعض قرى محافظة كفر الشيخ، احتجاجا على عدم وصول المياه لهم لعدة أيام فى صيف ٢٠٠٧، على حجم المعاناة التى يواجهها المواطنون فى هذه القرى نتيجة قلة المياه أو ندرة المياه التى تصلهم فى بعض الفترات. وفى هذا السياق توضح دراسة لمعهد التخطيط القومى حول "خصخصة بعض المرافق"، أن هناك ٢٣٦٨ قرية بنسبة ٥٦,٢٪ من إجمالى القرى فى مصر تمت تغطيتها بكميات غير كافية من المياه، بينما توجد ٢٤٠ قرية محرومة من المياه النقية، وأن ١٦٠٧ قرى تتم تغطية احتياجاتها من المياه، بينما تمت تغطية جميع مدن الجمهورية وعددها ٢١٣ مدينه بمياه الشرب من شبكة مياه عامة.

كما يشير تقرير التنمية البشرية في تناوله لقضية مياه الشرب ٢٠٠٥ إلى أن ٢٥٪ من السكان الذين تصلهم مياه الشرب، تتوافر لهم المياه لساعات قليلة يوميا أو أسبوعيا، بالإضافة إلى التفاوت الملحوظ في جودة المياه بين المناطق المختلفة.

وتكشف مؤشرات توزيع المياه بين المناطق المختلفة عن وجود فجوة في توزيع مياه الشرب، كما تعكس اهتمام الحكومة ببعض المناطق دون مناطق أخرى، ومن هذه المؤشرات، وجود فجوة بين المؤشر العام لوصول المياه من شبكة مياه عامة، والحصول على مياه الشرب من مصادر أخرى (شبكة مياه عامة بالإضافة إلى مصادر أخرى مثل مياه الآبار). وتشير بيانات تعداد السكان لعام ٢٠٠٦، إلى أن عدد الأسر التي تحصل على مياه الشرب من مصادر آمنة يصل إلى نحو ١٦،٥ مليون أسرة بنسبة ٩٧،٥٪ من الأسر، بينما ينخفض المؤشر العام في حالة الحصول على مياه الشرب من شبكة عامة إلى نسبة ٩١،٢٪.

١ - ويشير مركز معلومات مجلس الوزراء، إلى أن نسبة المساكن التي تصلها المياه من شبكة مياه عامة، وبلغت عام ٢٠٠٥ نحو ٨٩،٧٪ على مستوى الجمهورية.

وهناك بالفعل فجوة كبيرة بين المحافظات في نسبة الأسر التي تحصل على المياه من مصادر "آمنة"، فتصل هذه النسبة في عدد من المحافظات إلى أكثر من ٩٩٪ من الأسر في محافظات القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، والسويس، والقليوبية، والدقهلية، وشمال سيناء، والوادي الجديد، وأسيوط، بينما تنخفض إلى نحو ٩٢،٤٪ في سوهاج والفيوم ٩٢،٦٪ وبني سويف ٩٣،٥٪.

وتجدر الإشارة إلى تزايد الفجوة في توزيع المياه بين الحضر والريف داخل المحافظة الواحدة في الحصول على مياه الشرب الآمنة، فبينما يحصل ٩٩،٩٪ من الأسر في حضر محافظة القليوبية على مياه شرب آمنة فإن النسبة تنخفض في الريف إلى ٨٨،٩٪، كما ترتفع نسبة الحصول على المياه الآمنة في محافظة المنوفية إلى ٩٢،٤٪ من الأسر في الحضر، بينما تنخفض النسبة في الريف إلى ٧٥،٤٪ من الأسر. كما تتسع الفجوة بين الحضر والريف في محافظة أسيوط إلى ٢١،٣٪، وسوهاج ٢٠،١٪. وتصل الفجوة إلى ٣٤،٢٪ في محافظة المنيا بين الحضر والريف، وفي محافظة بني سويف إلى ٣٢،٥٪ بين حضر وريف المحافظة.

وتتسع الفجوة أكثر إذا ما تمت المقارنة بين المواطنين الذين يعيشون في الريف والمواطنين الذين يعيشون في المحافظات الحضرية.

وتبلغ نسبة الأسر التي لا تصلها مياه شرب آمنة نحو ٣٩٪ من الأسر في ريف محافظة بني سويف، ونحو ٣٧،٣٪ في حضر محافظة بني سويف، ونحو ٣٧،٣٪ من الأسر في محافظة المنيا، ونحو ٢٤،٦٪ في المنوفية، ونحو ٢٣،٢٪، ٢١،٩٪، ٢٠،٤٠٪ من الأسر في محافظات مطروح وأسيوط والفيوم على التوالي.

ويشير تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ إلى أن عدد السكان الذين يعيشون بدون مياه شرب مأمونة يقدرون بنحو ٦ ملايين مواطن، منهم ٨٩٢ ألفا تقريبا في محافظة الشرقية، و٨٩٠ ألفا في محافظة البحيرة، و٥٢١ ألفا في أسيوط ونحو ٤٠٠ ألف في سوهاج، و٣١٢ ألفا الجيزة.

ويلاحظ أن هذه المحافظات، التي تعاني عدم توافر مياه آمنة للشرب، هي نفس المحافظات التي يرتفع فيها عدد الفقراء، فيصل تعداد السكان الفقراء إلى مليوني فقير في محافظة أسيوط، أي ٦١٪ من سكانها. ونحو ١،٧ مليون فقير في سوهاج بنسبة ٤٥،٨٪ من إجمالي تعداد سكانها، ونحو ٢٨،٨٪ في الشرقية، ونحو ٣٨،٢٪ في المنيا، ونحو٤٣،٧٪ في محافظة بني سويف. بما يفيد عدم اتجاه الحكومة لإيجاد مصادر مياه شرب مأمونة للقرى في ريف مصر، وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين في هذه المناطق بعدم توجيه مشروعات مد شبكات مياه الشرب إلى تلك المناطق .

ويرتبط عدم الحصول على مياه شرب نقية، بانتشار مختلف الأمراض الناتجة عن استعمال مياه شرب ملوثة

مثل أمراض الالتهاب الكبدى والفشل الكلوى والإسهال وإلى تدهور نوعية الحياة للإنسان وللأرض.

وتتسع الفجوة بين المحافظات فى حالة المقارنة بين المحافظات فى الحصول على مياه الشرب من شبكة عامة (وفقا لمؤشرات التنمية البشرية)، فتصل هذه النسبة فى محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس ودمياط إلى ما يزيد على ٩٩٪ من الأسر، وتنخفض هذه النسبة كثيراً فى محافظات البحيرة إلى ٨٠،١٪ والمنوفية ٧٥،٤٪ وتبلغ أدناها فى محافظة بنى سويف حيث تصل إلى ٧٢،١٪. بينما يشير مركز معلومات مجلس الوزراء، إلى أن نسبة المساكن التى تصلها المياه من شبكة مياه عامة، تبلغ عام ٢٠٠٥ نحو ٨٩،٧٪ على مستوى الجمهورية. ترتفع النسبة فى الحضر إلى ٩٨٪، بينما تنخفض فى الريف إلى ٨٢،٢٪، وترتفع إلى ٨٨،١٪ فى ريف الوجه البحرى، بينما تنخفض إلى ٧٥٪ فى ريف الوجه القبلى.

وتؤكد الأوضاع السابقة عدم تبنى السياسات التى اتبعتها الحكومة فى قطاع مياه الشرب، لمطالب كثير من المناطق التى تعانى عدم توافر أى مصادر مأمونة للمياه. كما تؤكد أن السياسات التى اتبعتها الحكومة فى العقود الماضية كان لها أثرها على سوء أوضاع القطاع، ومن هذه السياسات تراجع الدولة عن تقديم الدعم للقطاع، فكان قطاع مياه الشرب من أوائل القطاعات التى تراجعت الدولة عن تقديم الدعم اللازم لها، من خلال تحويل الجهات القائمة عليها إلى هيئات وشركات، منذ بداية الثمانينيات، لتتم إدارته بنظام الوحدات الاقتصادية، التى تقوم بتدبير التمويل اللازم لها ذاتيا أو عن طريق اقتراض من بنك الاستثمار القومى.

وعلى الرغم من إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى، وإنشاء جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحى وحماية المستهلك، ليقوم بوظيفة تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بأنشطة المياه على مستوى الجمهورية، فإنه لم يلاحظ أثر إيجابى لهذه الجهات على كفاءة وصول مياه الشرب فى المناطق المختلفة بل تتكرر نفس المشكلات التى يعانى منها المواطنون فى المناطق المختلفة. والتغير الذى لوحظ هو رفع أسعار المياه فى المناطق التى أنشئت بها شركات بعد تشكيل الشركة القابضة للمياه، كما يمكن ملاحظة بعض الظواهر على النحو التالى:-

- انخفاض الاستثمارات التى وجهت لمياه الشرب خلال السنوات الماضية أدت إلى تهالك خطوط نقل المياه وعدم تحمله أعباء الزيادة السكانية. وعدم توجيه الموارد الكافية لإنشاء محطات وشبكات المياه، وإعادة تأهيل الشبكات والمحطات القائمة.

- تركيز نحو ٣٠٪ للقاهرة الكبرى خلال الفترة من ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠١. وارتفاع نسبة الاستثمارات المخصصة لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، إلى مناطق التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة (بما يقدر بنحو ٣٠،٣٪ من إجمالى الاستثمارات التى وجهت إلى القطاع خلال الفترة من ١٩٨١/ ٢٠٠١).

- ارتفاع نسبة الفاقد فى المياه نتيجة قدم الشبكات القائمة بما يتراوح بين ٢٠٪ و٢٣٪ وفقاً لما ورد بأعداد من خطة الدولة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية. وقد رصدت دراسة "تقييم أداء بعض المرافق" لمعهد التخطيط القومى، ارتفاع نسبة الفاقد فى مياه الشرب نتيجة انتهاء العمر الافتراضى لعدد من الشبكات الرئيسية، وتقدرها دراسة بنسبة ٣٥٪ متوسط عام، فى أغلب السنوات بمرفق مياه القاهرة، وترتفع إلى نسبة ٤٦،٥٪ فى شركة مياه كفر الشيخ، وإلى ٣٦٪ فى مرفق مياه الإسكندرية. بما يشير إلى أن نحو نصف كمية المياه التى تضخها شركة المياه فى كفر الشيخ، لا يستفاد بها. بينما تعانى قرى المحافظة مشكلة نقص المياه.

- اختلال الهياكل المالية لشركات المياه: حيث رصدت الدراسة السابق الإشارة إليها، عدداً من المشكلات الناتجة عن قصور الموارد الموجهة للقطاع على أداء الجهات المختلفة التى تقوم بمهمة إدارة وتوزيع المياه بالمحافظات (سواء كانت شركات أو هيئات أو مرافق).

نتيجة عدم توافر الدعم المالي لها من الحكومة. وتشير الدراسة إلى عدد من الملاحظات المهمة فى هذا المجال، مثل اختلال الهياكل المالية لشركات مياه الشرب، وتضخم المخصص للفوائد المحلية نتيجة الاقتراض من بنك الاستثمار القومى (حيث بلغت الخسائر فى هذه الشركات عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ونحو ٢,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. وحقق مرفق مياه القاهرة فى ٢٠٠٠ /٢٠٠١ خسائر بلغت ٦٢٩ مليون جنيه، وبلغت خسائر مرفق مياه الإسكندرية خسائر فى العام نفسه ١٣٧,٤ مليون جنيه، كما حققت شركة مياه كفر الشيخ خسائر قدرها ٢٣,١ مليون جنيه.

وكان نتيجة هذه الخسائر تحمل الهياكل التمويلية فوائد على الديون قيمتها – على سبيل المثال – نحو (٥٣,٨٪ من قيمة المصروفات التحويلية الجارية فى الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة)، بما أثر على الهياكل المالية لتلك الجهات، وارتفاع قيمة الفوائد المحلية التى تتحملها، حيث تعتمد الهيئات والشركات العاملة فى القطاع (قبل تحويلها جميعها إلى شركات) على الاقتراض من بنك الاستثمار القومي. هذا بالإضافة إلى قصور الاعتماد المخصص لأعمال التشغيل والصيانة.

وفى هذا السياق ظهرت أيضاً سياسة جديدة لتسعير المياه فى المناطق المختلفة، تهدف إلى تحميل المواطن تكلفة إنتاج مياه الشرب وتوزيعها وتضمنت ما يلي:

أ- رفع سعر بيع المياه لمجالات الاستهلاك المختلفة، فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ بالنسبة لتعريفة المنازل بنحو ٢٢٠٪ ونحو ٢٢٨,٦٪ ارتفعت أسعار بيع متر المياه للمصانع الصغيرة كما ارتفعت أسعار المياه التى تحصل عليها المصانع الكبيرة بنحو ٤٠٠٪. وارتفعت الأسعار بالنسبة لشركات الاستثمار والمناطق الحرة بنحو ٤٨٨,٢٪.

ومضاعفة أسعار بيع مياه الشرب بالقاهرة للمنازل بقرار من المجلس المحلى لمحافظة القاهرة فى عام ٢٠٠٤، من ١٢ قرشا إلى ٢٣ قرشا بالنسبة للشريحة الأولى، والشريحة الثانية إلى ٢٥ قرشا والشريحة الثالثة يرتفع سعر متر المياه من إلى ٣٥ قرشا، وتضاف نسبة ٣٥٪ من قيمة الفاتورة مقابل خدمات الصرف الصحى.

ب- اختلاف سعر توزيع المياه من محافظة إلى أخرى كإجراء لتحمل المواطن تكلفة إنتاج المياه ودون الأخذ فى الاعتبار مستوى معيشة المواطنين فى تلك المحافظات. ففى محافظة الإسكندرية يباع متر مكعب المياه بسعر (٢٧,٨٤ قرش)، وفى محافظة دمياط بسعر ٣٦ قرشا. وفى محافظة كفر الشيخ بسعر٢٣ قرشا فى نفس الفترة التى كان يباع فيها متر المياه فى محافظة القاهرة بسعر ١٢ قرشا (قبل زيادة سعر المتر فى ٢٠٠٤). ويباع متر المياه فى محافظة المنيا بسعر ٣٥ قرشا، وهو نفس سعر بيع المياه فى محافظة القاهرة للشريحة الثالثة (استهلاك من ٣٠متراً فأكثر). "بينما نسبة الفقر فى محافظة المنيا تبلغ ٣٨,٢٪ وفقا لتقديرات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، بينما نسبة الفقر فى محافظة القاهرة ٤,٢٪".

ج- اختلاف أسعار المياه داخل المحافظة الواحدة وفقا لنوع الاستخدام، حيث يتم تصنيف المستهلكين إلى استهلاك منزلى ودور العبادة والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والمستشفيات والسفارات والمصانع والمحال التجارية وشركات الاستثمار والفنادق. ففى محافظة الإسكندرية "تبيع الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية، المياه بأسعار مختلفة، فهناك سعر للساحل الشمالى وآخر للبحيرة وثالث لمطروح، فيباع فى مدينة الإسكندرية بسعر ٢٤,٤ قرش، ويتم رفعه للاستخدامات الأخرى، ليصل إلى ١٠٢ قرش لشركات الاستثمار والأماكن السياحية، وإلى ١٠٦,٦ قرشا فى الساحل الشمالى لشركات الاستثمار والفنادق والقرى السياحية". وتبيع شركة كفر الشيخ المتر بسعر ٢٣ قرشا للاستخدام المنزلى و٤٢ قرشا للهيئات الإنتاجية والاستثمارية. كما يتم تصنيف استهلاك المياه فى محافظة القاهرة، حسب نوع الاستهلاك، بين استهلاك منزلى ودور العبادة والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والمستشفيات

والسفارات والمصانع والمحال التجارية وشركات الاستثمار والفنادق، بما يفيد اتجاه شركات المياه لاستهداف الربح وحل مشاكلها عن طريق فتح المجال لمضاعفة الأسعار على المستهلكين.

وعلى الرغم من أهمية المشاكل، التى تواجه قطاع مياه الشرب، فإن ما تم توجيهه من استثمارات تم إدراجها فى الخطة الخمسية التى بدأت فى شهر يوليه ٢٠٠٧ (الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧/٢٠١٢)، لا يحل قدرا كبيرا من المشكلات التى يواجهها القطاع حاليا . حيث توضح الخطة حجم التمويل المقرر مقارنة بحجم التكلفة الفعلية التى يتطلبها إنشاء هذه المشروعات، ويلاحظ أن الإنفاق التى تتيحه الخطة يقل بنسب متفاوتة عن التكلفة الفعلية لهذه المشروعات، حيث تشير بيانات الخطة إلى تخصيص ما يقرب من ٢,٨ مليار جنيه خلال سنوات الخطة لمشروعات إنشاء محطات وشبكات مياه فى ١٧ محافظة، منها محافظات (القاهرة وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية والمنيا)، مقابل إجمالى تكاليف لتلك المشروعات يبلغ نحو ٩,٦ مليار جنيه، بما يشير إلى عجز ما تم رصده فى الخطة من استثمارات عن مواجهة التكلفة الفعلية لتلك المشروعات.

كما يلاحظ أن المخصص للمشروعات يتفاوت من محافظة إلى أخرى، فترتفع نسبته فى الاستثمارات المقرر توجيهها لمحافظة القاهرة مقارنة بما يتم تخصيصه لمشروعات مياه الشرب التى يتم تنفيذها بالمحافظات الأخرى، فيرتفع نسبة ما يتم توجيهه من استثمارات إلى محافظة القاهرة إلى ٥٦٪ من إجمالى التكلفة المقررة للمشروعات (مليار جنيه استثمارات تمت الموافقة عليها، مقابل نحو ١,٨ مليار جنيه تكلفة فعلية)، بينما تنخفض هذه النسبة للمشروعات المقرر إنشاؤها فى محافظة كفر الشيخ إلى نحو ٣٢,٣٪ من تكلفة مشروعات التى تم إدراجها بالخطة. وترتفع نسبة الاستثمارات المخصصة بالخطة لمشروعات أجهزة التعمير نحو ١,٨ مليار جنيه من إجمالى احتياجاتها التى تبلغ بنحو ٢,٨٧٠ مليار جنيه بنسبة ٦٣,٧٪.

وقد أشارت دراسة أجريت حول خصخصة بعض المرافق العامة إلى أن إجمالى ما تم إنفاقه على مشروعات مياه الشرب من استثمارات خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ بلغ نحو ١٥ مليار جنيه، حصلت منها المجتمعات العمرانية الجديدة على ١٢,٢٪ بما يعادل ١,٨ مليار جنيه، والقاهرة الكبرى على ٢,٤ مليار جنيه تقريباً بنسبة نحو ١٦٪ من هذه الاستثمارات و١٨,١٪ لقطاع التعمير بما يعادل ٢,٧ مليار جنيه والباقى هو ٧,٢ مليار جنيه بنسبة ٤٧,٣٪ للمحافظات الأخرى. (حيث تقوم أجهزة التعمير بتنفيذ محطات مياه الشرب فى محافظات مطروح وشمال وجنوب سيناء وبعض المناطق فى أسوان والإسماعيلية والبحر الأحمر).

ويلاحظ أن دور القطاع الخاص فى استثمارات مشروعات المياه، مازال محدودا للغاية، ويقتصر على إنشاء محطات تحليه مياه الشرب بالمناطق السياحية. على الرغم من تشجيع الحكومة للقطاع الخاص على الدخول فى مجال استثمارات محطات مياه الشرب (وكانت الحكومة قد طرحت منذ عام ٩٩/٢٠٠٠ مشاركة القطاع الخاص للاستثمار فى مجال إنشاء محطات وشبكات مياه الشرب بنظام "BOT" "البناء والتشغيل والنقل" مثل مشروع تغذية شمال خليج السويس بتكلفة قدرها نحو مليار جنيه، ومشروع تغذية شرق بورسعيد بمياه الشرب بتكلفة قدرها نحو ٨ مليارات جنيه). ولكن لوحظ عدم إقبال القطاع الخاص على مثل هذه المشروعات، واتجاهه للاستثمار فى قطاع البترول.

وفى مجال المقارنة بين ما يتم توجيهه من استثمارات فى قطاع مياه الشرب مقارنة بقطاع آخر مثل قطاع النقل والمواصلات، يمكن ملاحظة أن قطاع النقل يحتل مركز الصدارة بين قطاعات البنية الأساسية فى الاستثمارات التى توجهها الدولة إلى قطاعات البنية الأساسية، حيث يشير تقرير الخطة الخمسية ٢٠٠٧ / ٢٠١٢ إلى أن قطاع النقل رصدت له استثمارات قدرها ٢٣,١ مليار جنيه فى الخطة الخمسية بنسبة ١٤,٦٪ من إجمالى الاستثمارات الحكومية، بينما تم توجيه ١٧,٥

مليار جنيه بنسبة ٧،٨٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية لقطاع مياه الشرب.

وتعيد هذا التوجه امتداداً لما أشار إليه عدد من تقارير الخطط السابقة التي أعدتها وزارة التنمية الاقتصادية (التخطيط سابقاً). حيث أشار تقرير إنجازات الخطة الخمسية المنتهية ٢٠٠٢في يوليه ٢٠٠٧ إلى أن استثمارات قطاع النقل جاوزت المخصص لها بالخطة الخمسية (٢٠٠٢ / ٢٠٠٧) لترتفع استثمارات القطاع إلى ما يتجاوز ١٤ مليار جنيه، مقابل مبلغ ٨ مليارات جنيه اعتماد الخطة. وهي مشروعات لابد أن تكون أقل أهمية إذا ما تمت مقارنتها بمشروعات مياه الشرب. (أشارت إنجازات القطاع إلى أن ١١ مليار جنيه منها، وجهت لإنشاء ورصف الطرق داخل المدن، أغلبها تم توجيهه إلى المناطق العمرانية الجديدة).

٢- قطاع التعليم (ما قبل الجامعي والجامعي) :

أدرك كثير من الدول خلال العقود الماضية أهمية الإنفاق على قطاع التعليم بمستوياته المختلفة، للارتباط الكبير بين العملية التعليمية، وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية والنمو، بل إن هناك بعض الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تضع التقدم في مستويات التعليم، كأمر يرتبط بأمنها القومي. وعلى سبيل المثال وضعت الولايات المتحدة كثيرا من الضمانات والبرامج لزيادة التوسع في البرامج التعليمية المختلفة بشكل يرتبط مع استراتيجياتها الأمنية. بعد أن اكتشفت أن أسباب تفوق السوفيت - في ذلك الوقت - في مجال الفضاء يرجع إلى تطور التعليم، وأدركت أهمية بناء التعليم، وانه يفوق بناء الصناعة لتقدم الأمم.

وفي ظل توجه الحكومات في مصر إلى إعطاء قضية التعليم في مصر أبعاداً مختلفة تتصل بإعطاء التعليم توجهات مختلفة تتصل بمصطلحات جديدة تدور حول تطوير التعليم وجودة التعليم، والتوسع في إنشاء المدارس الخاصة الأجنبية.

أ- سياسات الحكومة في مجال الحد من الإنفاق على التعليم :

في ضوء الاتجاهات الحديثة للحكومة، في مجال التعليم بالاستراتيجيات العامة للحكومة يتم التوسع في دور القطاع الخاص والاستثماري والأجنبي، وذلك على حساب تقليل حجم الإنفاق في التعليم العام والحكومي.

وتتحدث الخطة ٢٠٠٧/٢٠١٢ عن عدد من السياسات العامة للتعليم في إطار إستراتيجية التعليم تتجه إلى تشجيع المشاركة المجتمعية في إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي، ودعم اللامركزية من العملية التعليمية، بما يشير إلى زيادة الدور غير الحكومي في المرحلة القادمة في قطاعات التعليم بكل مراحلها.

حيث اتجهت الحكومة في السنوات الماضية إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة (الوطنية / الأجنبية) على الدخول في مجالات التعليم المختلفة، وقد اتخذت عددا من الإجراءات في مجال تشجيع الاستثمارات الخاصة حيث أصدرت الدولة عدداً من القوانين تنظم دخول رءوس الأموال الخاصة في مجالات الاستثمار في التعليم ما قبل الجامعي والجامعي وهي:

(١) على مستوى التعليم ما قبل الجامعي :

بدأت التغيرات الخاصة بالتعليم ما قبل الجامعي منذ بداية الثمانينيات ومنذ تلك الفترة صدر عدد من القوانين والإجراءات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال، وهي:

- صدور القوانين رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، والقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، والقرار الوزاري رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣ لتنظيم العمل بالمدارس الخاصة واللوائح الداخلية لها والخطط والمناهج المقررة والإشراف المالي والإداري على المدارس الخاصة.
- صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء المدارس والمعاهد القومية التي تخضع للإشراف المباشر لوزارة التربية والتعليم، وشجعت إنشاء المدارس التعاونية، وفقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء الجمعيات التعاونية.

- اتخاذ عدد من القرارات لدعم دور القطاع الخاص والأهلى فى اتخاذ ما يتعلق بالعملية التعليمية من قرارات مثل إنشاء إدارة للجمعيات الأهلية داخل الوزارة فى يناير عام ١٩٩٩، وصدر بها قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٠ لتقوم بحل المشكلات التى تواجه الجمعيات الأهلية التعليمية.
- تشكيل لجنة للتنسيق بين الجمعيات الأهلية والوزارة، من ممثلين عن الجمعيات الأهلية والوزارة.
- إشراك ممثلى رجال الأعمال فى مجال التعليم والجمعيات الأهلية فى مجالس الآباء والمعلمين.
- تشكيل مجالس الأمناء بالمدارس لتضم عددا من رجال الأعمال من أعضاء الجمعيات غير الحكومية.
- طرح إنشاء ٣٥٠٠ مدرسة بالشراكة مع القطاع الخاص المصرى والأجنبى من خلال وحدة الشراكة التى تم إنشاؤها بوزارة المالية عام ٢٠٠٦. وقد تم مؤخرا دعوة القطاع الخاص للمشاركة فى إنشاء عدد ٣٤٥ مدرسة حكومية جديدة بنظام المشاركة مع الحكومة P.P.P وتتعامل الوحدة فى المشروعات التى يتم تنفيذها بالمشاركة مع القطاع الخاص المصرى والأجنبى من خلال عقود طويلة الأجل ودولية البنود، ومن المقرر أن يدفع الطالب الذى يلتحق بإحدى المدارس التى يتم إنشاؤها وفقاً لهذا النظام مصروفات دراسية يتم تحديدها، وتقوم الحكومة بدعم الطلاب غير القادرين.

(٢) على مستوى التعليم الجامعى:

أصدرت الحكومة القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة، ليفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة المصرية والأجنبية فى مجال التعليم الجامعى والمعاهد العليا، بالإضافة إلى الجامعات الحكومية، وعدد محدود من الجامعات الأجنبية. مثل الجامعة الأمريكية التى انشئت عام ١٩١٩، وجامعة بيروت العربية، والجامعة الفرنسية التى انشئت بقرار خاص.

كما توسع دور القطاع الخاص فى إنشاء المدارس، حيث أشار تقرير للمجالس القومية إلى توسع القطاع الخاص فى إنشاء المدارس، ليرتفع عدد المدارس الخاصة من ٢٠٠ مدرسة عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ إلى ١٧٥٨ مدرسة عام ١٩٨١ / ١٩٨٢، ثم إلى ٤٨٥٩ مدرسة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما ارتفع عدد التلاميذ بهذه المدارس من ٥٧٦ ألف تلميذ عام ٨١/٨٢ إلى ١،٢٤ مليون تلميذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وفقاً لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية، فى التقرير الصادر عنها بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على إصدار أول خطة خمسية.

وقد بدأ إنشاء اربع جامعات خاصة عقب صدور القانون عام ١٩٩٦ هى جامعات ٦ أكتوبر وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، ومصر الدولية، ومصر للعلوم والتكنولوجية. ثم تبع ذلك إنشاء عدد من الجامعات الأجنبية، وهى الجامعة الالمانية والجامعة البريطانية، كما انشئت جامعة الأهرام الكندية بالإضافة إلى الجامعات الأمريكية وبيروت العربية المفتوحة والجامعة الفرنسية — التى انشئت بقرار جمهورى خاص.

ويشير تقرير ٢٥ عاماً من التنمية الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية، إلى ان عدد الجامعات الخاصة المصرية والأجنبية ارتفع إلى ١٥ جامعة عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، ويلغ عدد الطلاب المقيدين بها عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ نحو ٤٠ الف طالب وطالبة.

ب- الإنفاق العام على التعليم:

بدأ الإنفاق العام على التعليم يأخذ منحنى منخفضا فى السنوات الأخيرة فى إطار توجه الدولة إلى التوسع فى نشر التعليم الخاص وخفض نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم. وذلك من خلال عدد من مؤشرات الإنفاق العام الذى يوجه إلى التعليم، حيث انخفض الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق العام من١٦،٣٪ سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (٢٠،٦ مليار جنيه)، إلى ١٢،٣٪ كنسبة من الإنفاق العام فى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (٢٤،٧ مليار جنيه)،

ونحو ١٢,٧٪ من الإنفاق العام في موازنة ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ (بما تقدر بنحو ٣٠,٧ مليار جنيه).

وكان قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في فترات سابقة في التسعينيات، ارتفاع من ١٠٪ من الإنفاق العام سنة ٩٠ إلى ١٤,٧٪ عام ١٩٩٤ وبلغ أعلى نسبة له عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .

وقد تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي بين ٣,٩٪ عام ١٩٩٠ و٥,٣٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥,٦٪ عام ٢٠٠٠ ثم بدأ يتراجع كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي إلى ٤,٩٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وانخفض إلى ٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي في موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

كما انخفضت الاستثمارات الموجهة للتعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام الموجه للتعليم من ١٥,١٪ عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ إلى ١٣,٩٪ عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ثم إلى ١١,١٪ من الإنفاق على التعليم في موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

ومن المتوقع في ضوء مستهدفات الخطة الخمسية السادسة تراجع دور الحكومة في مجال استثمارات التعليم إلى نسبة ٤٨,٣٪ حيث يبلغ حجم الاستثمارات التي من المقرر أن تنفذها الحكومة والهيئات التابعة لها نحو ٢٣ مليار جنيه من إجمالي استثمارات مقررة تبلغ ٤٧,٦ مليار جنيه، وتستند الخطة في ذلك إلى توسيع المشاركة المجتمعية وتحفيز القطاع الخاص.

(١) توزيع الإنفاق العام على التعليم:

يتم توزيع الإنفاق العام على التعليم بين الأجور والتعويضات الخاصة بالعاملين بالقطاع وشراء السلع والخدمات والفوائد والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وبند المصروفات الأخرى وأخيراً شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات). ويلاحظ من خلال أرقام توزيع الإنفاق العام على التعليم في السنوات الماضية ما يلي:

- تصل أجور العاملين إلى نحو ٧٦,٦٪ تقريباً من موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، وهي سمة متصلة في توزيع الإنفاق العام في قطاع التعليم، حيث يخصص للأجور نحو ٧٠٪ في الموازنة (٧٦,٧٪ من الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ و٧١٪ عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ونفس الرقم تقريباً في عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤. وتشير دراسة سابقة لمعهد التخطيط القومي عام ٩٧ / ٩٨ إلى ارتفاع الأجور إلى ما يزيد على ٧٠٪ من موازنة التعليم ما قبل الجامعي، ونحو ٥٧٪ للتعليم الجامعي، ونحو ٨٤,٨٪ من الإنفاق الجاري من التعليم الأزهري - يلاحظ ارتفاع نسبة العمالة الإدارية في قطاع التعليم ما قبل الجامعي حيث وصلت حسب بعض التقديرات، على مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي إلى موظف إداري مقابل كل ثلاثة مدرسين. بما أدى إلى زيادة عدد العاملين في قطاع التعليم ما قبل الجامعي إلى ١,٥ مليون فرد، وتبلغ المرتبات والحوافز المخصصة لهم والحوافز ذات الطبيعة الخاصة عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ نحو ١,٦ مليار جنيه.
- تتعدد الصناديق التابعة لوزارة التربية والتعليم، مثل صندوق تطوير التعليم وصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية. يوجه للصندوق الأول في مشروع موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٥٠٠ مليون جنيه، ويوجه للصندوق الثاني نحو ١١٤,٥ مليون جنيه. وذلك تنفيذاً للتوجهات التي تطرحها الحكومة حالياً، والتي تتعلق بمفاهيم جودة التعليم ونشر أجهزة الحاسب الآلي بالمدارس وإنتاج المناهج التعليمية على أقراص ليزر وأفلام فيديو وجرافيك، وفقا لما ورد في كتاب الخطة حول تنفيذ إستراتيجية تطوير التعليم.
- تعدد الجهات المتشابهة في نشاطها في قطاعات الوزارة، ولكل منها الموازنة الخاصة بها، فهناك على سبيل المثال هيئة الأبنية التعليمية التي تقوم بالتمويل والإشراف على عمليات إنشاء وترميم المدارس بمراحلها المختلفة، بينما يوجد صندوق دعم وتمويل المشروعات، والذي حصل في موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على نحو ٢١٢ مليون جنيه.

- تشير موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ للتعليم ما قبل الجامعي، إلى أن المخصص لديوان عام وزارة التربية والتعليم نحو ٣ مليارات جنيه، تتوزع ما بين ٦٨٥ أجوراً ومرتبات و٥٦٠.٧ مليون جنيه إنفاقا استثماريا، ١.٦٦٢ مليار جنيه تقريباً، توضع تحت بند (باقى أوجه إنفاق)، بينما المخصص لمديريات التربية والتعليم بالمحافظات ١.٨ مليار جنيه أى أقل بنحو ١.٢ مليار جنيه تقريباً عن المخصص للوزارة المركزية.

ومن واقع ما رصدته دراسة "تحليل هيكلى الإنفاق بالتعليم ما قبل الجامعي والجامعي" لمعهد التخطيط القومى فإن المبلغ المخصص لديوان عام الوزارة أكثر من المبلغ الذى خصص لها عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ (٢.٣ مليار جنيه بنسبة ٤٦.٥٪ من إجمالى الموازنة العامة) التى يتم توجيهها للتعليم ما قبل الجامعي فى ذلك العام. وأن بند الأجور وحده خصص لـ ٥٢٢.٤ مليون جنيه (يقابله ٦٨٥.٢ مليون فى موازنة ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨).

كما رصد تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الظاهرة نفسها حيث أشار إلى أن المخصص للأجور فى الموازنة لديوان عام وزارة التعليم ٦٩٥ مليون جنيه، بالإضافة إلى ١٦٧ مليون جنيه للحوافز الخاصة، مقابل ٧٢٢ مليون جنيه للمحافظات.

وتعرض تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ / ١٩٩٩ عن التعليم، للظاهرة نفسها مشيرا إلى حصول ديوان عام وزارة التربية والتعليم على ١٤.٤٪ عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ من إجمالى موازنة الوزارة (٤١٦ مليون جنيه من إجمالى ٢.٨ مليار جنيه) وبنسبة ٣٨.٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ونسبة ٢٧٪ عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ بما يقدر على التوالى بمبالغ ٤١٦ مليونا و٤ مليار و٣ مليارات جنيه.

– تم توجيه نحو ١.٢ مليار جنيه بنسبة ١٤.٦٪ من إجمالى موازنة التعليم العالى لديوان عام وزارة التعليم العالى تتوزع بين ١٩١ مليون جنيه أجوراً و٨٥٥ مليون إنفاقا استثماريا و١٣٥.٤ مليون (باقى أوجه إنفاق).

ويرصد تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ / ١٩٩٩ أن ديوان عام وزارة التعليم العالى حصل على نسبة ١٨.٦٪ من إجمالى الموازنة المخصصة للوزارة عام ١٩٩٠/١٩٩١ و١٠٪ من إجمالى الموازنة المخصصة للوزارة عام ١٩٩٨ /١٩٩٩.

(٢) كفاءة توزيع الإنفاق على التعليم:

من المصطلحات المتعارف عليها فى مجال تقويم الإنفاق، كفاءة استخدام الموارد، وتستخدم المصطلح مسميات مختلفة، تهتم بالتصدى لأشكال الهدر، التى تؤدى إلى ضياع المال العام. ويتمثل الهدر فى قطاع التعليم فى مجموعتين، الأولى من خلال العملية التعليمية مثل (ارتفاع عدد الإداريين إلى إجمالى العاملين بقطاع التعليم / أو ارتفاع تكلفة الإنفاق على الكتب بما يزيد على الأعداد المطلوبة فعلياً). وتمثل المجموعة الثانية نتائج المجموعة الأولى التى يؤدى الهدف فيها إلى انخفاض قدرة نظام التعليم على تحسين المؤشرات الخاصة به مثل إتاحة أعداد أكبر من المدارس لتقلل الكثافة، أو رفع كفاءة القائمين على العملية التعليمية.

وترصد الدراسة عددا من المعايير التى توضح كفاءة العملية التعليمية وانعكاس الإنفاق العام عليها إيجاباً أو سلباً. على مستوى التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم الجامعي.

(أ) ارتفاع نسبة الأمية: مازالت الأمية تمثل إحدى المشكلات التى تدل على عجز الحكومات المختلفة عن مواجهتها. وبينما تخلص الكثير من دول العالم من الأمية، قضت عليها باعتبارها أحد أشكال التخلف – وأثرا من آثار فترة الاستعمار – إلا أن نسبة الأمية مرتفعة فى مصر. وهناك تخوف من خبراء التعليم من تزايدها مع ارتفاع تكلفة التعليم.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة فى فترات مختلفة عن أنها تنوى القضاء عليها فإن الجهود الحكومية التى تبذل لا ترقى إلى المستوى الذى يمكن به مواجهة هذه القضية. فلم تنظم يوماً حملة قومية للقضاء على الأمية، ولم تقم

بتعبئة جهود المجتمع لمواجهتها، مثلما فعلت الدول الأخرى.

ووفقاً لتقديرات تعداد السكان الأخير لعام ٢٠٠٦ فإن نسبة الأمية تصل إلى ٢٩,٣٣٪ (من الشريحة العمرية من ٦ سنوات حتى ١٥ سنة) وهى الفترة التى من المفترض أن يكون فيها قد انتظم فى التعليم.

وباستخدام العدد المطلق يكون هناك ١٦,٨ مليون مواطن يعانون الأمية. وبالمقارنة بتعداد ١٩٩٦ فإن عدد الأميين قد بلغ ١٧,٦ مليون مواطن أمى، أى أن عدد الأميين انخفض بنحو مليون أمى خلال السنوات العشر من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦ بمعدل ١٠٠ ألف سنوياً. وعلى الرغم مما يبدو من مبالغة فى الرقم الذى أصدره تعداد عام ٢٠٠٦ عن الأمية، فإنه يعتبر أكثر واقعية من الأرقام التى تصدرها وزارة التنمية الاقتصادية التى تشير إلى أن نسبة الأمية ٢٠٪ عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

بينما تصل تقديرات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ إلى أن نسبة الأمية تصل إلى نحو ٣٤,٣٪. والمتابع لمؤشرات الأمية فى الريف وفقاً لهذه التقديرات يجد أن النسبة تصل إلى نحو ٥٥٪ من ريف الوجه القبلى ونحو ٤١٪ فى ريف الوجه البحرى، وأن المحافظات التى تعانى ارتفاع نسبة الفقر هى نفس المحافظات التى تعانى ارتفاع نسبة الأمية مثل البحيرة (٤٤٪) والفيوم (٥٢,٢٪) والمنيا (٥١,٦٪) وقنا نحو (٥٠٪).

وترتفع النسبة فى الريف إلى نسبة تفوق النسبة على مستوى المحافظة، وتصل إلى ٥٧,٥٪ فى ريف محافظة الفيوم ونحو ٥٦٪ فى ريف محافظة المنيا.

بما يشير إلى قصور جهود وزارة التربية والتعليم فى نشر المدارس فى الريف لمواجهة احتياجات هذه المناطق وتيسير التعليم بالنسبة للفئات الفقيرة التى لا تستطيع مواجهة تكلفة الانتقال إلى القرى المجاورة.

(ب) التسرب من التعليم: وهو أحد المؤشرات التى تدل على كفاءة العملية التعليمية، ويدخل ضمن مفهوم التسرب من التعليم أو الإحجام عن الالتحاق به، والتسرب هو عدم استكمال الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى التى حددها القانون بتسع سنوات (ست سنوات بالمرحلة الابتدائية وثلاث سنوات بالمرحلة الإعدادية).

ويشير تعداد السكان لعام ٢٠٠٦ إلى أن أعداد غير الملتحقين بالتعليم لمن هم فى سن التعليم (من ٦ إلى ١٨ سنة) بلغت ١٠,٤٪ (٢١٧٢٣٤٨ طفلا)، بنسبة ٩,٥٪ فى الحضر (٨٢٧٣٢١ طفلا) و١١,٠٥٪ فى الريف أى نحو (١٣٤٥٠٢٧ طفل).

وأن نسبة الذين تسربوا من مرحلة التعليم الأساسى بلغت ٤,٢٤٪، أى (٨٨٤٧٧٦ تلميذا) ممن التحقوا بمرحلة التعليم الأساسى، بنسبة ٤,٥٪ فى الحضر أى (٣٩١٥٦٣ طفلا) و٤,٠٥٪ فى الريف أى نحو (٤٩٣٢١٣ طفلا). بإجمالى يبلغ نحو ٣ مليون طفل للذين تسربوا من التعليم أو لم يلتحقوا به فى سن ما بين (٦ و ١٨ سنة) بنسبة ١٤٪ فى الحضر و١٥٪ فى الريف. ويعتبر التسرب من التعليم أحد الروافد الرئيسية التى تغذى الأمية فى مصر، حيث يتحول الذين تسربوا من التعليم إلى أميين مع ضعف نظام التعليم.

(ج) ارتفاع كثافة الفصول: وهو من المؤشرات التى تدل على نقص عدد الفصول المتاحة، بأعداد الذين التحقوا بالتعليم وعلى الرغم من أن القانون ١٣٩ لسنة ٨١ يقرر أنه ينبغى ألا تزيد كثافة الفصل فى مرحلة التعليم الأساسى على ٣٦ تلميذاً. فإن الواقع يشير إلى غير ذلك.

حيث يشير تعداد السكان ٢٠٠٦ إلى أن متوسط كثافة الفصل بلغ عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ نحو ٤٥,٧٩ تلميذاً فى المرحلة الابتدائية و٤١,٢ تلميذاً فى المرحلة الإعدادية. وأن هذه النسبة يمكن أن تزيد فى المدارس الحكومية إلى أعلى من هذا الرقم – إذا ما أخذ فى الاعتبار انخفاض كثافة الفصل فى المرحلة الابتدائية والإعدادية من مدارس التعليم الخاص.

وهى أرقام تزيد على الأرقام الذى رصدها جهاز الإحصاء من بيانه الإحصائى الذى أصدره فى شهر

ابريل ٢٠٠٥ حيث بلغت كثافة الفصل فى المرحلة الابتدائية ٤٫٨٥ تلميذ / لفصل، و٤١٫٧٦ تلميذ / الفصل فى المرحلة الإعدادية، و٤٠٫٩٨ تلميذ / الفصل فى المرحلة الثانوية.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ إلى أن كثافة الفصول فى ٤٠٪ من المدارس تتجاوز ٤٠ تلميذا للفصل فى المتوسط فى الحجرة الدراسية الواحدة، وأن كثيرا من الفصول فى المدارس الحكومية يصل عدد التلاميذ فيها إلى ٨٠ تلميذاً فى الفصل.

وفى الوقت نفسه فإن كثافة الفصول فى مدارس التعليم الفنى تصل لنحو ٤٠ طالباً / الفصل كمتوسط عام، باستثناء مدارس مشروع (مبارك / كول)، والمدارس التى تعمل بنظام السنوات الخمس. وهى نسبة – كما يشير – تقرير المجالس القومية المتخصصة – ترتفع كثيراً عن المعدلات فى مدارس التعليم الفنى بالدول المتقدمة التى تشترط الا يزيد عدد الطلاب بالفصل فى مدارس التعليم الفنى على ٢٤ طالباً.

(د) سوء حالة المبانى المدرسية وإهمال عمليات الصيانة، ويشير تقرير التنمية البشرية إلى أن نسبة المبانى غير الصالحة للاستخدام تبلغ ٢١٫٤٪ من إجمالى المدارس التى تعمل حالياً، ومنها ١٠٪ غير صالحة للاستخدام على الإطلاق، و١١٫٤٪ منها تحتاج إلى صيانة.

(هـ) استمرار ظاهرة المدارس التى تعمل أكثر من دورة دراسية، وعلى الرغم مما رصده تقرير التعليم عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ من انخفاض نسبة المدارس التى تعمل ثلاث دورات إلا أنه مازالت توجد مدارس تعمل دورتين، وأشار التقرير إلى أن نسبتها تبلغ ٣٫١٪ فى التعليم الابتدائى و٥٪ فى التعليم الإعدادى و٤٫٨٪ فى الثانوى العام، و٣٫٣٪ فى الثانوى الزراعى، كما ترتفع إلى ٣٩٪ فى الثانوى الصناعى وإلى ٣٠٪ فى الثانوى التجارى. كما يلاحظ زيادة عدد المدارس التى تعمل فترتين ببعض المحافظات فى السنوات الأخيرة.

وتعكس هذه الأرقام انخفاض أعداد المدارس التى تنشئها الحكومة عن العدد اللازم لاستيعاب أعداد الطلاب فى سن التعليم، ويتزايد هذا القصور فى المدارس بالمرحلتين الإعدادية والثانوية حيث تتجه الحكومة إلى خفض عدد المدارس بهاتين المرحلتين، فبينما تصل عدد المدارس فى التعليم الحكومى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ فى مرحلة التعليم الابتدائى إلى ١٤٫٦٠٩ ألف مدرسة ينخفض العدد فى المرحلة الإعدادية إلى النصف تقريباً فيصل إلى ٧٣٧٣ مدرسة، وينخفض إلى ١٤٤٨ مدرسة فى مرحلة التعليم الثانوى .

يعتبر انخفاض عدد المدارس فى المرحلتين الإعدادية والثانوية دعوة موجهة للمجتمع للتوقف فى التعليم عند المرحلة الابتدائية لأن انخفاض عدد المدارس فى المرحلتين الإعدادية، والثانوية، يشير إلى عدم وجود الخدمة التعليمية فى هاتين المرحلتين فى كثير من المناطق، مما يزيد عبء تكلفة الوصول إليها فى المناطق الأخرى التى توجد بها، وأن المدارس الموجودة تعمل أكثر من دورة فى كثير من الحالات مما يقلل كفاءة العملية التعليمية.

(و) تدهور مستوى التعليم الفنى: فقد لوحظ عدم تبنى نظام التعليم برامج متقدمة للتعليم الفنى، وباستثناء البرامج التى تم تنظيمها من خلال برامج " مبارك /كول "للتعليم الفنى " لم يلاحظ أن الحكومة وجهت اهتماما لهذا القطاع من التعليم التى عملت على توجيه أعداد كبيرة من الطلاب به. وكان من أثر هذا القصور والإهمال الذى تعانى منه مدارس التعليم الفنى، ندرة العمالة الفنية التى تعانى منها سوق العمل فى نفس الوقت الذى تتزايد فيه معدلات البطالة.

(ز) تراجع مستوى التعليم الجامعى، فعلى الرغم من توسع الحكومة فى إنشاء الجامعات فى كثير من محافظات الجمهورية، فإن التعليم الجامعى الحكومى مازال يشكو من ازدحام الطلاب بالمدرجات وعدم التوسع فى المبانى بما يوازى عدد المقبولين ببعض الكليات. هذا فضلاً عن قصور الإمكانات بما يتضح بدرجة أعلى فى حالة التعليم بالكليات العملية.

وقد أشارت دراسة ميدانية قام بها معهد التخطيط القومي ضمن دراسة "الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي – عام ٢٠٠٣) إلى أن الاستقصاء الذي أجرى على عينة من ٢٢٠٠ من الطلاب وأولياء الأمور وأعضاء هيئات التدريس بأربع جامعات، أوضحت نتائجه أن هناك مشكلات أبرزتها الإجابة من أفراد العينة تفيد أن أهمها تكدس الطلبة في المدرجات. وعدم توافر الأجهزة والتجهيزات في الكليات العملية، بالإضافة إلى عدم ملاءمة العملية التعليمية لمتطلبات سوق العمل، وارتفاع أسعار الكتب الدراسية.

(٣) انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي:

فعلى الرغم من التقدم العلمي، وارتباط التقدم الصناعي بما تستطيع كل دولة أن تحققه في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، فإن قضية البحث العلمي في مصر مازالت قضية لا تحتل القدر اللازم من الاهتمام من قبل الحكومة. حيث يلاحظ: انخفاض الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتكاد تكون النسبة ثابتة لسنوات عند ٠,٢٪ بينما يشير تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، إلى أن الإنفاق على البحث العلمي ينخفض في مصر كثيراً عن الدول المثيلة لها في معدلات النمو والتنمية مثل المغرب التي تنفق ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي والتطوير، وتنفق الهند ٠,٨٪ وتركيا ٠,٧٪ والصين ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير.

وترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ألمانيا إلى ٢,٥٪، بينما تحقق إسرائيل نسبة تبلغ ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي تنفقها على البحث العلمي والتطوير.

وتشير الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٢٠٠٧ / ٢٠١٢ إلى أن الخطة تضمنت ٤ مليارات جنيه استثمارات البحث العلمي، منها ١,٧ مليار جنيه لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية ولا يعد هذا الرقم كافيا لتحويل نشاط البحث العلمي في خمس سنوات.

٢- قطاع الخدمات الصحية :

يعكس الوضع الصحي في مصر، عدم توجيه الاهتمام الكافي طوال العقود، وربما طوال فترات تاريخية بعيدة في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين، قياسا بما يجب توفيره من رعاية تتزامن مع رفع الوعي الصحي للمواطنين، للتصدي لما يواجهونه من أمراض والإشارة هنا لحالة الريف المصري الذي مازال يعيش فيه أكثر من ٧٥٪ من مواطني مصر.

وكانت مصر قد شهدت طفرة في تقديم الرعاية الصحية في الستينيات وحتى السبعينيات. بعد عقود طويلة لم تكن الرعاية الصحية إلا من خلال جهود بعض المنظمات الأهلية وقوافل العلاج التابعة للهيئات الدولية في حالة حدوث الأوبئة .

ففي أوائل الستينيات قامت الدولة بتوفير الرعاية الصحية مجانا. من خلال إنشاء المستشفيات، كما أنشأت الحكومة المؤسسات العلاجية، والمؤسسات التعليمية في مجال الطب ونشر التعليم الطبي الذي تولى إنشاء المستشفيات التعليمية التابعة لكليات الطب، التي أنشئت في تلك الفترة، بالإضافة للمؤسسات الحكومية التي توفر العلاج للمواطنين مجانا.

ووضع نظام للتأمين الصحي الذي شمل عددا كبيرا من الفئات من العاملين بالجهات المختلفة في الدولة بالرعاية الصحية، وتم إصدار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ للتأمين الصحي للعاملين في المنشآت والقطاع العام والقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٤ لتقديم الرعاية الطبية الكاملة للعاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات.

كما صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٩ لسنة ٦٤، بإنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي لتقوم بتقديم الرعاية والعلاج الطبي للعاملين المنتفعين بالتأمين الصحي. وتقديم أعلى مستوى من الرعاية الطبية بأقل تكلفة ممكنة.

ومع حدوث تغيرات مهمة فى توجهات الدولة فى السبعينيات، قامت الحكومة بإلغاء القوانين السابقة وإصدار قوانين جديدة تضمن بها مشاركة العاملين لديها لها وأصحاب العمل أيا كانت شخصيتهم الاعتبارية، بنسبة فى تكلفة العلاج. وضم العاملين بالقطاع الخاص للاستفادة بما تقدمه تلك القوانين من مزايا. فتم إعادة تشكيل الهيئة العامة للتأمين الصحى، بمقتضى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى تضمن لأول مرة مساهمة العامل فى نفقات العلاج، وضم فئات جديدة شملت تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابة العمل، وتأمين المرضى، وتأمين البطالة وتأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات وتأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

كما تم إصدار القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ليحل محل القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٤ ويستفيد به ٣,٢ مليون مواطن، وهم بعض موظفى القطاع العام والقطاع الخاص، ووفقاً لهذا القانون يسهم المواطن بنسبة ١٪ من راتبه، وصاحب العمل بنسبة ٣٪. وأصبحت هناك ثلاث مجموعات من المنتفعين (المستفيدين) بنظام التأمين الصحى والذين يظلهم القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٥ وعددهم ٣,٦ مليون مواطن، وهم العاملون فى القطاع الحكومى، وتبلغ مساهمة المنتفع ٠,٥٪ وجهة العمل ١,٥٪ من المرتب مع مشاركة المواطن بنسبة فى تكاليف الخدمات المقدمة عند الانتفاع بها بما يتراوح بين خمسة قروش وجنيه واحد وفقا لنوع الخدمة التى يتلقاها، كما وضعت قواعد تحدد حداً أقصى لتكلفة هذه الخدمة. أصحاب المعاشات والأرامل وعددهم ١,٥ مليون تقريبا ويدفع المنتفع ١٪ من المعاش ويحصل على الخدمة دون إسهامات نهائيا.

وفى فبراير عام ١٩٩٢ تم إنشاء برنامج للتأمين الصحى على طلاب المدارس ليشمل نحو ١٧ مليون طالب، بحيث يشارك الطالب بمبلغ ٤ جنيهات سنويا، وتشارك وزارة المالية بمبلغ ١٢ جنيها سنويا، كما يساهم الطلاب بسداد ثلث قيمة الدواء المنصرف مع إعفاء الأمراض المزمنة. ونسبة من حصيلة الضريبة المفروضة على السجائر بواقع ١٠ قروش عن كل علبة سجائر.

وفى عام ١٩٩٧ صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٨٠ بعلاج المواليد قبل السن المدرسية، وهو علاج اختيارى يستفيد منه نحو ٥ ملايين طفل قبل السن المدرسية، ويشارك ولى الأمر فيه بمبلغ خمسة جنيهات سنويا، مع سداد الرسوم عند تقديم الخدمة.

ووفقا للقانون، يتم تمويل الهيئة من عدة مصادر هى: الاشتراكات بنسبة ٦٨,٦٧٪، الإسهامات من بعض الجهات بنسبة ٢,٨٥٪، الضرائب على السجائر بنسبة ٢١,٩٧٪، بيع الخدمة لبعض الجهات.

كما تم إنشاء المؤسسات العلاجية، وتتكون من ٢١ مستشفى تتوزع فى ٦ محافظات، وتدير تلك المستشفيات ٦ مؤسسات علاجية، وتخضع للمؤسسة العلاجية بالقاهرة وحدها ١٢ مستشفى، أما باقى المستشفيات فتدار من خلال المؤسسات العلاجية الموجودة بالمحافظات لكنه يلاحظ أنها تتوزع فى ٤ محافظات.

وتدار هذه المؤسسات كهيئات اقتصادية، تنفق على نفسها من مواردها، وتستخدم الفائض لتجديد الأصول المستهلكة فى مستشفياتها، أما بالنسبة للمشروعات الجديدة والتوسعات وحتى التجديدات، فإنه إذا لم يسمح الفائض المتراكم لديها بتمويلها، فإنه يحق لها فى تلك الأحوال، أن تطلب التمويل من بنك الاستثمار القومى عن طريق الاقتراض بفائدة ٥٪ لإنشاء تلك الخدمة الجديدة،ويسدد القرض وفائدته من العائد الذى تحققه.

وتقوم تلك المؤسسات العلاجية بدورها فى تقديم الخدمة العلاجية من خلال التعاقد مع الشركات الصناعية والتجارية وغيرها بعلاج موظفيها من الممارسين العموميين العاملين فى تلك الشركات، ويكون العلاج طبقا لعقد يستند إلى نظام الفاتورة.

أما المستشفيات التعليمية، فإنها تنتشر فى ١٤ محافظة، وتقوم بتقديم خدمة الرعاية الصحية، بالإضافة إلى توظيف تلك المستشفيات فى مهام التعليم والبحث

العلمى اللازم لكليات الطب. ويتم تمويل هذه المستشفيات من وزارة التعليم العالى، بالإضافة إلى نظام العلاج بأجر (بنظام الفاتورة). ويتركز اغلب العلاج بأجر فى القاهرة فى مستشفى عين شمس التخصصى، ومستشفى قصر العينى التعليمى.

كما تم إنشاء مستشفيات للطوارئ بالمحافظات حيث قامت الحكومة فى منتصف التسعينيات بإنشاء عدد من مستشفيات الطوارئ بالمحافظات - مستشفيات اليوم الواحد - لتواجه حالات العلاج الطارئ، وتضم هذه المستشفيات اقساما للعلاج المجانى واقساما للعلاج بأجر.

أما العلاج على نفقة الدولة، سواء فى الخارج أو فى الداخل فى مستشفيات وزارة الصحة أو المؤسسات التابعة لها فإنه نظام تم وضعه لسد العجز فى الخدمات الطبية المتاحة فى مصر عن متابعة الأساليب الحديثة فى الخارج أو علاج الفئات التى لا تشملها نظم التأمين الصحى الحالية فشمل العلاج على نفقة الدولة، فى الداخل.

وقد ارتفع عدد المواطنين، الذين تم علاجهم فى إطار هذا النظام، من ٤٢ الف مواطن عام ١٩٩٤، إلى ١,١٥٦ مليون مواطن عام ٢٠٠٤ (وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).

كما تغير اتجاه نظام العلاج على نفقة الدولة، من العلاج فى الخارج، إلى العلاج فى الداخل حيث انخفضت قيمة ما يوجه للعلاج فى الخارج من نفقات من ٥٧ مليون جنيه عام ١٩٩٤ و٨١ مليون جنيه عام ١٩٩٨ إلى ٢٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٤. من إجمالى ما تم إنفاقه فى هذا المجال، وبلغ ١,٦٤٤ مليون جنيه.

الإنفاق العام على الصحة فى مصر

ارتفعت قيمة الإنفاق العام على الصحة من ٧,٦ مليار جنيه تقريباً عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، إلى ٨ مليارات جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ثم إلى ١٠,٦ مليار جنيه فى مشروع الموازنة العام الحالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

لكن حصة الإنفاق العام المخصص للصحة كنسبة من الإنفاق العام انخفضت من ٥,٩٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٥,٥٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وإلى ٤,٥٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وارتفعت بصورة طفيفة إلى ٤,٦٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وعادت للتراجع إلى ٤,٤٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تلتزم بالأهداف الإنمائية للالفية التى اعلنتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠. وتحدد الأمم المتحدة عددا من الالتزامات للدول متوسطة ومنخفضة الدخل، ومنها مصر للالتزام بعدد من المؤشرات التى تستهدف تحسين الأوضاع الصحية للفئات الفقيرة التى عادة ما تكون هى الفئات غير القادرة على الحصول على الخدمات الصحية فى ظل تقصير الحكومات لتوفير هذه الخدمات لهم بما فى ذلك عدم العدالة فى توزيع الإنفاق العام .

وفيما يتعلق بكفاءة توزيع الإنفاق على الرعاية الصحية: يلاحظ أن الإنفاق على الأجور يستقطع ما بين ٣٨٪ و٤٥٪ من إجمالى الإنفاق العام على الرعاية الصحية، حيث تم تخصيص ٤٠,٣٪ من إجمالى الإنفاق عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ للأجور بواقع ٣ مليارات جنيه، وبلغت هذه النسبة ٣٨٪ و٣٩٪ فى عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٣، و٢٠٠٥/٢٠٠٤، كما بلغت النسبة نحو ٤٦,٨٪ فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبلغت ٤٥,٣٪ فى مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

كما ارتفعت نسبة الإنفاق المخصص لشراء السلع والخدمات إلى ٢٠٪ من الإنفاق العام على الصحة، وبلغت قيمة ذلك الإنفاق نحو ١,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، و٢,٨ مليار جنيه بنسبة ٣٠٪ من إجمالى الإنفاق الصحى فى موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وفى مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بلغت النسبة نحو ٢٨,٥٪ أى ما يوازى نحو ٣ مليارات جنيه.

ومن ناحية أخرى انخفضت النفقات المخصصة للاستثمارات من ١,٥ مليار جنيه أى ٢٠٪ من الإنفاق على الصحة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ١,٧ مليار جنيه بما

نسبته ٢١.٦٪ من الإنفاق على الصحة ونحو ١.٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بنسبة نحو ٢٤.٨٪ ليأخذ فى الانخفاض التدريجى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (مبدئي) نحو ١.٧ مليار جنيه بنسبة ١٧.٦٪، و٨٩١ مليون جنيه بنسبة ٩.٥٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (موازنة)، وإلى ١٠.٣٪ فى مشروع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بما قيمته ١.٢ مليار جنيه تقريبا من حجم الإنفاق العام على الصحة الذى يبلغ ١٠.٦ مليار جنيه.

ومع طرح مبدأ تحمل المواطن نفقات العلاج، طرحت الحكومة مؤخرا مشروعا جديدا للتأمين الصحي، يستهدف مساهمة المواطن بنسبة تصل إلى أكثر من ٣٠٪ من نفقات الفحوص والعمليات والدواء بدون حد أقصى بما يجعل مبدأ الدفع مقابل الخدمة بدلا من أن يكون نظاما يفترض أنه قائم على مبدأ التكافل. و قد بدأت الحكومة بالفعل في اتخاذ الخطوات التنفيذية نحو تعديل النظام الحالي، بإصدارها قرارا بإنشاء الشركة القابضة للرعاية الصحية في شهر ديسمبر ٢٠٠٧.

ومقابل الاتجاه الحكومى بالتعامل مع الخدمة الصحية كسلعة ومجال لتربح الاستثمارات الخاصة، دافع عدد من كبار الأطباء فى مصر، ومنهم مسئولون سابقون بقطاع الصحة، عن مبدأ التكافل الاجتماعى الذى يقوم عليه نظام التامين الصحى الحالى، وأوضحوا أن مشروع القانون الذى تطرحه الحكومة يلغى مبدأ التكافل الاجتماعى الذى تقوم عليه قوانين التأمين الصحى الاجتماعى فى أغلب دول العالم وأن مشروع القانون استبعد عددا غير محدد من الخدمات التشخيصية والعلاجية من سلة الخدمات المقدمة، حيث يصدر بشأنها قرار من الوزير المختص، وذلك بغرض الدفع باتجاه التأمين الصحى التجارى على حساب التامين الصحى الاجتماعي. ونمو دور القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الصحية، والسعى فى اتجاه إحداث توازن بين النفقات والتكلفة بغرض انسحاب الدولة من المساهمة فى تمويل ودعم الخدمة الصحية.

وأوضح الخبراء فى مجال الصحة أن القانون المطروح يتجه إلى إرساء نظام صحي تجارى بدلا من النظام الاجتماعي، وفقا لما هو مطبق فى الولايات المتحدة الأمريكية (وتشير ورقة بحثية إلى أن المشروع قدمته هيئة المعونة الأمريكية بناء على دراسات سابقة قامت بها ويضع عددا من الركائز تتعلق بترشيد الدور التمويلي للرعاية العلاجية بوزارة الصحة، ونقل تبعية المستشفيات العامة إلى هيئات صحية بدلا من تبعيتها لوزارة الصحة وتبنى حزم تأمينية ملائمة لقدرات المواطنين يتم فيها تحديد اشتراكات المواطنين على أساس التكلفة الفعلية، وتوجيه الدعم الحكومى إلى الفئات الفقيرة ومحدودى الدخل.

جدول (١)
الإنفاق العلم على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

الدولة	١٩٨٥/ ١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٧/١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١/١٩٩٩	٢٠٠٢/ ٢٠٠٤
النرويج	%٦,٥	%٦,٤	%٧,١	%٧,٧	%٧,٦	%٦,٨	%٧,٧
السويد	%٧,٣	%٧,١	%٧,١	%٨,٣	%٧,٧	%٧,٦	%٧
بلجيكا	%٥,١	%٥	%٥	%٣,١	%٦,٣	%٥,٨	%٦,٢
الولايات المتحدة	%٥	%٥,١	%٥,١	%٥,٤	%٥,٧	%٥,٦	%٥,٩
المملكة المتحدة	%٤,٨	%٤,٨	%٤,٨	%٥,٣	%٥,٣	%٤,٦	%٥,٥
فرنسا	%٥,٥	%٥,٣	%٦,٥	%٦	%٥,٦	%٥,٧	%٦
النمسا	%٥,٩	%٥,٣	%٥,٥	%٥,٤	%٥,٧	%٥,٩	%٥,٥
إيطاليا	%٥	%٣,١	%٣	%٤,٩	%٤,٧	%٥	%٤,٩
ألمانيا	٠٠	٠٠	٠٠	%٤,٨	%٤,٦	%٤,٦	%٤,٨

أسبانيا	%٣,٧	%٤,٢	%٤,٣	%٥	%٤,٥	%٤,٤	%٤,٥
اليونان	%٢,٢	%٢,٤	%٢,٣	%٣,١	%٤	%٣,٨	%٤,٣
إسرائيل	%٦,٧	%٦,٣	%٦,٥	%٧,٦	%٧,٥	%٧,٣	%٧,٣
جمهورية كوريا	%٣,٨	%٣,٣	%٣,٨	%٣,٧	%٤,٢	%٣,٦	%٤,٦
كوبا	%٦,٨	%٨,٩	%٩,٧	%٦,٧	%٩	%٨,٥	٠٠
المكسيك	%٣,٥	%٣,٦	%٣,٨	%٤,٩	%٥,٣	%٥,١	%٥,٨
ماليزيا	%٦,٩	%٥,١	%٥,١	%٤,٩	%٨,١	%٧,٩	%٨
تايلاند	%٣,٤	%٣,٥	%٣,١	%٤,٨	%٥,٢	%٥	%٤,٢
الصين	%٢,٣	%٢,٣	%٢,٢	%٢,٣	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	%٦,٢	%٦	%٦	%٧,٧	%٦,٤	%٦,٨	%٨,١
تركيا	%١,٢	%٢,٢	%٢,٤	%٢,٢	%٣,٧	%٣,٧	%٣,٧
إيران	%٢,٧	%٤,١	%٤,١	%٤	%٤,٩	%٥	%٤,٨
الجزائر	%٩,٨	%٥,٣	%٥,١	%٥,١	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	%٤,٨	%٤	%٣,٩	%٤,٢	٠٠	%٤,٠	٠٠
الأردن	%٦,٨	%٨,١	%٨	%٧,٩	٠٠	%٤,٦	٠٠
مصر	%٤,٥	%٣,٩	%٣,٩	%٤,٨	%٥,٦	٠٠	٠٠
الهند	%٣,٢	%٣,٧	%٣,٧	%٣,٢	%٤,١	%٤,١	%٣,٣

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية فى العالم، لسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

(جدول٢)
الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣
النرويج	%٦,٤	%٧	%٦,٨	%٨	%٨,٦
السويد	%٧,٦	%٦,٦	%٧,٤	%٧,٨	%٨
بلجيكا	%٦,٦	%٦,٣	%٦,٤	%٦,٥	%٦,٣
الولايات المتحدة	%٤,٧	%٥,٧	%٦,٢	%٦,٦	%٦,٨
المملكة المتحدة	%٥,١	%٥,٨	%٦,٣	%٦,٤	%٦,٩
فرنسا	%٦,٧	%٧,٣	%٧,٣	%٧,٤	%٧,٧
النمسا	%٥,٢	%٥,٩	%٥,٥	%٥,٤	%٥,١
إيطاليا	%٦,٣	%٥,٦	%٦,٣	%٦,٤	%٦,٣
ألمانيا	%٥,٩	%٧,٩	%٨,١	%٨,٦	%٨,٧
أسبانيا	%٥,٢	%٥,٤	%٥,٤	%٥,٤	%٥,٥
اليونان	%٤,٧	%٤,٧	%٥,٢	%٥	%٢,١
إسرائيل	%٣,٨	%٦	%٦	%٦	%٦,١
جمهورية كوريا	%١,٨	%٢,٤	%٢,٦	%٢,٦	%٢,٨
كوبا	%٤,٩	٠٠	%٦,٢	%٦,٥	%٦,٣
المكسيك	%١,٨	%٢,٦	%٢,٧	%٢,٧	%٢,٩
ماليزيا	%١,٥	%١,٤	%٢	%٢	%٢,٢
تايلاند	%٠,٩	%١,٩	%٢,١	%٣,١	%٢
الصين	%٢,٢	%٢,١	%٢	%٢	%٢
تونس	%٣,٠	%٢,٢	%٤,٩	%٢,٩	%٢,٥
تركيا	%٣,٦	%٣,٦	٠٠	%٤,٣	%٤,٢
إيران	%٢,٢	%٣,٣	٠٠	%٤,٣	%٥,٤
الجزائر	%٣,٠	%٢,٦	%٣,١	%٣,٢	%٣,٣
سوريا	%٠,٤	%٠,٩	%٢,٤	%٢,٣	%٢,٥
الأردن	%١,٥	%١,٧	%٢,٧	%٢,٩	%٣,١
مصر	%١,٨	٠٠	%١,٩	%١,٨	%٢,٥
الهند	%٠,٩	٠٠	%٠,٩	%١,٣	%١,٢

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية فى العالم، لسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

جدول (٣)
الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
إنفاق عام / إنفاق خاص

الدولة	١٩٩٨		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
النرويج	%٧	%٢،٢	%٦,٩	%١,٢	%٨,٦	%١,٧	%٨	%١,٦
السويد	%٦,٦	%١,٣	%٧,٥	%١,٣	%٧,٨	%١,٤	%٨	%١,٤
بلجيكا	%٦,٣	%٢,٥	%٦,٤	%٢,٥	%٦,٥	%٢,٦	%٦,٣	%٣,١
الولايات المتحدة	%٥,٧	%٧,١	%٦,٢	%٧،٧	%٦,٦	%٨	%٦,٨	%٨,٤
النمسا	%٥,٩	%٢,٣	%٥,٦	%٢,٥	%٥,٤	%٢,٣	%٥,١	%٢,٤
فرنسا	%٧,٣	%٢	%٧,٣	%٢,٣	%٧,٤	%٢,٣	%٧،٧	%٢,٤
إيطاليا	%٢,٦	%٢,٦	%٦,٣	%٢,١	%٦,٤	%٢,١	%٦,٣	%٢,١
المملكة المتحدة	%٥,٨	%١,٢	%٦,٢	%١,٤	%٦,٤	%١,٣	%٦,٩	%١,١
أسبانيا	%٥,٤	%١,٦	%٥,٤	%٢,٢	%٥,٤	%٢,٢	%٥,٥	%٢,٢
ألمانيا	%٧,٩	%٢,٦	%٨,١	%٢,٧	%٦,٦	%٢,٣	%٨,٧	%٢,٤
إسرائيل	%٦	%٣,٦	%٦	%٢,٧	%٦	%٣,١	%٦,١	%٢,٨
اليونان	%٤,٧	%٣,٦	%٥,٢	%٤,١	%٥	%٤,٢	%٥,١	%٤,٨
جمهورية كوريا	%٢,٤	%٣	%٢,٧	%٣,٣	%٢,٦	%٢,٤	%٢,٨	%٢,٨
كوبا	..	..	%٦,٢	%١	%٦,٥	%١	%٦,٣	%١
المكسيك	%٢,٦	%٢,٨	%٢,٧	%٣,٤	%٢,٧	%٣,٤	%٢,٩	%٣,٣
ماليزيا	%١,٤	%١	%٢,١	%١,٨	%٢	%١,٨	%٢,٢	%١,٦
الصين	%٢,١	%٣	%٢	%٣,٤	%٢	%٣,٨	%٢	%٣,٦
تركيا	%٣,٣	%١,٤	%٣,٦	%١,٥	%٣,٤	%٢,٢	%٥,٤	%٢,٢
الجزائر	%٢,٦	%١	%٣,١	%١	%٢,٣	%١,٨	%٣,٣	%٠,٨
سوريا	%٠,٩	%١,٦	%٢,٤	%٣	%٢,٣	%٢,٨	%٢,٥	%٢,٦
مصر	..	..	%١,٩	%٢	%١,٨	%٣,١	%٢,٥	%٣,٣
المغرب	%١,٢	%٣,٢	%٢	%٣,١	%١,٥	%٣,١	%١,٧٠	%٣,٤
الكويت	..	..	%٣	%٠,٨	%٢,٩	%٠,٩	%٢,٧	%٠,٨
تونس	%٢,٢	%٢,٩	%٤,٩	%١,٦	%٢,٩	%٢,٩	%٢,٥	%٢,٩
الأردن	%٣,٦	%٣,٨	%٤,٥	%٥	%٣,٤	%٥	%٤,٢	%٥,٥
الهند	..	%٤,٢	%٠,٩	%٤,٢	%١,٣	%٤,٨	%١,٢	%٣,٦
تايلاند	%١,٩	%٤,١	%٢,١	%١,٦	%٣,١	%١,٣	%٢,٠	%١,٣
إيران	%١,٧	%٢,٥	%٢,٨	%٣,٦	%٢,٩	%٣,١	%٣,١	%٣,٤

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية فى العالم، لسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

جدول (٤)
موازنة التعليم للسنوات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

بالمليار جنيه

	مشروع موازنة	موازنة	مبدئى	فعلى		
	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢
الإجمالى العام	٣٠,٦٨٩	٢٧,٤٤٣	٢٥,٦٢٩	٢٥,٨١٦	٢٢,٦٦٧	٢٠,٦٤٨
الأجـــــور والتعويضات	٢٣,٤٩٩	٢١,٠٥٣	١٩,٦٢٨	١٨,٣١٦	١٦,٠٨٦	١٤,٢٧٨
النسبة	%٧٦,٥٧١	%٧٦,٧١٥	%٧٦,٦	%٧١,٩	%٧٠,٩	%٦٩
الاستثمارات	٣,٤٢٨	٣,٦٢٦	٢,٤٣٥	٢,٨٩١	٣,١٤٩	٣,١٢٥
النسبة	%١١,١٧	%٩,٥٦٨	%٩,٥	%١١,٢	%١٣,٩	%١٥,١

المصدر: وزارة المالية، البيان الإحصائى، عن موازنة ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، ومشروع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

جدول(٥)
تطور نشاط التعليم الخاص

البيان	١٩٨٢/١٩٨١	٢٠٠٧/٢٠٠٦	معدل الزيادة ٥%
عدد المدارس	١٧٥٨	٤٨٥٩	١٧٦
عدد الفصول	١٤٢٥٥	٣٩٠٩٠	١٧٤
عدد التلاميذ بالألف	٥٧٥,٧	١٢٤١,٢	١١٦
متوسط كثافة الفصل	٤٠,٤	٣١,٧٥	

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير ٢٥ عاما من التنمية، ديسمبر ٢٠٠٧.

جدول (٦)
توزيع الإنفاق الحكومى على التعليم
١٩٩١/١٩٩٠ ــ ٢٠٠٨/٢٠٠٧

بالمليون جنيه

	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٧/١٩٩٦	١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧
اجمالى الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعى:-	٢٨٨١,٤	١٠٠٥٨,٤	١١٤٨٤,٧	٢٢٧٤٤,٥
- ديوان عام الوزارة	٤١٦,٦	٤٠٤٧	٣٠٩٨,٦	٢٩٠٦,٣
- المحافظات	٢٢٦٠,١	٥٦١٥,٥	٧٣٣٢,٨	١٨٠٥٤,٦
إجمالى الإنفاق على التعليم الجامعى :-	١٦٨١,٨	٣٤٠٨,٩	٥٢٨٠,٢	٨٠٨٣,١
- ديوان عام الوزارة	٣١٤,١	٣١٢١,١	٥٣٠,٠٠	١١٨١,٥
- الجامعات (باستثناء الأزهر)	١٢٤٣,٤	٣١٢١,١	٤٣١٦,٣	٦٠٨١,٦
- جامعة الأزهر	١٢٤,٣	٣١٢١,١	٤٣٣,٩	٦٥٠,٨

المصدر لبيانات أعوام ٩١/٩٠، ٩٧/٩٦، ٩٩/٩٨، معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية عن التعليم في مصر لعام ١٩٩٩/٨٩.
المصدر لسنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، مشروع الموازنة العامة للدولة.

جدول (٧)
تطور نسبة القيد بجميع مراحل التعليم قبل الجامعى

	١٩٩٧/١٩٩٦	١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠٦/٢٠٠٥
المرحلة الابتدائية	%٧٨,٣	%٩٨,٥	%٩٦
المرحلة الإعدادية	%٧٠,٣	%٩٠,٢	%٩٦,٩
المرحلة الثانوية	%٥٣,٥	%٤٩,٣	%٧٢,١

المصدر: لبيانات ١٩٩٨ / ١٩٩٩، معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية مصر، لعام ١٩٩٩/٨٩.
والمصدر لبيانات عامى ١٩٨٦ / ١٩٨٧ و٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير ٢٥ عاما من التنمية، ديسمبر ٢٠٠٧.

جدول (٨)
عدد الأميين ومن هم خارج التعليم حتى الثانوى

بالألف نسمة

	أطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى	أميون ١٥ +
القاهرة	٩,٤	٨٠٢,٢
الإسكندرية	١,٨	٤٣٨,٨
بورسعيد	١٢,٤	٤٧,٢
السويس	٤,٨	٥٤,٩
المحافظة الحضرية	٢٤,٥	١٣٤٣,٢
دمياط	٥,٤	٣١,٥
الدقهلية	٦٢,٧	١٠٤٣,٩
الشرقية	٤١,٠٠	١٢٥١,٠٠
القليوبية	١٤٨,٢	٧٦٦,٣
كفر الشيخ	٤٦,٤	٧٥٢,٥
الغربية	٤٦,٥	٧٥٤,٨
المنوفية	٩٥,٩	٦٧٠,٢

البحيرة	١٣٥,٤	١٣٨١,٣
الإسماعيلية	١٣,٩	١٤٢,٢
الوجه البحرى	٦١٣,٥	٦٩٤٠,٦
الجيزة	٢١٣,٢	١٠٠٨,٦
بنى سويف	١١٧,٣	٧٣٨,٠٠
الفيوم	١٣٧,٦	٨٥٦,٩
المنيا	١٠٢,٠٠	١٣٨١,٩
أسيوط	١٤٧,٤	١١٠١,٤
سوهاج	١٠٤,٣	١٢٩٩,٠٠
قنا	٤٠	٩٩٤,٤
الأقصر	٢,٢	٢٨٩,٣
أسوان	٩,٠٠	٧٨,٠٠
الوجه القبلى	٨٧٣,٤	٧٧٤٨,٤
البحر الأحمر	١٧,٩	٢١,٣
الوادى الجديد	٩,٩	٢٠,٨
مطروح	١٨,٢	٧٧,٦
شمال سيناء	٦٦,٢	٦٢,٤
جنوب سيناء	٧,٥	٩,٢
محافظات الحدود	١١٩,٨	١٩١,٢
الإجمالى	١٦٣١,٣	١٦٢٢٣,٣

المصدر: معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية مصر، ٢٠٠٥.

جدول (٩)
الإنفاق العام على التعليم نسبة كل منهما من إجمالى الإنفاق العام
إجمالى الإنفاق فى الموازنة العامة للدولة

بالمليار جنيه

فى الموازنة العامة للدولة	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣
إجمالى الإنفاق العام	٢٤١,٥٥٢	٢١٢,١٠٤	٢٠٧,٨١١	١٦١,٦١١	٩٨٨,١٤٥
الإنفاق العام علي التعليم	٣٠,٦٨٩	٢٧,٤٤٣	٢٥,٦٢٩	٢٥,٨١٦	٢٢,٦٦٧
نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام*	%١٢,٧	%١٢,٩٣٨	%١٢,٣٣٢	%١٥,٩٧٤	%١٥,٥
نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلى الإجمالى*	%٣,٩	%٣,٧	%٤,٦	%٤,٨	%٤,٦

المصدر: بالنسبة للإنفاق العام والإنفاق على التعليم مصدرها البيان الإحصائى لوزارة المالية، مايو ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ومشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

* حسبت بمعرفة الباحث من واقع أرقام الإنفاق العام على التعليم، وأرقام الناتج المحلى الإجمالى الواردة بخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات المشار إليها.

جدول (١٠)
الإنفاق العام على الصحة

بالمليار جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢
حجم الإنفاق العام على الصحة	١٠,٦	٩,٣	٩,٦	٧,٢	٨	٧,٦
نسبة الإنفاق العام على الصحة من الإنفاق العام *	%٤,٤	%٤,٤	%٤,٦	%٤,٥	%٥,٥	%٤,٩
نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلى الإجمالى *	%١,٣	%١,٣	%١,٤	%١,٤	%١,٧	%١,٩

المصدر : وزارة المالية، البيان الإحصائى، مايو ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ومشروع الموازنة العامة الدولة ٢٠٠٧/٢٠٠٨

* حسبت بمعرفة الباحث من واقع أرقام الإنفاق العام على الصحة، وأرقام الناتج المحلى الإجمالى الواردة بخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات المشار إليها.

جدول (١١)
تطور نسبة المقيدين بالتعليم الخاص فى مصر

	٩٩/٩٨	٢٠٠٣	٢٠٠٦
القاهرة	%٢١,٣	%٢٣,٧	%٢٥,٩
الإسكندرية	%١٣,٨	%١٥,٧	%١٨,١
بورسعيد	%٥,٤	%٦	%٨
السويس	%٦,٩	%٨	%٩
المحافظة الحضرية	%١٧,٧	%١٩,٨	%٢٢
دمياط	%٢,٥	%٣	%٣,٧
الدقهلية	%٢	%٢,١	%٢,٥
الشرقية	%٠,٩	%١,٣	%٣,٣
القليوبية	%٣,٤	%٤,٥	%٥,٩
كفر الشيخ	%٠,٤	%٠,٣	%٠,٣
الغربية	%٢,١	%٢,٤	%٣,٢
المنوفية	%١,٥	%١,٩	%٢,٥
البحيرة	%١,٥	%١,٧	%١,٩
الإسماعيلية	%٣,٦	%٣,٩	%٤,٥
الوجه البحرى	%١,٨	%٢,١	%٣
الجيزة	%١٥	%١٦,٦	٧,٨%١
بنى سويف	%٢,٥	%٢,٢	%٢,٤
الفيوم	%١,٨	%٢,١	%٢,٦
المنيا	%٣,٢	%٢,٩	%٣,٣
أسيوط	%٢,٥	%٢,٣	%٢,٤
سوهاج	%١,٣	%١,٣	%١,٨
قنا	%٠,٨	%٠,٦	%٠,٧
الأقصر	-	%٢,٢	%٣,٠٠
أسوان	%٠,٣	%٠,٢	%٣,٤
الوجه القبلى	%٥	%٥	%٥,٦
البحر الأحمر	%٢,٢	٢,٤%	%٤,٥
الوادى الجديد	-	-	-
مطروح	%٢,١	%٢,١	%٢١,٩
شمال سيناء	%١,٤	%١,٤	%٢,٠٠
جنوب سيناء	-	%٠,٨	%١,٦
محافظات الحدود	%١,٤	%١,٥	%٢,١
متوسط عام مصر	%٥,٧	%٦,١	%٦,٥

- المصدر: المصدر: لبيانات عام ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية مصر، ٢٠٠٥.

- المصدر لبيانات عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩، تقرير التنمية البشرية عن التعليم في مصر، معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة.

- المصدر لبيانات عام ٢٠٠٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان، ٢٠٠٦.

نظام التأمين الاجتماعي المصري
ما بين التطوير والتقليد
للتجارب الدولية

فــــى اليـوم الأخـير مـن عـام ٢٠٠٥، صــدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠٠٥ بضـم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية، وأن يكون وزير المالية هـو الــوزير المخـتص بتنفيــذ تشــريعات التـأمين الاجتمـاعي، ويحـل محـل وزير التأمينات أينمـا ذكر، لتكتمل بذلك القرار سيطرة وزير المالية على هذا القطاع الاستراتيجي المهم، بعد أن رأس مجلس إدارة بنـك الاسـتثمار القـومي بـذات الأسـلوب وبصدور القرار الجمهوري رقـم ٤١٨ لسنة ٢٠٠١ بـأن يحل وزير المالية محل وزير التخطيط في كل ما ورد ذكره بقانون إنشاء البنك رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠. وهكذا كانت اقترابـات وزارة الماليـة مــن القطاعـات المختلفــة فــى الاقتصـاد المصرى بأسلوب الإزاحة للوزارات الأخرى. وخلال عامين من الهدوء النسبي فى هذا القطاع، الذي يمس الأمن الاقتصادى والاجتماعي لكل أسرة مصرية، خرجت إلينا وزارة المالية بتصريحات للإعلام عن تطوير نظـام التـأمين الاجتمـاعي المطبق حاليـا، وأن الربيع الأول من العام الجديد سيرى نظاما جديدا للمعاشات. ويتخلل هذه الفترة بعض الإجراءات التى تستخدم فيها وزارة المالية ذات الأسـلوب للسـيطرة علـى أمـوال التأمينـات الاجتماعيـة التـى هـى عبارة عـن مـدخرات العـاملين فـى مصر والتي تمثل أموالا خاصة مملوكة لمن شاركوا فى أداء الاشـتراك فيهـا، يتعين أن تشـملها الحماية المقررة بموجب الدستور للأموال الخاصة، وعلى الأخص الملكية الخاصة التي تثبت لمن ساهموا فى تمويل النظام التأميني . وقـد أنشـأ وزيـر الماليـة حسـابا موحـدا أضـاف فيـه العمليات المالية الخاصة بصناديق التأمين الاجتماعي إلى العمليـات الماليـة لقطـاع الموازنـة العامـة للدولـة وبنـك الاستثمار القومي، وحسابا موحدا للخزانة العامة بالبنك المركزي تجمع فيه كل مدخرات العاملين الذين يشتركون فـى صـناديق التـأمين الاجتمـاعي الخاصـة بالشـركات والوحـدات الاقتصــادية والحســابات الخاصــة بهــذه الصناديق الخاصـة مـن البنوك التجاريـة بهدف إحكام السيطرة على هذه الأموال واستغلالها بأقل تكلفة ممكنة . فضـلا عـن بعـض الإجـراءات التـى لا يعلـن عنهـا ويـتم تنفيذها داخل صناديق التأمين الاجتماعي تستهدف نقل أعباء الخزانة العامة إلى الصناديق والقضاء على فوائض عملياتها وإظهارها للرأى العام بصورة من يعانى عجزا ماليا، برغم أن ذلك غير حقيقي.

وقد شكلت هذه القرارات والإجراءات الصـادرة عن وزارة الماليـة عـاملا مـؤثرا بصـورة سـلبية علـى فئـات المواطنين من ذوى الدخل الثابت والمحدود الذين يعتمدون فـى تمويـل احتياجــاتهم الضــرورية علــى دخــولهم ومدخراتهم الضئيلة والعائد منها، وما تكفله لهم القوانين من مزايا تأمينية بعد بلوغهم سن الشيخوخة، ولأسرهم من بعدهم، وما يحصلون عليه من رعاية صحية فى هذه المرحلة العمرية، حيث إن هذه القرارات والإجراءات تهدد مسـتقبل الأمـن الاقتصــادى والاجتمـاعي للغالبيـة مـن المواطنين وأسرهم من بعدهم.

ومنـذ منتصـف الثمانينيـات وحتـى الآن يثـور الجـدل حول العلاقة المالية بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وبنك الاستثمار القومي والأعباء التى تلقيها نظم التـأمين الاجتماعي على الموازنة العامة للدولة، وتعتبر سببا من أسباب العجـز السـنوى لهـا، ومـن هنـا كـان تـدخل البنـك الـدولى فـى عمليات نظـام التـأمين الاجتمـاعي المصـرى . وإذا تتبعنا محاولات الفصل بين التزامات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والتزامات الموازنة العامة للدولة وفقا لتوصيات البنك الدولي، فسنجد أنه لم يكن هناك سبيل إلى تحقيـق اسـتقلال نظـم التـأمين الاجتمـاعي فـى مصـر نظرا لتعقد العلاقات المالية والتى يمكن أن نوجزها فى ثـلاث علاقـات متشـابكة هـى العلاقـة بـين الهيئـة القوميـة للتأمين الاجتماعي والموازنة العامـة للدولـة، والعلاقـة بـين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وبنك الاستثمار القومي،

والعلاقة بين بنك الاستثمار القومي والموازنة العامة للدولة.

وتثور التساؤلات عن الأسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة إلى إلحاق التأمينات الاجتماعية بوزارة المالية والتغييرات المزمعة في نظام التأمين والمعاشات... هل هو ترشيد إدارة أموال التأمين الاجتماعي؟ أو تطبيق نظام تأميني أكثر عدالة؟ وهل يناسب النظام الجديد المجتمع المصري ويحقق التكافل الاجتماعي بين أعضائه؟ أو تخفيف أعباء الخزانة العامة التي تتحملها لتحقيق التوازن المالي لصناديق التأمين الاجتماعي؟ أو إخفاء عجز الحكومة عن سداد مديونيتها للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي؟ أو تخفيض أعباء الدين العام المحلي؟ أو إحكام السيطرة على المدخرات الخاصة للعاملين لاستغلالها بأقل تكلفة ممكنة وبدون أدنى مسئولية تجاه أصحاب الأموال الحقيقيين؟ أو توفير الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية؟ إلى غير ذلك من الأسباب التي يعلنها وزير المالية لتضليل الرأي العام عن الحقيقة، فما هي الحقيقة؟

ومن أجل طرح إشكالية تطوير نظم التأمين الاجتماعي في مصر وإيضاح الأسباب الحقيقية وراء ضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية، ومحاولات وزير المالية المتكررة للسيطرة على مدخرات العاملين الخاصة سواء التي تمثل المال الاحتياطي لنظم التأمين الاجتماعي أو أموال صناديق التأمين الاجتماعي الخاصة التكميلية، نقسم الدراسة إلى الأقسام التالية:

أولا : أسباب أزمة نظم التأمين الاجتماعي.

ثانيا: الوضع الراهن لمنظومة التأمين الاجتماعي في مصر.

ثالثا: محاولات إصلاح وتطوير نظم التأمين الاجتماعي.

رابعا: مقترحات للخروج من أزمة نظم التأمين الاجتماعي.

أولا : أسباب أزمة نظم التأمين الاجتماعي :

١- زيادة مديونية الخزانة العامة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي :

منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن يثور الجدل حول العلاقة المالية بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وبنك الاستثمار القومي والأعباء التي تلقيها نظم التأمين الاجتماعي على الموازنة العامة للدولة وتعتبر سببا من أسباب العجز السنوي لها، ومن هنا كان تدخل البنك الدولي في عمليات نظام التأمين الاجتماعي المصري . وإذا تتبعنا محاولات الفصل بين التزامات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والتزامات الموازنة العامة للدولة وفقا لتوصيات البنك الدولي، فسنجد أنه لم يكن هناك سبيل إلى تحقيق استقلال نظم التأمين الاجتماعي في مصر نظرا لتعقد العلاقات المالية والتي يمكن أن نوجزها في ثلاث علاقات متشابكة هي العلاقة بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والموازنة العامة للدولة، والعلاقة بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وبنك الاستثمار القومي، والعلاقة بين بنك الاستثمار القومي والموازنة العامة للدولة.

وتتمثل العلاقة بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والموازنة العامة من الناحية التنظيمية في أن كلا من الهيئة والموازنة العامة يخضع لتنظيمين حكوميين مختلفين نظرا لاختلاف طبيعة النشاط في كل منهما، فالموازنة العامة للدولة تمول أنشطة الوحدات الحكومية التي تقدم خدماتها للمواطنين مجانا أو بمقابل رمزي، وتمول عملياتها من الموارد العامة، وأموالها قابلة للإنفاق بحيث تكون صفرا في نهاية كل سنة، كما أن أموال الدولة تتم إدارتها من خلال الموازنة العامة للدولة بواسطة وزارة المالية، أما أموال الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي فهي أموال تديرها الدولة بصفة أمانة وبالوكالة عن أصحابها المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات. وأيضا نجد أن أموال الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لا تظهر ضمن الموازنة العامة للدولة تحت أي مسمى.

وتمول نظم التأمين الاجتماعي في مصر باشتراكات يسهم فيه العاملون وأصحاب الأعمال والدولة كصاحب عمل عن العاملين لديها في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة، فضلا عن مساهمتها في تمويل المزايا التي ترى الحكومة منحها لفئات معينة تحقيقا لأغراض سياسية أو اجتماعية، ويصدر بهذه المزايا قوانين تلزم الخزانة العامة بتحمل أعبائها. وبموجب قوانين التأمين الاجتماعي تلتزم الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بتغطية المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ضد الأخطار الاجتماعية التي تنص عليها هذه القوانين.

وتعتبر نظم التأمين الاجتماعي متوازنة ماليا وفقا لقوانين إصدارها، والتي تضمن هذا التوازن بالفحص الدوري كل خمس سنوات للمركز المالي لصناديق التأمين الاجتماعي. وبالتالي نجد أن هذه الصناديق تتوازن بحيث تغطي مواردها التزاماتها التي تنص عليها القوانين. وتتكون مواردها وفقا للقانون من اشتراكات المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال، ومساهمة الخزانة العامة في تغطية التزاماتها الصادرة بقوانين، فضلا عن عوائد استثمار أموال التأمين الاجتماعي، وهي العنصر المهم في تمويل نظم التأمين الاجتماعي وتطورها. وبالتالي فالأصل أن نظام التأمين الاجتماعي المصري لا يحمل الخزانة العامة بأي أعباء مالية، إذا ما تحملت الدولة بالأعباء التي تلزمها بها القوانين، وحصلت صناديق التأمين الاجتماعي على عوائد استثماراتها.

وتتمثل هذه الأعباء في الزيادات التي تتقرر سنوياً لأصحاب المعاشات والمستفيدين، وما تتحمله الخزانة العامة لتمويل مزايا نظام التأمين الشامل، ويمثل ٩٤,٥٪ من قيمة نفقاته، وقيمة معاش المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ والمعروف بمعاش السادات والذي تتحمل الخزانة العامة قيمته بالكامل. كما تتحمل الخزانة العامة بقيمة الفرق بين المعاشات المحسوبة وفقا للقوانين ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والحد الأدنى الرقمي للمعاشات والذي يتزايد تدريجيا، نظرا لاشتراك المؤمن عليهم، وفقا لهذه القوانين على الحد الأدنى للأجر مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المعاشات المحسوبة على هذا الأجر.

ويمكن تحديد العلاقة بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والموازنة العامة للدولة في أن أموال التأمين الاجتماعي مملوكة ملكية خاصة، فهي أموال محصلة من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال المشتركين في نظم التأمين الاجتماعي، باعتبارها اشتراكات في تلك النظم. وتديرها الهيئة لصالحهم، حيث تعتبر هذه الأموال نوعاً من الادخار الإجباري تم تفويض الهيئة التأمينية في إدارته كأمينة عليه بموجب القانون. وتقوم الهيئة من جانبها بتمويل موازنة الدولة من خلال وساطة بنك الاستثمار القومي. فضلا عن الاقتراض الحكومي من الهيئة في صورة استثمار جزء من أموال التأمين الاجتماعي في الصكوك والسندات الحكومية وسندات الخزانة والذي يعد إقراضا للموازنة العامة للدولة.

وقد ترتب على القوانين، التي تصدر سنويا بتعديل المعاشات زيادة رصيد مستحقات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي طرف الخزانة العامة مما يزيد من تعقد العلاقة بينهما حيث تزايدت أعباء الخزانة العامة اعتبارا من عام ١٩٨٧ نتيجة صدور قوانين بزيادة المعاشات بنسبة بلغت الآن ١٠٪. وتسهم الهيئة من خلال صندوقيها بصرف جانب من هذه الزيادات إلى مستحقيها مما أدى إلى تزايد مستحقات الهيئة سنة تلو أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد المتراكم لهذه المديونية بلغ نحو ٣٣ مليار جنيه في ٢٠٠٥/٦/٣٠، وتبلغ حاليا ٥٥,٢٧٤ مليار جنيه في ٢٠٠٧/٦/٣٠ منها ٢٩,٠٧٤ مليار تخص صندوق التأمين الاجتماعي لقطاع الأعمال العام والخاص، و٢٦,٢ مليار تخص صندوق التأمين الاجتماعي للقطاع لحكومي، وهي ديون بدون فوائد.

ونخلص من ذلك إلى أن الموازنة العامة الدولة تتحمل بأعباء متزايدة سنويا نتيجة صدور قوانين لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية تترتب عليها زيادة مديونية الخزانة العامة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بسبب

عدم تدبير الاعتمادات المالية الكافية فى الموازنة العامة وتحمل الهيئة نيابة عن الخزانة بفروق الأعباء المتزايدة سنويا.

٢- عدم ربط السياسة الاستثمارية للأموال بأهداف نظم التأمين الاجتماعى:

من تحليل نتائج السياسة الاستثمارية الحالية وأداء الأجهزة القائمة عليها نجد عدم مسايرة السياسات الحالية لاستثمار أموال التأمينات مع متطلبات النظام القائم ومن ثم عدم القدرة على تحقيق أهداف نظم التأمين الاجتماعى، نظرا لإيداع نسبة كبيرة منها لدى بنك الاستثمار القومى والذى يقوم بتوظيف الأموال المودعة لديه فى تمويل عجز الموازنة العامة وإقراض الهيئات الاقتصادية ووحدات القطاع العام، حيث يقوم البنك بدور الوسيط المالى بين الهيئة والخزانة العامة للدولة.

فقد بلغ رصيد المال الإحتياطى لنظام التأمين الاجتماعى ٣٠٧٫٨ مليار جنيه فى ٢٠٠٦/٦/٣٠ مقابل ٢٧٧٫١ مليار جنيه فى ٢٠٠٥/٦/٣٠ . وتعتبر أموال احتياطيات نظم التأمين الاجتماعى أهم مصادر أموال بنك الاستثمار القومى حيث تمثل نسبة ٦٣٫٦٪ من موارد البنك عام ٢٠٠٢ وتقترب من ٨٠٪ فى ٢٠٠٧/٦/٣٠. كما أن نسبة أموال التأمين الاجتماعى المستثمرة لدى البنك تبلغ ٩١٫٤٪ من إجمالى الاستثمارات المالية للهيئة .

ومن تحليل الأهمية النسبية لمصادر أموال بنك الاستثمار القومى يتبين لنا تزايد الأهمية النسبية لأموال التأمين الاجتماعى بين مصادر التمويل طويلة الأجل للبنك حيث استأثرت بنسبة ٦٠٫٦٪ عام ١٩٨١، و٦٢٫٧٪ عام ١٩٩٨، و٦٣٫٩٪ عام ٢٠٠١ ثم ٦٣٫٦٪ عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣. وقد زاد حجم أموال التأمين الاجتماعى لدى البنك حيث أرتفع من نحو ٤٫٥ مليار جنيه عام ١٩٨١ إلى نحو ٩١٫٨ مليار جنيه عام ١٩٩٨، ثم إلى ١٣٦ مليار عام ٢٠٠١ و١٥٤٫٧ مليار عام ٢٠٠٢ ثم ١٧٤٫٨ مليار عام ٢٠٠٣، ثم ٢٤١٫٤٣٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ وانخفضت إلى ٤٣٫٨ مليار جنيه هذا العام بعد خصم قيمة الصكوك التى أصدرتها وزارة المالية لصالح الصندوقين وقيمتها ١٩٦٫٩ مليار جنيه بعائد دفترى ٨٪. ويرجع السبب فى تضخم أموال التأمين الاجتماعى دفتريا إلى عدة أسباب، أهمها رفع معدل العائد على هذه الأموال أكثر من مرة خلال سنوات التسعينيات، كما أن بنك الاستثمار القومى لا يقوم بسداد العائد المستحق على هذه الأموال سنويا، بل يقوم بتعليتها دفتريا فقط، أى أن العائد نظرى، ويحتفظ به ضمن أمواله، هذا فى الوقت الذى تتزايد فيه الاحتياطيات الفنية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى التى تحولها إلى البنك نتيجة التوسع فى مفهوم أجر الاشتراك (الأجر الأساسى + الأجر المتغير) وإدخال فئات جديدة فى نظام التأمين الاجتماعى.

وبمراجعة تطور معدلات العائد على الأموال المودعة لدى البنك خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٣ نجد أنها كانت اقل من معدلات العائد فى السوق سواء على شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى أو على الودائع بالبنوك التجارية، فضلا عن أنها تقل عن المعدل الفنى للنظام الذى ارتفع نتيجة زيادة التزامات النظام منذ بداية الثمانينيات.

ونجد أنه فى الوقت الذى كان يصرف عائد استثمار بنسبة ١٧٫٥٪ لشهادات الاستثمار ذات العائد الجارى مثلا كان يحدد معدل العائد ٧٫٥٦٪ فقط لأموال التأمين الاجتماعى المودعة لديه لاستثمارها عام ١٩٩١/١٩٩٠، مما يعنى ضياع عائد محتمل كان يمكن أن تحصل عليه الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى. بالإضافة إلى أن البنك لم يمكن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى من عوائد استثماراتها لديه، مما كان له أثر كبير على القدرة التمويلية للنظام.

وتظهر سلبيات هذه السياسة فى تعارضها مع مبدأ تنويع مكونات المحفظة الاستثمارية بما يحقق أعلى معدلات العائد الممكنة، ويقلل من المخاطر التى قد تتعرض لها الاستثمارات فإرتفاع نسبة الأموال المودعة لدى البنك مقابل عائد دفترى يسهم فى زيادة الأرصدة المتراكمة لدى البنك، إلا أنها لا تسهم فى زيادة القدرة التمويلية لصندوقى التأمين الاجتماعى حيث إن البنك لا يمكن

الهيئة من عوائد استثماراتها مما يؤثر على التوازن المالى لها وعلى قدرتها على الاستمرار فى أداء رسالتها التى أنشئت من أجلها.

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب التمويل الكامل المتبع فى النظام المصرى يفترض أن يسمح بزيادة مستوى المزايا التأمينية إذا ما أحسن استثمار الأموال المتراكمة ولصالح المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات . إلا أن طبيعة الارتباط بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وبنك الاستثمار القومى ووزارة المالية قد خلق صعوبات أمام آلية عمل النظام، حيث تعجز الهيئة عن تنمية مواردها بالمعدلات المطلوبة، وينعكس ذلك فى تدنى مستوى المزايا برغم ارتفاع معدلات الإحلال فى النظام.

هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة الأموال المودعة لدى البنك لا تسهم فى تطوير سوق المال، كما أن توظيف تلك الأموال فى تمويل عجز الموازنة وإقراض الهيئات والمشروعات العامة يسهم فى ارتفاع نسبة قروض بنك الاستثمار القومى إلى الناتج المحلى الإجمالى بما يؤثر فى ارتفاع الدين العام المحلى.

ومن تحليل السياسة الحالية أيضا نتبين ضآلة نسبة الأموال المسموح للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى باستثمارها خارج بنك الاستثمار القومى، مما يضيع عليها عوائد استثمار يمكن أن تحقق لها الدخل الذى يعوضها عن العائد الدفترى لدى البنك. حيث تتمثل المكونات الأخرى للمحفظة الاستثمارية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى فى الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والاستثمارات لدى الخزانة العامة (الصكوك الحكومية) والاستثمارات فى سوق الأوراق المالية والمشروعات، والسندات الحكومية، والقروض أو الاستبدال، وتشكل كل هذه الاستثمارات ٨٪ من المحفظة الاستثمارية للهيئة، تحقق دخلا ثابتا ومضمونا فى مجملها.

وإذا علمنا أن نظام التأمين الاجتماعى فى مصر يعتمد فى تمويل التزاماته حاليا على الاشتراكات المحصلة وعوائد الاستثمارات خارج بنك الاستثمار القومى يتضح لنا الأثر السلبى للسياسة الحالية على قدرة هذه النظم على الاستمرار فى أداء رسالتها. فضلا عن أن نظام التأمين الاجتماعى يعانى انخفاض قيمة الاشتراكات المحصلة بسبب انتشار ظاهرة التهرب من الاشتراك فى التأمين كليا أو جزئيا فى منشآت القطاع الخاص، وصعوبة تحصيل الاشتراكات من المؤسسات الصحفية وشركات القطاع العام، حيث ترتفع مديونيات تلك المؤسسات للهيئة، بالإضافة إلى خروج أعداد كبيرة من العاملين للمعاش المبكر فى إطار سياسة الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام. ويؤثر انخفاض قيمة الاشتراكات المحصلة سلبيا على التوازن المالى الذى تفرضه طبيعة النظام وأسلوب التمويل المتبع، ويحد من قدرة النظام على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم.

وبمراجعة نتائج تجربة الاستثمار فى سوق الأوراق المالية نجد أنها قد حققت خسائر كبيرة فى المرحلة الأولى لتطبيقها بلغت نسبتها ٢١٪ من قيمة الاستثمارات فى سوق الأوراق المالية حتى عام ٢٠٠١. وبرغم قصر فترة التجربة، فإن استثمار أموال التامين الاجتماعى فى سوق الأوراق المالية يتطلب قدرا كبيرا من الحيطة والحذر، خاصة فى اختيار الأوراق المالية التى يتم استثمار جانب من فوائض أموال الهيئة فيها، وبما لايتعارض مع مبدأ توفير الأمان وضمان الأموال وعدم تعريضها للمضاربة والتقلبات الاقتصادية، حيث ترتفع معدلات المخاطرة فى هذا النوع من الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك قيودا على السياسة الاستثمارية الحالية تتمثل فى عدم السماح لصندوقى التأمين الاجتماعى بالاستثمار فى شراء شهادات الاستثمار ذات العائد الصادرة عن البنك الأهلى المصرى بدعوى أنها مخصصة للأشخاص الطبيعيين، مما يضيع على الصندوقين العائد الأعلى. فضلا عن صعوبة الحصول على جزء من العائد المتحقق سنويا لمواجهة التزامات الصناديق المتزايدة، حيث تمر التدفقات النقدية فى اتجاه واحد من صناديق التأمين الاجتماعى إلى

البنك. وتضاف العوائد المتحققة دفتريا فقط على أرصدة الأموال المتراكمة لدى البنك.

ونشير أيضا إلى أن السياسة الاستثمارية للهيئة قد عجزت عن بلوغ هدف تخفيف أعباء الاشتراكات لكل من العامل وصاحب العمل والدولة فى الأجل الطويل، والذى كان يمكن تحقيقه إذا تمكنت من عوائد استثماراتها وبالتالى تخفيض أعباء الاشتراكات معتمدة على فوائضها وزيادة قدرتها المالية، والذى قد ينعكس على تخفيض تكاليف صاحب العمل.

مما سبق نؤكد أن سياسات استثمار أموال التأمين الاجتماعى لا تنفصل عن طبيعة النظام ومكوناته المختلفة وأسلوب التمويل المتبع والمزايا التى يقررها، لذلك فإن مجالات تطوير السياسة الاستثمارية يجب ألا تنفصل عن عملية تطوير النظام ككل، ومن هنا فإنها تنطلق من الرؤية المستقبلية لإصلاح نظام التأمين الاجتماعى فى مصر مع الحرص على الفصل بين ميزانية صندوقى التأمين الاجتماعى والميزانية العامة للدولة، وتطوير العلاقة بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وبنك الاستثمار القومى لإصلاح مواطن الضعف فى النظام القائم.

٣- أداء بنك الاستثمار القومى:

نشأت العلاقة بين البنك والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى نتيجة السياسات الاستثمارية لبنك الاستثمار القومي، والذى يوظف الأموال المودعة لديه فى صورة نقدية، حيث يقوم بإقراض شركات القطاع العام أو الخزانة العامة للدولة بمعدل عائد أعلى من المعدل الذى يحدده للأموال المودعة لديه. وتعتبر الخزانة العامة للدولة هى المقترض الرئيسى لهذه الأموال. فإذا كان متوسط الأموال المودعة لدى بنك الاستثمار القومى نحو ٦٣,٦٪ من الموارد المالية المتاحة له عام ٢٠٠٣ فنجد أن البنك أقرض ٥٠٪ منها للحكومة، و٢٢٪ للهيئات العامة الاقتصادية، و٢٨٪ لقطاعى الأعمال العام والخاص، مما يؤثر فى زيادة الدين العام المحلى. وتستخدم الحكومة الأموال المقترضة من بنك الاستثمار القومى فى تمويل ٧٧٪ من استثماراتها. ومن الجدول رقم (٣) نلاحظ تطور الدين العام المحلى والعلاقة بين بنك الاستثمار القومى والموازنة العامة للدولة خلال الفترة من عام ١٩٩٤/٩٣ إلى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ومنه نتبين مدى تعاظم مديونية الخزانة العامة للدولة لبنك الاستثمار القومى حيث بلغت جملة قروض الخزانة العامة من بنك الاستثمار القومى نحو ١٤٢,٦ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠٦ وهى تمثل نحو ٣٦,٨٪ من إجمالى الدين الحكومى البالغ ٣٨٧,٧ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠٦، علما بأن الدين العام المحلى كان قد بلغ ٥٩٣,٥ مليار جنيه فى التاريخ المذكور، وبلغ فى يونيو ٢٠٠٧ نحو ٦٣٧,٢ مليار جنيه.

ثانيا: الوضع الراهن لمنظومة التأمين الاجتماعى فى مصر

تهدف نظم التأمين الاجتماعى فى مصر إلى توفير الحماية الاجتماعية فى شكل ضمان الدخل *income Security* من خلال نظم ممولة على أساس مبادئ التأمين الاجتماعي، وباشتراكات كنسبة من الدخول يؤديها كل من أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم، ونسبة ضئيلة من الدعم المالى الحكومى يزداد تدريجيا .

وتقوم نظم التأمين الاجتماعى السارية فى مصر حاليا فيما عدا نظام التأمين الشامل على أسس فنية، هى أنها نظم محددة المزايا مسبقا *Defined Benefits*، حيث يتم تحديد قيمة الاشتراكات فيها بمعرفة الخبراء الاكتواريين فى ضوء ما تقرره هذه النظم من حقوق وتحسب المزايا وفقا لمعادلة. كما أنها تعتمد على أسلوب التمويل الكامل *Fully Funded* من خلال عدد من مصادر التمويل يأتى على رأسها حصص الاشتراكات التى يلتزم بها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال، ويتم استثمارها لتكوين الاحتياطيات التراكمية لمواجهة الالتزامات المستقبلية لهذه النظم والمحافظة على استمراريتها.

وتتضمن منظومة التأمين الاجتماعي في مصر أربعة نظم تأمينية تغطى بقوانين فئات القوى العاملة، وفقا لإحصاء ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٦ وهي:

(١) نظام التأمين الاجتماعي للعاملين بأجر لدى الغير الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، ويغطى أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل والبطالة، ويطبق إجباريا، ويغطى ١٠.٨ مليون مواطن. ويشمل هذا العدد فئات نوعية تغطيها قرارات وزارية بأجور حكمية مثل عمال المخابز والنقل البرى والمقاولات.

(٢) نظام التأمين الاجتماعي لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته، ويغطى أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة، ويطبق إجباريا، ويغطى ٢.٥ مليون مواطن.

(٣) نظام التأمين الاجتماعي للعاملين بعقود شخصية في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته، ويغطى أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة، ويطبق اختياريا، ويغطى عدد ٢٦ ألف مواطن.

(٤) نظام التأمين الاجتماعي الشامل على العمالة غير المنتظمة الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠، ويغطى أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة، ويطبق إجباريا، ويغطى عدد ٥ ملايين مواطن.

(٥) بلغت قيمة المعاشات المنصرفة ٢٦.٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ استفاد منها ٧.٥ مليون صاحب معاش ومستحق، تحملت الخزانة العامة منها ١٨.١ مليار جنيه تمثل قيمة المعاشات الخاصة (مدنية وعسكرية) والإعانات والزيادات.

كما أن هناك نظاما للتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥، ويطبق إجباريا، ويمول بأسلوب الموازنة السنوية.

وما بين الإبقاء على النظام الحالي مع تطويره وإصلاح جوانب القصور فيه والناتجة عن سوء الإدارة الحكومية في الفترة السابقة، وبين إغلاق النظام التأميني الحالي على من فيه من مؤمن عليهم وأصحاب معاشات والتحول إلى نظم الادخار أو ما يسمى بنظم محددة الاشتراكات وتطبيق حسابات الادخار الشخصية لمحاكاة التجارب الدولية بلا وعى في هذا المجال نطرح الكثير من التساؤلات:

- هل هناك تحديات تواجه نظام التأمين الاجتماعي الحالي تعرقل تطوره وتنمية المزايا والحفاظ على الأموال ؟
- هل يمكن إغلاق النظام التأميني الحالي والتحول إلى نظام حسابات الادخار الشخصية وتطبيقها إجباريا كبديل للنظام المطبق ؟ وهل تطبيقها يناسب المواطن المصرى ويحقق التكافل الاجتماعي للأسرة المصرية ؟
- هل هناك تعدد في نظم التأمين الاجتماعي في مصر أو ما يعبر عنه البنك الدولي بتعدد مستويات المعاش لتفادى أزمات الشيخوخة ؟
- ما هو المزيج الأمثل أو التوليفة المثلى لنظم الضمان الاجتماعي والتي تناسب المواطن والعامل المصرى والأسرة المصرية ؟

التحديات التي تواجه نظام التأمين الاجتماعي في مصر:

١- **تحديات تؤثر على التمويل:** أهمها التهرب الكلي من الاشتراك في التأمين خاصة في القطاع الخاص، والتهرب الجزئي من الاشتراك بمعنى عدم الاشتراك على الأجور الحقيقية، واشتراك أصحاب الأعمال على شريحة الحد الأدنى لدخل الاشتراك. كما تنتشر ظاهرة تأخر مؤسسات القطاع الخاص عن سداد الاشتراكات المستحقة عن العاملين لديها، وتراكم المديونيات لتبلغ ٤.٦٤٣ مليار جنيه في ٢٠٠٧/٦/٣٠، فضلا عن تضخم مديونية المؤسسات الصحفية برغم استقطاع الاشتراكات من العاملين والتي بلغت ٧٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٧، وتضخم مديونية شركات القطاع العام برغم استقطاع الاشتراكات من العاملين والتي بلغت ٧٤٠.١٣٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٧. بالإضافة إلى زيادة حالات التقاعد المبكر مع تطبيق سياسة

الخصخصة مما ينعكس أثره فى نقص الاشتراكات المحصلة، وزيادة العجز الاكتوارى. كما تعانى الخزانة العامة من الأعباء التى تتحملها لتمويل نظام التأمين الاجتماعى على العمالة غير المنتظمة بسبب ضعف أسلوب تمويله.

ومن ناحية أخرى نجد أن عدم تمكين صناديق التأمين الاجتماعى من عوائد استثمار أموالها ينعكس فى عدم استقرار النظم ماليا فى الأجل الطويل. فضلا عن أن التدفقات النقدية المحولة إلى بنك الاستثمار القومى والتى تشكل النسبة الأكبر لاستثمارات الهيئة تستثمر فى صورة نقدية، فلا يوجد أصول تقابل الأموال المدخرة والمودعة لدى بنك الاستثمار القومى يمكن أن تدر عائدا مضمونا وتوفر السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات صناديق التأمين الاجتماعى.

٢- **تحديات تؤثر على قيمة المزايا المنصرفة وكفايتها:** وأهمها انخفاض مستوى الأجور الحكومية والتى تحسب على أساسها المزايا، وعدم وجود آلية لتعديل الأجور وفقا لمستويات نفقات المعيشة ومعدلات التضخم. كما أن تحديد حد أقصى لأجر الاشتراك الأساسى والمتغير يؤثر على قيمة المزايا المنصرفة والتى لا تتناسب مع الدخول الحقيقية قبل التقاعد خاصة فى القطاع الخاص، فقد بلغ الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى ٧٥٠ جنيها، وعن الأجر المتغير ٥٠٠ جنيه اعتبارا من ٢٠٠٧/٦/٣٠، ولاشك أن الأجور فى القطاع الخاص تزيد كثيرا على هذا القدر. وهناك بعض الفئات تخضع للتأمين الاجتماعى وفقا لأجور حكمية تبعا لمستوى المهارة التى تحددها القرارات الوزارية المنظمة للتأمين على فئات العمالة فى مجال المقاولات والمحاجر والملاحات والنقل البرى والمخابز، والتى تقل كثيرا عن الدخول الحقيقية لهذه الفئات.

٣- **تحديات تؤثر فى زيادة أعباء الخزانة العامة** ناجمة عن تقرير زيادات خارج إطار النظام تمليها ضرورات المحافظة على مستوى المعيشة ومواجهة الاتجاهات التضخمية: أهمها زيادة المعاشات سنويا بنسبة ١٠٪ تراكمية وهى نسبة كبيرة تضاعف المزايا كل سبع سنوات، زادت إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٥ ثم ١٠٪ عام ٢٠٠٦ . وقد أجبرت وزارة المالية صندوقى التأمين الاجتماعى على تحمل أعباء هذه الزيادات عامى ٢٠٠٦، ٢٠٠٧. كما تتحمل الخزانة العامة بالفرق بين الاشتراكات والمزايا المنصرفة لبعض الفئات لأغراض سياسية حيث تمول نظمهم بأسلوب الموازنة السنوية. كما تتحمل الخزانة العامة بالفرق بين المعاشات المنصرفة لفئات أخرى والمعاش المحسوب وفقا للقانون نظرا لاختلاف أسس حساب المزايا لأغراض سياسية أيضا.

بالإضافة إلى زيادة معاشات الضمان للفئات التى تعانى الفقر وبالتالى زيادة ما تتحمله الخزانة العامة من معاشات الضمان الاجتماعى والمساعدات الاجتماعية. وأخيرا تغطية فئات العمالة غير المنتظمة (عمال الزراعة والصيد وصغار العاملين لحساب أنفسهم، وخدم المنازل والباعة المتجولون) بنظام تأمينى غير مصمم اكتواريا ولا يقوم على مبادئ التأمين الاجتماعى، مما يحمل الخزانة العامة بمعظم تكلفته.

وتفرض هذه التحديات ضرورة إعادة هيكلة نظام التأمين الاجتماعى بقصد تطويره بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى. ومن هنا يوجد اتجاهان رئيسيان نحو التطوير:

الأول: فى إطار تهيئة المناخ لعمل القطاع الخاص وتحسين أوضاعه بطريقة فعالة تطرح بعض الحلول الجذرية بأن النظام الحالى للتأمين الاجتماعى لا يصلح للمرحلة القادمة، ويجب تجميده عند مستواه الحالى من الفعالية، وإعادة هيكلة نظام الاشتراكات والمزايا لتتماشى مع هذا الهدف، ثم تشجيع تطوير النظم التكميلية المهنية والخاصة بإصدار التشريعات المدعمة والمحفزة ضريبيا. وهذا المنهج يتماشى مع النموذج

المطروح من البنك الدولى فى الوثيقة البيضاء التى وافقت عليها الحكومة.

الثانى: إصلاح وإعادة هيكلة النظام الحالى عن طريق تحسين الإدارة والخضوع لأحكام النظام، والتحرر من القيود التشريعية والسياسية المفروضة على السياسات التمويلية والاستثمارية لنظام التأمين الاجتماعى لتمكينه من تحقيق أهدافه، ووضع الإطارات التنظيمية والتشريعية التى تحقق لأجهزة التأمين الاجتماعى استقلاليتها، ولكن مع تحديد مجال التطبيق لتشجيع الاعتماد المتزايد على النظم المهنية والخاصة. ونرى أن الاتجاه الثانى أنسب لإصلاح النظام فى مصر.

ثالثا: محاولات إصلاح وتطوير نظام التأمين الاجتماعى فى مصر

١- ضغوط حكومية لتطبيق توصيات البنك الدولى:

ومع بداية سنوات التسعينيات تركزت الأنظار على أموال التأمين الاجتماعى ومديونية وزارة المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى، وقد توافق ذلك التركيز مع صدور تقرير البنك الدولى تحت عنوان "تفادى أزمات الشيخوخة: سياسات لحماية المسنين وتحسين النمو عام ١٩٩١". وتوالت الضغوط الحكومية على وزارة التأمينات فى شخص وزير التأمينات لتنفيذ التوصيات الواردة فى هذا التقرير لحل المشكلة وفض الاشتباك بين الهيئة ووزارة المالية وبنك الاستثمار القومى. كما انتظمت زيارات ربع سنوية من بعثة البنك الدولى التى تفحص عمليات وزارة المالية لمراقبة العمليات المالية لقطاع التأمين الاجتماعى وأثرها على عجز الموازنة العامة للدولة. وقام المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية – أحد المجالس القومية المتخصصة – بإصدار دراسة فى أغسطس عام ١٩٩٤ تحت عنوان "التأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة – شبكة الأمان"، تضمنت تحليلا للسياسات الخاصة بمكافحة الفقر والعوز وتخفيف وطأتها عن طريق برامج للحفاظ على مستوى مناسب من الدخل، ولتقديم المساعدات العامة والتى يطلق عليها تعبير شبكة الأمان. ومع التعديل الوزارى عام ١٩٩٧ بدأت دراسة جديدة مع منظمة العمل الدولية لتحليل نظام الحماية الاجتماعية فى مصر عام ١٩٩٨، فضلا عن تنظيم ندوة عالمية بفندق ماريوت القاهرة عام ٢٠٠٠ للترويج لتوصيات البنك الدولى لإصلاح نظم المعاشات نظمها وزير المالية الحالى وكان وقتها وزيرا للاقتصاد وبتمويل من عدد من شركات إدارة محافظ الأوراق المالية العاملة فى مصر وهيئة المعونة الأمريكية وجامعة هارفارد ومؤسسة فولبرايت. وقد تضمنت كل التقارير المشار إليها توصيات بضرورة إصلاح نظام التأمين الاجتماعى فى مصر. وفى التعديل الوزارى قبل الأخير قادت وزارة المالية حملة شرسة لتشويه نظام التأمين الاجتماعى الحالى وانتهت بإزاحة وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية عن منصبها بعد أن وافقت على الوثيقة البيضاء *White Paper* التى تقدم بها البنك الدولى فى ٢٠٠٥/٤/١٥ متضمنة مشروعا لتطبيق نظام جديد للادخار مع تجميد نظام التأمين الاجتماعى الحالى حتى يتم تصفيته نهائيا، وفيما يلى نتناول بإيجاز أهم الدراسات التى أشرنا إليها.

٢- دراسات دولية ومحلية لتطوير نظام التأمين الاجتماعى:-

أ- نظام تعدد مستويات المعاش المقترح من البنك الدولى:

أصدر البنك الدولى فى عام ١٩٩١ تقريرا تحت عنوان: "تفادى أزمات الشيخوخة: سياسات لحماية المسنين وتحسين النمو" تناول نظرة شاملة عن حالة نظام الحماية الاجتماعية فى وقت تحرير التقرير. ورد فيها أن النظم التى تكفل الضمان المالى *Financial Security* للمسنين تعانى زيادة القيود والصعوبات على الصعيد العالمى. والحقيقة أن هذه الرسالة المختصرة مازالت صحيحة ومناسبة حتى الآن. وأكد التقرير أنه فى عام ١٩٩٠ كان أكثر من نصف بليون نسمة يمثلون ٩٪ من سكان العالم، تجاوزت أعمارهم ٦٠ سنة. وبحلول عام ٢٠٣٠ فإن هذا العدد سوف يتضاعف إلى ثلاثة امثاله أى

١.٤ بليون نسمة. ومن المتوقع أن تتركز هذه الزيادة فى الدول النامية، وأكثر من نصفه فى آسيا وأكثر من الربع فى الصين وحدها.

ونظرا للتقدم الكبير فى مجال الرعاية الصحية وانخفاض معدلات الخصوبة فى الدول المتقدمة، فإن سكان الدول النامية يتعرضون للشيخوخة أسرع من الدول الصناعية. ففى بلجيكا استغرق التحول أكثر من ١٠٠ سنة لكى تزيد نسبة السكان البالغين أكثر من ٦٠ سنة من ٩٪ إلى ١٨٪ من السكان. وفى الصين يستغرق ذات التحول ٣٤ سنة فقط وفى فنزويلا ٢٢ سنة. ونتيجة لذلك فإن الدول النامية سترى صورا من التحول الديموغرافى عند مستويات أقل من نصيب الفرد من الدخل القومى عنه فى الدول الصناعية. كما يزداد الطلب على الخدمات الصحية لكبار السن مع شيخوخة السكان حيث تزداد المشاكل الصحية فى الوقت الذى ترتفع فيه تكلفة التكنولوجيا الطبية. ونظرا لارتفاع الإنفاق على الخدمات الصحية والمعاشات معا يزداد الضغط على موارد الدولة وموازنات الحكومات بمتوالية هندسية.

وتكفل الصناديق العامة للمعاشات وصناديق الادخار ضمان الدخل. ونظرا لسوء إدارة هذه الصناديق تتبدد مواردها فى حالات كثيرة. ففى زامبيا يقوم الصندوق العام للادخار باستثمار أمواله فى الأوراق المالية الحكومية التى تعرضت لخسائر بلغت ٢٣٪ سنويا فى المتوسط بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٨. وفى عام ١٩٨٨ استخدم أكثر من نصف قيمة الاشتراكات فى المصروفات الإدارية.

وقد أدى ارتفاع معدلات الضرائب على الأجور إلى تشويه أسواق العمل وتخفيض معدلات النمو. ففى المجر عندما كان أكثر من ربع السكان من أصحاب المعاشات كان سن التقاعد القانونية ٥٤ سنة فى المتوسط فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة الضرائب المطلوبة لصرف المعاشات ٣٣٪، مما أثر بانخفاض الطلب على العمل وأيضا انخفاض العرض من العمل الماهر من ذوى الخبرة، وبالتالى انخفاض الناتج القومى.

وقد أشار التقرير إلى عدم وجود آلية لتعديل قيمة المعاشات المنصرفة وفقا لمعدلات التضخم، حيث يندر وجود هذه الآلية فى نظم المعاشات العامة، مما يؤثر على القيمة الحقيقية للمعاشات ويضر بحماية العاملين فى سن الشيخوخة. ففى فنزويلا انخفضت القيمة الحقيقية للمعاشات بنسبة ٦٠٪ خلال سنوات الثمانينيات.

كما يتزاحم الإنفاق الحكومى المتزايد على تأمين الشيخوخة والسلع والخدمات العامة المهمة. ففى عام ١٩٨٩ بلغ الإنفاق على المعاشات فى النمسا ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى وامتصت المزايا المنصرفة للشيخوخة ٤٠٪ من الإنفاق العام. ومع زيادة شيخوخة السكان تزداد هذه النسب مما يوضح أهمية الإصلاح. فضلا عن أنه مع انخفاض قيمة المزايا المنصرفة للمؤمن عليهم مع نضج النظام العام للمعاشات، فقد حصل العاملون الذين تقاعدوا خلال السنوات الثلاثين الأولى من بداية النظام العام للمعاشات فى هولندا والسويد والولايات المتحدة على مزايا إيجابية كبيرة طوال حياتهم، بينما يتوقع أن يحصل العاملون الذين سيتقاعدون فى المستقبل على مزايا أقل، بل سيعانون مزايا سلبية طوال حياتهم.

وكان تقرير البنك الدولى من أوائل التقارير التى وردت للحكومة المصرية عام ١٩٩١ بمقترحات نظام تعدد مستويات المعاشات، والذى روجت له فيما بعد كل من هيئة التنمية الأمريكية من خلال مشروع دعم القدرات الفنية لوزارة التأمينات عام ٢٠٠٠.

وقد اقترحت توصيات فريق البنك الدولى إعادة هيكلة نظام التأمين الاجتماعى بما يحقق ضمان الدخل المناسب فى حالة تحقق أحد المخاطر المؤمن ضدها، وخلق الوسيلة المناسبة لربط مدخرات المعاش بأسواق رأس المال، وذلك من خلال مستويات ثلاثة على النحو التالى:

المستوى الأول: الحد الأدنى للمعاش المضمون من الدولة

وهو نظام محدد المزايا، بمعنى أن النظام يحدد مقدما المزايا التى يكفلها، وذلك مقابل أداء الاشتراكات المناسبة التى تحددها الحسابات الاكتوارية، ويمول بأسلوب التمويل المرحلى أو الموازنة السنوية، كما أنه يأخذ شكل النظام الإجبارى حيث يطبق على جميع من يحددهم النظام وله صفة العمومية، حيث إنه يدار بواسطة الدولة، وتتحمل مسئولية ضمان هذا النظام. ويتمتع النظام بميزة تنافسية حيث يعتمد على قوة الحكومة فى فرض ضرائب لتوفير شبكة الأمان الاجتماعى. ومن ناحية أخرى فإن المستوى الأول يركز على تخفيف حدة الفقر، أى أنه يضمن حداً مناسباً من الدخل فى حالة تحقق الخطر المؤمن ضده — أى حد أدنى للدخل يوفر حياة كريمة ويلبى الاحتياجات الأساسية للمواطن، ويتوافق مع الأسعار الجارية ونفقات المعيشة. ويكفل هذا النظام صرف معاش بصفة دورية عند التقاعد.

المستوى الثانى: حسابات الادخار الشخصية

هو نظام محدد الاشتراكات، بمعنى أن النظام يحدد مقدما الاشتراكات التى يلتزم المؤمن عليهم بأدائها كأقساط، وتحدد المزايا التى يمكن أن يحصل عيها فى ضوء ما يؤديه من هذه الاشتراكات وعائد استثمارها على جميع من يحددهم النظام — أى أنه نظام ادخار. ويأخذ الشكل الإجبارى حيث يطبق ايضا على جميع من يحددهم النظام . ومن ناحية أخرى فإن هذا النظام يدار من خلال صناديق خاصة تنتشر على مستوى الجمهورية وبمعرفة القطاع الخاص تحت إشراف الدولة . ويأخذ النظام شكل حسابات الادخار الشخصية، حيث يرتبط الحساب باسم المؤمن عليه، وتستثمر أمواله لحسابه، ويتحمل الأفراد مسئولية الاستثمار. أى يسمح للمؤمن عليه بمراجعة مدير حسابه فى توجيه مدخراته للاستثمارات التى يختارها ويكون مسئول عن نتائج اختياره.

وتكون الحسابات قابلة للانتقال عند انتقال العامل إلى عمل آخر. كما يمول النظام من اشتراكات تستقطع من الأجور التى تزيد على الحد الأقصى لأجر الاشتراك فى نظام المستوى الأول، وفى حدود ضعف هذا المستوى، بحيث يغطى دخل الأسرة فوق المتوسطة. ويكون التمويل بأسلوب التمويل الكامل وتخضع مزايا النظام للضرائب.

وفى مجال الاستثمار يقوم مديرو الحسابات باستثمار هذه الأموال فى سوق الأوراق المالية المصرية، بمعنى أن صناديق الادخار تقوم بتوجيه حصيلة الاشتراكات للاستثمار فى بورصة الأوراق المالية. وتمثل المزايا التى تصرف فى حالة التقاعد رصيد الاشتراكات المتراكمة فى الحساب مضافا إليها عائد الاستثمار.

المستوى الثالث: نظم اختيارية للمعاشات المهنية

عبارة عن نظام خاص للتأمين التكميلى يتولى إدارته صاحب العمل وتحت إشراف الدولة — الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاستثمار حاليا. ويطبق هذا النظام اختياريا للحصول على معاش أو مبالغ من دفعة واحدة عند التقاعد، ويغطى الدخول التى تزيد على مجموع دخول المستويين الأول والثانى أو مجموعة أصحاب الأعمال فى قطاع معين.

وهذه النظم يمكن أن تكون محددة المزايا أو محددة الاشتراكات. وتمول باشتراكات تستقطع من الأجور. وتستثمر أموال هذه الصناديق الخاصة فى سوق الأوراق المالية، حتى توفر علاقة بينها وبين أسواق رأس المال. فضلا عن أن هذه النظم تخضع للضرائب، ويتطلب وجودها العمل فى إطار منظم قانونا لحماية حقوق العاملين وأصحاب المعاشات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ثلاثة ترتيبات بديلة لتأمين الشيخوخة، هى الأكثر شيوعا فى العالم هى:

(١) النظم العامة الممولة مرحليا *PAYGO*، وهى النظم الرسمية الأكثر شيوعا، وتطبق إجباريا لتغطى العاملين فى كل الدول. وغالبا ما تكون التغطية شاملة فى

الدول ذات الدخل المتوسط. وكما يتضح من الاسم فإنها نظم تضع المسئولية الأكبر على الحكومة، التى تجبر العاملين على الاشتراك وتمول وتدير وتضمن المعاشات العامة . وتصرف مزايا محددة لا ترتبط بالاشتراكات، وعادة ما يتم استكمالها من الإيرادات العامة للدولة، وتتم إعادة توزيع الدخل الحقيقى عبر الأجيال ومن خلالها، وتتعرض هذه النظم لمشكلات عديدة .

(٢) نظم المعاشات المهنية: *Occupational Pensions Plans* وهى نظم للمعاشات تدار بمعرفة القطاع الخاص يقدمها صاحب العمل لجذب العاملين والحفاظ عليهم. وغالبا ما يتم تشجيعها بامتيازات ضريبية تقوم الحكومة بتنظيمها. وكانت هذه النظم تتميز فى الماضى بأنها محددة المزايا وممولة تمويلا جزئيا، وتحسب فيها المزايا وفقا لمعادلة تتضمن مدة الاشتراك فى النظام ومتوسط أجر الاشتراك. إلا أنها بدأت فى السنوات المعاصرة تتحول إلى نظم محددة الاشتراكات – أى نظم ادخار تعتمد فيها المزايا على رصيد الاشتراكات مضافا إليه عوائد الاستثمار. وتغطى النظم المهنية أكثر من ٤٠٪ من العاملين فى ألمانيا واليابان وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها قليلة فى الدول النامية.

(٣) نظم الادخار الشخصى: *Personal Saving plans* وتمول هذه النظم تمويلا كاملا وهى محددة الاشتراكات – أى أنها نظم ادخار حيث يدخر الأفراد فى أثناء سنوات الشباب لتأمين شيخوختهم. ويتحمل العاملون والمتقاعدون خطر الاستثمار على مدخراتهم. كما يوجد نظم الادخار الشخصى الاختيارية فى كل دولة، والتى تحفزها الدولة ضريبيا، إلا أن بعض الدول جعلت الاشتراك فيها إجباريا فى الوقت الحاضر. وهناك فرق رئيسى وجوهرى بين نظم الادخار الإجبارية التى تديرها الحكومة (كما هو الحال فى ماليزيا وسنغافورة وعدد من الدول الأفريقية) وتلك النظم الخاصة التى يديرها عدد من الشركات الخاصة على أساس تنافسى (كما هو الحال فى شيلى وحاليا فى الأرجنتين وكولومبيا وبيرو).

ب – اقتراحات منظمة العمل الدولية لإصلاح نظام التأمين الاجتماعى فى مصر

استهدف مشروع منظمة العمل الدولية إجراء تحليل شامل لنظام الحماية الاجتماعية فى مصر. واشتملت الدراسة كل نظم الضمان الاجتماعى (بما فيها التأمين الاجتماعى والمساعدات الاجتماعية) وكل نظم الرعاية الاجتماعية ذات الصلة التى تديرها وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين التى تشرف على نظم المعاشات المهنية والتأمين والادخار الخاص.

استعرضت الدراسة نظام الحماية الاجتماعية القائم بهدف تحديد الحماية المطلوبة وتحليل الهيكل التمويلى والإدارى القائم بموجب القوانين السارية، وإيضاح العلاقة بين مختلف مكونات النظام ونظام الحماية الاجتماعية القومى والترتيبات الأخرى التى يوفرها أصحاب الأعمال والمؤسسات الخيرية والأفراد. كما اشتملت الدراسة على تقييم مالى للنظام القائم وتقدير الآثار المحتملة لخيارات الإصلاح البديلة على الاقتصاد القومى ككل.

أكدت الدراسة أن تخفيف الفقر أحد أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الحكومة المصرية. وأن الحماية الاجتماعية تتمتع بقاعدة متينة من الأسس القانونية والمجتمعية وينص عليها الدستور. وأن نظام الضمان الاجتماعى فى مصر هو الأشمل فى أفريقيا والمنطقة العربية، ومع ذلك فإن التأثير الفعلى لهذا النظام فى تلبية احتياجات الحماية الاجتماعية يضيع على نحو ما بين المقاصد التشريعية وتنفيذها.

وقد تناولت الدراسة تحليلا للنظام القائم تمثلت أهم جوانبه فيما يلى:

ففى مجال التغطية التأمينية أكدت الدراسة أن النظام يغطى بالحماية الاجتماعية عددا كبيرا من فئات العاملين

يمثل غالبية القوة العاملة وعددا كبيرا من الأخطار، فالنظام القائم شامل. فى الحصول على معاشات التقاعد المبكرة مما أدى إلى زيادة حالات الخروج المبكر من الخدمة حيث يمثل أصحاب المعاشات المبكرة ٢٦٪ من مجموع أصحاب المعاشات بالقطاع العام و٢٣٪ من مجموع أصحاب المعاشات بالقطاع الخاص (١٩٩٨).

وفى مجال تمويل المزايا يتم تمويل المزايا من الاشتراكات التى يسهم فيها كل من أصحاب الأعمال والعمال، كما يتلقى النظام إعانة مالية من الحكومة. وقد تم تصميم نظم التأمين الاجتماعى السارية على أساس التمويل الكامل – باستثناء نظام التأمين على العمالة غير المنتظمة الذى يمول بنسب اشتراك رمزية، ولا ترتبط بالدخول.

وفى مجال استثمار الأموال تلتزم صناديق التأمين الاجتماعى بإيداع فوائضها لدى بنك الاستثمار القومى وفقا لقانون إنشاء البنك رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠، دون تمكين الصناديق من عائد استثمار تلك الأموال. وبرغم أن أموال الصندوقين تمثل نسبة ٣٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى (١٩٩٧) فإنها تشكل ديونا متراكمة لدى البنك والخزانة العامة . فضلا عن تحمل الخزانة العامة للزيادات السنوية لتعديل المعاشات، وفقا للتضخم.

وقد عددت الدراسة نقاط الضعف فى نظام التأمين الاجتماعى، وأهمها أن هناك ثغرات فى التغطية التأمينية تتمثل فى تشديد الشروط المحددة لنطاق الاستفادة من المزايا بالقانون فى بعض الأخطار مثل خطر البطالة، مما يترتب عليه استبعاد كثير من الفئات من نطاق التغطية، بالإضافة إلى انتشار التهرب من الاشتراك فى التأمين فى منشآت القطاع الخاص.

وأشارت الدراسة إلى أنه لا توجد آلية لتعديل المزايا، وفقا لمعدلات التضخم سنويا أو مستويات الأسعار أو الأجور أو نفقات المعيشة، كما لا توجد أى ترتيبات لتمويل هذه التعديلات.

وأكدت الدراسة أنه برغم جهود الحكومة لتصميم نظم تأمينية للعاملين لحساب أنفسهم والعمالة غير المنتظمة فإن هذه النظم لا تحقق التغطية العادلة للفئات التى تخضع لها وتكون عرضة للتهرب من الاشتراك فيها. ويعتبر نظام التأمين الاجتماعى على العمالة غير المنتظمة الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ مثالا على ذلك حيث تتحمل الخزانة العامة بكامل تكلفته تقريبا، فهو أقرب إلى نظام المساعدات برغم أن معظم الفئات الخاضعة لهذا النظام قادرة على الاشتراك بنسب اشتراك أعلى بالنسبة لمستوى دخولها، مما يوضح مدى الاستغلال الذى تمارسه هذه الفئات لموارد الخزانة العامة.

ومن ناحية أخرى تنخفض قيمة المعاشات التى تصرف لأصحاب المعاشات والمستحقين بسبب سخاء النظام وأيضا انخفاض مستوى الأجور المغطاة، وأيضا الميل إلى التأمين على أجر منخفض يقل عن الأجر الفعلى مما يقلل من أهميته، فهى غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

وقد أكد التقرير أن النظام القائم نظام راسخ وقابل للاستدامة فى ظل ظروف النمو الاقتصادى المعتدل. وبرغم أن للنظام نقاط ضعفه، فإنه أبعد ما يكون عن الأزمة الحادة. كما أنه من الأفضل اختيار طريق لإصلاح النظام القائم بطريقة تدريجية بدلا من إعادة هيكلته جذريا.

ويوصى التقرير بدمج الأجرين الأساسى والمتغير لتوسيع نطاق تغطية الأجر التأمينى وضمان علاقة أوثق بين المزايا والاشتراكات. كما يوصى باستخدام فترة أطول لحساب متوسط الأجر المرجعى مع إعادة تقييم الأجر، وفقا لمتوسط الأجر القومى.

وحول اتجاهات تطبيق إنشاء نظم حسابات الادخار الشخصية أشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود نظم تكميلية يديرها أصحاب الأعمال فإن فرص قيام نظم تأمين وادخار خاصة لا تزال محدودة. وبناء على اقتراح

من وزارة التأمينات أوصت الدراسة بإنشاء صندوق للمعاش الإضافي على مستوى الدولة في شكل نظام خاص ممول يغطي شرائح الدخول التي تزيد على الحد الأقصى لأجر الاشتراك في النظام العام للتأمين الاجتماعي، يدار وفق أسلوب ونظم القطاع الخاص، وبتشجيع من الدولة وتحت إشراف وزارة التأمينات.

كما أوصت الدراسة بتعزيز العلاقات بين صندوقي التأمين الاجتماعي من أجل إنشاء مؤسسة واحدة متكاملة للتأمين الاجتماعي على أن يشمل ذلك استثمار الأموال وإجراءات المحاسبة.

وحول مشكلة التقاعد المبكر وأثرها على المركز المالي لصندوقي التأمين الاجتماعي أكدت الدراسة أنه من الضروري تعديل نسب التخفيض للمعاش المبكر نظرا للاتجاه نحو تحريك العمالة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وليس من الصواب أن تحل مشكلات سوق العمل عن طريق ترتيبات التقاعد المبكر التي ترتب أعباء على صندوقي التأمين الاجتماعي.

كما أوصت بتعديل المزايا المنصرفة تلقائيا بربطها بمؤشر قومي لمتوسط الأجر أو الأرقام القياسية لنفقات المعيشة عند الصرف من أجل تعزيز الثقة في النظام ولأغراض الشفافية. وأيضا تخفيض التزام الدولة لصندوقي التأمين الاجتماعي وربما إلغاؤه، فالإعانات الحكومية تكون مبررة في حالة النظم الشاملة التي تغطي جميع المواطنين أو في حالة برامج المساعدات الاجتماعية التي تعتمد على تقييم الحالات.

ومن أجل ترشيد السياسة الاستثمارية لصندوقي التأمين الاجتماعي أوصت الدراسة باستخدام أي فائض نقدي لدى صندوقي التأمين الاجتماعي في استثمارات حقيقية للمساهمة في تمويل المزايا في المستقبل، وحتى يتوافر لنظم التأمين الاجتماعي احتياطيات قابلة للتحويل إلى أموال سائلة عند الحاجة . وأيضا الاستثمار بمعرفة الصناديق لتحقيق عائد استثمار مرتفع، مع ضرورة تطوير استراتيجية للاستثمار تعزز القدرة على إدارة الاستثمارات.

ولمعالجة مشكلة الأرصدة المتراكمة لدى بنك الاستثمار القومي أوصت الدراسة بتحويل الأموال المودعة لدى البنك تدريجيا إلى صندوقي التأمين الاجتماعي لأغراض الاستثمار. ولتحقيق ذلك دون التأثير على مستوى السيولة لدى البنك يجب إتاحة فترة انتقالية طويلة. كما أوصت بالتوقف عن تحويل الفائض النقدي لدى صندوق التأمين الاجتماعي للقطاع الحكومي إلى بنك الاستثمار القومي لاستعماله في سد النقص النقدي لدى صندوق التأمين الاجتماعي لقطاع الأعمال العام والخاص. كل ذلك ضمن استراتيجية لدمج صندوقي التأمين الاجتماعي في مؤسسة واحدة تمول ذاتها بذاتها، مع ضرورة استمرار الخزانة العامة في القيام بدور الكفيل المالي لنظام التأمين الاجتماعي، وذلك لتغطية أي عجز نقدي يظهر في المستقبل.

ج- اقتراحات المجالس القومية المتخصصة في مصر:

قام المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية – أحد المجالس القومية المتخصصة – بإصدار دراسة في أغسطس عام ١٩٩٤ تحت عنوان : " التأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة شبكة الأمان". تضمنت الدراسة تحليلا للسياسات الخاصة بمكافحة الفقر والعوز وتخفيف وطأتهما عن طريق برامج للحفاظ على مستوى مناسب من الدخل، ولتقديم المساعدات العامة والتي يطلق عليها تعبير شبكة الأمان.

افترضت الدراسة أن مسئوليات الحكومة ودور السياسات العامة لتخفيف وطأة الفقر هي التعويض عن قصور المؤسسات الأخرى، وليست أن تكون بديلا عنها أو سببا في إضعافها. مع مراعاة التوازن الدقيق في التشريعات والبرامج حتى لا تصبح عبئا ثقيلا وعقبة في طريق تنمية المجتمع. كما يجب أن تكون أداة فعالة للتوزيع العادل لمكاسب وصعوبات التنمية وللحفاظ على

مستوى أدنى للمعيشة لن تحول حتميات أوضاعهم عن المشاركة فى الأسواق الاقتصادية.

وأكدت الدراسة أن الحد من دور الحكومة من ناحية المؤسسات الاقتصادية ليس معناه اختفاء هذا الدور، حيث إنه مهم للغاية حتى فى أكثر الدول اعتناقا لاقتصاديات السوق مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وتمثلت أهم اتجاهات الإصلاح فى مجال التأمين الاجتماعى فيما يلى:

١- تحتوى النظم الحالية على خليط من أنواع الدعم منها: التأمينات الاجتماعية لقطاعات متنوعة من العاملين فى كثير من الهيئات العامة، التأمين ضد البطالة وضد إصابات العمل لبعض الفئات، المساعدات العامة نقدا أو عينا، قروض للصناعات الصغرى، التأمين الصحى لقطاعات معينة من المجتمع. أما مصادر تمويل هذه البرامج فتشمل اشتراكات العاملين، إسهامات جهات العمل، الخزانة العامة والتبرعات والهبات.

ونظرا للارتجال والمحدودية فى التشريعات نجد أن هناك فجوات وازدواجا وقدرا كبيرا من اللامساواة. لذلك فمن الضرورى إجراء إصلاح شامل وترتيب النظم وفقا لقواعد عادلة ومنطقية تراعى التفرقة بين برامج ممولة بالاشتراكات، وتعمل وفقا لمبادىء التأمين الاجتماعى، وبرامج المساعدات العامة التى يجب أن تقوم على مبدأ تقييم الحالات.

٢- إعطاء اهتمام جاد لدمج البرامج المبنية على أسس الاشتراكات والمساهمات فى برنامج أساسى إجبارى لجميع العاملين، ويمكن البدء بدمج بعض عناصر البرامج الحالية مثل تأمين أصحاب الأعمال، تأمين العاملين بالخارج وجوانب المساهمة فى التأمين الشامل . وتغطية العاملين فى الخارج بحيث يصبح اشتراكهم فى التأمينات الاجتماعية إجباريا.

٣- تعديل مستويات المعاشات بما يتناسب مع الزيادات فى مستوى المعيشة من خلال عملية دورية منتظمة حيث أنه على الرغم من أن المعادلات المستخدمة لحساب المعاشات فى بعض برامج التأمين تتصف بالسخاء، فإن القيمة الفعلية لهذه المعاشات منخفضة وذلك لانخفاض المرتبات والأجور التى تحسب المعاشات على أساسها .

٤- دراسة الإيجابيات والسلبيات لأساليب تمويل التأمينات، وخاصة النظم المستقبلية التى تستلزم تكوين أرصدة، والنظم الأخرى المبنية على أساس تقييم الميزانيات والاشتراكات المطلوبة عاما بعام *(pay as you go)* وملاءمة هذه النظم للأوضاع فى مصر.

وهكذا يمكن القول إن توصيات المجالس القومية المتخصصة فى مجال التأمين الاجتماعى قد ركزت على ضرورة الفصل بين النظم الممولة باشتراكات والنظم غير الممولة والتى تعتمد فى تمويلها على ميزانية الدولة، وتوحيد النظم الممولة باشتراكات فى نظام واحد، وأخيرا ضرورة وجود آلية لتعديل مزايا نظام التأمين الاجتماعى وفقا للتضخم للمحافظة على قيمتها الحقيقية.

د- مشروع حكومى جديد للحماية التأمينية:

ومن خلال التحقيقات الصحفية وتصريحات وزير المالية يمكن أن نستخلص محاور منظومة النظام الجديد المقترح فى الآتى:

(١) **احترام العلاقة التعاقدية** بين كل من المشتركين فى النظام الحالى من عاملين وأصحاب معاشات وورثة من جهة والصناديق من جهة أخرى. وننوه هنا إلى أن العلاقة فى نظم التأمين الاجتماعى الحالية ليست تعاقدية وإنما هى مستمدة من القوانين والتشريعات الصادرة فى هذا الشأن. وأكد الوزير أنه لن يسمح بدخول مشتركين جدد فى هذا النظام اعتبارا من توقيت يتم تحديده فى مرحلة مقبلة مع استمرار الحكومة فى اقتراض أى فوائض قد تتولد لدى الصناديق، فمن أين تأتى عدم القدرة المالية مع تحقيق فوائض. وأن الدراسات الاكتوارية مازالت تؤكد عدم كفاية هذه التدفقات للوفاء بمستحقات أصحاب المعاشات اعتبارا من النصف الأول من العقد المقبل. ونؤكد أيضا أن هذه مغالطة فأى

دراسات هذه التى تهمل حساب عائد الاستثمار فى تمويل النظام التأمينى.

(٢) إتاحة نظام معاش أساسى لكل من بلغ سن ٦٥ من ذكور وإناث ممن لا يتقاضون معاشا آخر من الدولة. ويتم تمويله من موارد الخزانة العامة للدولة. وأن هذا النظام بديل لنظام التأمين الشامل على العمالة غير المنتظمة. ونحذر هنا من خلط الأوراق مابين معاشات الضمان الاجتماعى (للفئات الأكثر حساسية للفقر) ومعاشات نظام العمالة غير المنتظمة. ما بين فئات ليس لديها دخل وفئات تعمل فى القطاع غير الرسمى ولها دخول تعيش عليها.

(٣) إنشاء نظام جديد للمشتركين الجدد (نظام محدد الاشتراك وهو نظام ادخار) بنسبة اشتراك ٢٢٪ وبحد اقصى ٢٠٠٠ جنيه شهريا. ٢٠٪ منها للمعاش (خطر الشيخوخة)، و٢٪ لتغطية خطر العجز والوفاة. (النظام الحالى يغطى ستة أخطار وليس ثلاثة) وينقسم النظام الجديد إلى شقين رئيسيين هما:

(أ) الحساب الدفترى: ١٥٪ من الأجر التأمينى. تستثمر فى أوراق مالية حكومية (سندات حكومية)، ويتم قيدها فى حسابات شخصية باسم المشترك، وتعلى الفوائد المستحقة لها كل فترة .

(ب) الحساب النقدى: ٥٪ من الأجر التأمينى. توجه حصيلتها للاستثمار فى أصول مالية لها عائد أكبر (أصول مالية سوقية تغذى احتياجات القطاع الخاص فى سوق المال)، وبالتالى يمكن أن تولد دخول أكبر لأصحاب المعاشات، ولكنها مرتبطة بمخاطر أعلى.

(٤) يتولى إدارة هذه المحافظ مديرون مؤهلون لذلك: وهى شركات خاصة لإدارة المحافظ الاستثمارية، والتى تسعى للربح وتتقاضى عمولات ومصروفات إدارية.

(٥) يتراوح معدل الإحلال مابين ٥٥٪ و٦٠٪. وهى فى النظام الحالى ٨٠٪، وهذا مؤشر لنقص المزايا بسبب المصروفات والعمولات والأرباح.

(٦) يسمح النظام الجديد بالتوريث لمن يرغب صاحب المعاش إضافتهم على حسابه: ويؤثر ذلك على قيمة المعاش (تزيد الاشتراكات حسب عدد الورثة وطول فترة الاشتراكات وغيرها من المتغيرات).

(٧) تطوير نظم المعاشات الاختيارية أو التكميلية مع العمل على توسيع قاعدتها وإتاحتها لأكبر عدد من المواطنين، وإدارتها عن طريق شركات متخصصة تتمتع بملاءة مالية وفنية قوية

(٨) تطوير نظم التأمين الخاصة بالمهنيين والمقيمين بالخارج والعمالة غير المنتظمة والذى ينظمه حاليا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

ويجب أن نعلم فى هذا المقام أن تعدد مستويات المعاش متاح فى مصر حيث توجد نظم عامة للتأمين الاجتماعى تغطى العاملين بأجر لدى الغير، وأصحاب الأعمال، والعاملين بالخارج، والعمالة غير المنتظمة، كما أن هناك نظما خاصة بديلة للنظام العام تكفل مزايا أفضل للعاملين فى بعض البنوك والمنشآت الاستثمارية الكبرى والتى تتعرض الآن للتصفية بسبب سياسة دمج البنوك وبيع الكثير منها لبنوك أجنبية، كما أن هناك نظما تكميلية خاصة تمثلها صناديق التأمين الخاصة التى يزيد عددها على ٦٧٣ صندوقا خاصا تحت إشراف الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين.

وربما يكشف لنا تصريح وزير المالية بتنويع أدوات الادخار عن نية الحكومة للتحول إلى النظم محددة الاشتراكات، وهى نظم ادخار وليست نظم للتأمين الاجتماعى، وتعرف باسم حسابات الادخار الشخصية أو الفردية، وفيها لا نجد أى دور اجتماعى للدولة حيث يعتبر ذلك تحولا لنظم التأمين الاجتماعى إلى نظم الادخار بنقل إدارة هذه المدخرات إلى القطاع الخاص، ونقل مسئولية الاستثمار إلى الأفراد، وهذا ما تم تطبيقه فى دول أمريكا اللاتينية. وإذا ما تم تطبيق هذه النظم اختياريا فتتعرض مدخرات الأفراد لمخاطر كبيرة حيث توجه هذه المدخرات للاستثمار فى سوق الأوراق المالية

(البورصة) بمعرفة مديرى محافظ الأوراق المالية فى القطاع الخاص، ويتطلب ذلك درجة عالية من الوعى وتهيئة مجتمعية سابقة على تطبيقها . أما إذا طبقت إجباريا، وهو أمر محتمل أو حتى مرجح، فستتحمل الدولة مسئولية استثمار المدخرات نظرا لأنها لن تستطيع التخلى عن هذه التدفقات المنتظمة والتى مازالت فى حاجة إليها ولذلك نجد أن الحسابات الدفترية توجه أرصدتها للاستثمار فى أوراق مالية حكومية.

وهنا يجب أن نذكر وزارة المالية بحقيقة علمية مؤداها أن لنظم التأمين الاجتماعى خصوصية عند تطبيقها فى أى دولة من الدول، فما يصلح للتطبيق فى دولة ما قد لا يصلح للتطبيق فى دولة أخرى . وقبل أن نشرع فى نقل تجربة من إحدى الدول (شيلى – المكسيك – السويد – دول الاتحاد السوفيتى السابق) للتطبيق فى مصر علينا أن نراعى ضرورة تشابه الظروف المهيئة لإصلاح نظم الضمان الاجتماعى والهياكل الاقتصادية فى الدولتين، وإلى أى مدى يكون نقل التجربة صحيحا.

كذلك فإن هناك اتجاها لتطوير النظم التكميلية الخاصة بالإضافة إلى الحسابات الشخصية من خلال شركات جديدة متخصصة فى إدارة برامج المعاشات. وهذا هو الجديد حيث تتم تصفية نظم التأمين الاجتماعى عن طريق إنشاء نظم ادخار مماثلة لدفاتر التوفير، وتسمى حسابات شخصية وتوجه أرصدتها لاستثمار جزء منها فى سندات حكومية أى لإقراض الحكومة لأن الحكومة لن تستغنى عن التدفقات الشهرية من مدخرات العاملين، وجزء آخر فى بورصة الأوراق المالية عن طريق الشركات الخاصة المشار إليها والتى تسعى لتحقيق الربح وتقاضى العمولات وترتفع فيها المصروفات الإدارية، وبالتالى تنخفض قيمة المزايا المستحقة، والتى تتمثل فى مبالغ من دفعة واحدة تصرف عند تحقق خطر الوفاة أو بلوغ السن.

وإذا رغب صاحب الحساب فى الحصول على معاش دورى فإنه يلجأ إلى شركات التأمين لتحويل هذا المبلغ إلى وثيقة تأمين لصرف المعاش، والتى تنتهى إلى عدم استمرار ورثة صاحب الحساب فى صرف هذا المعاش. وإذا رغب صاحب الوثيقة فى توزيع المعاش على المستحقين من أسرته بعد وفاته فإنه يسدد اشتراكات إضافية تتزايد وفقا لأعداد المستفيدين.

هـ - حملة إعلامية لتشويه صورة النظام العام للتأمين الاجتماعى:

فى محاولة لترويج لنظام تأمينى جديد وتجميد النظام العام للتأمين الاجتماعى وغلقه على من فيه من المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وعدم السماح لمشتركين جدد الدخول فى هذا النظام؛ لجأت وزارة المالية فى مصر إلى تشويه صورة النظام المطبق حاليا انطلاقا من وصف خاطئ للنظم الحالية للتأمين الاجتماعى، يمكن إيجاز هذه المحاولات فى الآتى:

- ارتفاع نسبة الاشتراكات فى النظام الحالى: يعكس ارتفاع نسبة الاشتراكات أسلوب تكوين الأموال المتبع، وفى مصر نتبع أسلوب التمويل الكامل، كما يعكس عدد الأخطار التى يغطيها النظام، فعندما نقارن النظام المصرى بأى نظام آخر يجب أن نضع فى اعتبارنا عدد الأخطار المغطاة ونسبة الاشتراك لتغطية كل خطر، وهل هى أخطار طويلة الأجل أم قصيرة الأجل. وكلما امتدت تغطية النظام لتشمل عددا أكبر من الأخطار فى النظام العام للتأمين الاجتماعى يعتبر ميزة وليس عيبا. وكان يمكن تخفيض نسبة الاشتراكات خلال السنوات الطويلة لتطبيق النظام إذا تمكنت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى من عوائد استثماراتها، والذى قد ينعكس على تخفيض تكاليف صاحب العمل.
- سخاء النظام فى المزايا التى يكفلها: يعكس الصفة التكافلية للنظام، كما يعكس ثقافة الشعب المصرى وتقاليده ومدى تماسك الأسرة المصرية. وكل ما هناك انه يحتاج إلى بعض الضوابط الحاكمة للشروط المؤهلة للحصول على المزايا. وقد تم تصميم النظام الحالى من الناحية الفنية لكى يتم تمويل هذه المزايا ذاتيا

وبدون تحميل الدولة بأى أعباء، إلا أن سوء الإدارة الحكومية وعدم تمكين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى من عوائد استثماراتها أدى إلى عدم تحقيق النظم لأهدافها.

• النظام الحالى غير عادل، وأن نسبة ضئيلة من المستفيدين يحصلون على النسبة الأكبر من المزايا المنصرفة: وهنا يجب أن نذكر أن نظام التأمين الاجتماعى المصرى نظام محدد المزايا، وتعتمد قيمة المزايا المنصرفة على متوسط الأجر فى عدد من السنوات الأخيرة للخدمة ومدة الاشتراك فى التأمين. فإذا كانت النسبة الضئيلة التى تحصل على النسبة الأكبر هى التى تشترك على الأجور الحقيقية ولا تتهرب من الاشتراك فى التأمين (العاملين فى القطاع الحكومى) وبالتالى تحصل على مزايا تتناسب مع الأجور المشترك عنها. بينما الغالبية من المؤمن عليهم فى القطاع الخاص وأصحاب الأعمال يتهربون من الاشتراك فى التأمين، ويشتركون على أجور تقل كثيرا عن أجورهم الحقيقية، وبالتالى يحصلون على مزايا تتناسب مع قيمة هذه الأجور.

• إن الخزانة العامة تتحمل أكثر من ٧٠٪ من نفقات النظام، وأنها ستزيد خلال السنوات القادمة إلى ٨٦٪: وعندما تصرح وزارة المالية بهذا العبء كان يجب أن تكشف عن مكونات هذه النسبة، بمعنى أن تكون هناك شفافية توضح التزامات نظام التأمين الاجتماعى وفقا للقانون والتزامات الدولة التى تصدر بقوانين خارج قانون التأمين الاجتماعى. فهذه النسبة فى أغلبها عبارة عن التزامات الدولة وليست التزامات نظام التأمين الاجتماعى وفقا للقانون. فأى مزايا تتقرر بقوانين خارج قانون التأمين الاجتماعى تلتزم الخزانة العامة بتكلفتها. سواء معاشات الضمان الاجتماعى، أو الزيادات السنوية، أو تمييز بعض الفئات فى طريقة حساب المعاشات، أو إتباع أسلوب التمويل المرحلى أو الدفع عند الاستحقاق فى تمويل بعض النظم مما تترتب عليه زيادة المعاشات المنصرفة عن الاشتراكات المحصلة مع مرور السنوات وتحمل الخزانة العامة بقيمة العجز.

• إن الدولة تتحمل تكلفة الزيادات السنوية للمعاشات منذ عام ١٩٨٧ بدون اشتراكات لتمويل هذه الزيادات: إن الدولة هى المستفيد الأول من أسلوب إدارة أموال المخصصات الفنية لنظم التأمين الاجتماعى فى صورة نقدية بإقراضها للهيئات الاقتصادية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. فالأصل أن تلتزم بالاستثمار فى أصول تحافظ على قوتها الشرائية. فإذا وجهت الدولة الأموال للاستثمار فى القروض فعليها التزام المواءمة مع نفقات المعيشة بتحمل تكلفة الزيادات السنوية للمعاشات، لأنها كمقترض هى المستفيدة من التضخم. وما تم من تحميل صناديق التأمين الاجتماعى بهذه التكلفة خطأ لجأت إليه الدولة باستخدام القوة الجبرية ولى ذراع الصناديق.

• إن أسلوب التمويل المرحلى أو الدفع عند الاستحقاق أفضل من أسلوب التمويل الكامل المتبع حاليا: ويجب أن نؤكد حقيقة علمية مهمة هى أن نوعية الأخطار المغطاة من أهم العوامل المؤثرة فى اختيار أسلوب تكوين الأموال. فالأخطار طويلة الأجل التى يغطيها نظام التأمين الاجتماعى المصرى يتطلب تمويلها أسلوب التمويل الكامل. بينما الأخطار قصيرة الأجل يستخدم فى تمويلها أسلوب التمويل المرحلى أو الدفع عند الاستحقاق. كما أن مستوى التطور الاقتصادى للدولة ومدى حاجتها لأموال الاحتياطيات لتمويل مشروعات الخطة يحدد أيضا أسلوب تكوين الأموال. كما أن نسبة الاشتراك فى التأمين تكون ثابتة فى أسلوب التمويل الكامل بينما هى تتغير فى أسلوب التمويل المرحلى، وفقا لتغير النفقات بالزيادة والنقصان سنويا، ويتم تمويل النقص إما بزيادة الاشتراكات أو نقص المزايا أو زيادة الضرائب، وهى أمور غير مرغوب فيها. كما أن أسلوب التمويل المرحلى يتأثر جدا بالتغيرات الديموغرافية ويعجز عن تغطية نفقاتها. ويجب أن نستفيد من تجارب دول العالم التى فشلت نظمها الممولة بأسلوب التمويل المرحلى وتراجعت عنها بإتباع سياسة التحول الجزئى أو الكلى لنظم التأمين الاجتماعى بها، أو لجأت

إلى زيادة عدد سنوات الخدمة ورفع سن التقاعد أو تعديل معادلة حساب المزايا حتى تؤجل المشكلات المالية التى قد تنتج عن الآثار السلبية لأسلوب التمويل المرحلى. وعلى المستوى المحلى يجب أن نستفيد من زيادة أعباء الخزانة العامة من عجز نظام التأمين الصحى عن مواجهة التزاماته بسبب إتباع أسلوب التمويل المرحلى، وأعباء الخزانة العامة من نظام التأمين الاجتماعى على العمالة غير المنتظمة والذى يمول بأسلوب التمويل المرحلى. ونؤكد هنا أن أسلوب التمويل الكامل المتبع فى نظام التأمين الاجتماعى فى مصر يفترض أن يسمح بزيادة مستوى المزايا التأمينية إذا ما أحسن استثمار الأموال المتراكمة ولصالح المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات. إلا أن طبيعة الارتباط بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وبنك الاستثمار القومى ووزارة المالية قد خلق صعوبات أمام آلية عمل النظام حيث تعجز الهيئة عن تنمية مواردها بالمعدلات المطلوبة، وينعكس ذلك فى تدنى مستوى المزايا برغم ارتفاع معدلات الإحلال فى النظام . كما أن توظيف تلك الأموال فى تمويل عجز الموازنة وإقراض الهيئات والمشروعات العامة يسهم فى ارتفاع نسبة قروض بنك الاستثمار القومى إلى الناتج المحلى الإجمالى مما يؤثر فى ارتفاع الدين العام المحلى.

- إن النظام الحالى غير قادر على الاستمرار من الناحية المالية: وهذا الادعاء يفضح نفسه، حيث إن النظام قد حقق احتياطيات تقدر بمبلغ ٢١٩ مليار جنيه حسب تصريحات وزير المالية، والتى بلغت الآن ٣٠٧.٨ مليار جنيه فى ٢٠٠٦/٦/٣٠. وإذا دققنا النظر فيها فسنجد أن هناك مديونية بدون فوائد على وزارة المالية مقابل الزيادات السنوية التى سددتها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى تقدر بما يزيد على ٥٥ مليار جنيه أيضا . أى أن إجمالى أموال التأمين الاجتماعى تتجاوز ٣٦٠ مليار جنيه كيف تكون عدم القدرة المالية مع تكوين فوائض تحول إلى بنك الاستثمار القومى ؟!! من ناحية أخرى، فالمعروف أن بنك الاستثمار القومى لا يمكن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى من عوائد استثماراتها لديه والمتمثلة فى المبالغ التى تحول سنويا إليه بموجب القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠. فإذا تم تصحيح مسار التدفقات النقدية بين البنك والهيئة، وقام البنك بسداد العائد السنوى للهيئة (١٠٪) أسوة بالأوعية الادخارية الأخرى (صندوق توفير البريد، شهادات استثمار البنك الأهلى) فإن هذا الادعاء ينتفى تماما، حيث تغطى الهيئة التزاماتها، وتتحمل تكلفة الزيادات السنوية، وتستقل تماما عن الخزانة العامة، وهذا هو الأصل فى التشريع.

- إن النظام الحالى للتأمين الاجتماعى كان مناسبا فى ضوء المعطيات الاقتصادية والديموجرافية التى كانت متاحة عند إعداده. إلا أن العديد من التغيرات المحورية والتى أثرت بشكل مباشر وكبير فى هذه المعطيات باتت تحث على ضرورة مراجعة النظم القائمة لاستحالة تحمل الاقتصاد الوطنى والأجيال القادمة تبعات استمرار العمل بالمعادلات والافتراضات التى بنيت على أساسها اركان نظم التأمين الاجتماعى الحالية: لقد تم تصميم نظام التأمين الاجتماعى فنيا لكى يستمر، والمراجعة الدورية للمركز المالى للصناديق كل خمس سنوات تضمن سلامة المركز المالى لها وقدرتها على الاستمرار، أما الكلام عن تغيرات ديموجرافية فمازال الهيكل السكانى لمصر هيكل شاب بمعنى أن استمرار دخول أعضاء جدد للنظام (حركة سوق العمل) يضمن استمرار النظام، والأمر يتوقف على توفير فرص عمل جديدة تستوعب الأعداد الكبيرة من شباب الخريجين الذين ينتظرون هذه الفرصة، وهذا يتوقف على سياسات الاستثمار المطبقة. وأزعم أن مصر لن تتعرض لهذه التغيرات فى الأجل القصير أو البعيد.

- إن صناديق التأمين الاجتماعى جعلت من أموالها البقرة المقدسة التى يجب ألا نقترب منها وألقت بكل الأعباء على الخزانة العامة: ويتبين لنا مما سبق أن أموال التأمين الاجتماعى كانت دائما سندا للخزانة العامة فى تمويل العجز وإقراض المشروعات العامة للدولة من خلال بنك الاستثمار القومى، وأن صناديق التأمين الاجتماعى لم يكن لديها خيار أو سيطرة على أموالها، فالأموال

تحول بقانون إلى بنك الاستثمار القومى، ويتحدد عائد الاستثمار بمعرفة الحكومة ممثلة فى مجلس إدارة البنك الذى يحرم الصناديق من عائد الاستثمار ليحكم السيطرة على قراراتها، وكل أعباء الخزانة العامة تتقرر بقوانين، فمن الذى جعل هذه الأموال تتضخم بهذا الشكل، ومن الذى منع الصناديق من الاقتراب منها لتوجيهها بما يحقق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات، وتطوير المزايا وأساليب تقديم الخدمة التأمينية، والبنية الأساسية لمكاتبها التى تهالكت بمرور الزمن .

- عدم كفاية المعاشات المنصرفة لتوفير مستوى معيشة كريم: ويعتبر ذلك من مواطن الضعف فى النظام والتى نأمل فى علاجها فى الأجل القريب، حيث يعود ذلك إلى عدم مناسبة الأجور المغطاة لتكاليف المعيشة التى تتزايد سنويا بسبب التضخم والأمل فى جهود المجلس القومى للأجور لتعديل لائحة الأجور التى تحقق مستوى معيشة كريم للمواطن المصرى، وتلبى الاحتياجات الأساسية لهذا المواطن (مسكن، غذاء، ملبس، علاج، تعليم) وفقا للأسعار الجارية. وإذا تم تحقيق ذلك نحصل على معاش الكرامة الذى يكفى لتوفير حياة كريمة لأصحاب المعاش تصون شيخوختهم وأسرهم من بعدهم.

رابعا : مقترحات للخروج من أزمة نظم التأمين الاجتماعى :

١ - تطوير نظام الضمان الاجتماعى بشكل عام: (يشتمل الضمان الاجتماعى على نظم التأمين الاجتماعى، ونظم المساعدات الاجتماعية):

أ - البدء بتحرير صناديق التأمين الاجتماعى من سيطرة وزارة المالية.

ب- تأكيد مستويات الحماية الاجتماعية الحالية، وتعدد مستويات المعاش الذى توفره النظم المطبقة فى مصر، ولتحقيق التوازن فى عمليات إعادة توزيع الدخل، والادخار. انطلاقا من صورة الوضع الراهن لنظم التأمين الاجتماعى وفى محاولة لاقتراح منظومة جديدة للحماية الاجتماعية، فإننا سننطلق من افتراض تعدد مستويات المعاش، الذى ترغب الحكومة فى تطبيقه وفقا لتوصيات البنك الدولى .

(١) **المستوى صفر:** نظام المعاش الأساسى المضمون من الدولة، والمعروف حاليا بمعاش الضمان الاجتماعى، والذى يصرف كميزة موحدة بناء على طلب المواطن المحتاج بعد تقييم الحالة *Means – tested*، وهو مستوى غير ممول باشتراكات حيث يعتمد على الإيرادات العامة للدولة. وذلك بهدف الفصل بين التزامات الدولة غير الممولة لأغراض اجتماعية ولتخفيف حدة الفقر، ويستهدف تحويل الفقراء إلى منتجين فى المدى المتوسط والطويل ويقطع صرف هذه الميزة بوفاة المنتفع منها ولا تستحق لأفراد أسرته بعد وفاته.

(٢) **المستوى الأول:** نظام التأمين الاجتماعى الممول **باشتراكات**، وينقسم إلى اثنين من البدائل المطروحة والمحتملة فى التطبيق وهى :

(أ) البديل الأول: نظام التأمين الاجتماعى العام، وهو النظام القائم باحتمال أن يتحول إلى نظام محدد المزايا ممول مرحليا *PAYGO*، وذلك بافتراض إيقاف دخول مشتركين جدد للنظام القائم وإجبارهم على الاشتراك فى نظام حسابات الادخار الشخصية، ويمثل هذا البديل الإطار العام للمشروع الجديد الذى طرحته وزارة المالية .

(ب) البديل الثانى : نظام التأمين الاجتماعى العام، القائم حاليا بافتراض استمراره محدد المزايا وممول تمويلا كاملا *Fully – Funded* وفقا لتصميمه بعد إصلاح مسار التدفقات المالية الداخلة والخارجة وتمكينه من عوائد استثماراته، والسماح له باستثمار نسبة أكبر من فوائض أمواله بمعرفة صندوقى التأمين الاجتماعى فى أوجه الاستثمار التى توفر عناصر الضمان للأموال المستثمرة والعائد المناسب والسيولة، مع التزام الخزانة العامة بالأعباء التى وردت بقوانين.

(٣) **المستوى الثاني:** نظام حسابات الادخار الشخصية، والتي يمكن إضافتها إلى نظم التأمين الاجتماعي كنظام ادخاري يغطي مستويات الدخول التي تزيد على الحد الأقصى لأجر الاشتراك في النظام العام الممول تمويلا كاملا، والذي يلبي الاحتياجات الأساسية.

(٤) **المستوى الثالث:** نظم التأمين الاجتماعي الخاصة، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

(أ) صناديق التأمين المهنية الخاصة، وعددها الآن ٦٧٢ صندوقا مسجلة في الهيئة المصرية العامة للتأمين وتخضع للإشراف الحكومي (وزارة التأمينات ثم وزارة التخطيط، ثم وزارة الاستثمار). وتمنح هذه الصناديق ميزة تكميلية محددة الاشتراكات وتطبق اختياريا، فمن حق صاحب العمل عدم إنشائها.

(ب) صناديق التأمين الخاصة البديلة، وعددها الآن ستة صناديق انشئت في ست منشآت استثمارية وفقا لأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠. وقد كانت ثمانية صناديق تمت تصفية صندوقين بسبب بيع البنوك لبنوك أجنبية تخضع للنظام العام وتمنح هذه الصناديق مزايا بديلة افضل من مزايا النظام العام، وهي نظم ممولة ومحددة المزايا. وتخضع هذه الصناديق لإشراف ورقابة وزارة التأمينات.

ويوضح الشكل التالي تصورا للمستويات الثلاثة المقترحة والمحتملة التطبيق في مصر لإصلاح نظام التأمين الاجتماعي، وفقا لصورة الوضع الراهن التي حددناها فيما سبق.

شكل رقم (١) رسم تخطيطي لتصور المستويات الثلاثة المقترحة

وزارة الشئون	وزارة التأمينات					
المستوى صفر	مستوى أول	مستوى ثان		مستوى ثالث		
	قديم	جديد				
حكومي	حكومي	خاص		خاص		
المعاش الأساسي المضمون من الدولة	تأمين إجتماعي	حسابات ادخار شخصية		صناديق التأمين الخاصة: البديلة	التكميلية	شركات التأمين
بناء على طلب المنتفع	إجباري	إجباري	اختياري	إجباري	اختياري	اختياري
وفقا لتقييم الحالة لتخفيف حدة الفقر	محدد المزايا	محدد الاشتراكات		محدد المزايا	محدد الاشتراكات	عقود
غير ممول باشتراكات	ممول: مرحلي / كامل	ممول		ممول	ممول	

من الشكل السابق يتضح لنا الفصل بين التزامات الدولة غير الممولة لتخفيف حدة الفقر في المستوى صفر، وخيارات أو بدائل المستوى الأول لتيسير العلاقات التشابكية بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والخزانة العامة وإضافة المستوى الثاني، ويمثله نظم حسابات الادخار الشخصية والتي يمكن أن يتم تطبيقها اختياريا، نظرا لما يتطلبه تطبيق هذا المستوى في مصر من تهيئة مجتمعية ووعي تأميني وتعديل تشريعي، حيث إنها لا تغطي إلا أخطار الشيخوخة والعجز فقط، مع استمرار النظام القديم ممولا تمويلا كاملا بعد تصحيح مسارات التدفقات المالية الخارجة والداخلة من وإلى النظام، والذي يغطي ستة أخطار لفقد الدخل.

ويتكون المستوى الثالث من نظم التأمين الخاصة البديلة والتكميلية وأشكال التأمينات العامة التي تطبقها شركات التأمين بعد تطوير التشريعات الخاصة بها.

ونلاحظ هنا أن الرسم التخطيطي يفترض تحرر قطاع التأمين الاجتماعي من السيطرة غير الشرعية لوزارة المالية على هذا القطاع وعودة الإشراف عليه لوزارة التأمينات.

ويقصد بافتراض تعدد مستويات المعاش هنا تأكيد أن مستويات الحماية الاجتماعية التي تطالب بها المؤسسات الدولية لإصلاح نظام التأمين الاجتماعي في مصر متوافرة، باستثناء المستوى الثاني الذي يتطلب تطبيقه في مصر تهيئة اجتماعية ووعي تأميني واستثماري. فضلا عن التعديلات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتطبيقه. إلا أننا نؤكد ضرورة استمرار مستويات الحماية التأمينية المطبقة حاليا ضمانا لاستقرار الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، وعدم زيادة أعباء الخزانة العامة .

(ج) أن يظل للدولة دور رئيسي في ضمان حد أدنى مناسب من مستوى الدخل لفئات معينة، وهي الفئات التي لا تستطيع الاشتراك في نظم التأمين الاجتماعي والتي تعيش تحت خط الفقر.

(د) تطوير نظام التأمين الاجتماعي عن طريق علاج مواطن الضعف فيه مع استمرار أسلوب التمويل الكامل للحفاظ على الحقوق المكتسبة بموجب التشريعات السارية.

(هـ) تطوير نظام التأمين الاجتماعي الشامل: وذلك بتعديل أسلوب تمويله وفقا لمبادئ التأمين الاجتماعي حتى لا تتحمل الخزانة العامة تكلفة مزاياه.

(و) ضرورة أن يتسع مجال تغطية الأخطار في نظم التأمين الاجتماعي ليشمل ستة أخطار كنظام العاملين بأجر لدى الغير، لتوفير مستويات الحد الأدنى للتأمينات الاجتماعية وفقا لأحكام اتفاقية العمل الدولي رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢.

(ز) إنشاء أطر جديدة لنظم الادخار الشخصية تطبق اختياريا، وتكون مكملة للنظام الحالي وليست بديلا له، وهذا هو المطبق في كل دول العالم المتحضرة.

(ح) تطوير نظم الصناديق التكميلية والبديلة القائمة وتوفير الضمانات الكافية لها.

٢- الفصل بين التزامات الدولة في مجال التضامن الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر والتزاماتها في مجال التأمين الاجتماعي، وتحمل الخزانة العامة بالأعباء المقررة بقوانين، وعدم خلط الأوراق.

٣- تحرير التدفقات النقدية إلى بنك الاستثمار القومي، وذلك بتخفيض التحويلات إليه والاستمرار في صرف العائد المتفق عليه لصناديق التأمين الاجتماعي.

٤- تنويع مكونات المحفظة الاستثمارية للهيئة، مع توجيه الأموال إلى المجالات التي تحقق الضمان قبل الربحية، الاستثمارات التي تقل فيها المخاطرة إلى أدنى حد ممكن . وعدم الاستثمار الدولي لهذه الأموال، وأن يكون الاستثمار في أوراق مالية حكومية (أذون أو سندات الخزانة) والأوراق المالية المضمونة من الحكومة.

٥- عدم زيادة الجزء المستثمر في سوق الأوراق المالية بصورتها الحالية، وإنشاء البورصات الخاصة الواردة بقانون سوق المال، فمازالت الأحكام الخاصة بها معطلة. إنشاء بورصة للتأمين الاجتماعي توفر الضمان وتقلل المخاطرة في استثماراتها.

٦- معالجة مشكلة الأرصدة المتراكمة لدى بنك الاستثمار القومي، إما بردها تدريجيا للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي مع استمرار سداد العائد المناسب من الناحية الفنية، أو إصدار سندات تضمن هذه الأموال، واستمرار سداد العائد حتى تتمكن الصناديق من مواجهة التزاماتها وتطوير مزاياها، وليس بإصدار صكوك تتحكم فيها وزارة المالية.

٧- تطوير أداء بنك ناصر الاجتماعي ليكون جهازا مصرفيا يختص بإدارة أموال التأمين الاجتماعي، مع ربط السياسة الاستثمارية لهذه الأموال بأهداف نظم التأمين الاجتماعي.

٨- ضرورة ربط السياسة الاستثمارية للأموال بأهداف نظم التأمين الاجتماعي: تستهدف السياسة الاستثمارية عددا من الأهداف الاقتصادية والتمويلية

والاجتماعية التى يمكن أن تحقق أهداف نظم التأمين الاجتماعي بفاعلية يمكن أن توجزها فيما يلى :

أ - من الأهداف المهمة زيادة التأثير الاقتصادى لنظام التأمين الاجتماعى بالاستثمار الكفء لأموال الاحتياطيات وتنمية العائد، وزيادة التأثير الاجتماعى للنظام بتوفير الأمان وكفاية مزايا التقاعد بزيادة فعاليتها لتوفير حياة كريمة عند التقاعد.

ب - كما يجب أن تستهدف تحقيق استقلالية اجهزة التأمين الاجتماعى فى مجالات التمويل والاستثمار والحد من سيطرة الدولة والتدخل الحكومى فى السياسات التمويلية والاستثمارية لنظم التأمين الاجتماعى.

ج - ومن ناحية أخرى يجب أن تركز السياسة الاستثمارية على تخفيض الاستثمار غير المنتج لأموال الاحتياطيات بالحد من تركز استثمارها بإيداعها لدى بنك الاستثمار القومى، وتسهم فى زيادة الدين العام المحلى، وعدم استثمارها فى صورة نقدية لا تتوافق مع أولويات الاستثمار التى تحقق دعم النمو المالى لأجهزة التأمين الاجتماعى .

د - ومن أجل الاستفادة من ودائع صناديق التأمين الاجتماعى لدى بنك الاستثمار القومى بدلا من تجميدها فى صورة قيود دفترية يجب أن تهدف السياسة الاستثمارية إلى تحويل الأرصدة المتراكمة لدى البنك من الصورة النقدية إلى أصول يمكن تداولها. فضلا عن فض الاشتباك بين علاقات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وبنك الاستثمار القومى والخزانة العامة، وتحرير الأموال من سيطرة وزارة المالية.

هـ - ومن أكثر الأهداف أهمية تكوين محفظة استثمارية لأموال التأمين الاجتماعى يراعى فيها اعتبارات ضمان الأموال والسيولة والعائد المناسب والمخاطر الأقل.

و - ومن أجل تفعيل دور فوائض أموال صناديق المعاشات فى سوق المال نرى استمرار مساهمة أجهزة التأمين الاجتماعى بالنسبة المستثمرة حاليا من أموال احتياطياتها بالاستثمار فى سوق الأوراق المالية وعدم زيادتها، مع الحذر والحرص دون تعرض مدخرات المؤمن عليهم للمخاطرة مع الأخذ فى الاعتبار ضعف الأسواق المالية.

ز - وعلى صعيد آخر هناك عدد من الأهداف التمويلية تتمثل فى زيادة قدرة نظم التأمين الاجتماعى على النمو المالى لتحقيق أهدافها بزيادة المزايا وتخفيض الاشتراكات فى الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى دعم نظم التأمين الاجتماعى ماليا لتفادى ظهور العجز المالى نتيجة زيادة الإنفاق على المزايا بسبب زيادة أعداد أصحاب المعاشات والمستحقين مع تناقص المؤمن عليهم سنة بعد أخرى . فضلا عن زيادة قدرة صندوقى التأمين الاجتماعى على تحمل تكلفة تعديل المعاشات سنويا وفقا للأرقام القياسية لنفقات المعيشة أو التضخم، وتخفيف العبء عن الخزانة العامة للدولة.

ح - كما يجب أن تستهدف السياسة الاستثمارية القضاء على التحديات التى تواجه نظام التأمين الاجتماعى، وأهمها أسباب التهرب من الاشتراك فى النظام فى منشآت القطاع الخاص والتى تؤثر سلبيا على القدرة التمويلية للنظام. وأيضا تحصيل المديونيات المتراكمة لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى باستخدام الوسائل القانونية.

ط - وتجدر الإشارة إلى أن هدف اتساع تغطية أجر الاشتراك فى التأمين الاجتماعى بإنشاء أطر أخرى لنظم الادخار تدار لا مركزيا وفقا لقواعد القطاع الخاص وتحت الإشراف الكامل للدولة يزيد من قدرة نظم التأمين الاجتماعى على النمو المالى. كما أن إنشاء نظام معاش تكميلى اختيارى تديره الدولة لتغطية الدخول التى تزيد على الحد الأقصى يحقق لصاحب المعاش حياة كريمة، وأن تكون معدلة وفقا لمعدلات التضخم.

ى - وأخيرا فإن هناك عددا من الأهداف الاجتماعية للسياسة الاستثمارية تتمثل فى فتح الحد

الأقصى للأجر الخاضع للاشتراك إلى المستوى الذى يحقق مستوى معيشة كريم لصاحب المعاش بما يغطى الاحتياجات الأساسية بالأسعار الجارية.

ك - كما تستهدف أيضا إنشاء نظم تأمين اجتماعى اختيارية تحت إشراف الدولة لتغطية فئات ربات البيوت وصغار العاملين لحساب أنفسهم الذين ليس لديهم محل عمل ثابت (تغطية الأعداد الكبيرة من شباب الخريجين الذين يعملون فى مهن حرة ويحصلون على دخول تفوق دخل الموظف الحكومى، ولا تغطيهم قوانين التأمين الاجتماعى).

ل - ومن ناحية أخرى يجب أن تستهدف تنظيم معاشات الضمان الاجتماعى التى تصرف كميزة موحدة غير ممولة باشتراكات وفقا لتقييم الحالة من خلال وزارة التضامن الاجتماعى والتى تعتمد على الإيرادات العامة للدولة بحيث لا تصرف بعد وفاة المنتفع بها، وتستخدم لتخفيف حدة الفقر ومساعدة المنتفع على التحول إلى أن يكون منتجا والخروج من دائرة الفقر.

م - ضرورة القيام بالإجراءات والإصلاحات التشريعية والمؤسسية المطلوبة.

وأخيرا، من الضرورى أن تضع وزارة المالية فى اعتبارها الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لنظم الضمان الاجتماعى عند تطبيق نظام جديد، ومدى مناسبته للغالبية العظمى من العاملين ونتذكر أن أموال التأمين الاجتماعى ليست ضرائب على الأجور ويجب فصلها عن العمليات المالية للموازنة العامة . كما يجب أن نتذكر عدم تطور سوق الأوراق المالية، والتى هى انعكاس لحالة الاقتصاد الوطنى الذى يمر بحالة من الركود، وضعف الوعى لدى المواطنين بالتعامل مع هذه السوق، ونسبة الفقراء والأميين ومحدودى الدخل والحرفيين الذين يعملون لحساب أنفسهم فى القطاع غير الرسمى، والأعداد الكبيرة من المتعطلين، وتأخر دخول أعداد كبيرة من العاملين إلى سوق العمل، وأثر ذلك على قيمة ونمط المزايا التى يمكن أن يحصلوا عليها، وبالتالى على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى لهذه الفئات، وانعكاس ذلك على أمن هذا الوطن.

الملحق الاحصائى

أولا: الإحصاءات الدولية

جدول (١)
تطور الناتج العالمي والناتج المحلي لدول مختارة وحصته من الإجمالي العالمي

	الناتج المحلى الإجمالى بالمليار دولار وفقاً لسعر الصرف السائد				نسبته من الإجمالى العالمى المحسوب بالدولار وفقاً لسعر الصرف السائد				الناتج القومي الإجمالي بالمليار الدولار وفقا لتعادل القوى الشرائية ٢٠٠٦	نسبته من الإجمالى العالمى وفقا لتعادل القوى الشرائية ٢٠٠٦
	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٦٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦		
الولايات المتحدة	٧٠١	٥٧٣٠,٨	٩٨٣٧,٤	١٣٢٠١,٨	%٣٩,٩	%٢٦,٣	%٣١,٢	%٢٧,٤	١٣٢١٣	%١٩,٩
الصين	٦٧,٢٠٠	٣٤٥,٦	١٠٨٩	٢٦٦٨,١	%٣,٨	%١,٦	%٣,٥	%٥,٥	١٠١٥٣	%١٥,٣
اليابان	٩١,١	٣٠٥٢,١	٤٨٤١,٦	٤٣٤٠,١	%٥,٢	%١٤	%١٥,٤	%٩	٤٢٢٩	%٦,٤
الهند	٥٠,٥	٣١٦,٩	٤٥٧	٩٠٦,٣	%٢,٩	%١,٥	%١,٥	%١,٩	٤٢١٧	%٦,٣
ألمانيا	١١٤,٨	١٦٨٨,٦	١٨٧٣	٢٩٠٦,٧	%٦,٥	%٧,٧	%٦	%٦	٢٦٢٣	%٣,٩
فرنسا	٩٩,٧	١٢١٥,٩	١٢٩٤,٣	٢٢٣٠,٧	%٥,٧	%٥,٦	%٤,١	%٤,٦	٢٠٥٩	%٣,١
بريطانيا	٨٩,١	٩٨٧,٦	١٤١٤,٦	٢٣٤٥	%٥,١	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٩	٢١٤٨	%٣,٢
إيطاليا	٧٢,٢	١١٠٢,٤	١٠٧٤	١٨٤٤,٨	%٤,١	%٥,١	%٣,٤	%٣,٨	١٧٨٩	%٢,٧
هولندا	١٩,٦	٢٩٥,٤	٣٦٤,٨	٦٥٧,٦	%١,١	%١,٤	%١,٢	%١,٤	٦٥١	%٠,٩
أسبانيا	٢٣,٨	٥١٣,٥	٥٥٨,٦	١٢٢٤	%١,٤	%٢,٤	%١,٨	%٢,٥	١٢٢١	%١,٨
كندا	٤٦,٧	٥٧٢,٧	٦٨٧,٩	١٢٥١,٥	%٢,٧	%٢,٦	%٢,٢	%٢,٦	١١٢٧	%١,٧
روسيا	٠٠	٥٧٩,١	٢٥١,١	٩٨٦,٩	٠٠	%٢,٧	%٠,٨	%٢,١	١٦٥٦	%٢,٥
البرازيل	١٩,٥	٤٦٥	٥٩٥,٥	١٠٦٨	%١,١	%٢,١	%١,٩	%٢,٢	١٦٦١	%٢,٥
المكسيك	٢١,٦	٢٩٢,٧	٥٧٤,٥	٨٣٩,٢	%١,٢	%١,٣	%١,٨	%١,٧	١١٨٩	%١,٨
استراليا	٢٢,٩	٣٠٩,٧	٣٩٠,١	٧٦٨,٢	%١,٣	%١,٤	%١,٢	%١,٦	٦٩٩	%١,١
سويسرا	١٣,٩	٢٢٨,٤	٢٣٩,٨	٣٧٩,٨	%٠,٨	%١,١	%٠,٨	%٠,٨	٣٠٥	%٠,٥
كوريا الجنوبية	٣,٠٠	٢٥٢,٦	٤٥٧,٢	٨٨٨	%٠,٢	%١,٢	%١,٥	%١,٨	١١٥٢	%١,٧
إجمالى العالم	١٧٥٦	٢١٨١٧	٣١٤٩٣	٤٨٢٤٥	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٦٦٥٩٦	%١٠٠

المصادر:

١ – البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠، ص ٢١٤، ٢١٥.

2 – World Bank, World Development Report 2008, p. 304, 305.

3 - World Bank, World Development Indicators 2002, p. 208 – 210.

جدول (٢)

معدلات النمو الحقيقية للناتج العالمي ومناطق ودول مختارة

	١٩٩٨-٨٩	٢٠٠٨-٩٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
العالم	%٣,٢	%٤,٤	%٣,٨	%٤,٨	%٢,٥	%٣,١	%٤	%٥,٣	%٤,٨	%٥,٤	%٥,٢	%٤,٨
الدول المتقدمة	%٢,٧	%٢,٦	%٣,٥	%٤	%١,٢	%١,٦	%١,٩	%٣,٢	%٢,٥	%٢,٩	%٢,٥	%٢,٢
الولايات المتحدة	%٣	%٢,٦	%٤,٤	%٣,٧	%٠,٨	%١,٦	%٢,٥	%٣,٦	%٣,١	%٢,٩	%١,٩	%١,٩
منطقة اليورو	٠٠	%٢,١	%٣	%٣,٨	%١,٩	%٠,٩	%٠,٨	%٢	%١,٥	%٢,٨	%٢,٥	%٢,١
اليابان	%٢	%١,٥	%-٠,١	%٢,٩	%٠,٢	%٠,٣	%١,٤	%٢,٧	%١,٩	%٢,٢	%٢	%١,٧
الصين	%٩,٦		%٧,٦	%٨,٤	%٨,٣	%٩,١	%١٠	%١٠,١	%١٠,٤	%١١,٠	%١١,٥	%١٠
الدول النامية	%٣,٨	%٦,٥	%٤,١	%٦	%٤,٣	%٥,١	%٦,٧	%٧,٧	%٧,٥	%٨,١	%٨,١	%٧,٤
افريقيا	%٢,٢	%٤,٨	%٢,٨	%٣,٢	%٤,٣	%٣,٦	%٤,٧	%٥,٨	%٥,٦	%٥,٦	%٥,٧	%٦,٥
شرق ووسط أوروبا	%١,١	%٤,٤	%٠,٥	%٤,٩	%٠,٢	%٤,٥	%٤,٨	%٦,٧	%٥,٦	%٦,٣	%٥,٨	%٥,٢
كومنولث الدول المستقلة	٠٠	%٧,١	%٥,٢	%٩	%٦,٣	%٥,٣	%٧,٩	%٨,٤	%٦,٦	%٧,٧	%٧,٨	%٧
آسيا الناهضة	%٧,٣	%٨,١	%٦,٥	%٧	%٦	%٧	%٨,٣	%٨,٨	%٩,٢	%٩,٨	%٩,٨	%٨,٨
الشرق الأوسط	%٤,٥	%٤,٩	%١,٩	%٥,٤	%٣	%٤	%٦,٦	%٥,٦	%٥,٤	%٥,٦	%٥,٩	%٥,٩
أمريكا اللاتينية	%٣,١	%٣,٣	%٠,٣	%٣,٩	%٠,٥	%٠,٣	%٢,٤	%٦	%٤,٦	%٥,٥	%٥	%٤,٣
الاتحاد الأوروبي	%٢	%٢,٥	%٣	%٣,٩	%٢,١	%١,٤	%١,٥	%٢,٧	%٢	%٣,٢	%٣	%٢,٥

*تقديرات ** توقعات

IMF, World Economic Outlook, September 2007, P. 215.

جدول (٣)
معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم)
فى دول مناطق مختارة

	٨٩-١٩٩٨	٩٩-٢٠٠٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
الدول المتقدمة	%٣,٥	%٢	%١,٤	%٢,٢	%٢,١	%١,٥	%١,٨	%٢	%٢,٣	%٢,٣	%٢,١	%٢
الولايات المتحدة	%٣,٣	%٢,٧	%٢,٢	%٣,٤	%٢,٨	%١,٦	%٢,٣	%٢,٧	%٣,٤	%٣,٢	%٢,٧	%٢,٣
منطقة اليورو	-	%٢,١	%١,١	%٢,١	%٢,٤	%٢,٣	%٢,١	%٢,١	%٢,٢	%٢,٢	%٢	%٢
اليابان	%١,٥	%٢ -	%٠,٣ -	%٨ -	%٠,٧ -	%٠,٩ -	%٣ -	-	%٠,٣ -	%٠,٣	-	%٠,٥
الصين	%٩,٤	-	%١,٤-	%٤	%٠,٧	%٠,٨ -	%١,٢	%٣,٩	%١,٨	%١,٥	%٤,٥	%٣,٩
الدول النامية	%٥٠,٣	%٦,٢	%١٠,٢	%٧	%٦,٥	%٥,٧	%٥,٧	%٥,٤	%٥,٢	%٥,١	%٥,٩	%٥,٣
افريقيا	%٢٨,٤	%٨,١	%١٠,٨	%١٢,٦	%١١,٤	%٨	%٧,٨	%٥,٥	%٦,٦	%٦,٣	%٦,٦	%٦
شرق ووسط أوروبا	%٦٣,٤	%١١,٣	%٢٣,٧	%٢٣,١	%١٩,٧	%١٤,٩	%٩,٢	%٦,١	%٤,٩	%٥	%٥,١	%٤,١
كومنولث الدول المستقلة	-	%١٧,٧	%٦٩,١	%٢٤,١	%١٩,٩	%١٣,٤	%١١,٩	%١٠,٣	%١٢,١	%٩,٤	%٨,٩	%٨,٣
آسيا الناهضة	%٩,٧	%٣,٣	%٢,٥	%١,٨	%٢,٧	%٢	%٢,٥	%٤,١	%٣,٦	%٤	%٥,٣	%٤,٤
الشرق الأوسط	%١١,٤	%٦,٧	%٦,٦	%٤	%٣,٨	%٥,٣	%٦,٢	%٧,٢	%٦,٩	%٧,٥	%١٠,٦	%٩,٢
أمريكا اللاتينية	%١٣٤,٢	%٧,١	%٨,٣	%٧,٦	%٦,١	%٨,٩	%١٠,٦	%٦,٥	%٦,٣	%٥,٤	%٥,٣	%٥,٨
الاتحاد الأوروبى	%١١,٥	%٢,٤	%٢,٢	%٣,١	%٣	%٢,٥	%٢,٢	%٢,٣	%٢,٣	%٢,٣	%٢,٣	%٢,٣
الهند	%٩,٧	-	%٤,٧	%٤	%٣,٨	%٤,٣	%٣,٨	%٣,٨	%٤,٢	٦,١	%٦,٢	%٤,٤

* تقديرات   ** توقعات

IMF, World Economic Outlook, October 2007, p.223 - 227.

جدول (٤)
ميزان الحساب الجاري في مناطق ودول مختارة

القيمة بالمليار دولار

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
الدول المتقدمة (القيمة بالمليار دولار)	١٠٧,٩-	٢٦٥,٧-	٢٠٤,٥-	٢١١,١-	٢٠٨,٩-	٢٢٠,٦-	٤٣١,٦-	٥٠٨,٨-	٤٩٩,٨-	٥٥٠,٢-
الولايات المتحدة (القيمة بالمليار دولار)	٢٩٩,٨-	٤١٧,٤-	٣٨٤,٧-	٤٥٩,٦-	٥٢٢,١-	٦٤٠,٢-	٧٥٤,٩-	٨١١,٥-	٧٨٤,٣-	٧٨٨,٣-
منطقة اليورو (القيمة بالمليار دولار)	٢٨,٦	٣٧-	٨	٤٧,٣	٤٢,٩	١٠٩,٣	٢٧,٩	٠,٩-	٢١,٢-	٤٨,٨-
اليابان (القيمة بالمليار دولار)	١١٤,٥	١١٩,٦	٨٧,٨	١١٢,٦	١٣٦,٢	١٧٢,١	١٦٥,٧	١٧٠,٤	١٩٥,٩	١٩٥,١
الصين***	%١,٤	%١,٧	%١,٣	%٢,٤	%٢,٨	%٣,٦	%٧,٢	%٩,٤	%١١,٧	%١٢,٢
الهند***	%٧-	%١-	%٠,٣	%١,٤	%١,٥	%٠,١	%١-	%١,١-	%٢,١-	%٢,٦-
الدول النامية	١٩,٣-	٨٦,٤	٤٠,٨	٧٨,٤	١٤٦,٣	٢١١,٥	٤٣٨,٢	٥٩٦	٥٩٣,٣	٦٢٣,٦
افريقيا	١٤,٢-	٨,١	٠,٩	٦,٨-	١,٨-	١	١٦,٤	٢٨,٩	٠,٥-	٧,٨
شرق ووسط أوروبا	٢٥,٨-	٣١,٨-	١٦-	٢٣,٩-	٣٧,٤-	٥٩,٧-	٦١,٩-	٨٨,١-	١١٩,٢-	١٣٤,٣-
كومنولث الدول المستقلة	٢٣,٨	٤٨,٣	٣٣,١	٣٠,٢	٣٥,٩	٦٣,٥	٨٨,٣	٩٨,٤	٧٧,٢	٥٧,٧
آسيا الناهضة	٣٨,٣	٣٨,١	٣٦,٥	٦٤,٦	٨٢,٩	٨٩,٢	١٦٣,٨	٢٨٧,١	٣٨٩,٢	٤٤٥,١
الشرق الأوسط	١٥,١	٧١,٧	٤٠	٣٠,٣	٥٩	٩٦,٧	١٩٦,٧	٢٣٣,٨	٢٢٧	٢٤٧,١
أمريكا اللاتينية	٥٦,٤-	٤٨-	٥٣,٨-	١٥,٩-	٧,٧	٢٠,٩	٣٤,٩	٤٤,٩	١٩,٦	٠,٤-
الاتحاد الأوروبي	١٥,٨-	٨٤,٢-	٢٧,٣-	١٩,١	٢٠,٩	٦٢,٩	٣٠-	٩٥,٣-	١٦٧,٣-	٢١٧,٧-

* تقديرات ** توقعات *** نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 232, 236.

ثانيا: الإحصاءات العربية

جدول (١)
الناتج المحلى الإجمالى لبلدان الوطن العربي بأسعار السوق الجارية (١٩٩٥، ٢٠٠٠-٢٠٠٦)

القيمة بالمليون دولار

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	*٢٠٠٦
مجموع الدول العربية	٥٣٥٦٠٠	٦٧٧١٢٥	٦٦٤٤١٩	٦٧٢٩٢٠	٧٥٣٧٥٦	٨٨٩٩٦٢	١٠٨٤٢٠٠	١٢٧٣٣٧٩
الأردن	٦٦٥٠	٨٤٦١	٨٩٧٦	٩٥٨٣	١٠١٩٦	١١٣٩٨	١٢٧١١	١٤٢٥٧
الإمارات	٤٢٨٠٧	٧٠٥٢١	٦٩٥٤٦	٧٤٩٥٩	٨٨٥٣٦	١٠٦٣٢٦	١٣٣٥٨٣	١٦٤٨٦٥
البحرين	٥٨٥٠	٧٩٧١	٧٩٢٩	٨٤٤٨	٩٦٩٩	١١١٨٢	١٣٣٨١	١٥٧٨٩
تونس	١٨٠٥٠	١٩٤٣٥	٢٠٠٥٦	٢٣١٤٣	٢٦٩٠٣	٢٩٢٥٣	٢٨٩٥٥	٣١٤١٦
الجزائر	٤٢٠٧٩	٥٤٧٩٣	٥٥٠٩٧	٥٦٩٩٩	٦٨٠٥٢	٨٥٠٣٢	١٠٢٢١٧	١١٧٠٠٤
جيبوتي	٤٩٨	٥٥٣	٥٧٤	٥٩٢	٦٢٥	٦٦٢	٧٠٨	٧٥٨
السعودية	١٤٢٤٥٨	١٨٨٤٤٢	١٨٣٠١٢	١٨٨٥٥١	٢١٤٥٧٣	٢٥٠٣٣٩	٣٠٨٦٥٣	٣٤٦٩٧٤
السودان	٤٨٦٧	١٣٠٨٩	١٥٧١٧	١٨١٣٢	٢١٣٦٧	٢٦٥٩٧	٣٣١٥٧	٤٣٨٩٤
سوريا	١٦٦١٧	١٨٩٢٣	٢٠٢٣٧	٢٠٦٦٩	٢١٦٨٨	٢٤٤٨٦	٢٧٩٧١	٣٢٥٣٣
العراق	٧٥٠٠	٢٠٩٦٩	١٧٦٨٢	١٧٤٣٧	١٠٦٢١	٢٤٧٠٠	٣٣٣٢٧	٤١٩٩٢
عمان	١٣٨٠٣	١٩٨٦٢	١٩٩٤٣	٢٠٣٢٥	٢١٧٨٤	٢٤٧٤٩	٣٠٨٣٤	٣٥٦٥٦
قطر	٨١٣٨	١٧٧٦٠	١٧٥٣٨	١٩٣٦٤	٢٣٥٣٤	٣١٧٣٤	٤٢٤٦٣	٥٢٧٢٢
الكويت	٢٧٠٨٠	٣٧٧١٤	٣٤٩٠٦	٣٨١٢٩	٤٧٨٢٣	٥٩٤٣٩	٨٣٨٢٨	١٠١٩٠٤
لبنان	١١١٢٢	١٦٦٧٩	١٧٠٦٥	١٨٧١٢	١٩٧٩٨	٢١٧٦٨	٢٢٠٥٠	٢٣٢٨٥
ليبيا	٣٠٥١٠	٣٤٥٧٤	٣٠٠٣٢	٢٠٤٠٥	٢٤٥٤٥	٣١٩١٣	٤٢٧٦٦	٥٣١٩٤
مصر	٦٠١٠٦	٩٩٥٩٠	٩٧٣٦٧	٨٥١٨٠	٨١١٣٥	٧٨٦٢٣	٨٩٥٢٨	١٠٧٣٧٨
المغرب	٣٣١٨٤	٣٧٠٦٠	٣٧٧٦٦	٤٠٤٧٤	٤٩٨١٩	٥٦٣٩٢	٥٨٩٥٦	٦٥٨٩٩
موريتانيا	١٠٥٦	١٠٧٩	١١٢٢	١١٥٠	١٢٨٥	١٤٩٥	١٨٧١	٢٦٦١
اليمن	٥١٥٨	٩٦٥١	٩٨٥٦	١٠٦٧١	١١٧٧٥	١٣٨٧٤	١٧٢٤٢	٢١١٩٦

* تقديرات أولية

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، صـ٢٨٢

جدول (٢)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية بأسعار السوق الجارية(٢٠٠٦)

القيمة بالمليون دولار

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الإنتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى				
مجموع الدول العربية	٧٩٤٠٧	٥١٢٣٧٦	١٢١٤٥٦	٥٩٢٧٠	١٧١٧٥	٧٨٩٦٨٣	١١٨٥٠٨	٧٩٨٥٢	٥٦٦٥١	٢٥٥٠١١	٤٠٩٣٨	١٢٩٣٩١	٣٧٩٧٦	٢٠٨٣٠٥	١٢٥٢٩٩٩	٢٠٣٨٠	١٢٧٣٣٧٩
الأردن	٣٤١	٣٧٠	٢٥١٥	٥٧٢	٣٢٢	٤١٢٠	١٢٩٩	٢٠٤٢	٦٣٠	٣٩٧١	١٤٥٠	٢١٩٨	٧٢٦	٤٣٧٤	١٢٤٦٦	١٧٩٢	١٤٢٥٧
الإمارات	٣٣٣٣	٦١١٤٤	١٩٩٩٥	١٢٢٨٧	٢٥٩٣	٩٩٣٥٢	١٩٨٦٩	١٠٤٨٨	٧١٨٧	٣٧٥٤٤	١٢٥٥٨	١٠٦٢٦	٣٠٨٦	٢٦٢٧١	١٦٣١٦٧	١٦٩٧	١٦٤٨٦٥
البحرين	٦٢	٤٤٥٧	١٩٢٨	٥٠٥	٢٠٥	٧١٥٧	١٥٩٦	٩٠٦	١٩٧٠	٤٤٧٢	١١٧٨	١٨٥٧	٥٠١	٣٥٣٦	١٥١٦٤	٦٢٥	١٥٧٨٩
تونس	٣٤٥٤	١٧٠٦	٥٣٠٥	١٦٧٧	٤٨٢	١٢٦٢٤	٤٨٣٦	٣٣٣٩	٩٤٠	٩١١٥	١٠١٩	٤٢٥١	١٠٩٦	٦٣٦٥	٢٨١٠٤	٣٣١٢	٣١٤١٦
الجزائر	٨٤٦٦	٥٦٥٣٤	٤٧٣٠	٧٦٤٠	١٠٧٤	٧٨٤٤٣	١٠٣٦٤	٩٢٤٣	٤٤٠	٢٠٠٤٨	٨٠٥	٨٣٢١	١٩٥٥	١١٠٨١	١٠٩٥٧١	٧٤٣٣	١١٧٠٠٤
جيبوتي	٢٣	٤	١٧	٤٤	٣٥	١٢٤	١٠٤	١٨٥	٨٨	٣٧٧	٠	١٤٩	٠١٣	١٦٢	٦٦٣	٩٥	٧٥٨
السعودية	١٠٤٩٤	١٧٣٤٥٢	٣٢٨٨٦	١٥٦٦٢	٣١١٠	٢٣٥٦٠٤	١٨٠٥٠	١١٠٢٦	١٣٩٥٥	٤٣٠٣١	١٣٨٩٩	٨٤٣٢١	٣١٦٨	٦٥٣٨٩	٣٤٤٠٢٣	٢٩٥١	٣٤٦٩٧٤
السودان	١٣٥٦٧	٥٠٦٥	٣٢٨١	١٨٥٥	٨٧٦	٢٤٦٤٣	٦٨١٧	٥٨٦٦	٣٥٩٨	١٦٢٨١	٠	١٣٣٩	٨٧٧	٢٢١٧	٤٣١٤١	٧٥٣	٤٣٨٩٤
سوريا	٦٨٠٥	٨٣٩٣	٣٣٠٨	٩٠٤	٤٣٥	١٩٨٤٦	٦٢٣٨	٣٩٣٢	١٥٣١	١١٧٠١	٠	٣٠٢٥	٨٤٣	٣٨٦٨	٣٥٤١٥	٢٨٨٢-	٣٢٥٣٣
العراق	٣٩١١	٣٢١٨٩	٨٢٤	٥٣٢	٢٨٠	٣٧٧٣٧	٣٤١٠	٤٠٧٥	٨٢	٧٥٦٧	٣٨٧	٥٢٢٢	٨٧١	٦٤٨٠	٥١٧٨٤	٩٧٩١-	٤١٩٩٢
عمان	٤٤٧	١٧٣٢٧	٣٦٩٨	٩٠٩	٣٩٣	٢٢٧٧٥	٤١١٥	٢٢٣١	٣٥٢	٦٦٩٧	٩٠٩	٢٢٣٤	٢٧٦٩	٥٩١٢	٣٥٣٨٤	٢٧٢	٣٥٦٥٦
قطر	٦٤	٣٢٦١٢	٣٨٧٣	٢٨٢٧	٦٦٦	٤٠٠٤٢	٢٠٩٢	١٥٤٢	٤٣٣٠	٧٩٦٤	٠	٤٩٢٥	٧١٧-	٤٢٠٨	٥٢٧١٤	٥٠٩	٥٢٧٢٢
الكويت	٢٥٩	٥٦٠١٧	٦٨٠٠	١٦٥٢	١١٦٠	٦٥٨٨٥	٤٣٤٢	٤٨١٥	٨٩٣٥	١٨٠٩٢	٣٩٣٧	٩٥٧٦	٣٨١٣	١٧٣٢٦	١٠١٣٠٣	٦٠٢	١٠١٩٠٤
لبنان	١٨١٨	٠	٢١١٦	١١٢٠	١٢٤٤	٦٢٩٨	٦٧٠٥	٧١٥	١٤٥٠	٨٨٦٩	١٦٥٤	٤٨٩٨	١٥٦٦	٨١١٨	٢٣٢٨٥	٠	٢٣٢٨٥
ليبيا	١٢٩٤	٣٨٢٦٢	١١٤٥	١٦٨٩	٣٣٣	٤٢٧٢٣	٢٧٠٥	١٨٨٢	٥٤١	٢١٢٨	٥٣٣	٤٣١٢	٤٩٨	٥٣٤٣	٥٣١٩٤	٠	٥٣١٩٤
مصر	١٤٢١٣	١٥٦١٥	١٧١٥٥	٤١٣١	١٩١٩	٥٣٠٣٢	١٤٣٢٠	١٠٤١١	٧١٧٨	٣١٩٠٨	١٧٧٩	٩٨٩٦	٤٤٥١	١٦٠٧٥	١٠١٠١٦	٦٣٦٢	١٠٧٣٧٨
المغرب	٧٩٠٧	١١٢٠	١٠٤٠٢	٣٨٢٦	١٨٩٥	٢٥١٠	٨٧١٤	٤٦٧١	٣٣٥٨	١٦٧٤٤	٠	٦٠١٥	١١٢٧٦	١٧٢٩١	٥٩١٨٥	٦٧١٤	٦٥٨٩٩
موريتانيا	٤١٥	٩٣١	٩٠	١٤٩	٠	١٥٨٦	٢٥٥	١٠١	٠	٣٥٧	٠	٢٦٦	٢٤٥	٥١١	٢٤٥٣	٢٠٨	٢٦٦١
اليمن	٢٥٣٦	٧١٧٨	١٣٨٨	١٢٨٩	١٥٢	١٢٥٤٢	٢٦٧٦	٢٢٨٤	٨٥	٥١٤٥	٨٧٩	١٩٦١	٩٤٠	٣٧٨٠	٢١٤٦٧	٢٧١-	٢١١٩٦

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، ص ٢٨٣.

جدول (٣)

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية

	٨٩-١٩٩٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
مصر	%٣,٧	%٦,١	%٥,٤	%٣,٥	%٣,٢	%٣,٢	%٤,١	%٤,٥	%٦,٨	%٧,١	%٧,٣
الجزائر	%١,٧	%٣,٢	%٢,٢	%٢,٦	%٤,٧	%٦,٩	%٥,٢	%٥,١	%٣,٦	%٤,٨	%٥,٢
المغرب	%٢,٨	%٠,٥	%١,٨	%٧,٦	%٣,٣	%٦,١	%٥,٢	%٢,٤	%٨	%٢,٥	%٥,٩
السودان	%٢,٦	%٣,١	%٨,٤	%٦,٢	%٥,٤	%٧,١	%٥,١	%٨,٦	%١١,٨	%١١,٢	%١٠,٧
تونس	%٤,٦	%٦,١	%٤,٧	%٥	%١,٧	%٥,٦	%٦	%٤	%٥,٤	%٦	%٦,٢
البحرين	%٤,٨	%٤,٣	%٥,٢	%٤,٦	%٥,٢	%٧,٢	%٥,٦	%٧,٨	%٧,٦	%٦,٨	%٦,٥
الأردن	%٢,٧	%٣,٤	%٤,٣	%٥,٣	%٥,٨	%٤,٢	%٨,٦	%٧,١	%٦,٣	%٦	%٦
الكويت	%٢,٧	%١,٨-	%٤,٧	%٠,٢	%٣	%١٦,٥	%١٠,٥	%١٠	%٥	%٣,٥	%٤,٨
لبنان	%٠,١-	%٠,٨-	%١,٧	%٤,٥	%٣,٣	%٤,١	%٧,٤	%١	-	%٢	%٣,٥
ليبيا	%١,١-	%١,١	%٣,٤	%٥,٩	%١,٤	%٥,٩	%٥	%٦,٣	%٥,٦	%٩,٢	%٦,٩
عمان	%٥,٢	%٠,٢-	%٥,٥	%٧,٥	%٢,٦	%٢	%٥,٤	%٥,٨	%٥,٩	%٦	%٦,٣
قطر	%٤,١	%٥,٥	%١٠,٩	%٦,٣	%٣,٢	%٦,٣	%١٧,٧	%٩,٢	%١٠,٣	%١٤,٢	%١٤,١
السعودية	%٣,١	%٠,٧-	%٤,٩	%٠,٥	%٠,١	%٧,٧	%٥,٣	%٦,١	%٤,٣	%٤,١	%٤,٣
سورية	%٥,٣	%٣,١-	%٢,٣	%٣,٧	%٥,٩	%١,١	%٢,٨	%٣,٣	%٤,٤	%٣,٩	%٣,٧
الإمارات	%٦,٦	%٣,١	%١٢,٤	%١,٧	%٢,٦	%١١,٩	%٩,٧	%٨,٢	%٩,٤	%٧,٧	%٦,٦
اليمن	%٠٠	%٣,٨	%٦,٢	%٣,٨	%٣,٩	%٣,٧	%٤	%٤,٦	%٤	%٣,٦	%٤,٣
موريتانيا	%٢,٢	%٦,٧	%١,٩	%٢,٩	%١,١	%٥,٦	%٥,٢	%٥,٤	%١١,٤	%٠,٩	%٤,٤
جيبوتى	%١,٧-	%٣	%٠,٥	%٢	%٢,٦	%٣,٢	%٣	%٣,٢	%٤,٨	%٤,٨	%٥,٧
جزر القمر	%٠,٩	%١,٩	%١,٤	%٣,٣	%٤,١	%٢,٥	%٠,٢-	%٤,٢	%١,٢	%١	%٣

* تقديرات ** تدفقات

IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 219,221.

جدول (٤)
معدل ارتفاع أسعار المستهلكين في الدول العربية

	٨٩- ١٩٩٩	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
مصر	%١٢,٣	%٣,٧	%٢,٨	%٢,٤	%٢,٤	%٣,٢	%٨,١	%٨,٨	%٤,٢	%١٠,٩	%٧,٨
الجزائر	%١٨	%٢,٦	%٠,٣	%٤,٢	%١,٢	%٢,٦	%٣,٦	%١,٦	%٢,٥	%٤,٥	%٤,٣
المغرب	%٤,٧	%٠,٧	%١,٩	%٠,٦	%٢,٨	%١,٢	%١,٥	%١	%٣,٣	%٢,٥	%٢
السودان	%٨١,٥	%١٦	%٨	%٤,٩	%٨,٣	%٧,٧	%٨,٤	%٨,٥	%٧,٢	%٨	%٦,٥
تونس	%٥,٣	%٢,٧	%٢,٣	%٢	%٢,٧	%٢,٧	%٣,٦	%٢	%٤,٥	%٣	%٣
البحرين	%١,١	%١,٣-	%٠,٧-	%١,٢-	%٠,٥	%١,٧	%٢,٣	%٢,٦	%٢,٩	%٢,٩	%٢,٧
الأردن	%٧,٤	%٠,٦	%٠,٧	%١,٨	%١,٨	%١,٦	%٣,٤	%٣,٥	%٦,٣	%٥	%٤,٥
الكويت	%٣,٦	%٣,١	%١,٦	%١,٤	%٠,٨	%١	%١,٣	%٤,١	%٢,٨	%٢,٦	%٢,٦
لبنان	%٣١,٩	%٠,٢	%٠,٤-	%٠,٤-	%١,٨	%١,٣	%١,٧	%٠,٧-	%٥,٦	%٣,٥	%٢,٥
ليبيا	%٦,٤	%٢,٦	%٢,٩-	%٨,٨-	%٩,٩	%٢,١-	%٢,٢-	%٢	%٣,٤	%١٦,٢	%٦,٩
عمان	%١,٧	%٠,٥	%١,٢-	%٠,٨-	%٠,٣-	%٠,٢	%٠,٧	%١,٩	%٣,٢	%٣,٨	%٣,٥
قطر	%٣	%٢,٢	%١,٧	%١,٤	%٠,٢	%٢,٣	%٦,٨	%٨,٨	%١١,٨	%١٢	%١٠
السعودية	%١,٤	%١,٣-	%١,١-	%١,١-	%٠,٢	%٠,٦	%٠,٤	%٠,٧	%٢,٢	%٣	%٣
سورية	%٩,١	%٣,٧-	%٣,٩-	%٣,٤	%٠,٥-	%٥,٨	%٤,٤	%٧,٢	%١٠	%٧	%٧
الأمارات	%٣,٦	%٢,١	%١,٤	%٢,٧	%٢,٩	%٣,٢	%٥	%٦,٢	%٩,٣	%٨	%٦,٤
اليمن	%٣٧,٧	%٨	%١٠,٩	%١١,٩	%١٢,٢	%١٠,٨	%١٢,٥	%١١,٧	%١٨,٢	%١٢,٥	%١٢,١
موريتانيا	%٥,٥	%٣,٦	%٦,٨	%٧,٧	%٥,٤	%٥,٣	%١٠,٤	%١٢,١	%٦,٢	%٧,٦	%٧,٣
جيبوتي	%٤,٥	%٠,٢	%١,٦	%١,٨	%٠,٦	%٢	%٣,١	%٣,١	%٣,٥	%٣,٥	%٣,٥
جزر القمر	%٢,٩	%١,١	%٥,٩	%٥,٦	%٣,٦	%٣,٧	%٤,٥	%٣	%٣,٤	%٣	%٣

* تقديرات ** توقعات

IMF, World Economic Outlook, October 2007, p. 225,227.

جدول (٥)

هيكل الطلب للاقتصادات العربية في الأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٥

الدولة	الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاستثمار)		صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		الادخار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (معدل الادخار)	
	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
مصر	%٧٣	%٧١	%١١	%١٣	%٢٩	%١٩	%٢٠	%٣١	%٣٣	%٣٣	%٢١	%٢١
الجزائر	%٥٧	%٣٤	%١٦	%١٢	%٢٩	%٣٠	%٢٣	%٤٨	%٢٥	%٢٤	%٢٦	%٥١
الأردن	%٧٤	%١٠٣	%٢٥	%١٥	%٣٢	%٢٦	%٦٢	%٥٢	%٩٣	%٩٣	%٢٢	%٧
الكويت	%٥٧	%٢٨	%٣٩	%١٥	%١٨	%٢٠	%٤٥	%٦٨	%٥٨	%٣٠	..	..
لبنان	%١٤٠	%٨٩	%٢٥	%١٦	%١٨	%٢١	%١٨	%١٩	%١٠٠	%٤٤	%٢٢	%١-
ليبيا	%٤٨	..	%٢٤	..	%١٩	..	%٤٠	..	%٣١	..	..	..
موريتانيا	%٦٩	%٩٢	%٢٦	%٢٣	%٢٠	%٢٣	%٤٦	%٣٦	%٦١	%٩٥	%١٨	%٥-
المغرب	%٦٥	%٥٨	%١٦	%٢٣	%٢٥	%٢٦	%٢٧	%٣٦	%٣٢	%٤٣	%٢٥	%٢٩
عمان	%٤٦	%٤٥	%٢٢	%٢٣	%١٢	%١٨	%٤٧	%٥٧	%٢٨	%٤٣	..	..
السعودية	%٤٧	%٢٦	%٢٩	%٢٣	%١٥	%١٦	%٤١	%٦١	%٣٢	%٢٦	%١٨	..
الصومال	..	..	..	..	%١٦	..	%١٠	..	%٣٨	..	%١٧	..
السودان	..	%٧٠	..	%١٧	..	%٢٥	..	%١٨	..	%٢٨	..	%١٧
سورية	%٦٩	%٧٠	%١٤	%١٤	%١٧	%٢١	%٢٨	%٣٧	%٢٨	%٤٠	%١٥	%١٤
تونس	%٦٤	%٦٤	%١٦	%١٦	%٢٧	%٢٤	%٤٤	%٤٨	%٥١	%٥١	%٢٢	%٢١
الإمارات	%٣٨	%٤٦	%١٦	%١١	%٢١	%٢٤	%٦٦	%٩٤	%٤١	%٧٦	..	..
اليمن	%٧٤	%٥٠	%١٨	%١٦	%١٥	%٢٧	%١٤	%٤٦	%٢٠	%٣٨	%٢٨	%٣٢
العالم	%٦٠	%٦١	%١٧	%١٧	%٢٣	%٢١	%١٩	%٢٦	%١٩	%٢٦	%٢٢	%٢١
الدول الغنية	%٦٠	%٦٢	%١٨	%١٨	%٢٣	%٢٠	%١٩	%٢٥	%١٩	%٢٥	%٢٢	%١٩
الدول الفقيرة	%٧٠	%٦٤	%١٢	%١١	%٢١	%٢٩	%١٣	%٢٥	%١٦	%٢٩	%١٨	%٢٨
الدول متوسطة الدخل	%٥٩	%٥٦	%١٤	%١٥	%٢٦	%٢٦	%٢٢	%٣٦	%٢١	%٣٣	%٢٧	%٣٠
الصين	%٤٦	%٣٧	%١٤	%١٤	%٣٦	%٤١	%١٩	%٣٨	%١٦	%٣٢	%٤٠	%٥١

World Bank, World Development Indicators 2007, p.218-220.

جدول (٦)
توزيع الدخل في البلدان العربية

الدولة	سنة المسح	مؤشر جيني	نصيب أفقر ١٠% من الدخل	نصيب أفقر ٢٠% من الدخل	نصيب الخمس الثاني من الدخل	نصيب الخمس الثالث من الدخل	نصيب الخمس الرابع من الدخل	نصيب أغنى ٢٠% من الدخل	نصيب أغنى ١٠% من الدخل	السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم نسبة من السكان	السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم كنسبة من السكان
مصر	٢٠٠٠/٩٩	٣٤,٤	%٣,٧	%٨,٦	%١٢,١	%١٥,٤	%٢٠,٤	%٤٣,٦	%٢٩,٥	%٣,١	%٤٣,٩
الجزائر	١٩٩٥	٣٥,٣	%٢,٨	%٧	%١١,٦	%١٦,١	%٢٢,٧	%٤٢,٦	%٢٦,٨	%٢	%١٥,١
الأردن	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٨,٨	%٢,٧	%٦,٧	%١٠,٨	%١٤,٩	%٢١,٣	%٤٦,٣	%٣٠,٦	%٢	%٧
موريتانيا	٢٠٠٠	٣٩	%٢,٥	%٦,٢	%١٠,٦	%١٥,٢	%٢٢,٣	%٤٥,٧	%٢٩,٥	%٢٥,٩	%٦٣,١
المغرب	١٩٩٩/٩٨	٣٩,٥	%٢,٦	%٦,٥	%١٠,٦	%١٤,٨	%٢١,٣	%٤٦,٦	%٣٠,٩	%٢	%١٤,٣
تونس	٢٠٠٠	٣٩,٨	%٢,٣	%٦	%١٠,٣	%١٤,٨	%٢١,٧	%٤٧,٣	%٣١,٥	%٢	%٦,٦
اليمن	١٩٩٨	٣٣,٤	%٣	%٧,٤	%١٢,٢	%١٦,٧	%٢٢,٥	%٤١,٢	%٢٥,٩	%١٥,٧	%٤٥,٢

World Bank, World Development Indicators 2007, p. 60-62, 66-68.

جدول (٧)
ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧	**٢٠٠٨
مصر	%١,٩-	%١,٢-	-	%٠,٧	%٢,٤	%٤,٣	%٣,٢	%٠,٨	%١,٤	%٠,٨
الجزائر	-	%١٦,٧	%١٢,٨	%٧,٦	%١٣	%١٣,١	%٢٠,٧	%٢٥,٦	%١٩,٤	%١٨,٤
المغرب	%٠,٤-	%١,٣-	%٤,٣	%٣,٦	%٣,٢	%١,٧	%٢,٤	%٣,٤	%٠,٧	%٠,٢
السودان	%٨,٨-	%٨,٢-	%١٢,٥-	%١٠,٣-	%٧,٨-	%٦,٥-	%١٠,٧-	%١٤,٧-	%١٠,٧-	%٨,٥-
تونس	%٢,٢-	%٤,٢-	%٥,١-	%٣,٥-	%٢,٩-	%٢-	%١,١-	%٢,٣-	%٢,٦-	%٢,٧-
البحرين	%٠,٣-	%١٠,٦	%٣	%٠,٤-	%٢,٣	%٤	%١١,٩	%١٢,٨	%١٧,٢	%١٥,٢
الأردن	%٥	%٠,٧	%٠,١-	%٥,٦	%١١,٦	-	%١٧,٩-	%١٤-	%١٢,٦-	%١١,٩-
الكويت	%١٦,٨	%٣٨,٩	%٢٣,٩	%١١,٢	%١٩,٧	%٣٠,٦	%٤٠,٥	%٤٣	%٣٧,٨	%٣٥,٣
لبنان	%١٩-	%١٧,٢-	%١٩,٣-	%١٤,٢-	%١٣,٢-	%١٥,٥-	%١٣,٦-	%٦,٢-	%١٠,٦-	%٩,٤-
ليبيا	%١٤	%٣٢,٢	%١٣,٣	%٣,٣	%٢١,٥	%٢٤,٣	%٤١,٦	%٤٨,١	%٢٩,٩	%٣٠,٧
عمان	%٢,٩-	%١٥,٥	%٩,٨	%٦,٩	%٣,٩	%١,٢	%٨,٧	%٨,٤	%٤,١	%٧,١
قطر	%١٢,٥	%٢٣,٢	%٢٧,٣	%٢١,٩	%٢٥,٣	%٢٢,٤	%٣٣,٤	%٣١	%٣٣,٨	%٣٥,٧
السعودية	%٠,٣	%٧,٦	%٥,١	%٦,٣	%١٣,١	%٢٠,٧	%٢٨,٥	%٢٧,٤	%٢٢,٢	%٢٠,١
سورية	%١,٦	%٥,٢	%٥,٧	%٧,٢	%٠,٨	%٣,٢-	%٤,١-	%٦,١-	%٥,٦-	%٦,٦-
الإمارات	%١,٦	%١٧,٣	%٩,٥	%٥	%٨,٦	%١٠	%١٨,٣	%٢٢	%٢٢,٦	%٢٣
اليمن	%٧,٢	%١٣,٨	%٦,٨	%٤,١	%١,٥	%١,٦	%٣,٨	%٣,٢	%٢,٩-	%٠,٦-
موريتانيا	%٢,٥-	%٩-	%١١,٧-	%٣	%١٣,٦-	%٣٤,٦-	%٤٧,٢-	%١,٣-	%٦,٨-	%٧-
جيبوتي	%٤,٣-	%٩,٦-	%٣,٤-	%١,٦-	%٣,٤	%١,٣-	%١,٢	%٨,٩-	%١٤,٥-	%١٨,٨-
جزر القمر	%٦,٨-	%١,٧	%٣	%١,٤-	%٣,١-	%٢,٩-	%٣,٤-	%٥,٦-	%٣,٧-	%٤,٨-

*تقديرات ** توقعات

IMF, World Economic Outlook October 2007, p. 234-236

جدول (٨)
الديون الخارجية للدول العربية ومعدلات خدمتها

الدولة	إجمالي الديون الخارجية عام ٢٠٠٥ بالمليون دولار	خدمة الديون الخارجية كنسبة من الدخل القومي عام ٢٠٠٥	خدمة الديون العامة كنسبة من صادرات السلع والخدمات عام ٢٠٠٥
مصر	٣٤١١٤	%٢,٩	%٦,٨
الجزائر	١٦٨٧٩	%٦,١	٠٠
الأردن	٧٦٩٦	%٦	%٨,٢
لبنان	٢٢٣٧٣	%١٦,٥	*%١٧,٧
موريتانيا	٢٢٨١	%٣,٥	—
لمغرب	١٦٨٤٦	%٥,٣	%١١,٣
عمان	٣٤٧٧	%٤,٣	%٦,٩
الصومال	٢٧٥٠	—	—
السودان	١٨٤٥٥	%١,٥	%٦,٨
سوريا	٦٥٠٨	%٠,٨	%١,٩
تونس	١٧٧٨٩	%٧,٧	%١٣
اليمن	٥٣٦٣	%١,٦	%٢,٦
إجمالي الوطن العربي	١٥٧٩٩٨	٠٠	٠٠

*البيانات عن عام ٢٠٠٣

المصدر لقيمة الديون هو: World Bbank, World Development Report 2008, p.296,297.
المصدر لباقي البيانات: World Bank, World Development Indicators 2007, p. 258-260.

جدول (٩)
هياكل الصناعات التحويلية للاقتصادات العربية في الأعوام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٣

الدولة	إجمالي القيمة المضافة (بالمليون دولار)		الاغذية و المشروبات والتبغ		المنسوجات والملابس		الميكنة ووسائل النقل		الكيماويات		صناعات اخري	
	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣
مصر	٧٢٩٦	١٤٤٦٦	%١٩	..	%١٦	..	%٩	..	%١٤	..	%٤٣	..
الجزائر	٦٤٥٢	٤٤٥٨	%١٣	%١٠	%١٧	%١٩	..	%٣	..	%٤	%٧٠	%٦٦
العراق	..	٢٦٣	%٢٠	%٢٢	%١٦	%١٧	%٤	%٨	%١١	%٣	%٤٩	%٥١
الأردن	٥٢٠	١٥٢٧	%٢٨	%٢٦	%٧	%١١	%٤	%٥	%١٥	%١٦	%٤٧	%٤٢
الكويت	٢١٤٢	١٠٨٧	%٤	%١٠	%٣	%٥	%٢	%٥	%٣	%٣	%٨٨	%٧٦
لبنان	..	٢٣٢٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ليبيا	..	..	%٤٨	%٧٣	%٥	%٤	..	%٤	%١	%١٥	%٤٧	%٥
موريتانيا	٩٤	٧٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	٤٧٥٣	٧٣١٩	%٢٢	%٣٣	%١٧	%١٨	%٨	%٨	%١٢	%١٣	%٤١	%٢٨
عمان	٣٤٣	١٧٨٢	..	%٩	..	%٢	..	%٣	..	%٢	..	%٨٤
السعودية	١٠٠٤٩	٢٣٠٠٥	%٧	..	%١	..	%٤	..	%٣٩	..	%٥٠	..
الصومال	٤١	..	%٢	%٣١	%٣	%١٦	..	..	..	..	%٩٥	%٥٤
السودان	..	١٢٠٥	..	%٦٦	..	%٤	..	%٤	..	%٤	.....	%٢١
سورية	٢٥٠٨	١٧٣٧	%٣٥	%٣٦	%٢٩	%٤١	..	%٢	..	%٢	%٣٦	%١٩
تونس	٢٠٧٥	٤٤٨٠	%١٩	%٣٥	%٢٠	%١٢	%٥	%٥	%٤	%٢٠	%٥٢	%٢٩
الإمارات	٢٦٤٣	١١٩٤٥	..	..	..	%٢	..	..	..	%٣	..	%٩٦
اليمن	٤٤٩	٥١٧	..	%٤٨	..	%٧	..	٠	..	..	..	%٤٤

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2007, p.198-200.

جدول (١٠)
هيكل الصادرات السلعية للاقتصادات العربية في الأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٥

الدولة	القيمة (بالمليون دولار)		الأغذية		المواد الخام الزراعية		الوقود		الخامات والمعادن		السلع الصناعية	
	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
مصر	٣٤٧٧	١٠٦٥٤	%١٠	%١٠	%١٠	%٧	%٢٩	%٤٣	%٩	%٤	%٤٢	%٣١
الجزائر	١٢٩٣٠	٤٦٠٠١	٠	٠	..	..	%٩٦	%٩٧	٠	٠	%٣	%٢
العراق	١٢٣٨٠	٢٤٠٩٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	١٠٦٤	٤٣٠٢	%١٠	%١٥	%١	٠	٠	٠	%٣٣	%١٢	%٥٦	%٧٢
الكويت	٧٠٤٢	٤٥٠١١	%١	..	٠	..	%٩٣	..	٠	..	%٦	..
لبنان	٤٩٤	٢٣٣٧	..	%١٦	..	%١	..	٠	..	%١٢	..	%٧٠
ليبيا	١٣٢٥٥	٣٠١١٠	%١	..	٠	..	%٩٥	..	..	..	%٤	..
موريتانيا	٤٦٩	٥٦٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	٤٢٦٥	١٠٦٤١	%٢٦	%٢١	%٣	%٢	%٤	%٢	%١٥	%٩	%٥٢	%٦٥
عمان	٥٥٠٨	١٨٦٩٢	%١	%٢	٠	٠	%٩٢	%٨٦	%١	%١	%٥	%٦
السعودية	٤٤٤١٧	١٨١٤٤٠	%١	%١	٠	٠	%٩٠	%٨٩	%١	٠	%٨	%٩
السودان	٣٧٤	٤٨٢٤	%٦٠	%٧	%٣٨	%٥	..	%٨٧	٠	٠	%٢	٠
سورية	٤٢١٢	٥٧٦٠	%١٤	%١٥	%٥	%٤	%٤٥	%٦٨	%١	%١	%٣٦	%١١
تونس	٣٥٢٦	١٠٤٩٤	%١١	%١١	%١	%١	%١٧	%١٠	%٢	%١	%٦٩	%٧٨
الإمارات	٢٣٥٤٤	١١٥٤٥٣	%٢	..	٠	..	%٧	..	%٧٨	..	%١٢	..
اليمن	٦٩٢	٦٣٨٠	%٨	%٤	%١	٠	%٧٤	%٩٢	%١	٠	%١٥	%٤
الوطن العربي	١٣٧٦٤٩	٥١٦٧٦٠	%١٠	%٧	%٤	%١	%٤٣	%٣٨	%١٦	%٣	%٢١	%٢٣
العالم	٣٤٧٤٧٧٨	١٠٤٣٣٩٧١	%١٠	%٧	%٣	%٢	%٩	%١٠	%٤	%٣	%٧٣	%٧٥
الدول الغنية	٢٨٥٠٠٣٤	٧٣٧٦٩٩٠	%٨	%٦	%٣	%٢	%٦	%٨	%٣	%٣	%٧٧	%٧٨
الدول الفقيرة	٦٧١٢٧	٢٦١٨٥٣	%١٥	%١٥	%٤	%٣	%٢٧	%٢٨	%٥	%٣	%٤٩	%٥٠
الدول متوسطة الدخل	٥٥٢٥٦٥	٢٧٩٥١٨١	%١٧	%٩	%٤	%٢	%٢١	%١٧	%٦	%٥	%٥٠	%٦٥
الصين	٦٢٠٩١	٧٦١٩٥٤	%١٣	%٣	%٣	%١	%٨	%٢	%٢	%٢	%٧٢	%٩٢

World Bank, World Development Indicators 2007, p.202-204.

جدول (١١)

هيكل الورادات السلعية للاقتصادات العربية مقارنة بمجموعات من الدول والإجمالي العالمي والصين في الأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٥

الدولة	القيمة (بالمليون دولار)		الاغذية		المواد الخام الزراعية		الوقود		الخامات والمعادن		السلع الصناعية	
	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
مصر	١٢٤١٢	١٩٨١٩	%٣٢	%٢٢	%٧	%٥	%٣	%٨	%٢	%٤	%٥٦	%٥٠
الجزائر	٩٧٨٠	٢٠٣٥٧	%٢٤	%٢٢	%٥	%٢	%١	%١	%٢	%١	%٦٨	%٧٤
العراق	٧٦٦٠	٢٣٤٣٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	٢٦٠٠	١٠٥٠٦	%٢٦	%١٤	%١	%١	%١٨	%٢٣	%١	%٢	%٥٢	%٥٨
الكويت	٣٩٧٢	١٦٢٧٥	%١٧	..	%١	..	%١	..	%٢	..	%٧٩	..
لبنان	٢٥٢٩	٩٦٣٣	..	%١٦	..	%١	..	%٢٢	..	%٢	..	%٥٨
ليبيا	٥٣٣٦	٧٠٠٠	%٢٤	%١٧	%٢	%١	%٠	%١	%١	%١	%٧٣	%٨١
موريتانيا	٣٨٨	٧٥٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	٦٩٢٢	٢٠٣٣٢	%١٠	%١١	%٦	%٣	%١٧	%٢٢	%٦	%٣	%٦١	%٦٢
عمان	٢٧٩٨	٨٩٧١	%١٩	%١٢	%١	%١	%٤	%٤	%١	%٤	%٦٩	%٧٧
السعودية	٢٤٠٦٩	٥٩٤٠٩	%١٥	%١٥	%١	%١	٠	٠	%٣	%٤	%٨١	%٨٠
السودان	٦١٨	٦٧٥٧	%١٣	%١٣	%١	%١	%٢٠	%١	٠	%١	%٦٦	%٨٣
سورية	٢٤٠٠	٨١٠٦	%٣١	%١٧	%٢	%٤	%٣	%٧	%١	%٣	%٦٢	%٦٤
تونس	٥٥١٣	١٣١٧٧	%١١	%٩	%٤	%٣	%٩	%١٠	%٤	%٣	%٧٢	%٧٦
الإمارات	١١١٩٩	٨٠٧٤٤	%١٧	..	٠	..	%٦	..	%٤	..	%٧٢	..
اليمن	١٥٧١	٤٢٦٠	%٢٧	%٢٤	%١	%١	%٤٠	%٢١	%١	%١	%٣١	%٥١
الوطن العربي	٩٩٧٦٧	٣٠٩٥٢٦	%١٨	%١٣	%٢	%٢	%٨	%٨	%٢	%٢	%٥٦	%٥٤
العالم	٣٥٤٩٥٨٥	١٠٦٨٤٩٣٠	%٩	%٦	%٣	%٢	%١١	%١٤	%٤	%٣	%٧١	%٧٢
الدول الغنية	٢٩٤٣٦٢٠	٧٨١٦٢٩٧	%٩	%٧	%٣	%١	%١١	%١٤	%٤	%٣	%٧١	%٧٢
الدول الفقيرة	٧٨٠٢٤	٣١٦٥٥٩	%٧	%١١	%٣	%٣	%٢٢	%٢٢	%٥	%٣	%٥٦	.%٦١
الدول متوسطة الدخل	٥٩٢٦١٨	٢٨٦٨٦٠٣	%١٠	%٦	%٤	%٢	%١١	%١٣	%٤	%٤	%٦٩	%٧٣
الصين	٥٣٣٤٥	٦٦٠٠٠٣	%٩	%٣	%٦	%٤	%٧	%١٠	%٣	%٨	%٨٠	%٧٥

World Bank, World Development Indicators 2007, p.206-208.

جدول (١٢)

هيكل الصادرات الخدمية للاقتصادات العربية ومناطق مختارة والصين والإجمالي العالمي في الأعوام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٥

الدولة	قيمة صادرات الخدمات التجارية (بالمليون دولار)		النقل		السياحة		التأمين والخدمات المالية		الاتصالات وأخرى	
	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
مصر	٤٨١٣	١٤٤٤٩	%٥٠,١	%٣٢,٨	%٢٢,٩	%٤٧,٤	%١	%١,٤	%٢٦,١	%١٨,٤
الجزائر	٤٧٩	..	%٤١,٥	..	%١٣,٤	..	%٠,٩	..	%٣٩	..
الأردن	١٤٣٠	٢١٨٨	%٢٦	%٢١,٥	%٣٥,٨	%٦٥,٨	..	..	%٣٨,٣	%١٢,٧
الكويت	١٠٥٤	٣٧٩٠	%٨٧,٥	%٥٨,٤	%١٢,٥	%٤,٤	..	%٣,١	..	%٣٤,٢
لبنان	..	١٠٧٤٠	..	%٤,١	..	%٥٠,٦	..	%٢,٣	..	%٤٣
ليبيا	٨٣	٤١٩	%٨٣,٨	%٢٧,٧	%٧,٧	%٥٩,٧	..	%١٠,٣	%٨,٥	%٢,٤
موريتانيا	١٤	..	%٣٥,٣	..	%٦٤,٣	..	..	..	..	..
المغرب	١٨٧١	٧٥٧٠	%٩,٦	%١٧,٢	%٦٨,٤	%٦٠,٩	%٠,٨	%١	%٢١,٢	%٢١
عمان	٦٨	٨٢٢	%١٥,٣	%٣٦,٤	%٨٤,٧	%٥٨,٥	..	%٠,٦	..	%٤,٤
السعودية	٣٠٢٧	٥٩١٦	..	..	..	..	..	..	..	..
السودان	١٣٤	١٠١	%١٤,١	%٣,٤	%١٥,٧	%٨٨,٧	%٠,٥	%٤,١	%٦٩,٧	%٣,٩
سورية	٧٤٠	٢٨٢٧	%٢٩,٨	%٨,٦	%٤٣,٣	%٧٦,٩	..	%١	%٢٧	%١٣,٤
تونس	١٥٧٥	٣٨٨٤	%٢٣	%٢٩,٣	%٦٤,٨	%٥٤,٧	%١,٥	%٢,٥	%١٠,٧	%١٣,٥
اليمن	٨٢	٢٨٥	%٢٧,٢	%١٦,١	%٤٨,٨	%٦٣,٣	..	..	%٢٤	%٢٠,٦
الوطن العربي	١٥٣٧٠	٥٢٩٩١	%٣١,٧	%١٨,٣	%٣٤,٥	%٤٦٧,٢	%٠,٧	%١,٩	%١٨,٩	%١٣,٤
العالم	٨١٥٧٩٩	٢٤٥٩٨٥٢	%٢٨,٤	%٢٤,١	%٣٤,٩	%٢٨,٤	%٤,٧	%٦,٨	%٣٨,٥	%٤١,٥
الدول الغنية	٧٠١٤٤٥	١٩٦٢٧١١	%٢٨,١	%٢٤,٣	%٣٢,٣	%٢٣,٥	%٥,٢	%٧,٨	%٤٢,٢	%٤٥,٣
الدول الفقيرة	١٣٣٠٧	٨٤٨٤٠	%٢٣,٨	%١٩,٥	%٢٣,٣	%١٨,٨	%١,٩	%٣,١	%٥١,٢	%٥٨,٩
الدول متوسطة الدخل	١١٠٥٨٣	٤٩٥٩٥١	%٢٩,٢	%٢٣,٧	%٤٣	%٤٤,٦	%٣	%٣,١	%٢٤,٩	%٢٨,٧
الصين	٥٧٤٨	٧٣٩٠٩	%٤٧,١	%٢٠,٩	%٣٠,٢	%٣٩,٦	%٤	%٠,٩	%١٨,٧	%٣٨,٦

World Bank, World Development Indicators 2007, p.210-212.

جدول (١٣)
هيكل الواردات الخدمية للاقتصادات العربية في الأعوام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٥

الدولة	الخدمات التجارية (بالمليون دولار)		النقل		السياحة		التأمين والخدمات المالية		الاتصالات وأخرى	
	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
مصر	٣٣٢٧	٩٥٠٧	%٤٤	%٣٩,٣	%٣,٩	%١٧,١	%٤,٦	%١٠,٣	%٤٧,٥	%٣٣,٣
الجزائر	١١٥٥	..	%٥٨,١	..	%١٢,٩	..	%٩,٨	..	%١٩,٢	..
الأردن	١١١٨	٢٤٦٥	%٥٢	%٥٤,٤	%٣٠,١	%٢٣,٧	%٥,٢	%٨,٥	%١٢,٧	%١٣,٣
الكويت	٢٨٠٥	٧٥٧١	%٣١,٩	%٣٩,٨	%٦٥,٥	%٥٦,٥	%١,٢	%١,٩	%١,٤	%١,٨
لبنان	..	٧٨٣٨	..	%١٧	..	%٣٦,٧	..	%٣,١	..	%٤٣,٢
ليبيا	٩٢٦	٢١٢٨	%٤١,٩	%٤٧,٧	%٤٥,٨	%٣٢	%٤,١	%٨,٥	%٨,٣	%١١,٨
موريتانيا	١٢٦	..	%٧٦,٩	..	%١٨,٣	..	%٣,١	..	%١,٧	..
المغرب	٩٤٠	٣١٠٣	%٥٨,٣	%٥٠,٩	%١٩,٩	%١٩,٧	%٦	%٢,٦	%١٥,٩	%٢٦,٨
عمان	٧١٩	٣٠٥٢	%٣٦,٦	%٣٤,٤	%٦,٥	%٢١,١	%٤,١	%٩,٨	%٥٢,٨	%٣٤,٧
السعودية	١٢٦٧٧	١٤٢٣٩	%١٨,١	%٢٩,٢	..	..	%٢,٢	%٣,٢	%٧٩,٧	%٦٧,٦
السودان	٢٠٢	١٨٠١	%٣١,٩	%٥٩,٩	%٢٥,٤	%٣٧,١	%٤,٩	%٠,٧	%٣٧,٨	%٢,٣
سورية	٧٠٢	٢١٣٦	%٥٤,٥	%٦٤,٦	%٣٥,٥	%٢٥,٨	%٤,٤	%٣,٤	%٥,٧	%٦,٣
تونس	٦٨٢	٢٠٦٦	%٥١,٤	%٥٣,٦	%٢٦,٢	%١٧,٧	%٧,٤	%٨,٧	%١٥	%٢٠,١
اليمن	٦٣٩	١١٠٣	%٢٧,٦	%٤٧,٧	%٩,٩	%١٥,٢	%٥,٤	%٨,٥	%٥٧,١	%٢٨,٦
الوطن العربي	٢٦٠١٨	٥٧٠٠٩	%٤١,٧	%٣٨,٥	%٢١,٤	%٢١,٦	%٤,٥	%٤,٩	%٢٥,٣	%٢٠,٧
العالم	٨٣٤٥٧١	٢٣٤٦٢٠٥	%٣٤,٩	%٢٨,٥	%٣٢,٥	%٢٨,١	%٥	%٨,٢	%٣٢,٣	%٣٥,٤
الدول الغنية	٧٠١٤٦١	١٨٠٠٧٤٣	%٣١	%٢٧,٣	%٣٤,٨	%٢٨,٥	%٥,١	%٧,١	%٣٤,٨	%٣٧,٣
الدول الفقيرة	٢١١٩٠	١٠١٤٣٥	%٥٥,٦	%٤٤	%١٣	%١٧,٦	%٥,٢	%٦	%٢٦,٦	%٣٢,٨
الدول متوسطة الدخل	١٠٧٠٢٦	٤٤٩٢٧٥	%٤٨,٧	%٣٢,٥	%٢٥,٣	%٢٦,٨	%٤,١	%١٢,٦	%٢٢,١	%٢٨
الصين	٤١١٣	٨٣١٧٣	%٧٨,٩	%٣٤,٢	%١١,٤	%٢٦,٢	%٢,٣	%٨,٩	%٧,٤	%٣٠,٨

World Bank, World Development Indicators 2007, p.214-216.

جدول (١٤)

التجارة الخارجية للبلدان العربية ودول ومناطق مختارة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦

الدولة	الصادرات السلعية بالمليون دولار					الواردات السلعية بالمليون دولار					الميزان التجاري بالمليون دولار				
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مصر	٧٠٠٣	٨٣٩٣	١٢١٨٧	١٥٥٥٦	٢٠٦١٧	١٩٨٨٨	٢١٣٥١	٢٧٩٣٦	٣٢٩٨٦	٣٩٥٤٠	١٢٨٨٥-	١٢٩٥٨-	١٥٧٤٩-	١٧٤٣٠-	١٨٩٢٣-
الجزائر	١٨٥٢٨	٢٤٩٠٥	٣١٨٢٩	٤٣٦٥٣	٥٣٥٤٤	١١٨٠٩	١٥٣٧٥	٢٠٨٤٩	٢٣٥٧٢	٢٥٠٨٦	٦٧١٩	٩٥٣٠	١٠٩٨٠	٢٠٠٨١	٢٨٤٥٨
البحرين	٨٣٨٠,٨	١٠٣٦٤,٥	١٣٥٩٢,٥	١٥٩٧٢	١٩٨٩١,٣	٤٠٦٢,٥	٤٨٣٩,٤	٥٨٦١,٥	٧١٠٢,١	٨٦٧٥	٤٣١٨,٣	٥٥٢٥,١	٧٧٣١	٨٨٦٩,٩	١١٢١٦,٣
جزر القمر	٢٨,٥	٣٢,٨	٣٤,٥	٢٤,١	٣١,٩	٩٥,٨	١٢٣,٥	١١١,٣	١١٤	١٤٢,٥	٦٧,٣-	٩٠,٧-	٧٦,٨-	٨٩,٩-	١١٠,٦-
جيبوتي	٢٠٢	٢٤٦,٩	٢٥٢,٣	٢٧٤,٥	٣٤٠,٤	٦٦٨,٩	٨٦٣,٨	٨٩٥,٩	١٢٠٦,٧	١٥٥٤,٥	٤٦٦,٩-	٦١٦,٩-	٦٤٣,٦-	٩٣٢,٢-	١٢١٤,١-
العراق	٩١٣٤	٨١٤١	١٦١١٩	١٧٦٥٦	٢٣٧٧٨	٦٠٦٧	٤٤٥٣	١٠٢٤١	١٢٩١٧	١٣٨٩٥	٣٠٦٧	٣٦٨٨	٥٨٧٨	٤٧٣٩	٩٨٨٣
الأردن	٢٧٦٩,٥	٣٠٨١,١	٣٥٣٠,٤	٤٣٠٠,٦	٥٣٧٦,١	٥٠٧٦,٤	٥٧٤٣,٢	٨١٦٣,٧	١٠٤٩٧,٢	١٣٤٤٩,٩	٢٣٠٦,٩-	٢٦٦٢,١-	٤٦٣٣,٣-	٦١٩٦,٦-	٨٠٧٣,٨-
الكويت	١٥٥٠١	١٨٧٢٧	٢٥٥٢٠	٣٥١٨٢	٤٢٢٤٨	٨٧٩٩	١١٤٠٦	١٢٨٣٥	١٥٣٦٧	١٦٦٦٦	٦٧٠٢	٧٣٢١	١٢٦٨٥	١٩٨١٥	٢٥٥٨٢
لبنان	١٠٢٨,٨	١١٩٢,٢	١٩٢٦,٧	٢١٧٢,٧	٢٥٣١,٣	٦٣١٢,٧	٧٧٠٥	٩٣٨٠,١	٩٦٥٧	١١٠٠٤,١	٥٢٩٣,٩-	٦٥١٢,٨-	٧٤٥٣,٤-	٧٤٨٤,٣-	٨٤٧٢٢,٤-
ليبيا	٩٨٨٢	١٣٧٦١	١٩٣٦١	٢٩٠١٩	٣٨٩٧٨	٥٥١٥	٦١٠٣	٨١٦٤	٨٧٧٠	١٠٢٤٣	٤٣٦٧	٧٦٥٨	١١١٩٧	٢٠٢٤٩	٢٨٧٣٥
موريتانيا	٥٤٣,٣	٥٩٣,٨	٨٠٣,٢	٩٤٢,٦	١٣٩١,٥	٨٨٢,٤	١٠٠١,٤	١١٢٣,٥	١٣٦٧,٦	١٤٧٠,٦	٣٣٩,١-	٤٠٧,٦-	٣٢٠,٣-	٤٢٥-	٧٩,١-
المغرب	٧٨٣٨	٨٧٦٤	٩٩١١	١٠٦٤٣	١٣٣١٥	١١٨٣٣	١٤١٩٧	١٧٨٠٧	٢٠٣٣٦	٢٥٠٢٠	٣٩٩٥-	٥٤٣٣-	٧٨٩٦-	٩٦٩٣-	١١٧٠٥-
عمان	١١١٢٦,٧	١٠٣٦١,٧	١٢٧٢٥,٦	١٧٤٠١,٥	٢٣٦٠٣,٣	٦٠٠٥,٣	٦٥٧٢,٢	٧٦٩٠,٨	٩٦٦٩,٢	١١٥٦٣,٩	٥١٢١,٤	٣٧٨٩,٥	٥٠٣٤,٨	٧٧٣٢,٣	١٢٠٣٩,٤
قطر	١٠٩٧٧	١٣٣٨٠	١٨٥٤٦	٢٦١١٧٥	٣٣٧٤٩	٤٠٥١	٤٨٩٧	٦٠٥٢	١٠٤٩٨	١٥٧٦٢	٦٩٢٦	٨٤٨٣	١٢٤٩٤	١٥٦٧٧	١٧٩٨٧
السعودية	٦٦١٤٠	٨٦٥٤٧	١١٢٦٨٧	١٥٧١٣٣	١٩٠٠٦٢	٤٨٦٠٦٩	٥٤٤٣٢	٤٤٧٤٥	٥٩٥٠٩	٦٩٩٢٩	١٧٥٣١	٣٢١١٥	٦٧٩٤٢	٩٧٦٢٤	١٢٠١٣٣
الصومال	١٠٧,٦	١٤٣,٦	١٩٠,١	٢٤٩,٨	٢٩٨,٦	٣٨٨	٤٢١,٨	٥٤٧,٣	٦٢٦,٣	٧٩٨,١	٢٨٠,٤-	٢٧٨,٢-	٣٥٧,٢-	٣٧٦,٥-	٤٩٩,٥-
السودان	١٨٨٥,١	٢٦٠٩,٤	٣٧٧٣,٧	٤٨٢١,٨	٥٧٠٠	٢١٦٨,٢	٢٧١٣,٩	٤٠٨٥,٩	٦٦٨٩,٢	٨٨١٣	٢٨٣,١-	١٠٤,٥-	٣١٢,٢-	١٨٦٧,٤-	٣١١٣-
سوريا	٦٤٩٦,٢	٥٨٩٧,٢	٢٣٥٨٥,٩	١٠٣١١,٢	١٢٢٦٦,٦	٧١٥٣,٥	٨٥٩٨,٢	٢٦٣٣١,٤	١٥٨٦٧,٢	١٨٩٣١,٦	٦٥٧,٣-	٢٧٠١-	٢٧٤٥,٥-	٥٥٥٦-	٦٦٦٥-
تونس	٦٧٩٨,٣	٨٠٢٦,٧	٩٦٧٩	١٠٤٨٧,٩	١١٨٤٠,٨	٩٥٢٧,٧	١٠٩٥١,٢	١٢٧٢٤,٤	١٣١٧٣,١	١٦٤٢٩	٢٧٢٩,٤-	٢٩٢٤,٥-	٣٠٤٥,٤-	٢٦٨٥,٢-	٤٥٨٨,٢-
الإمارات	٣٨٨٨٢	٤٩٧٧١	٦٦٧٨٧	٩٣٠٤١	١١١٧٥٢	٣٠٣٥٣	٣٨٨٢٧	٧٤٧٥٣	٩٩٤٠٢	١١٤١٤٤	٨٥٢٩	١٠٩٤٤	٧٩٦٦-	٦٣٦١-	٢٣٩٢-
اليمن	٣٢٧١	٣٧٤٩,٦	٤٠٧٦,٤	٥٦٠٦,٣	٦٤٥٨,٧	٢٧٧٦,٩	٤٤٠٣,٧	٣٩٨٤,٥	٤٧٩٩,٨	٦٩٤٣,٦	٤٩٤,١	٦٥٤,١-	٩١,٩	٨٠٦,٥	٤٨٤,٩-
الوطن العربي	٢٢٦٥١٢,٨	٢٧٨٦٨٨,٥	٣٨٧١١٧,٣	٥٠٠٥٩٦	٩١٧٧٧٣,٥	١٩٢٠٤٢,٣	٢٢٤٩٧٨,٣	٣٠٥٧٨٢,٣	١٢٥٨٧٤٥,٤	٤٣٠٠٦٠,٨	٣٤٤٧٠,٥	٥٣٧١٠,٢	٨٢٨٣٥	١٣٦٤٩٦,٦	١٨٧٧١٣,١

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2007, Several Tables.

جدول (١٥)
الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان العربية

الدولة	صادرات الدول العربية إليها بالمليون دولار					واردات الدول العربية منها بالمليون دولار					الميزان التجاري للدول العربية معها عام ٢٠٠٦ بالمليون دولار
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
اليابان	٣٥٣٢٨	٤٣٠٤٩	٥٣٧٦٩	٧٥٥٧٣	٩٨٤٥٥	١٠٧٠٥	١١٨٦١	١٣١٤٣	١٤٨٥٢	١٨١٢٨	٨٠٣٢٧
الولايات المتحدة	٢٤٤٥٥	٣٢٠٢٥	٤١٠٧٥	٥٢٢٥٣	٦٠٣٣٩	١٤٧٦١	١٥٠٤٧	١٤٣٥٢	٢٥٣١٧	٣٢٦٣٥	٢٧٧٠٤
إيطاليا	٩٣٩٧	١١٦٠٧	١٥٦٤٠	٢٢٨٤٤	٢٨٣٨٣	٨٦٦٧	٩٩٥٦	١١٩٩٥	١٣٠٤٠	١٥٩٩٢	١٢٣٩١
كوريا الجنوبية	١٨٨٨٧	٢٤٤٤٧	٣٠٢٨٣	٤٢٩٨٥	٥١١٦١	٥٣٦٥	٥٧٤٩	٧٣٢٩	٨٤٥٣	٩٠٧٠	٤٢٠٩١
فرنسا	٥٦٢٢	٦٣٢٣	٨٢٦٩	١١٨١١	١١٦٦٤	٩١٩١	١٠٧٦٢	١٢٥١٨	١٣٣٢٧	١٣٥٦٩	١٩٠٥-
الهند	٢٣٢٣	٣٣٢٧	٦٤٩١	٨٢٣٢	١٠٣٣١	٥٦٢٢	٧٥٨٨	١٠١٤١	١٢٩١٦	١٥٩٤٨	٥٦١٧-
ألمانيا	٤١٥٦	٥٤٩٧	٧٢٤١	٩٠٨٨	١٢٢٦٥	١١٤١٢	١٣٤٠٤	١٦١٧٣	١٨٩٣٧	٢١٢٨٧	٩٠٢٢-
أسبانيا	٤٥٥٧	٥١٩٤	٨١٢٦	١٠٤٣٧	١٢٧٣٢	٧١٤١	٢٦٧٥	٣٥١٤	٣٠١٢	٣٣٧٩	٩٣٥٣
هولندا	٤٤١٢	٥٠٨٥	٦٧١٤	١٢٤٠٥	١٢٥٢٤	٣٢٧٢	٣٩٨٩	٤٩٧٥	٦٠٠١	٧١٩٥	٥٣٢٩
بريطانيا	٤٠٩٩	٤٩٨٨	٦٥٥٠	٨٤٨٨	٩٢٧٠	٧٢٠٥	٩٩٢٩	١١٩٩١	١٧٠١٣	١٣٩٩٩	٤٧٢٩-
الصين	٦٧٠٧	١٠٦٤٤	١٦٨٠٩	٢٤٤٢٤	٣١٤٧١	٨١٨٨	١٠٩٢٥	١٤٤٩٧	١٩٢٣٥	٢٦٢٢٨	٥٢٤٣
تركيا	٢٣٩٠	٣٠٠٠	٤٢٣٣	٥٣٦٦	٦١٦٤	٢٣٩٧	٣٩٧١	٥٩٧٨	٨٠٦٤	٨٧٩٥	٢٦٣١-
باكستان	٣٥٨٦	٣٨٩٣	٥٢٣٥	٧٣٠٤	٩١٧٨	١٥٧٥	١٩٣٩	١٧٠٢	٢٠٠٧	٢٤٧٨	٦٧٠٠
بلجيكا	٩٩٥	١٤٦٩	٢٣٨٧	٣٠٨٩	٣٦٩٤	٢٩٤١	٣٠٨١	٣٧٤٨	٤٣٨٩	٥٢٥٥	١٥٦١-
روسيا	٦١	٨١	١٠٢	٢١٨	٣٧٥	١٩٦٢	١٥٥٦	٢٤٥٤	٣٢٨٧	٣١٠٣	٢٧٢٨-

IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2007, Several Tables.

رقم الايداع ٤٢٢٨ / ٢٠٠٨
الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 227 - 385- 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر

هـذا التـقـريـر

يتناول التقرير، القضايا والاتجاهات والتطورات الاقتصادية الرئيسية التى أثرت على حركة الاقتصاد فى العالم وفى المنطقة وفى مصر، والتى من شأنها أن تستمر فى التأثير عليها فى المستقبل القريب على الأقل. وذلك من خلال تناول موسع للعديد من القضايا الدولية والإقليمية والمحلية التى وضعها التقرير فى دائرة الاهتمام والتحليل على النحول التالى:-

مقدمة

رؤيـــة:

- رؤية لتطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك

القسم الأول: الاقتصاد الدولى

- نمو الاقتصاد والتجارة والاستثمارات العالمية ما زال قويا .. لكن مخاطر التراجع مرجحة
- أسباب تراجع الدولار وآثاره على الاقتصادات العربية وسبل معالجتها
- دور الدولة فى الاقتصاد فى المرحلة الانتقالية بين الأيديولوجيا وضروروات النمو والتقدم
- الاقتصاد الإسرائيلى وطموحاته الإقليمية

القسم الثانى: الاقتصاد العربى

- أداء الاقتصادات العربية عام ٢٠٠٧ ... ريع الثورة النفطية ما زال بعيدا عن تمويل التطور الاقتصادى
- الأهداف التنموية للألفية فى المنطقة العربية .. الإنجازات والتحديات
- التقدم فى تحقيق أهداف الألفية فى مجال مكافحة الفقر والبطالة فى البلدان العربية
- الاقتصاد الفلسطينى بين أعباء الاحتلال الإسرائيلى وتبعات الانقسام الداخلى
- أداء الاقتصاد الجزائرى على ضوء متغيرات أسعار النفط والفساد والإرهاب
- إشكاليات العمالة الأجنبية والعربية فى دول مجلس التعاون الخليجى

القسم الثالث: الاقتصاد المصرى

- أداء الاقتصاد المصرى عام ٢٠٠٧ ... استمرار عدم مصداقية البيانات وتحسن محدود للنمو وتزايد الفقر والدين الداخلى والفساد
- الدعم السلعى .. حقائق الواقع المحلى والدولى والآليات المقترحة للإصلاح
- القمح فى منظومة الغذاء المصرى والعربى وفرص تحقيق الاكتفاء الذاتى
- بنوك مصر بين الاندماج وحل مشاكل الديون المتعثرة
- محاذير على الطريق لاستخدام الطاقة النووية فى مصر
- الإنفاق العام فى مصر وتطوير التعليم والرعاية الصحية وإمدادات مياه الشرب
- نظام التأمين الاجتماعى المصرى ما بين التطوير والتقليد للتجارب الدولية

الملحق الاحصائى



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر